دراسات في تاريخ العرب المعاصر

الدكتور
محمد علي القوزي
قسم التاريخ - كلية الآداب
جامعة بيروت العربية

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت - ص.ب ١١-٧٤٩

دراسات في
تاريخ العرب المعاصر

الدكتور
محمد علي القوزي
قسم التاريخ - كلية الآداب
جامعة بيروت العربية

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت . ص . ب ١١-٧٤٩

Direct 270402

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الاولى 1999 م .

لايجوز طبع أو استنساخ أو تصوير أو تسجيل
أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة كانت
الا بعد الحصول على الموافقة الكتابية من الناشر

الناشر

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر

الادارة : بيروت – شارع مدحت باشا – بناية كريدية
تلفون : 743166– 743167 – 736093
برقيا : دانهضة – ص .ب 749–11
فاكس : 735295 – 1 – 00961

المكتبة : شارع البستاني – بناية اسكندراني رقم 3
غربي جامعة بيروت العربية
تلفون : 316202 – 818703

المستودع : بئر حسن – خلف تلفزيون المشرق – سابقا
بناية كريدية – تلفون : 833180

مقدمـــــــة

دراسات في تاريخ العرب المعاصر، هي محاولة لعرض الأحداث التاريخية المعاصرة التي مرت بالعالم العربي، مع العلم بأن الوقائع الحديثة تختلط أحياناً مع المعاصرة، مما يجعل عملية الفصل الدقيق بين التاريخ الحديث والمعاصر أمراً شبه مستحيل لأن الحداثة والمعاصرة أمران متناسبان، فليس هناك زمن محدد ودقيق لبدء مرحلة تاريخية ونهاية أخرى.

وتهدف هذه الدراسة الى الإسهام قدر المستطاع بإظهار فترة مهمة من تاريخ العرب، فترة انتقل فيها العرب من الانقياد الى القيادة ومن التبعية الى الاستقلال، تلك الفترة التي اعتبرت بداية للتاريخ العربي المعاصر، ولا شك أن احداثاً وعوامل ومنجزات عديدة ساهمت في تكوين مختلف الجوانب التاريخية المعاصرة، ومنها تنبه الشعب العربي وتحركه في اتجاه يؤدي الى تحقيق مصالحه، فكان الاتفاق على أن الوحدة العربية هي طريق الخلاص للعالم العربي وكان الاختلاف حول السبيل الواجب اتباعه للوصول الى هذا الهدف وأصبح سمة مميزة لهذا التاريخ.

إن الحركات التي قامت بعد الثورة العربية الكبرى، رغم اختلاف ازمنتها أو أمكنتها إلا أنها اتفقت جميعها على ضرورة تخليص العالم العربي من رجعيته وسباته أو تخلفه وجموده.

وقد جاءت هذه الدراسة في عشرة فصول، اختلفت باختلاف الأنظمة السياسية الفاعلة في العالم العربي، وإن كانت المرحلة الزمنية واحدة، وهي المرحلة المعاصرة عنيت بها المرحلة الممتدة من الحرب العالمية الأولى إلى انعكاسات الحرب الباردة على المنطقة العربية.

تناولت الدراسة الأقطار العربية التي اعتقدتها أكثر تأثيراً في تسيير أحداث عالمنا العربي المعاصر، وهي: سوريا وفلسطين والعراق ومصر والسودان، والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي والجزائر، وهي التي تشهد أحداثاً تسخن في وقت وتهدأ في آخر. ثم تكلمت عن قيام جامعة الدول العربية ودورها في ازمات المنطقة، وهل هي في مرحلة عجز آني أم كلي، وعن امكانية قيام تحالفات ثنائية أو أكثر مكانها.

وجاءت خاتمة الدراسة عن العلاقات العربية العربية ومدى تأثرها بالسياسة الدولية.

قضايا العالم العربي المعاصر أكبر من أن تدرس في كتاب محدد بغلاف، واعتقد أنني سعيت لتقديم اقصى ما أستطيع في هذه الدراسة.

وبعد فإني أجد أن الشكر الذي اتقدم به لكل من ساعدني في هذا العمل غير كاف، وأعتذر لقرائي عما قد يلمسونه من تقصير في هذا الكتاب، رغم السعي الدؤوب لتغطية الفترة التاريخية للأقطار التي اعتقدتها لعبت دوراً مهماً في عالمنا العربي المعاصر.

أسأل الله التوفيق

بيروت ١٩٩٨/١٠/١٦

د. محمد علي القوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

الوضع العربي في بداية هذا القرن:

كانت بلاد العرب مجزأة وتسيطر عليها عدة قوى.

ـ فالدولة العثمانية التي كانت تشهد أيامها الأخيرة كانت تسيطر على العراق وسوريا الطبيعية. أما شبه الجزيرة العربية فكانت سيطرتها غير مباشرة على كثير من مناطقها، وكان لبريطانيا الأثر الأكبر بعد فقدان الدولة العثمانية قوتها، وفقدان العرب زعاماتهم السياسية والدينية.

ـ استطاعت الدول الأوروبية التسرب إلى داخل الوطن العربي واحتلال أجزاء هامة منه:

ـ سيطرت فرنسا على شمال غرب أفريقيا.

ـ احتلت إيطاليا ليبيا.

ـ أعلنت بريطانيا الحماية على مصر، وحكمت السودان على أكتاف المصريين.

كما كانت تسيطر على جنوب اليمن وعمان والخليج العربي وشمال الصومال وجزيرة زغبار.

وهكذا يظهر لنا عالمنا العربي في بداية الحرب العالمية الأولى منقسماً إلى قسمين: الأول تحت السيطرة العثمانية والآخر تحت السيطرة البريطانية وبالتالي كانت أعدادٌ كبيرة من العرب تقف إلى جانب العثمانيين وأعداد أخرى تحارب إلى جانب البريطانيين والفرنسيين ضد العثمانيين.

لقد عانى العرب كثيراً من هذه الحرب أكثر مما عانى العثمانيون الأتراك لأن هذه الحرب جرت على أرضهم، وكان الشعب العربي الواقع تحت السيطرة البريطانية والفرنسية والعثمانية يقدم التضحيات الجسيمة في حرب لا ناقة له فيها ولا جمل.

ولقد تجاذب الشعب العربي اتجاهان:

ـ الاتجاه الديني الإسلامي العثماني.

ـ الاتجاه القومي العربي، وما يليه من تفكير بأمة عربية واحدة لها دورها وميزاتها.

أستطاعت بريطانيا أن تستغل الاتجاه الثاني في حربها مع الدولة العثمانية وتطلعت لخلق دولة عربية قوية تحت سيطرتها ووعدت الشريف حسين بهذا الأمر خلال مراسلات حسين مكماهون ـ التي مهدت للثورة العربية والتي لم تكن لتنجح لولا سياسة التتريك التي أتبعها الاتحاديون، والتي دفعت الشعوب العربية بالمقابل للتفكير بالإستقلال:

لقد لخص أحمد مختار بيهم مطالب العرب: باحترام اللغة العربية، وجعل تعليمها الزامياً، وعدم ارسال مأمورين عثمانيين يجهلون

لغة أهل البلاد وأن يكون للعرب نصيب وافر من البعثات التعليمية إلى أوروبا[١].

ولكن تشدد الاتحاديين في الاتجاه نحو المركزية والتتريك وتشجيعهم لقيام منظمات تركية قومية أدى إلى مقاومة اوسع بين العرب والأتراك وإلى بروز الاتجاه نحو اللامركزية في صفوف المعارضة العربية[٢].

أثر الثورة العربيـة على العثمانييـن:

جاء اعلان الثورة العربية، وما رافقها من ضرب شديد لخطوط المواصلات العثمانية وللاستراتيجية الألمانية في الشرق الأوسط، يوضح للعثمانيين صعوبة السيطرة على البلاد العربية.

كما كان لإعلان الثورة العربية ضربة قوية للسلطان العثماني بصفته خليفة للمسلمين وبالتالي اهتزاز لنفوذه الديني ولمحاولته جمع العالم الإسلامي تحت سلطته، ذلك النفوذ الذي أعتقد أنه يستطيع بواسطته خلق مشاكل لفرنسا وبريطانيا وحتى روسيا.

لقد ظهر من خلال الثورة العربية أن العرب أنفسهم لم يعودوا يرغبون في العيش تحت سلطة خليفة للمسلمين أصله تركي، خاصة وقد ظهر من بينهم عربي قريشي شريف، لا يقل حقاً عن العثمانيين في تولي

(١) جريدة المفيد ٧ يونيه حزيران ١٩١١.

(٢) الدوري، عبد العزيز: التكوين التاريخي للأمة العربية؛ دراسة في الهوية والوعي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٤ ص ١٨٩.

الخلافة، لقد ظهرت الدولة العثمانية وكأنها محتل غاصب للحق العربي وللبلاد العربية.

جاء اعلان الثورة العربية في وقت كانت الخلافة العثمانية تمر بفترة عصيبة في وضعها الاقتصادي، نظراً لضعفها الذي امتد لقرون طويلة ولقلة انتاجها وتخلف سكانها؛ بل ان الدولة العثمانية لم تستطع بسبب فراغ خزائنها من القيام بأية مشاريع انتاجية أو إنشائية.

قامت الثورة العربية في وقت كانت العسكرية العثمانية تعاني من ضعف في المعدات والمؤن رغم أن الجندي العثماني كان يتسلح بالإيمان الديني؛ فهو المسلم المجاهد في سبيل دينه، وهو حامي ديار الإسلام؛ ولكن هذا السلاح والإيمان كان يمنعه من قتال أخيه المسلم العربي، فوقف في موقف لا يحسد عليه، وهو محاربة المسلمين العرب في سبيل الإسلام، وكان لهذا الوضع أثره في اضعاف الروح المعنوية للجندي العثماني وبالتالي استطاعت بريطانيا أن تكسب كثيراً من السياسة التي اتبعتها في المنطقة.

التحرك العسكري للثورة العربيـة:

تقدمت القوات العربية من الحجاز شمالاً، ودخلت العقبة، التي أصبحت القاعدة المشتركة للتعاون العربي البريطاني خاصة وأنها نقطة الالتقاء بين البريطانيين الموجودين في مصر وبين الاشراف الموجودين في الحجاز. وبنى البريطانيون في العقبة المطارات والمعسكرات والمخازن للامدادات وأصبحت قاعدة حربية بريطانية هامة، وبالتالي أصبحت العمليات العربية مكملة للعمليات البريطانية، وكان على قوات الأمير فيصل أن تشكل الجناح الأيمن لقوات اللنبي الزاحفة من مصر إلى فلسطين وكان على قوات الأمير فيصل أن تشغل العثمانيين وتبعدهم من أمام البريطانيين

وبذلك تفتح الطريق أمام الحلفاء للتقدم دون خسارة عسكرية.

دارت الحرب في بلاد الشام بين قوات غير متكافئة؛ لقد فُرض على العثمانيين مقاتلة العرب والبريطانيين مجتمعين، بل ان الجندي العثماني أصبح يقاتل الآن على أرض غريبة ترفضه، وبين شعب صمم على التخلص منه، فكانت معركته خاسرة، أمام قوات تقاتل وهي مرتاحة ومزودة بأحدث المعدات العسكرية، ورغم هذا فقد احتفظ العرب بقوة كبيرة من العثمانيين أمامهم وشاغلوها عند عمان ومعان، وبذلك سمح العرب للحلفاء بالتقدم شمالاً في الأراضي السورية.

وعندما دخل الحلفاء دمشق، وجدوا المظاهرات تملأ الشوارع وأعلام الثورة العربية ترفرف في كل زواياها، وصيحات العروبة تدوي في أرجائها مرحبة بقوات الأمير فيصل ساكتة عن وجود قوات أجنبية فرنسية وبريطانية فوق أراضيها.

لقد واصل العرب عملياتهم بعد دمشق وفي حلب قام الثوار العرب بالعمليات العسكرية بمفردهم، بل أن العرب أخرجوا القوات العثمانية من أراضيهم، مصممين على الانفصال عن الأتراك الذين كانت لهم مواقفهم المتشنجة من قضية القومية العربية.

خيانة الغرب:

كان العثمانيون مخلصين في كفاحهم ضد الاستعمار وفي دفاعهم عن الإسلام، وفي نفس الوقت الذي كان فيه العرب مخلصين في كفاحهم ضد الأتراك من أجل الإستقلال أرسل جمال باشا التركي نسخة من اتفاقية «سايكس بيكو» السرية إلى الأمير فيصل في العقبة بعدما افشتها الثورة الشيوعية، وشرح جمال باشا للأمير فيصل كيف يقوم البريطانيون بخداعه وكيف أن

بريطانيا لا تفكر باستقلال العرب وتوحيدهم، بل أنها تعتمد على العرب كستار لتوسيع نظامها الاستعماري، وعرض على الأمير فيصل استعداد الدولة العثمانية للاعتراف باستقلال العرب.

لم يتمكن الأمير فيصل من اتخاذ أي قرار في هذا الموضوع، وحوّل المراسلات إلى والده الشريف حسين، الذي تصرّف بحسن نية وطلب من المندوب السامي البريطاني تفسيراً، وجاء الرد البريطاني بأسلوب ماكر ظهر فيه بأن ادعاءات الاتراك خدعة تسعى إلى الوقيعة بين العرب وحلفائهم الغربيين.

ومع نهاية الحرب، وإجراء الترتيبات اللازمة لتسويات الصلح في باريس ازدادت نشوة الغربيين بالانتصارات، وردد العرب اصداء هذه النشوة في ديارهم، لدرجة أنهم أيقنوا باعتراف العالم بحقوقهم الطبيعية من وحدة واستقلال.

ان العرب الذين اطمأنوا لوعود الإنكليز والفرنسيين لتحقيق أهدافهم الوطنية تراخو ولم يقوموا ببناء قوتهم الذاتية واستغلال الموقف لصالحهم، لذلك فوجئوا عندما تخلى الحلفاء عن وعودهم، ولم يجدوا لديهم القوة الكافية لتحقيق أهدافهم بالقوة.

والواقع أن سياسة التقسيم والتجزئة والتفرقة التي بنى عليها الاستعمار حكمه للبلاد العربية، كانت أشد ما أصاب العرب من بلاء بعد الحرب العالمية الأولى حيث ظهرت عشرات الكيانات بحدودها الاقليمية، وأصبح من الصعب جداً على العربي أن يتنقل داخل وطنه الكبير.

الاحتلال بثوب الانتداب:

أنهت هدنة مودروس في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ التي وقعت بين الدولة

العثمانية وبريطانيا الوجود العثماني في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق والحجاز. وبعد ذلك أعلن الجنرال اللنبي نظام الحكم في سوريا الطبيعية التي قسمت إلى ثلاثة أقسام:

١ - منطقة جنوبية - فلسطين - وهي بريطانية.

٢ - منطقة شرقية - سوريا الداخلية - وهي منطقة مستقلة يحكمها الأمير فيصل.

٣ - منطقة شمالية، وهي لبنان والساحل السوري - وهي منطقة فرنسية.

وعندما انعقد مؤتمر الصلح في باريس، ناقش وضع بعض المناطق العربية تحت الانتداب، وبعد مساومات طويلة، قرر المجلس الأعلى لدول الحلفاء المنعقد في سان ريمو في ٢٨ أبريل ١٩٢٠، أن يعهد لبريطانيا بالانتداب على العراق وفلسطين وأن يعهد إلى فرنسا بالانتداب على سوريا ولبنان. وبذلك تنكرت بريطانيا وفرنسا للعهود التي قطعوها للعرب وظهرت نياتهم الخبيثة بالحلول محل العثمانيين.

في هذا الوقت ظهرت لأول مرة كلمة الانتداب في القاموس السياسي. ففي مؤتمر الصلح طرح الماريشال سمطس رئيس حكومة جنوب أفريقيا فكرة الانتداب لتكون حلاً وسطاً بين الشعوب المطالبة باستقلالها وبين الدول الاستعمارية التي أرادت أن تحل محل الدولة العثمانية. وقد قسم الانتداب إلى ثلاث درجات:

١ ـ درجة ـ ألف؛ وتنطبق على الدول التي سلخت عن الدولة العثمانية والتي تتمتع بمستوى ثقافي سياسي يسمح لها بالاستقلال التام تحت مراقبة الدولة المنتدبة وهذه البلاد هي: سوريا ولبنان والعراق وفلسطين.

٢ ـ **درجة ـ ب**؛ وتنطبق على الدول التي سلخت عن ألمانيا ويعطى لها الاستقلال ولكن تحكم مباشرة من الدولة المنتدبة ـ من هذه الدول، الكاميرون، توجو، أفريقيا الشرقية الالمانية.

٣ ـ **درجة جـ ـ** وهو أحط أنواع الانتداب، وهو حكم مباشر للدولة المنتدبة، مثل المستعمرات في المحيط الهادي.

وفي خريف ١٩١٩ سحبت بريطانيا قواتها المسلحة من سوريا ولبنان لتسمح للقوات الفرنسية باحتلال المنطقة المذكورة، وازداد عدد القوات المسلحة الفرنسية في المنطقة من سبعة آلاف عام ١٩١٩ إلى سبعين ألفاً أواسط عام ١٩٢٠.

وإذا كان الاتجاه العام عند السوريين العرب بوصاية بريطانيا أو أمريكا إذا كانت الوصاية لا بد منها، فإن اتجاه مؤتمر الصلح كان لوضع سوريا ولبنان تحت الوصاية الفرنسية.

في تلك الفترة شهدت دمشق ولادة الجمعية الوطنية التي كانت تجتمع يومياً في أحد أحياء دمشق وتطالب بإخراج الفرنسيين من سوريا.

الفصل الأول

سوريا

سوريا بعد الحرب العالمية الأولى:

خضعت سوريا للحكم العثماني ولكن قربها من أوروبا ساعدها على الاحتكاك بحضارة الغرب قبل غيرها من المناطق، وفي القرن التاسع عشر ازداد النفوذ الغربي في المنطقة نتيجة لتركز الاستعمار الغربي في الهند وسلوكه طريق سوريا للوصول إلى الشرق الأقصى. ووقعت سوريا على طريق المواصلات الامبراطورية، فساعد هذا على معرفتها وادراكها للمفاهيم الغربية السائدة في أوروبا من حرية ومساواة وعدالة.

وبعد فوز الحلفاء أعلن العرب ابتهاجهم باستقلالهم وأخذوا يحاولون تنظيم إدارتهم بانتظار الاعتراف الرسمي بهذا الاستقلال وبتلك الوحدة بمساعدة الحلفاء. ولكن سرعان ما خابت آمالهم في حلفائهم الذين عمدوا إلى مواجهة المشكلة بطريقة استعمارية، لتحقيق أطماعهم في البلاد العربية دون التفات إلى أي اعتبار آخر.

فيصل وفرنسا:

من جهته تهيأ فيصل للسفر إلى باريس حتى يشترك في مؤتمر الصلح، ويجلس إلى جانب كل من ساهم في نصرة الحلفاء وهزيمة دول

الوسط. فترك سوريا ووصل إلى فرنسا. وكانت فرنسا قد صممت على ضرورة تطبيق اتفاقية سايكس بيكو والحصول على سوريا. فرأت في مجيئ هذا الأمير العربي مطالباً بالاعتراف بحرية بلاده واستقلالها، اخراجاً لها من المناطق التي تهيأت لاحتلالها، وامتداداً لنفوذ منافستها بريطانيا. فرفضت فرنسا الاعتراف به كممثل للدولة العربية أو للعرب، كما رفضت استقباله بصفة رسمية كأمير لدولة كانت قد اعترفت بها. وأصرت على منعه من النزول في فرنسا إلا بصفته الشخصية، ومجرداً من كل صفة رسمية. وكانت هذه هي أول صدمة عملية تجابه الأمير فيصل وتشعره بحقيقة القوة الموجودة في الميدان، وموقفها منه ومن العرب.

فيصل وبريطانيا:

ومع تشبث فرنسا بموقفها ضد فيصل اضطر الأمير إلى الالتجاء إلى بريطانيا، فذهب إلى لندن، وشعر هناك بوحدته وغربته وبعجزه عن فهم السياسة والدبلوماسية وحملات الصحف، خاصة وأنه لم يكن متمكناً من اللغة الإنكليزية، ولا يفهم اللغات الأوروبية.

وجد فيصل نفسه في لندن محاطاً برجال الامبراطورية البريطانية الذين كانوا مستعدين دائماً لاعطائه النصائح التي هي في صالح الامبراطورية البريطانية. فأشاروا عليه بضرورة عدم الاصطدام مع فرنسا، وبضرورة التفاهم مع الصهاينة، ونصحوه بضرورة التفاهم مع الفرنسيين حتى لا تعرقل فرنسا المشروعات العربية، ولا تستخدم القوة ضده فما زالت قواته وإمكانياته ضعيفة.

فيصل والصهاينة:

وجد فيصل أن في استطاعته التفاهم مع الصهاينة، خاصة وأنهم قد

أقنعوه بعدم وجود أي خطر من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبالعلاقات الوطيدة التي تربط بين العرب واليهود، وبإمكانياتهم المتفوقة لتأييد المطالب العربية في الأوساط السياسية والدبلوماسية، وللمساهمة في مشروعات التقدم والاستقلال الاقتصادي في البلاد العربية. ونتج عن هذا التفاهم اتفاقية عرجاء لا تستند إلى سند قانوني، بين فيصل والدكتور حاييم وايزمان، المهم أن فيصل نفذ رغائب البريطانيين رغم أنه قد وضع على هذه الاتفاقية شرطاً يلغيها تماماً في حالة عدم إرضاء المطالب العربية.

وحينما ذهب فيصل إلى فرنسا لم يتعرض للهجرة اليهودية إلى سوريا الجنوبية، أي فلسطين إلا بهذا القرار الذي يشتم منه أن اليهود هم أبناء أعمام العرب.

كان خطاب الأمير فيصل أمام مؤتمر الصلح خطاباً هادئاً أصرّ فيه على ضرورة استقلال البلاد العربية ووحدتها وتعاونها مع الغرب للوصول إلى مراتب التقدم والسير مع ركب المدنية، وأدرك أنه رغم تعلق الشعوب بالمبادئ التي نشرها الرئيس ويلسون، والتي قررت حقوق الشعوب في تقرير مصيرها. فقد ثبت أن المبادئ شيء، وأن تقريرها وتنفيذها هو شيء آخر وأن هذا التنفيذ، أي التطبيق العملي. يحتاج إلى قوة. وقد أعوزت هذه القوة كل من العرب ومؤتمر الصلح.

لجنة التحقيق الدولية (كنج ـ كراين):

لا يمكننا أن نتناسى المجهود الذي قام به الرئيس ويلسون لدفع الدول الأوروبية إلى الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها. ولكن هذا المجهود كان هو أيضاً مجهوداً نظرياً دون أن يستند إلى قوة لتنفيذه. ولقد أصر الرئيس ويلسون على ضرورة إرسال لجنة دولية للتحقيق إلى البلاد العربية.

لكي تتعرف على رأي الأهالي ورغباتهم. وأراد أن يستند إلى نتائج هذا التحقيق لتقرير سياسة دولية تتماشى مع حقوق الشعوب ومبادئ الحرية. واقترح أن تتشكل اللجنة من مندوبين عن كل دولة من الدول الأربع العظمى: بريطانيا، فرنسا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وهنا جاء الفشل. إذ أن اتجاه الدول الأوروبية الثلاث كان استعمارياً واضحاً. ورغم تنافسها فيما بينها، فإنها لم تكن لتسمح للعرب بأي حق. خاصة إذا كان هذا الحق يتعارض مع الأطماع الاستعمارية.

وهكذا تطورت فكرة التعرف على رغبات العرب. متأثرة بعاملين:

الأول: هو عدم رغبة الاكثرية في الالتفات إلى مطالب العرب.

والثاني: هو عدم استناد فكرة الرئيس ويلسون إلى قوة مادية لتنفيذها.

كانت فرنسا تخشى من أن تستند بريطانيا مع بقية الحلفاء إلى رغبات العرب للبقاء بعيداً عن النفوذ الفرنسي لكي تخرجها من المناطق السورية، فعارضت مشروع لجنة التحقيق، وازداد من معارضتها موقف بريطانيا التي رأت أن فرنسا لم تقم بدور فعال في الحرب في البلاد العربية، أو بدور يسمح لها بالحصول على منطقة نفوذ كبيرة هناك. فلقد أظهرت بريطانيا نيتها واضحة لعدم تطبيق اتفاقية سايكس بيكو بدعوى أن روسيا القيصرية - وهي إحدى الدول التي وقعت عليها - لم تنفذ تعهداتها. ثم أشارت على فرنسا بضرورة تغيير النظام الدولي المقترح لفلسطين إلى نظام بريطاني. ما دام بلفور قد وعد اليهود بتسهيل إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، وأما عن الموصل فهي منطقة لم يحتلها الحلفاء إلا بعد التوقيع على اتفاقية الهدنة مع الأتراك في مودروس، وهي بعيدة عن السواحل السورية التي تهم فرنسا وليس لفرنسا فيها نفوذ ديني أو أدبي، ومن الواجب ربط

اقتصادها باقتصاد العراق، البريطاني، بدلاً من ربطها بالمنطقة السورية التي تهم فرنسا.

زاد هذا التنافس الاستعماري البريطاني ـالفرنسي في المنطقة من خوف فرنسا من إرسال لجنة التحقيق الدولية إلى البلاد العربية. فأشارت بضرورة إرسال هذه اللجنة إلى فلسطين والعراق أيضاً، حتى يعرف العالم إن كان العرب يفضلون البريطانيين على الفرنسيين، أو يقبلون خضوع مناطقهم لإدارة حكومة لندن.

أما بريطانيا فإنها رفضت الاعتراف بوجهات النظر الفرنسية، واستندت إلى ارتباطها بتعهدات مع العرب من ناحية ومع اليهود من ناحية أخرى، كما استندت إلى أن فرنسا لم تقم بدور فعال في الحرب في العالم العربي، وأصرت على موقفها.

المهم أن فرنسا لم تعين مندوبين عنها في لجنة التحقيق وكذلك بريطانيا، أما إيطاليا فإنها قد تأخرت في تعيين مندوبيها. وأمام هذا الموقف سافرت اللجنة وهي لا تشتمل إلا على المندوبين الأمريكيين كينج وكراين. وأصبح عليها أن تدرس الموقف في البلاد العربية، وتعرف رغبات العرب وترفع تقريراً عن مهمتها إلى عصبة الأمم.

شعر العرب بأن العالم الغربي يناقش في الحقوق الطبيعية لأمتهم بعد أن تعهد سابقاً بالاعتراف باستقلالهم وبوحدتهم. وكانت دمشق تغلي في الوقت الذي كانت فيه ممتلئة بالضباط وبزعماء العرب من كل المناطق. ورغم احتفاظ البريطانيون بالادارة العسكرية في كل من العراق وفلسطين ووجود بعض القوات الفرنسية على السواحل السورية في لبنان، فإن ذلك

لم يمنع العرب من اقامتهم لادارات مختلفة في بقية المناطق لتسيير شؤون البلاد.

المؤتمر السوري:

اجتمع رجالات العرب في المؤتمر السوري وضجت الشوارع بالصرخات منادية بالوحدة والاستقلال. وقرر الزعماء والقادة أن يبحث أمر سوريا بمفردها، وان تكون بحدودها الطبيعية، وأن يبحث أمر العراق بمفرده. لقد اتفق الزعماء على وحدة سوريا واستقلالها من ناحية، وعلى وحدة العراق واستقلاله من ناحية أخرى. وكان هذا الموقف نتيجة للعوامل الدولية والعوامل الاقليمية في العالم العربي.

قرر المؤتمر السوري إنشاء حكومة ملكية دستورية في الشام عاصمتها دمشق ويرأسها فيصل، تتولى أمر السوريين من رفح إلى طوروس، وتحكم باسم السوريين، وما دامت حكومة دستورية مسؤولة أمام ممثلي الشعب، فلا فرق ولا فاصل بين سوريا الجنوبية وفلسطين وبقية الشام.

قرر المؤتمر السوري اعلان فيصل ملكاً دستورياً لمملكة سوريا العربية.

كما اجتمع رجالات العراق في عاصمة الأمويين واعلنوا قيام حكومة عربية للعراق، ملكية دستورية، وتنصيب أخو فيصل الأمير عبدالله بن الحسين ملكاً عليها.

مؤتمر سان ريمو:

هذا من جهة العرب أما من جهة الدول الأوروبية فقد قضى مؤتمر سان ريمو (أبريل ١٩٢٠) بوضع المستطيل العربي كله الممتد من البحر الأبيض المتوسط حتى حدود فارس تحت الانتداب، وتقسيم بلاد الشام -

سوريا الطبيعية - إلى ثلاثة أقسام هي: فلسطين ولبنان وما تبقى من سوريا الطبيعية. وعهد إلى فرنسا بالانتداب على سوريا ولبنان، كما عهد إلى إنكلترا بالانتداب على فلسطين وعلى العراق بما فيه الموصل، بشرط أن يكون لفرنسا حصة من نفطه. ومنذ أن أعلن المؤتمرون في سان ريمو هذه المقررات سارعت السلطات الفرنسية التي كانت تحتل سوريا الساحلية بالعمل على احتلال سوريا الداخلية ووجه الجنرال غورو انذاراً في ١٤ يوليو ١٩١٤ إلى الملك فيصل يطلب فيه قبول الانتداب الفرنسي فوراً، والغاء التجنيد الإجباري، وتسريح الجيش العربي.

وعلى الرغم من رد فيصل بالقبول، ولكن غورو احتج بتأخر وصول الرد إليه في الوقت المحدد، وقد ثبت بطلان هذه الحجة فيما بعد، وأمر قواته بالتقدم نحو دمشق فوقعت معركة ميسلون (٢٥ يوليو سنة ١٩٢٠)، ودخل غورو دمشق معقل الحركة العربية ومهبط وحيها، وقد خيل إليه أنه قضى على القومية العربية الناشئة التي أقضت مضجع الفرنسيين، مخافة انتقال عدواها إلى مناطق نفوذهم في الشمال الأفريقي العربي.

أما القسم الجنوبي من سوريا الطبيعية فقد اقتطعه الإنكليز، ونصبوا أميراً عليه هو عبدالله بن الحسين ودعوه شرق الأردن.

أهم الأحداث في سوريا:

ثبت أن تطبيق الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان خلال العشرين سنة التالية، كان بعيداً عن تحقيق الغاية التي وضع من أجلها نظام الانتداب.

ظل الفرنسيون يميلون إلى انتهاج سبل استعمارية قديمة، واتباع سياسة رجعية متحيزة، ويهزأون بأهلية سكان البلاد وبقصورهم عن مؤهلات الحكم والادارة.

أما الوطنيون فظلوا يحنون إلى الاستقلال ويضرمون نار الثورة والنضال ويقاومون خطر الاتجاه الاقليمي الذي حاولت فرنسا احلاله محل الاتجاه القومي العربي.

لقد وقع عبء الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي على كاهل العرب السوريين الذين أصبحوا بدون قيادة بعد انهاء حكم الملك فيصل واحتلال القوات الفرنسية لسوريا. ولقد كان هذا الكفاح صعباً عسيراً خاصة لأنه كان دون قيادة موحدة تجمع العرب وتوحد صفوفهم في المعركة. وظهر الانقسام واضحاً بين عناصر الأمة السورية، سواء منهم من سكن الاقليم الساحلي، أو سكن الداخل وامتدت أراضيهم حتى البادية. وأفادت السياسة الفرنسية من هذا الانقسام، ولعبت عليه لكي تطبق سياسة استعمارية قديمة تمكنها من سيادة الموقف ما دامت القوى الوطنية منقسمة على نفسها. وإذا كانت فرنسا قد توصلت إلى فرض نفسها عسكرياً على الاقليم، وتمكنت من تقسيمه وإرضاء أطماعها فيه، فإن الثورة السورية التي قامت سنة ١٩٢٥ جاءت نقطة تحول خطيرة في التاريخ السوري وتاريخ الاحتلال الفرنسي لهذا الاقليم، وعملت على تحويل وتغيير أسس سياسة المستعمرين. وعلى هذا يمكننا أن نقسم الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٦ إلى ثلاث فترات متتالية:

الأولى: تسبق الثورة وتمثل سياسة فرنسا الاستعمارية في المنطقة.

والثانية: تمثل الثورة نفسها، مع ما حققته من انتصارات.

والثالثة: تمثل تأثير هذه المحققات الثورية على السياسة الفرنسية في الشام.

بعد أن ضرب الاحتلال الفرنسي بقوة في طول البلاد وعرضها،

كان أول تدبير في سياسته القائمة على مبدأ فرق تسد، هو توسيع لبنان على حساب سوريا (أغسطس ١٩٢٠)، ذلك أن جبل لبنان، معقل النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط، والذي يسكنه أصدقاء فرنسا القدامى - الموارنة - كان محصوراً ضمن حدود وضعت في نظامه الأساسي منذ عام ١٨٦١، فأضيفت إليه أقضية أربعة كانت تابعة لولاية سوريا وهي بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا، وألحقت به متصرفيات طرابلس وبيروت وصيدا، كما أضيف إليه قسم من قضاء حصن الأكراد وقسم من عكا وسلكت فرنسا في حكمه مسلكاً خاصاً يختلف عن مسلكها في سوريا.

وكانت الخطوة التالية أمام الفرنسيين هي تحطيم الوحدة الاقليمية لبقية الاقليم السوري بعد أن كان متحداً تحت المملكة العربية، فأنشأت فرنسا ثلاث دول منفصلة بعضها عن بعض. وشكلت لها أربع حكومات، وكل ذلك في أقليم لم يزد عدد سكانه عن مليوني نسمة بكثير، لقد أنشأت فرنسا حكومة اللاذقية في الاقليم الساحلي الواقع بين حدود لبنان الكبير الشمالية وحدود سنجق أو لواء الاسكندرونة، كما أنشأت دولة في جبل الدروز، وجعلت عاصمتها السويداء، وذلك في المنطقة الواقعة بين دمشق وحدود إمارة شرقي الأردن، وأنشأت دولة سوريا، وعاصمتها دمشق وتشتمل على بقية الأراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي، كما أنشأت سنجق الاسكندرونة الذي كان ضمناً داخل الدولة السورية من الناحية الاسمية، وإن كانت فرنسا قد شكلت له حكومة خاصة به.

واستندت فرنسا في سياسة التقسيم والتفرقة هذه إلى حجج وادعاءات لم تحجم عن اعلانها، فادعت أنها قد استجابت لرغبات الشعوب التي يعنيها الأمر وهم الدروز في منطقة جبل الدروز والعلويون أو النصيريون في منطقة اللاذقية، والأتراك في لواء الاسكندرونة وتمشت مع

اختلاف المذاهب والعناصر ودرجة النضج السياسي من منطقة إلى منطقة لكي تفصل بين الواحدة والأخرى. والواقع أن فرنسا كانت تخشى استمرار نضوج فكرة القومية العربية وعملت على تحطيمها وهي لا تزال في المهد. ويتضح ذلك جلياً من عمل فرنسا على تغذية النزعات الانفصالية في سوريا، كما يتضح في عملية حصرها لدولة سوريا في داخل الأقاليم وأنشائها لثلاث دول جديدة تسد أمامها الطريق والمنافذ وهي: دولة لبنان الكبير ودولة اللاذقية وحكومة الاسكندرونة. وأخذت فرنسا في ادارة كل وحدة من هذه الوحدات السياسية الجديدة بحكومة قائمة بذاتها، خاضعة لحاكم فرنسي له سلطات مطلقة. ثم عمدت فرنسا إلى وضع كل دولة من هذه الدول في مواجهة الدول الأخرى، ووضع الأهالي فيها أمام الأهالي في الأقليم المجاور، حتى تصل عن طريق التفرقة إلى السيادة، وحتى تحصر أية حركات ثورية، أو كفاح وطني ينشأ في داخل المنطقة المعينة التي رسمتها وحددتها له.

الوضع المالي:

كان من السهل على فرنسا أن تسيطر اقتصادياً على الأقاليم السورية نتيجة للتحولات المالية التي صحبت خروج العثمانيين ومجيء ادارات جديدة للأقليم، لها عملتها الجديدة. ذلك أن فرنسا كانت قد أصدرت عملة جديدة سورية - لبنانية مرتبطة بالفرنك الفرنسي، ويقوم بإصدارها بنك فرنسي وبشروط تراعى مصالح المساهمين الفرنسيين على حساب الازدهار المالي والاقتصادي لسوريا ولبنان. ورغم أن الفرنك الفرنسي كان قد تدهور في أوروبا وفي كل العالم، إلا أن فرنسا قد فرضت هذه العملة الجديدة وبسعر معين في شرق البحر المتوسط وهذا في غير صالح الأهالي.

كان مفروضاً على الجميع أن يبدلوا نقودهم الذهبية بهذه العملة الورقية الجديدة حتى يتمكنوا من العمل والتعامل. ولقد أدت هذه السياسة إلى تدهور الاقتصاد السوري واللبناني أمام عملة المحتلين القادمين الجدد، وأثارت ضجة كبيرة في فرنسا نفسها، ولكن دون جدوى، ما دام الحكم للقوة. وواصلت فرنسا عمليتها وتحيزت في منح الامتيازات والاحتكارات سواء للفرنسيين أو العناصر المسايرة لها، حتى وإن كان ذلك لتوريد ما يلزم الادارة الجديدة من مهمات وأدوات.

الوضع التعليمي:

ومع خوف الحكم الفرنسي من خطر القومية العربية الناشئة عمدت حكومة الانتداب إلى مناهضة تعليم اللغة العربية وانتشارها وظهرت نظريات جديدة في العشرينات تنادي بفقر اللغة العربية وجمودها وعدم تمكنها من مسايرة النهضة العلمية في الطباعة خاصة في المصطلحات والمشتقات. وكانت الثورة العربية قد عملت على احلال اللغة العربية محل اللغة التركية في المدارس والمحاكم والادارات، واستخدمتها دعامة قوية وأساسية لوحدة شعوب المنطقة ووحدة تاريخها وتراثها ووحدة مستقبلها، فوجد القوميون العرب أنفسهم في مواجهة عدد من التشريعات تعمل على تحطيم حركتهم، وتشكيك النشئ في إمكانياتهم وفي مواجهة قرارات حكومية بتعديل نظم الدراسة وبفتح مدارس أجنبية جديدة وبمحاولة ربط الثقافة العربية في الشرق الأسط بالفكر الفرنسي.

لقد أهملت فرنسا المدارس العربية وأهملت تكوين المدرسين والمعلمين العرب في الوقت الذي نشرت فيه لغتها ومدارسها في طول البلاد وعرضها. وكانت اللغة خطوة أولى تلتها خطوة تعيين عدد كبير من

الفرنسيين في الوظائف والادارات. وكم من فرنسي عجز عن فهم السوري نتيجة لجهله باللغة العربية. وكم من خطأ أرتكب، ونظم أسيئ تطبيقها لهذا السبب.

الثورة السورية:

كانت المرحلة الأولى للعلاقات السورية الفرنسية والتي تمتد من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٦ تمتاز بتولي ثلاث من الرجال العسكريين لمهام الانتداب الفرنسي على سوريا. وكانت سلطاتهم مطلقة وعسكرية، وكانوا من أكبر القادة العسكريين الفرنسيين في ذلك الوقت. كان أولهم الجنرال غورو الذي تمرن مع رجاله في شمال أفريقية، أما الثاني فكان الجنرال ويغان الذي امتاز بحدة ذكائه واهتمامه بدقائق الأمور العسكرية، أما الثالث فكان الجنرال ساراي. ولم تكن السلطات الممنوحة لهؤلاء القواد، وهي مطلقة، علاوة على القوات الخاضعة لتصرفهم، تسمح للعرب بالحركة، وفي عهدهم تمّ تقسيم سوريا إلى دول أو دويلات كما تم وضع أسس الادارة الجديدة بكل ما حملت لسوريا من محاسن ومساوئ. ولكن وقف العمل في سنة ١٩٢٥ بالقانون العسكري فتح المجال أمام السوريين للحركة والمطالبة، رغم أن السلطات بقيت كما هي في أيدي المندوبين الساميين. وإذا كانت فرنسا قد اعتمدت على قوات السنغال ومجندي الجزائر ورجال الفرقة الأجنبية واعتمدت على الحديد والنار في حكم سوريا، فإنها وصلت بعد عدد من السنين إلى مواجهة حركات ثورية لا قبل لها، وخاصة وأن الموقف الدولي كان قد تغير في حوض البحر المتوسط في العشرينات بعد استيلاء الفاشستيين وموسوليني على الحكم في روما، وتغير ميزان القوى بين الدول الاستعمارية من جانب، والقوى الوطنية، مع بعضها ومع الدول الاستعمارية من جانب آخر.

تجمعت أسباب عدم الرضى السوري في شهر يوليو ١٩٢٥ في منطقة جبل الدروز عندما أساء بعض الضباط الفرنسيين معاملة شيوخ الجبل، ورفض المفوض السامي الفرنسي ساراي تغيير هؤلاء الضباط وارضاء الوطنيين. وتدهورت العلاقات بين الجانبين وخاصة بعد أن صمم الضباط الفرنسيون على مواصلة تعجرفهم ضد القيادات الوطنية. فبدأت الثورة في السويداء في شكل حركة عدم رضى تطورت سريعاً إلى حركة مسلحة. لقد طالب السوريون بضرورة احترام القانون واحترام الحرية الشخصية فلا يسجن أحد أو يعاقب أو ينفى إلا بحكم القانون كما طالبوا بالحرية السياسية وحرية التحدث والاجتماع. وأخذ سلطان باشا الأطرش في جمع بعض رجالات الجبل من القرى وتسليحهم والاستعداد للمعارك. وحينما حاول الفرنسيون الدخول إلى السويداء بكتيبة عسكرية هاجمهم الوطنيون السوريون من ناحيتين وانتصروا عليهم وقضوا على غالبيتهم، إلا عدداً بسيطاً حمل أخبار الهزيمة إلى الفرنسيين. كان لانتصار السوريين على هذه الكتيبة الفرنسية أكبر أثر وإذكاء للروح الوطنية في جميع أنحاء سوريا، وفي شعور السوريين بأن في إمكانهم هزيمة قوات الاحتلال. وسرعان ما انتشرت الأخبار بأن رجال الجبل قد هاجموا قلعة السويداء واستولوا عليها من القوات الفرنسية، فأضافت هذه الأخبار إلى ما سبق من ارتفاع الروح المعنوية وتحمس السوريين في كل مكان للبذل والتضحية والكفاح من أجل بلادهم.

ولقد صممت فرنسا على عدم التقهقر وأرسلت قوة أكبر، بلغ عددها بضعة آلاف، وقصدت من ورائها تهدئة الجبل، أو كسر شوكة رجاله. ولكن هذه القوة الجديدة لقيت هزيمة منكرة في أوائل شهر

أغسطس، بل واجهت كارثة بعد أن فقدت معظم أسلحتها ومدافعها وذخائرها وأصبح الباب مفتوحاً أمام الثوار إلى دمشق.

وكلما اشتدت الثورة وزاد انضمام الأهالي إليها، زادت فرنسا من مجهوداتها لقمعها وبمنتهى القسوة. ولقد قامت القوات الفرنسية بضرب القرى بالقنابل وبدون سابق إنذار، كما استباحت عدداً آخر من القرى، بكل ما تشتمل عليه هذه الكلمة من معاني، وجندت فرنسا عدداً من الأرمن والجراكسة وسمحت لهم باستخدام العنف وباستغلال الثورة للسلب والسبي والنهب. ولكن هذه السياسة زادت من تصميم العرب السوريين على مواصلة الكفاح المسلح. وتمكنوا من الدخول إلى دمشق مرتين، وبأعداد كبيرة. فما كان من الفرنسيين إلا أن ضربوا بعض أحياء دمشق الشعبية بالقنابل، من الطائرات، ومن المدفعية المركزة في قلعة قرب وسط المدينة. ولقد كانت هذه العملية الأخير سبباً في هياج الرأي العام العربي، والرأي العام العالمي، بل وحتى الرأي العام الفرنسي بشكل اضطر فرنسا إلى استدعاء الجنرال ساراي، وهو المسؤول عن هذه العملية بطريق مباشر أو غير مباشر. وعينت فرنسا مندوباً مفوضاً سامياً جديداً هو هنري دي جوفينيل، وكأن هذا التغيير يعني الاعتذار عن تلك الآلاف من القتلى والجرحى من المدنيين، وعن التخريب والخسائر المادية.

وظلت الثورة السورية مشتعلة طوال سنة ١٩٢٦، ولكن فرنسا اعتمدت على قوات كبيرة لتدعيم وتثبيت سلطانها على البلاد. فتحولت الثورة إلى حرب عصابات متقطعة، هنا وهناك، وواصلت عملها في الشهور الأولى من سنة ١٩٢٧. ورغم استخدام فرنسا للشدة أمام هذه الثورة، وتحول هذه الثورة إلى معارك مفككة، إلا أن الثورة قد نجحت سياسياً في الوصول إلى مرحلة من مراحل الكفاح الوطني لم تشهدها سوريا من قبل.

كما أنها نجحت في إجبار فرنسا على التصريح باستعدادها لتغيير سياستها في المشرق العربي. وأعلن دي جوفينيل أن لبنان قد أصبح جمهورية، وصرح بأن الحكومة الفرنسية تنوي عقد معاهدة تحالف مع سوريا، تحل محل نظام الانتداب وتشبه المعاهدة البريطانية العراقية. وإذا كان هذا التحول السياسي لا يعني تغييراً أساسياً أو جذرياً في طبيعة الأوضاع القائمة، إلا أنه كان يمثل، سياسياً، مرحلة من مراحل علاقة الحاكم بالمحكوم، والدولة المنتدبة بالأهالي الوطنيين الذين هم تحت انتدابها. وبعد هذه الثورة دخل تاريخ سوريا مرحلة جديدة وهي مرحلة المفاوضات مع الفرنسيين للحصول على الاستقلال وهي التي تعرف بفترة النضال الدستوري.

فترة النضال الدستوري:

تبدأ هذه الفترة منذ نهاية الثورة السورية في آب أغسطس ١٩٢٧، هذه الثورة التي كان لها صدى قوي في الأوساط العربية والدوائر السياسية العالمية وعصبة الأمم.

بقي دي جوفينيل بضعة أشهر في سوريا، ثم غيرته فرنسا وعينت بدلاً منه بونسو مندوباً سامياً. وكان من حظ هذا الحاكم الجديد بقائه في الحكم مدة سبعة سنوات متتالية سمحت له بالعمل لمحاولة إيجاد حل للمشكلة السورية وكان بونسو حاكماً مدنياً، حاول أن يتفاهم مع الزعماء السوريين ويقضي على بعض النظم البيروقراطية وعيوب الادارة، وأظهر حياداً في الانتخابات السورية، مما جعل الأهالي يثقون فيه، ولكنه عجز عن الوصول إلى حل مع الزعماء السوريين في المشكلات الأساسية التي كانت عصب القضية، وكانت تتلخص في كلمتي الوحدة والاستقلال. لقد أظهر

بونسو رغبة صادقة للوصول إلى حل مع السوريين، ولكن الرغبة كانت تصطدم بالمصالح الفرنسية حول هذين المبدأين، ورغم المفاوضات الطويلة التي قامت بينه وبين الزعماء السوريين فإنه قد ترك القضية في نفس النقطة التي كان قد استلمها فيها عند مجيئه إلى البلاد.

لقد وافقت الحكومة الفرنسية على إنشاء حكم جمهوري في سوريا، ولكنها عجزت عن الاتفاق مع الوطنيين السوريين حول بعض نقط الدستور الهامة. ووافق بونسو على نشر هذا الدستور كما هو، وبالطريقة التي أقرها به الوطنيون، ولكنه أكمله بمادة جديدة تعطل العمل بالنقط الست التي لم يتفق عليها مع الوطنيين، مستنداً إلى ضرورة الوصول إلى معاهدة قبل البت في هذه النقط الأساسية.

لقد وافقت فرنسا بعد توقف هذه الحركات على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور لحكم وطني مستقل في سورية. واجتمعت هذه الجمعية في ربيع سنة ١٩٢٨ ووضعت دستوراً تضمن ميثاق الحركة الوطنية الذي قامت الثورة على أساسه والذي تضمن وحدة سورية واستقلالها وسيادتها فرأت فيه فرنسا ما لا يتفق مع نياتها الاستعمارية فلم تأخذ به وصممت على أن لا تحيد عن هذه النيات، من بقاء بلاد الشام مجزأة عديدة الكيانات راضخة لانتدابها السافر والمقنع، وبذلت جهدها في اقناع الجمعية بحذف المواد التي رأتها تتعارض مع نياتها، فأخفقت حيث تمسك رجال سورية بنصوص دستورهم التي رأوا فيها ضمان استقلال بلادهم وسيادتها ووحدتها، فأعلنت حينئذ من جانبها دساتير لسورية ولبنان وجبل العلويين وجبل الدروز ولواء الاسكندرون متفقة مع تلك النيات، ثم دعت إلى فوز أنصارها ومرشحيها، واجتمع المجلس وانتخب

محمد علي العابد أحد مرشحيها لرئاسة الجمهورية وتألفت حكومة برئاسة الشيخ تاج الحسيني أحد أنصارها ومواليها.

معاهدة ١٩٣٣:

وكان العراق قد جدد سنة ١٩٣٠ معاهدته مع الإنكليز، التي احتوت اعترافاً باستقلاله وسيادته ووعداً بدخوله إلى عصبة الأمم، فوضعت فرنسا سنة ١٩٣٣ هي الأخرى معاهدة اعترفت فيها لسورية بالاستقلال والسيادة، ولكنها كبلتها بالقيود التي تجعل اعترافها اسماً بدون مسمى، حيث نصت على توكيل فرنسا في تمثيل سورية الخارجي، وفرض مساعدتها العسكرية في حفظ الأمن والدفاع، وبقاء الانتداب إلى أن تقبل سورية في عصبة الأمم، وتعليق مساعدة فرنسا على هذا القبول على وصول سورية إلى حالة من الرقي تسمح بذلك، وفرض مساعدة فرنسا على تنظيم دوائر الحكومة والدرك والشرطة والجيش وبقاء قوات برية وجوية في أراضي سوريا كما نصت على استقلال مناطق جبل الدروز واللاذقية الذاتي والمالي والاداري.

ولما عرضت المعاهدة على المجلس النيابي في نوفمبر ١٩٣٣، نهض أحد النواب وتلا عريضة برفضها، فقرر المفوض السامي تعطيل المجلس، وطفق يصرف شؤون البلاد بمراسيم اشتراعية على كره وعداء من الناس، ثم استفاق بعد سنتين ليجد أن ادارته ترتطم بمصاعب جديدة جعلتها مهددة بالسقوط، وقامت في كل مكان مظاهرات السخط العنيف ضد الفرنسيين، فقابلها هؤلاء بعنف يحسنون وسائله، فكان الاعتقال والتعذيب والتشريد. وعبرت دمشق عن ألمها بإغلاق الأسواق وإعلان الأضراب العام الذي دام ستين يوماً، تعطلت خلاله مرافق البلاد وجمدت

حركتها، وخيم عليها الحزن والاضطراب، ولاح شبح الثورة في الأفق القريب، عقب اصطدامات دامية بين قوى الشعب وقوى الأمن. ولم يجد المندوب بداً من الانحناء أمام هذا التعاون الشامل والثبات الشعبي، فأذاع بياناً فتح فيه باب المفاوضات لعقد معاهدة صداقة وتحالف، ودعا الزعماء للمباحثة معه فرحبوا بالعودة إلى التفاهم. وتم الاتفاق في مارس ١٩٣٦ على تشكيل وفد يذهب إلى باريس ليتفاوض مع وزارة الخارجية الفرنسية مباشرة.

الوفد السوري للمفاوضة:

لقد أجبر الموقف المفوض السامي الفرنسي على التصريح في ٢٥ فبراير ١٩٣٦ بأن فرنسا مستعدة للدخول في مفاوضات مباشرة لعقد معاهدة مع سوريا وأنه على أستعداد لإصدار عفو عام عن الجميع وعن المعتقلين السياسيين، وأنه يطلب من زعماء الحزب الوطني ومنهم: هاشم الاتاسي وشكري القوتلي وجميل مردم وسعد الله الجابري ولطفي الحفار وفارس الخوري وعبد الرحمن الكيالي وفخري البارودي وغيرهم، التقدم للتشاور معه في الأمر. وكان هذا التراجع نصراً كبيراً للوطنيين، واتفق زعماؤهم مع المندوب السامي دي مارتيل على إرسال وفد سوري إلى باريس للدخول في مفاوضات سريعة مع وزارة الخارجية الفرنسية وفي أقرب فرصة ممكنة.

وسرعان ما اتضح أمام الوطنيين أن الفرنسيين قد حاولوا تغيير وسائلهم، لا تغيير أسس سياستهم في المنطقة.. وشعر السوريون بمجرد بدأ مفاوضاتهم في باريس في شهر مارس بأن الاختلاف لا يزال كبيراً بين فهم كل من الفرنسيين والوطنيين لمعنى المعاهدة. ورأى المفاوضون

السوريون أن مشروع المعاهدة الذي تقدمت به وزارة الخارجية الفرنسية يختلف عن المعاهدة البريطانية العراقية سنة ١٩٣٠ في نصوص كثيرة وأساسية كما رأوا أن هذه المعاهدة لا تنص على الوحدة السورية، ثم تأكدوا من أن فرنسا كانت غير مستعدة لإرضائهم في هذه النقطة الأخيرة، ولكن الظروف تطورت في فرنسا نفسها في صالح الوطنيين السوريين، حين تغيرت الوزارة وجاءت الجبهة الوطنية وعلى رأسها بلوم للحكم وكان بلوم يختلف عن دلاديه في الشخصية والتكوين والاتجاهات، كما كانت وزارته تختلف عن وزارة سلفه وبدأت المفاوضات السورية الفرنسية من جديد، وفي أفق أوسع، وفي جو أكثر تحرراً، وانتهت هذه المفاوضات بعقد معاهدة تحالف سورية فرنسية في ٩ سبتمبر ١٩٣٦

معاهدة ١٩٣٦:

أمضى الوفد في باريس خمسة أشهر، وبعد مفاوضات تجلى فيها الاقبال والادبار، وقع الطرفان معاهدة سبتمبر ١٩٣٦ . إن المعاهدة الجديدة لم تضمن الاستقلال التام، ولا مطلق الحرية في السياسة الخارجية وشؤون الدفاع، وإنما تضمنت بعض الملاحق التي تشوب سيادة البلاد ووحدتها، إذ نصت على أن تنضم أراضي العلويين وجبل الدروز إلى سورية، على شرط أن تتمتع بنظام اداري ومالي خاص. وأما مسألة ابقاء الحدود اللبنانية أو إزالتها، وعودة الأراضي التي ألحقت بلبنان إلى مكانها من سورية، فما أشير إليها من قريب أو بعيد وتعهدت سوريا بأن تحترم استقلال دولة لبنان وتعدل عن مشروع اتحاد سوريا ولبنان. وإذا اعتبر الوفد المفاوض السوري هذه المعاهدة نصراً مؤزراً فلأنه كان يعلم أن فرنسا ما كانت تسلم بما سلمت به إلا تحت ضغط ظروف داخلية وخارجية، فلولا الميول الحرة

للجبهة الشعبية التي استلمت الحكم آنذاك، ولولا موقف فرنسا المهدد الدقيق في أوروبا يومئذ، لما أبرمت المعاهدة.

أنجلت انتخابات الخريف التالي عن فوز الكتلة الوطنية - الحزب المعارض - وصادق المجلس النيابي على المعاهدة مع فرنسا، ثم بوشر بتطبيق نصوصها من الجانب السوري وبدا للبعض وكأن البلاد مقدمة على عهد بناء وطني تتبوأ فيه مكانتها اللائقة بجهادها المستمر. إلا أن الاحتلال الذي لم يعجبه أن يخرج السلطان من يده، أخذ ينفث سمومه ويحرض الحركات الانفصالية، ويزرع بذور التفرقة العنصرية والاقليمية والطائفية بين صفوف الشعب الآمن ويشجع التمرد على الحكومة الوطنية المركزية في دمشق. بل إن الخصومة والجفاء، بين الكتلة الحاكمة وبين نفر من الوطنيين لم تعجبهم المعاهدة وقيودها الثقيلة أعان الفرنسيين فيما بعد على النكول بما عاهدوا عليه من قبل.

لقد منحت هذه المعاهدة لسوريا ما منحته معاهدة ١٩٣٠ للعراق ولذلك فإن المعاهدة مع سوريا قد أعطت للفرنسيين الحق في الاحتفاظ بحامية في منطقة جبل الدروز، وبحامية أخرى في منطقة اللاذقية، أي الاقليم المجاور لحدود فلسطين، والاقليم الذي يفصل سوريا عن لواء الاسكندرونة، وهما الاقليمان اللذان يتميز الاهالي فيهما بمميزات اقليمية خاصة. وأعطت هذا الحق لفرنسا لمدة خمس سنوات ابتداء من ميعاد العمل بالمعاهدة كما أعطت لها الحق في استخدام قاعدتين من القواعد الجوية، طوال مدة العمل بالمعاهدة.

لقد وافق المجلس السوري على المعاهدة قبل نهاية سنة ١٩٣٦ ولكن هذه المعاهدة أثارت حفيظة أوساط وزارة الحرب الفرنسية وغرف التجارة في المدن الفرنسية الكبرى. ومارست هذه الأوساط ضغوطاً شديدة على

حكومة «الجبهة الشعبية» من أجل الحصول على ضمانات قوية لحماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الفرنسية.

وتحركت غرفة تجارة وصناعة مرسيليا لدى وزارة الخارجية الفرنسية، وبحجة حماية الطوائف الدينية في سوريا، حاول المفاوضون الفرنسيون الحصول على ضمانات اقتصادية واستراتيجية لبلادهم في سوريا ولبنان. ورغم ذلك ضمت منطقتا العلويين وجبل الدروز إلى الجمهورية السورية.

ولما رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية المصادقة على المعاهدة السورية - الفرنسية تذرعت بمختلف الحجج، وبخاصة الضمانات غير الكافية الواردة في المعاهدة لحماية المصالح الفرنسية وحماية الأقليات الدينية.

ردود الفعل الوطنية على معاهدة ١٩٣٦:

كانت المعاهدة السورية / الفرنسية، المبرمة في التاسع من سبتمبر ١٩٣٦، موضوع خلاف كبير بين القوى السياسية والأحزاب في سوريا. فقد رأت «الكتلة الوطنية» فيها مرحلة إيجابية لا خطراً على البلاد من اجتيازها شريطة أن تعدل بنودها في أقرب وقت، واعتبرتها حداً أدنى لمطالب الشعب. وتحمس بعض قادة الكتلة الوطنية للمعاهدة فقال فيها جميل مردم: «إنها عروسة الشرق»، ووصفها فارس الخوري بأنها «معجزة القرن العشرين»، ورد سعد الله الجابري على منتقدي المعاهدة بقوله: «أنه لم يبق على فرنسا إلا أن تعطينا مرسيليا».

أما «الجبهة الوطنية المتحدة» التي تزعمها الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وزكي الخطيب ومنير العجلاني، فقد رأت أن المعاهدة «بعيدة عن تحقيق الأماني القومية»، و«لا تحقق الاستقلال الناجز والحرية التامة»، ورأت

عصبة العمل القومي أن الاستقلال لا تؤمنه العهود والوعود بل استعداد الشعب وميزاته للبقاء.

مشكلة لواء الاسكندرون:

لم تكتف فرنسا برفض المصادقة على المعاهدة آنفة الذكر، بل أقدمت على اقتطاع لواء الاسكندرونة من الأراضي السورية وتنازلت عنه لتركيا: والواقع أن مشكلة الحدود العربية ـ التركية (السورية ـ التركية والعراقية ـ التركية) بقيت لسنوات عديدة موضوع تفاوض وخلاف بين حكومتي الانتداب (الفرنسية والبريطانية) والحكومة التركية. كانت تركيا تطمع في ولايتي الموصل وحلب ولواء الاسكندرونة، وتسعى بكل الوسائل لضمها إلى أراضيها، رغم وجود أغلبية ساحقة من العرب بين سكانها.

وما أن أستولت فرنسا على الأراضي السورية في صيف ١٩٢٠ حتى سارعت إلى التفاوض مع الأتراك لتعيين الحدود السورية ـ التركية. فأبرمت اتفاقية في ١١ آذار / مارس ١٩٢١ بين ارستيد بريان، رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها، وبكر سامي، مبعوث الجمعية الوطنية التركية. ونصت المادة الأولى من الاتفاقية على تعهد فرنسا باقامة نظام اداري خاص للواء الاسكندرونة وتقديم كل التسهيلات للسكان الأتراك لتنمية ثقافتهم واستعمال اللغة التركية على الصعيد الرسمي، كاللغتين العربية والفرنسية. ومن الجدير بالذكر أنه لم يلتزم أي من الفريقين الموقعين على هذه الاتفاقية بأحكامها. ولذا أبرمت اتفاقية جديدة حلت محلها في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر من العام نفسه وقعها فرنكلين بويون Franklin Bouillon ويوسف كمال وزير خارجية تركيا. وأكدت الاتفاقية الجديدة، التي عرفت باسم

موقعيها، على الوضع الاداري الخاص للواء الاسكندرونة (مادة ٧) فجاءت منسجمة تماماً مع سياسة التجزئة الفرنسية.

عادت مسألة الاسكندرون إلى الظهور غداة المفاوضات السورية ـ الفرنسية عام ١٩٣٦. ونقل رشدي أراس، وزير خارجية تركيا، المسألة إلى مجلس عصبة الأمم في جنيف في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٣٦. وقال ان استقلال سورية الوارد في المعاهدة السورية ـ الفرنسية سيؤثر على وضع لواء الاسكندرونة الذي يتمتع بنظام خاص بموجب الاتفاقية التركية ـ الفرنسية لعام ١٩٢١. ورد عليه المندوب الفرنسي فينو Viénot مبيناً أن أحكام الاتفاقية المذكورة لا تتعارض مع سيادة سورية واستقلالها. وشكلت عصبة الأمم لجنة للنظر في الوضع النهائي للواء. فأقرت اللجنة أن يكون للواء قانون أساسي ومعاهدة فرنسية ـ تركية تضمن سلامة أراضيه وضم اللواء رسمياً إلى سورية بينما بقي مفوض فرنسي يديره وفقاً لقانونه الأساسي.

وأجريت انتخابات في اللواء تحت إشراف لجنة دولية في ١٥ تموز / يوليو سنة ١٩٣٧. ومارست تركيا ضغوطاً قوية على الصعيدين المحلي والدولي، فألغيت الانتخابات التي كانت ستضمن، بطبيعة الأمر، ضم اللواء نهائياً إلى سورية. ورضخت فرنسا للضغوط التركية، فألغت الانتخابات وقبلت بتشكيل لجنة من أربعة أعضاء في ٣١ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٨ أعادت تنظيم الانتخابات في اللواء وفقاً للمطالب التركية. وأحرز الأتراك، بالتزوير، أغلبية المقاعد في مجلس اللواء الذي اجتمع في الثاني من أيلول سبتمبر ١٩٣٨ وانتخب رئيساً للحكومة المحلية واتخذ اسماً تركياً هو «هاتاي» ورفع العلم التركي.

وسعت تركيا، بعد هذه الخطوة إلى ضم اللواء نهائياً لأراضيها. فاتصلت بوزير الخارجية الفرنسي، جورج بونيه Georges Bonnet الذي

لم يرفض عملية الضم وإنما رأى أنه لا بد من تقديم تعويضات ملموسة وإيجابية لتبرير الصفقة أمام الرأي العام الوطني (الفرنسي) والرأي العام السوري. وفي البداية، أعرب غابريل بيو Gabriel Puaux، المفوض السامي الفرنسي، عن تحفظه الشديد إزاء هذه الصفقة المجانية ذات النتائج الوخيمة والخطيرة على سمعة فرنسا. ولعب رينيه ماسيجلي René Massigli، السفير الفرنسي في انقرة، دوراً حاسماً في المسألة وأقنع حكومته بضرورة الاستجابة للمطلب التركي.

حاولت فرنسا ضمان التحالف مع تركيا مقابل التنازل عن لواء الاسكندرونة هذه وجهة نظر ما سيجلي، وقد اقتنع بها جورج بونيه وزير خارجية فرنسا، كما يتضح ذلك في مذكراته التي جاء فيها:

«لقد كنا في خصام تام مع المانيا بسبب مسألة السوديت وتشيكوسلوفاكيا. ولم يكن الوقت مناسباً للدخول في نزاع خطير ودام مع تركيا التي كان لموقعها الاستراتيجي في الحوض الشرقي للبحر المتوسط أهمية كبيرة. واستطعنا أن نقدر ذلك أثناء حرب ١٩١٤ - ١٩١٨. وكان الواجب أن نتجنب، بأي ثمن، تكرار الخطأ الذي كاد أن يكون قاتلاً لقضية الحلفاء. كانت صداقة تركيا ضرورية أيضاً من أجل الحصول على دعم روسيا، لأن العلاقات بين الدولتين كانت آنذاك ممتازة».

وانطلاقاً من هذه القناعة، وقعت الحكومة الفرنسية في ٢٣ حزيران / يونيو سنة ١٩٣٩ اتفاقاً ينص على ضم لواء الاسكندرونة لتركيا. وبذلك، اقتطعت فرنسا اللواء خلافاً لأحكام صك الانتداب وقدمته هدية لتركيا، متحدية مشاعر العرب في سورية وفي كل مكان.

هاج الرأي العام في سورية، وهاجم فرنسا بشدة إذ نبذت حليفتها،

وانحازت إلى الجانب القوى، وانتهكت المادة الرابعة من صك الانتداب القائلة بوجوب محافظتها على أراضي الوديعة المقدسة التي أوكل إليها أمر ارشادها. وجدير بالذكر أن بريطانيا التي كانت ترقب بانتباه ما يجري في هذا الجزء من العالم، باركت هذه الصفقة، لأنها كانت تفضل أن يحل الأتراك محل الفرنسيين في قاعدة بحرية هامة كالاسكندرونة تقابل قواعدها في قبرص، والعملية بالنسبة إليها مغرية لا تكلفها شيئاً، وسورية وحدها تدفع الثمن. وفي دمشق اكتفى المجلس النيابي بتسجيل عدم موافقته على ضم اللواء إلى تركيا، بينما ظهرت الحكومة الوطنية السورية بمظهر العاجز المكبوت. ومنذ هذا الوقت ستقف مسألة الاسكندرونة حجر عثرة في سبيل أي تقارب بين معظم العرب وبين الأتراك.

سوريا خلال الحرب العالمية الثانية:

وفي هذا الجو السياسي المكفهر بنذر الحرب القادمة، فتحت الوزارة السورية على أمل، صفحة جديدة من المفاوضات، أضافت بها إلى المعاهدة قيوداً وملاحق وذيولاً جديدة لتبدو أكثر قبولاً لدى المسؤولين الفرنسيين. ولما عاد رئيس الوزراء - جميل مردم بك - إلى دمشق صرح بأن إبرام المعاهدة أصبح قاب قوسين، ولكن برقية وصلته من الحكومة الفرنسية تعلن فيها بأسف أنها لا تنوي في الوقت الحاضر عرض المعاهدة على البرلمان، فاستقالت الحكومة السورية ولجأ المسيو بيو، خليفة دو مارتل، إلى حل المجلس النيابي السوري، وإلى فصل جبل الدروز وجبل العلويين عن الادارة المركزية في دمشق، ولم يلبث أن استقال رئيس الجمهورية هاشم الاتاسي. وبعد أزمات متتالية، أصبحت السلطة بأيدي المديرين الذين يأتمرون بأمر الانتداب، فعم السخط. ولكن اندلاع الحرب العالمية الثانية

سيزيد في تمادي السلطة، وستوضع البلاد تحت وطأة الأحكام العسكرية، فسحبت في سنة ١٩٣٩ المعاهدة برغم تصديقها من قبل مجلس النواب السوري بحجة إعادة النظر فيها.

وحينما نتتبع أثر الحرب في سوريا نواجه قضيتين أساسيتين:

الأولى: النزاع حول السلطة بين ثلاث قوى مختلفة، حكومة فيشي، وفرنسا الحرة وبريطانيا.

الثانية: استفادة الحركة الوطنية من تلك الخلافات حتى سبقت سوريا العديد من الدول العربية الأخرى إلى التخلص من المعاهدات غير المتكافئة وجلاء القوات الأجنبية عنها سنة ١٩٤٦.

كان الإنجليز يأملون عند انهيار فرنسا أن يجتذبوا المندوب السامي الفرنسي في سوريا إليهم، وذلك لأن البلاد محاطة بمناطق نفوذ بريطانية، غير أن المندوب السامي سار على نهج المقيمين العامين في شمال أفريقيا، واعلن ولاءه لحكومة فيشي. وتصادف ذلك مع دخول إيطاليا الحرب، فشعرت بريطانيا بحرج مركزها في الشرق الأوسط. وأصدرت تصريحاً في أول يوليو سنة ١٩٤٠ بأنها تعترف بالوضع في سوريا ولبنان بشرط ألا يحدث تسلل من الدول المعادية، وإلا فإن بريطانيا ستقاوم بالقوة هذا التسلل.

وبمرور الوقت أخذت العلاقات تزداد سوءاً بين بريطانيا وحكومة فيشي لذلك أقفلت الحدود بين المناطق الخاضعة لها وبين سوريا ولبنان. وأوقفت انسياب النفط من آبار العراق. فتأثرت التجارة السورية تأثراً عميقاً من جراء ذلك. خاصة وأن بريطانيا فرضت حصاراً بحرياً على سوريا ولبنان فهددت بانتشار المجاعة. ومن جهة أخرى فتحت البلاد للجان الهدنة

الالمانية والإيطالية، وتردد بعض رجال الألمان على سوريا. ومما يسترعى الانتباه أنه لم يقع أي اتصال بين الألمان وبين زعماء الحركة الوطنية في سوريا.

سياسة الحلفاء تجاه سوريا:

ويرجع التفكير في حملة استرداد سوريا إلى صيف سنة ١٩٤٠ فقد تحمس لها ديجول معتقداً بأنه سيجد له أنصاراً عديدين هناك. وكان الجنرال كاترو مندوبه في الشرق الأوسط يبذل جهده في تجميع القوات في مصر استعداداً للزحف على فلسطين. وكان من المفروض أن تشترك بريطانيا في هذه الحملة، إلا أن فشل ديجول في داكار صرف بريطانيا عن تأييده في سوريا لفقدان ثقتهم به.

وبعد انتصار الإنجليز في ليبيا جدد ديجول دعوته للحملة السورية، إلا أن ويفل كان يعارض دائماً في فتح جبهات جديدة،. ولكن بعد وقوع حركة الكيلاني وفتح مطارات سوريا للألمان اقتنعت الحكومة البريطانية بضرورة انفاذ الحملة. ورأت أن سوريا تخدم أغراضاً سياسية واستراتيجية معاً. فمن الناحية الاستراتيجية تحمي قبرص من غزو ألماني محتمل بعد سقوط كريت. ثم انها تخفف الضغط عن تركيا التي أصبحت مهددة بالوقوع بين فكي كماشة محورية. ومن الناحية السياسية تحفظ للإنجليز هيبتهم في البلاد العربية.

ومما هو جدير بالملاحظة أن بريطانيا اهتمت في تلك الأيام باجتذاب ود العرب حتى تمحو أثر تدخلها في العراق. ولذلك صدر تصريح ايدن يوم ٢٩ مايو، يوم سقوط بغداد، بأن بريطانيا تؤيد أية محاولة يقوم بها العرب لتحقيق اتحاد في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والذي أدى لقيام

جامعة الدول العربية. كذلك اهتمت الحكومة البريطانية بتحديد موقفها من قضية استقلال سوريا قبل انفاذ الحملة. ويدعى كاترو أن خطة ديجول كانت تهدف إلى نفس الشيء. غير أن بريطانيا لم تكتف بالوعود المبهمة التي قدمها ديجول باعلان استقلال سوريا بشرط الارتباط بمعاهدة كتلك التي ترتبط بها مصر والعراق.

أما موقف فيشي من الحركة الوطنية فكان يعبر عن السياسة الاستعمارية القاسية التي اشتهرت بها تلك الحكومة. غير أن سوء وضعها في سوريا ولبنان وانتشار المجاعة الذي هدد بانفجار الثورة، جعلها تتساهل قليلاً في موضوع الاستقلال. فأعلنت مبدئياً استعدادها لإنهاء الانتداب حينما ينجلي الموقف الدولي وأعادت تكوين مجلس وزراء سوري برئاسة خالد العظم بعد أن توقفت الحياة الدستورية في سوريا نحو سنتين.

التنافس الفرنسي البريطاني في المنطقة:

وحتى قبل قيام الحملة على سوريا بدأت سلسلة الخلافات الطويلة بين بريطانيا وفرنسا الحرة حول الموقف الذي يجب اتخاذه من استقلال سوريا. فقد أرادت بريطانيا أن تشترك في تصريح مع فرنسا الحرة لتأييد الاستقلال، وذلك حتى يطمئن السكان الوطنيون، ويقبلوا على التعاون مع الحلفاء، فرفض ديجول الاشتراك في هذا التصريح. وبعث تشرشل يوم ٦ يونيو إلى ديجول قائلاً بأنه يجب اتخاذ موقف موحد من العرب، وأضاف: «أنت تعلم أننا لا نسعى للحصول على أي امتياز في الامبراطورية الفرنسية، ولن نستغل أبداً حالة فرنسا السيئة لمصلحتنا، وأنا أسجل عليك قرارك بأن تعد سوريا ولبنان بالاستقلال، وأرى من الضروري أن تعطي لهذا الوعد وزنه بمنح ضماننا. ويجب علينا ألا نؤثر على أمن الشرق

الأوسط بسبب الخلاف على المسألة السورية. ويجب أن نبذل وسعنا لإرضاء أماني العرب واحترام شعورهم طالما أن هذا يتمشى مع أمن المنطقة».

وبناء على هذا طلب تشرشل أن يلغى لقب المندوب السامي، ويحل محله لقب (المفوض العام في سوريا ولبنان).

وقد رفض ديجول فكرة اصدار تصريح مشترك، وفي ليلة الزحف على سوريا أعلن كاترو ممثل ديجول في الحملة انهاء الانتداب. وأصدرت بريطانيا ضمانة لهذا التصريح.

الملاحظ أن التنافس بين فرنسا وبريطانيا قد لعب دوراً مهماً في السياسة التي انتهجتها فرنسا في سورية، لقد رأت السلطات الفرنسية في التسوية البريطانية في العراق وشرق الأردن خطراً يهدد الوجود الفرنسي في سورية ولبنان، رغم التأكيدات البريطانية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة الواقعة تحت الانتداب الفرنسي.

كما اعتبرت فرنسا الحركات الثورية المناهضة لها في سوريا مثل ثورة إبراهيم هنانو في منطقة حلب (عام ١٩٢٠) وثورة حوران (عام ١٩٢١ - ١٩٢٢) والثورة السورية (عام ١٩٢٥ - ١٩٢٧) ثورات، إن لم تحركها وزارة المستعمرات البريطانية، فقد شجعتها، ونسيت فرنسا أن بريطانيا قد سلمت إبراهيم هنانو للسلطات الفرنسية في سورية وساعدتها في اخماد نار الثورة الفرنسية. ولم يحل التنافس بين الدولتين المنتدبتين دون تعاونهما كلما شعرتا بأن وضعيهما مهددان من قبل الحركات الوطنية في المنطقة.

وظلت السلطات الفرنسية تشير باستمرار إلى «المخططات البريطانية

الرامية إلى دمج سوريا في دولة عربية كبرى ما انفكت وزارة المستعمرات تنادي بها وتسعى إلى تحقيقها». وقد عبر غابريل بيو بمرارة عن شكوى فرنسا من المؤامرات البريطانية عندما قال: «أن أمننا في الشرق يكمن قبل كل شيء في تضامن فرنسي - بريطاني متين. ولكن ينبغي أن تعلم فرنسا تماماً أهداف سياسة حليفتها ووسائلها».

بعد اجتياح قوات الحلفاء لسوريا ولبنان واستسلام قوات فيشي، حل الحلفاء محل فرنسا الانتدابية، وعين الجنرال كاترو مندوباً سامياً عاماً في هذين القطرين. وحاول العودة بهما إلى وضعهما السابق والتعامل مع الموالين لفرنسا في حكمهما. غير أن الضغط الشعبي وضغط الحكومة البريطانية اضطراه إلى إجراء انتخابات نيابية في البلدين. ودخل الجنرال سبيرز General Spears رئيس البعثة البريطانية في بيروت، في صراع شديد مع الجنرال كاترو حول مستقبل سوريا ولبنان.

أسفرت الانتخابات النيابية في البلدين عن فوز الوطنيين المطالبين بالاستقلال التام الناجز، غير أن السلطات الفرنسية لم تقبل بالنتيجة.

وبعد تحرير فرنسا من الاحتلال الالماني، حاولت الحكومة الجديدة استعادة مواقعها في سورية ولبنان، واتهمت الحكومة البريطانية بالتدخل في شؤون البلدين وتعقيد الأمور فيهما. واصر الجنرال ديغول على ضرورة بقاء القوات الفرنسية فيهما وفقاً لمعاهدة تبرم معهما. ولم يتخل الفرنسيون عن رغبتهم في أن تكون كلمتهم هي العليا والنافذة، وعمدوا إلى إقامة جمهورية موالية لهم برئاسة الشيخ تاج الدين الحسني، فأهاج هذا التصرف الحركة الوطنية التي كان يقودها شكري القوتلي، ونتج عنها حكم وطني مستقل في سورية عام ١٩٤٣، وكان شكري القوتلي رئيس الجمهورية فيه، وسعد الله الجابري رئيس وزارته، وهما من رجال الحركة الوطنية البارزين.

سوريا تحت الحكم الوطني:

سار هذا العهد بقوة وعزم نحو الهدف التحرري من الربقة الاستعمارية واندمج في مشاورات وميثاق جامعة الدول العربية ثم في مؤتمر ميثاق هيئة الأمم فازداد قوة وعزماً.

حاول الفرنسيون الديغوليون أن يفرضوا على رجال هذا العهد معاهدة يعترفون فيها لفرنسا في سوريا بامتيازات سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية فأبى رجال العهد هذا ووقفوا موقفاً قوياً من مطالب فرنسا فجعل هذا الموقف مندوب فرنسا وقواد جيشها يبيتون الشر للعهد ويهددونه بالقوة والبطش ويثيرون له المشاكل. وأخذ الموقف بينهم وبينه يتوتر حتى وصل في أواخر مايو سنة ١٩٤٥ إلى ذروته وثارت رعونة فرنسا وعمدت إلى تحقيق ما انذرت به، فقصفت دمشق وأباحتها للنهب والتدمير والتحريق وفتكت بعدد من الشرطة والشباب، وكادت تنهي العهد الوطني وتنسفه كلياً.

كانت بريطانيا التي اشتركت مع الديغوليين في احتلال سوريا أثناء الحرب، قد وعدت سوريا بتحقيق استقلالها وسيادتها، وحملت الديغوليين على الوعد بمثل ذلك، فرأت بما فعله هؤلاء نقضاً لوعدهم ووقفت موقف استنكار شديد للبغي الفرنسي خاصة وأنه جاء غداة توقيع ميثاق هيئة الأمم الذي يضمن لأعضائه الاستقلال والمساواة؛ وهكذا احبط المسعى الفرنسي لنسف العهد الوطني وزلزلت الأرض تحت أقدام فرنسا.

قدمت سوريا شكواها لمجلس الأمن فكان قراره في صالحها، فلم يسع فرنسا إلا أن تجلو صاغرة عن سوريا في ١٧ نيسان أبريل ١٩٤٦، فكانت سوريا أولى البلاد التي خلصت نهائياً من قبضة الاستعمار.

نالت سوريا استقلالها التام، وهذا لم يحصل للدول المجاورة لها المرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا وكان التناقض ظاهراً بين دولة حديثة الاستقلال، ودول مجاورة تابعة للإنكليز وتطمع بهذه الدولة وخاصة النظامين الهاشميين في الأردن والعراق اللذين كان لهما تطلعات خاصة في سوريا.

اكتفت بريطانيا بالتفرج على الصراع من أجل سوريا، هذا الصراع الذي استمر حتى مطلع السبعينات عندما أقام الرئيس حافظ الأسد نظاماً قوياً أبعد عن سوريا أطماع جيرانها فيها.

القوى السياسية السورية في تلك الفترة:

أولاً: الكتلة الوطنية رئيسها شكري القوتلي أحد رواد القومية العربية، ناضل ضد الأتراك في الحرب العالمية الأولى وضد الفرنسيين بعد ذلك، كان قريباً من مفتي القدس الحاج أمين الحسيني، وكان معادياً للهاشميين، انتخب عام ١٩٤٣ رئيساً للجمهورية، وكان يقف عاجزاً أمام تخبط الوضع السياسي في البلاد.

اختفت الكتلة الوطنية بعد انتخابات عام ١٩٤٧ وظهر على الساحة:

أ ـ الحزب الوطني الذي يجمع أنصار القوتلي ودعاة الحفاظ على الاستقلال وهم من أعيان دمشق.

ب ـ حزب الشعب ويضم أعيان المناطق الأخرى وهو من أنصار الوحدة العربية وخاصة مشروع الهلال الخصيب مع العراق.

ثانياً: الحزب القومي السوري: أسسه انطون سعادة عام ١٩٣٢ وينادي بأن سوريا للقوميين السوريين الذين يشكلون أمة قائمة بذاتها.

عارض قيام دولة لبنان ورفض القومية العربية، كما رفض الدين وقال أن الدين واللغة لا يشكلان أساساً للقومية وطالب بفصل الدين عن الدولة وابعاد رجال الدين عن السياسية والغاء التمييز الطائفي والغاء الاقطاعية وحماية حقوق العمال واقامة التعاونيات وبناء جيش وطني، واقتصر نشاطه على سوريا ولبنان.

ثالثاً: حزب البعث: أسسه ميشال عفلق وصلاح البيطار خلال دراستهما في فرنسا في الفترة بين ١٩٢٩ و١٩٣٤، انضم إليهما عام ١٩٣٩ زكي الارسوزي، وفي عام ١٩٤٧ حدد المؤتمر الأول للحزب اطاره السياسي وكان شعاره «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة» تحالف مع حزب الشعب خلال انتخابات عام ١٩٤٧، في صف المعارضة ضد الحزب الوطني، اعتمد الاشتراكية وسيلة للوصول إلى مجتمع تسخر فيه كل الطاقات من أجل دعم الروح العربية، وان الاستعمار جاء نتيجة لاشكال العنف في العالم العربي وان غاية العمل السياسي هي اعادة صياغة المجتمع والثقافة العربيتين، وان الوحدة الشاملة هي الهدف النهائي.

ظهر البعث بمثابة الحركة العربية الأكثر كمالاً والأكثر علمانية والأكثر وحدوية، تديره قيادة قومية على المستوى العربي وقيادة قطرية على المستوى المحلي. وفي عام ١٩٤٧ شكلت القيادتان القطرية والقومية قيادة سورية واحدة، وكانت معارضته تقوم باسم العروبة ضد سلطة الأعيان.

رابعاً: الحزب الاشتراكي العربي: أسسه عام ١٩٤٥ أكرم الحوراني الذي كان على علاقة مع ميشال عفلق ثم برز مع أديب الشيشكلي في نضاله ضد الفرنسيين. وكان الحوراني قد جعل من مدينة حماة قاعدة لنفوذه السياسي. وفي ظل الانتداب تقرب من الحزب القومي السوري لمقاومة الوجود الفرنسي. وفي شهر كانون الثاني يناير ١٩٤٨ أصبح

الحوراني قوة محلية عندما دعم نضال الفلاحين الفقراء، واستخدم الكلية العسكرية لتشكيل خلايا حزبية في الجيش.

خامساً: الحزب الشيوعي السوري: ظهر عام ١٩٣٢ عندما سيطر شاب من أصل كردي عمره عشرون عاماً وهو خالد بكداش عليه، مع أن تأسيس هذا الحزب يعود للعشرينات، فقد ساهم بنشاط في النضال ضد الفرنسيين، وكان نفوذ الحزب لدى المثقفين أكبر مما هو لدى الطبقات العمالية.

وفي الفترة التي تعاطف بها الرئيس الأمريكي ترومان مع الحركة الصهيونية لإقامة دولة إسرائيل وقفت سوريا أكثر من أي بلد عربي ضد الموقف الأمريكي، مما أقلق جهاز الاستخبارات الأمريكية العامة، الذين حاولوا دخول الحياة السياسية السورية من خلال دعم أحزاب اليمين.

عام الانقلابات ١٩٤٩:

أ ـ حسني الزعيم: يعد الانقلاب الذي قاده حسني الزعيم في ٣٠ آذار مارس في سنة ١٩٤٩ ظاهرة جديدة في الحياة السياسية بالمشرق العربي، حقيقة شهد العراق قبل ذلك عدة انقلابات إلا أنها لم تذهب إلى حد إسقاط النظام القائم، وليس معنى ذلك أن حركة حسني الزعيم تعتبر ثورة فهي لم تخل من عدة اجراءات اصلاحية إلا أن عمرها كان قصيراً بحيث يصبح من الصعوبة بمكان تقييم مدى الحركة وأهدافها، ويكفي أن نذكر بأن حسني الزعيم من جيل الضباط القدامى الذين نشأوا في العهد العثماني.

كان الزعيم كردياً ومن مواليد ١٨٩٤ خدم في الجيش العثماني طيلة الحرب العالمية الأولى وسجنه الإنكليز، وترقى في خدمته داخل القوات

الخاصة لجيش الشرق في ظل الانتداب، وكان مغامراً متقلب الاهواء أقام صلات مع مصلحة الاستخبارات الأمريكية (سي آي ايه) التي كانت ترغب في قيام نظام قوي في سوريا مناهض للشيوعية.

حاول حسني الزعيم بعد استيلائه على السلطة الاعتماد على حزب الشعب وعلى العراق، وبدأ في ١٢ نيسان أبريل ١٩٤٩ في مفاوضات مع نوري السعيد، ولكن فرنسا عارضت هذه السياسة إذ كانت تريد إعادة بسط نفوذها على سوريا وأمام هذه الضغوطات تخلى الزعيم عن مشروع الاتحاد مع العراق فتحول حزب الشعب إلى صفوف المعارضة.

حاول حسني الزعيم التشبه بالعلماني التركي مصطفى كمال، ففرض على الموظفين في سوريا اللباس الغربي وأيدّ تحرر المرأة وأعطاها حق الاقتراع، وتبنى قوانين قضائية تتعارض مع الشريعة والغى القسم الأكبر من مؤسسات الأوقاف الدينية.

بحث الزعيم عن اعطاء الشرعية لسلطته. تقدم للانتخابات كمرشح وحيد لرئاسة الجمهورية في ٢٥ حزيران يونيه ١٩٤٩ وتم انتخابه رئيساً، وسمحت سياسته الموالية لأمريكا بمد أنابيب النفط السوري إلى الساحل السوري. كما ظهرت سياسته الموالية لأمريكا عندما قدم اقتراحات للوصول إلى السلام مع إسرائيل خاصة وأنه تخلى عن الأراضي الفلسطينية على طول بحيرة طبرية. وحاول لقاء بن غوريون خلال مباحثات الهدنة. وبهذه السياسة خلق الزعيم الكثير من الاعداء؛ واستفاد الحوراني من الظروف وشجع الضباط للتخلص منه في انقلاب جديد في ١٤ آب أغسطس ١٩٤٩ واغتيل الزعيم مباشرة من قبل ضابط ينتمي للحزب القومي السوري.

ب ـ سامي الحناوي والانقلاب الثاني: كان سامي الحناوي يشغل

قيادة فرقة المدرعات، وقد برر انقلابه بأنه جاء لينفذ الأهداف التي تنكر لها حسني الزعيم عندما قام بحركة ٣٠ آذار مارس، فهل كان يقصد بذلك مبدأ الاتحاد مع الهاشميين؟ خاصة وأن سياسة الحناوي الخارجية كانت تنحى هذا النحو، فلقد تعاون الحناوي مع المدنيين وسلمهم السلطة، فأصبح ميشال عفلق وزيراً للتربية وأكرم الحوراني وزيراً للزراعة.

لقد كان التدخل الأجنبي أظهر في حركة الحناوي منه في حركة حسني الزعيم، ويتمثل هذا التدخل في الأموال التي تلقاها من العراق مما يؤكد وجود تحريض خارجي، يضاف إلى ذلك أن الصحف البريطانية بادرت إلى الترحيب بالحركة، بينما وصفت الصحف الفرنسية الحركة بأنها مؤامرة اشتركت في تدبيرها كل من بريطانيا وحكومة نوري السعيد. وانتظرت الصحف المصرية حتى بدأت المباحثات مع العراق فوصفتها بأنها تهدف إلى بيع استقلال سوريا للعراق، وسيؤكد الشيشكلي هذا الاتهام عندما يبرر انقلابه عام ١٩٥١.

على أن سامي الحناوي طبقاً للخطة التي كان يميل إليها الإنكليز ونوري السعيد لم يتخذ بنفسه أي إجراء من أجل تحقيق الهلال الخصيب، بل أفسح المجال للسياسيين من مختلف الأحزاب للاشتراك في حكومة مؤقتة ريثما تجري الانتخابات لجمعية تأسيسية يناط بها رسم مستقبل البلاد. واكتفى الجيش بدور المراقبة تحت اشراف مجلس عسكري تكون من أحد عشر ضابطاً برئاسته.

وقد جرت هذه الانتخابات في تشرين الأول نوفمبر، ودلت النتائج على زيادة نفوذ حزب الشعب المؤيد للاتحاد مع العراق وتراجع نفوذ الحزب الوطني.

فاز حزب الشعب بـ ٥١ مقعداً من أصل ١١٤ مقعد وأظهرت عمليات الاقتراع الأولى في البرلمان بأن التصويت على الاتحاد مع العراق ممكن إذا دعم النواب المستقلون ذلك، قلق الضباط من عملية دمج مع الجيش العراقي ستكون على حساب مستقبلهم العسكري، فقام انقلاب ثالث بتاريخ ١٩ كانون الأول ديسمبر ١٩٤٩ أعده أديب الشيشكلي صديق أكرم الحوراني وقد نجح الشيشكلي بانقلابه دون عناء، إذ كان قد شارك في الانقلابين السابقين، ونفي الحناوي إلى بيروت حيث اغتيل عام ١٩٥٠ من قبل كردي ثأراً لمقتل حسني الزعيم.

جـ ـ أديب الشيشكلي والانقلاب الثالث: احتفظ الشيشكلي في البداية بحكومة الساسة التقليديين، واكتفى فقط بالسيطرة على الجيش ضعفت شوكة حزب الشعب بسبب فشل سياسته في الاتحاد مع العراق، لكنه استطاع المحافظة على الأغلبية في البرلمان. استفاد الحزب الوطني من ذلك كي يظهر من جديد على المسرح السياسي ويحارب منافسه واستمرت هذه المعارضة بين الحزبين حتى عام ١٩٥٨.

انقسم السياسيون حول كل المسائل الأساسية، فشهدت البلاد حالة عدم استقرار وزاري، ووجدت سوريا نفسها عدة مرات دون حكومة ثابتة وسط وضع أقليمي متوتر.

قرر الشيشكلي أخيراً أن يستلم السلطة مباشرة بتاريخ ٢٩ تشرين الأول أكتوبر ١٩٥١ ، لقد حلّ البرلمان وشكل حكومة يقودها العسكريون وعمل على إصلاح الجيش فزوده بإمكانيات جديدة وأحال على التقاعد الكثير من الضباط المحافظين وشجع ترقية الضباط الشباب والقوميين.

دعم الشيشكلي حملة المظاهرات التي قام بها الفلاحون ضد كبار

الملاكين التي نظمها أكرم الحوراني في وسط سوريا عامي ١٩٥١ و١٩٥٢، لكن لم توضع دراسة جديدة للاصلاح الزراعي وبحث الشيشكلي في اقامة نظام بأهداف قومية، ومنع نشاط الاخوان المسلمين، وحل الأحزاب السياسية.

كان الشيشكلي يذكر في خطاباته الوطن السوري أكثر من القومية العربية، مما جعل القوميون السوريون يأملون منه الخير خاصة وأنه انتمى لحزبهم في فترة شبابه. ولكن الشيشكلي مال للعروبة عندما فهم أن الرأي العام يميل إليها وبتاريخ ١٥ آب أغسطس ١٩٥٢ أسس حركة التحرير العربية التي كان مقرراً لها أن تكون الحزب السوري الوحيد، واستخدم الاذاعة بشكل منهجي لبث دعاية العروبة في الوطن العربي. واعتمد الدكتاتورية عندما قامت ضده حركات داخل الجيش فقمعها وساءت علاقته بالتحرريين أمثال عفلق والحوراني والبيطار الذين انتقلوا إلى لبنان في كانون الثاني يناير ١٩٥٣ ووحدوا جهودهم لقلب النظام الدكتاتوري الذي حاول أن يقويه بإعطائه صفة شرعية عندما أقام نظاماً رئاسياً على الطريقة الأمريكية. وجرت انتخابات تشريعية عامة في ٩ تشرين الأول أكتوبر ١٩٥٣ اشترك بها فقط حركة التحرير العربية أي الحزب الحاكم والحزب القومي السوري وقد نال الحزب الأخير مقعداً واحداً من أصل ثمانين وفازت حركة التحرير بستين مقعداً؛ رغم هذا الموقع الذي بدا قوياً في الداخل إلا أن أعداء الشيشكلي في الخارج كانوا أكثر. وقامت مظاهرات عنيفة ضد النظام في شهر كانون الثاني يناير ١٩٥٤ لدى الدروز وفي مدينتي حمص وحلب الكبيرتين، كان المعارضون مدعومين من العراق، قمعت المظاهرات بشدة خاصة فيما يتعلق بالدروز، ولكن جزءاً من الجيش ثار ضده بإيحاء من العقيد عدنان المالكي القريب من حزب البعث واختار

الشيشكلي المنفى في ٢٥ شباط فبراير ١٩٥٥ وأغتيل في البرازيل على يد درزي عام ١٩٦٤.

عودة الكتلة الوطنية:

ترافق سقوط الشيشكلي مع عودة مؤسسات الجمهورية البرلمانية، وشكل صبري العسلي أحد الأعيان التقليديين حكومة جديدة في الأول من شهر آذار مارس ١٩٥٤ وكان من أكبر العائلات المسيطرة على المجتمع السوري كما كان متحمساً للقومية العربية واشتهر بنضاله ضد الانتداب الفرنسي، اعتمدت حكومته على الكتلة الوطنية (الأعيان) أي حزب الشعب والوطني ورفض دعم قادة حزب البعث الذين كانوا يتمتعون بقوة سياسية هائلة بعد اندماج حزب الاشتراكيين العرب مع تنظيمهم.

استفاد العراق من اسقاط الشيشكلي كي يطرح من جديد مشاريع الهلال الخصيب تفاوض العسلي سراً مع العراق حول مشروع الهلال الخصيب الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بتدخل عراقي عسكري، كما حامت الشكوك حول تقارب العسلي مع الولايات المتحدة فمارس العسكريون ضغوطاً أدت إلى إسقاط الحكومة في ١١ حزيران يونيو ١٩٥٤.

تشكلت حكومة سعيد الغزي الذي كان يهدف لإجراء انتخابات حرة باقتراع سري في حجرة معزولة لضمان استقلال خيار الناخبين.

سمحت الانتخابات لكل حزب بتطوير ونشر مبادئه؛ الحزب الوطني أصبح أقوى بعد عودة القوتلي من منفاه، حزب الشعب نفى ارتباطه بالعراق مع أنه عمل دائماً في سبيل الوحدة مع العراقيين، كان حزب البعث بقيادة عفلق والحوراني يضم ستة آلاف مناضل وقام الحوراني بدعاية في أوساط الفلاحين وقدم نفسه كعدو لكبار الملاكين، أما الحزب الشيوعي فكان يرى

في الأحزاب القومية حلفاء ضد الاستعمار، مع أن حزب البعث رفض التعاون معه، وأما الحزب القومي السوري فقد نقل قيادته إلى دمشق بعد منعه في لبنان عام ١٩٥٩. وفاز المستقلون بنتيجة الانتخابات بـ ٦٤ مقعداً من أصل ١٤٢ وحزب الشعب بـ ٣٠ مقعداً وحزب البعث بـ ٢٢ مقعداً والحزب الوطني بـ ١٩ مقعداً والحزب القومي السوري بمقعدين والحزب الشيوعي بمقعد واحد.

كان نجاح المستقلين دليلاً على ضعف الأحزاب السياسية، ولكن الملاحظ أن حزب البعث نال نسبة لا بأس بها مقارنة ببقية الاحزاب، علماً ان خالد بكداش هو أول شيوعي ينتخب في مجلس نيابي في الوطن العربي.

حلف بغداد:

أنهى الفشل الانتخابي لحزب الشعب أي أمل بتحقيق الهلال الخصيب عن طريق البرلمان، لجأ العراق إلى خطة أخرى وهي حلف بغداد الذي تقدم به الأمريكيون كي لا تقع سوريا في يد اليسار، خاصة وأن الصحافة الأمريكية اعتبرت سوريا البلد المتزعم للشيوعية العربية. ولكن المنتصر الحقيقي كان الحياد ورفض أي حلف مع الغرب.

كان الحوراني يدير الائتلاف المعادي لحلف بغداد، جمع الائتلاف أعضاء من الحزب الوطني (صبري العسلي) والمستقلين (خالد العظم) وقد أطلق عليه لقب الميلاردير الأحمر بسبب آرائه التقدمية. فاز الاتجاه المؤيد لمصر وشكل صبري العسلي حكومة جديدة بتاريخ ١٠ شباط فبراير ١٩٥٥ تولى وزارة الخارجية فيها خالد العظم. في هذه الفترة تم انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهوري للمرة الثانية وعادت سوريا بزعامته إلى

سيرتها من النشاط في دعم مسيرة الحركة العربية، مما أدى إلى اشتداد الضغط من جانب الدول الغربية. وقد واجهت سوريا نتيجة لسياستها خطر العدوان المسلح من جانب تركيا وبتحريض من الولايات المتحدة الأمريكية. وعملت سوريا على قيام الجبهة العربية المتحررة فعقدت حلفاً دفاعياً مع مصر والسعودية في أكتوبر ١٩٥٥.

وعندما أبرم حلف بغداد تعرضت سوريا لضغط كبير من بريطانيا وأمريكا وتركيا والعراق للانضمام للحلف. ولكنها وقفت موقفاً معارضاً.

وفي أواسط يونيو ١٩٥٦ تألفت حكومة الوحدة الوطنية، وعهد فيها بمنصب وزير الخارجية إلى صلاح الدين البيطار أحد زعماء حزب البعث.

وفي يوليو ١٩٥٦ اتخذت الحكومة والمجلس النيابي السوري قراراً بإقامة اتحاد فدرالي بين مصر وسوريا كمرحلة اولى نحو اتحاد شامل وكان ذلك بتأييد حزب البعث الذي كان يرى في الوصول للوحدة العربية أحد مهامه الأساسية. وقد عارض الاتحاد حزب الشعب وقسم من الحزب الوطني وجماعة الاخوان المسلمين.

وقفت سوريا موقفاً رائعاً من عملية تأميم قناة السويس ١٩٥٦ وساندت الشعب المصري في التصدي للعدوان الثلاثي على مصر، وقطعت علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا من اليوم الثاني للعدوان، وقد أعرب الشعب السوري عن موقفه المعارض بنسف أنابيب النفط المارة في أراضيه. وأمام هذه السياسة التقدمية والقومية دبرت العناصر الرجعية مؤامرة لاحداث انقلاب سياسي سرعان ما فشل، وفي آخر عام ١٩٥٦ تشكلت حكومة

جديدة أبعدت عنها العناصر الرجعية من ممثلي حزب الشعب، وبدأ التعاون الوثيق بين الحزبين الكبيرين البعث والشيوعي.

أدى امتناع سوريا ومصر والسعودية من الانضمام إلى حلف بغداد وكذلك فشل العدوان الثلاثي على مصر، وفشل مشروع ايزنهاور الذي وعد بتقديم المساعدة الاقتصادية للدول التي تقف إلى جانب أمريكا في المنطقة، كل هذا الفشل، أدى إلى تنظيم الولايات المتحدة الأمريكية المؤامرات واستغلال الرجعية الداخلية لقلب الموازين في المنطقة.

وفي أواخر عام ١٩٥٧ واجهت سوريا من جديد خطر الاعتداء المسلح عليها عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوريد الأسلحة إلى المرافئ التركية لدعم حكومتي العراق والأردن في توجيه ضربة ضد سوريا. ولكن المعسكر الشرقي ما لبث أن وجه انذاراً للدول المنظمة لهذا العدوان، وبموجب اتفاقية الدفاع المشترك السورية المصرية وصلت في ١٣ أكتوبر ١٩٥٧ قوات مصرية لمساعدة الجيش السوري في صد العدوان.

وفي نوفمبر ١٩٥٧ دعا البرلمان السوري مع وفد برلماني مصري، حكومتي سوريا ومصر إلى اتخاذ التدابير لتحقيق الاتحاد الفدرالي بأسرع ما يمكن.

وحدة مصر وسوريا:

في هذه الظروف الحرجة، ازداد نفوذ حزب البعث، الذي طالب بتحقيق الوحدة العربية، ونالت هذه الفكرة تأييد الجماهير العربية، خاصة وأن المؤامرات كانت تحاك بصفة دائمة ضد العرب التقدميين واعتبر توحيد البلدين بمثابة إمكانية فعلية لتعزيز قدراتهما الدفاعية ولتطوير الاقتصاد والثقافة في هذين البلدين.

ونتيجة للمفاوضات التي جرت في يناير ١٩٥٨ بين قيادة الجيش السوري وقيادة حزب البعث من جهة وبين الرئيس عبد الناصر من جهة أخرى اتخذ في أول فبراير ١٩٥٨ قراراً بتوحيد الدولتين وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة.

تحرك عبد الناصر ولبى مطالب القوميين العرب السوريين، وأنزل قوات مصرية في ميناء اللاذقية لمساندة الجيش السوري على طول الحدود التركية. وكان اتجاه الوحدة مع سوريا قد شرحه ميشيل عفلق في يناير ١٩٦١ عندما قال: «كانت لدينا القناعة بأنه لن يكون هناك وحدة عربية بدون مصر، لم يكن ذلك بسبب اننا كنا نعتقد أنه كان مقدراً عليها أن تكون بروسيا العالم العربي لتحقق الوحدة بالقوة... ولكن لأنه توفر لدينا البرهان على قدرة مصر على عرقلة المساعي الوحدوية... إذ تستطيع الاعتراض على كل حركة نحو الوحدة تستثنيها، كما برهن تاريخ مشاريع الهلال الخصيب».

اعتمد في هذه الجمهورية نظام الحكم الديمقراطي الرئاسي، فكان الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية وخولت السلطة التشريعية إلى برلمان واحد للبلدين، وتم الاتفاق على مرحلة انتقالية لتسوية القضايا التي يتطلب حلها بعض الوقت، وكانت القضايا الاقتصادية من أصعبها بسبب الفرق في مستوى التطور الاقتصادي في كل من القطرين.

في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ جرى استفتاء في الاقليمين للجمهورية العربية المتحدة: الاقليم الشمالي - سوريا - الاقليم الجنوبي - مصر - وتأسست بنتيجته الجمهورية العربية المتحدة وانتخب الرئيس عبد الناصر رئيساً لها بالاجماع، وفي ٥ مارس أعلن الدستور الجديد للجمهورية، وفي اليوم التالي تشكلت الحكومة وقد ضمت ٩ وزراء يرأسون وزارات مشتركة و١١ وزيراً

عن كل اقليم. وعين صبري العسلي وأكرم الحوراني نائبين لرئيس الجمهورية، كذلك عهد إلى صلاح الدين البيطار وخليل كلاس من حزب البعث بمنصبي وزارة.

عمد القادة في الجمهورية الجديدة لإتخاذ القوانين والأنظمة المصرية نموذجاً لها دون مراعاة التركيب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المميز لسوريا، مما أدى إلى التعجيل بقيام الانفصال بل أن سياسة القمع هي التي اتبعت، واتضح لدى حزب البعث ضآلة الدور الذي أسند إليه في الاتحاد القومي، ورغم أن قادة الحزب نالوا مناصب رفيعة إلا أن نشاطهم العملي كان ضيقاً.

وفي أواخر عام ١٩٥٩ أرسلت حكومة الجمهورية العربية المتحدة إلى الاقليم السوري المشير عبد الحكيم عامر نائب الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة، للاطلاع على الوضع واتخاذ التدابير الضرورية لاصلاحه وإعطائه الصلاحيات المطلقة، بل إن أعضاء المجلس التنفيذي للاقليم السوري أضحوا تابعين له، مما حدا بخمس وزراء بعثيين لتقديم استقالتهم، فانقطعت الصلة بين البعث والقيادة.

وفي أغسطس ١٩٦١، أُلغي مجلس الوزراء الاقليميان، وانشئت حكومة مركزية واحدة، كان مقرها القاهرة، وانتخب مجلس نيابي مشكل من ٣٨٥ مصرياً و٧٠ سورياً.

وفي نفس السنة جرى تأميم القطاع الخاص، ووضع كبار البرجوازيين تحت رقابة الدولة، واتخذ قرار بالتأميم في الاقليم السوري، مما أدى إلى استياء السوريين، وبدأ العمل للانفصال.

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، قامت البرجوازية والاقطاعية في سوريا

بانقلاب عسكري مستغلة الاستياء لدى الجماهير والعسكريين من القيادة العامة للجمهورية، وأعلن انفصال سوريا عن مصر وانتقلت السلطة في سوريا إلى المجلس الأعلى لقيادة الثورة. وفي اليوم التالي أعلن مأمون الكزبري عن قيام حكومته التي ضمت أصحاب الأموال والاقطاعيين.

أعلن كبار القادة السياسيين تأييدهم للانقلاب بمن فيهم عن السياسيين خالد العظم، وصبري العسلي وعن حزب البعث أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار.

يعود فشل الجمهورية العربية المتحدة إلى سلسلتين من العوامل، بعضها اقتصادي وبعضها سياسي.

فمن الناحية الاقتصادية لم تستطع البرجوازية السورية الدخول إلى السوق المصرية ولما كانت مصر قد سارت في سياسة القطاع العام، وفرضت هذه السياسة الاقتصادية على سوريا التي لم تكن لديها الخبرة الوظيفية له، فأصبحت مناصب المسؤولية الادارية في الأقسام السورية بيد المصريين، في حين لم يتسلم السوريون مثل هذه المناصب في مصر.

وساد الكلام بأن مصر ترغب بتوطين ملايين الفلاحين المصريين في سوريا. تضخمت الاشاعات لدرجة أن السوريين بدأوا يشعرون بأن مصالحهم الحيوية أصبحت مهددة.

من الناحية السياسية، حذر عبد الناصر من حزب البعث، ولم يترك لوزرائه في الحكومة أية صلاحيات، وفي نهاية ١٩٥٩ استقال الوزيران البعثيان الحوراني والبيطار من الحكومة، بالإضافة إلى أن إجراءات التأميم عظمت من شأن المعارضة، واعتمد عبد الناصر على عبد الحميد السراج رئيس المخابرات لإعادة الهدوء. ولكن تحالف السراج مع عبد الحكيم عامر لم

يؤد للسيطرة على الوضع. بل أن عامر قام بنقل الضباط البعثيين السياسيين إلى مصر كمنفى لهم، ولكنهم شكلوا هناك اللجنة العسكرية.

أجريت الانتخابات للجمعية التأسيسية في ديسمبر، وبنتيجتها استطاع الاقطاعيون وكبار الرأسماليون من تأمين ثلثي أعضاء الجمعية. وهكذا انتخب أحد زعماء حزب الشعب، ناظم القدسي رئيساً للجمهورية العربية السورية ثم عهد بتأليف الحكومة إلى معروف الدواليبي الذي الغى قوانين التأميم وأعلن احترامه للملكية الفردية كما وعد بالحفاظ على حرية الصحافة، والرساميل ومكاسب العمال والفلاحين.

ولكن سياسة حكومة الدواليبي الرجعية، التي عملت على إعادة أراضي الاقطاعيين التي وزعت على الفلاحين أثارت استياء وغضب الفلاحين، فقامت مظاهرات الاحتجاج واضرب العمال.

هذه السياسة الرجعية التي اعتمدتها حكومة الدواليبي أثارت قلق قادة حزب البعث الذي أعلن في بيان له في فبراير ١٩٦٢ أن الأخطاء التي قامت في زمن الوحدة لا تبرر الانفصال، ودعا حزب البعث إلى وحدة جديدة تقوم على أساس القيادة الجماعية وحرية الحياة الحزبية السياسية.

في ٢٨ مارس ١٩٦٢ وقع انقلاب عسكري قام به النحلاوي، وحل الجمعية التأسيسية وشكل مجلس قيادة أعلى، وقام النحلاوي باعتقال الرئيس والوزراء وبعض السياسيين.

وفي ٣١ مارس ١٩٦٢، دعمت حامية مدينة حمص هذا الانقلاب، ولكن الخلاف بين القادة العسكريين أدى إلى قيام حامية حلب وعدد من الضباط الناصريين في المدينة بالاستيلاء على السلطة في حلب وطلبوا من دمشق اعادة الوحدة مع مصر. مما أدى إلى قيام اضطرابات

وقلاقل ومظاهرت في دمشق وحمص وحماه وحلب ودير الزور وغيرها تطالب الحكومة بإعادة الوحدة وتطبيق الاصلاح الزراعي وزيادة الاجور.

لكن الأوساط البرجوازية استطاعت السيطرة على الموقف وفي أبريل ١٩٦٢ توصلت إلى حل مع قيادة الجيش وتشكيل حكومة ائتلافية جديدة برئاسة أحمد بشير العظمة التي كانت أكثر اعتدالاً من الحكومات السابقة، فأعادت تأميم الشركات الكبرى، وأنشأت لجنة لوضع أسس لتنظيم الحياة السياسية في البلد.

وفي سبتمبر ١٩٦٢ وافق الرئيس القدسي على عقد الجمعية التأسيسية وتشكيل حكومة جديدة وسرعان ما تحولت الجمعية التأسيسية إلى برلمان، وعهد إلى خالد العظم بتأليف الحكومة التي اتبعت خط توسيع الصلات مع الرساميل الأجنبية.

في هذا الوقت كان الصراع قوياً بين رئيس الوزراء خالد العظم من جهة وقادة حزب البعث والوحدويين من جهة أخرى مما أدى إلى تحرك وحدات من الجيش بقيادة ضباط بعثيين يوم الثامن من مارس ١٩٦٣، وأهمية هذا الانقلاب أن السلطة انتقلت فيه ولأول مرة إلى فئة اجتماعية جديدة من المجتمع السوري.

ثورة ٨ مارس:

أخذ حزب البعث كامل السلطة في يده، وفي ٢٤ مارس عهد بالسلطة التشريعية والتنفيذية إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة، وعيّن الفريق لؤي الأتاسي رئيساً لهذا المجلس وقائداً أعلى للجيش، وشكل صلاح الدين البيطار حكومته من عشرين عنصراً، مناصفة من حزب البعث والمستقلين، وأعلن أن حكومته ستعمل من أجل وحدة العرب. وبالفعل بدأت

مفاوضات الاتحاد بين مصر وسوريا والعراق، وتم في ١٧ أبريل التوقيع على تأسيس أتحاد فدرالي ثلاثي، ولكن هذا الاتحاد لم يعش أكثر من شهرين.

تابع الوحدويون نشاطهم، وطالبوا بإعادة الضباط المفصولين عن الجيش وتحقيق الوحدة فوراً مع مصر. في الوقت الذي اشتد فيه الصراع على النفوذ بين وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة اللواء زياد الحريري والضباط البعثيين برئاسة اللواء أمين الحافظ. وفي يوليو ١٩٦٣ أقيل الحريري وعين الحافظ رئيساً للأركان. وبعد مدة عين الحافظ رئيساً للأركان وقائداً أعلى للجيش ورئيساً للمجلس الوطني لقيادة الثورة وبدأ بذلك صراع داخل حزب البعث بين قيادة الحزب اليمينية الرجعية برئاسة ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وبين قادة المنظمات القطرية المعتدلين مع العلم أن مواقع الجماعات اليسارية قد قويت داخل المنظمات القطرية.

حاولت قيادة الحزب اليمينية أن تقيم علاقات وثيقة مع البرجوازية الكبيرة في سوريا وشجعت القطاع الخاص عن طريق منحه القروض وعملت على جذب الشركات الأجنبية للمشاركة في تطور البلاد الاقتصادي. ولكن البرجوازية السورية اعتبرت تصرف الحكومة دليلاً على ضعفها وامتنعت عن توظيف رساميلها في المشروعات الجديدة مما أدى إلى تفاقم البطالة واستياء الجماهير من قيادة حزب البعث اليمينية. فبدأت القوى اليسارية في الحزب تطالب الحكومة باتخاذ إجراءات حاسمة.

في سبتمبر ١٩٦٥ تألفت حكومة يوسف زعين أحد زعماء الجناح اليساري في البعث وأصبح صلاح جديد أحد زعماء البعث اليساري أيضاً أميناً عاماً لقيادة الحزب، وبدأ الكلام عن المجتمع الاشتراكي. ولكن تفوق اليسار كان قصيراً زمنياً، ونجح زعماء اليمين في حل قيادة الفرع القطري السوري لحزب البعث. وشكل صلاح الدين البيطار حكومة جديدة لم

تضم أي ممثل من الجيش أو عن اليسار البعثي، مما أنعش آمال البرجوازية والاقطاع وبدأوا يطالبون بالغاء التأميم واقصاء العسكريين عن الحكم.

حركة ٢٣ فبراير ١٩٦٦:

في هذه الظروف دعا الجناح اليساري لحزب البعث السوري لعقد مؤتمر قومي أو قطري لبحث الأوضاع، رفضت القيادة القومية هذا الاقتراح، وفي ٢٣ فبراير ١٩٦٦ اقصيت القيادة اليمينية وحكومة البيطار عن الحكم، وضمت القيادة القطرية الجديدة ممثلين عن الجناح الثوري اليساري للحزب وقد كان لدعم اللواء حافظ الأسد لهذه الحركة أهمية كبرى.

نظراً للخلافات بين القيادة القطرية السورية وقيادة البعث القومية، تقرر عقد مؤتمر قطري استثنائي، وقد عقد هذا المؤتمر في ١٠ مارس ١٩٦٦، وجاءت قراراته تؤكد النهج الجديد وتشكل انعطافاً في السياسة الحزبية السورية.

اتجه قادة سوريا الجدد إلى التقارب مع جمعية الدول العربية التقدمية ووقعت سوريا مع الجمهورية العربية المتحدة اتفاقية الدفاع المشترك في نوفمبر ١٩٦٦ لتنسيق العمل العسكري إذا ما تعرض أحد البلدين للعدوان.

في داخل سوريا كانت القوى السياسية المختلفة تسعى للوصول إلى الحكم، فقد أعلن في أواخر عام ١٩٦٦ عن مؤامرة قام بها صلاح الدين البيطار وميشيل عفلق لقلب الحكم كما أعلن بعد ذلك عن مؤامرات قام بها عضو سابق في قيادة البعث القطرية سليم حاطوم. في هذا التوتر الداخلي كانت إسرائيل تقوم باستفزازات عسكرية جنوبي بحيرة طبريا، احتجت الحكومة السورية عليها. وفي منتصف مايو أعلن ممثل سوريا في الأمم المتحدة أن إسرائيل تحشد قواتها استعداداً للعدوان على سوريا.

العدوان الإسرائيلي:

وفي الخامس من يونيه ١٩٦٧ شنت إسرائيل حربها ضد سوريا والأردن والجمهورية العربية المتحدة وقطعت الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لمساعدتها إسرائيل في عدوانها.

وكانت الهزيمة التي وصفت بالنكسة، واحتل الإسرائيليون القنيطرة والجولان. وتابعت إسرائيل استفزازاتها مسببة المتاعب راغبة بتحقيق ما لم تستطع تحقيقه بالقوة.

الحركة التصحيحية ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠: ـ

بقيت الخلافات داخل الحزب تضغط سلباً على القيادة السورية ولم تستطع هذه القيادة أن تنفذ قراراتها داخلياً أو على مستوى علاقاتها مع العالم العربي.

وفي أواخر ١٩٧٠ وبعد وفاة الزعيم العربي عبد الناصر، اشتد نشاط الرجعية العربية، الذي كان قد بدأ في سبتمبر الأسود بمجازر الفلسطينيين في الأردن.

وعقد لهذا الغرض المؤتمر القومي العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي ولكن اعمال هذا المؤتمر ظهرت بشكل صراع بين قيادة الحزب ووزير الدفاع اللواء حافظ الأسد.

وفي ١٦ نوفمبر ١٩٧٠، وصلت كتلة حافظ الأسد إلى السلطة، وأذاعت بياناً أعلنت فيه أن حركتها هي تصحيح للأخطاء التي اقترفتها القيادة السابقة للحزب.

وفي ٢١ نوفمبر ١٩٧٠ تشكلت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة اللواء حافظ الأسد. واشتد نشاط الحكومة في مجال علاقتها العربية، فانضمت سوريا في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٠ إلى الدول الموقعة على ميثاق طرابلس، المتعلق بإنشاء اتحاد الدول العربية.

استقبل السوريون حركة الأسد بالحفاوة، الذي أعلن أنه يريد تحقيق الوحدة الوطنية، وبتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٧١ تولى الأسد السلطات الرئاسية وكرّس ذلك باستفتاء شعبي في ١٢ مارس ١٩٧١، وشارك مع الرئيس السادات في مشروع الاتحاد العربي. وبتاريخ ٨ مارس ١٩٧٣ أعلن الرئيس الأسد أن سوريا تقبل القرار ٢٤٢ المتعلق بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة شرط أن يتحدد بدقة أن المقصود هو الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة واقرار الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.

وفي الوقت الحاضر وبسبب الصراع الساخن في منطقة الشرق الأوسط، تلعب سوريا دوراً مهماً في صمودها ضد العدو الصهيوني، الذي سعى لإقامة سياسة تحالف مع تركيا التي ترتبط معها سوريا بمياه الفرات، ويظهر الساسة السوريون أن التقارب التركي الإسرائيلي لا يهدف إلى تهديد سوريا فقط بل أيضاً أن إسرائيل تسعى من خلاله الوصول إلى الخليج العربي، ويضيفون أن الأتراك طلبوا من إسرائيل أن لا تقيم سلاماً مع العرب، لأن تركيا تعتقد أن مصالحها تتحقق بطريقة أفضل في ظل الحروب العربية الإسرائيلية. من هنا كانت استراتيجية سوريا لاقامة علاقات متينة ووثيقة مع إيران ومحاولة سوريا نقل هذه العلاقات الجيدة إلى كل الدول العربية وخاصة الخليجية، لقد لعبت سوريا دوراً كبيراً في التقارب الايراني الخليجي العربي. فقد قامت بتحسين العلاقات بين البحرين وإيران وبين

الامارات العربية وإيران وإن لم تصل النتيجة إلى ما يتوقعه المسؤولون السوريون.

كما تلعب سوريا دورها في العلاقات العربية العربية، فقد عملت الدبلوماسية السورية على حل الخلاف الأخير بين السعودية واليمن، وبين مصر والسودان، وبين ليبيا والجزائر.

ورغم الخلاف العقدي بين سوريا والعراق فإن سوريا حريصة على وحدة العراق أرضاً وشعباً بصرف النظر عن العلاقة بين الحكومتين. لأن علاقة الشعبين السوري والعراقي لا يمكن سلخها[1].

---

(١) من مقابلة مع وزير خارجية سوريا السيد فاروق الشرع اذاعها تلفزيون الشركة اللبنانية للارسال مساء الأحد ٩٨/٨/١٦.

العلاقات السورية التركية

لم تكن الحدود السورية التركية هادئة في أي وقت من الأوقات فهي على طول امتدادها كانت مرتعاً للمهربين والمخربين والتجار من كلا الجانبين خاصة إذا علمنا أنه في هذين الطرفين كانت العشائر الكردية هي الموجودة، والجميع يدينون بدين واحد ولغة واحدة ويرتبطون بعلاقات عائلية وعشائرية وقومية توفر لهم الحماية من السلطات في كلا البلدين. خاصة وأن هؤلاء الأكراد يطمحون لإقامة دولتهم التي تمتد على حدود الدول الثلاث في المنطقة عنيت العراق وسوريا وتركيا.

ولقد ساعد الأكراد أو الانفصاليون الأرمن على القيام بتحركاتهم المعادية للنظام التركي انطلاقاً من الأراضي السورية، طبيعة المنطقة الوعرة والمليئة بالجبال والغابات والأحراش الكثيفة، وطالما عاشت العصابات السورية والتركية الخارجة على القانون والمتمردة على سلطاتها في هذه المنطقة.

لا بد أن نشير هنا إلى أن الأتراك ساعدوا عشرات الألوف من اليهود السوريين بالفرار من سوريا والهجرة إلى إسرائيل أو أوروبا عبر هذه المنطقة، لا سيما في الخمسينات عندما كانت الهجرة في أوجها، كانت السلطات

التركية العلمانية لا تغض النظر فحسب وإنما كانت تسهل لهم الهروب وتقدم لهم المساعدة عبر المنظمات اليهودية والأجنبية.

تعمد تركيا على ممارسة ضغوطها المائية فتوسعت ببناء السدود وخاصة على نهر الفرات الذي أدى إلى تخفيض منسوب المياه المتدفق في الفرات نحو بحيرة الأسد، والذي جعل من مشروع سد الفرات مخيباً للآمال بعدما انخفض منسوب المياه في النهر ثم في بحيرة الأسد وتقلص انتاج الكهرباء وشحت المياه المطلوبة للزراعة والشرب.

ومن جهة أخرى بدأت تركيا تستعد لتصدير مياهها إلى الدول العربية وفي مقدمة مشاريعها مشروع «أنابيب السلام» الذي يفترض أن تمر عبر سوريا والعراق وفلسطين المحتلة ودول الخليج العربي والجزيرة العربية.

لقد اكتشفت تركيا أهمية وحيوية السلاح المائي للدفاع عن أمنها القومي في مواجهة أي تهديد من الدول المجاورة، إن السلاح المائي أشد فتكاً من السلاح الكيميائي أو النووي وأشد نظافة وأقل ضجة.

لقد بنت تركيا على الفرات وحده واحداً وعشرين سداً، أكبرها سد اتاتورك الذي يعتبر من أكبر السدود في العالم، لتحكم سيطرتها على الفرات وتتحكم بجريانه الخارجي.

كانت تركيا في علاقتها مع سوريا تعتمد على مقايضة الماء بالأمن ففي الاتفاق الذي وقعه رئيس الوزراء التركي تورغوت أوزال مع الرئيس الأسد ١٩٨٧ ينص على مرور ٥٠٠ متر مكعب في الثانية على مجرى الفرات عند الحدود السورية التركية لقاء منع المقاتلين الأكراد من الاقتراب من الحدود، وما زالت تركيا من وقت لآخر تتهم سوريا بعدم التزامها بهذا

الاتفاق وتتخذ هذا الاتهام ذريعة لتخفيف نسبة المياه المتدفقة من الفرات إلى سوريا.

إن القرار الذي اتخذته الحكومة التركية بقطع مياه نهر الفرات والذي يعتبر الشريان الحيوي لسوريا وأحد أهم المصادر المائية للعراق، لمدة شهر كامل من ١٣ يناير حتى ١٢ فبراير ١٩٩٠، هذا القرار أوصل العلاقات السورية ـ التركية إلى درجة كبيرة من التوتر والغليان، أعلنت تركيا أن هذا القرار غايته ملء سد أتاتورك وأن دوافعه اقتصادية غير سياسية. بينما ترى سوريا أن هذا القرار قد اتخذ في الوقت الذي تعاني فيه من جفاف خلال عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، وأن حبس المياه جاء في الفترة الضرورية لري الأراضي وانقاذ المحصول، وبالتالي فإن هذا القرار سياسي غايته الضغط على سوريا للتسليم ببعض المطالب التركية. ويؤكد هذا الكلام تصريح أوزال الرئيس التركي في أكتوبر ١٩٨٩ عندما أتهم سوريا بأنها أخلت ببروتوكول ١٩٨٧ وتهديده بقطع تدفق الفرات صوب سوريا.

إن مشكلة العلاقات السورية التركية هي مشكلة سياسية وليست مائية، وتعود لفترة بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الامبراطورية العثمانية، وإن نظرة الأتراك إلى الاستقلاليين العرب الذين قاموا بثورتهم ضد الحكم العثماني نظرة خيانية، وبالتالي فإن العلاقات السورية التركية بدأت فاترة بل متوترة منذ تقسيم أراضي الرجل المريض بين فرنسا وبريطانيا بمعاهدة سايكس بيكو وتخصيص فرنسا بالانتداب على سوريا ولبنان في معاهدة سان ريمو، وقد مرت هذه العلاقات بمحطات رئيسية منها:

١ ـ سلب لواء الاسكندرون الغني بالمياه وبالموقع الاستراتيجي الخطير على المدخل الشرقي للبحر المتوسط.

٢ ـ الضغوط المائية.

٣ ـ السياسية العدائية في الخمسينات بين سوريا وحلف بغداد (تركيا).

٤ ـ اتهام سوريا بدعم الانفصاليين من الأرمن والأتراك المناوئين للحكم التركي وما يدخل ضمن العلاقات الأمنية.

١ ـ مشكلة لواء الاسكندرون: الذي ضمته تركيا عام ١٩٣٩.

٢ ـ الضغوط المائية: ومنها تحويل مجرى نهر قويق واقامة السدود على الفرات: قامت تركيا في نهاية الأربعينات بتحويل مجرى نهر قويق الذي ينبع من أراضيها ويمر في سوريا، وكانت محافظة حلب العاصمة الثانية للدولة السورية وأكبر المحافظات في سوريا تعتمد على هذا النهر في مياه الشرب وفي ري أكبر مساحة من الحقول الزراعية في سوريا لقد تسبب حبس مياه هذا النهر بأضرار فادحة في الاقتصاد السوري، فقد تضررت عشرات آلاف الأفدنة التي كانت تروى من مياه هذا النهر وماتت زراعتها. وبقي هذا العمل في الذاكرة الاقتصادية السورية تسترجعه كلما عمدت تركيا إلى تخفيض وتقنين مياه الفرات المتدفق إلى سوريا وما يمثله هذا العمل من إرهاب اقتصادي، سواء بحجة إملاء سد أتاتورك أو كضغط سياسي تقوم به تركيا ضد سوريا المتهمة بأنها تشجع العناصر الانفصالية الكردية والأرمنية وتدربهم أو تطلقهم من أراضيها.

٣ ـ السياسة التركية المعادية لسوريا:

في الخمسينات وفي ذروة الصراع بين الجبارين وانقسام العالم إلى معسكرين شرقي وغربي، ومحاولات الغرب الحد من تقدم المعسكر الشرقي تجاهه، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإيجاد سياسة تهدف لإيقاف

هذا التقدم فكانت سياسة الاحلاف وغايتها إيجاد تعاون بين الدول المواجهة للاتحاد السوفيتي وتقويتها عسكرياً لمجابهة تقدمه، بالمقابل قامت في المنطقة العربية دعوة إلى الحياد الإيجابي وعدم اللحاق بأي من المعسكرين الكبيرين. ولما كانت رياسة المعسكر الغربي عدائية تجاه العالم العربي فقد قامت الأنظمة الثورية والتقدمية في المنطقة بقبول يد الاتحاد السوفيتي الذي مدت لمعاونتها بعدما امتنع العالم الغربي عن مساعدة الدول العربية وأصرّ على مساعدة عدوته إسرائيل.

في هذه الفترة اتخذت تركيا مواقف عدائية مباشرة تجاه سوريا بسبب اختلاف وجهات النظر السياسية بين الدولتين، وكانت تركيا ضالعة في المخططات الأمريكية وما عرف حينها بحلف بغداد الذي ضم بريطانيا وفرنسا وأمريكا وإسرائيل وإيران بالإضافة إلى النظام الهاشمي الحاكم في العراق بتلك الفترة.

وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، بسبب سياسة مصر الاستقلالية وتأميم قناة السويس والشروع ببناء السد العالي، وقفت سوريا إلى جانب شقيقتها العربية مصر، وقامت فيها حركة غليان شعبي وقومي، الأمر الذي دفع تركيا للتفكير بضرب سوريا من الشمال، وبالفعل حشدت القوات التركية على الحدود السورية عام ١٩٥٨، ولم يوقف هذا العمل الاستفزازي إلا قيام الوحدة العربية بين القطرين المصري والسوري ووصول القوات المصرية لمساعدة السوريين في الدفاع عن أراضيهم.

يهمنا في هذا الموضوع أن نذكر أن الدولة السورية ما زالت تدرس في كتبها أن هناك أرضاً سليبة في الشمال الغربي وهي لواء الاسكندرون في حين أن تركيا ما زالت تدرس لطلابها أن هناك أراضي على طول

الحدود السورية التركية وبعمق أربعين كيلومتراً والتي تمتد إلى تسعماية كيلومتر هي ملك للأتراك ويجب أن تعود إليها.

وإذا استفادت تركيا بتحالفها مع العراق (نوري السعيد) في الخمسينات فهي ما زالت في الوقت الحاضر تلعب للاستفادة من النزاع القائم بين نظامي البعث في سوريا والعراق. فعندما قطعت تركيا مياه الفرات عن سوريا والعراق لمدة شهر جاء في حديث أحد مسؤولي الأتراك قوله: أنه لو التزمت تركيا بالحقوق الدولية للعراق وسوريا في مياه الفرات فما الذي يضمن أن العراق سيحصل على حصته عن طريق سوريا»[1].

ويلاحظ أن تركيا حافظت على علاقة جيدة مع العراق خلال خلافه مع سوريا التي أغلقت أراضيها في وجه النفط العراقي، فقامت تركيا بمد شبكة أنابيب نفطية عبر أراضيها إلى البحر المتوسط بل إنها أسهمت بمرور المساعدات إلى الأراضي العراقية خلال الحرب العراقية الإيرانية.

٤ ـ العلاقات الأمنية:

وصل التوتر السوري التركي إلى أقصاه عندما قامت سوريا في منتصف الستينات بتجميد ومصادرة جميع الممتلكات العقارية التابعة للأتراك والواقعة ضمن الحدود السورية وبالمقابل قامت تركيا بمصادرة جميع الممتلكات العقارية للسوريين في الأراضي التركية.

ومع التوتر المرافق لكلا السياستين اتهمت تركيا سوريا في بداية السبعينات بدعم المجموعات الأرمنية المسلحة في نشاطها ضد تركيا، ثم شمل الاتهام دعم الحركات الكردية أيضاً، وفي المقابل غضت السلطات

(١) حمدي الطاهري: مستقبل المياه في العالم العربي دون تاريخ، دون ناشر، ص ٢٨٣.

التركية الأنظار في نهاية السبعينات عن تحركات بعض التيارات الإسلامية المتطرفة والمعادية للنظام السوري والتي كان لطول الحدود السورية التركية عاملاً مهماً في سهولة تحركها، بل أن سوريا تتهم تركيا بأنها كانت تسهل الحركة وتسهم بالمساعدة العسكرية للأصوليين الإسلاميين المطلوبين من النظام والذين كانوا يتلقون المساعدة من تركيا عند فرارهم عبر الحدود[1].

من الظاهر أن تركيا تستعمل «الأقليات السورية والعراقية التي تعيش في أراضيها كنوع من الضغط السياسي على كل من دمشق وبغداد، كما تنفي كل من سوريا والعراق استعمال الأقليات التركية التي تعيش داخل أراضيها في الضغط على تركيا. ويبدو أن تركيا استنفدت وسائل امتناع سوريا والعراق بالطرق الدبلوماسية فلجأت إلى سلاح المياه. ومن المؤكد أنه قد ساعد تركيا على استخدام هذا السلاح هو عدم وجود اتفاقية دولية لتقسيم مياه نهري دجلة والفرات بينها وبين سوريا والعراق. وقد فشلت اللجنة الثلاثية التي تشكلت عام ١٩٨٣ بالوصول إلى نتيجة، ويعود سبب فشلها عدم اهتمام كل من سوريا والعراق بموضوع المياه خاصة وأن تركيا لم يسبق لها أن حجزت قسماً من مخصصاتهما للمياه. كما أن تركيا كانت تركز على توزيع مياه دجلة، الأمر الذي رفضه العراق وأصرّ على توزيع مياه الفرات فقط، وقد استطاعت تركيا أن تأخذ هذا الموقف بسبب الخلاف الجذري بين كل من سوريا والعراق خاصة خلال الحرب العراقية الإيرانية.

والأمر المؤكد أن تركيا استفادت من حرب الخليج الأولى، واستغلت الخلاف العراقي السوري وطرحت نفسها كبديل لسوريا في

(١) المرجع نفسه.

مجال التجارة ونقل البترول. فاستعمل العراق الموانئ التركية لخدمة تجارته بالإضافة إلى مد خط الأنابيب لنقل البترول العراقي إلى الموانئ التركية بعد أن أغلقت سوريا خط أنابيب العراق المار في أراضيها. وفي مقابل ذلك حصلت تركيا على حق قيام قواتها بملاحقة الأرهابيين الأكراد ضمن الأراضي العراقية ولمسافة محدوده، وبرغم حصول العراق على مثل هذا الحق إلا أنه بسبب الحرب الإيرانية لم يتمكن من استعماله.

وتدل حوادث الحدود بين العراق وتركيا أن العراق بسبب حربه مع إيران لم يتمكن من استعماله في حين استفادت تركيا من هذا الحق عدة مرات حتى انتهت الحرب العراقية الإيرانية فقام العراق بإغلاق حدوده وإحكام سيطرته عليها. وقد لامت حكومة انقرة الحكومة العراقية على هذا الموقف خاصة بعد إعلان عن حادث الحدود الذي راح ضحيته عدد من أبناء القرى الحدودية، وانسحب الذين قاموا بهذا الاعتداء إلى داخل العراق الذي تقاعس عن تسليم المسؤولين عن الحادث.

وقد حاولت تركيا خلال زيارة رئيس وزرائها تورغوت أوزال إلى سوريا عام ١٩٨٧ عقد اتفاق مشابه مع الحكومة السورية مستغلة قلق هذه الحكومة من توقف تدفق المياه بعد اقامة سد أتاتورك، ووافقت دمشق على قرار التعهد بحفظ الأمن على حدودها ولكنها لم تسمح للقوات التركية بالدخول إلى أراضيها لأن تركيا لم توافق على زيادة كمية المياه إلى الحد الذي طالبت به سوريا. ويرى بعض المحللين أن تركيا كانت تهدف من وراء هذه الاتفاقيات توسيع رقعة حركتها السياسية في الشرق الأوسط خاصة بعد ابتعاد أملها في عضوية السوق الأوروبية المشتركة وتقلص دورها الذي لعبته في الستينات بعد انهيار الاتحاد السوڤيتي وفي ظل التغيرات التي جرت في دول أوروبا الشرقية.

ومن المفيد القول أن اختلاف وجهات النظر العربية حول الموقف من تركيا عزز من سياستها الرامية إلى التأثير على كل من سوريا والعراق. وقد وفقت تركيا في هذه السياسة خاصة بعد تلازم سياستها مؤخراً مع إسرائيل عدوة العرب.

كتب يمكن الرجوع اليها حول الموضوع

- **بشير الداعوق**: نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر مؤتمراته القومية بيروت ١٩٧٢.
- **خيرية قاسمية**: الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ دار المعارف مصر ١٩٧١.
- **صلاح العقاد**: المشرق العربي المعاصر القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٩.
- **عبد الكريم زهر الدين**: مذكراتي عن فترة الانفصال في سوريا ما بين ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ و٨ مارس ١٩٦٣ ـ بيروت ١٩٦٨.
- **فؤاد الأطرش**: الدروز، مؤامرات، تاريخ وحقائق ـ بيروت ١٩٧٥.
- **ميشيل عفلق**: في سبيل البعث.
- **نيقولاوس ڤان دام**: الصراع على السلطة في سوريا ـ مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٩٤.
- **هنري لورنس**: اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر ـ قبرص ١٩٩٢.
- Phylip K. Hitti: History of the Arabs 10 edition 1960 MacMillan Princeton University.
- P. T. Vatikiotis: Arab and Regional politics in the Middle East - Croonhelm - London and Sydney - St Martins Press New York.
- Moshe Ma'oz: Syria and Israel from war to peace Makir Oxford University Press 1995.

الفصل الثاني

فلسطين والقضية الفلسطينية

التقت المصالح البريطانية بالمصالح الصهيونية التي بشر بها هرتزل منذ أن أعلن أن الدولة اليهودية في فلسطين ستكون الحامي للمصالح البريطانية والحارس الأمين على قناة السويس وتتالت الأحداث التاريخية مؤكدة ذلك.

فبالرجوع إلى معاهدة سايكس بيكو، كان ينبغي وضع فلسطين تحت نظام دولي يحدد شكله بالاتفاق مع روسيا وسائر الدول الحليفة. ولكن بريطانيا تخلت عن تعهداتها، ووضعت فلسطين تحت ادارتها. وفي الثاني من شهر نوفمبر ١٩١٧ نشرت بريطانيا وعد بلفور المشؤوم الذي كان يقترح إنشاء (وطن قومي لليهود). وقد أتاح هذا الوعد لبريطانيا الذريعة والفرصة للتخلص من الوفاء بوعودها لأمير مكة الشريف حسين بتأسيس دولة عربية، ومن تنفيذ المعاهدة المعقودة مع فرنسا حول إقامة نظام دولي في فلسطين، وللتمويه على الشعوب العربية نشرت بريطانيا وفرنسا تصريحهما المشترك الذي أعلنتا فيه دعمهما للحكومات وهيئات الحكم والادارة التي يختارها الأهالي، ولكن هذا بقي حبراً على ورق.

وفي عام ١٩١٩ وافقت فرنسا على ادعاءات بريطانيا في فلسطين مقابل موافقة بريطانيا على تسليمها سوريا، ووافقت على خطة البريطانيين

الرامية إلى بناء سكة حديد حيفا ـ بغداد، وعلى خط أنابيب البترول من العراق إلى البحر المتوسط، وعليه وضعت فلسطين تحت الوصاية البريطانية. وأكد مؤتمر سان ريمو في أبريل ١٩٢٠ بصورة رسمية الانتداب البريطاني على فلسطين، وقد منحت السلطة المنتدبة كامل السلطة التشريعية والتنفيذية. كما أدرج وعد بلفور في صك الانتداب، وفيه تعهدت بريطانيا بأن توفر في البلد ظروفاً سياسية واقتصادية تضمن بناء وطن قومي لليهود. كذلك كلف صك الانتداب بريطانيا بأن تشجع هجرة اليهود بجميع الوسائل، وإلى أقصى حد و(توطين) اليهود في الأراضي بصورة شاملة، وهذا يعني طرد الفلاحين العرب من أراضيهم.

كان لموقع فلسطين الأهمية البالغة بالنسبة لبريطانيا من الناحيتين الجغرافية والاستراتيجية. فمن الناحية الجغرافية ربطت العراق والخليج العربي بالبحر المتوسط. ومن الناحية الاستراتيجية وقوعها على مقربة من أهم الممرات العالمية، وهي قناة السويس والتي تهم بريطانيا، لأنها طريقها الرئيسي إلى الهند. وفي فلسطين كانت تمر الخطوط الجوية الرئيسية من أوروبا إلى جنوب آسيا والشرق الأقصى، وكذلك الطرق البرية التي تربط الخليج بالبحر المتوسط. وكانت بريطانيا تعتزم استخدام فلسطين مثل شرق الأردن أي أن تشكل حاجزاً منيعاً ضد التسرب الفرنسي من سوريا إلى الجزيرة العربية.

ومن ناحية ثانية لم تجد الحركة الصهيونية أمامها سوى بريطانيا التي كانت في ذلك الوقت ملكة العالم، وبدأ هرتزل بالتفاوض مع الإنكليز لإقامة مستعمرات في سيناء، باعتبار أن إنكلترا كانت حامية مصر، ولكن المعارضة المصرية في ذلك الوقت أوقفت كل تفكير في هذا الموضوع، كما

فشل عرض الحكومة البريطانية لتوطين اليهود في أوغندا، رغم موافقة هرتزل نفسه، مما يدل على أن هرتزل لم يكن يشعر بالحنين إلى فلسطين، بل إن همه الوحيد كان احتلال أرض ما، وكانت أنظاره تتطلع ليس فقط لأوغندا، بل إلى الأرجنتين حيث الطقس الملائم للمجتمعات الأوروبية كما يقول هرتزل نفسه.

كان لدخول بريطانيا في حلف مع الصهيونية أثره الهام في تطوير هذه الحركة، واثبات وجودها، ودخولها في مرحلة تنفيذية جديدة. وبدأت سلسلة طويلة من المفاوضات عام ١٩١٤ بين حاييم وايزمن والمسؤولين البريطانيين، بعد أن أصبح هذا العالم الكيميائي، الرأس المفكر للحركة الصهيونية الاستعمارية وفيلسوفها، وساعده على ذلك عقليته الاستعمارية التي كانت تتلائم مع تفكير أكثر الشخصيات البريطانية، والتي كانت توجه العالم. ومما يدل على عقليته الاستعمارية الكتاب الذي أرسله إلى رئيس تحرير جريدة المانشيستر غارديان البريطانية، وأوضح فيه وضع الصهيونية الذي سيطرح أمام الحكومة البريطانية قائلاً: «يمكننا القول منطقياً أنه إذا وقعت فلسطين في منطقة النفوذ البريطاني، وشجعت بريطانيا هناك قيام مستعمرة يهودية تابعة لها، فسيكون لدينا مليون يهودي أو أكثر خلال العشرين أو الثلاثين سنة القادمة، وسيقوم هؤلاء اليهود بتطوير المنطقة وتمدينها كما سيؤلفون حرساً فعالاً لقناة السويس».

تطورت المباحثات بعد ذلك بين الإنكليز والصهاينة، وبخاصة في أثناء الحرب العالمية الأولى. وقابل وايزمن كلاً من لويد جورج الذي كان وزيراً للمالية في ذلك الوقت وهربرت صموئيل وزير الادارة المحلية، ويقول لويد جورج في مذكراته «أن الزعماء الصهاينة وعدونا وعداً قاطعاً بأنه إذا

تعهد الحلفاء بإعطائهم التسهيلات لتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين فإنهم سيبذلون جهدهم في حشد الطاقات اليهودية، الفكرية والعاطفية في جميع أنحاء العالم لتأييد الحلفاء في الحرب العالمية الأولى».

الوعي الفلسطيني:

ومن جهتهم فإن عرب فلسطين بدأوا هم الآخرون كفاحهم ضد الاستعمار المزدوج بالصهيونية منذ عهد مبكر حيث بادروا حالما احتل الإنكليز بلادهم إلى تشكيل الجمعيات الوطنية، وأخذوا يقدمون الاحتجاجات ثم عقدوا مؤتمرهم الأول في القدس في أواخر عام ١٩١٩ وقرروا فيه ميثاقهم، وهو رفض وعد بلفور ونتائجه من وطن قومي يهودي وهجرة يهودية وبيع أراض لليهود، وطالبوا بوحدة فلسطين مع سورية في نطاق الاستقلال والوحدة العربية الكبرى ورفض أي احتلال أجنبي وأية شائبة أجنبية بأي شكل من أشكال الوصاية والحماية والانتداب، وتقدموا إلى لجنة الاستفتاء الأميركية التي قدمت في أواسط سنة ١٩١٩ بهذا الميثاق الذي لم يشذ عنه أحد من العرب.

وقد أنشأوا الأندية العربية في مدنهم، فأخذت تنشط نشاطاً كبيراً في بث الروح الوطنية الكفاحية في نطاق الميثاق المقرر، ثم أوفدوا ممثليهم إلى المؤتمر السوري العام وكان هؤلاء شديدي النشاط في المؤتمر فاحتوى القرار الذي تقدم به المؤتمر إلى اللجنة الأميركية ثم القرار الذي بويع بموجبه الأمير فيصل بملكية سورية في ٨ آذار مارس ١٩٢٠ الميثاق الفلسطيني بتمامه بالنسبة لقضية فلسطين.

ومع ان انهيار الحكم الفيصلي في الشام قد أثر على معنوياتهم بعض

الشيء لأنه كان يبعث الآمال ويقوي النشاط، فإنهم ما لبثوا أن استأنفوا نشاطهم وعقدوا مؤتمرهم الثالث في حيفا عام ١٩٢١ برئاسة موسى كاظم الحسيني، أيدوا فيه الميثاق مع تعديل طفيف نتج عن تطور حالة سورية، حيث جعلوا شعار الحركة الوطنية الاستقلال مع رفض وعد بلفور ونتائجه، فغدا هذا الشعار عنواناً للمطالب العربية واستمر إلى النهاية.

ولقد كانت حركتهم الوطنية قوية متماسكة طيلة السنوات الخمس الأولى التي أعقبت الاحتلال الإنكليزي، ولم يهدأوا عن الاحتجاجات والمظاهرات في أية مناسبة. وقد وقعت في هذه المدة احتكاكات دموية عديدة بينهم وبين الإنكليز واليهود من أهمها ما كان في ربيع وصيف سنة ١٩١٩، عندما كانوا يحتفلون في ربيع هذه السنة بمواسم النبي موسى فانقلبت حفلاتهم وزفاتهم التي كانت تقوم في القدس ويشترك فيها آلاف الناس من أهل القدس وقراها ومن أهل المدن الأخرى وقراها أيضاً وخاصة جبل نابلس والخليل، إلى مواكب وطنية تهتف ضد الإنكليز واليهود، وانتهت إلى اشتباكات دموية بينهم وبين البوليس من جهة واليهود من جهة أخرى ولم تمض بضعة أشهر حتى اندلعت في يافا ثورة عظيمة عربية ضد اليهود، امتدت إلى المستعمرات الواقعة في منطقتها، وبلغ عدد الضحايا من اليهود والبوليس والعرب المائتين بين جريح وقتيل، هذا عدا احتكاكات ثانوية محلية عديدة كانت تقع في حيفا والقدس وطبريا وصفد، مما كان يزعج اليهود والإنكليز أشد الإزعاج.

بدأت إذن مأساة فلسطين بصدور وعد بلفور (٢ نوفمبر ١٩١٧) الذي نص على إنشاء «وطن قومي لليهود في فلسطين، دون الاضرار بالحقوق المدنية والدينية لغير اليهود فيها». والملاحظ أن الدافع الرئيسي لبذله

من جانب بريطانيا، هو مراعاتها للاستراتيجية الامبراطورية في شرقي البحر المتوسط. فإن وجود قوم موالين لها، كاليهود في فلسطين، على مقربة من مصر وقناة السويس وفي قلب شبكة المواصلات الامبراطورية، أمر ترغب فيه، لا سيما وهي تعلم أن أمام اليقظة العربية في المشرق العربي مستقبلاً حافلاً بالأحداث والاحتمالات، فوجودها إلى جانب اليهود في فلسطين ضروري لمراقبة تطور الحركة العربية من جهة وللاشراف على حماية مصالحها في القناة من جهة أخرى.

لجنة التحقيق الدولية:

قرر مؤتمر الصلح بناء لطلب الولايات المتحدة إرسال لجنة دولية للتحقيق في الوضع في فلسطين وقبل إقرار الانتداب، وبالطبع رفضت بريطانيا وفرنسا المشاركة في هذه اللجنة لأن هذا يتعارض مع اتفاقية سايكس بيكو القاضية بتقسيم المغانم في المنطقة. وأتت هذه اللجنة المسماة دولية والمكونة فقط من الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة باسم لجنة كنج - كرين King - Crane.

اتخذت اللجنة قرارها في هذا الصدد بأنه:

«يجب تحديد المهاجرة اليهودية إلى فلسطين والعدول بتاتاً عن الخطة التي ترمي إلى جعل فلسطين منطقة يهودية». ثم أوصت بضم فلسطين إلى سورية ووضع الأماكن المقدسة في فلسطين تحت ادارة دولية دينية.

لقد كانت لجنة كنج - كرين تدرك تماماً أن وراء تصريح بلفور سياسة إبادة للشعب الفلسطيني العربي. وحاولت اللجنة أن توقف هذا العمل اللاإنساني، ولكن السياسات الاستعمارية الكبرى كانت تخطط

حينذاك بين فرنسا وبريطانيا دون التأثر بتوصيات كتلك التي وضعتها لجنة كنج - كرين. بل كانت كل من فرنسا وإنجلترا تنظر بعين القلق إلى المؤتمر الوطني العربي المزمع اقامته في دمشق في مارس ١٩٢٠، ذلك المؤتمر الذي بعث إليه عرب فلسطين بمندوبين عنهم ليعلنوا رغبة فلسطين في أن تظل جزءاً من سورية العربية المستقلة.

ضربت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية عرض الحائط بما ورد في تقرير لجنة كنج - كرين. حيث أن الأهداف الاستعمارية لا تعني كثيراً بالمعاني الإنسانية، أو حقوق الشعوب، أو بالقانون الدولي، خاصة إذا كان المستعمر الأوروبي قد تحالف مع المستعمر الصهيوني الذي يضمر تنفيذ سياسة إبادة لعرب فلسطين.

قبل أن يصدر صك الانتداب، بدأت أرتال اليهود تتوارد إلى فلسطين. وبصفاقة معروفة عنهم أشاعوا موجة اتهامات وتضليل، وزعموا فيها أن الادارة العسكرية البريطانية تتواطأ مع العرب ضدهم، وصرحوا بخبث أن مصالح العرب الأساسية لا تتضارب في الحقيقة مع مصالح اليهود، ولكن السلطة البريطانية هي التي توسع شقة الخلاف بين الطرفين. ونحن ما توقعنا من بريطانيا إلا أن تبارك وترجو استمرار النزاع بين الطرفين ليكون لها في البلد قدم راسخة.

وفي يوليو من عام ١٩٢٢، اعلن الانتداب البريطاني رسمياً على فلسطين وادمج في مقدمة صك الانتداب تصريح بلفور، لتكون له حرمة وقداسة المعاهدات الدولية، وبموجبه اصبح للأقلية اليهودية سلطان على ما يقارب ٩٣٪ من السكان العرب الذين لم يذكر حتى اسمهم الصريح - العرب - وإنما أشير إليهم بعبارة «الطوائف الأخرى من السكان» أو

«الجماعات غير اليهودية». ونص الصك على أن حكومة الانتداب تعترف بوكالة يهودية، تتعاون معها وتستشيرها في كل ما له علاقة بتأسيس الوطن القومي لليهود من المسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وجعل لها حق التشاور أيضاً مع الحكومة البريطانية مباشرة في لندن، كما اعترف باللغة العبرية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وعلى الرغم من أن وثيقة الانتداب كانت توجب على بريطانيا أن تقيم حكماً ذاتياً في البلاد غير أنها لم تعمل على قيامه خوفاً من تضاؤل الأقلية اليهودية تجاه الكثرة العربية الساحقة. فكان تحيزها صارخاً ودليلاً قوياً على أن الحراب البريطانية هي التي جعلت من أحلام اليهود حقيقة واقعة.

وهكذا جاء صك الانتداب من الأصل منافياً للهدف الذي توخته العصبة من وراء نظام الانتداب وهو مساعدة الشعوب غير المتطورة على الحكم الذاتي بواسطة دولة كبيرة متقدمة، بل أن صك الانتداب على هذا النحو قد وضع أساس إبادة عرب فلسطين الذين لم يشر إليهم في صك الانتداب كلمة واحدة مع أنهم الأغلبية الساحقة هناك حينذاك.

وتنفيذاً لمقررات (سان ريمو) شرعت بريطانيا في تحويل الادارة العسكرية في فلسطين إلى ادارة مدنية، وتمشياً مع الأهداف الصهيونية وضعت الحكومة البريطانية على رأس هذه الادارة مندوباً سامياً هو هربرت صمويل اليهودي المتحمس للصهيونية، وذلك بترشيح من ويزمن رئيس المنظمة الصهيونية.

عين صمويل بدوره «نائباً عاماً» أحد الصهيونيين المعروفين وهو «نورمان بنتويتش»، ووضع في يده حق اصدار القوانين، كما رفع هربرت

صمويل عدد الموظفين اليهود في ادارته إلى أربعة أضعاف عدد الموظفين العرب.

ثم أخذت تلك الادارة الصهيونية تصدر القوانين التي تهدف إلى صبغ فلسطين بالصبغة اليهودية الصهيونية، فاعتبرت اللغة العبرية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وبدأت سياسة اصدار القوانين والتدابير الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى نقل أراضي العرب إلى أيدي اليهود، وكانت رؤوس الأموال الصهيونية مستعدة لدفع أي مبلغ لشراء الأراضي بأسعار مغرية.

أما في فلسطين، فقد بدأت المقاومة العربية منذ أن نشر تصريح بلفور وبدأت التدابير الإنجليزية والصهيونية نحو تهويد فلسطين، وكانت النداءات الأولى العربية الفلسطينية نداءات عاقلة محذرة، تكشف الكثير من نوايا الاستعمار والصهيونية داعية إلى إعادة النظر فيما يبيت لفلسطين.

وطالب الأهالي بالغاء تصريح بلفور، وإبعاد السير هربرت صمويل عن منصبه لتحيزه المطلق لليهود واحلال مندوب سامي بريطاني محله، وتجريد جميع اليهود من السلاح أسوة بالوطنيين الذين سلموا السلاح لسلطات الاحتلال البريطاني.

هذه المطالب تبين لنا كم كان العرب يطالبون حكومة الانتداب بالعدالة بكل معاني التعقل والصبر. ولكن حكومة الانتداب كانت قد كلفت من قبل حكومة لندن بتنفيذ المخطط الفظيع الذي لا يرحم. وكانت الديمقراطية الأوروبية التي تتزعمها بريطانيا حينذاك تعين الصهاينة على إبادة الشعب العربي في فلسطين.

بعد أن بسطت بريطانيا سيطرتها على فلسطين، استولت على جميع

المواقع الاقتصادية فيها فوضعت النقليات والتجارة الخارجية والداخلية بالجملة تحت إشراف السلطات الاستعمارية البريطانية. وأدخلت فلسطين في منطقة الاسترليني، كما شجعت بريطانيا بجميع الوسائل على تغلغل الرأسمال اليهودي، وأسهمت في توسيع الهجرة اليهودية إليها. وبعد إنشاء الوكالة اليهودية قامت (المنظمة الصهيونية العالمية) بدعاية واسعة بين اليهود في جميع البلدان داعية إياهم للهجرة إلى فلسطين، وقد ضمنت بريطانيا للمهاجرين اليهود الجنسية الفلسطينية، ومنحت الهيئات الصهيونية مختلف الامتيازات. وقد أقامت الشركة الكهربائية الفلسطينية الصهيونية ببناء محطة كهربائية على نهر الأردن، ونال الصهاينة الحق في الاشتراك في شركة بوتاس فلسطين، التي تقوم باستخراج الأملاح المعدنية من مياه البحر الميت، وحصلت الجمعيات اليهودية المرتبطة ببنك روتشيلد وغيره من البنوك على مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين، وطردت منها الفلاحين بالقوة، وتجنباً لبيع الأراضي المغتصبة إلى العرب من جديد وتحاشياً للمضاربة على الأراضي انشئ لدى الوكالة اليهودية الصندوق القومي اليهودي لأجل شراء الأراضي بالأموال المجموعة من اليهود المقيمين خارج فلسطين، ولم تكتف الوكالة اليهودية بالمساعدة الاقتصادية والقروض، بل أنشأت مجلس النواب، كهيئة استشارية لدى المفوض السامي و(المجلس القومي اليهودي) الذي كان يشمل وظائف تحصيل الضرائب من السكان اليهود عن الخدمات البلدية وصيانة المدارس... الخ. ثم أنشأت المنظمة الصهيونية جيشاً يهودياً هو (الهاغانا) بصورة نصف سرية. وقد أنهالت على اليهود من كل مكان الأموال لبناء المستعمرات وإنشاء المراكز المحصنة وشراء الأراضي. وقد وضعت الخطط

وبنيت الخطوط الدفاعية تحت بصر الحكومة البريطانية ومعرفتها، للدفاع عن فلسطين، فيما إذا تخلت بريطانيا عنها وقامت دولة إسرائيل.

كانت مشكلة الأراضي أسوأ ما قامت به بريطانيا في معاونة اليهود على التملك، ففي العشرينيات والثلاثينيات كان حوالي نصف الأراضي المحروثة ملكية مشاعية، الأمر الذي كان يصعب معه على المنظمات الصهيونية امتلاك الأراضي. ولإزالة هذه العقبة أسهم البريطانيون بجميع الوسائل في إزالة الملكية المشاعية. فأصدروا قانوناً خاصاً يتيح لكل فلاح الخروج من المشاعية مع قطعة الأرض المفروزة له، وإذا بكثير من الفلاحين الذين خرجوا من المشاعيات يقعون ضحية الاستيطان الصهيوني، وتسهيلاً لمصادرة أراضي الفلاحين، أصدرت سلطات الانتداب البريطاني في عام ١٩٢٨ قانوناً ببيع الأراضي قسراً والزاماً، من أجل الأغراض ذات النفع العام. وبموجب هذا القانون نال المفوض السامي البريطاني الحق في مصادرة كل أرض تحتاجها السلطات الاستعمارية لبناء القواعد الحربية والسكك الحديدية، وطرق السيارات والمرافئ، ولمنح الامتيازات... الخ.

الكتاب الأبيـض الأول:

حاول الإنكليز خداع العرب، فأصدر وزير مستعمراتهم تشرشل في سنة ١٩٢٢ كتاباً أبيض بمناسة ذهاب وفد عربي إلى إنكلترا لشرح قضية فلسطين اتهم فيه العرب بالغلو في تقدير الخطر الصهيوني ومدى وعد بلفور والخوف منه، وأكد أن قصارى هذا الوعد قيام وطن روحي ثقافي، ولن يؤدي إلى قيام دولة يهودية.

فكيف نظر كل من زعماء العرب وزعماء الصهاينة إلى هذا الكتاب الأبيض؟

رأى العرب فيه محاولة بريطانية للتلاعب بالألفاظ، وأن كل المخططات البريطانية منحصرة في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، دون ذكر لما سيكون عليه حال العرب في هذا الوطن الذي سيحكمه اليهود عندما يصبحون أغلبية. وطالبوا الحكومة البريطانية بإنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام برلمان منتخب من جميع السكان بغض النظر عن مذاهبهم وأديانهم.

أما حاييم ويزمن - رئيس المنظمة الصهيونية - فقد بعث برسالة إلى ونستون تشرشل - وزير المستعمرات البريطاني - في ١٨ يونيو ١٩٢٢ أكد فيها قبوله للسياسة التي رسمها الكتاب الأبيض لمستقبل فلسطين، شاكراً للوزير تصميمه على زيادة الهجرة اليهودية لفلسطين.

وضعت حكومة الانتداب في فلسطين الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ موضع التنفيذ، وكان أخطر مظاهر هذا التنفيذ هو فتح باب الهجرة أمام اليهود، وتمكين اليهود من شراء مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت بيد العرب، وظهور المستعمرات اليهودية بكثرة، وتأسيس البيوتات المالية المستعدة لتمويل حركة الاستعمار اليهودي، وإنشاء مؤسسات تعليمية وجامعية، وفوق هذا وذاك تشكيل قوة عسكرية إرهابية.

كان تيار الهجرة اليهودية مستمراً خلال سنوات الانتداب البريطاني، وفي الفترة بين ١٩٢٠ و١٩٢٤ كان متوسط عدد المهاجرين سنوياً حوالي ثمانية آلاف نسمة. ولكنه أخذ يتصاعد بسرعة بعد ذلك، وكان اتجاه هؤلاء نحو المدن أكثر من القرى. لما عرف عن اليهود من مهارات في

الشؤون المالية. إلا أنّ الوكالة اليهودية وزعماء اليهود كانوا منذ البداية يركزون على أن يكون الاستعمار مرتبطاً بالأرض ارتباطاً وثيقاً، ومن ثم كانت هناك عناية كبرى من جانب الوكالة اليهودية لتشغيل اليهود الجدد في العمل الزراعي. ويبين الجدول التالي اعداد المهاجرين اليهود:

١٩٢٠	٥١٤٤	١٩٣٣	٣٠٣٢٧
١٩٢١	٩١٤٩	١٩٣٤	٤٢٤٥٩
١٩٢٢	٩١٤٩	١٩٣٥	٦١٨٤٥
١٩٢٣	٧٤٢١	١٩٣٦	٢٩٧٢٧
١٩٢٥	٢٣٨٠١	١٩٣٨	١٢٨٦٨
١٩٢٦	١٣٠٨١	١٩٣٩	١٦٤٠٥
١٩٢٧	٢٧١٣	١٩٤٠	٤٥٤٧
١٩٢٨	٢١٧٨	١٩٤١	٣٦٤٧
١٩٢٩	٥٢٤٩	١٩٤٢	٢١٩٤
١٩٣٠	٤٩٤٤	١٩٤٣	٨٥٠٧
١٩٣١	٤٠٧٥	١٩٤٤	١٤٤٦٤
١٩٣٢	٩٥٥٣		

الملاحظ ان اعداد المهاجرين في عام واحد ١٩٣٥ فاق عددهم خلال سبعة اعوام من ١٩٢٧ حتى ١٩٣٣ .

وهيأت الوكالة اليهودية الأرض للمستعمرين الجدد عن طريق شرائها من كبار الملاك، وكان معظمهم من غير الفلسطينيين، وكانوا يملكون مئات الألوف من الأفدنة.

ومن ناحية أخرى تعمدت حكومة الانتداب أن تجعل الضرائب على الفلاح العربي فوق قدراته فكان يبيع أرضه مضطراً، هذا فضلاً عن أن الفلاح العربي حينذاك كان يرى الفلاح الصهيوني وهو يستخدم أدوات حديثة في أعماله الزراعية فكان الفلاح العربي يسعى إلى رأس المال الذي يعينه على تطوير اقتصادياته، ولكن لم يكن لدى العرب وكالة كتلك التي كانت لدى الصهاينة، ولم تكن لدى العرب بنوك، كتلك التي كانت لدى المستعمرين الأمر الذي جعل بيع أرضه حلاً سريعاً لمشكلة الحاجة إلى رأس المال لديه.

وكذلك هيأت حكومة الانتداب مساحات شاسعة من أراضي العرب للمستعمرين اليهود عن طريق نزع ملكيتها استناداً إلى القوانين التي تصدرها حكومة الانتداب ومن ذلك حق نزع الملكية الخاصة لصالح المشروعات العامة. ومع ما يبدو عليه هذا القانون من براءة. إلا أنه بمقتضاه كانت تنزع ملكية الأراضي العربية تباعاً وبشكل تعسفي.

ولكن الأسوأ من هذا أنه طبقاً للدستور الذي أصدرته الحكومة البريطانية لفلسطين في عام ١٩٢٢ أنيطت بالمندوب السامي البريطاني وكان حينذاك هربرت صمويل «جميع الأراضي العمومية... وله أن يهب أو يؤجر أي أرض من الأراضي العمومية».

بل لقد أعطى المندوب السامي البريطاني السير هربرت صمويل اليهودي الصهيوني نفسه حق تطبيق الشريعة الإسلامية بطريقته الخاصة وذلك بشكل يؤدي إلى نقل ملكية الأراضي من يد العرب إلى يد الصهاينة وذلك عندما عدل دستور فلسطين على النحو التالي:

«بما أن أحكام الشرع الإسلامي كانت قد خولت السلطان العثماني

صلاحية تحويل الأراضي الاميرية إلى أراضي ملك... وبما أنه من المناسب تخويل المندوب هذه الصلاحية بشأن كافة الأراضي الميرى في فلسطين لذلك... يجوز للمندوب السامي أن يحول بمرسوم يصدره أية أرض بفلسطين يسميها في المرسوم من صنف الميرى إلى صنف ملك».

وهكذا أصبحت الآلاف من الأفدنة الأميرية تحت تصرف المندوب السامي، ومستعدة لأن يملأها المستعمرون اليهود، وفعلاً حصلوا على مساحات واسعة منها.

وكان استملاك اليهود لهذه الأرض يتم غالباً عن طريق الوكالة اليهودية التي تصر على أن ما تشتريه من أراضي إنما هو ملك الشعب اليهودي فقط وليس من حق أحد على الاطلاق من غير اليهود أن يعيش عليها أو يعمل فيها،. وبالتالي كان الفلاح العربي يطرد من الأرض التي تقع في يد الوكالة اليهودية. فكانت عمليات الشراء وعمليات الطرد تتم في آن واحد وبمعرفة حكومة الانتداب.

كان طبيعياً أن تقع أحداث جسام بسبب هذه التطورات التي تكشف عن نيات خطيرة نحو مستقبل عرب فلسطين. وأصبحت النفوس شديدة الاضطراب الأمر الذي يؤدي إلى وقوع اضطرابات كبيرة لأول احتكاك.

ولقد وقع الاحتكاك بين العرب واليهود بسبب تعدى اليهود على حق العرب في البراق (حائط المبكى) الملتصق بالمسجد الأقصى سنة ١٩٢٩، ولم تلبث أن تطورت المنازعات إلى مظاهرات ثم اصطدامات تساقط فيها الكثير من القتلى والجرحى من الطرفين وتدخلت القوات الإنجليزية ولكنها تحت ستار إعادة الأمن كانت قاسية كل القوة على ما هو عربي بعكس الحال بالنسبة لليهود.

ثم بعثت الحكومة البريطانية بلجنة للتحقيق (لجنة شو Show) وأعقبتها لجنة أخرى (لجنة سمبسون). وقد بدا واضحاً أن تقارير هاتين اللجنتين ينصفان العرب إلى حد ما. فقد تضمنت التقارير ثلاث نقاط تدور حول: الأرض، والهجرة، والحكم الذاتي.

بالنسبة لانتقال الأراضي من أيدي العرب لأيدي اليهود:

«أن يوضع حد لوقف اجلاء المزارعين الفلاحين عن أراضيهم.

إن حالة الفلاح العربي قلما تحسنت عن حالته في عهد الحكومة العثمانية ذلك أنه لم تتبع سياسة مقررة لتحسين الأراضي التي يملكها العرب تحسيناً زراعياً يساعد على رفع مستوى معيشتهم وقد زاد عددهم بسرعة فائقة في الوقت الذي نقصت فيه الأراضي الميسورة لاعاشتهم بنحو مليون دونم انتقلت إلى أيدي اليهود.

ـ أن ينظر في اعادة البنك الزراعي أو إيجاد وسائل أخرى لإقراض المزارعين ليتمكنوا من تحسين أساليب الزراعة التي يتبعونها.

أما بالنسبة للمهارة اليهودية إلى فلسطين فقد أوصت اللجنتان على:

ـ منع تكرار الزيادة في الهجرة كما وقع في ١٩٢٥ و١٩٢٦... فمن الواضح أن الوكالة اليهودية هي المسؤولة عن جميع الحوادث المخالفة للقانون... ان البطالة بين العرب في الوقت الحاضر أصبحت من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية وأن هناك عدداً كبيراً من العرب بلا عمل وأن ذلك أدى إلى انخفاض جلي في مستوى المعيشة بين طبقة العمال منهم... وإذ أسفرت هذه الهجرة عن حرمان العرب من الحصول على الأشغال اللازمة لإعالتهم وجب على الحكومة المنتدبة بمقتضى ذلك الصك أن تخفض أو توقف عند الضرورة تلك المهاجرة».

كذلك أوصت لجنة شو Show بتطبيق الحكم الذاتي في فلسطين. وهكذا كان رؤساء اللجان الإنجليزية يدركون كم كانت سياسة الابادة والطرد والتشريد للعرب لصالح المهاجرين اليهود، وكانوا يسجلون آرائهم ويبعثون بها إلى حكومتهم التي كانت دائماً تضع هدفها الاستعماري قبل أي هدف إنساني أو أخلاقي وكان لهذه اللجان دور خطير آخر، فقد كانت بمثابة حقن التخدير للعرب، إذ كانت السلطات الإنجليزية باستمرار تطلب من العرب انتظار ما تسفر عنه تقارير تلك اللجان. فكانوا ينتظرون، ولكن دون جدوى. وإذا ما تفاوض زعماء العرب مع المسؤولين الإنجليز. كانت أسس التفاهم غير موجودة فالزعماء العرب يريدون حكماً يبقى عليهم،والإنجليز يريدون إرغام العرب على القبول بأن مستقبل فلسطين لليهود بغض النظر عن مصير عربها. ولهذا فشلت لجنة شو في الوصول إلى حل ما، كما فشلت مفاوضات الزعماء العرب مع الحكومة البريطانية.

وتغطية لموقفها الشديد التحيز للصهيونية أصدرت حكومة فلسطين بلاغاً عن فشل المحادثات مع الوفد العربي. مشيرة إلى أن حكومة بريطانيا ستحافظ على (الطوائف غير اليهودية) أي أنها مصرة على أن فلسطين لليهود. ولكنها لم تتورع في نفس الوقت عن أن تعلن أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تفكر في تعريض «كيان العرب للخطر». وتمادت الحكومة الإنجليزية إلى درجة أنها أعلنت أنها ستعاقب «أشد العقاب» كل من يتهم بريطانيا بتلك التهمة الباطلة.

هكذا كانت سياسة حكومة بريطانيا: صياغة البيانات بأسلوب ظاهره شيء وباطنه أشياء أخرى غاية في الخطورة، فكما سنرى بعد قليل، أن تكون فلسطين لليهود ليس ـ في عرف الإنجليز ـ تعريضاً «لكيان الشعب

العربي للخطر». لقد كان الإنجليز يعتمدون على القوة في سياستهم اللاإنسانية. وأخذت أبواق الإنجليز تردد أن تعديلاً في السياسة البريطانية إزاء عرب فلسطين سيحدث عما قريب.

الكتاب الأبيض الثاني ١٩٣٠:

ثم لم تلبث الحكومة البريطانية أن أصدرت كتابها الأبيض الثاني في ١٩٣٠ وهو لا يغير من تلك السياسة البريطانية إلا من حيث التفاصيل فقط، ولم يتعرض لجوهر المشكلة.

فقد أكدت الحكومة البريطانية تمسكها بتنفيذ تصريح بلفور وبعدم إقامة حكم دستوري ديمقراطي في البلاد على اعتبار أن ذلك يتنافى مع هدفها في أن تكون فلسطين لليهود. وإنما اقترحت الحكومة البريطانية تشكيل مجلس تشريعي وعلى العرب أن يتعاونوا مع الحكومة في تشكيله وإلا ستنفرد هي بتشكيله.

وأوصى الكتاب الأبيض بفرض قيود على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولكن دون أن يحدد بالضبط كيفية تنفيذ ذلك. وانتقد الكتاب الأبيض دخول مهاجرين كثيرين إلى البلاد الفلسطينية بطرق غير مشروعة. ولكن دون أن يحدد الإجراءات الكفيلة بمنع هذه الهجرة غير الشرعية. مع العلم بأن هذه الهجرة غير المشروعة كانت تتم بمعرفة حكومة الانتداب البريطاني نفسها، وإن كانت تتجاهل ذلك من الوجهة الرسمية.

ومما سبق يبدو واضحاً أن الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ لم يخرج عن السياسة التقليدية البريطانية المحابية كل المحاباة لأهداف الصهيونية في فلسطين. ولكن كان مجرد وجود اتجاه نحو تقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتقييد انتقال الأراضي من يد العرب إلى اليهود في الكتاب

الأبيض كفيلاً بأن يثير الصهيونيون ضجة كبرى تحت عنوان أن الإنجليز نكثوا تعهداتهم لتصريح بلفور، وقدم وايزمن استقالته. وقد كشفت اللجنة التنفيذية العربية في ردها على الكتاب الأبيض (١٩٣٠) عن الأسباب التي جعلت وايزمن يستقيل من رئاسة الوكالة اليهودية احتجاجاً على هذا الكتاب الأبيض (١٩٣٠) مع أنه هو نفسه الذي رحب بالكتاب الأبيض السابق (١٩٢٢) ومع أن الكتابين متحيزين جداً للصهيونية. فقد أشار بيان اللجنة التنفيذية إلى أن السبب في موقفي الدكتور حاييم وايزمن المتناقضين تجاه هذين الكتابين هو أن الصهاينة كانوا يشعرون حينما صدر الكتاب الأبيض في ١٩٢٢ بأن الحكومة الإنجليزية على وفاق معهم من حيث أن المهم في الأمر هو تأسيس الوطن القومي اليهودي ولو أضر ذلك بالعرب... أما الكتاب الأبيض الجديد، فإنه يختلف في نظرهم عن الكتاب السابق ليس في المبادئ... ولكن في كيفية تنفيذ هذه المبادئ.

الكتاب الأسود ١٩٣١:

مجرد الاختلاف هذا على طريقة التنفيذ هو الذي دفع الصهيونية إلى أن تملأ العالم ضجيجاً حتى أصدرت الحكومة البريطانية في ١٩٣١ بياناً تفسيرياً للكتاب الأبيض وسمى العرب هذا البيان البريطاني باسم (الكتاب الأسود).

في الكتاب الأسود سحبت الحكومة البريطانية ما سبق أن تعهدت به من تحديد للهجرة اليهودية إلى فلسطين ومن تحديد انتقال أراضي العرب إلى أيدي اليهود، بل لقد أعلن وزير المستعمرات في رسالة بعث بها إلى صحيفة التيمس في ٤ نوفمبر ١٩٣٠ «إن هجرة العمال اليهود سوف لا تتأثر بزيادة العاطلين عن العمل من العرب».

وأصدرت اللجنة التنفيذية العربية بياناً في هذا الصدد بدا واضحاً فيه أن مشاعر العرب أصبحت تعاني من خطر الطرد والابادة فعلاً، عندما ناشدت هذه اللجنة العرب بانقاذ فلسطين من الذين يريدون «إخراجنا من ديارنا».

وحدث تطور عالمي آخر جعل الأمور تسير في غير صالح العرب فقد وصل هتلر إلى الحكم في ألمانيا (١٩٣٣)، وبدأ اليهود يخرجون بكثرة من ألمانيا. فلقد كان اليهود معول هدم للدولة الألمانية وكان هتلر مصراً على تطهير بلاده من العناصر التي أضرت بألمانيا. وخرج منهم الألوف فظهر سؤال في الدوائر الأوروبية الغربية إلى أين يذهب هؤلاء؟

لقد رفضت الدول الأوروبية أن تقبلهم، لأنها تدرك أنهم سيصبحون فيها يوماً ما معول هدم لها، ويكفيها من فيها من اليهود. ومن ثم كانت كل الدول الأوروبية معنية بأن تجد لليهود مكاناً حتى يبعدوهم عن أبوابها. وكانت فلسطين هي المكان المفضل الذي اتجه إليه هؤلاء المهاجرون لأن الحكومة البريطانية، فضلاً عن الوكالة اليهودية، تمد لهم يد المساعدة مالياً وعسكرياً لاستعمار فلسطين وتضاعف بسبب ذلك عدد اليهود في البلاد خلال الفترة بين ١٩٢٢ - ١٩٣٥.

اللجنة العربيـة العليا:

وبينما كان اليهود يتدفقون على فلسطين، كان مجلسا العموم واللوردات يناقشان المسألة اليهودية في فلسطين بشكل يوحي بأن الاتجاه نحو تمليك فلسطين لليهود أصبح سياسة بريطانية راسخة، يدافع عنها البرلمان البريطاني. ومن ثم لم يكن أمام العرب في فلسطين إلا أن يعلنوا

الثورة على برنامج الابادة. فشكلت اللجنة العربية العليا (١٩٣٥) للدفاع عن عرب فلسطين.

وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ تقدمت الزعامات العربية في فلسطين إلى المندوب السامي البريطاني بمذكرة طالبت فيها:

١ - تشكيل حكومة نيابية.

٢ - منع انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود وسن قانون على نسق قانون الخمسة أفدنة الساري في مصر الذي يبقيها في يد الفلاح المصري مهما كانت الظروف.

٣ - إيقاف الهجرة اليهودية فوراً.

٤ - أن يحمل كل مواطن بطاقة هوية حتى لا يدعى المواطنة كل من يضع قدميه في فلسطين بطريقة أو بأخرى.

٥ - وقف المهاجرة غير المشروعة.

ثورة ١٩٣٦:

لقد أدرك العرب منذ البدء مدى ما تنطوي عليه هذه القضية من أهداف خطيرة، فأخذوا يتحركون نحو المقاومة، وكان الإنكليز كلما احتج العرب واشتد غليانهم وانفجر مرجلهم، يعمدون إلى التخدير والتضليل والدس والتخذيل أو القسوة والتنكيل، حسب ما تقتضيه الظروف، ثم يستمرون على تلك السياسة بكل قوة وحماس، ويحاولون التغلب على كل صعب، غير مبالين بمعنى من معاني الحق والرأفة والعدل والعهد، ما ينطوي على التصميم الحاسم، حتى تم للإنكليز واليهود ما أرادوه، وقفز عدد اليهود من أقل من ستين ألفاً في عام ١٩١٨ إلى أكثر من أربعمائة ألف في عام

١٩٣٦، وتملكوا المساحات الواسعة من أجود الأراضي في فلسطين، وأنشأوا مئات المصانع والمعامل، وسيطروا على مرافق البلاد، ونثروا مئات المستعمرات في مختلف أنحاء فلسطين وفق خطة مرسومة، وأقاموا جهازاً شبه حكومي تنطوي فيه المؤسساتّ والمنظمات المتنوعة ليكون راعياً لنمو الوطن القومي، وأحيوا اللغة العبرية لتكون لغة لهذا الوطن.

بعد فشل كل المحاولات للتفاهم بين العرب والحكومة البريطانية، حمل عرب فلسطين السلاح في ثورة علنية، وخرجوا للجبال، وقد علق لويد جورج متحدياً هذه الثورة ومخاطباً بن غوريون ووايزمن بقوله: «هل يخشى العرب من أن تصبح فلسطين دولة يهودية، إذن ستصبح فلسطين دولة يهودية». وقد بدأت الثورة في نيسان ١٩٣٦، بعد اعلان اللجنة العربية العليا الاضراب العام بين السكان العرب في فلسطين. وكانت اللجنة المذكورة قد أصبحت السلطة الموجهة للجماهير الفلسطينية، ويعود تشكيلها للمؤتمر الفلسطيني العربي في أواخر ١٩٢٠ الذي تشكل كمنظمة دائمة تنعقد سنوياً، وفي الحقبة بين دورتين، كانت اللجنة التنفيذية تقوم بوظائف المؤتمر. وفي عام ١٩٣٥ أعيد تنظيم المؤتمر الفلسطيني العربي. وفي عام ١٩٣٦ شكل هذا الحزب مع الأحزاب السياسية الأخرى في فلسطين، اللجنة العربية العليا التي غدت محور الحركة الوطنية لعرب فلسطين. ودام الاضراب الذي دعت إليه اللجنة ستة أشهر، واشترك فيه الآلاف من الفلسطينيين، من مختلف الطبقات، والطوائف، وتوقف الأهالي عن دفع الضرائب وتحولت مظاهرات الشوارع إلى مصادمات مع القوات المسلحة وإلى عمليات مسلحة.

ولقد اندمج في الاضراب والثورة جميع العرب على اختلاف أحزابهم وأديانهم وفئاتهم. وجاء المجاهدون من سوريا والأردن والعراق

ولبنان فاشتركوا فيها إلى جانب مجاهدي فلسطين، ويقدر عدد الذين اشتركوا في الاعمال الثورية من فلسطين وغيرها بنحو خمسة آلاف شخص.

طرق معالجة بريطانيا للثورة:

١ ـ بالقوة:

قام الإنكليز بمحاولات إرهابية متنوعة لقمع الحركة وإحباط الاضراب فأصدروا قانوناً يخول الحكام إجبار الناس على فتح مخازنهم، وعدلوا قوانين الطوارئ فجعلوا حكم الأعدام والمؤبد على جرائم اطلاق الرصاص وحيازة السلاح والقاء القنابل والمتفجرات ولو لم يقع من ذلك اصابات، وعمدوا إلى منع التجول، وكان في بعض المناطق يستمر لأسابيع عديدة، ويصل إلى أن يكون ٢٢ ساعة في اليوم، وملأوا المعتقلات برجال الحركة الوطنية وشباب العرب من مدنيين وقرويين، فلم يغنهم ذلك شيئاً في تحقيق ما هدفوا إليه، وقد بلغت قواتهم التي جلبوا كثيراً منها في أثناء الثورة خمسين ألفاً، وتعاقب على قيادتها قائدان لمع نجمهما في الحرب العالمية الثانية وهما ديل وويفل، فلم ينجحوا فيما قصدوا إليه.

٢ ـ بالسياسة: لجنة بيـل:

حاولت الحكومة البريطانية أن تستخدم أسلوبها التقليدي في تمييع الأمور عن طريق لجان التحقيق، وإصدار البيانات المهدئة للمشاعر فأعلنت عن تكوين لجنة ملكية جديدة من ستة أعضاء برئاسة اللورد بيل Peel. ودعت العرب إلى التعاون معها لوضع حد للأزمة. ولكن العرب كانوا يصرون على أن التعاون مع لجنة بيل يتطلب إتخاذ إجراءات من الحكومة البريطانية تحفظ لعرب فلسطين الحياة في أرضهم، وحيث أن الحكومة

البريطانية أبت إلا أن تسير في مخططها الصهيوني. لدرجة أنها زادت من عدد المهاجرين إلى فلسطين في عام ١٩٣٦، ومن ثم لم يكن بداً من أن تستمر الثورة. عمدت الحكومة البريطانية ـ وقد عجزت عن أن تقضي على الثورة والثوار ـ إلى أسلوب جديد إذ لجأت إلى حث بعض الملوك العرب على اقناع الثوار بوقف القتال، والسبب في ذلك التحول الإنجليزي نحو الملوك العرب يرجع إلى أنها تستطيع أن تتابع معهم ممارسة مهارتها في التلاعب بالألفاظ.

وبناء على مفاوضات سطحية بين الحكومة الإنجليزية وملوك العراق والأردن والسعودية أصدر هؤلاء نداء إلى الثوار بأن يكفوا عن القتال «معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل»، ثم وجه الملك عبد العزيز بن سعود النصح إلى عرب فلسطين «بالاتصال باللجنة الملكية والادلاء إليها بمطالبكم العادلة لأن ذلك أضمن لحقوقكم وادعى لمساعدة أصدقائكم في حسن الدفاع عنكم».

فتوقف القتال على هذا الأساس واتصل العرب بلجنة بيل، ولكن قدرات اليهود على اقناع أعضاء اللجنة بأنهم يعيشون في عالم يضطهد اليهود جعلت أعضاء هذه اللجنة يتحيزون لليهود، ومن جراء ذلك ظهر أول مشروع لتقسيم فلسطين.

تقرير لجنة بيـل: التقسيم ١٩٣٧:

تحدث التقرير الذي أعدته تلك اللجنة عن شعبين متنافرين في فلسطين مع أن اليهود كانوا لا يزالون يمثلون أقل من خمس السكان. وأوصت بأن «التقسيم يفسح مجالاً لتوطيد السلام»، في نفس الوقت الذي أوعز فيه أحد أعضاء اللجنة وهو كوبلاند إلى وايزمن أن التقسيم «لا

يحقق مطالب الشعب اليهودي وأن التقسيم ليس سوى انتقال من دور إلى دور» ويتضمن تمكيناً لليهود «من أن يتوسعوا توسعاً عظيماً في المستقبل في فلسطين».

أما المشروع نفسه فكان يقضي بتقسيم البلاد إلى ثلاثة أجزاء:

١ ـ دولة يهودية في الأراضي التي يكثر فيها اليهود من الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية جنوب لبنان إلى جنوب يافا. وتشمل إلى جانب مدن الساحل (صفد) و(طبرية) و(الناصرة) وبذلك يضمن اليهود وطناً قومياً لا يتحمل خضوعه في المستقبل للحكم العربي.

٢ ـ دولة عربية تضم شرق الأردن والجزء الباقي من فلسطين على أن ترتبط هذه الدولة العربية، مثل تلك الدولة اليهودية مع بريطانيا بمعاهدة تحالف وتصبح هذه الدولة العربية في المستقبل متعاونة مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب.

٣ ـ وضع بيت المقدس وبيت لحم تحت انتداب بريطاني. مع ربطهما بالبحر.

٤ ـ تدفع الدولة اليهودية إعانة للدولة العربية بسبب استحواذ الأولى على اغنى بقاع فلسطين.

٥ ـ تعقد معاهدة جمركية بين الدولتين العربية واليهودية.

٦ ـ تنظيم عملية تبادل السكان والأراضي بين الدولتين العربية واليهودية. على أن يمنع شراء اليهود للأراضي في الدولة العربية المقترحة. وألا يسمح بالهجرة اليهودية إليها.

رد الصهاينة على التقسيم:

هذه المقترحات التي وضعتها لجنة بيل Peel تعتبر في الحقيقة تطوراً خطيراً في القضية الفلسطينية حيث أذيع لأول مرة مشروع لتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية. وكان طبيعياً أن يقبل اليهود هذا التقسيم على أنه مرحلة من المراحل المؤدية إلى إنشاء دولتهم في فلسطين خاصة وأنهم في نفس الوقت يصبحون أحراراً في استقبال أية أعداد تفد إليهم من اليهود.

رد العرب على التقسيم:

أما العرب، فقد فاجأتهم اللجنة بمشروع التقسيم، وما كانوا ليتصوروا أن توصية كهذه يمكن أن تصدر عن لجنة أوصى الملوك العرب بالتعاون معها. فقد فهم العرب ـ أن قرار التقسيم لا يعني إعطاء اليهود أغنى وأهم الأراضي والمناطق في فلسطين واستقطاع جزء من الأرض العربية غصباً وعدواناً فقط، بل يعني كذلك أن عشرات الألوف من عرب الدولة اليهودية المقترحة لا بد أن يطردوا منها، رضوا بذلك أم كرهوا، حتى يصبح اللاجيء اليهودي هو صاحب أرض فلسطين، ويتحول صاحب الأرض العربي لاجئاً، مع أن العرب كانوا لا يزالون يملكون أربعة أخماس مساحة الأراضي في الدولة اليهودية المقترحة.

ولقد ثبت للإنجليز أنفسهم أن مشروع التقسيم هذا مجحفاً فقط بالعرب، بل أنه من المتعذر تطبيقه في هذه الرقعة الصغيرة من أرض فلسطين. وحيث أن عرب فلسطين ـ وقد أفزعتهم فكرة التقسيم تلك ـ عادوا إلى الثورة المسلحة، عمدت بريطانيا إلى محاولة جمع الطرفين العربي واليهودي في مؤتمر يتداول الجميع فيه تحت إشراف الإنجليز فيما سيكون عليه مستقبل فلسطين. وكانت بريطانيا في الواقع في حاجة إلى الوصول

إلى حل نهائي لهذه المشكلة المعقدة حيث أن الأوضاع الدولية كانت تشير بقوة إلى أن حرباً عالمية كبرى على وشك الوقوع بين ألمانيا من جهة وفرنسا وإنجلترا من جهة أخرى.

ثورة ١٩٣٧:

حاولت بريطانيا فرض مشروع اللجنة الذي نشر في يوليو ١٩٣٧ بالقوة، بعد قيام الجماهير العربية بالعودة إلى النضال المسلح، ووقفت اللجنة العربية العليا موقفاً معادياً لبريطانيا، مما أدى إلى تعزيز السلطات البريطانية لأعمال القمع، ومنعت نشاط اللجنة العربية العليا، ونفت أعضاء قيادتها، وحكمت المحاكم العسكرية بالاعدام على مئات من الوطنيين العرب. وتعرضت قرية كل فدائي لأعمال القمع، ولكن كل ذلك لم يفت بعضد الوطنيين، وظلت الاضطرابات تعم البلاد، وهنا لجأ البريطانيون إلى مناورات سياسية جديدة علاوة على تدابير الارهاب، لذلك أرسلت بريطانيا في عام ١٩٣٨ لجنة حكومية أخرى بريطانية برئاسة ودهد عهد إليها بتطبيق مشروع اللورد بيل حول تقسيم البلد، إلا أن لجنة ودهد لم تستطع أداء مهمتها، وبحثت الحكومة البريطانية مختلف حلول التقسيم، التي عرضتها اللجنة باعتبارها مستحيلة التحقيق، وحين أخفقت خطة تقسيم فلسطين، حاولت بريطانيا أن تجد سبيلاً آخر لحل المشكلة، والواقع أن اليهود كانوا يعارضون كل حل يعطي العرب أي حقوق، فأهدافهم قد توضحت شيئاً فشيئاً وهي كل فلسطين.

أبى العرب واستأنفوا ثورتهم في خريف سنة ١٩٣٧ التي استمرت سنتين وبضعة أشهر (سبتمبر ١٩٣٧ / يناير ١٩٤٠) وكانت أوسع شمولاً وأشد ازعاجاً وخسائر للإنكليز واليهود وأعظم وقائع وتضحيات.

كانت حركات الثوار تشتمل أنابيب النفط تخريباً وتفجيراً واشعالاً. وكانت تشمل أيضاً خطوط السكك الحديدية والجسور والأسلاك والمحطات والمطارات تخريباً وتقطيعاً ونسفاً وحرقاً وتدميراً ونهباً، حتى لقد كان تخريب السكك يمتد أحياناً إلى ستين كيلومتراً. ووصل اتساع الثورة إلى حد تطويق المدن واقتحامها، ونهب دوائر البريد ـ والمصارف وسلاح المخافر فيها، والدخول إلى دور الحكومة الممتلئة عادة بالبوليس والحراس والموظفين ونهب غرفها وأدواتها وخطف موظفيها وقتلهم.

ولقد عمد الإنكليز إلى إقامة سور من الأسلاك الشائكة بسماكة ثلاثة أمتار وبارتفاع مماثل إمتد بين سورية ولبنان وفلسطين لمنع المدد عن الثورة، وأقامت عليه الحراس، وجهزته بمصايد الألغام، ولكن السور لم يكد ينتهي إنشاؤه حتى انهار أمام جرأة الثوار وبراعتهم.

مؤتمر لندن ١٩٣٩:

عندما رأى الإنكليز أن العالم العربي والإسلامي يؤيد ثورة فلسطين، لم يسعهم إلا إعلان الغاء التقسيم، والدعوة إلى مؤتمر في لندن لإيجاد حل على اسس مختلفة، ويشترك فيه ممثلون عن فلسطين والدول العربية. وقد انعقد المؤتمر فعلاً، ووافقت الحكومة الإنكليزية مبدئياً على قيام دولة واحدة في فلسطين يحتفظ العرب فيها بأكثرية الثلثين، وعلى تحديد انتقال الأراضي إلى اليهود، وتحديد ثم منع هجرة اليهود إلى فلسطين، فكان ذلك تتويجاً باهراً لجهاد العرب العظيم في هذا القطر، وإن لم يقترن الحل بالعمل والتنفيذ بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية في الظاهر ونيات الإنكليز الاستعمارية الغادرة التي لم تكن موافقتها على ما وافقت عليه إلا

Riyad Nassar

تخديراً وخداعاً. ثم دعت الحكومة البريطانية الطرفين العربي واليهودي إلى مؤتمر الطاولة المستديرة.

وفي فبراير ١٩٣٩ عقد في لندن مؤتمر الطاولة المستديرة، واشترك فيه ممثلو بريطانيا وزعماء الأحزاب السياسية العربية في فلسطين، ومندوبو مصر والعراق والعربية السعودية واليمن وشرق الأردن وممثلو الوكالة اليهودية. وهنا رفض العرب الجلوس مع اليهود، ولم يعترفوا بصلاحية الوكالة اليهودية، فاضطرت بريطانيا إلى إجراء مفاوضات مع كل من العرب واليهود على حدة، وعرضت على المشتركين في المؤتمر مشروعاً بريطانياً جديداً ينص على إنشاء دولة عربية يهودية واحدة في فلسطين، خلال عشر سنوات، على أن تعقد هذه الدولة معاهدة (تحالف) مع بريطانيا تضمن لبريطانيا استعمال القواعد الحربية ومواصلة نظام الاحتلال، وفي غضون السنوات العشر من المرحلة الانتقالية، سيعهد تدريجياً بحكم البلد إلى وزراء عرب ويهود يمارسون صلاحياتهم تحت الاشراف البريطاني، وسيصار إلى الحد من الهجرة، ثم إلى وقفها نهائياً، كذلك سيصار إلى الحد من بيع الأراضي للصهاينة. وقد رفض العرب واليهود على السواء المشروع البريطاني الجديد، وألح العرب على إلغاء الأنتداب في الحال واعلان الاستقلال، وطالب الصهاينة بإنشاء دولة يهودية وبالهجرة غير المقيدة، ولم يتفق المؤتمر على قرار، وانتهى دون نتيجة. وبعد أن عجز المجتمعون حول المائدة المستديرة عن الوصول إلى اتفاق نهائي قررت بريطانيا أن تصدر كتاباً أبيضاً ثالثاً عام ١٩٣٩.

الكتاب الأبيض الثالث ١٩٣٩:

عند تحليل الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ يجب أن نراعي الظروف

التي صدر فيها، فمن ناحية نرى أن الثورة العربية في فلسطين كانت لا تزال مستمرة. ومن ناحية ثانية كانت الأزمات الأوروبية تتصاعد بسرعة كبيرة والعالم كله يتحدث عن أن الحرب العالمية الثانية واقعة لا محالة. وكانت المشاعر العامة في الشرق العربي تميل إلى المحور، لا حباً فيه وإنما كراهية في الإنجليز الذين نكثوا بعهودهم للعرب في الاستقلال وفرضوا أنفسهم على المنطقة بالحديد والنار سواء في فلسطين أو خارجها.

وكانت إنجلترا تدرك خطورة مثل هذه الأوضاع على قدراتها العسكرية في المنطقة لو اندلعت الحرب إذ أن جيوشها ستصبح موجودة في محيط من الأعداء ويمكن لدولتي المحور (ألمانيا وإيطاليا) أن تستغلا هذه الأوضاع إلى أقصى حد. خاصة وأن الدعاية الألمانية والإيطالية كانت نشطة للغاية في كشف مخططات إنجلترا الاستعمارية الصهيونية في فلسطين.

يرى بعض المؤرخين أن الكتاب الأبيض من أكثر الوثائق الإنجليزية اقتراباً من المطالب العربية، كما يعتبره بعضهم سبباً جوهرياً في خمود الثورة في فلسطين. ويرى آخرون أنه وضع خصيصاً لإحداث فرقة بين الزعامات العربية. ومن ناحية أخرى فإن هذا الكتاب الأبيض لم يوضع موضع التنفيذ بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية، وما صاحبها من تطورات جذرية في المشكلة اليهودية في أوروبا. ومع هذا فإن الكتاب الأبيض يتضمن عرضاً على جانب كبير من الأهمية لسياسة الحكومة البريطانية وأفكارها إزاء القضية الفلسطينية وبعض هذه الأفكار كان جديداً وخطيراً، وكان بعضها قديماً ومعروفاً.

فقد تمسك الإنجليز بتنفيذ تصريح بلفور وبتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين «وحشدهم في الأراضي بالتعاون مع الوكالة اليهودية» ولكن جاء

فيه كذلك أن حكومة الانتداب قد حددت عدداً معيناً للمهاجرين كما أنها أعلنت عزمها على قمع الهجرة غير المشروعة.

وكان اعلان حكومة بريطانيا في هذا الكتاب الأبيض عن نيتها في إحياء الدعوة إلى حكم ذاتي في فلسطين وفي «قيام دولة فلسطينية مستقلة... يسهم فيها الشعبان المقيمان في فلسطين - العرب واليهود - بممارسة سلطة الحكم على أن ترتبط هذه الدولة الفلسطينية المستقلة بمعاهدة «تضمن للبلدين متطلباتهما التجارية والحربية» وعلى أن يتم كل هذا بالتشاور مع عصبة الأمم بقصد إنهاء الانتداب. وتمهيداً لذلك تسند الوظائف الرئيسية إلى العرب واليهود على أساس «نسبة عدد السكان من كلا الفريقين» وعندما تصبح الأمور مهيأة لتسليم «الفلسطينيين» كافة الإدارات والوظائف توضع الترتيبات لوضع دستور لدولة فلسطين المستقلة التي ستعمل حكومة بريطانيا على إخراجها إلى حيز الوجود خلال عشر سنوات.

أما بالنسبة لمشكلة انتقال الأراضي من يد العرب إلى يد اليهود فقد قسمت الأراضي إلى ثلاث مناطق:

١ - مناطق لا يجوز فيها انتقال ملكية الأرض من عنصر إلى آخر.

٢ - مناطق تتولى سلطات الانتداب البريطاني الإشراف على الأراضي فيها وبوجه خاص على عمليات انتقال الملكية.

٣ - منطقة ثالثة، يسمح فيها بانتقال الملكية من العرب إلى اليهود.

وهكذا تميز الكتاب الأبيض أيضاً بوضع بعض القيود على انتقال الأراضي ولكن تجاهل حقوقاً عربية جوهرية ومنح اليهود حقوقاً لا يحق أن تعطى، ومن ذلك:

١ ـ تحدث عن اليهود كأحد عنصري السكان وكأن لهم كياناً على قدم المساواة مع الأغلبية العربية الكبيرة هناك.

٢ ـ لم يكشف عن كيفية التوفيق بين إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وإعلان استقلال فلسطين. وإن كان المفهوم أن الإنجليز شرعوا منذ ١٩٣٩ في التخلي عن مخططاتهم السرية الخاصة بتمليك فلسطين لليهود، وبدءوا في سياسة الاعتراف بحق العرب في أن يعيشوا في دولة لا يجب أن يكون فيها لليهود أغلبية.

عندما نوقش الكتاب الأبيض في البرلمان البريطاني كانت هناك أصوات عديدة تنتقده بشدة سواء من جانب حزب المحافظين أو حزب العمال.

واستطاعت بريطانيا بسياستها هذه أن تخفف من حدة ثورة ١٩٣٩.

ومع هذا، فلثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ميزة هامة، وهي أنها كانت ثورة شعبية جماهيرية حقة قامت لأهداف كبرى وتحدت قوى الطغيان بكل ما لديها من إمكانيات. وهكذا بينما كانت الحرب العالمية الثانية في سنيها الأولى كان الموقف في فلسطين قد أخذ يتغير لصالح الصهيونية:

١ ـ فآلاف المهاجرين اليهود من ألمانيا ومن أوروبا الشرقية كانوا قد أخذوا طريقهم صوب فلسطين.

٢ ـ سيطرت بريطانيا لا على فلسطين فقط بالحديد والنار وإنما كذلك على سورية ولبنان ـ بعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا ١٩٤٠، وعلى العراق بعد القضاء على ثورة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١، وعلى مصر بعد أن فرضت سيطرتها على الملك والحكومة ١٩٤٢، وأصبح يهود الشرق

الأوسط يعملون في خدمة العسكرية الإنجليزية ويبذلون كل ما في وسعهم لهزيمة ألمانيا.

٣ ـ إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تلبث أن دخلت الحرب إلى جانب الحلفاء ١٩٤١، وكان لليهود فيها تأثير كبير على توجيه جهودها العسكرية في الحرب، حتى ليقال أن الولايات المتحدة كانت قد وضعت خططها على أساس تركيز جهودها العسكرية ضد اليابان في الشرق الأقصى حتى نجح الزعماء الصهيونيون ـ عندما اقترب الألمان من مصر وبالتالي من فلسطين ـ في توجيه النشاط الأمريكي صوب شمال افريقية الذي نزلت فيه الجيوش الأمريكية في ١٩٤٢.

الوضع في فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية:

لقد نشط اليهود أثناء الحرب نشاطاً عظيماً في أوروبا وأمريكا، واستغلوا ما وقع على اليهود في أوروبا الوسطى استغلالاً واسعاً وأخذوا يطالبون بتهجير من بقي من اليهود إلى فلسطين، وأحرزوا من السلاح والمعدات قدراً عظيماً ودربوا عدداً كبيراً من شبانهم.

ولما تلكأ الإنكليز في إجابة مطالبهم بفتح أبواب فلسطين لهجرة واسعة تفادياً من اثارة العرب والحرب دائرة، أعلنوا عليهم الثورة سنة ١٩٤٤ وظلت ثورتهم مستمرة إلى خريف ١٩٤٧، وكبدوا الإنكليز خسائر فادحة في الأرواح والمنشآت وقتلوا وزيرهم في الشرق الأدنى لأنهم رأوا منه ميلاً إلى العرب، ونهبوا كميات كثيرة من السلاح والذخيرة من المعسكرات الإنكليزية، ونصبوا كميناً للمندوب السامي وللقائد العام وكادوا يقتلونهما، وخطفوا ضباطاً وقضاة وجنوداً من الإنكليز وشنقوا بعضهم وجلدوا بعضهم، ونظموا هجرة غير شرعية بمقياس واسع رغم أنف الإنكليز.

وتظاهر الإنكليز بالسخط والغضب عليهم لأن اليهود بثورتهم ظهروا بمظهر الجاحد الغادر لمن ساعدهم أعظم مساعدة، وداسوا في سبيل ذلك كل عهد ومنطق وشرف وعدل، وكان مما يزيد في مرارة الإنكليز أن تكون ثورتهم في ظرف حرب عامة تستنفد كل جهودهم وأن تندمج فيها وكالتهم الرسمية. غير أن النتائج التي نتجت عن هذا السخط كانت تافهة جداً لا يمكن أن يعقد أية مقارنة بينها وبين ما كان من الإنكليز ضد العرب إبان ثوراتهم من قوة وشدة وقمع واعتقالات ومطاردات ومحاكمات واعدامات وتقتيل، في حين أن ما كان من اليهود أشد وأبعد نكاية مما كان من العرب، وفي حين أنهم لم يسمحوا للجيش أن يقمع ثورة اليهود الذين كانوا مجهزين بأحدث الأجهزة وأقواها، وكان قادراً على ذلك في أربع وعشرين ساعة على ما أعترف به المندوب الإنكليزي، بينما كانوا يقاتلون العرب الذين لم يكن لديهم إلا الأسلحة القديمة البسيطة بجيوش منظمة بجميع الأجهزة الحديثة من طائرات ودبابات ومدافع وقنابل.

خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية ظهرت أمام زعماء الصهاينة حقيقتان هامتان:

١ ـ أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الكبرى التي ستكون مسموعة الكلمة في تحديد مستقبل الشرق الأوسط. وكان لليهود فيها نفوذ كبير في ميادين الاقتصاد والصحافة والانتخابات.

٢ ـ إن بريطانيا التي وجدت نفسها أمام حرب تتعدى قدراتها عمدت إلى التخلي عن تحيزها الظالم إلى الجانب الصهيوني وعدلته إلى تحيز أقل للصهيونية لا يصل إلى حد طرد عرب فلسطين من ديارهم لصالح دولة يهودية. كذلك عمدت بريطانيا إلى الإيعاز لدى زعماء الدول

العربية بأن الوقت قد حان لتكوين نوع من الوحدة العربية وهو أمر كان يثير مخاوف الصهيونيين لأنه كان يعني إذابة اليهود في فلسطين في هذه الوحدة العربية المتوقع قيامها.

وضعت المنظمة الصهيونية سياستها خلال الحرب العالمية الثانية على الأسس التالية:

١ ـ استبدال الولايات المتحدة ببريطانيا على اعتبار أن الأولى أصبحت هي القادرة على توجيه السياسات العالمية، وبالتالي على التحكم في مقدرات الشرق الأوسط. وأن بريطانيا تتحول بسرعة إلى مستوى دولة من المرتبة الثانية.

٢ ـ ربط المصالح الأمريكية بالأهداف الصهيونية، ووضع كافة الإمكانيات الصهيونية في خدمة المجهود الحربي الأمريكي ضد النازية الألمانية.

٣ ـ تصعيد حدة الصدام العنصري بين النازي واليهود في ألمانيا لتنادي الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تحارب ألمانيا النازية من أجل أهداف إنسانية تغطية لأهداف الامبريالية، وليتزايد عدد المهاجرين اليهود من ألمانيا وتحميل الحكومة الأمريكية مسؤولية إنقاذهم من التشرد.

مؤتمر بلتيمور ١٩٤٢:

أخذت الصهيونية تربط نفسها بالولايات المتحدة الأمريكية بقوة فنقلت مراكز إنشائها من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، متخذة من نيويورك مقراً لها بدلاً من لندن. وهناك في نيويورك عقد مؤتمر بلتيمور خلال شهر مايو ١٩٤٢. والجدير بالذكر أن التحيز الأمريكي نحو الصهيونية بدا في طريق الشطط ابتداء من تاريخ عقد هذا المؤتمر. فطبيعي أن يحضره مندوبون عن المنظمات الصهيونية الأمريكية والأوروبية وعن

المنظمات الصهيونية الموجودة في فلسطين، ولكن حضره كذلك أحد عشر عضواً من أعضاء الكونجرس الأمريكي كان من بينهم هاري ترومان H. Truman الذي سيصبح ـ بعد وفاة فرانكلين روزفلت ـ رئيساً للجمهورية (١٩٤٥ ـ ١٩٥٠).

أصدر المؤتمر قراراته فكانت لا تقوض فقط الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ وإنما تعتبر تخطيطاً لتنفيذ سياسة الابادة ضد العرب في فلسطين. فقد نصت قرارات مؤتمر بلتيمور على:

١ ـ تحقيق الغرض الأصلي لتصريح بلفور وذلك بإتاحة الفرصة لأقامة كومونولث يهودي في فلسطين وهكذا تكشف الهدف الأصلي وهو ابادة العرب وإنشاء دولة يهودية.

٢ ـ تشكيل قوة عسكرية يهودية تحارب تحت علمها الخاص تأكيداً أن اليهود شعب له قوميته وعلمه وحقه في أن يكون عضواً في هيئة الأمم المتحدة المزمع إنشاؤها.

٣ ـ فتح أبواب فلسطين للهجرة المطلقة من أية قيود.

٤ ـ منح الوكالة اليهودية حقوق ادارية وتنظيمية في داخل فلسطين. تمهيداً لاستلام اليهود أمور الحكم والادارة فيها.

٥ ـ الغاء الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩.

لقد أصبح برنامج الابادة قيد التنفيذ منذ أن وضعت مقدرات القضية الفلسطينية أمام السياسيين في الولايات المتحدة. وحاول الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت أن يورط الملك عبد العزيز بن سعود في مشروعات الابادة عندما عرض عليه في عام ١٩٤٤ ثلاثين مليوناً من الدولارات ـ ولم تكن خزينة السعودية قد اكتظت بعد بمدخولات البترول ـ في مقابل توطين

الفلسطينيين العرب الذين سيطردون من بلادهم عندما يعلن قيام الدولة اليهودية، رفض عبد العزيز بن سعود بكل قوة هذا العرض، ولكن مخططات الابادة ظلت قيد البحث في البيت الأبيض واشترك الحزبان الأمريكيان الكبيران المتنافسان على الرئاسة والحكم في تنفيذ مخططات الابادة كسباً لأصوات اليهود ولأجهزتهم الاعلامية.

فأصدر الحزب الجمهوري في ٢٧ يونيو ١٩٤٤ تأييده «لأن تصبح فلسطين وفق أهداف وغايات وعد بلفور... كومونولث» وأدان الحزب تقاعس بريطانيا عن تحقيق هذا الهدف.

وتلاه الحزب الديمقراطي في ٢٤ يوليو ١٩٤٤ بقرار مشابه وعلى نفس المستوى والمعنى.

ونجح الرئيس روزفلت في انتخابات ١٩٤٤ وأصبح عليه أن يفي بوعوده لليهود والصهيونية فوضع سياسته على النحو التالي:

١ ـ حيث أن المصالح التوسعية والاستغلالية الأمريكية في منطقة الشرق يمكن أن تزداد نشاطاً بالتعاون مع الصهيونية فليعمل على قيام (الدولة اليهودية).

٢ ـ حيث أن قيام هذه الدولة سيضعه في حالة صدام قوي مع العرب، وخاصة مع أصدقائه من ملوك ورؤساء البلاد العربية، فلتستخدم العبارات المضللة عند التحادث معهم في القضية وحيث أن قدرات هؤلاء الملوك والرؤساء بصفة عامة كانت كلامية أكثر منها عملية، فإن هذا الأسلوب من العبارات المعسولة يفي بتحقيق الأهداف الأمريكية.

٣ ـ حيث أن المصالح البترولية الأمريكية النامية في المملكة العربية السعودية وفي العراق وفي إيران لن تتعرض لخطر ما من جانب حكومات تلك

الدول العربية لتعهدها بالمحافظة عليها، فإنه لا خوف من تحيز الحكومة الأمريكية تحيزاً كاملاً لجانب الصهيونية.

٤ ـ حيث أن معظم الدول العربية كان معنياً إلى حد كبير بقضية التحرر من الاحتلال الأجنبي، ومن ثم كان من المستبعد أن تلتفت حكومات وشعوب مصر وسورية والعراق بقوة إلى القضية الفلسطينية إلا من حيث التأييد المعنوي لعربها فإن الانحياز الكامل الأمريكي إلى جانب الصهيونية لن يؤدي إلى تحركات مضادة له من ناحية الدول العربية الأخرى.

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى سياسة تهويد فلسطين، واعلان الدولة اليهودية، ولا زالت بريطانيا في حيرة من أمرها. إذ جاء الوقت الذي أصبح على بريطانيا أن تعلن فيه صراحة أن تصريح بلفور كان منذ البداية يهدف إلى إنشاء دولة يهودية عن طريق إبادة العناصر الأخرى في فلسطين. وكان من العسير على بريطانيا أن تظهر نفسها على هذه الصورة بعكس الولايات المتحدة التي دخلت كطرف في القضية منذ وقت قصير وليست ملزمة بكتاب أبيض أو بكتاب أسود أو بصك انتداب.

ومن ثم أصبحت بريطانيا في نظر المنظمة الصهيونية عامل تعطيل لاعلان ظهور الدولة اليهودية، وأصبحت الولايات المتحدة عامل قوة لإخراج الدولة اليهودية إلى حيز التنفيذ. وبالتالي بات الصدام متوقعاً بين الصهيونية والحكومة البريطانية.

وكان للمنظمة الصهيونية جناح عسكري بدأ يتحول إلى عصابات متطرفة شرعت ـ بعلم من المنظمة الصهيونية وتأييدها السري ـ في مهاجمة المدنيين الإنجليز، وكانت مسؤولة عن عملية قتل للمدنيين العرب عندما

نسفت فندق الملك داود في القدس في ٢٢ يوليو ١٩٤٦، وكان الفندق يستخدم قصراً لمكاتب الادارة البريطانية. وقتلوا لورد موين ـ وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط في حي الزمالك بالقاهرة لتصعيد حالة التوتر الشديدة التي كانت قائمة بين مصر وبريطانيا بسبب اصرار الشعب المصري على تخليص بلاده من الاحتلال الإنجليزي.

مؤتمر لندن الثاني ١٩٤٦:

وأرادت الحكومة البريطانية أن تقوم بمحاولة أخيرة لدى كل من العرب واليهود للوصول معهم إلى اتفاق عام. فدعت الطرفين إلى مؤتمر لندن (١٩٤٦ ـ ١٩٤٧). ولكن رفض الصهيونيون حضور المؤتمر إلا إذا أعلنت الحكومة البريطانية مسبقاً موافقتها على قيام «الدولة اليهودية» وهو شرط في الواقع لا يدع أي مجال آخر لتبادل وجهات النظر.

ونظراً لأن المندوبين العرب في مؤتمر لندن هذا وضعوا أمام الحكومة البريطانية كافة الأخطار التي ستترتب من إقامة دولة يهودية في فلسطين. ونظراً لأن كل هذه الأخطار تقريباً ـ والتي لم تعيرها حكومات الولايات المتحدة أو حكومة بريطانيا وغيرها من الحكومات الأوروبية والأمريكية الأخرى أقل اهتمام ـ وقعت بل وبصورة أشد، فيجدر بنا أن نحدد على الأقل النقاط الرئيسية التي تناولها المندوبون العرب في ذلك المؤتمر.

فقد طالب مندوبو المؤتمر من بريطانيا أن تكف هي والدول الكبرى الأخرى عن البحث عن حل لمشكلة المهاجرين اليهود من ألمانيا، ومن غيرها، على حساب فلسطين فقط دون غيرها من كافة دول العالم «فمشاكل اليهود عالمية... ولا بد لها من حل عالمي» وإلقاء العبء على فلسطين وحدها هو ضرب من المستحيل. وحتى لو استوعبت فلسطين

مئات الألوف من اليهود، على دفعات متتالية من المهاجرين، وأدى ذلك إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، فإن قيام مثل هذه الدولة سيفتح الباب على مصراعيه وبشكل مخيف أمام هجرة مئات ألوف جديدة من اليهود الصهاينة. فتصبح هذه المنطقة اليهودية مزدحمة «ازدحاماً شديداً مصطنعاً، الأمر الذي سيستند إليه الصهاينة في استخدام كل وسيلة ممكنة للتسلل إلى البلاد العربية المجاورة واستغلالها».

وتطرق المندوبون العرب في المؤتمر إلى الحجج التي يتذرع بها الصهاينة من أن الصلات التاريخية بين جماعات تعيش في القرن العشرين بدولة طائفية دينية كانت تعيش في القرن الأول قبل الميلاد، وقبله، تعطي لتلك الجماعات حق المطالبة بالأراضي التي كانت تقوم عليها تلك الدولة القديمة، فقال المندوبون العرب، إن مثل هذه الحجج لو وضعت في الاعتبار لأثارت فوضى مروعة في العلاقات الدولية. ولطالبت بريطانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ولطالبت إسبانيا بأمريكا اللاتينية، ولطالب العرب بالأندلس وجنوب إيطاليا وطالبت اليونان بأمبراطورية الاسكندر، ولطالبت إيطاليا بالامبراطورية الرومانية. وكيف يهزأ العالم من مطالبة موسوليني بإعادة الامبراطورية الرومانية وبإطلاقه على البحر المتوسط عبارة (بحرنا) ولا يهزأون من مطالبة الصهاينة بإحياء دولة قديمة لهم على حساب شعب يعيش في القرن العشرين ويتطور معه ويسعى إلى أن يتوحد ليتخذ مكانه بجانب الدول الحديثة، فاتحاً ذراعيه لجميع الطوائف دون تمييز عنصري ودون تمييز طائفي.

مشروع بيفن:

وكانت الحكومة البريطانية قد وضعت مشروعاً لحل القضية بطريقتها

الخاصة، وعرف هذا المشروع الجديد باسم مشروع (بيفن) وزير خارجية بريطانيا حينذاك، وهو نفسه واضع سلسلة من المعاهدات بين بريطانيا وبعض الدول العربية (مصر والعراق) التي تبقى للإنجليز يدهم العليا في البلاد العربية بالتعاون مع حكومات غير وطنية تفرض نفسها بقوة الإنجليز على الشعب الذي كان مستميتاً في المطالبة بالتحرر الكامل من أي تسلط أجنبي. ومن ثم فإن (مشروع بيفن) بالنسبة للقضية الفلسطينية لن يخرج عن هذا الإطار الاستعماري بل وأشد، تمشياً مع السياسة الامبريالية التي تسير عليها الحكومة البريطانية وحليفتها حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

يقضي (مشروع بيفن) لحل القضية الفلسطينية بوضع فلسطين تحت وصاية الحكومة البريطانية لمدة خمس سنوات تتشكل أثناءها جمعية تأسيسية منتخبة، وتنتهي هذه الوصاية بإعلان استقلال فلسطين بمجرد اتفاق الطرفين العربي واليهودي على شكل الحكومة التي ستتسلم أمور البلاد بعد خروج بريطانيا نهائياً منها. وفي نفس الوقت أبقى مشروع بيفن باب الهجرة اليهودية مفتوحاً مع بعض القيود عليها.

ولم يرض عن هذا المشروع العرب ولا الصهاينة . فأصحاب البلاد الأصليون لا يمكن أن يقبلوا مشروعاً يجعلهم على قدم المساواة مع الدخلاء والدخلاء يعرفون تماماً أنهم لن يستطيعوا أن يعيشوا في أرض فلسطين بعد خروج الإنجليز منها إلا على أساس إبادة أصحاب البلاد الأصليين.

قضية فلسطين أمام الأمم المتحدة ١٩٤٧:

انتهى المؤتمر دون أن يصل إلى حل يمكن تنفيذه وأعلنت الحكومة

البريطانية أنها ستتصرف هي من جانبها. وأعلنت أنها ستنفض يدها من المشكلة. ولكنها في نفس الوقت كانت تضمر أن يكون ذلك بطريقة ترضي حليفتها الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية. فأعلنت أنها سترفع المشكلة برمتها إلى هيئة الأمم المتحدة.

ومجرد رفع القضية إلى هذه المنظمة الدولية في ذلك الوقت كانت الغالبية العظمى للدول الممثلة فيها تسير في ركاب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها كان يعني أن القضية قد أصبحت بذلك تسير في طريق الحل على حساب العرب، ومن ناحية أخرى تكون بريطانيا قد تخلت عن مبدأ حق تقرير المصير وعن حق صاحب الأرض في أن يدلي برأيه في موضوع يعتبر بالنسبة له مسألة حياة أو موت.

وعلى أي حال، عقدت الجمعية العامة جلسة في أبريل ١٩٤٧ للنظر في المشكلة وانتهت بقرار تشكيل لجنة من أحد عشر عضواً من أعضائها لدراسة القضية وكتابة تقرير عنها. ويمكن أن تقسم هذه الدول إلى الأقسام الرئيسية التالية:

أ ـ دول متحيزة للصهيونية وهي: كندا واستراليا وبيرو وأورجواي وهولنده وجواتيمالا وتشيكوسلوفاكيا.

ب ـ دول تنظر بعين العدل إلى القضية وهي: إيران والهند.

ج. ـ دولتان محايدتان: إحداهما السويد التي تولى ممثلها رئاسة اللجنة، والثانية هي يوغوسلافيا التي لم تكن موقنة أن في ضمير الصهيونية إبادة عرب فلسطين بطريقة أو بأخرى. فكانت مترددة.

وشرعت هذه اللجنة في تقصي الحقائق، ولكن اللجنة العربية العليا

استمرت في سياسة مقاطعة أية لجان سواء أكانت مشكلة من قبل الحكومة البريطانية أو الأمريكية، أو من قبل هيئة الأمم المتحدة، على اعتبار أن مثل هذه اللجان لا تنصف العرب بدليل عشرات اللجان السابقة التي آذت العرب أكثر من أن توصي بمراعاة حقوقهم. أما المنظمة الصهيونية، والوكالة اليهودية فقد استخدمتا كافة الوسائل لكي تؤثرا في افراد اللجنة الدولية.

انتهت أعمال اللجنة وأعدت تقريراً يتضمن مشروعين:

أ ـ مشروع الأكثرية من أعضاء اللجنة وكان يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية. وكانت هذه الدولة اليهودية تشمل الجليل الشرقي ومرج ابن عامر وساحل فلسطين من حيفا إلى جنوب يافا والنقب باستثناء أجزاء متاخمة للحدود المصرية. وبينما كانت الدولة العربية المقترحة تحتوي على أغلبية من السكان العرب والأقلية فيها لا تقاس بسكانها العرب. فإننا نجد أن العرب في الدولة اليهودية يمثلون نصف سكانها، ويملكون أراضيها. أما القدس فقد نص مشروع الأكثرية على نظام دولي لها. ومعنى هذا أن هذه الدولة اليهودية تقتطع من فلسطين حوالي ٥٦٪ من مساحتها.

ب ـ مشروع الأقلية كان من وضع إيران والهند ويوغوسلافيا وطالب بإنشاء دولة اتحادية (فيدرالية) مكونة من قسمين إحداهما عربي والآخر يهودي، لكل منهما استقلال ذاتي في الشؤون الاقتصادية.

وواضح من هذا التقسيم أن الدولة العربية المقترحة على نحو ما جاء في مشروع الأكثرية يجعلها تحت رحمة الدولة اليهودية. فالدولة العربية كانت تشمل الجزء المتبقي من فلسطين، ويحتوي على المناطق الداخلية في الأكثر إذ كان يشمل المنطقة الوسطى والشرقية (أي غرب الجليل ومنطقة

نابلس وطولكرم) بالإضافة إلى السهل الساحلي من اسدود إلى الحدود المصرية. وهي مناطق فقيرة، وسواحلها قصيرة غير جيدة لموانئ حديثة.

عرض مشروع التقسيم على الجمعية العامة ولكنه لم يحصل على أغلبية الأعضاء اللازمة لإقرار المشروع حيث أن عدد الممتنعين عن التصويت كان كبيراً.ولذلك اتجهت الدبلوماسية الأمريكية إلى الضغط على عدد من هذه الدول الممتنعة حتى توافق على مشروع التقسيم في التصويت التالي، حتى إذا ضمن البيت الأبيض الأمريكي أن عدد المؤيدين أصبح كافياً لإقرار المشروع أعيد التصويت فوافق على المشروع ٣٣ دولة وعارضه ١٣ وامتنع عن التصويت ١٠ وتغيبت دولة واحدة. وصدر قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٨ واسند امر تطبيقه إلى مجلس الأمن.

ولكن مثل هذا القرار لا يمكن أن يطبق إلا باستخدام القوة ومن ثم كانت مهمة الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بريطانيا إعطاء الصهاينة تفوقاً عسكرياً بأية وسيلة كانت.

وكانت الخطوة الأولى في ذلك هي إعلان الحكومة البريطانية انسحابها من فلسطين في منتصف مايو ١٩٤٨ تاركة أكداس الأسلحة والذخائر تقع في يد العصابات الصهيونية. وسلمت كذلك السلطات الإنجليزية قبل انسحابها مينائي حيفا ويافا للعصابات الصهيونية في أبريل ١٩٤٨.

واستقدم الصهاينة من الدول الأوروبية ومن الولايات المتحدة الأمريكية الآلاف من المرتزقة ووصل خمسة آلاف جندي ـ كدفعة أولى ـ من الولايات المتحدة الأمريكية وحدها إلى فلسطين. والتحقت بالهاجاناه (القوات الإسرائيلية). وأسندت قيادة القوات الصهيونية إلى ضباط

أمريكيين ممن شاركوا في الحرب العالمية الثانية هذا مع أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كانت تؤكد، وتكرر تأكيدها، أنها تقف على الحياد من الصراع العربي الصهيوني في فلسطين. كذلك استقدمت طيارين من أوروبا ومن أمريكا الأمر الذي جعل لدى إسرائيل بعد أيام من إنشائها سلاح طيران تبلغ قوته أربعين طائرة لم تلبث أن ارتفع عددها بعد أشهر قليلة إلى أكثر من مائة طائرة حربية.

في مقابل هذه القوات الصهيونية، كان قد تكون جيش المجاهدين بقيادة جمال الحسيني وكان مؤلفاً من المتطوعين الفلسطينيين، وجيش الانقاذ بقيادة فوزي القاوقجي ويتألف من متطوعين من البلاد العربية وتشرف عليه جامعة الدول العربية التي كانت قد تكونت منذ سنوات أربع فقط (١٩٤٤). وقد وقعت الاشتباكات العنيفة بين العصابات الصهيونية وجيش المجاهدين، ولكن العصابات الصهيونية لم تلتزم في هذه الحرب القوانين الدولية. وكان أبرز مثل صارخ على هذا مذبحة دير ياسين.

مذبحة دير ياسين:

كان القتال دائراً بين العرب والعصابات الصهيونية في معظم أرجاء فلسطين، ولكن رؤساء قرية دير ياسين كانوا قد أكدوا للصهيونيين أنهم لن يشتركوا في المعارك طالما لم يعتدوا عليهم. ولكن فجأة وفي فجر التاسع من أبريل ١٩٤٨ انقض المسلحون من العصابات اليهودية على القرية بالمدافع والرشاشات تحميهم خمس عشرة دبابة. وقصفوها من الجو بالطائرات كل هذا ضد أقل من تسعين رجلاً كانوا لا يحملون إلا الاسلحة القديمة ولا يتوقعون أن يحاربوا بها. وخلال هذا كانت مكبرات الصوت تنذر من احتمى بداخل المنازل، حتى إذا ما ظهروا أطلقت عليهم النيران

فتحصدهم سواء كانوا كهولاً أو نساءاً أو أطفالاً، وكانوا إذا أقتحموا منزلاً ينقضون على من فيه يقتلون أصحابه ثم يلقون بهم، بعد تمزيقهم، من شرفات منازلهم. وبقرت بطون النساء الحاملات وبعثرت جثثهن أشلاء كما أرغموا النساء على أن يحملن جثث ذويهن ليقمن بأنفسهن بدفنها، ثم جمعوا من بقي حياً من أهل البلدة حتى الأطفال منهم، وذبحوهم من الوريد إلى الوريد.

ثم أخذ الصهاينة عدداً من النساء والفتيات، وطافوا بهن في شوارع (القدس الجديدة). وفي غيرها من المدن التي كانت تحت سيطرتهم. وصوروا جثثاً ممزقة، وبطوناً خرجت أحشاؤها بما فيها من أجنة، ووزعوا تلك الصور على المدن والقرى العربية. وكانت إذا اقتربت قوة من قوات العصابات الصهيونية من إحدى القرى العربية، يمسك الصهاينة بمكبرات الصوت موجهين الانذارات إلى الأهالي العرب بأن يسرعوا بمغادرة منازلهم أو أن يستسلموا على الفور وإلا تعرضوا لمذبحة على تلك الصورة البشعة التي تعرضت لها دير ياسين، وكان الصهاينة ينهون إنذاراتهم بقولهم، إنهم لا يريدون من صميم قلوبهم تكرار دير ياسين، إلا إذا (أرغمهم) العرب على ذلك ببقائهم في ديارهم. إن مجرد البقاء في داخل الديار كان يعني عند الصهاينة تدبيراً للمذابح.

ولقد اعترف الصهاينة، زعماء، وقواداً، وصحفيين بأن مذبحة (دير ياسين) كانت مدبرة ومخططة تخطيطاً سياسياً وإرهابياً في آن واحد. ولقد اعترف «دوف جوزيف» الذي شغل منصب حاكم القدس ووزير العدل لعدة سنوات بأن تلك المذبحة كانت متعمدة ولم يسبقها استفزاز.

وقد ثبت أن مناحيم بيجن - زعيم عصابة (أرجون زفاي ليومي) هو الذي نظم وقاد هذه العملية الإجرامية التي قال عنها بنفسه أنه «لولا... دير

ياسين لما كانت هناك دولة إسرائيل. فقد كان الغرض من هذه المذبحة إشاعة ذعر مروع بين الأهالي العرب وإرغامهم على الفرار من قراهم حتى لا يتعرضوا (لدير ياسين) أخرى. لقد كانت المنظمة الصهيونية تريد أرضاً فرّ منها أصحابها لأنها تريد أن تقيم دولة في أرض ليست لها. ومن ثم لا يمكن أن يتم ذلك إلا بالإبادة وطرد الأهالي جملة وفرادى من أراضيهم.

والحق، أنه منذ البداية، كان قد أصبح واضحاً للعالم أجمع أن إسرائيل تستخدم أشد وسائل البربرية والارهاب ضد عرب فلسطين، حتى لقد هاجر منها حوالي ٤٠٠ ألف نسمة خلال الأشهر الخمسة الأولى فقط من عام ١٩٤٨. ولم يتحرك ضمير العالم، حقيقة أعلنت معظم دول العالم استنكارها الشديد، والشديد جداً لمذبحة دير ياسين، ولكنها عادت من بعد ذلك تراقب فقط ما يحدث من مذابح متعددة في فلسطين دون أن يعلن عنها. ومن طرد لمئات الألوف من العرب من ديارهم إن طوعاً وإن كرهاً.

ولكي يواجه الصهاينة النتائج التي ترتبت عن مذبحة دير ياسين، قاموا بدعاية مضادة، تقول أنهم غير مسؤولين عنها، وإنما هي فئة من اليهود غير المسؤولين هم الذين قاموا بها.

وتابعت الصهاينة أساليبها التضليلية، وادعت أن خروج العرب الجماعي من ديارهم، ومن فلسطين، إنما كان من تلقاء أنفسهم وتلبية لأوامر صادرة عن رؤسائهم وبناء على هذا ادعى الصهاينة أن العرب، بذلك يكونون قد فقدوا حقهم في العودة إلى ديارهم.

تدخل الدول العربيـة:

وجدت الدول العربية أن أعداداً كبيرة جداً من العرب كانوا قد أرغموا على الخروج من فلسطين قسراً تحت ضغط الارهاب الصهيوني، وأن

تعداد هؤلاء اللاجئين العرب بلغ حينذاك حوالي ربع مليون شخص، ووجدت هذه الدول العربية أن الصهيونية قد تعدت حدود القانون والعرف الدولي، بينما كانت قوات المجاهدين تدافع عن أرض فلسطين بنبل وشجاعة، إلا أنها كانت مفتقرة إلى السلاح وخاصة الطائرات والمعدات الحديثة كتلك التي كانت تتدفق بكميات كبيرة جداً على العصابات الصهيونية ومعها الخبراء الذين يقومون بتشغيلها في الحال. لذلك قررت الدول العربية الخمس (مصر، سورية، الاردن، لبنان، العراق) أن تبعث بقواتها إلى فلسطين لوقف تتابع المذابح الصهيونية لعربها «ولإعادة السلام... ولملء الفراغ الذي خلفه إنهاء الانتداب».

كانت المهمة أشق مما كانت تتصوره الدول العربية الخمس، حيث أنها كانت مستعدة لردع عدوان العصابات الصهيونية وأن المعارك ـ في اعتقادها ـ ما كانت لتستمر طويلاً، وإن كل شيء سينتهي بعد أن تسيطر الجيوش العربية على فلسطين وأن الهدوء سيعود بعد ذلك إلى البلاد المضطربة. ولكن الحقيقة هي أن الحرب لم تكن ضد تلك العصابات فقط وإنما كانت ضد قوى الاستعمار أيضاً وبدأت جيوش الدول العربية الخمس في دخول فلسطين كل من ناحية جبهته.

الحرب العربيـة الصهيونية:

ولا شك أن وقوع حكومات الدول العربية حينذاك تحت سيطرة وتوجيه الإنجليز هو السبب الرئيسي في ضعف استعدادات الحكومات العربية لإنقاذ فلسطين.

وهناك من يرى أن هذه الدول العربية الخمس كلها كانت حديثة العهد بالاستقلال، بل أن سورية ولبنان كانتا قد تحررتا فقط منذ ثلاث

سنوات، وكانت في مصر والعراق حركات وطنية عنيفة للتحرر من الاحتلال الإنجليزي في هذين البلدين إستناداً إلى المعاهدة البريطانية العراقية ١٩٣٠ وإلى المعاهدة البريطانية المصرية ١٩٣٦، أما جيش الأردن فكان بقيادة ضابط كبير إنجليزي هو الجنرال جلوب (باشا). ولا شك أن مثل هذه الظروف تجعل العمل العسكري العربي مقيداً ومحفوفاً بالمخاطر.

والحق، لم تكن المقاومة التي اعترضت الجيوش العربية في فلسطين مجرد عصابات صهيونية، وإنما كانت تواجه قوى استعمارية عالمية، وبوجه خاص الولايات المتحدة الأمريكية التي أعترفت بقيام (دولة إسرائيل) عقب إعلانها فوراً.

والمعروف أن القوات المصرية زحفت بكل قدراتها حتى وصلت إلى بعد عشرين كيلومتراً فقط من تل أبيب، وحاصرت قطع الأسطول المصري سواحل فلسطين، بينما كان الجيش العراقي يشق طريقة من شرق الأردن إلى ساحل البحر المتوسط، وتقدم الجيش الأردني ـ يعاونه الجيش العراقي ـ ليسيطر على مثلث جنين ـ طولكرم ـ نابلس. وزحفت القوات السورية حتى بلغت جسر بنات يعقوب. وتم كل هذا دون أن تتعدى الجيوش العربية حدود القتال الشريف ودون أن تقدم القوات العربية على مهاجمة أية منطقة مدنية يهودية.

ومن ثم كان الموقف العسكري يتبدل بسرعة لصالح عرب فلسطين. ولكن الدول الامبريالية المتحالفة مع الصهيونية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سارعت إلى العمل بسرعة لإنقاذ الصهيونية.

الهدنة الأولى: المؤامرة:

أسرعت الولايات المتحدة إلى عرض القضية على مجلس الأمن

ملوحة في نفس الوقت باتخاذ إجراءات عنيفة ضد من لا يقف إلى جانبها في توجيه مجلس الأمن إلى إصدار قرارات ضد عرب فلسطين وضد البلاد العربية. كما هدد أحد أعضاء مجلس الكونجرس بريطانيا ـ حليفة الولايات المتحدة الأمريكية ـ بقطع المعونات الاقتصادية الأمريكية عنها إن لم تتخذ موقفاً أشد انحيازاً ـ من انحيازها إلى جانب الصهيونية. وانصاعت بريطانيا، وقدمت مشروعاً إلى مجلس الأمن يدعو إلى وقف إطلاق النار لمدة أربعة سنوات بالشروط التالية:

١ ـ تعهد الطرفين بعدم «جلب محاربين إلى فلسطين... وعن استيراد عتاد الحرب إلى فلسطين». أو تصديره إلى البلاد العربية.

٢ ـ الامتناع عن تجنيد من يدخل فلسطين أو تدريبه عسكرياً.

٣ ـ عهد إلى الكونت برنادوت ـ السويدي ـ مهمة تطبيق شروط الهدنة يعاونه في ذلك عدد من المراقبين الدوليين.

قبلت الدول العربية وقف إطلاق النار على أساس تلك الشروط. وإذا بالبلاد العربية تتبين فيما بعد كم كانت هذه الهدنة مؤامرة كبرى ضدها دبرتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصهيونية.

فلقد أبقى هذا القرار الباب مفتوحاً أمام الهجرة اليهودية إلى فلسطين. حقيقة نص هذا القرار على الامتناع عن تجنيد الوافدين الجدد، ولكن من كان يستطيع أن يتحقق من أن الوافدين الجدد كانوا لا يجندون؟ لقد ترك هذا الموضوع لضمير الصهيونية! فكان أن جندت الألوف من هؤلاء الذين جيء بهم لمتابعة الحرب بعد استكمال الاستعدادات.

فقد استقدم الصهاينة إلى فلسطين المزيد من الآلاف من محترفي الحرب والقتال والآلاف ممن كانوا يتدربون في معسكرات التدريب

الصهيونية في أوروبا، وكلما لفتت الحكومات العربية نظر الدول الكبرى إلى هذه الحقيقة. أكدوا لها أن المسألة لا تتعدى وصول عدد من المشردين اليهود في أوروبا إلى فلسطين، وأن هذا عمل إنساني لا يجب أن يتصدى له أي إنسان!.

وخلال فترة الهدنة جلبت السلطات الصهيونية كذلك مدفعية ثقيلة، ورفعت عدد طائراتها الحربية إلى ١١٤ طائرة وتكدست موانئ يافا وحيفا وتل أبيب وعكا بالأسلحة والذخائر المشتراة من مصادر معروفة حق المعرفة للدوائر الأمريكية والبريطانية، وبأموال معظمها من تبرعات يهود الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا بينما كانت الدول العربية تعتمد على السلاح الإنجليزي لم يكن لديها أي نوع آخر من السلاح تخوض به الحرب، ولذلك كان إعلان بريطانيا حظرها تصدير السلاح إلى البلاد العربية ضربة قاصمة لإمكانيات الحرب لدى الجيش المصري. وقد تمسكت بريطانيا بقرار الحظر بكل دقة!.

وبينما كانت الاستعدادات العسكرية تتم على نطاق واسع في الجانب الإسرائيلي. كان هناك فريق من الزعماء يدعو إلى الوصول إلى تفاهم مع السلطات الإسرائيلية وإلى عدم استئناف القتال بعد عقد الهدنة. وكان من نتيجة هذا التخاذل أن استولى الصهاينة على معظم القسم المخصص لهم بمقتضى قرار التقسيم فضلاً عن مساحات واسعة من القسم المخصص للدولة العربية بمقتضى ذلك القرار. كذلك، استولى الصهاينة على اللد والرملة، بعد انسحاب القوات الأردنية منها، وتعرضت بذلك القوات المصرية لخطر كبير.

وخلال ذلك قدم الكونت برنادوت ـ الوسيط الدولي ـ مقترحات

عدة لحل القضية. وكان الرجل أقل تحيزاً من غيره من الساسة الأوروبيين. وكان هذا المشروع يهدف إلى إنشاء دولة عربية أكثر قوة وأكثر اتساعاً تضم شرق الأردن والأجزاء العربية من فلسطين والنقب. على أن ترتبط هذه الدولة بنوع من الاتحاد مع الدولة اليهودية التي ستنشأ إلى الغرب منها، وأن يصبح ثغر يافا حراً. وأن يعتبر مطار اللد دولياً. وكان في مقترحاته الأولى يدعو إلى وضع القدس في يد العرب ثم عاد وعدل عن ذلك بعد تهديدات حكومة إسرائيل له بأنها ستقوض الهدنة إذا لم يعدل اقتراحه فعدّله.

وقبيل مصرعه بيوم واحد بعث بتقرير يدعو إلى جانب ما سبق الإشارة إليه ـ إلى «أن تؤيد منظمة الأمم المتحدة حق الناس الأبرياء الذين شردوا من بيوتهم بسبب الأرهاب الحالي في العودة إلى ديارهم كما ينبغي أن تدفع تعويضات عن الممتلكات لمن لا يرغب منهم في العودة». الأمر الذي دفع العصابات الصهيونية لاغتياله.

لم يعد أمام الصهاينة من قوة تحول دون تنفيذهم لمخططاتهم التوسعية سوى الجيش المصري، فركزت كل قواها ضده خاصة وأن زعماء الصهاينة أصبحوا موقنين أن مصر أصبحت تتحكم في الموقف كله واعتماداً على كافة المساعدات التي قدمت لإسرائيل وعلى تأييد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لها، وعلى وقوف بقية الجيوش العربية موقف المتفرج، وامتناع بريطانيا عن تقديم السلاح إلى مصر، واستغلالاً لطول خطوط المواصلات المصرية بشكل مرهق للغاية، ولتأجج الثورة الشعبية في داخل مصر ضد الاحتلال البريطاني ومعاهدة ١٩٣٦ اعتماداً على كل هذا ضربت إسرائيل بقرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف اطلاق النار عرض الحائط واستطاعت أن تعزل قسماً من الجيش المصري في (الفالوجا)،

ولكن صمود القوات المحاصرة في مواقعها، وقيام هجوم مضاد مصري «وبسبب وساطة بعض الدول الكبرى توقف القتال في ٧ يناير ١٩٤٩ وبدأت مباحثات الهدنة في رودس» وانتهت بعقد اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل.

اتفاقيات الهدنة:

حددت مقدمة هذه الاتفاقيات الهدف من عقدها بأنه «تمهيد الطريق للانتقال من الهدنة الحالية إلى سلم دائم في فلسطين... ووضع اتفاق الهدنة الدائمة».

ونصت الاتفاقيات إلى عدم الالتجاء إلى القوة العسكرية في تسوية القضية الفلسطينية.

ولكن إسرائيل صممت على أن تقوم بالعدوان أثر العدوان ضد البلاد العربية المجاورة لها لترغمها على عقد صلح معها أو لترغمها على التسليم بتوسيع جديد إسرائيلي. وقد قامت إسرائيل بعشرات الاعتداءات المسلحة الوحشية على البلاد العربية، رغم تكرار ادانتها من قبل مجلس الأمن مرات كثيرة. فقد اعتمدت إسرائيل على أمرين:

١ ـ عجز مجلس الأمن عن اتخاذ إجراءات عسكرية أو اقتصادية ضدها بسبب تحيز الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا إلى جانبها.

٢ ـ عدم قدرة البلاد العربية المجاورة على اعادة تسليح نفسها بسرعة، لكي ترد العدوان بالعدوان، وذلك بسبب احتكار الغرب تجارة السلاح مع البلاد العربية.

شرعت إسرائيل في متابعة سياستها التوسعية بعد توقيع اتفاقية الهدنة مع مصر (٢٢ فبراير ١٩٤٩) بأسبوعين فقط. ففي النصف الأول من

مارس ١٩٤٩ استولت القوات الإسرائيلية على (أم الرشراش) التي عرفت بعد ذلك بميناء ايلات. ولقد اعترف الإسرائيليون أنفسهم أنهم خرقوا اتفاقية الهدنة لكي يصلوا إلى البحر الأحمر. ولكن لم تعترف أي من الدول العربية بذلك الاحتلال لا في اتفاقيات الهدنة ولا في أية تصريحات.

أدت اتفاقيات الهدنة إلى أن تمتد إسرائيل إلى حدود لبنان ـ فلسطين القديمة، وكذلك إلى حدود سورية فلسطين القديمة تقريباً، وأما شرق الأردن فقد وضع يده على أكبر جزء من فلسطين، وظل قطاع غزة تحت ادارة مصر ومعنى هذا أن إسرائيل أصبحت تسيطر على حوالي ٧٧,٤٪ من أراضي فلسطين بدلاً من ٥٦,٤٧٪ التي خصصت للدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم لعام ١٩٤٧. ومع هذا فإن الأراضي التي كان يملكها اليهود حتى تاريخ توقيع اتفاقيات الهدنة لم يكن يزيد عن ٧٪ فقط من مساحة أراضي فلسطين.

حددت اتفاقيات الهدنة بعض المناطق المنزوعة السلاح وهي:

١ ـ منطقة العوجة.

٢ ـ منطقة عند طبرية والجليل.

٣ ـ منطقة منزوعة السلاح بين المنطقة العربية في القدس القديمة وما وقع من المدينة بيد الإسرائيليين. وقد توالت الاعتداءات الإسرائيلية على هذه المواقع رغم تكرر ادانة هذه الاعتداءات من جانب مجلس الأمن حتى سيطرت على العوجة وعلى تلك المنطقة المنزوعة السلاح في القدس.

أما القدس فكانت بمقتضى قرار التقسيم يجب أن توضع تحت نظام دولي وأن يتولى مجلس الوصاية التابع لهيئة الأمم المتحدة السلطات

الادارية نيابة عنها. ولكن منذ البداية كانت الصهيونية تهدف إلى منع إقامة أي نظام دولي في القدس تمهيداً للاستيلاء عليها. ولقد كانت هذه النيات عندهم، وبقوة قبل صدور قرار تقسيم فلسطين وتدويل القدس. ففي إبريل ١٩٤٨، أي قبل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين. شنت العصابات الصهيونية ـ في الوقت الذي كانت فيه أنباء مذبحة دير ياسين تملأ البلاد والعالم ـ هجوماً على العرب في القدس وكان هجوماً بشعاً، ومع هذا صمد له العرب، وأثبتوا تفوقاً واضحاً حتى لقد قبل الصهيونيون الهدنة إنقاذاً لأنفسهم إذ كان المجاهدون العرب يفرضون حصاراً قوياً على المدينة المقدسة.

وخلال هذه الهدنة اعاد الصهيونيون ترتيب قواتهم. ليهاجموا القدس الجديدة هجوماً غادراً ويحتلوها. وبعدها وافقوا على هدنة جديدة حتى إذا غادرت القوات البريطانية نهائياً فلسطين عادت القوات الصهيونية إلى مهاجمة المدينة في الوقت الذي كان فيه الجيش الأردني يرفض التدخل العسكري وظل المجاهدون على ثباتهم بل لقد زادوا من أحكام الحصار على (القدس الجديدة) بالتعاون مع القوات المصرية التي وصلت إلى جنوبي المدينة المقدسة.

ولكن ضاعت هذه المجهودات الكبيرة، كما فقد الجيش المصري الغطاء الذي كان يحمي أحد جناحيه.

١ ـ توقف القتال بسبب نقص المؤن والذخائر في الجبهة الأردنية، فطالب الملك عبدالله بعقد هدنة في ١٩٤٨/٥/٢٥ فوافقت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية، وترتب عن ذلك فك الحصار عن مدينة القدس.

٢ ـ ثم عقد الضابط الإنجليزي نورمان لاش ـ أحد ضباط جيش الأردن ـ اتفاقية مع اليهود في ٧ يوليو ١٩٤٨ تنص على نزع السلاح من جبل سكوبس الذي تقوم عليه الجامعة العبرية ومستشفى هداسا. وعلى جعلها منطقة دولية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة. فهذه المنطقة كانت تحت يد العرب. وبمقتضى هذه الاتفاقية أصبحت دولية ولم يلبث أن أستولى عليها الصهاينة من بعد.

٣ ـ انسحبت القوات الأردنية من اللد والرملة ولم يعرض ذلك الجيش المصري للخطر فقط وإنما فتح كذلك الطريق الرئيسية بين تل أبيب والقدس. لينتقل الصهاينة من جراء ذلك من مرحلة الدفاع عن (القدس الجديدة) إلى مرحلة الهجوم على (القدس القديمة).

شجعت هذه التطورات إسرائيل على أن تمنع الأمم المتحدة من وضع أي نظام دولي جديد للقدس. ورغم التوصيات المتتالية التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة بشأن تدويلها. وكلما صدرت توصية بهذا الشأن ردت عليها إسرائيل بأن (القدس جزء من إسرائيل) الأمر الذي أثار المسيحيين الأوروبيين على مقدساتهم. وخاصة الفاتيكان، بسبب تلك النيات الإسرائيلية المبيتة للقدس، وبسبب سلسلة الجرائم التي أرتكبها الصهاينة ضد المقدسات في المدينة خلال حوادث عام ١٩٤٨.

ورغم احتجاجات البابوية. ورغم توصيات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة استمرت إسرائيل في سياستها الإرهابية لأن الأهداف الاستعمارية لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ـ وهي أكبر دولة مسيحية قادرة على ردع إسرائيل ـ كانت أثمن من صلوات البابا.

واستمرت إسرائيل بالعدوان طالما كانت الولايات المتحدة الأمريكية

تشد أزرها، فنقلت وزاراتها إلى القدس ـ تمهيداً لجعلها العاصمة الرسمية لإسرائيل ـ رغم استنكار الغالبية العظمى من الدول لهذا العمل الذي يعتبر تحدياً لقرارات الأمم المتحدة.

حقيقة انتقدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هذا العمل ووقفت معظم الدول ضد هذا الاجراء المنافي للتقاليد الدبلوماسية. إلا أن الدول الغربية الكبرى دأبت على هذا الأسلوب من الاحتجاج الحاد الكلامي دون أن تتبع هذا الاحتجاج بأي عمل إيجابي. بل إن الامور لا تلبث بعد ساعات قليلة أن تعود بين إسرائيل والدول الغربية إلى ما كانت عليه، وربما أحسن، أضف إلى هذا أن حكام إسرائيل لم يعنوا بالمبادئ الإنسانية التي تواضع عليها العالم أجمع إذا اصطدمت هذه المبادئ مع أطماعهم. فالعدوان والكذب لدى هؤلاء الحكام ليس عملاً مشيناً طالما أن وراءه مصلحة إسرائيل. ومن هذه التجاوزات أيضاً الشرط الذي وضعته هيئة الأمم المتحدة على إسرائيل ـ لكي تصبح عضواً في هذه الهيئة الدولية ـ وهو أن تنفذ قرار الأمم المتحدة المؤرخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بأن تعيد الأراضي التي استولت عليها خارج الجزء المخصص لها بمقتضى قرار التقسيم. وبأن تنفذ كذلك قرار الأمم المتحدة المؤرخ في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ بشأن إعادة اللاجئين والتعويض. ولما قبلت إسرائيل في الأمم المتحدة (١٢ مايو ١٩٤٩) تجاهلت القرارين وعملت على العكس منهما.

تنكرت إسرائيل لتعهداتها السابقة. وما كانت لتقدم على ذلك إلا بتأييد الولايات المتحدة. وأبلغ دليل على تواطؤ حكومة الولايات المتحدة مع إسرائيل وعلى عدم الاكتراث بالقوانين الدولية والإنسانية، ذلك البيان المشترك الثلاثي (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا) لسنة ١٩٥٠ الذي أعلنت فيه هذه الدول الثلاث مسؤولياتها عن المحافظة على الأوضاع

القائمة حينذاك في الشرق الأوسط. سواء أتمت هذه المحافظة على الأوضاع في «نطاق الأمم المتحدة أو خارجها». وهذا يعني أن هذه الدول الثلاث تشد أزر إسرائيل في تجاهل مقررات الأمم المتحدة بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين، وبشأن الأراضي التي استولت عليها إسرائيل عن طريق العدوان. الأمر الذي شجع إسرائيل على الاقدام على المزيد من الأعمال العدوانية محتمية بهذا البيان الثلاثي.

ترتب عن الحرب الإسرائيلية ـ العربية ١٩٤٨ / ١٩٤٩ أن تعرض عرب فلسطين لعدة أنواع من التشرد أو الوقوع تحت نير الاحتلال الصهيوني.

في شهر مارس ـ ١٩٥١، احتلت القوات المسلحة الإسرائيلية بعض القرى العربية في المناطق المنزوعة السلاح على طول نهر الأردن وهدمت المنازل وطردت السكان نحو سوريا. أعاد السوريون توطين هؤلاء على مرتفعات الجولان الصخرية المجاورة. أدان مجلس الأمن إسرائيل وأمر بإعادة السكان. نفّذت إسرائيل ذلك بعد تأخير كبير ولم تقدم أية تعويضات للسكان ومنعت عليهم أي اتصال مع السوريين.

إن إقامة المستوطنين الإسرائيليين في فترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣، والذين يشكلون أيضاً قوة شبه عسكرية، ترافقت، في الواقع، مع حوادث عنف ضد السكان العرب الذين جرى نزع ملكيتهم لأراضيهم تدريجياً. لقد سمح أديب الشيشكلي، إلى جانب بقائه مخلصاً في الظاهر للموقف العربي المطالب بتطبيق شامل لقرارات الأمم المتحدة، بإعادة توطين ٨٠٠٠٠ لاجئ فلسطيني في سوريا واقترح صيغة تعايش بين سوريا وإسرائيل عن طريق المفاوضات السرية والتوصل إلى اقتسام المناطق المنزوعة السلاح مما يضع حداً للمنازعات الحدودية. إلى جانب إيجاد حلول لمسائل

أخرى. كانت سوريا تبحث عن منفذ إلى مياه الأردن أكثر من بحثها عن توسيع طفيف لحدودها، فشلت المفاوضات حول هذه المسألة التي غدت مسألة حاسمة إذ أن إسرائيل بدأت بتحويل المياه انطلاقاً من المنطقة المنزوعة السلاح. كانت إسرائيل بحاجة لهذه المياه من أجل ري النقب في فترة كانت مصر تحتج فيها على ملكيتها لهذه المنطقة.

بقي التوتر مستمراً طيلة سني الخمسينات بسبب التقدم الحثيث للاستعمار الإسرائيلي نحو الشرق. قامت إسرائيل بطرد آخر للسكان العرب أثناء أزمة السويس التي حوّلت الانتباه العالمي عن تلك المسألة. وأقام الجيش السوري اعتباراً من سني الستينات قطع مدفعية على أعالي الجولان ستدك فيما بعد المواقع الإسرائيلية في المناطق المنزوعة السلاح سابقاً.

أما فيما يخص منطقة الحولة، فقد شرع الإسرائيليون بتصريف مياه تلك المنطقة الغنية بالمستنقعات. احتجت سوريا على ذلك بشدة عام ١٩٥١ ونشبت عدة معارك في ذلك القطاع. وافقت منظمة الأمم المتحدة على التفسير السوري لاتفاقية الهدنة وطلبت عبثاً وقف الاعمال الإسرائيلية. عاد التوتر من جديد بين البلدين عام ١٩٥٧ لنفس الأسباب.

مشكلة المياه:

إن تنظيم مسألة المياه أمر أساسي لمستقبل اقتصاد المنطقة. في مطلع سني الخمسينات، كانت كمية المياه التي لم تستخدم بعد كبيرة وكان استخدامها يتطلب القيام بأعمال كبيرة تستدعي اللجوء إلى عملية تقسيم بين مختلف البلدان المعنية. رأت إدارة ايزنهاور الأمريكية بذلك إمكانية للوصول إلى اتفاق بين إسرائيل وجيرانها وتسوية المسألة الفلسطينية عبر

إعادة توطين اللاجئين في مناطق جديدة مستصلحة. كانت الفكرة هي إيجاد سلطة خاصة بنهر الأردن.

هذا ما سيطلق عليه فيما بعد تسمية مشروع جونستون، باسم السفير الأمريكي الذي كلّفه ايزنهاور بالتفاوض مع مختلف الأطراف المعنية. انتهى إعداد المشروع في شهر أغسطس ١٩٥٣. وتمثل بتجميع كل مجاري المياه شمالاً في بحيرة طبرية التي تقوم بوظيفة مستودع طبيعي تنطلق منه شبكات الري نحو الجنوب. كان ذلك يتطلب بناء سدود تنظيم منسوب المياه في أعالي بحيرة الحولة وتصريف مياه البحيرة ومنطقتها. كانت الكلفة الكاملة للمشروع تقدّر بـ ١٢٠ مليون دولار؛ وكان يُفترض أن تكون حصة إسرائيل ٣٩٤ مليون متر مكعب من المياه لري ٤١٦٠٠٠ دونم (تبلغ مساحة حوالي عشرة هكتارات)؛ وحصة الأردن ٧٧٤ مليون متر مكعب من المياه لري ٤٩٠٠٠٠ دونم؛ وحصة سوريا ٤٥ مليون متر مكعب من المياه لري ٣٠٠٠٠ دونم. رأت «الأونروا» أن ذلك يسمح بإعادة توطين ١٥٠٠٠٠ فلسطيني في الأردن. اعتبرت إسرائيل أن حصتها ضئيلة جداً وأرادت أن تضم لها مياه نهر الليطاني الذي يوجد حوضه في لبنان. رأى العرب أن عملية التسيير المشتركة للمياه قد تؤدي إلى الاعتراف بإسرائيل وحكموا بأن المزاعم الإسرائيلية مبالغ بها لأن جميع روافد نهر الأردن أي الحاصباني واليرموك وبانياس تجري أساساً في الأراضي العربية. وفكّروا بخطة يُبنى بموجبها مستودع للمياه في أرضٍ عربية ولا يتم تزويد إسرائيل بالمياه.

اقترحت الجامعة العربية أخيراً في مطلع عام ١٩٥٤ مشروعاً مضاداً لا يستخدم بحيرة طبرية كمستودع مياه ويمنح لبنان قسماً من المياه بينما يقلّص حصة إسرائيل من المياه إلى ١٨٢ مليون متر مكعب من المياه لري

٢٣٤٠٠٠ دونم أي بتخفيض نسبة ٤٤٪ لصالح لبنان وسوريا. ردّت إسرائيل بطلب دمج مياه الليطاني في حصتها حيث أن ٥٠٪ من مياهه تذهب إلى إسرائيل؛ كان هذا تعبيراً عن مطلب صهيوني قديم؛ وبأن لا تكون بحيرة طبرية مستودعاً للمياه؛ وبأن كلفة مجمل الأشغال المطلوبة تبلغ ٤٧٠ مليون دولار على مدى ٢٥ سنة؛ وبأن حصة إسرائيل ستكون ١٢٩٠ مليون متر مكعب من المياه لري ١٧٩٠٠٠٠ دونم.

بدأت إسرائيل منذ عام ١٩٥٣ أعمال تحويل مياه الأردن بين بحيرة الحولة وبحيرة طبرية. احتجت سوريا ضد ما اعتبرته خرقاً لاتفاقيات الهدنة. لكن أمام إدانات الأمم المتحدة المتكررة فيما يخص استخدام المناطق المنزوعة السلاح وأمام التهديد بعقوبات أمريكية، توجهت إسرائيل منذ عام ١٩٥٦ نحو تحويل المياه انطلاقاً من بحيرة طبرية. وفي عام ١٩٥٦ شرع الأردن بدوره ببناء شبكة ري كبيرة انطلاقاً من نهر اليرموك حيث تـمّ انجازها عام ١٩٦٣. كانت الشبكة الإسرائيلية قد سارت خطوات متقدمة على طريق الانجاز في ذلك التاريخ مما بعث التوتر الإسرائيلي - العربي من جديد.

تطور المسألة الفلسطينية بعد ١٩٤٨:

كانت حرب فلسطين قد شهدت انهيار القيادة الفلسطينية التقليدية برئاسة الحاج أمين الحسيني، ضمن إطار اللجنة العربية العليا. فبتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨، أعلنت اللجنة العربية العليا في غزّة حكومة عربية لعموم فلسطين بقيادة المفتي. استطاع الملك عبدالله أن يدفع مؤتمراً من الأعيان الفلسطينيين في جرش إلى تبني مشروع الاتحاد بين شرق الأردن والضفة الغربية، بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٤٨. وفي شهر يونيو ١٩٥٠ قرر مجلس الجامعة العربية، بغياب ممثل الأردن، اعتبار القسم الذي تـمّ إلحاقه من أرض

فلسطين بالمملكة الأردنية الهاشمية بمثابة وديعة ينبغي ردّها عندما تتحرر فلسطين بكاملها وبذلك عفا النسيان على الحكومة العربية لعموم فلسطين وانكفأت اللجنة العربية العليا إلى القاهرة.

طلب أمين الحسيني بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٥٧ ربط فلسطين بالجمهورية العربية المتحدة التي كانت في طور التكوّن حيث تستطيع فلسطين أن تخدم كجسر جغرافي بين مصر وسوريا. رفض عبد الناصر عروض المفتي الذي كان يتأمل بذلك دخوله إلى مجال الفعل السياسي. لم يكن عبد الناصر يريد أن يجعل من الجمهورية العربية المتحدة المسؤول الوحيد عن تسوية المسألة الفلسطينية. لقد نفى أي تمثيل لمنظمة المفتي وقال بضرورة إجراء استفتاء حقيقي لعموم الفلسطينيين في مستقبل غير محدد.

بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٥٨، عرف قطاع غزة وضعاً قانونياً خاصاً ينص على إيجاد هيئات مختلطة فلسطينية ـ مصرية لإدارة القطاع. وفي شهر مارس ١٩٥٩، اقترح عبد الناصر على مجلس الجامعة العربية حلاً يرمي إلى «تنظيم الكيان الفلسطيني ويسمح للشعب الفلسطيني باسماع صوته على الصعيد القومي كما على الصعيد العالمي عبر أصوات ممثليه المنتخبين». كان هدفه يكمن في نزع كل شرعية عن اللجنة العربية العليا. غادر المفتي وأعوانه مصر إلى بيروت للإقامة فيها، طيلة صيف ١٩٥٩. انعكس ذلك الاضطراب السياسي كله داخل السكان الفلسطينيين الذين وقعوا ضحية الدعايات المتناقضة للمفتي وعبد الناصر الذي لم يكن ينوي إقامة حكومة فلسطينية في المنفى وإنما امتلاك منظمة فلسطينية تدعم سياسته وبالتالي قد تعطي أصواتها مستقبلاً لصالح ربط فلسطين بالجمهورية العربية المتحدة في حال إجراء استفتاء حول ذلك.

انحاز عبد الكريم قاسم في صراعه مع عبد الناصر للمفتي واقترح

خلال شهري نوفمبر وديسمبر، ١٩٥٩ إعلان جمهورية فلسطينية تضم عموم أرض فلسطين التي كانت في ظل الانتداب، ثم جدد اقتراحه هذا مرّات عديدة خلال عام ١٩٦٠. كان ذلك يعني إنهاء الإدارة المصرية لقطاع غزّة وبطلان إلحاق الضفة الغربية بالأردن. أُتهمت حكومتا مصر والأردن بالتواطؤ مع إسرائيل لاقتسام فلسطين. كان ذلك الاتهام قاتلاً بالنسبة للأردن كما بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة؛ كما كان بعث فلسطين مستقلة سيبيّن للسوريين عبثية الانضمام إلى مصر. شكّل قاسم في العراق جيش تحرير فلسطين على غرار جيش التحرير الوطني الجزائري. أجابت الجمهورية العربية المتحدة بتأسيس اتحاد قومي فلسطيني في سوريا يتمثّل هدفه في جعل الجمهورية المقترحة من قبل قاسم عديمة الجدوى. أظهر عبد الناصر عداءه لتشكيل جيش فلسطيني. أما بالنسبة للأردن فقد منح الجنسية الأردنية لجميع الفلسطينيين الذين طلبوها.

دارت المسألة الفلسطينية في تلك الفترة حول مصير الضفة الغربية وقطاع غزة. حاولت مصر والأردن بطرق مختلفة صد المناورات المعادية لإدارتهما أو لسياستهما في التوحيد العربي التي يعدها عبد الكريم قاسم بالتحالف مع المفتي. وجدت الجامعة العربية نفسها مشلولة بسبب معارضة العراق للمبادرات المصرية والأردنية. إن المسألة الفلسطينية، بعيداً عن أن تحقق الإجماع العربي، كانت على جدول أعمال الخلافات العربية اعتباراً من عام ١٩٥٧.

قمة القاهرة، ومنظمة التحرير الفلسطينية:

في صيف عام ١٩٦٣، توفي أحمد حلمي باشا الذي كان يمثل فلسطين في مجلس الجامعة العربية. كان السؤال المطروح يتعلق بمعرفة عمّا

إذا كان ينبغي أن تحتل شخصية فلسطينية مكانه يكون لها دور رمزي أو أنه قد حان الأوان وسنحت الفرصة لإيجاد صيغة نهائية تسوّي مسألة التمثيل الفلسطيني. عيّنت الجامعة العربية في شهر سبتمبر - أيلول ١٩٦٣، بعد مساومات طويلة، أحمد الشقيري لتمثيل فلسطين في مجلس الجامعة والشقيري دبلوماسي فلسطيني شغل منصب مندوب السعودية في منظمة الأمم المتحدة.

انطرحت في هذا السياق مسألة تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن. وجدت الدول العربية نفسها عاجزة عن منع الدولة العبرية من انجاز المراحل الأخيرة. خشي عبد الناصر أن تغامر سوريا بدخول حرب خاسرة مسبقاً ضد إسرائيل مما قد يرغم مصر على خوضها بدورها. كان يعرف حق المعرفة بأنه لا يمتلك إمكانيات محاربة إسرائيل. إذ كان مبدأه المعلن يقول بأن تحرير فلسطين يمر عبر تحقيق الوحدة العربية.

قبلت الجماهير الفلسطينية لفترة طويلة تلك الرؤية السياسية كما تخلّت، بشكل ما، عن فلسطين مستقلة لصالح وحدة عربية تندمج فلسطين المسترجعة فيها. لكن الجيل الجديد الذي انبتته المخيمات أبدى ميله إلى عدم الانتظار وإلى استئناف النضال ضد إسرائيل دون أخذ ضرورات السياسة العربية السابقة لسنوات الخمسينات، ووصل أعضاؤه إلى سن النضج بعد أن ناضلوا بنشاط في مختلف المنظمات السياسية العربية العامة. ويمثل مسار ياسر عرفات نفسه نموذجاً على ذلك التطور، فهو من مواليد القدس عام ١٩٢٩؛ وينتسب من ناحية والدته لأسرة الحسيني؛ عاش في غزة بعد عام ١٩٤٨ ثم أجرى دراساته في مصر وكان قريباً في لحظة ما من تنظيم الاخوان المسلمين. قاد منظمة الطلبة الفلسطينيين. وتطوع للقتال في صفوف الجيش المصري أثناء أزمة السويس. هاجر بعد ذلك إلى

الكويت ليؤسس في نهاية سني الخمسينات «حركة تحرير فلسطين» التي تشكل الحروف الأولى من كلمتها معكوسة كلمة «فتح» التي تدل على «فتح الإسلام».

نظّم الشقيري المؤتمر الفلسطيني الأول في مدينة القدس ما بين ٢٨ مايو و٢ يونيو ١٩٦٤. حضر المؤتمر ٣٨٨ مندوباً منهم ٢٤٢ قدموا من الأردن و١٤٦ من سوريا وغزة وقطر والكويت والعراق. ألقى الملك حسين كلمة الافتتاح. وأسس المؤتمر نهائياً منظمة التحرير الفلسطينية وقرر تشكيل جيش تحرير فلسطين المؤلف من وحدات عسكرية فلسطينية داخل إطار الجيوش العربية النظامية. تمّ تشكيل ثنائي منظمة التحرير الفلسطينية / جيش تحرير فلسطين على شاكلة السابقة الظافرة لتجربة جبهة التحرير الجزائرية / جيش التحرير الجزائري. كما جرى انتخاب هيئة تنفيذية هي المجلس التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري. وتقرر أن يجتمع المجلس الوطني الفلسطيني بشكل منتظم من أجل تحديد التوجهات الكبرى للمنظمة وانتخاب أعضاء المجلس التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

بدت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الشقيري قريبة من عبد الناصر. خشي المتطرفون في فتح انحيازاً مبالغاً فيه للسياسة المصرية قد يكون هدفه تقنين واحتواء النهوض الفلسطيني كي لا يعرّض المصالح الحيوية لمصر للخطر. وفي عام ١٩٦٤، ذهب ياسر عرفات إلى الجزائر برفقة أحد مؤسسي فتح الآخرين، خليل إبراهيم الوزير، المعروف أكثر باسمه النضالي «أبو جهاد». لقد حصلا على مساعدة بن بلا، وتلقى مناضلو فتح في الجزائر تكويناً ملائماً للقيام بحرب العصابات. عقد أبو جهاد، انطلاقاً من الجزائر، صلات مثمرة مع الصين والاتحاد السوڤيتي وكوريا الشمالية

وفييتنام. كما زار أبو جهاد وعرفات الصين أيضاً خلال عام ١٩٦٤. لقد دخلت فتح في جو الحركات الثورية الكبرى لسني الستينات.

جنحت حركة القوميين العرب، من جهتها، إلى التطرف. فبالرغم من روابطها مع الناصرية، قامت الحركة ذات النواة الفلسطينية (التي قادتها الهجرة إلى سوريا ولبنان والأردن وليس إلى مصر) بإدانة «عجز منظمة التحرير الفلسطينية وافتقارها للواقعية وسمتها غير الثورية». أما بالنسبة لمفتي القدس، فقد أنهى قيام منظمة التحرير الفلسطينية واعتراف الدول العربية بها حقل نشاطه السياسي.

وجدت منظمة التحرير الفلسطينية الأولى نفسها مرغمة على مداراة مصر والأردن، مع مواجهتها للتطرف المتزايد أكثر فأكثر من قبل جيل الشباب الفلسطيني. لم يجد الشقيري حلاً لتلك المعضلة سوى في لجوئه إلى تطرف شفهي ضد إسرائيل والدعوة إلى تدمير الدولة العبرية وطرد جميع اليهود. وكلّف هذا التطرف الحركة الفلسطينية غالياً واستخدمته الدعاية الإسرائيلية بمهارة كي تقلل من قيمة المطالب الفلسطينية لدى الرأي العام الغربي.

انطلاق المقاومة الفلسطينية:

الأراضي المحتلة:

كان عدد سكان الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ حوالي ٥٤٠٠٠٠ لاجئ فلسطيني من لاجئي الحرب الأولى و٥٠٠٠٠٠ عربي من السكان الأصليين. لقد حدّت السرعة في الاحتلال عام ١٩٦٧ نسبياً من ظاهرة هجرة السكان العرب (من اللاجئين أساساً) إذ بلغ عدد النازحين حوالي ٢٠٠٠٠٠ شخص. زاد، في ذلك التاريخ، عدد اللاجئين الفلسطينيين

المسجلين لدى الوكالة الدولية لإغاثة اللاجئين «الأونروا» بحوالي النصف بالقياس إلى عام ١٩٥٠ (أي ١٣٤٤٥٧٦ مقابل ٩٢٠٠٢١) وسيطرت إسرائيل على كامل فلسطين تحت الانتداب. وصل عدد اللاجئين في شرق الأردن حيث أقام النازحون الجدد إلى ٥٧٧٠٠٠ شخص. زادت هذه الأرقام في السنوات التالية مع استمرار ظاهرة النزوح من الأراضي المحتلة إلى شرق الأردن.

انتهجت السلطة الإسرائيلية، في الأشهر الأولى للاحتلال، سياسة ليبرالية نسبياً. إذ مارس دايان عملية انفتاح نحو الأردن سمحت بتوحيد الأسر التي فرّقتها هجرة ١٩٦٧ وبمرور البضائع والأشخاص عبر نهر الأردن مع رقابة بوليسية صارمة لأسباب أمنية (سياسة الجسور المفتوحة) وباستمرار تسيير الأمور العامة من قبل الأردنيين الذين كانوا يدفعون قسماً كبيراً من رواتب الموظفين. بنفس الوقت، تمّ الشروع في عملية بداية اندماج اقتصادي مع إسرائيل، وذلك بإعطاء الامتياز بشكل أساسي لدخول المنتوجات الإسرائيلية إلى الأراضي المحتلة (لم يكن يتم أبداً تشجيع الحركة المعاكسة وإنما تثبيطها) والسماح لليد العاملة العربية للقدوم بقصد العمل في إسرائيل (لكن مُنع العمال من البقاء في إسرائيل ليلاً). إن هذه اليد العاملة الرخيصة وذات الكلفة الاجتماعية الضئيلة هي أحد العناصر الأساسية في النمو الاقتصادي الإسرائيلي السريع الذي شهدته فترة ما بعد الحرب.

أرادت المقاومة الفلسطينية أن تتجذر في الأراضي المحتلة، فتسلل عرفات والعديد من رفاق دربه إلى الضفة الغربية وحاولوا بناء شبكات للمقاومة. شكلّت نابلس، المدينة ذات الماضي الوطني العريق مركز الحركة. أما الهدف فقد تمثل في التحضير لحرب شعبية ضد المحتل حسب

الخطط الثورية المستلهمة من التجربة الجزائرية والتجربة الفييتنامية. كان القمع شديداً؛ إذ ضاعفت السلطات العسكرية الإسرائيلية من عمليات الاعتقال (أكثر من ١٠٠٠ معتقل قبل نهاية عام ١٩٦٧)، ومن العقاب الجماعي مثل فرض منع التجول لمدة طويلة وتهديم المنازل العائدة للأسر المشبوهة. في مطلع عام ١٩٦٨ كان القمع كبيراً إلى درجة أن عرفات ورجاله اضطروا للتراجع نحو الأردن. إن فشل محاولة فتح الأولى في الاستيطان بقوة في الضفة الغربية يمكن تفسيره بموقف الأعيان الفلسطينيين الذين اعتقدوا بأن الاحتلال الإسرائيلي لن يدوم طويلاً وأنه سيتم إلحاق المنطقة بالأردن سريعاً؛ هذا بالإضافة إلى صعوبة خلق بنية أساسية للمقاومة انطلاقاً من لا شيء. أراد الأعيان تجنب كل ما من شأنه أن يعيق تسوية ممكنة ويجلب غضب السلطات الأردنية. كانت اللعبة السياسية في الضفة الغربية مثلثة الأطراف إذ تدخل فيها المقاومة وإسرائيل والأردن.

كان تواجد المقاومة وتأصّلها أفضل في قطاع غزّة، ذي الكثافة السكانية الكبيرة. لكنها كانت من صنع جناح يسار المقاومة الفلسطينية، وخاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش، أكثر مما كانت من عمل فتح. يمكن تفسير هذا الوضع الفريد بواقع أن عبد الناصر كان قد سمح بتواجد حركة القوميين العرب أثناء الإدارة المصرية للقطاع، وأن جيش التحرير الفلسطيني قد تمركز هناك قبل يونيو ١٩٦٧. كما أن الأهالي الذين سبق وعانوا من تجربة مريرة أولى للاحتلال الإسرائيلي في ١٩٥٦ - ١٩٥٧، استولوا على مخزونات هامة من الأسلحة الفردية؛ والتواجد السياسي للمقاومة سابق على الاحتلال، على عكس الضفة الغربية. فعمليات الهجوم ضد قوات الاحتلال كانت منتظمة. ولم ينجح الجيش الإسرائيلي في وضع حد للمقاومة المسلحة إلا في صيف ١٩٧١، على أثر

سياسة قمع رهيب مارسها آرييل شارون (تدمير ١٨٠٠ منزل، إعادة توطين تعسفي لقسم من اللاجئين خارج منطقة المخيمات بل وفي العريش في سيناء). وبعد أن تمكّنت السلطات الإسرائيلية من «إحلال السلام» قامت بتعيين رشاد الشوّا، أحد كبار أعيان المنطقة، رئيساً لبلدية غزّة. حاول الشوّا تحسين مستوى معيشة مواطنيه وإيجاد حل سياسي مع الأردن. استمرت تجربة الإدارة المدنية هذه حتى شهر أكتوبر - ١٩٧٢، حيث أعيدت الإدارة العسكرية بعد أن رفض رشاد الشوا قبول أن تشمل المصالح البلدية لمدينة غزة المخيمات الفلسطينية المجاورة، مما قد يؤدي إلى قبول مبدأ التخلي عن حق العودة.

الانتفاضة:

تطورات الأراضي المحتلة:

غيّرت حكومة إسحق رابين سياستها كثيراً ما بين ١٩٧٤ و١٩٧٧. وافق حزب العمال على إنشاء مستوطنات في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة. من جهة أخرى كان العنصر الديني غائباً لفترة طويلة عن الصهيونية التي أرادت أن تبقى مبدأً علمانياً صرفاً. لكن حرب ١٩٦٧ أدّت إلى بروز حركات دينية، كما حدث في البلدان العربية. اعتبرت الحركات الدينية اليهودية أن الصهيونية مدانة تماماً كعلمانية مناضلة. ورأت فئة من رجال الدين أن سبيل تحقيق ذاتها يكمن في الدعوة إلى أرض الميعاد والتطوع لتحقيق ذلك. وقال المتطرفون المتجمعون في «كتلة الإيمان» بأن إقامة اليهود على مجمل أرض إسرائيل هو واجب ديني لا يحق لأية سلطة دنيوية التشكيك فيه. وأنشأوا اعتباراً من عام ١٩٧٤ مستعمرات «غير شرعية» بالرغم من المقاومة الليّنة للحكومة؛ إذ تمّ الاعتراف رسمياً بتلك

المستعمرات في أغلب الأحيان أثر مقاومة رمزية للسلطات الحكومية. وفي الوقت الذي كرر فيه حزب العمال دائماً إمكانية الوصول إلى «تسوية إقليمية» مع الأردن، أفسح المجال لخلق وضع يؤدي إلى «إسرائيل الكبرى» مما يتنافى مع أمكانية تحقيق تلك التسوية.

ومع وصول اليمين إلى السلطة، اقترح بيغن مشروعه الشهير للحكم الذاتي للفلسطينيين مع ضمان قيام إسرائيل الكبرى عبر الإكثار من المستوطنات وإنجاز عملية التملك العقاري. وتـمّ اللجوء إلى سلسلة من الإجراءات القانونية الاحتيالية. فـمُنحت الوصاية على ممتلكات الفلسطينيين «الغائبين» إلى إسرائيليين، كما في عام ١٩٤٩، في الوقت الذي كان فيه أولئك «الغائبون» قد فرّوا أمام غزو ١٩٦٧ ولم يُسمح لهم بالعودة إلى ديارهم. وأعطيت أراضي الدولة للمستوطنين اليهود حصراً. وكان قد جرى نزع ملكية قسم هام من الأراضي الفلسطينية باعتبارها غير مسجّلة لدى السجل العقاري واعتبرت أراضٍ تابعة للدولة بعد مصادرتها. كانت كل الحجج مقبولة لامتلاك الأراضي. فخطط تنظيم المناطق الريفية والمدينية قد تـمّ تحريفها كي تستجيب، باسم المصلحة العامة، لمتطلبات تحويل الملكيات؛ كما استخدمت أسماء تـمّ تسخيرها للتدخل في السوق العقاري ومورست مختلف أنواع الضغوط من أجل إرغام المالكين العرب على بيع أراضيهم. إن تاريخ الضفة الغربية هو تاريخ استعمار استيطاني إذ مارس جهاز الدولة كل سلطته وكل وزنه من أجل نزع ملكية السكان المحليين. وبعد عشر سنوات في ظل هذا النظام، استولى الإسرائيليون على حوالي نصف الأراضي في الضفة الغربية وحوالي ثلث أراضي قطاع غزة.

إن صمود الفلسطينيين يجد أكبر تعبير له في الازدياد السكاني

لعرب فلسطين إذ بلغ عددهم عام ١٩٨٨ حوالي ١٧٠٠٠٠٠ نسمة أي بزيادة ٧٥٪ بالقياس مع عام ١٩٦٧؛ بل وتضاعف عددهم وأكثر خلال نفس الفترة في القدس الشرقية التي ضمّها الإسرائيليون إذ انتقل عددهم من ٦٠٠٠٠ عام ١٩٦٧ إلى ١٢٢٠٠٠ عام ١٩٨٣[١].

دعت الحكومة العمالية رسمياً إلى «التعايش» بين العرب والإسرائيليين إذ كان ينبغي أن تتدخل السلطات بأقل قدر ممكن في الحياة اليومية للسكان الخاضعين لإدارتها مع خلقها بنفس الوقت أكبر قدر ممكن من مكتسبات الأمر الواقع. لقد غدت الأراضي المحتلة عملية مربحة ضمن المقياس الذي كانت فيه النفقات الجماعية تأتي بالقسم الأكبر منها من تمويل خارجي. فالأردنيون كانوا يدفعون أجور الموظفين، وكانت البلدان العربية النفطية تقدم مساعدات مختلفة للخدمات العامة مثل التعليم والصحة، كما استمرت المساعدة الدولية وبالأخص المحافظة على نشاطات «الأونروا» لصالح اللاجئين (خاصة في غزة). ولم يكن يُسمح للاقتصاد العربي تجاوز عتبة معينة من التطور فمشاريع التوسع الاقتصادي كانت تخضع لرخصة خاصة كي لا تنافس المؤسسات الإسرائيلية.

إن وصول الليكود إلى السلطة مع إرادته إقامة إسرائيل الكبرى أدّى إلى توتر العلاقات. كان المسؤولون الإسرائيليون يدركون التقدم الديموغرافي العربي الذي قد يجعل مشاريع الاستيطان عبثاً لا نتيجة ترتجى منها. فانتهجوا عندئذ سياسة انهاك السكان من أجل دفعهم للهجرة النهائية، وتـمّ التوقف عن منح إجازات البناء إلا بكميات محدودة جداً؛ وأصبح غرس شجرة مثمرة واحدة يتطلب أذناً خاصاً؛ كما ازدادت الرقابة على

(١) هنري لورنس: اللعبة الكبرى؛ الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ص ٤٠٧ وما بعدها.

التحويلات المالية من الخارج بقصد أحكام السيطرة أكثر على السكان.

ظهرت أيضاً في العقوبات الجماعية القاسية للغاية مثل تهديم منازل العائلات التي تدين المحاكم الإسرائيلية أحد أفرادها، وفرض منع التجول لعدة أيام على التجمعات السكانية، وفرض الغرامات الجماعية...

بقيت المقاومة السياسية مستمرة مع ذلك. وسمحت الانتخابات البلدية لعام ١٩٧٦ ببروز نخبة جديدة وضعت حداً لسلطة الأعيان التقليديين الموالين للأردن. كانت القطيعة ثقافية أكثر مما هي اجتماعية. فالمنتخبون ينتمون إلى الطبقات الوسطى المتعلمة أو أنهم ينتسبون لعائلات الأعيان، لكن برنامجهم الوطني ورؤيتهم للعالم قريبة لرؤية وبرنامج النخبة التي تشكل إطارات منظمة التحرير الفلسطينية إنهم يريدون التحرك بشكل جماعي للدفاع عن مصالح مواطنيهم، لذلك يرفضون أن يكونوا أدوات لتنفيذ سياسة السلطة العسكرية الإسرائيلية. ودبّرت المنظمات الصهيونية المتطرّفة عمليات اعتداء أدّت إلى جرح عدد من رؤساء البلديات بجروح خطيرة. كما تمّ اعتباراً من عام ١٩٨١ إخضاع التجمعات السكانية الفلسطينية الكبرى للإدارة المباشرة للحكام العسكريين الإسرائيليين.

إن رؤساء البلديات المنتخبين لم يبدوا الانقياد المطلوب كي يكونوا عناصر الحوار للوصول إلى الاستقلال الذاتي للسكان وليس للأراضي حسب مشيئة الحكومة الإسرائيلية التي تحولت نحو تشكيل «روابط القرى». قام ذلك المشروع على تطوير منظمات انطلاقاً من القرى التي تقبل بتلبية المطالب الإسرائيلية. حاولت السلطات الإسرائيلية تجنيد أعضاء روابط القرى من الأعيان الموالين للأردن. قبل بعضهم تلك المهمة ثم رفضوها عندما أدان الملك حسين العملية، فتركز التجنيد عندئذ على طبقة اللصوص

المحليين والمتعاونين الذين سبق وفقدوا مصداقيتهم؛ فشل المشروع وتوجّبت حماية أعضاء روابط القرى من قبل الجيش الإسرائيلي في مواجهة الغضب الذي قابلهم به مواطنوهم. قمع الجيش الإسرائيلي بشدة منذ عام ١٩٨٢ مظاهرات شعبية عنيفة ضد الاحتلال وسقط العديد من الضحايا.

ظهور الانتفاضة:

بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٨٧، صدمت شاحنة إسرائيلية سيارة أجرة «تاكسي» فلسطينية في قطاع غزّة مما أدّى إلى مقتل أربعة فلسطينيين وجرح تسعة. سرت في الحال إشاعة مفادها أن الحادث هو في الحقيقة عملية اعتداء نظمها المستوطنون بدافع الثأر لواحدٍ منهم كان قد طعن بالخناجر منذ عدة أيام. اندلعت الانتفاضة في قطاع غزة ثم انتقلت إلى الضفة الغربية. بدأ الشباب بإلقاء الحجارة على كل ما هو إسرائيلي؛ ودعمهم في ذلك الكبار وأسرهم. وتمّ اعتباراً من شهر يناير تنظيم اضرابات للتجار في المراكز المدينية بينما أبدت الأرياف تضامنها عبر إقامة الحواجز على الطرق ومهاجمة العربات الإسرائيلية. التحقت القدس الشرقية بالحركة مما دعا الإسرائيليين إلى تطبيق الأحكام الاستثنائية الخاصة بالضفة الغربية على «عاصمتهم الأبدية».

كانت الانتفاضة عفوية تماماً في الأصل. تجاوزت السياسة الإسرائيلية في ممارسة مختلف الضغوط نقطة التوازن حيث لم يعد الخوف من القمع يعادل فقدان الأمل بالمستقبل. كما أن عمل رابين، وزير الدفاع، الذي زعم أنه سيضع حداً للانتفاضة بتحطيم عظام المتظاهرين (أخذ الجيش هذا المجاز على محمل الجد)، انقلب ضد الإسرائيليين. فبالرغم من مقتل ٢٧ شخصاً وجرح ١٧٩ واعتقال ١٢٠٠ خلال شهر ديسمبر ١٩٨٧ اتسعت الحركة

أكثر فأكثر؛ والأهم من هذا أنها اتخذت شكلاً منظماً. أن مختلف مكونات منظمة التحرير الفلسطينية (فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) دخلت في اللعبة بفضل بنيتها الأساسية السرية. وظهرت منذ تاريخ ٤ يناير ١٩٨٨ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة التي دعت في بيانها الأول إلى تكثيف النضال حتى إنهاء الاحتلال وإشادة الدولة الفلسطينية المستقلة. وكان يصدر كل ١٥ يوم بياناً جديداً عن تلك القيادة؛ أكّد البيان الثالث منها الخصوصية الفلسطينية بالنسبة إلى جميع الدول العربية وشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية.

بدا أن قسماً من الإسلاميين قد التحق بالقيادة الموحّدة بينما أسس الأكثر تطرفاً حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، تجنّب برنامج هذه الحركة التطرق لذكر منظمة التحرير الفلسطينية واستهدف إنهاء وجود دولة إسرائيل. كما أن خطابها يمثل تماماً النزعة الإسلامية الراهنة.

ترى حماس أنه لا ينبغي انتظار أي شيء من الخارج، المصدر الدائم للمؤامرات الصليبية، الماسونية أو الشيوعية أو اليهودية. والدول العربية متواطئة في كل المشاريع الشريرة. لكن حماس لم تتوصل، إلى منافسة القيادة الموحّدة جدياً التي كانت مصدر إلهام الانتفاضة الأساسي.

كان الأثر الأول للانتفاضة هو إزالة «الخط الأخضر» الذي يفصل إسرائيل عن الأراضي العربية والقدس اليهودية. وكانت النتائج الاقتصادية المترتبة على ذلك كبيرة. فالإراضي المحتلة لم تعد مصدر عائدات بل أصبحت عبئاً ثقيلاً (على الأقل الكلفة الباهظة للإبقاء على جهاز قمعي بصورة مستمرة) وتأثرت السياحة بشكل كبير بسبب صورة العنف التي أحاطت بالأرض المقدسة. أما النتيجة الأساسية فقد كانت ذات طبيعة سياسية إذ بدلاً من أن يكون لإسرائيل خط هجومي كما في لبنان والأردن

أصبحت على الدفاع مع مواجهة هجوم دبلوماسي قادته منظمة التحرير الفلسطينية بشكل بارع.

إعلان الدولة الفلسطينية:

أعلن القرار ٦٠٥ الصادر عن مجلس الأمن، أسفه من «السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تخرق حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة». وطلب من إسرائيل احترام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وعدم طرد فلسطينيي الأرض المحتلة (لكن الولايات المتحدة عارضت بتاريخ ١ فبراير - شباط ١٩٨٨ صدور قرار جديد مستخدمة حق النقض «الڤيتو»).

استفادت إدارة ريغان، في عامها الأخير، من الوضع من أجل انعاش مبادرتها في السلام تحت صيغة مشروع شولتز، التي تم تقديمها في فبراير - مارس ١٩٨٨. يقوم مبدأ المبادرة على السرعة الملّحة إذ نصّت على أن تبدأ منذ شهر مايو مفاوضات تستمر ستة أشهر بين إسرائيل ووفد أردني - فلسطيني وعلى الوصول إلى اتفاق انتقالي حول الأراضي المحتلة؛ وعلى أن يجري اعتباراً من شهر ديسمبر من نفس السنة، ومهما كانت حالة المفاوضات، النقاش حول الوضع لقانوني النهائي للأراضي المحتلة على أساس مبادلة الأرض بالسلام. أيّد بيريز المشروع ورفضه شامير الذي استفاد من وضعه كرئيس للحكومة ورفض تقديم المشروع أمام الحكومة الإسرائيلية طالما أن العرب لم يعطوا أجوبتهم. استأنف شولتز جولاته في الشرق الأوسط بقيت المسألة الحاسمة دائماً هي مسألة التمثيل الفلسطيني. إذ أكّد شولتز، بأنه لن تتم دعوة منظمة التحرير

الفلسطينية إلى المشاركة إلا إذا اعترفت بوجود إسرائيل وقبول القرار ٢٤٢ كأساس للمفاوضات. لكن عمّان أعلنت بأن الأردن لن يفاوض باسم الفلسطينيين وإنما بصفته دولة عربية. اغتالت مجموعة «كوماندوس» إسرائيلية أثناء ذلك، في تونس خليل الوزير «أبو جهاد» منسق نشاطات الأراضي المحتلة داخل منظمة التحرير الفلسطينية وأدّى قمع مظاهرات الاحتجاج إلى مقتل ١٤ شخصاً في الضفة الغربية وغزّة (١٦ أبريل - ١٩٨٨). لقد كانت جنازة القائد الفلسطيني في دمشق فرصة لاستئناف الاتصالات بين عرفات والأسد.

أعلن الملك حسين في نهاية شهر يوليو ١٩٨٨ فك الارتباط الكامل للأردن فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية؛ وكان ذلك بمثابة لحظة تاريخية أساسية. فجميع الارتباطات الاقتصادية والإدارية والسياسية مع الضفة الغربية قد انقطعت.

كرر عرفات أثناء زيارته للبرلمان الأوروبي بتاريخ ١٤ سبتمبر - ١٩٨٨ التزامه بعدم اللجوء إلى الارهاب، أي ما يعني بالنسبة له عدم نقل النضال إلى خارج فلسطين، وقبوله بالشرعية الدولية بما في ذلك جميع قرارات الأمم المتحدة التي من بينها القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨. لقد أكّد إرادته بالوصول إلى سلام دائم وإلى تعايش حقيقي مع إسرائيل ومع الإسرائيليين عبر المفاوضات. لم يجد الأمريكيون هذا التصريح كافٍ، ثمّ اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر المنعقد في الجزائر بين ١٢ و١٥ نوفمبر ١٩٨٨ القرار التاريخي بإعلان استقلال الدولة الفلسطينية، كشرط لازم للنقاش مع إسرائيل حول مسألة الاعتراف المتزامن بالشعبين. ذكر إعلان الاستقلال دوام الوطن الفلسطيني وتمسك شعبه على مرّ القرون

به كما تمسك الحضارات والأديان بتاريخ فلسطين. واعترف بالقرار ١٨١ (١٩٤٧)، أي بمشروع تقسيم فلسطين كشرط للشرعية الدولية الضامنة لحقوق الشعب العربي الفلسطيني بالسيادة والاستقلال. لقد جسّدت منظمة التحرير الفلسطينية الإرادة الوطنية في المقاومة والتحرير. وقد جاء في ذلك الإعلان:

«فإن المجلس الوطني الفلسطيني يعلن باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف».

«إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية[1]».

شهدت الأسابيع اللاحقة، اعتراف البلدان الأعضاء في الجامعة العربية وعدد كبير من البلدان الإسلامية أو من العالم الثالث بالدولة الفلسطينية. وبتاريخ ٥ يناير - كانون الثاني ١٩٨٩ رفعت فرنسا مكانة مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في باريس إلى مرتبة البعثة العامة لفلسطين دون التمتع بوضع دبلوماسي أو بامتيازات دبلوماسية.

أصبح من المطلوب الشروع في المفاوضات النهائية بعد إعلان الدولة. كان الرجوع إلى مشروع التقسيم يستدعي الاعتراف بالدولة العبرية. فحدد عرفات قوله، أثناء زيارة رسمية له إلى السويد، أمام وفد يهودي أمريكي (٦، ٧ ديسمبر ١٩٨٨)، بأنه يوجد دولتان في فلسطين إحداهما يهودية والأخرى عربية. وبقي عليه الاستجابة للشرط الثاني

(١) هنري لورنس: اللعبة الكبرى. مرجع سابق.

Riyad Nassar

الأمريكي المتمثل في التخلي عن الارهاب. الأمر الذي كانت وثيقة الاستقلال تدل عليه بوضوح، لكن الولايات المتحدة طلبت إعلاناً واضحاً حول هذه النقطة ورفضت أن تمنح عرفات تأشيرة دخول لحضور جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. فانتقلت الجمعية إلى جنيف ما بين ١٣ و١٦ ديسمبر ١٩٨٨. استخدم عرفات هذه المرة نفس التعابير التي طلبتها الدبلوماسية الأمريكية منذ اتفاقيات سيناء ـ ٢ والمتمثلة في القول بأن منظمته تقبل وجود إسرائيل، كما تقبل القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس لدعوة مؤتمر دولي وتشجب الإرهاب في كل أشكاله. قبلت الولايات المتحدة بتاريخ ١٤ ديسمبر الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بواسطة السفير الأمريكي في تونس.

الأطماع الصهيونية في مياه المنطقة:

بدأت الأطماع الصهيونية في المياه العربية منذ مطلع القرن لقد أدرك الإسرائيليون أن أمن دولتهم المائي مهدد بالخطر فعملت على أن تقنن اغتصابها عن طريق رسم حدود مبدئية تضم كافة منابع المياه العربية معتمدين على مساندة الولايات المتحدة وبريطانيا. والواقع أن المطامع الصهيونية لم تقف عند حد، فمهما حصلت على موارد مياه فإنها ستعمل للحصول على المزيد، فهي تحصل على مياه نهر الأردن، كما أن بن جوريون أكد على مطالبه بمياه الليطاني في وثيقة رقم ١٩٤١ يقول فيها:

«علينا أن نتذكر أنه من أجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء لا بد من أن تكون مياه الأردن والليطاني مشمولة داخل حدودنا» واستمرت إسرائيل في اعلان مطالبها في نهر الليطاني تحت حجة أن لبنان لا يستطيع الاستفادة من كامل مياهه، على الرغم من أن نهر الليطاني ليس نهراً دولياً

فهو نهر داخلي ينبع ويصب في داخل الأراضي اللبنانية، طالبت إسرائيل بتحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه أي ما يوازي ٥٥٪ من إيراد النهر. وتتابع العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللبناني طمعاً بمياهه حتى احتلاله عام ١٩٨٢، وجرى الحديث عام ١٩٨٧ عن قيام إسرائيل بتنفيذ حفريات لجر مياه الليطاني إلى إسرائيل. وقد سبق ذلك استيلاء إسرائيل على مياه الحاصباني والوزاني اللبنانيين رغم نفي إسرائيل قيامها بهذا العمل. وما دعم إسرائيل لجيش لبنان الجنوبي إلا للمحافظة على مياه مرجعيون، كما أن الكلام كثير عن أنّ مفاوضات انسحاب إسرائيل من لبنان لا بد وأن تشمل التفاوض على المياه كموضوع رئيسي.

وكانت الحكومة اللبنانية قد طلبت من الأمم المتحدة التحقيق في سرقة إسرائيل للمياه اللبنانية وفي مطامعها الرامية للاستيلاء على الليطاني والحاصباني والوزاني، وذلك لزيادة مواردها من المياه ومواجهة ما تعانيه من نقص خطير فيها.

بدأ الكلام عن مشروع إسرائيلي لاستيراد المياه من تركيا، فقد كلفت شركة «تاهال» الإسرائيلية الحكومية لتوزيع المياه ـ معامل «عوجن فلاست» لصناعات البلاستيك الإسرائيلية بصناعة صهاريج بلاستيكية ضخمة يبلغ طول الواحد منها ٨٠٠ متر وتنتفخ لدى امتلائها طافية على سطح البحر ويمكن لكل صهريج استيعاب ما بين ١,٥ و٢ مليون متر مكعب من المياه المعدنية، وترمي شركة تاهال في حال الاتفاق مع الحكومة التركية إلى استيراد المياه العذبة من تركيا بواسطة هذه الصهاريج التي يمكن سحبها بواسطة السفن الصغيرة من الموانئ التركية إلى ميناء حيفا(١).

(١) حمدي الطاهري: مستقبل المياه في العالم العربي دون تاريخ، دون ناشر؛ ص ٣٤٣ وما بعدها.

والمعروف أن إسرائيل تستخدم ٧٥٪ من مياهها التي تقدر بـ ١٦٠٠ مليون متر مكعب سنوياً بالزراعة، وإذا انخفضت موارد المياه فإن هذا يؤدي إلى الاضرار بالزراعة، والمعروف أن الزراعة لها دورها بالعمليات الاستيطانية التي تدعمها إسرائيل لربط المهاجرين بأرضهم.

فأهمية الماء بالنسبة لإسرائيل نابعة من طبيعة المشروع الصهيوني نفسه، فهو مشروع قائم على الاستيطان. والمستوطنات الزراعية هي الوسيلة المثالية لخلق المجتمع الإسرائيلي الذي تكون في بدايته من مهاجرين لا يملكون أي كفاءات متميزة، لذلك كان هدف الفكر الصهيوني خلق المزارع المتمسك بالأرض والمستعد للقتال من أجلها.

وقد أسست الوكالة اليهودية منذ عام ١٩٣٧ شركة متخصصة في البحوث حول المياه هي شركة ميكو روت، وفي عام ١٩٥٢ تفرعت عنها شركة تاهال التي وضعت خطة السنوات السبع ثم حولتها إلى خطة عشرية. وهدف الخطة هو رفع طاقة الموارد المائية من ١٠ مليون متر مكعب عام ١٩٥٣ إلى ١٧٣٠ مليون متر مكعب عام ١٩٦٣

وأمام استثمار إسرائيل لموارد المياه العربية انعقدت أول قمة عربية في الاسكندرية أقرت خطة استثمار مياه نهر الأردن وارتفعت حدة إسرائيل عندما أعلن ليفي أشكول رئيس وزرائها: أن كل محاولة من قبل العرب لمنع إسرائيل من استخدام «حصتها» في مياه نهر الأردن ستعتبرها بمثابة اعتداء عليها». وقد جاءت حرب الأيام الستة لتضع نهاية لمشاريع الدول العربية ولتتيح لإسرائيل التحكم الكامل في مياه نهر الأردن.

وسيطرة إسرائيل بعد ١٩٦٧ حرمت الأردن من موارد مائية هامة وجعلت وضعها المائي في غاية الدقة، وتشير الاحصائيات أن استهلاك

الأردن من المياه يبلغ ٥٥٥ مليون متر مكعب يذهب ٤٦٥ مليون متر مكعب منها للزراعة و٦٠ مليون للاستهلاك المنزلي و٢٠ مليوناً للصناعة وبلغ استهلاك الأردن من المياه عام ١٩٨٥ حوالي ٨٧٠ مليون متر مكعب. ويقدر احتياجات الأردن عام ٢٠٠٠ حوالي ١١٠٠ مليون متر مكعب، وهذا يعني عجزاً في المياه مع زيادة في عدد السكان تبلغ ٣,٥٪ دون أن تتفق هذه الزيادة مع اتساع المساحات المزروعة وتشكو معظم المدن الأردنية من نقص في المياه، بل أن بعض المدن تأتيها المياه مرة واحدة في الأسبوع.

بالنسبة لهضبة الجولان فإن احتلالها اتاح لإسرائيل السيطرة على رافدين من روافد نهر الأردن هما الدان وبانياس، اللذان يوفران ثلث إيراد مياه نهر الأردن بالإضافة إلى ذلك تستغل إسرائيل موارد الجولان الأخرى التي تقدر بحوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب، ومن جهة ثانية فإن الجولان تؤمن لإسرائيل حماية بحيرة طبرية التي توفر لإسرائيل ربع المياه التي تستعملها.

سرقة مياه الليطاني

دأب الصهاينة على التأكيد أن الحدود الشمالية للوطن القومي اليهودي تبدأ عند نهر الليطاني، وقد حذر كثيرون من مطامع إسرائيل القديمة في هذا النهر، إلا أن هذا التحذير لم يكن مسموعاً طالما أن المشاريع الإسرائيلية لم تكن ملموسة.

ولكن مراجعة الخطط المائية الرسمية لدولة إسرائيل أظهرت وجود الليطاني ضمن خطوطها ومنذ عام ١٩٤٤ ظهر الليطاني في الخطة المسماة

مشروع لودر ميلك وذلك لزراعة صحراء النقب، وعادت إسرائيل إلى دمج الليطاني في خطة السنوات السبعة ١٩٥٣ - ١٩٦٠ بل أن الوقاحة الإسرائيلية دفعت هذه الدولة للادعاء بحقها بـ ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه مقابل ٣٠٠ للدولة اللبنانية صاحبة النهر[١].

وظهرت الاطماع الإسرائيلية على السطح عندما أعلن مناحيم بيغن بعد اجتياح الجنوب اللبناني في عام ١٩٧٨ قائلاً: «أن احتلال جنوب لبنان سيؤمن لإسرائيل أكثر من ٨٠٠ مليون متر مكعب بواسطة الليطاني».

ويعد الاجتياح الإسرائيلي انتشرت قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان اشترطت إسرائيل عدم دخول هذه القوات إلى مستعمرة المطلة، التي تركتها ثغرة تستطيع بواسطتها سحب جزء من مياه النهر نحو الأراضي المحتلة.

وهناك معلومات تؤكد أن إسرائيل أنشأت نفقاً طوله عشرين كيلو متراً عند أسفل دير ميماس أو عند جسر الخردلي حيث يرتفع منسوب النهر وتقوم عبر هذا النفق بضخ المياه باتجاه بحيرة طبرية ومنها نحو القناة التي تربط بحيرة طبريا إلى صحراء النقب وقد أشار تقرير قدمه مراقبوا الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمنظمة الدولية عام ١٩٨٦ إلى وجود هذا النفق[٢]. رغم أن خط سير النهر الخارجي يبدو طبيعياً، مع أن بعض الخبراء يشيرون إلى أن قسماً من مياه الليطاني يصب في الأردن من أقنية جوفية، وهذا يدفع للاعتقاد بأن إسرائيل لن تنسحب من هذه الأراضي نظراً لحاجتها الماسة إلى مياهها.

---

(١) حمدي الطاهري: مرجع سابق ص ٣٤٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٤٩ .

الشرق أوسطية:

في ١٠ أكتوبر ١٩٧٨ كشفت صحيفة يديعوت احرونوت الإسرائيلية النقاب عن مشروع وضعه وزير المواصلات في حكومة رابين في عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥م بعنوان «مشروع تعاون اقليمي في الشرق الأوسط»، من بين ما تضمنه إيجاد أساليب للتعاون بين إسرائيل والعرب في تطوير مصادر الطاقة والمياه لأن هذه المصادر تشكل بنية أساسية مهمة لتوطيد التعاون الاقليمي».

- في يناير ١٩٧٨ نشر مركز البحوث الإسرائيلي «معهد هوروڤيتش للسلام» دراسة دعت إلى إنشاء سوق شرق أوسطية مشتركة وخلق كتلة اقتصادية واحدة في منطقة الشرق الأوسط التي تحتل فيها إسرائيل دور العقل المفكر في تقسيم العمل الجديد، ويمكن أن يشمل هذا التكامل الاقتصادي مجالات تعمير الصحراء وترشيد استخدام المياه وتحسين وسائل المواصلات والاتصالات والغاء الحواجز الجمركية وتطوير مصادر جديدة للطاقة.

سرقة إسرائيل للمياه

سرقة إسرائيل للمياه العربية عادة تمارسها منذ بدء إنشائها، ولم تكتف بسرقة المياه العربية بل امتدت شمالاً إلى منابع الفرات وأقامت علاقات جيدة مع تركيا لتضغط على سوريا والعراق وامتدت جنوباً إلى منابع النيل حيث عملت على اقامة علاقات جيدة مع أثيوبيا.

مع ازدياد أزمة المياه في الشرق الأوسط يؤكد الخبراء أن الحرب القادمة لن تكون لأسباب نفطية بل مائية، وتؤكد التقارير أن الزيادة

السكانية في المنطقة ستواجهها زيادة في استهلاك المياه، والتوتر الموجود في المنطقة يعود للتنافس على موارد المياه، فإسرائيل تعرقل المشروعات الأردنية على نهر اليرموك، ولقد توقف العمل في بناء سد الوحدة (المقارن) الذي اتفقت الأردن وسوريا على بنائه داخل الأراضي الأردنية وبسبب عدم إمكانية الوصول إلى اتفاق حول توزيع مياه نهر الأردن بين سوريا والأردن وإسرائيل فقد قام البنك الدولي بتجميد أموال المشروع واشترط للافراج عنها الاتفاق على نسبة اقتسام الماء بين الدول الثلاث.

وترجع فكرة بناء سد اليرموك إلى عام ١٩٧٨ حينما اتفقت سوريا والأردن على بناء السد بطاقة ٢٢٠ مليون متر مكعب في السنة على أن تستفيد سوريا بـ ٧٥٪ من الطاقة الكهربائية المولدة عن السد بالإضافة إلى زيادة المساحة المزروعة في أراضيها. وكان الاتفاق الأردني السوري قد أخذ في الاعتبار أن توزيع المياه بينهما وبين إسرائيل على أساس خطة أمريكية وضعت في عهد ايزنهاور هي محاولة لفك الاشتباك بين الدول الثلاث والتي رفضت كل دولة منها التوقيع عليها في حينه.

ولا بد لإسرائيل من شن الحروب لحل أزمة المياه وفي هذا يقول المدير العام السابق لوزارة الزراعة الإسرائيلية مائير بن مائير: إن أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط هي مثل قنبلة موقوتة، وإذا لم يكن المسؤولون في هذه المنطقة قادرين على مناقشة مخرج معقول فإن الحرب بين دول المنطقة تصبح مسألة أكيدة.

وفي هذا يقول مناحم كانتور مفوض المياه السابق في إسرائيل: «سوف تمضي عشرون عاماً حتى تستطيع إسرائيل استعمال البدائل غير التقليدية في تحلية المياه، وأن هذه المدة كافية لتجفيف إسرائيل حتى الموت

وبالطبع فإن إسرائيل لن تنتظر حتى يحل بها هذا المصير ولا ترى وسيلة أمامها سوى الحرب»[١].

ومن المعروف أن حرب ١٩٦٧ وفرت لإسرائيل ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية بينما وفر احتلال الجنوب اللبناني أكثر من ٨٠٠ مليون متر مكعب من خلال استيلائها على الأنهار اللبنانية ويؤكد هذا الرأي ما قاله مناحيم بيغن عام ١٩٨٢ عشية الغزو من أن إسرائيل العطشى لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى مياه الليطاني تذهب هدراً إلى البحر وأن القوات الإسرائيلية جاهزة لاستيعاب نهر الليطاني - وقد سميت العملية باسم عملية الليطاني وهو النهر الذي ترغب إسرائيل بالاستيلاء عليه.

ارتفعت كميات المياه العربية المسروقة إلى ١٣٠٠ مليون متر مكعب سنوياً حسب ما أورده وزير المياه والري الأردني.

ففي عام ١٩٦٤ استولت اسرائيل على مياه الحاصباني ومنذ عام ١٩٧٨ استولت على مياه الليطاني و١٩٨٠ أصرت على الاستيلاء على نهر الورداني ثم وضعت يدها على ١٢ قرية لبنانية وربطت شبكة مياهها بمستعمرة إسرائيلية وأرغمت اللبنانيين على شراء مياههم منها.

مشكلة المياه بين العراق وتركيا:

هناك اتفاقية عراقية تركية تسمح بملاحقة كل طرف في هذه الاتفاقية لأعدائه السياسيين في أراضي الآخر ضمن مناطق معينة حددتها الاتفاقية. وعندما رفضت تركيا تجديد اتفاقية الملاحقة هذه، قامت مناوشات

(١) حمدي الطاهري: مرجع سابق ص ٣٥٠ .

مع الأكراد على الحدود التركية العراقية، وقد منع العراق القوات التركية من حق الملاحقة فوق أراضيه.

في هذه الفترة توترت العلاقات السورية التركية بسبب اتهام النظام التركي الطائرات العسكرية السورية بإسقاط طائرة مدنية تركية فوق الأراضي التركية، وبدا وكأن تركيا تريد التذكير بسلاح رهيب تمتلكه فجاء الاعلان التركي عن وقف تدفق المياه من الفرات لمدة شهر، وبالتالي ليطرح أسئلة حول مستقبل استغلال مياه الفرات.

كان الجانبان السوري والعراقي قد عمدا إلى الضغط على تركيا لأجل إبرام اتفاق ثلاثي بإشراف دولي يعيد تنظيم استثمار الفرات بين الدول المعنية إلا أن تركيا كانت دائماً تحول دون التوصل إلى تفاهم حول الموضوع. والتفاهم الوحيد الذي تم بين تركيا وسوريا كان عام ١٩٨٧ عندما وافقت الحكومة التركية في هذه السنة على تزويد سوريا بخمسمائة متر مكعب من المياه في الثانية مقابل تعهد الجانب السوري باتخاذ إجراءات مناسبة لمنع تسلل الأكراد إلى الأراضي التركية. وفي حديث صحفي خلال قمة بين الرئيسين الأسد ومبارك في الاسكندرية في سبتمبر ١٩٩٧ أعلن الرئيس الأسد أن سوريا ليست شرطياً لحماية الأمن القومي التركي ولكن هذا لا يمنع أن سوريا مستعدة لتنفيذ أي طلب تركي لمساعدتها في حماية أمنها.

تعتبر مشكلة المياه في الشرق الأوسط من إحدى المشكلات الحساسة والخطرة فالعديد من الدول العربية هي صحراوية أو شبه صحراوية وبالتالي فإن وضعها حرج جداً خاصة وأن أكبر نهرين في العالم العربي ينبعان من خارج أراضيه فالنيل تأتي مياهه من أثيوبيا والفرات من تركيا وأعتباراً من القرن القادم ستصبح أهمية المياه موازية لأهمية النفط وبالتالي

ستصبح المنطقة العربية منطقة صراع حول أحواض الأنهار وخاصة في النيل والفرات والأردن والليطاني.

فقد عمدت أثيوبيا التي تمتلك ٨٥٪ من مياه النيل إلى اقامة سدود على مياه النيل لتضمن القدرة في التحكم بمياهه. وقامت الحكومة الأثيوبية بأعداد دراسات لتشييد خزان على بحيرة تانا على النيل الأزرق بهدف تخزين ٥١ مليار متر مكعب من المياه. وبالمقابل يكفي أن نتذكر أن من أسباب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ كان مشروع السد العالي. وأن انعقاد أول مؤتمر قمة عربي كان بسبب الصراع على اقتسام مياه نهر الأردن بين إسرائيل والأردن. كما أن بقاء الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان ظاهر من خلال الأطماع الإسرائيلية في مياه الليطاني.

وترتبط قضية المياه بالقضايا السياسية فإن مشكلة جنوب السودان والاقليات ودول المنطقة المحيطة وخاصة أثيوبيا نجدها تشجع الحركة الجنوبية السودانية للانفصال وتستطيع ذلك كونها هي المتحكمة بمياه النيل، وكذلك فإن مشكلة الأكراد عند الحدود السورية العراقية التركية تدفع تركيا للضغط على سوريا والعراق من خلال تحكمها بمنابع الفرات.

إن مشكلة نقص المياه تشكل أزمة حقيقية قادمة وعلى العالم العربي معالجتها بشجاعة، فإسرائيل التي تشكل الخطر الأكبر في العالم العربي، تسعى للتأثير على مصر من خلال تدخلها في مشاريع مائية في أثيوبيا تؤثر على تدفق النيل، كما تسعى للتعاون الإيجابي مع تركيا من خلال الاتفاقيات العسكرية الأخيرة كأنها بذلك توحي للعراق وسوريا بقدرتها على تقنين مياه الفرات وتعطيش سهول العراق وسوريا المستفيدة من هذه المياه كما أن الكلام حول سرقة مياه الليطاني الذي تتداوله الصحف من وقت لآخر ليس ببعيد عن الواقع خاصة إذا علمنا أن حاجة إسرائيل للمياه

ستواجه عجزاً قدره ٨٠٠ مليون متر مكعب سنوياً وأن ٧٥٪ من مياه إسرائيل تستخدم في الزراعة مما يؤثر على اقتصادها[١]. من هنا جاء الكلام حول مد خط أنابيب من النيل إلى صحراء النقب يوازي ١٪ من مياه هذا النهر.

يكون من المستحسن اليوم قيام الدول الإسلامية الثلاث (تركيا والعراق وسوريا) وهي من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بإبرام اتفاقية دولية تنظم أحكام استخدام نهر الفرات على هدى من أحكام الحديث الشريف والذي قامت على أساسه النظرية الإسلامية القائلة أن الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار.

وبذلك تكون هذه الاتفاقية لو تمت مثالاً يحتذى به فيما بعد بأحكام القانون الدولي بشأن الأنهار الدولية.

علماً بأن هناك اتفاقية دولية تتناول مسألة تقسيم المياه التي تجري في الأنهار الدولية حتى لا تطغى دولة على حقوق دولة أخرى، فكانت قواعد هلسنكي للقانون الدولي عام ١٩٦٦ والتي يمكن تطبيقها على استعمال مياه أحواض الأنهار الدولية والتي حددت بموادها الحصص المناسبة والعادلة لكل دولة يمر بها النهر وذلك حسب الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وعدد سكان كل دولة وما يتوافر لديها من موارد أخرى.

فبناء السد العالي المشروع المصري الوطني الهادف لاستغلال الموارد الاقتصادية المحلية بطريقة أكثر كفاءة كان السبب المباشر المؤدي إلى حرب عدوانية شنتها فرنسا وبريطانيا وإسرائيل ضد مصر واحتجت عليها قوى محلية منها أثيوبيا والسودان، كما تدخلت قوى دولية لوقف الحرب منها

---

(١) حمدي الطاهري: مرجع سابق ص ٢٧٨ - ٢٨٠ .

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي؛ كل هذا يؤكد أن موازين القوى المحلية تنعكس اقليمياً ودولياً في أساس كل مشروع.

رغم أن الصراع العربي الإسرائيلي سبق الصراع الحاصل حول مشروع تحويل مياه نهر الأردن إلا أن هذا المشروع أجج العداوة وكان سبباً لإنشاء أول قمة عربية، وربما يعتبر البعض أنه كان أحد الأسباب التي دعت إسرائيل لدعوان ١٩٦٧.

تتجه أغلب الآراء إلى التأكيد بأن الغزوات الإسرائيلية المتكررة على لبنان وخاصة عام ١٩٨٢ واحتلال الجنوب، كانت المياه هي السبب الأكثر أهمية وراءها مهما كانت أهمية الأسباب المعلنة أو المدعاة ولكي نعرف بطلان أو أحقية اسرائيل في هذه المياه لا بد من الاطلاع على القوانين المتعلقة باستخدام الانهار الدولية.

مبادئ القانون والعرف الدولي حول استخدام وادارة الأنهار الدولية:

ـ المبادئ الأساسية التي أقرها القانون الدولي عام ١٩٦١ فيما يتعلق بحقوق وواجبات الدول المنتفعة بالأنهار الدولية والتي تتضمن وجوب التعاون في استغلال مياه النهر الدولي وعدالة توزيع مياهه، والتعاون بالمشروعات المقترحة عليه، والتعويض على الآخرين في حال حصول أضرار من جراء هذه المشاريع وتسوية الخلافات بطريقة سلمية.

إن قواعد اجتماع هلسنكي لعام ١٩٦٦ تضع المؤشرات والسبل القانونية لادارة واستغلال مياه الأنهار الدولية، فقد وضعت قواعد اجتماع هلسنكي وصفاً للنهر الدولي بأنه النهر الذي يجري في عدة دول، كما حددت الحدود الخارجية لحوض النهر بوجود سلسلة جبال تكون حداً فاصلاً لسقوط الأمطار ولم تمنع قواعد هلسنكي حق دولة منتفعة من النهر

من تحويل جزء من المياه المخصصة لها لتروي أراضيها ولو لم تكن تابعة لحوض هذا النهر - أهمّ قواعد هلسنكي العدالة في توزيع مياه النهر بين الدول المنتفعة والعدالة في التوزيع تؤخذ في الاعتبار مدى إسهام كل دولة في الإيراد المائي للحوض والانتفاع في الماضي من المياه والانتفاع القائم حالياً. والمناخ المؤثر في الحوض.

نظم مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة جورج تاون الأمريكية ثلاث مؤتمرات في ٨٦/١١/٢٤ و٨٧/٢/٤ و٨٧/٦/٢٥ لبحث مشكلة المياه في نهر الأردن والفرات ودجلة والنيل وشارك فيه إسرائيل والأردن والعراق ومصر ومما جاء في توصيات المؤتمرات:

١ - إن منطقة الشرق الأوسط تقف على حافة أزمة موارد مائية حادة.

٢ - إن نقص المياه في المنطقة يعود إلى مشاريع التنمية التي أدت إلى ارتفاع مستوى استهلاك المياه... وبحلول عام ٢٠٠٠ ستواجه هذه الدول نقصاً حاداً في المياه في حدود ٤ - ٥ بلايين متر مكعب في مصر وبليون متر مكعب في سوريا و١٨٥ مليون متر مكعب في الأردن و٨٠٠ مليون متر مكعب في إسرائيل. ولم يشر التقرير إلى مشكلة المياه في لبنان باعتباره يتمتع بموارد مائية كافية ولا يواجه نقصاً شديداً في المياه...

ينبغي القول أن مشكلة المياه في الوطن العربي لا ترجع إلى تأثير القوى الأجنبية وخاصة إسرائيل لنهب الموارد المائية العربية ولكنها تعود إلى العرب أنفسهم بسبب سوء استهلاكهم للمياه وغياب التنسيق بينهم في مواجهة هذه المشكلة المصيرية التي لم تواجه عربياً وبأهمية حتى الآن.

ومن الضروري أمام العرب الآن توفير النظرة الشاملة لدى قياداتهم

للتعامل مع مشكلة الماء بطريقة أكثر اهتماماً لما في ذلك من تحقيق للأمن العربي المائي، وانطلاقاً من الاعتماد على الجماعة العربية وليس على الآخرين كما ورد في مشروع أنابيب السلام التي تعمل تركيا على تسويقه لمد منطقة الخليج العربي بمياه الفرات.

أصبحت المياه أداة من أدوات القوة المستخدمة في الضغط على الآخرين، كالأدوات العسكرية في السابق، بل لقد أصبح مصطلح «الأمن المائي» من المفردات الشائعة كغيره من المصطلحات التي انتشرت في التعامل السياسي والأعلامي كالأمن القومي والأمن الغذائي.

ان مسألة توزيع النسب لمياه نهر الفرات بين الدول الثلاث تركيا وسوريا والعراق ليست جديدة بل تعود لحوالي أربعين عاماً عندما بدأ اجتماع اللجان الممثلة للدول المستفيدة من حوض النهر في محاولة للوصول إلى جدولة اقتسام مياه النهر بحصص عادلة وعلى ضوء المصالح المشتركة وحسب حاجة كل دولة ولكن اجتماعات اللجان لم تصل إلى نتيجة ويعود سبب ذلك لعدم توفر الرغبة الجدية في الوصول إلى حل للمشكلة.

وتجدر الإشارة إلى أن المشكلة بين سوريا وتركيا سياسية والمياه ليست إلا أداة من أدوات القوة المستخدمة للضغط على سوريا. وإذا رجعنا إلى كمية المياه التركية نجدها وفيرة وتحقق لها اكتفاء ذاتياً في المستقبل المنظور وليست بحاجة لهذه السدود الكبيرة، خصوصاً وأن مساحة الأراضي الزراعية واسعة وبرنامجها للتصدير الزراعي على درجة من الرقي، هذه الأسباب تؤكد لنا أن قرار الحكومة التركية بقطع مياه الفرات لفترة تقارب الشهر في عام ١٩٩٠ عن سوريا والعراق بحجة ملء سد أتاتورك له دوافع سياسية، بل إن التوتر الذي نشأ عن اسقاط طائرة مدنية تركية من قبل مقاتلات سورية فوق الأراضي التركية ومطالبة تركيا بتعويضات

وصلت إلى ١٤,٥ مليون دولار فضلاً عن الضغط التركي على كل من سوريا والعراق من أجل رفع الدعم عن مقاتلي حزب العمال الكردي الذي يقوم بأعمال تخريبية في داخل تركيا ثم ينسحب ملتجئاً إلى الأراضي السورية أو العراقية عبر الحدود. وإذا ما أخذنا بالاعتبار أنه سبق لتركيا أن تعهدت بالافراج عن ٥٠٠ متر مكعب من المياه في الثانية لصالح سوريا والعراق. فإن هذا الوضع يجعل كل من الأطراف الثلاثة ملزماً لوضع الخطوط العريضة لضمان حقوق الأطراف الطبيعية في مياه النهر حسب الأعراف والقوانين الدولية. ولكن يبقى السؤال هل يحق للعراق وسوريا اللجوء إلى محكمة العدل الدولية بالشكوى ضد تركيا لقيامها ببناء سد أتاتورك الذي خفض تدفق المياه في النهر المشترك بينهم وهو الفرات. الحقيقة أن عدم وجود اتفاق بين الدول الثلاث حول نسب وحصص توزيع المياه سمح لتركيا بالتحرك بحرية في هذا الموضوع. مع أنه حسب رأي فقهاء القانون الدولي المعاصر بأن النهر محمل بحق ارتفاق لصالح الدولة الكائنة بأعلى مجرى النهر، ومياه النهر الدولي تعد من المشتركات العامة بين الدول. والمشتركات الطبيعية يسمح للدول جميعاً بالاستفادة منها أي أن ملكية مياه النهر مشتركة وبالتالي لا يحق لتركيا القيام ببناء سدود على مجرى النهر دون العودة إلى رأي سوريا والعراق بالموضوع.

إذن حسب القانون الدولي فإن تركيا ملزمة بالتفاوض مع سوريا والعراق حول بناء سد أتاتورك.

في ذلك الوقت أكد الرئيس التركي تورغوت أوزال أن عملية تخزين المياه في بحيرة السد مستمرة حتى يصل منسوب المياه في البحيرة خلف السد إلى المستوى المطلوب وأن هذا لصالح الاقتصاد التركي وأن تركيا لا تفكر باستعمال المياه كعنصر تهديد في المنطقة.

نظراً لجفاف المنطقة والضغط الناتج عن زيادة النمو السكاني بدأت تظهر اضطرابات مثيرة للقلق نتيجة لمشاريع تقوم في تركيا من بناء سد أتاتورك إلى اقتراح لإنشاء خط أنابيب السلام لنقل المياه التركية مسافة ٢٤٠٠ كم إلى الجنوب باتجاه شبه الجزيرة العربية؛ هذه المشاريع تسبب قلة تدفق المياه في سوريا والعراق بحيث يصبح من الضروري إيجاد حل عملي حول النسب التي يجب أن ينالها كل من العراق وسوريا وتركيا من نهر الفرات؛ خصوصاً وأن المشاكل المائية بين تركيا وجاراتها سوف تزداد صعوبة بزيادة مشروعات التنمية التركية وصعوبة استغلال السدود السورية والعراقية عنيت سد الطبقة وسد القادسية.

وعلى صعيد آخر أشارت مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية في العالم العربي والغربي إلى أن منطقة الشرق الأوسط قادمة على أزمة موارد مائية في القرن القادم، رغم أن المنطقة تعيش بموارد مائية شحيحة، إلا أن الانخفاض السريع في انتاج المواد الغذائية بالمقارنة مع النمو المتزايد للسكان الذي يعتبر من أعلى معدلات النمو في العالم يعني ازدياد الحاجة إلى كميات أكبر من الموارد المائية. وهذا يبرز أهمية الماء كسلاح استراتيجي، ويدفع دول المنطقة للبحث عن أفضل الوسائل للحصول عليه وترشيد استهلاكه. فقد عمدت دول الخليج إلى تحلية مياه البحر، وبدأت ليبيا بتشييد أكبر مشروع في الشرق الأوسط بإقامة أول نهر صناعي في العالم ينقل حوالي ستة ملايين متر مكعب من المياه في اليوم من الصحراء الجنوبية إلى المناطق السكنية في الشاطئ الشمالي. أما إسرائيل فقد أعلنت إصرارها على شق قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الميت وتشير التقديرات أن عجز المياه في إسرائيل سيصل إلى ٨٠٠ مليون متر مكعب عام ٢٠٠٠ لذلك تعمد إلى استنزاف مياه الضفة الغربية وغزة لصالحها وليس لصالح

منطقة الحكم الذاتي وكذلك استغلال مياه الليطاني وغيره من موارد المياه في جنوب لبنان الذي ما زالت تحتله حتى الآن بحجة اقامة منطقة حاجزة وحماية شمالي إسرائيل من المقاومة مع أن أطماعها في مياه لبنان تعود لما قبل قيام هذه الدولة.

وكذلك لم تتأخر إسرائيل في التدخل في أثيوبيا ودول حوض النيل للتضييق على مصر والسودان وإقامة المشاريع والسدود الرامية إلى خنق وتعطيش هاتان الدولتان العربيتان. كما تسعى مؤخراً لإقامة علاقات وطيدة عسكرية وسياسية مع تركيا للتضييق على سوريا والعراق الدولتان المشاركتان لتركيا في نهر الفرات. إن إسرائيل التي اعتمدت سابقاً على الحرب العسكرية بدأت حالياً بتدخلها في الدول الافريقية منابع النيل، وبتدخلها مع تركيا حيث منابع الفرات تعمد إلى حرب لتعطيش الدول العربية القوية ومن جهة ثانية الحصول على ما أمكن من مياه النيل، أو الفرات. والمشاريع التي أثيرت حول ذلك كثيرة منها معالجة صحراء النقب من خلال جر ١٪ من مياه النيل وقد أثير المشروع في عهد الرئيس السادات وفشل، وكذلك من خلال جر المياه من الموانئ التركية بمستوعبات بلاستيكية إلى ميناء حيفا.

وبالنسبة للمياه عموماً في منطقة الشرق الأوسط، فلا بد من وجود سياسة تحقق التوازن المائي لدول المنطقة، وذلك ما ظهر في توصيات الاجتماع الاقليمي لخبراء الأمن المائي في بلدان غربي آسيا في نوفمبر ١٩٨٩ تلك التوصيات التي أكدت ضرورة استكمال وتحديث دراسات الموارد المائية السطحية والجوفية، ودعوة الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لأن تلعب دوراً فعالاً في وضع أسس وقواعد مقبولة لاقتسام المياه الدولية المشتركة بين الدول. ودعوة الأمم

المتحدة للضغط على إسرائيل لوقف استنزاف مياه الضفة الغربية وقطاع غزة وتمكين الأصحاب الشرعيين لهذه المياه من استثمارها بما يحقق لهم الأمن المائي.

من ناحية ثانية لا بد من الإشارة إلى بعض العوامل التي ساعدت على تفاقم أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط فبالإضافة إلى شح المنطقة بالمياه فإن الموارد المتاحة للمياه تستخدم استخداماً سيئاً سواء في اتباع أنظمة في الري تؤدي إلى زيادة معدلات استهلاك هذه المياه ولا جدال في أن التحكم في استخدام مصادر المياه الحيوية يعتبر رصيداً استراتيجياً كبيراً، فضلاً عن ضرورة زيادة مصادر المياه بمعدل يتساوى مع الزيادة السكانية التي تتعدى في دول كثيرة ٣,٥٪.

إن التحدي يواجه الأجيال القادمة لضرورة إيجاد حلول للأزمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويتطلب وضع سياسات وأهداف واضحة المعالم، دون إهمال دور التكنولوجيا في توفير حلول لمشاكل المنطقة الطبيعية من تصحر وجفاف وسخونة في المناخ تجعل من غير الممكن زيادة مصادر مياه العالم العربي إن لم تكن تعمل على تراجعها. ولا نعتقد أن الأمن المائي العربي يقل أهمية عن الأمن القومي والأمن العسكري.

كتب يمكن الرجوع اليها حول الموضوع

- د. **أحمد مصطفى:** بريطانيا وفلسطين ١٩٥٤ - ١٩٤٩ - دار الشروق - بيروت - القاهرة ١٩٨٦.
- **أحمد صدقي الدجاني:** التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.
- **أمين مصطفى:** أعمال اسرائيل الإنتقامية ضد الدول العربية - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث - لبنان - ١٩٧٠.
- **حاييم هرتزوج:** الحروب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٨٢ - ترجمة بدر الرفاعي - سينا للنشر - مصر - ١٩٩٣.
- **حسين شريف:** الحروب التوسعية الصهيونية (٤٨، ٥٦، ٦٧، ٦٩) مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٥.
- د. **عبد الحميد الجميعي:** الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠ - مصر.
- د. **عبد الوهاب الكيالي:** تاريخ فلسطين الحديث - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٩٠.
- **لطفي الخولي:** الانتفاضة والدولة الفلسطينية - مركز الاهرام للترجمة والنشر - مصر ١٩٨٨.
- د. **محمد المجذوب:** أعمال اسرائيل الانتقامية ضد الدول العربية - منظمة التحرير الفلسطينة - مركز الابحاث - لبنان ١٩٧٠.
- د. **محمود زايد:** تاريخ فلسطين ١٩١٤ - ١٩٤٨ - دار القدس - لبنان ١٩٧٤.
- Charles D. Smith: Palestine and the Arab Isreali conflict 3rd edition University of Arizona MacMillan 1996.
- T. G. Fraser: The Arab Israeli conflict University of Ulster MacMillan 1995.

الفصل الثالث

العـــراق

أولاً ـ العراق خلال الحرب العالمية الأولى:

تكاتفت العوامل الاستراتيجية والاقتصادية لاظهار المصالح ثم الاطماع الاستعمارية في العراق. وجاءت سنة ١٩١٤ وبريطانيا على رأس قائمة الطامعين الاستعماريين.

ورغم ازدياد النفوذ والاطماع البريطانية في العراق فقد كان من المستبعد أن تقوم القوات البريطانية باحتلال العراق عسكرياً في صيف سنة ١٩١٤ . ولكن الحكومة البريطانية درست مع سلطاتها في الهند عناصر الموقف في الشرق الأوسط وبخاصة في منطقة الرافدين. فوجدت أن في استطاعة الدولة العثمانية أن توصل النفوذ الألماني إلى منطقة شط العرب، فيعمل بدوره على تهديد النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي. وخشيت السلطات البريطانية بنوع خاص من اعلان الدولة العثمانية للتعبئة، ومن حشد قواتها وتسييرها صوب جنوب العراق. وكان من السهل على القوات العثمانية أن تصل الى منطقة عربستان في غرب فارس، وتحرم بريطانيا من موارد البترول، بل كان في استطاعتها كذلك أن تقضي على النفوذ البريطاني في جنوب فارس وتهدد الادارة الاستعمارية البريطانية في الهند ذاتها. ولذلك فإن السلطات البريطانية في الهند قد اتخذت للأمر

أهمية قبل دخول تركيا الحرب. ورغم إرسالها لعدد كبير من قواتها إلى ميدان الحرب في فرنسا، وعدم وثوقها في قوات هندية إسلامية قد تنضم إلى جنود خليفة المسلمين في أرض المعركة نفسها إذا دعا السلطان العثماني للجهاد المقدس، لذلك فإن السلطات البريطانية قررت منذ ٢ أكتوبر ١٩١٤ إرسال قوة حربية إلى الخليج العربي، للدفاع عن منشآت البترول في عبدان، وللتمهيد لعمليات إنزال قوات تالية ولضمان ولاء المشايخ المحليين. ولقد أقلعت هذه القوة في يوم ١٦ أكتوبر من الهند، ووصلت بعد أسبوع إلى البحرين. وكان السير برسي كوكس هو الضابط السياسي المرافق لهذه الحملة الصغيرة. فما أن أعلنت الدولة العثمانية الحرب في ٥ نوفمبر، حتى نشر على الأهالي في منطقة الخليج العربي بلاغاً ذكر فيه أن بريطانيا لا تضمر أي عداء للعرب، ما داموا يظهرون صداقتهم لها، وأن القوات البريطانية لم تحضر إلا لتواجه الاعتداء التركي وتدافع عن أصدقائها العرب.

احتلال البصرة:

قامت قطع الأسطول البريطاني باسكات قلاع فاو في ٦/١١/١٩١٤، ونزلت القوات إلى عبدان. وزحفت منها صوب الشمال. ولقد قامت القوات العثمانية بمقاومة الغزو البريطاني في موقعتين حاميتين في سيحان والساحل في يومي ١٥و ١٧ نوفمبر، ولكنها اضطرت إلى التقهقر أمام مدفعية الأسطول. وحاولت أن تسد مدخل شط العرب باغراق بعض السفن فيه ولكن ذلك لم يمنع القوات البريطانية من التقدم ومن احتلال البصرة في يوم ٢٢ نوفمبر ١٩١٤ وبدأ بذلك الاحتلال البريطاني للعراق.

كانت بريطانيا قد بلغت الهدف الذي سعت إليه بإرسال هذه

الحملة وباحتلالها عبدان والبصرة. ورغم أن أركان الحرب كان لا يعلم الكثير عن شئون العراق والقوات العثمانية الموجودة فيه فإنه قد طلب من حكومة الهند، ومنذ دخوله البصرة، أن تسمح له بالتقدم وباحتلال بغداد. فرفضت حكومتي لندن ودلهي هذا الطلب. وأخذت السلطة العسكرية في إنشاء ادارة للمنطقة الخاضعة لها وأحضرت بعض قوات البوليس من الهند، ومن السودان ومن الصومال، وجمعت بعض المشايخ، وطلبت منهم إرسال برقية تهنئة للملك جورج الخامس كنوع من اعلان الولاء لبريطانيا.

من جهة ثانية عملت القوات العثمانية على مهاجمة القوات البريطانية في كل من عربستان وجنوب العراق، وكبدت البريطانيين خسائر فادحة. وقام أنصارها في عربستان بنسف خطوط أنابيب البترول، كما اشتبكت مع البريطانيين عند شعيبة في جنوب العراق في معركة حامية دامت أربعة أيام في شهر أبريل ١٩١٥ ولكنها اضطرت بعدها إلى التقهقر، نتيجة لتمرد القوات العربية ومهاجمتها للجنود الأتراك، ولانتحار القائد العثماني سليمان بك العسكري أمام هذا الموقف الفاضح.

واصلت بريطانيا إرسال قواتها المحاربة إلى جنوب العراق وكلفتها رسمياً، منذ شهر أبريل سنة ١٩١٥، بالسيطرة تماماً على ولاية البصرة وعلى كل المناطق المجاورة الضرورية لأمنها. وبأن تدرس الخطط اللازمة للتقدم صوب بغداد واحتلالها. ولقد قامت هذه القوات في شهر يوليو بالاستيلاء على قرنة والاهواز والعمارة والناصرية، ولكنها أصبحت مشتتة، وأضحى من الصعب عليها امداد الحاميات المتقدمة عند هجوم العثمانيين عليها. ورغم ذلك سمحت حكومات لندن ودلهي للقوات البريطانية في أوائل شهر أكتوبر بالتقدم وبالاستيلاء على بغداد. ومع تقدم هذه القوات بقيادة الجنرال تونسند طالت خطوط مواصلاتها. وكانت القيادة تجهل في نفس

الوقت أمر تقدم فرقتين عثمانيتين صوبها. ووقعت موقعة حامية في العزيزية، اضطرت بعدها القوات البريطانية إلى التقهقر إلى كوت العمارة في حالة من الانهاك يرثى لها. واضطرت هذه الحملة إلى البقاء في الحصار في هذا الموقع مدة ١٤٠ يوماً، إلى أن استسلمت للقوات العثمانية بدون قيد ولا شرط في ٢٩ أبريل سنة ١٩١٦ وتمكن العثمانيون من الدفاع عن العراق، ومن صد البريطانيين عن التقدم شمالاً أكثر من كوت العمارة حتى ربيع سنة١٩١٦ .

وأخذت السلطات البريطانية من جنوب العراق في الاتصال برؤساء العرب ومحاولة ضمهم إليها. فاتصلت بابن الرشيد في شمر، ولكنه رفض التحدث معها، وبقي على ولائه للدولة العثمانية. أما مبارك آل الصباح فإنه توفي سنة ١٩١٥ وتولى ابنه جابر شياخة الكويت مكانه لمدة سنة، ثم تلاه ابنه الثاني سالم. وسرعان ما ظهر للبريطانيين أن سالم يميل إلى الأتراك، ويفضل حركة الجامعة الإسلامية على التحرر في ظل العلم البريطاني. فاضطرت السلطات البريطانية إلى إرسال حملة لاحتلال الكويت والبقاء فيها. كما اتصل البريطانيون بعبد العزيز بن عبد الرحمن في الرياض. وأرسلوا إليه شكسبير، وتمكنوا من عقد اتفاقية معه قبل نهاية عام ١٩١٥. ونظراً لعدم تمكن الأهالي أو السلطات الاستعمارية من اللغة التركية، نجد أن سلطات الاحتلال تستخدم اللغة العربية، إلى جانب الإنجليزية، كلغة رسمية في المنطقة المحتلة. فرحب العرب بذلك، كنصر للغتهم القومية. وكذلك ترك البريطانيون المحاكم تعمل بالعربية، وصدرت جريدة رسمية في البصرة بالعربية والإنجليزية.

ب ـ احتلال بغداد:

أمضت السلطات البريطانية عام ١٩١٦ وهي تستعد في جنوب

العراق فأنشأت ميناء حديثاً في البصرة مجهزاً بالأرصفة والمخازن، واستخدمت فيه العمال العرب. وأخذت الناقلات والسفن التجارية تصل في كل يوم مشحونة بالأسلحة والذخائر والمهمات والأطعمة وأدوات السكك الحديدية. واهتمت السلطات البريطانية بالطرق البرية وأحضرت بعض السفن للملاحة في دجلة والفرات. ووصلت القوات من الهند ومن ميادين القتال في أوروبا، ثم تقدمت هذه القوات في شهر ديسمبر من الجنوب، مستندة إلى هجوم القوات الروسية من الشمال، صوب إيران وكردستان. ودخلت القوات البريطانية بغداد في ١١ مارس سنة ١٩١٧ وسيطرت على المنطقة المحيطة بها، وفضلت انتظار وصول جيش «الصاعقة» العثماني الذي هددت الدولة بإرساله لإلقاء البريطانيين في البحر. ولكن الدولة العثمانية كانت مشغولة بتقدم قوات الأعداء ضدها من شبه جزيرة سيناء، في فلسطين وصوب سوريا، وكانت مشغولة كذلك بالموقف في الجزيرة العربية وفي الحجاز، وتركز اهتمامها في سوريا قبل غيرها من المناطق، فبقيت جبهة العراق دون عمليات حربية هامة.

ج ـ احتلال الموصل:

ولم تدخل القوات البريطانية أراضي ولاية الموصل إلا في مايو سنة ١٩١٨ حيث احتلت كركوك، ثم اضطرت إلى اخلائها بعد أسبوعين بسبب صعوبة المواصلات والتموين. وما أن علم البريطانيون، قرب نهاية شهر أكتوبر، بأن تركيا تستعد لقبول الهدنة حتى قاموا بالزحف من جديد على كركوك، ولكن القائد التركي واجههم في معارك دامية اضطر بعدها للانسحاب إلى الموصل حيث وصلت أنباء هدنة مودروس التي وافقت بها تركيا على أن تسلم حامياتها الموجودة في العراق لقيادة الحلفاء، وعلى حق

هذه القيادة في احتلال المواقع الاستراتيجية اللازمة لضمان أمن قوات الحلفاء. ولكن القائد التركي رأى أن البريطانيين يتوغلون في الولاية لاحتلالها بعد اعلان الهدنة، فطلب منهم أن يتقهقروا إلى المواقع التي كانوا يحتلونها قبل الهدنة، وادعى القائد البريطاني من ناحية أخرى أن الهدنة تسمح له باحتلال «ولاية الموصل» ولكنه فشل في اخراج القائد التركي من الموصل، إذ أن هذا القائد قد أصر على أن قواته ليست «حامية» بل جيشاً في الميدان، وعلى أن الموصل ولاية مستقلة ومنفصلة عن ولايتي بغداد والبصرة، ولكن القائد التركي اضطر في ٧ نوفمبر إلى التوقيع على تعهد بإخلاء الموصل في مدة عشرة أيام، وقعه تحت التهديد، ووقعه مع الاحتجاج، وانسحب بقواته في هذه المهلة، وضمت بريطانية ولاية الموصل إلى بقية العراق مستندة إلى «الأمر الواقع». أما تركيا فقد أعتبرت أن هذه الولاية منفصلة عن العراق من الناحية القانونية. ولم تسوى المسألة نهائياً إلا بعد سنوات.

د ـ الادارة المباشرة وعدم الرضى:

عمد البريطانيون منذ أول احتلالهم للأراضي العراقية إلى فرض ادارتهم المباشرة على المناطق التي تخضع لقواتهم. وكان القائد العام للقوات البريطانية في العراق هو المسؤول عن الادارة. ولكنه اضطر أمام مسؤولياته العسكرية إلى ترك الشؤون المدنية لمندوب مدني خاضع له. واختارت الحكومة البريطانية لهذا المنصب الخطير السير برسى كوكس الذي سيطر على الموقف حتى شهر مايو سنة ١٩١٨ حيث نُقل إلى منصب الوزير البريطاني في فارس وترك منصب بغداد لمساعد الكولونيل ويلسون يديره بالنيابة.

ولقد عملت ظروف الحرب وإمكانياتها على تطور الموقف الاقتصادي والاستراتيجي والسياسي في صالح بريطانيا.

فما أن نزل البريطانيون في الجنوب حتى شعروا بحاجتهم إلى خدمة العرب. فاستخدموا العمال العرب في ميناء البصرة وفي المعسكرات في إنشاء السكك الحديدية والطرق فاختفت البطالة، وزادت الثروة في أيدي أهالي البصرة وجنوب العراق، ولم نسمع عن المقاومة،بل على العكس من ذلك، ارتفعت أسهم العناصر العربية الانفصالية وسايرت الموقف. فقام النقيب السيد عبد الرحمن، بالاتصال بالبريطانيين ، وأرسل كثير من مشايخ العرب بتهانيه وببرقياتهم إلى البريطانيين في البصرة. وشارك في هذه الحركة عدد من رجالات الطبقة الوسطى، التي تعمل في التجارة، وعدد من العناصر الدينية.

وحينما امتدت الحرب شمالاً صوب بغداد، تعرضت بعض المدن لنقص مواد التموين، كما تعرضت للتخريب أيضاً، نتيجة للعمليات. وسرعان ما تدخل البريطانيون، وعملوا على تشغيل العمال، واحضار التموين من البصرة فزادت الثروة في أيدي أهالي هذه المنطقة كذلك. وعاد بعض المشايخ ورجال القبائل إلى أراضيهم بعد أن كانوا قد انسحبوا منها مع الأتراك، وأمام الغزو الاستعماري.

ثانياً ـ العراق بعد الحرب العالمية الأولى:

بموجب اتفاقية سان ريمو ٢٠ أبريل ١٩٢٠ حصلت أنكلترة على العراق الذي كانت تطمع إليه بسبب موقعه الجغرافي المهم لأمن الخليج وكذلك لتوقع ظهور البترول فيه. وعندما استقرت بريطانيا في العراق نشر الجنرال مود القائد البريطاني منشوراً على أهل بغداد جاء فيه: «إن الجيوش

البريطانية جاءت محررة وحامية للعراقيين من الظلم والجور وضامنة لحرية التجارة وانها لن تفرض أنظمة أجنبية بل ستبقي على الأنظمة التي تتوافق مع القوانين المقدسة والأماني القومية». ولكن تصرفات الإنكليز لم تكن مطابقة لما نشره مود وبدأت القوى الوطنية تشعر بالنيات المبيتة وسعي الإنكليز لاستغلال ثروات العراق الطبيعية.

كانت الحرب في العراق وبالاً على البلاد فقد كانت سياسة النهب التي اعتمدها البريطانيون قد أدت إلى تعطيل المشاريع وأرغم حوالي ٩٠ ألف فلاح عراقي على الانخراط بالقوة في فيالق العمل البريطانية لإنشاء المواقع العسكرية، ونتيجة لنقص الأيدي العاملة بارت مساحات شاسعة من الأراضي وأدى ذلك إلى نقص المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والركود الصناعي وارتفاع الأسعار وتفشي الجوع.

خلال فترة الحرب كان الإنجليز يحكمون العراق حكماً مباشراً عن طريق ادارة عسكرية يحيط بها مجموعة من الخبراء العسكريين والمدنيين أمثال برسي كوكس والآنسة جرترد بل المعروفة باهتماماتها بالمنطقة. وقام الإنجليز باغداق الهدايا على شيوخ القبائل لاستمالتهم لمؤازرتهم واعطتهم نوعاً من الحكم الذاتي، وعينت رؤساء العشائر وأبناءهم على رأس الحكم كما ضغطت على الضباط الفارين من الجيش التركي والذين كانوا يطالبون بالاستقلال ونفت عددا كبيراً منهم إلى مصر والهند وسيلان.

ثورة ١٩٢٠:

ظهر للعراقيين أن البريطانيين يريدون البقاء في العراق وأنهم استبدلوا حكم العثمانيين بحكمهم وخاصة بعد اعلان الانتداب البريطاني على العراق في مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠ .

وفي ١٩٢٠/٣/٨ أعلن الوطنيون العراقيون في دمشق استقلال العراق وبدأ خطباء المساجد يحضون الناس على الثورة، وبدأت سياسة النفي والاعتقالات ولكنها لم تنجح فاتبعت بريطانيا سياسة اللجان، وشكلت لجنة استشارية عدلية توصلت هذه اللجنة إلى أن أفضل الوسائل لاشاعة الاستقرار هو إيجاد حكومة مستقلة شرط أن تنبثق عن مجلس تأسيسي، وظهرت جمعية حرس الاستقلال التي تزعمها جعفر أبو التمن والعالم الديني محمد الصدر وكانت الجمعية تسعى لتحقيق الاستقلال التام للعراق. واشتدت الحركة الوطنية وعمت الانتفاضات العراق طوال مايو ويونيه ١٩٢٠ - وفي آخر يونيه ١٩٢٠ بدأت الثورة في الرميثة وعرفت أيضاً بثورة ١٩٢٠ - والتي شملت معظم مناطق العراق وقد دعم هذه الثورة علماء الدين الشيعة ورؤساء العشائر، والحق الثوار الهزائم بالبريطانيين الذين استعدوا للاجلاء عن القسم الشمالي من العراق، ولم تستطع بريطانيا أن تسكت الثورة إلا بعد مجهود ضخم خسرت فيه بريطانيا أربعين مليون جنيه و٢٥٠ جندياً وخسر الشعب العراقي ثمانية آلاف شهيد.

والواقع أن الثورة كانت تعاني من التفتت الداخلي بين المذاهب والعناصر كالسنة والشيعة أو العرب والاكراد. وقد استقدم المحتلون جيشاً كبيراً للقضاء على الثورة حتى قضوا عليها في أواسط نوفمبر ١٩٢٠. وقد أثارت الشدة التي لجأت إليها الحكومة البريطانية النقمة على الادارة البريطانية حتى في بريطانيا نفسها، وطالب حزب العمال بانسحاب بريطانيا من العراق. كما ان مجلس عصبة الأمم قرر في ٢٧ نوفمبر ١٩٢٠ ضرورة تشكيل حكومة وطنية برئاسة زعيم عربي.

واستطاع برسي كوكس أن ينشئ حكومة وطنية من البرجوازيين والاقطاعيين برئاسة عبد الرحمن الكيلاني في ٢٧ نوفمبر ١٩٢٠، وبدأ

التفتيش عن شخص له مكانته لتولي عرش العراق ولتحكم بريطانيا من خلفه، فكان فيصل الذي فقد عرشه هو الضالة المنشودة وتمت الموافقة على ذلك في مؤتمر القاهرة ١٩ مارس ١٩٢١.

أ ـ الوضع الدولي عند تولية فيصل:

ولم تنتظر حكومة لندن الوصول إلى صلح نهائي مع تركيا، ولم تحاول اقرار الأمر والاتفاق عليه مع الفرنسيين في سوريا، ولا مع سلطات الهند البريطانية كما أنها صرفت النظر عن اتجاه عصبة الأمم، وعن موقف الممثل الأمريكي فيها، وهو الذي طالب بضرورة تقرير مستقبل العراق دولياً قبل أن تتصرف فيه بريطانيا بمفردها. وكانت كل هذه الاعتراضات مما يرهب فيصل خاصة وأنه شعر بأن كل من سلطات الهند، وفرنسا، وأمريكا كانت تحاول التدخل، فزاد ميله بل واستسلامه للبريطانيين وكانت خطة السير برسي كوكس الأساسية تتلخص في انتخاب مجلس تأسيسي يقوم بدوره بانتخاب الملك. ولكن هذ الخطة كانت تتطلب وقتاً، وخشيت بريطانيا من وقوع مفاجآت أو انقلاب جديد في الموقف. فقرر مجلس وزراء الدولة في ١١ يونيو انتخاب فيصل ملكاً على العراق وعلى شرط أن تكون حكومته دستورية انتخابية وحرة في حدود القانون. ووافق كوكس على ذلك ودعمه باجراء استفتاء شعبي.

وقع الاستفتاء في نهاية شهر يوليو سنة ١٩٢١. وحاول بعض العراقيين ادخال تعديل على صيغته أو الاضافة عليها. فطالبوا بالاستقلال التام، أو بتكوين مجلس دستوري في ظرف ثلاثة أشهر مثلاً، أو باقامة ادارة لا مركزية. وأمتنع البعض عن التصويت، ورفض آخرون فيصلاً كملك. وأعلنت النتيجة بفوزه بـ ٩٦٪ من الاصوات ورغم اصرار بعض المعارضين

على أن بريطانيا هي التي أشرفت على الانتخابات وأن هذه النسبة المئوية غير معقولة، إلا أنها هي النسبة التي اعلنت بالفعل.

واستلم فيصل عرش العراق رسمياً في ٢٢ أغسطس ١٩٢١ كأول ملك للبلاد وكان وجوده يفرض الطاعة على الضباط الوطنيين والشعب ويحمل معنى النظام والاحترام فسارت هذه الآلة الجديد وأخذت في العمل، داخل النطاق الذي رسمها لها رجال الامبراطورية البريطانية. وانشغلت المملكة العراقية بمشكلاتها المحلية، وظهرت بشكلها المستقل أو المتميز عن غيرها من الوحدات العربية الأخرى. وصرفت جزءاً كبيراً من مجهودها بنفسها، وفي علاقاتها مع جيرانها، ومع السادة البريطانيين ودخلت العراق في هذا الدور الجديد من حياتها، طور المملكة.

المعاهدة البريطانية العراقية ١٩٢٢:

كان العراق بالنسبة لبريطانيا يتمتع بأهمية خاصة من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية. أما من الناحية الاستراتيجية فقد ربط الخليج بالبحر المتوسط عن طريق العراق وفلسطين وأصبح لدى بريطانيا طريقان رئيسان للاتصال بالهند. أما من الناحية الاقتصادية فباحتلال العراق أصبحت بريطانيا تسيطر على منطقة غنية بالنفط خاصة بعد ضم الموصل التي كانت تركيا تدعي ملكيتها وتخلت عنها عام ١٩٢٦.

وفي عام ١٩٢٢ تم رسم الحدود بين العراق والحجاز، ثم بين العراق وإيران، ورسخ البريطانيون سيطرتهم على البلاد عن طريق الاستعانة بالاشوريين النازحين من تركيا وتسليمهم فصائل الدرك، كذلك عين في جميع وزارات المملكة العراقية ودوائرها مستشارون بريطانيون، وبقي المندوب السامي البريطاني في العراق هو الحاكم الفعلي للبلاد.

في ١٠ أكتوبر ١٩٢٢ وقعت معاهدة بين العراق وبريطانيا لتنظيم العلاقة بين الطرفين. ولكن الخلاف وقع، فقد كانت بريطانيا ترى في المعاهدة فرصة لتشديد قبضتها على العراق عن طريق المؤسسات الدستورية وتربط العراق بالعجلة البريطانية لحماية مصالحها التي ازدادت مع ظهور النفط في الخليج. في حين رأى الوطنيون في المعاهدة فرصة للتخلص من الإنجليز. وحاول فيصل التقرب من الوطنيين الذين عارضوا الاتفاقية مع بريطانيا وأصر نواب المعارضة على تعديل المعاهدة، ونتيجة المظاهرات توقف العمل بالمعاهدة مرات عديدة، ولكن المعارضة فشلت في النهاية وأبرمت المعاهدة البريطانية ـ العراقية في ١٠ يونيو ١٩٢٤.

كانت بنود هذه المعاهدة متفقة مع فقرات قرار الانتداب مما يسمح لبريطانيا باستمرار السيطرة على العراق. وتعهد فيها ملك العراق باستشارة الحكومة البريطانية في كل الشؤون الهامة، وخاصة في المسائل الدولية والمالية. وكذلك تعهد باستشارة المندوب السامي البريطاني في كل ما يتصل بسياسة العراق المالية والنقدية، وبعدم تعيين موظفين أجانب من غير البريطانيين، وبعدم قبول أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية دون موافقة البريطانيين، وبعدم التنازل عن الأراضي أو تأجيرها أو تسليمها لدولة أو هيئة أجنبية، وبتنفيذ النصائح البريطانية في شؤون العدل. وكذلك تعهد بألا يشتمل الدستور على ما قد يتعارض مع هذه المعاهدة، وذلك بالمادة الثالثة التي جعلت من القانون الأساسي فرعاً للمعاهدة وملحقاً بها والتي نصها: «يوافق جلالة ملك العراق على أن ينظم قانوناً أساسياً يعرض على المجلس التأسيسي العراقي ويكفل تنظيم هذا القانون، الذي يجب ألا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة». ونجد أن ملك بريطانيا قد تعهد في المادة السادسة بالتوصية بدخول العراق في عصبة الأمم في أقرب

وقت ممكن، ولم يدخل العراق في العصبة إلا في سنة ١٩٣٣ أي بعد إحدى عشر سنة من التوقيع على المعاهدة.

وقد ألحق بالمعاهدة أربعة ملاحق لتفصيل الشؤون التي تهم بريطانيا بنوع خاص وهي الشؤون العسكرية، والشؤون المالية، وشؤون الموظفين والخبراء الأجانب، وشؤون العدل.

أما الملحق العسكري فقد نص على إمكانية وصول العراق في فترة أربع سنوات إلى مرتبة الدول التي يمكنها أن تدافع عن نفسها، ولذلك فقد فرض على حكومة بغداد أن ترصد ما لا يقل عن ربع ميزانيتها لشؤون الدفاع. واحتفظت الحكومة البريطانية بحق اقامة حاميات لها في العراق، بل وبحق تجنيد العراقيين في القوات البريطانية، واحتفظت للقائد العام البريطاني بحق التفتيش على الجيش العراقي والقوات العراقية الخاضعة لحكومة بغداد. وتعهدت الحكومة العراقية بالاستماع إلى نصائح المندوب السامي البريطاني في كل ما يتعلق بحركات الجيش وتوزيعه ووسائل تدريبه. واحتوى الملحق على نصوص لإعطاء امتيازات واعفاءات قضائية ومالية خاصة بالمواصلات والبريد والبرق ـ للقوات البريطانية في أراضيها. ولقد تعهدت الحكومة البريطانية بمساعدة العراق عسكرياً لصد كل عدوان خارجي أو اضطراب محلي أو ثورة مسلحة، إلا إذا ما قرر المندوب السامي البريطاني أن هذا الخطر الداخلي أو الخارجي كان نتيجة لقيام حكومة العراق بعمل مخالف لمشورته أو بإجراءات لا تتفق ورغبات الحكومة البريطانية، أي أن هذا الملحق قد وضع العراق وإمكانياته تحت تصرف السلطات العسكرية البريطانية وبشكل سمح لها حتى بعدم الدفاع عن حكومة بغداد، إذا ما وجدت أن مصالحها تملي عليها ذلك.

وأما الملحق الخاص بالشؤون المالية فقد نص على ضرورة تحمل

الحكومة العراقية نفقات الادارة والدفاع الخارجي والأمن الداخلي، وعلى نقل مرافق الري والجسور والبرق وميناء البصرة إلى ملكية العراق، مقابل ثمناً يبلغ ستة عشر مليون روبية، تعتبر ديناً واجب الأداء، وعلى بقاء السكك الحديدية ملكاً لبريطانيا مع نقل ادارتها لحكومة العراق، إلى أن يتفق الطرفان على بيعها وشرائها، وعلى بقاء جميع الأراضي والأبنية التي يحتلها البريطانيون لشؤون عسكرية أو مدنية في حيازتهم وتحت تصرفهم، وعلى تعهد الحكومة العراقية بنقل ملكية كل ما قد يحتاج إليه البريطانيون من أبنية وأراضٍ إذا كانت من ممتلكاتها وبنزع ملكيتها من الأهالي إذا كانت من الأملاك الخاصة، واصدار كل المراسيم والقوانين اللازمة لذلك، وإلى أن تنتهي حاجة البريطانيين لهذه الأملاك. وتعهدت حكومة بغداد بعدم التدخل ضد شراء الرعايا البريطانيين للأراضي والأملاك الخاصة من أصحابها.

وأما الملحق الخاص بشؤون الموظفين والخبراء الأجانب، فقد نص على عدد ووظائف الموظفين البريطانيين. وألحقت به جداول عديدة بأسماء الوظائف، في كل ادارة، والتي يجب الاحتفاظ بها للبريطانيين من درجة مستشاري الوزارات، والمديرين، والمفتشين المساعدين، ورؤساء الدوائر والادارات الفنية. وكانت رواتبهم تزيد على ضعف مرتبات العراقيين، علاوة على منح السفر، والمساكن الحكومية.

وأما الملحق الخاص بشؤون العدل فقد تعهد فيه ملك العراق باستخدام حقوقيين بريطانيين وبمنحهم سلطات قضائية لمحاكمة الرعايا الأجانب الذين يرفضون الخضوع للقضاء الوطني. وكذلك تعهد بعرض كل اللوائح القانونية ـ المتعلقة باختصاص المحاكم وتشكيلها وأصول المرافعة وتعيين الحكام وعزلهم ـ على المندوب السامي، قبل عرضها على السلطة

التشريعية، وذلك لإبداء رأيه في كل ما يمس مصالح الأجانب. وظلت موافقة المندوب السامي ضرورية لكل ما يمس تعيين رؤساء وأعضاء محاكم الاستئناف والتمييز أو انهاء خدمتهم.

ولكن التوقيع على المعاهدة لم يقض على الحركة الوطنية المعارضة لها. وأخذ كل من العلماء ورجال الأحزاب يدعون إلى مقاطعة انتخاب المجلس التأسيسي الذي سيصدق عليها. وظهرت السياسة البريطانية مهددة في العراق، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت متصلبة في مسألة الموصل ورفضت اعتبار هذه المنطقة خارجة عن السيادة العثمانية. فاستقالت وزارة النقيب، ولكن سرعان ما تألفت بدلاً منها وزارة عبد المحسن بك السعدون التي تضمنت عدداً من ممثلي الشيعة، مع ساسون حزقايل، وكل من ناجي السويدي وياسين الهاشمي ونوري السعيد. ولقد وافقت هذه الوزارة الجديدة على مبدأ المعاهدة، وتعهدت بالعمل على انتخاب المجلس التأسيسي، ووجهت أنظار الجميع إلى ما وراء الحدود وإلى الخطر الخارجي العثماني على وحدة العراق في ولاية الموصل. وأفادت بريطانيا من هذا التغيير في اتجاه الرأي العام لكي تدخل بعض التعديل على علاقتها بالعراق وفي مسألة المعاهدة. وكان ذلك من المرونة، وانتظاراً لتطور الأحداث داخل العراق، وحول العراق.

وكانت الحكومات البريطانية قد خشيت من تفاقم الحالة وهياج الرأي العام العراقي ومن قيام ثورة جديدة تكلفها الأموال والرجال، ووجدت أنه من السهل الحاق بروتوكولاً بالمعاهدة ينص على تخفيض مدتها من عشرين سنة إلى أربع سنوات. فيظهر أمام العراقيين الأمل في قرب الوصول إلى الاستقلال، وتختفي عوامل الشقاق بينهم وبين البريطانيين. وحمل السير برسي كوكس هذا البروتوكول بنفسه عند عودته

من لندن في مارس سنة ١٩٢٢ ووقع عليه عبد المحسن بك في أواخر شهر أبريل، وقبل أن يترك كوكس منصبه للسير هنري دوبس Dobbs كمندوب سامي لبريطانيا في العراق، تأكد من أن جزءاً كبيراً من عداء العراقيين لبريطانيا قد اختفى.

وحينما استقالت وزارة عبد المحسن بك في نوفمبر ١٩٢٢، شكل جعفر باشا العسكري الوزارة الجديدة، وكانت أول وزارة عراقية لا يشترك فيها ساسون حزقايل اليهودي، وزادت أسهم فيصل في أعين العراقيين حين أعلن والده الحسين نفسه خليفة على المسلمين في مارس ١٩٢٤. وفي هذا الجو اجتمع المجلس التأسيسي وكان التصديق على المعاهدة مع بريطانيا في قائمة جدول الأعمال.

وسرعان ما أخذ أعضاء المجلس التأسيسي في مناقشة المعاهدة وملاحقها، وظهرت فداحة الشروط المفروضة على بلادهم، وخاصة في الملحق الخاص بالشؤون المالية، فتبلورت المعارضة من جديد، في المجلس التأسيسي. وكانت فرصة للتنفيس عما يجيش بالصدور وللتعبير عما يأملون من حرية واستقلال فعليين. وسارت المعارضة إلى المهاجمة، وارتفعت الأصوات لفضح نيات بريطانيا الاستعمارية، ولشرح موقف الفتور والتخاذل، وللمطالبة بالتضحية. وكان أقل الوطنيين جرأة يطالب باتخاذ موقف سلبي على الأقل وبعدم التصديق على المعاهدة وعدم تحمل هذا الوزر أمام الوطنيين وأمام التاريخ. ولقد حاول بعض الفاترين أن يدافعوا عن مبدأ خذ وطالب، فكادوا أن يقتلوا في داخل المجلس، وعجزت الشرطة عن المحافظة على الأمن خارج المجلس، واضطر الجيش للنزول إلى الشارع.

ولقد أخذ ممثلو الشعب أو المسؤولين عن مستقبل الشعب مهمتهم جدياً. وكان في استطاعة كل الوطنيين أن ينضموا إليهم، بما فيهم فيصل، فيعلنوا كمجلس تأسيسي استقلال بلادهم وحريتها وعروبتها. ولم يكن من السهل على بريطانيا أن تقضي على حركتهم، وهم المكلفون من الأمة بوضع الدستور ولكن شيئاً من هذا لم يحدث. ولم يخرج فيصل من قصره. وقام المندوب السامي البريطاني بالباقي، فشرح أن بريطانيا قد قبلت المهمة التي ألقتها على كواهلها عصبة الأمم وفي صالح العراق، وأن بريطانيا تعد بتعديل المعاهدة في المستقبل. وادعى أنه لا يمكن رفض المعاهدة، أو تعديلها قبل الموافقة عليها. وأمر بضرورة التصديق على المعاهدة قبل يوم ١٠ يونيو، وهدد بأن تبلغ حكومته الأمر لعصبة الأمم إذا لم يتم التصديق على المعاهدة في هذا التاريخ، وبأن حكومته ستبحث عن وسائل مختلفة لا تعتمد على الصداقة ولا على المعاهدات الكريمة، لكي توفي بتعهداتها تجاه المنظمة الدولية.

وواصل أعضاء المجلس رفضهم حتى النهاية. ولكنهم كانوا بغير قيادة، فقد امتنع الملك عن قيادتهم في هذه المعركة، رغم ادعائه بأنه ملك دستوري. ورفض المندوب السامي البريطاني أن يطيل في أجل المهلة حتى لمدة أربع وعشرين ساعة. وأخيراً نجح جعفر باشا رئيس الوزراء في جمع ٦٩ عضواً من الأعضاء المائة في المجلس التأسيسي، وحصل على ٣٧ صوتاً إلى جانب المعاهدة أمام ٢٤ صوتاً في المعارضة وامتناع ثمانية عن التصويت، وحتى مع هذه النسبة الضئيلة نجد أن أعضاء المجلس قد أضافوا على التصديق، واشترطوه بضرورة البدء في مفاوضات جديدة لتغيير الملحق الخاص بالشؤون المالية في أقرب وقت في صالح بلادهم، كما اشترطوا عدم نفاذ المعاهدة بأكملها في حال فشلت بريطانيا في الدفاع عن مصالح

العراق في كل ولاية الموصل، فكأن العراق قد وافق مؤقتاً على المعاهدة وملاحقها وشروطها في مقابل ما ينتظره من أمر الموصل.

ثم انشغل المجلس التأسيسي بوضع الدستور، وبوضع قانون الانتخاب، وتكونت وزارة جديدة برئاسة ياسين الهاشمي. فزاد الانشغال بتفاصيل الشؤون الداخلية، واتجهت الأنظار إلى الموصل الذي تعرض للخطر العثماني وإلى بريطانيا لكي تساعدهم في الوصول إلى الوحدة الاقليمية للعراق. فخفتت الأصوات المعارضة للاستعمار البريطاني، وتناسى القادة، داخل حدود العراق، بقية بلاد العروبة، وهم من العرب.

جـ ـ الوضع الحكومي في الثلاثينات:

وتعددت الوزارات وتوالت على الحكم، ويمكننا أن نقول بشكل عام أن تأليف هذه الوزارات لم يكن إلا إعادة تصنيف بين أعضائها الذين ينحصرون في جماعة صغيرة من الساسة المحترفين ومن ثراة ملاك الأراضي والتجار. وقد ساعدهم على احتكار الحياة السياسية والمناصب الوزارية قلة عدد المتعلمين وتفشي الجهل والأميّة في الاقليم. ومن الغريب أن الحكومة لم تكن تخضع رغم الدستور، لمجلس النواب، بل كانت الحكومة هي التي تصنع هذا المجلس وتشكله حسب أهوائها ومصالحها، أو حسب رغبات السادة البريطانيين. ورغم ذلك فقد كان على هذه الحكومة وعلى ذلك البرلمان أن يكافحا ضد الاستعمار البريطاني، ويكافحا من أجل استخلاص الحقوق الوطنية أو على الأقل استخلاص ما يمكن استخلاصه من أيدي الحماة الغاصبين.

ولقد سقطت وزارة عبد المحسن السعدون في شهر نوفمبر ١٩٢٦، نتيجة لفشل رئيسها في ترأس مجلس النواب. فاستدعى الملك

جعفر باشا العسكري من لندن، حيث كان يشغل منصب الوزير العراقي المفوض هناك، وكلفه بتأليف وزارة ائتلافية، ونجح في هذه المهمة وجاءت هذه الوزارة تشتمل على كل من ياسين باشا الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ورؤوف الجادرجي، والفريق نوري السعيد، وأمين علي باش أعيان، ومحمد أمين زكي وغيرهم. ورغم اشتراك هؤلاء الأعضاء المهمين في الوزارة فإنها كانت ضعيفة، نظراً لعدم انسجام الأعضاء في داخلها وارتباط كل وزير بمصالح حزبه مثل ارتباطه بمصالحه وبمصالح الوزارة نفسها. وعلى أي حال فإن هذه الوزارة قد استمرت في الحكم طوال سنة ١٩٢٧ وثار في عهدها خلاف حاد بين السنّة والشيعة، هدد مستقبل العراق. وارتبط هذا الخلاف الطائفي المذهبي من ناحية أخرى بقانون التجنيد الإجباري، الذي وقفت منه الحكومة البريطانية موقفاً مثبطاً. فأدى ذلك إلى تسوية الخلافات المذهبية بين السنّة والشيعة لمواجهة المستعمر الدخيل، ولكن بعد أن ضعفت الوزارة. ذلك أن حكومة بغداد حاولت أن تتخذ من التجنيد الإجباري وسيلة فعالة للوصول إلى مرحلة القدرة على الدفاع عن البلاد، أي إلى التخلص من بقاء الحاميات البريطانية على أرض الوطن. ولكن المندوب السامي البريطاني أجاب بأنه يفضل عدم فرض مثل هذا القانون إلا إذا كان الأهالي يوافقون عليه، وأنه يجب عدم الاصرار عليه إذا كانت النية تتجه إلى طلب تأييد القوات البريطانية للقوات العراقية الناشئة، إذ أن قوات الامبراطورية سترفض القيام بمثل هذا الدور. فظهر أن بريطانيا تحاول الاحتفاظ بالعراق في وضع التابع الضعيف، وأخذت الصحف في فضح النيات الاستعمارية البريطانية. فقضت هذه الحركة على الخلافات المذهبية واتجهت الأعين إلى الخطر الجاثم على قلب البلاد والمتحكم في مصائر أبنائها.

معاهدة ١٩٣٠:

جرت مشاورات بين الملك فيصل وبريطانيا عام ١٩٢٨ لإقناعها بمساعدة العراق بالدخول في عصبة الأمم، وقد وعدت الحكومة البريطانية بتحقيق ذلك عام ١٩٣٢، ولما تولى حزب العمال الحكم في بريطانيا أعلن عن نيته ادخال العراق في عصبة الأمم واستعداده لتوقيع معاهدة جديدة مع العراق، وفي ٣٠ يونيو عام ١٩٣٠ وقعت هذه المعاهدة والتي تضمنت نصوصاً أعطت بريطانيا امتيازات كثيرة ووسعت نفوذها في شتى المجالات والمرافق، ومن أهم ما جاء في هذه المعاهدة:

أولاً: إنهاء الانتداب واستقلال العراق على أن ينفذ ذلك ابتداء من تاريخ دخول العراق في عصبة الأمم.

ثانياً: حفظ المصالح البريطانية في العراق وشكلت بريطانيا مع العراق حلفاً عسكرياً قدم العراق لبريطانيا حق استخدام السكك الحديدية والمطار والموانئ وخاصة ما يتعلق منها بحماية المواصلات الجوية البريطانية، كما تعهد العراق في هذه المعاهدة باحتفاظ بريطانيا بقاعدتين جويتين هما الشعيبة والحبانية.

ثالثاً: احتفظت بريطانيا بحق التشاور معها في مسائل السياسة الخارجية، وبالتالي بقيت تبعية العراق لبريطانيا.

والجدير بالذكر أن هذه المعاهدة أثارت مناقشات ومجادلات من جميع الفئات الشعبية، وقد رأت فيها تقييداً لحريتها وارتباطاً جديداً مع بريطانيا بشكل خاب فيه الأمل بالحصول على استقلال كامل غير مشروط.

العراق في عهد الملك غازي:

توفي الملك فيصل يوم الجمعة ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٣، وتولى الملك

بعده ابنه غازي وكانت له شخصية اخرى تختلف عن شخصية والده، وأثر ذلك بالتالي على سياسة العراق، والأوضاع الموجودة فيه. لقد كانت الرغبة لدى الشعب في مقاومة الإنجليز قد ضعفت، مما مكن لكثير من الأحداث الداخلية والخارجية أن تعصف بأجواء العراق، وتهدد استقراره، وكان من جراء ذلك أن بدأت بريطانيا تظهر تصلبها في التمسك بوجودها في العراق..

وكان مما ساعد بريطانيا على الوصول إلى غايتها في العراق، أوضاع العراق الداخلية التي تكشفت أيام الملك غازي، كتمرد الأشوريين عام ١٩٣٣ وهم فئة من الأقليات كان العراق قد التزم في عصبة الأمم بالحفاظ على سلامتها واعطائها حقوقها. كذلك عانى العراق من تدخل رجال العشائر ورجال الجيش في القضايا السياسية، أضف إلى ذلك الحركات والاضطرابات التي قامت عام ١٩٣٥.

وسط هذه الظروف الصعبة وفي ٢٦ أكتوبر ١٩٣٦ قام الفريق بكر صدقي رئيس أركان الجيش العراقي بانقلاب ضد حكومة ياسين باشا الهاشمي وكان الفريق بكر صدقي قد اكتسب شعبية كبيرة بسبب قضائه على ثورة الأشوريين، وكانت تربطه بالملك غازي صداقة قوية، وكان الزعيم العراقي حكمت سليمان قد أجرى مفاوضات سرية مع الفريق بكر صدقي للاطاحة بحكومة ياسين الهاشمي التي فشلت في إجراء الاصلاحات الضرورية، واعادة النظر في الاتفاقيات العراقية - الإنجليزية، وتصفية القواعد العسكرية البريطانية، والغاء ديون الفلاحين، واعادة النظر أيضاً بالاتفاقيات مع شركة النفط، والانتخابات الحرة المباشرة والاصلاح الزراعي. قبل الملك غازي طلب الفريق بكر، وهرب من العراق ياسين

الهاشمي ونوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني، وشكل حكمت سليمان الوزارة الجديدة وأصبح بكر صدقي رئيساً لأركان الجيش.

لكن حكمت سليمان لم يتمكن هو الآخر من تنفيذ البرنامج الاصلاحي الذي قدمه، بل قام هو وبكر صدقي بتعزيز مواقعهما في البلاد، حيث مارس بكر صدقي الضغط على اللجان الانتخابية وأوصل الكثير من أعوانه إلى المجلس النيابي. ولكن كل ذلك لم يؤد إلى نتيجة تذكر، بل أدى إلى استقالة عدد من الوزراء وشغل مقاعدهم أنصار بكر صدقي شخصياً الذي أخذ يتحكم بالبلاد ويتقرب من الألمان، مما أثار عليه الإنكليز فدبروا مؤامرة لاغتياله في ١١ أغسطس ١٩٣٧، وبعد خمسة أيام سقطت وزارة حكمت سليمان وعادت السلطة للكتلة الموالية للأنجليز وعلى رأسهم نوري السعيد، الذي بدأ سيطرته الحقيقية على البلاد منذ ذلك الوقت حتى مقتله أثناء الثورة العراقية.

وهكذا ظل العراق يعاني من ازدياد النفوذ البريطاني، فقد كانت بريطانيا تسعى للاستفادة من اضطراب الظروف الداخلية العراقية، بالرغم من أن الملك غازي كان متحمساً للعمل على تطوير بلاده، وابعادها عن الارتباطات الأجنبية.

وفي ٣ أبريل ١٩٣٩ قتل الملك غازي أيضاً في حادث سيارة، واتهم الشعب العربي في العراق الإنجليز بقتله، خاصة وأن الملك غازي أصبح خطراً على الإنجليز بسبب عداوته لهم وجرأته ومحبة الشعب له. وتولى الحكم من بعده ابنه فيصل ـ فيصل الثاني ـ وعيّن الأمير عبد الإله ابن الملك علي ملك الحجاز السابق وصياً على العرش واستلم رئاسة الوزارة نوري السعيد.

ثالثاً: العراق خلال الحرب العالمية الثانية:

دعا نوري السعيد إلى تجنيد فرقتين من العراقيين للاشتراك في الحرب ولمساعدة الحلفاء، ولكن القيادة السياسية فضلت الحياد، أو على الأصح تنفيذ معاهدة التحالف الإنجليزية العراقية لسنة ١٩٣٢ في أضيق نطاق. ونشب خلاف حول تفسير بنود المعاهدة الإنجليزية العراقية، وقدمت الحكومة العراقية مذكرة تفيد بأن معاهدة ١٩٣٢ لا تسمح بإنشاء قواعد جديدة في العراق، وأنها إذا كانت تبيح مرور القوات البريطانية دون قيد أثناء الحرب، فهي لا تسمح بمرابطتها في الأراضي العراقية وستكون هذه المشكلة هي سبب وقوع الصدام المسلح فيما بعد.

لكل هذه الأسباب، تحرج مركز نوري السعيد، ورأى أن خير وسيلة هي اختيار رشيد عالي الكيلاني لرئاسة الحكومة في مارس سنة ١٩٤٠، وكان يشغل حتى ذلك الوقت منصب رئيس الديوان.

ولم يكن رشيد عالي الكيلاني إذ ذاك معروفاً بميول وطنية خاصة، حتى أن حسين فوزي رئيس أركان الحرب طالب بتدخل الجيش لمنع الكيلاني من اشراك السعيد في وزارته، فلم يوافقه معظم الضباط. بل أن الكيلاني سرعان ما أقال حسين فوزي، إلا أن هذه الاقالة أتت بنتيجة غير متوقعة، وهي بروز العقداء الأربعة إلى الصف الأول، وهم الذين سيقومون بالانقلاب الشهير في أول أبريل سنة ١٩٤١، والذين كانوا على اتصال بأمين الحسيني، وقد عرفوا عند الوطنيين بالمربع الذهبي وهم: صلاح الدين صباغ، وفهمي سعيد، ومحمود سلمان، وكامل شبيب.

أ ـ الثورة العراقية:

بدا واضحاً في أوائل سنة ١٩٤١ أن مجلس الوزراء العراقي منقسم

على نفسه بين وطنيين يميلون إلى المحور ويلتفون حول مفتي فلسطين، وبين فريق يؤيد التحالف البريطاني. أوشكت الأزمة أن تنفجر في العراق في فبراير، بيد أنها تأجلت قليلاً، إذ توصل الضباط الوطنيون مع القصر إلى حل وسط، وهو أن يتولى طه الهاشمي صديق الطرفين رئاسة الحكومة. غير أن الهاشمي أظهر ميلاً إلى القصر وطلب إبعاد العقداء الأربعة عن العاصمة، حينئذ قرر الضباط القيام بالانقلاب الشهير ليلة أول أبريل ١٩٤١.

تعتبر الثورة العراقية أو ما يعرف بثورة رشيد عالي الكيلاني إحدى التطورات الهامة التي حدثت في المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية. لقد أظهرت هذه الثورة الكراهية التي يكنها الشعب العربي للإنكليز وأعوانهم في البلاد العربية، وعندما طلبت بريطانيا من الحكومة العراقية تطبيق المعاهدة العراقية البريطانية، والتي كانت فقراتها تسمح باستخدام وسائل النقل والطرقات والموانئ والقواعد الجوية العراقية، ولكن الحكومة العراقية رفضت رغم وجود عبد الإله ونوري السعيد الموالين لإنكلترا. وبقيت سياسة نوري السعيد تسير بالفلك الإنكليزي، بل إنه عمل على إشراك العراق بالحرب إلى جانب إنكلترا، ولكنه عدل عن ذلك بعد هزيمة فرنسا. ومن المتناقضات في الحرب العالمية الثانية أن العرب كانوا يحاربون مع إنكلترا ويقدموا لهؤلاء المساعدات القيّمة، في الوقت الذي كانوا يدعون فيه بالنصر لألمانيا.

ثار الجيش على طه الهاشمي في أبريل ١٩٤١ واضطر الهاشمي للاستقالة وأعيد رشيد عالي الكيلاني إلى رئاسة الوزارة التي حظيت بتأييد الشعب، وقامت حكومة الدفاع الوطني وأعلنت أنها لن تورط البلاد في الدخول في الحرب، وأعلنت سياسة الحياد مع الالتزام بالمعاهدة البريطانية العراقية ـ ١٩٣٠ ـ وقد أدى تدخل الجيش إلى هرب المتعاونين مع بريطانيا

ومنهم نوي السعيد وعبد الإله الذي انتقل إلى شرق الأردن وعين مكانه وصياً على العرش العراقي الشريف شرف.

حاول رشيد عالي الكيلاني الحصول على موافقة بريطانيا على وزرائه لكن السفير البريطاني كان يتلكأ في تقديم أوراق اعتماده لإضاعة الوقت، وأخذ يساوم في موضوع نزول القوات البريطانية في العراق في الوقت الذي كانت فيه هذه القوات بمساعدة الفيلق العربي تتأهب لقلب حكم الكيلاني، ومع ذلك وافقت الحكومة العراقية في ١٩ أبريل ١٩٤١ على مرور القوات البريطانية من البصرة إلى الشمال على أساس عدم التوقف. وكان نزول القوات البريطانية في البصرة في ٢٩ أبريل ١٩٤١ قد تم دون أي حتكاك مع القوات العراقية، ولكن الاحتكاك حدث في مطار الحبانية الذي يشكل القاعدة الجوية الرئيسية للقوات البريطانية، وازداد الاحتكاك بين الطرفين في أبريل ومايو ١٩٤١ وهرب خلالها جميع الزعماء الموالين لبريطانيا إلى الخارج وتجمعوا في الأردن حيث كانت القيادة البريطانية تعد عدتها لاسترجاع العراق والقضاء على الثورة.

حاول الجيش العراقي اسقاط قاعدة الحبانية، ولكنه لم يستطع بسبب إمكاناته الضعيفة، والمساعدات التي وصلتها من البصرة، فطلب العراق مساعدة ألمانيا، ولكن هذه المساعدة لم تكن كافية لأن الجبهة الروسية كانت تمتص كل موارد الألمان، مما ساعد في مقاومة البريطانيين الذين قاموا فيما بعد باحتلال المدن العراقية.

بعد فشل الجيش العراقي باسقاط القاعدة الجوية في الحبانية، اضطرت الحكومة العراقية وعلى رأسها رشيد عالي الكيلاني إلى مغادرة البلاد إلى ألمانيا بعد دخول القوات البريطانية بغداد، ثم عاد الوصي ونوري السعيد وراء القوات البريطانية، وكذلك القسم الأكبر من الذين غادروا

بغداد. وخلت الساحة أمام نوري السعيد الذي أعلن الحرب على المحور ووضع كل موارد بلاده تحت تصرف الإنكليز، وأعدم ضباط الحركة الثورية.

من خلال المصاعب التي اعترضت الثورة يمكن معرفة إمكانية الاحتفاظ بالعراق بعيداً عن الاحتلال البريطاني أو العكس. ومن هذه المصاعب:

١ ـ ضعف امكانات العدة والعتاد عند الجيش العراقي وعدم مقدرته على الصمود طويلاً.

٢ ـ أهمية العراق بالنسبة لبريطانيا لوقوعه على الطريق التموينية في معركتها ضد إيطاليا وألمانيا في شمال افريقيا.

٣ ـ لم يكن الألمان جديين بتقديم المساعدة للثورة، لانصراف هتلر للجبهة الروسية.

٤ ـ كثرة العملاء في الجيش والشعب العراقي والمؤيدين للوصي ونوري السعيد.

٥ ـ عدم تمكن الثورة من تجنيد الشعب العراقي وادخاله المعركة.

ثبّت الانتصار البريطاني أقدام القوات البريطانية في المنطقة العربية كلها، وأصبحت بريطانيا تتحكم في منطقة واسعة جداً جعلتها توجه كل همها للانتصار في الجبهة الليبية.

رابعاً: العراق بعد الحرب العالمية الثانية ـ جبر ـ بيفن:

قامت الاضطرابات العمالية بعد السقوط المفاجىء لحكومة توفيق السويدي، ولم تستطع الحكومة الجديدة التي شكلها العمري من ضبط

الأمور الداخلية التي أبعدت الناس عن قضية البلاد الأساسية وهي تعديل معاهدة ١٩٣٠.

ولما تبينت الإحزاب أن الانتخابات التي أجراها نوري السعيد ستؤدي إلى قيام برلمان تسيطر عليه أغلبية من الرؤساء التقليديين، صرحت جميعها بأنها لن تقبل أي اتفاق جديد تعقده الحكومة العراقية مع بريطانيا حتى ولو صادق مجلس النواب عليه لأن هذا المجلس لا يمثل الشعب تمثيلاً صادقاً..

ولكي يتحدى موقف الأحزاب هذا، اهتم الوصي بإجراء مفاوضات مع بريطانيا، فاتصل شخصياً أثناء قضائه الصيف في لندن سنة ١٩٤٧ ببيفين وزير الخارجية، واتفق الفريقان على أن المطلوب هو التعديل لا الالغاء وأن المعاهدة الجديدة يجب أن تكون طويلة الأمد. وبعد عودته إلى العراق أخذ الوصي يعد لإرسال وفد عراقي لوضع الصيغة النهائية للمعاهدة، وطلب أن يشترك نوري السعيد في الوفد رغم أنه كان خارج الحكم. وبينما كانت الاستعدادات دائرة للسفر حضر وفد عسكري بريطاني إلى بغداد ليشرح فكرة الدفاع المشترك وهي الفكرة التي حلت بعد الحرب العالمية الثانية محل المعاهدات الثنائية غير المتكافئة. وبيّن الوفد أن نظام الدفاع المشترك سيكون نموذجاً لدول أخرى في الشرق الأوسط ضد المعسكر الاشتراكي الشرقي.

ويتضمن نظام الدفاع المشترك كما وضحه الوفد العسكري البريطاني اقامة هيئة للتنسيق في الخطط العسكرية، والتسلح وتسهيلات معينة في استخدام المطارات العراقية، وبيّن أن التقدم الفني الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية يجعل المطارات العراقية حيوية لأمن «العالم الحر».

وكأن نوري السعيد تلقف هذه الفكرة لكي يؤكد ضرورة التحالف بين العراق وبريطانيا. فاقترح عقد اجتماع للأعيان في قصر الرحاب قبل سفر الوفد العراقي، وطرح عليهم ثلاث نقاط أساسية وهي: هل ثمة ضرورة لكي يتحالف العراق مع دولة كبيرة وما هي تلك الدولة، فإذا تم الاتفاق على ذلك بحثت النقطة الثالثة وهي أسس التحالف. ومن الغريب أن الأعيان وافقوا بالاجماع على النقطة الأولى وبشبه اجماع على النقطة الثانية، ولم يدر بخلد أحدهم أن يذكر بأن الدول العربية إذا كانت تخشى من عدوان أجنبي، فإن العدوان البريطاني قائم بالفعل، في حين أن العدوان السوفيتي الذي توجه ضده المحالفة مجرد أمر محتمل.

منذ أن علم زعماء الأحزاب بإجراء المفاوضات واجتماع الأعيان في قصر الرحاب دون مشاركتهم فيها، أعلنوا مقدماً معارضتهم للمعاهدة، أولاً لأن الحكومة الحاضرة لا تمثل الشعب، وثانياً لأن بريطانيا تسيء اختيار الوقت، فهي تريد أن تشغل العراق عن قضية فلسطين أو أن تستغل ظروف انشغاله بهذه القضية لتعجل بعقد معاهدة غير متكافئة، والأرجح أنها تستفيد من الأمرين معاً. وبالفعل سيدعي المفاوض العراقي أنه يريد أن يعجل بالمعاهدة حتى يتسنى تزويد الجيش العراقي بالأسلحة الحديثة قبل خوض معركة فلسطين.

وقد أثار تشكيل الوفد رد فعل سيء منذ البداية، فأضرب طلاب الحقوق حينما تقرر سفر الوفد العراقي إلى لندن وهو يضم من بين أعضائه نوري السعيد، فعطلت الدراسة بضع أسابيع إلى أن تمكن جمال بابان نائب رئيس الوزراء من تهدئة الخواطر.

كان أعضاء الحكومة البريطانية مقيمين في ميناء بورتسموث لمشاهدة بعض المناورات البحرية، فتم اللقاء بينهم وبين الوفد العراقي في هذا الميناء،

وهناك وقع مشروع المعاهدة بالأحرف الأولى وبعث الوصي بخطاب إلى الملك البريطاني جورج السادس يقول فيه أن معاهدة بورتسموث من شأنها أن تنمي العلاقات الحسنة بين البلدين. أما جماهير الشعب فما كادت تعلم بمضمون الاتفاقية حتى أخذت تستعد للوثبة، واتفقت الأحزاب كلها على شجب المعاهدة.

وبينما كانت معاهدة سنة ١٩٣٠ تنص على عودة القوات البريطانية في حالة خطر محدق بقيام حرب، استخدم مشروع معاهدة جبر - بيفن عبارة أكثر عمومية وهي «في حالة تهديد عدائي محدق». كذلك فإن لجنة الدفاع المشتركة لم تحدد اختصاصاتها في مشروع المعاهدة الجديدة. بينما كانت اختصاصات البعثة العسكرية معينة في سنة ١٩٣٠. كذلك فإن الدفاع المشترك وهو المبدأ الجديد الذي أدخله المشروع ليس له أجل معين وهو يربط العراق ربطاً نهائياً بخطط الدفاع البريطانية، بينما إن معاهدة سنة ١٩٣٠ حددت هدف استخدام الأراضي العراقية بأنه المحافظة على خطوط الامبراطورية.

تجددت اضرابات الطلبة بشكل واسع، وخاصة بعد أن انتهكت الشرطة المستشفى التابع لكلية الطب في بغداد. واضطر الوصي إلى اصدار بيان يقول فيه أنه لن يبرم أي اتفاق إلا بعد عرضه على ممثلي الشعب، وكان ذلك في ٢١ يناير ١٩٤٨ أي بعد التوقيع على المشروع بستة أيام. وهو تراجع صريح أمام الوثبة الوطنية، لأن الوصي سبق أن رحب بالمعاهدة على نحو ما أشرنا. وقد أثار هذا التصريح الجديد دهشة الحكومة البريطانية وأعلنت أن رئيس الوزراء المسؤول عن المعاهدة عائد لشرح حقيقتها أمام الشعب والعمل على ابرامها.

انتفاضة يناير ١٩٤٨:

وكان سخط الشعب يتزايد باضطراد كلما اقترب موعد عودة رئيس الوزراء وبلغت المظاهرات ذروتها يوم ٢٧ يناير، وانتشرت من بغداد إلى مدن أخرى. ولم تتسع المظاهرات من حيث الحجم فقط، بل تطورت أيضاً من حيث النداءات والشعارات التي أطلقتها في هذه المناسبة، فسمعت نداءات بالجمهورية وبالاصلاح الزراعي، مما جعل خصوم الحركة الوطنية يتهمون القائمين بالوثبة بالشيوعية أحياناً وبالنازية أحياناً أخرى أو بالطائفية باعتبار أن صالح جبر من أصل شيعي، بيد أننا نرد على ذلك بأن كثيراً من زعماء الوثبة هم أيضاً من أصل شيعي مثل محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ومحمد رضا الشبيبي الذي التفت حوله حينئذ جماعة من المعارضة عرفت بالجبهة الوطنية، أما الإشارة إلى النازية فهي غمز لحزب الاستقلال، إذ كان لكثير من أعضائه صلات قديمة بحركة رشيد عالي الكيلاني.

فقد مجلس الوزراء تماسكه ولم يستطع صالح جبر أن يصل إلى مقره إلا تحت حراسة مشددة وأوشك الزمام أن يفلت من الحكومة في هذا اليوم، خاصة وأن بعض رجال الشرطة امتنعوا عن اطلاق النار على الجماهير وتردد الوصي كثيراً في استخدام الجيش لأنه يعلم بوجود عناصر معادية للإنجليز بين صفوف الضباط.

وقدر عدد الضحايا في هذه الأحداث بنحو خمسين قتيلاً ومائتي جريح. ولا شك أن هذا الصدام العنيف مع الجماهير هو الذي أوعز إلى ثلاثة وزراء بتقديم استقالاتهم مما جعل بقاء مجلس الوزراء غير شرعي. ورغم ذلك فإنه حينما جمع الوصي كبار الساسة للتشاور معهم في الموقف الخطير رأى كل من صالح جبر ونوري السعيد ضرورة المحافظة على هيبة

الحكومة بأي ثمن، بينما توسل محمد الصدر، وهو سياسي مسن مشهور بالنزاهة، لكي يستجيب الوصي لمطالب الجماهير فيقيل الحكومة المسؤولة عن المعاهدة. ومال الوصي أولاً إلى رأي السعيد وأعلن الأحكام العرفية ومنع التجول في بغداد والمدن الكبرى.

غير أن الوصي مال في اليوم التالي إلى وجهة نظر الصدر، فقدم جبر استقالته ولم يستطع الخروج من بغداد إلا متستراً، بل إنه اضطره إلى مغادرة العراق كلياً والاختفاء في عمان ثم في لندن حتى أخذت ذكرى تلك الأحداث تخف بالتدريج.

كان من المفروض في مثل هذه الظروف أن يعهد إلى محمد الصدر برئاسة الحكومة الجديدة، بيد أن الوصي لم يتجه إليه مباشرة بل كلف أرشد العمري بتأليف الوزارة، فلم يجد من يتعاون معه من بين الشخصيات البارزة. ومن ثم اضطر الوصي إلى تكليف محمد الصدر الذي اكتسب شهرة وشعبية خلال تلك الأحداث. سار محمد الصدر على سياسة أسلافه فاختار وزراءه من الشخصيات التقليدية وعرض وزارتين على كل من حزب الاستقلال والأحرار، فقبل الحزب الأول فقط المشاركة في الحكم ودخل زعيمه محمد مهدي كبة الوزارة.

وقد بادرت الحكومة الجديدة إلى ابطال معاهدة بورتسموث تلبية لرغبة الشعب واجماع الأحزاب على ضرورة ذلك، كما حلت مجلس النواب واستعدت لإجراء انتخابات جديدة، ورفعت الرقابة عن الصحف. وتوقع الناس أن تكون الانتخابات نزيهة في هذه المرة فيؤدي ذلك إلى تغير وجه البرلمان العراقي. وبالفعل دخل كثير من الأعضاء الجدد إلى المجلس لأول مرة. غير أنه من بين ١٣٨ نائباً لم يكن هناك سوى ٦ نواب يمثلون الأحزاب السياسية ومعظمهم من حزب الاستقلال.

وعلى كل فان انتفاضة يناير ١٩٤٨ قد انتهت بنتيجة سلبية. حقيقة عطلت مشروع المعاهدة ولكنها لم تحل مشكلة العلاقات الإنجليزية العراقية، فبقيت معاهدة سنة ١٩٣٠ قائمة إلى أن دخل العراق حلف بغداد. وفيما يخص السياسة الداخلية فإن كثيراً من قادة الانتفاضة كانوا يتطلعون إلى اسقاط الزعماء التقليديين واحلال جيل جديد محلهم في السلطة. إلا أن محمد الصدر كان بعيداً عن هذا التفكير، ولذا لا نكاد نلمس أثراً للانتفاضة الوطنية في حياة العراق السياسية خلال السنوات التالية.

حلف بغداد:

في ١٧ سبتمبر ١٩٥٣ وصل فاضل الجمالي ذو الميول الامريكية إلى رئاسة الوزارة العراقية فالغى الأحكام العرفية وسمح بالرقابة المدنية للصحف. وذلك لتعزيز مواقعه في البلاد.

وفي عام ١٩٥٤ شنت الحكومة حملة ضد الشيوعية تنفيذاً لسياستها الأمريكية وتمهيداً للحلف التركي الباكستاني الإيراني المرتقب، وبالفعل زار الملك فيصل الثاني باكستان تأكيداً لهذه السياسة.

بالمقابل بدأت القوى الوطنية تتجمع للرد على هذه السياسة وتشكلت في العراق في عام ١٩٥٤ ولأول مرة الجبهة الوطنية الموحدة التي ضمت ممثلين عن الأحزاب الوطنية وكان من أهدافها:

- ضمان الحريات الديمقراطية وحماية حرية الانتخابات النيابية.
- تسليم قاعدتي الحبانية والشعيبة البريطانيتين للعراق.
- تصفية الامتيازات الأجنبية وتشجيع الصناعة الوطنية.

في ١٢ سبتمبر عام ١٩٥٤ أجرى نوري السعيد انتخابات نيابية

جديدة، واستطاع عن طريق الرقابة الحكومة الشديدة وتزوير نتائج الانتخابات، أن يمرر إلى المجلس النيابي أكثر من ٩٠٪ من أعوانه، وبعد الانتخابات حكم نوري السعيد العراق بالحديد والنار، وعمل على تعزيز صلات العراق بالغرب وتركيا وإيران. وفي ٢٤ فبراير ١٩٥٥ تم توقيع معاهدة التعاون التركية ـ العراقية التي أصبحت أساساً لحلف بغداد الذي انضمت إليه بريطانيا في ٥ أبريل وباكستان في ٢٣ سبتمبر وإيران في ٣ نوفمبر ١٩٥٥.

عمل عبد الناصر من أجل ردع العراق عن الانتساب للحلف، وتعاون مع المملكة السعودية للضغط على العراق لإجراء محادثات بين العراقيين والمصريين، وكانت اذاعة صوت العرب تقوم بدعاياتها لتوحيد العالم العربي من المحيط إلى الخليج وتصف نوري السعيد بخائن القضية العربية.

أدان الرأي العام العربي التواطؤ الجديد بين العراق وتركيا وبريطانيا، وعمل الوطنيون العراقيون على إخراج العراق من حلف بغداد وكانت الانتفاضة الشعبية في ٢٥ نوفمبر والتي بدأت في زمن العدوان الثلاثي على مصر، والذي طلب نوري السعيد من بريطانيا أن تضرب عبد الناصر بعد التأميم، وأن تضربه بشدة، نجد نوري السعيد بعد الانتفاضة الشعبية في العراق مضطراً للاعلان عن استعداد بلاده لتقديم العون لمصر وقطع علاقته مع فرنسا؛ ولكن في الحقيقة تابعت الحكومة ملاحقتها الوحشية للقوى الوطنية وخاصة بعد المظاهرة التي قامت في النجف حيث أخمدتها الحكومة بقسوة.

وفي الرابع عشر من فبراير أعلن عن قيام الاتحاد العربي بين العراق

والأردن لمواجهة قيام الوحدة العربية بين مصر وسوريا والتي نتج عنها الجمهورية العربية المتحدة.

وفي صيف عام ١٩٥٨ بدأت مقومات الثورة للاطاحة بالنظام الملكي تنضج، ففي هذه الفترة كانت الولايات المتحدة تعمل للقضاء على الثورة في لبنان التي قامت ضد حكم الرئيس اللبناني كميل شمعون الذي كان يحظى بتأييد ودعم أمريكي.

ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨:

في ١٣ يوليو ١٩٥٨ صدرت الأوامر للوائين عراقيين أحدهما برئاسة عبد الكريم قاسم والآخر بقيادة عبد السلام عارف للتحرك نحو الأردن لمساندة القوات الأمريكية المستعدة لضرب لبنان الثائر ضد رئيسه؛ ولكن قائدي اللوائين بدلاً من التوجه نحو الأردن لتنفيذ مهمتهما دخلا بغداد واستوليا على المراكز الحساسة وحاصرا القصر الملكي وقتلوا رموزه، الملك فيصل، والوصي عبد الإله، ونوري السعيد، ساند الشعب الجيش في ثورته، وأعلن قيام النظام الجمهوري، وترأس عبد الكريم قاسم الدولة وكان عبد السلام عارف نائباً له.

اتبعت حكومة الجمهورية اجراءات التنمية الاقتصادية منذ العام الأول وطبقت نظام الاصلاح الزراعي ومالت في سياستها الاقتصادية نحو الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية في الوقت الذي مارست الدول الغربية ضغطاً على العراق.

وكان قاسم يرغب في حكم العراق حكماً فردياً مستفيداً من صراع اليمين واليسار العراقي، وتأجيج العداء القومية بين العرب والأكراد. مع أن الدستور المؤقت الصادر عام ١٩٥٨ نص على مساواة العرب والأكراد،

وأعلن عن تحقيق الأماني القومية للأكراد ضمن الجمهورية العراقية ودخل الحكومة العراقية وزراء من الأكراد بالإضافة إلى خالد النقشبندي الذي كان عضواً في مجلس رئاسة الجمهورية.

وكان زعماء الحزب الديمقراطي الكردستاني يأملون بأن يحصل الشعب الكردي على الحكم الذاتي في اطار الجمهورية العراقية، وكان الأكراد قد وعدوا بهذا الشيء في بداية الثورة.

وفي فبراير ١٩٦٢ قامت العديد من التظاهرات، مما أدى إلى مزيد من التقارب والتضامن بين القوى الوطنية. وفي أواخر ذلك العام قام العمال بالتظاهر وتزايد الاحتجاج على حرب كردستان وشمل التململ قيادة الجيش.

انقلاب عام ١٩٦٣:

وفي صباح ٨ فبراير ١٩٦٣ قامت مؤامرة في الجيش ضمت بعض الوحدات من حامية بغداد واستولوا على المراكز الاستراتيجية في العاصمة، وقصفت الطائرات مقر رئيس الوزراء في وزارة الدفاع، وسقط قاسم قتيلاً بعد اعدامه رمياً بالرصاص.

قام بالانقلاب زعماء حزب البعث بدعم عسكري من عبد السلام عارف وحركة القوميين العرب.

وعندما استلم البعثيون زمام الحكم في سوريا في ٨ مارس ١٩٦٣ حاولت حكومة العراق أن تستخدم فكرة الوحدة العربية لصالحها فبدأت المباحثات المصرية السورية العراقية لتشكيل اتحاد فدرالي. وفي منتصف عام ١٩٦٣ أدت سياسة الحكومة المتطرفة والمعادية للشعب إلى جعل كافة القوى تقف ضدها، وأحس زعماء حزب البعث بضعفهم فبدأوا يفتشون

عن مخرج، ودب الصراع في قيادة الحزب بين الكتلة اليمينية بزعامة طالب شبيب. وبين كتلة اليسار بزعامة علي السعدي. وتحول هذا الصراع إلى صدامات مكشوفة بين الكتلتين وحاولت كتلة الوسط بزعامة البكر اصلاح الوضع لكنها لم تستطع، فانتهزت كتلة عبد السلام عارف هذه الصدامات وقامت بانقلاب في ١٨ نوفمبر ١٩٦٣.

شكل طاهر يحيى وهو صديق لعبد السلام عارف ـ الوزارة ودخل فيها زعيم كتلة الوسط في البعث نائب رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر، ولكن كتلة عارف ما لبثت أن عزلت البكر من نيابة رئاسة الجمهورية، ومنعت نشاط حزب البعث.

في ٤ مايو ١٩٦٤ جرى اقرار الدستور المؤقت للجمهورية العراقية الذي نص على تركيز كامل السلطة بيد رئيس الجمهورية. وفي ١٤ يوليو ١٩٦٤ أعلن عن تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق وهو منظمة سياسية موالية للحكومة.

في عام ١٩٦٥ بدأت حكومة عارف تميل نحو اليمين، واستأنفت الحرب ضد الأكراد وفي شهر يوليو جرت ازاحة القوى الوحدوية التي طالبت بتسوية سلمية للمشكلة الكردية.

في شهر سبتمبر حاولت القوى الوحدوية المعزولة القيام بمحاولة انقلابية ولكنها فشلت، وكانت القطيعة بين هؤلاء الوحدويين وبين عبد السلام عارف قد أدت إلى ضعف منظمة الاتحاد الاشتراكي العربي.

أمام هذه التطورات السياسية اضطر عبد السلام عارف للتعامل مع اليمين، وعين رئيساً للوزارة عبد الرحمن البزاز ـ الذي كان يتمتع بتقدير بريطانيا وأمريكا خاصة وأنه كان سفيراً لبلاده في لندن.

في ١٣ أبريل ١٩٦٦ سقطت الطائرة المروحية التي كانت تقل عبد السلام عارف وبموته اشتد الصراع للوصول لمنصب رئاسة الجمهورية وكان بين عبد الرحمن البزاز وعبد العزيز العقلي وعبد الرحمن عارف رئيس الأركان، وبالنهاية تم اختيار عبد الرحمن عارف للرئاسة والبزاز لرئاسة الوزارة أما العقلي فقد استبعد هو واتباعه.

العراق في زمن العدوان الإسرائيلي:

أرسل العراق قوات إلى الأردن للمشاركة في محاربة إسرائيل، وأوقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقطع علاقاته الدبلوماسية مع بريطانيا والولايات المتحدة. وفي السابع من أغسطس تسلمت شركة النفط الوطنية العراقية الأراضي التي انتزعت من «شركة نفط العراق». وأعطيت الشركة الوطنية كل حقوق وامتيازات شركة نفط العراق التي لم تعد تشعر بأنها هي السيدة في العراق خاصة بعدما حرمت من ٩٥٪ من أراضي الامتيازات. حاولت شركة نفط العراق استرجاع امتيازاتها إلا أن الحكومة قررت أن تمارس شركة النفط الوطنية بنفسها استخراج النفط.

إلا أن سياسة طاهر يحيى الخارجية المعادية للاستعمار اقترنت بسياسة داخلية رجعية اتصفت بالظلم والفوضى والاضطهاد، فالاصلاح الزراعي مثلاً كان بطيئاً ونصف الأراضي التي صودرت من كبار الاقطاعيين ووزعت على الفلاحين بقيت بدون زراعة لعدم وجود المعدات الزراعية لدرجة أن العراق اضطر لاستيراد القمح والأرز وبلغ العجز في ميزانية الدولة مائة وعشرين مليون دولار عام ١٩٦٧[1].

(١) تاريخ الأقطار العربية المعاصر ـ مجموعة باحثين، دار التقدم موسكو ١٩٧٥، ص ٣٧٠.

وبعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ فرضت حكومة طاهر يحيى ضرائب لتغطية عجز الموازنة وقعت على كاهل الكادحين والعمال، فاشتد الوضع توتراً وامتلأت المعتقلات بالمعارضين، بل أصدرت الحكومة قانوناً جديداً للصحافة، وضعها تحت رقابة الحكومة.

كان خطر العزلة والخوف من فقدان السلطة قد دفع الرئيس عارف إلى محاولة الاتفاق مع المعارضة التي أصرت على طلب العودة للحياة الدستورية.

في ١٧ يوليو ١٩٦٨ قامت قوات حزب البعث في الجيش العراقي وهم أحمد حسن البكر وصالح عماش وحردان التكريتي باحتلال المراكز الحساسة في العاصمة وطوقت القصر الجمهوري واعتقلت عبد الرحمن عارف ونفته إلى خارج البلاد. وانتقلت السلطة إلى مجلس قيادة الثورة برئاسة أحمد حسن البكر وعيّن عبد الرزاق النايف (قائد المخابرات) رئيساً للوزراء كما عين إبراهيم عبد الرحمن الداود (قائد الحرس الجمهوري) لمنصب وزير الدفاع. وبعد أسبوعين تخلص البكر من النايف بنفيه إلى خارج البلاد، وأحيل أبراهيم الداود على التقاعد، واستطاع بذلك حزب البعث أن يستولي على السلطة.

في ٣١ يوليو ١٩٦٨ شكل أحمد حسن البكر وزارته الجديدة التي تكونت بمعظمها من أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث. وكان البكر يعلم جيداً أن حكومته لن تبقى طويلاً إذا لم يتعامل مع القوى التقدمية الأخرى، ولكن البعث اشترط للتعاون أن تكون المراكز والمواقع الحساسة في الدولة والجيش بيده. وجرى التأكيد على هذا في الدستور المؤقت للجمهورية الذي أقر عام ١٩٦٨ ليقوم مقام دستور ١٩٦٤.

وبخصوص المشكلة الكردية فقد اتخذ في أواخر عام ١٩٦٩ إجراءات لتسويتها، وفي ١١ مارس ١٩٧٠ وبمبادرة من حكومة البكر تم توقيع اتفاقية حول وقف قتال الأكراد، ونصت الاتفاقية على اقامة سلم في كردستان العراق ومنح الأكراد حقوقاً متساوية مع العرب، بما في ذلك حقهم باقامة حكم ذاتي في اطار الجمهورية العراقية واعتبرت اللغة الكردية لغة مساوية للعربية في المناطق التي تقطنها أغلبية كردية، كما نصت الاتفاقية على فتح المدارس الكردية وتأسيس جامعة كردية واصدار الصحف والمجلات وتنظيم البرامج الاذاعية وبرامج تلفزيونية بلغة كردية.

وبالفعل دخل الوزارة العراقية خمس وزراء أكراد وعين محافظاً للسليمانية من بين الأكراد، وأعيد المستخدمون الذين فصلوا من وظائفهم بسبب الحرب الكردية إلى أعمالهم وحلت فصائل صلاح الدين التي شكلتها الحكومة العراقية لمحاربة الأكراد.

في النصف الثاني من عام ١٩٦٩ تم الاتفاق بين ممثلي القوى الحزبية الكبرى في العراق وهم حزب البعث والحزب الشيوعي، والحزب الديمقراطي الكردستاني لإقامة حكومة ائتلافية وشكل البكر هذه الحكومة في آخر يوم من السنة وكان صدام حسين من المعاونين النافذين.

سيطر العسكريون داخل جهاز حزب البعث العراقي، لكنهم بدأوا يفقدون مواقعهم الأساسية لصالح الاتجاه السياسي بقيادة صدام حسين الذي أصبح بالتدريج الرجل القوي في النظام.

تأكّدت السلطة الشخصية لصدام حسين منذ أواسط سني السبعينات على الرغم من أن البكر حافظ على الرئاسة حتى عام ١٩٧٩. بقيت المسألة الأكثر أهمية هي مسألة الأكراد. فالهدنة النسبية التي قامت

منذ أوائل سني السبعينات انتهت مع رفض المسؤولين الأكراد لمشروع الاستقلال الذاتي المحدود الذي اقترحه البعث عليهم. أحس الأكراد أنهم في موقع قوة بفضل مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وإيران. استؤنفت الحرب بعنف في شهر أبريل ـ نيسان ١٩٧٤. نجح الجيش العراقي في احتلال السهول لكنه فشل في السيطرة على الجبال؛ فالأسلحة المضادة للدروع وللطيران التي سلّمتها إيران للأكراد مع مستشارين عسكريين نجحت في وقف التقدم العراقي. وبدا النزاع مهدداً بإمكانية التحول إلى حرب مفتوحة بين إيران والعراق.

قرر صدام حسين، المدرك للخطر، التفاوض مباشرة مع إيران؛ وقد ساعدته على ذلك كل من الجزائر والسعودية. وكان اتفاق الجزائر لعام ١٩٧٥ نجاحاً بالنسبة للنظام الامبراطوري الإيراني. إذ اعترف بمرور خط الحدود في منتصف شط العرب والتزم الطرفان بالتوقف عن دعم كل منهما لمعارضة الآخر. لقد وافق العراق على إنهاء مطالبه الخاصة بالناطقين باللغة العربية في إيران.

استطاعت الحكومة، بفضل الزيادة الكبيرة في العائدات النفطية، أن تشرع في تنفيذ مشاريع عملاقة للتنمية ورفع مستوى المعيشة. واستطاع العراق أن يصبو إلى منافسة مصر ويصبح القوة الأولى في العالم العربي فهو يمتلك الماء والنفط والحيّز الجغرافي واليد العاملة المؤهلة جيداً ولا يعاني بنفس الوقت من مشاكل الكثافة السكانية على الرغم من نموه الديموغرافي السريع.

انسحب البكر من الحياة السياسية بتاريخ ١٦ يوليو ـ تموز ١٩٧٩ وجمع صدام حسين بين مناصب رئيس الجمهورية والأمين العام للقيادة القطرية لحزب البعث ورئيس مجلس قيادة الثورة والقائد الأعلى للقوات المسلحة. لاقى هذا الصعود معارضة داخل الحزب، لكن سرعان ما خمدت

هذه المعارضة أثر اعتقال عدد من المسؤولين الهامين الذين تمّ ابعادهم أو صدرت بحقهم أحكام سجن طويلة الأمد. اتهم صدام حسين سوريا بدعم خصومه مما أدّى إلى قطيعة جديدة بين البلدين بعد فترة تقارب عابرة أعلن عنها أثناء القمة العربية في بغداد ١٩٧٨.

تقارب صدام مع السعودية ووقع معها اتفاقاً أمنياً عام ١٩٧٩ التزم فيه العراق بالدفاع عن السعودية في حال وقوع عدوان سوفيتي أو إيراني عليها، حاول صدام تزعم العالم العربي بتقديمه مشاريع قومية تضمن أمن العالم العربي وتظهر المسؤولية القومية للعراق، خاصة وأن العراق بدأ سياسة الابتعاد عن الاتحاد السوفيتي والتقرب من الغرب (فرنسا خاصة) الأمر الذي أمن له الاستقلال الاقتصادي وضمن بذلك ارادته السياسية.

كان على صدام مواجهة النزعة الشيعية التي ثارت داخل البلاد عام ١٩٧٩ وقاد هذا التوجه الامام محمد باقر الصدر ملهم حزب الدعوة الإسلامية، أعطت الثورة الإسلامية في إيران دعماً للحركات الشيعية في العراق بالرغم من طرد الامام الخميني من العراق في أكتوبر ١٩٧٨. لكن القمع الشديد الذي طال العديد من رجال الدين وتنفيذ حكم الاعدام في أبريل ١٩٨٠ بآية الله محمد باقر الصدر أضعف الحركة التي اتهمت بقيامها بمحاولة اغتيال فاشلة استهدفت طارق عزيز.

إن الضربات التي وجهت لعلماء الشيعة سمحت للنظام بسحق حركة العصيان ومع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية أصبح الانتماء للشيعة كجريمة الخيانة للنظام.

الحرب العراقية ـ الإيرانية:

تتدرج حرب العراق ـ إيران ضمن سياق امتداد الصراع بين البعث

العراقي والنزعة الشيعية الثورية. إن الخلافات الحدودية حول شط العرب ومسألة سكان إيران الناطقين باللغة العربية هي قديمة بالتأكيد، لكن اتفاق الجزائر كان قد انهى الادعاءات العراقية؛ كما أن صدام حسين احترم بدقة التزاماته. لقد أعطت الثورة الإيرانية زخماً كبيراً للحركة الشيعية في العراق لا سيما وأن المبدأ المطبّق في إيران منذ الثورة كان قد جرى تحديده خلال السنوات السابقة في المدن المقدسة العراقية.

تكاثرت الحوادث الحدودية منذ شهر فبراير ١٩٧٩، أي منذ تاريخ استلام الخميني للسلطة، وتراوحت من تبادل الرمي إلى عمليات القصف الحقيقية. دفع الحزم الممارس ضد رجال الدين الشيعة في العراق طهران إلى الاحتجاج بشدة. ورأت إيران في الميثاق القومي لعام ١٩٨٠ تعبيراً عن إرادة التحضير لحرب ضدها. استمرت طهران في تأكيد نيتها للعمل على تصدير ثورتها إلى مجمل العالم الإسلامي. وفي شهر أبريل ١٩٨٠ زاد التوتر إثر محاولة اغتيال طارق عزيز وإعدام باقر الصدر حيث بثّت إذاعة طهران خبر موت صدام حسين الكاذب.

بتاريخ ٢٢ سبتمبر - ١٩٨٠ أطلق العراق هجومه المفاجئ ضد الأراضي الإيرانية. كان صدام حسين يشارك المنفيين من السياسيين الإيرانيين الرأي القائل بأن الصراعات السياسية في إيران وعمليات التصفية التي شهدها الجيش قد أضعفت القدرة العسكرية الإيرانية. واعتقدوا أنهم يستطيعون النجاح في حرب خاطفة على الطريقة الإسرائيلية تؤدي إلى سقوط النظام الخميني. لكن الأبعاد الجغرافية والبشرية للمنطقة كانت أكثر أهمية في الوقت الذي كان فيه الجيش العراقي قد تلقى تكويناً على الطريقة السوڤيتية تعطي الأولوية للمدفعية وللدعم التقني على حساب سرعة العمل.

هذا بالإضافة إلى أن القيادة العليا العراقية أرادت تجنب الخسائر البشرية ولم تكن تسيطر على الجو تماماً.

خلق الهجوم العراقي هبّة وطنية في إيران. وسارع المتطوعون بالآلاف إلى جبهة القتال حيث سمحت تضحيتهم للجيش الإيراني بإعادة تنظيم صفوفه وتحمل الصدمة. وشهدت المدينتان الإيرانيتان الكبيرتان في منطقة شط العرب معارك شديدة العنف بالسلاح الأبيض، أي خرمشهر التي سقطت بتاريخ ٢٤ أكتوبر وعبدان؛ هذا في الوقت الذي فتحت فيه جبهة جديدة في المنطقة الكردية في إيران. إذ كان الجيش العراقي قد أحرز بعض التقدم في مجمل القطاعات، فإنه تعثر منذ شهر ديسمبر. بكل الأحوال لم يكن يمتلك إمكانيات التوغل في العمق الجوي الإيراني ويهاجم مدناً مثل طهران البعيدة جداً عن مسرح القتال. واقتصرت الحرب خلال ١٩٨١ على نوع من ثبات المواقع وسلسلة من الهجومات والهجومات المضادة المحلية. فشلت جميع محاولات الوساطة. إذ صمم النظام اللإيراني على جعل العراق يدفع غالياً ثمن الاعتداء الذي وقع ضحيته وطالب بإعادة الأراضي المحتلة وبتعويضات حرب كبيرة وبسقوط نظام صدام حسين.

شنّت إيران، اعتباراً من نهاية شهر سبتمبر ١٩٨١، سلسلة من الهجومات القومية بغية تحرير أراضيها. لقد تحطم حصار عبدان وبدأت القوات العراقية بالتراجع أمام صدمة الموجات البشرية من المتطوعين الإيرانيين الذين استطاعوا الاستيلاء على مواقع معادية، بعد أن تكبدوا خسائر بشرية مخيفة. إن الحرب العراقية - الإيرانية لم تأخذ صيغة الحرب الخاطفة، بل بعيداً عن ذلك أخذت منحى حرب الخنادق الشبيهة بالحرب العالمية الأولى مع أعداد كبيرة من القتلى، خاصة على الجانب الإيراني.

وفي الوقت الذي قام فيه الصراع الإسرائيلي - العربي على الاستهلاك المتسارع للاعتدة العسكرية وعلى خسائر بشرية قليلة، كانت الحرب العراقية - الإيرانية أحد أكثر الحروب الدموية التي شهدها العالم منذ عام ١٩٤٥.

شهد شهر مايو ١٩٨٢ الانتصار الإيراني. وقد استعيدت خورمشهر بتاريخ ٢٤ مايو بينما أسر عدة آلاف من الجنود العراقيين. وبتاريخ ٢٠ مايو ١٩٨٢ حاول صدام حسين وضع حد للحرب وأمر بعودة قواته إلى الحدود الدولية واقترح قيام الطرفين المتحاربين بعمل مشترك ضد الإسرائيليين الذين كانوا قد اجتاحوا لبنان. رفض الخميني تلك العروض. وأراد الوصول إلى إسقاط الرئيس العراقي مع تلازم ذلك إما مع إقامة جمهورية إسلامية في العراق وإمّا مع تقسيم الدولة العراقية على أساس اثني وديني. لقد بدأت معركة العراق منذ صيف عام ١٩٨٢.

معركة العراق:

كان يمكن للهزائم العراقية في ربيع عام ١٩٨٢ أن تضع حداً للحرب. اقترح صدام حسين، مستفيداً من الغزو الإسرائيلي للبنان، فكرة وحدة مقدّسة، باسم الإسلام، بين بلاده وإيران ضد الدولة العبرية؛ وأعلن العراق استعداده على قبول مضمون اتفاق الجزائر ١٩٧٥ فيما يخص الأمور المتنازع عليها. وجد ذلك الاقتراح صدىً ما لدى المسؤولين الإيرانيين، لكن الإمام الخميني حسم الأمور في الاتجاه المعاكس وأعلن أن الطريق إلى القدس يمر عبر انهاء البعث العراقي.

فرض استمرار الحرب خياراً استراتيجياً على السلطات الثورية الإيرانية.و إذا كان صد الهجوم العراقي لعام ١٩٨٠ قد تمّ بفضل جماهير المتطوعين من «حرّاس الثورة» فإن استرجاع الأراضي الوطنية يعود بشكل

أساسي إلى الجيش النظامي الذي كان قد أعاد تنظيم صفوفه. تناظرت إرادة إسقاط النظام العراقي مع انتصار القيم الإسلامية الثورية على الأفكار الواقعية للعسكريين. وكان استئناف المعارك من صنع «حرّاس الثورة» الذين أرادوا البرهنة على تفوق الأيمان وقيم الشهادة على المفاهيم التقنية للعسكريين التقليديين. وقامت سلسلة من الهجومات عمادها استخدام الموجات البشرية الراغبة في نيل شرف الشهادة. فضّل الجيش العراقي في مواجهتها، المدرك لدونية عدده، الدفاع الثابت المعتمد على التحكيمات الأرضية وقوة النيران في الوقت الذي أعطى فيه مفهوم الدفاع عن التراب الوطني معنىً لتلك الحرب ومنح العراقيين إرادة القتال بعد هزائم ربيع ١٩٨٢. بدأ العراق تدريجياً يأخذ صورة المعتدى عليه وليس المعتدي.

فشل الهجوم الإيراني الأول في شهر يوليو ١٩٨٢ الرامي إلى عزل البصرة في الجبهة الجنوبية. ولم تسفر هجومات خريف ١٩٨٢ إلا عن مكاسب أرضية متواضعة بالقياس إلى الخسائر البشرية التي تكبّدها المتطوعون الإيرانيون. شهد الفصل الأول من عام ١٩٨٤ ثلاثة هجومات إيرانية كبيرة أحرز أحدها نجاحاً أكيداً باحتلال جزر «مجنون» في منطقة الأحواز. تعزز الدفاع العراقي إلى حد كبير بواسطة استئناف استلام الأسلحة السوفيتية. لم يؤيد الاتحاد السوفيتي ذلك النزاع وأمِل طويلاً بتطور إيران الثورية نحو الاشتراكية. لكن القطيعة بين الشيوعيين الإيرانيين والثوريين الإسلاميين، التي تبعتها عملية تصفية رهيبة لأنصار موسكو، وضعت حداً للأوهام السوفيتية. وغدا الاتحاد السوفيتي من جديد الحليف والصديق للعراق، إلى جانب محافظته على علاقات اقتصادية وسياسية طبيعية مع إيران. زادت فرنسا أيضاً من التزاماتها حيال العراق، والتي كان قد بدأت في سني السبعينات، لقد زودته بكميات كبيرة من

الأسلحة، خاصة في ميدان الطيران. وتضاعفت بالتالي ديون العراق حيال فرنسا ووصلت إلى ٢٣ مليار دولار عام ١٩٨٥ وجعلت الدائن أكثر تضامناً مع مدينه. بررت الحكومة الاشتراكية ذلك التحالف الواقعي بضرورة المساعدة على إقامة سد يكون قادراً على منع انتشار الموجة الإسلامية في بلدان الخليج الأخرى بل وصولها إلى بلدان المغرب، الصديقة لفرنسا. ظهرت المساعدة الفرنسية في استخدام العراق للسلاح الجوي. إذ أعلنت بغداد، منذ شهر أغسطس ١٩٨٢، الحرب الاقتصادية على إيران وهاجمت منشآتها النفطية في الخليج.، كانت النتيجة هي ازدياد كميات النفط الطافية على سطح البحر بسبب الهجمات على ناقلات النفط. دعمت فرنسا العراق أيضاً عندما «أعارته» خمس قاذفات «سوبر اتندارد» مزوّدة بصواريخ اكزوسيت بغية الهجوم على مركز الضخ النفطي الإيراني في منطقة خرَج. وبالإضافة إلى الأسلحة الفرنسية والسوفيتية، اشترت بغداد أسلحة من البرازيل وجنوب أفريقيا ومصر (التي تخلّصت من مخزونات الأعتدة السوفيتية). احترمت الولايات المتحدة، الحيادية رسمياً، الحظر الذي فرضته على الأسلحة الموجّهة للطرفين المتحاربين، ولم تقدم للعراق سوى بعض المعلومات العسكرية (المضلّلة أحياناً) التي جمعتها أقمارها الصناعية للتجسس.

كانت إيران تمتلك، من جهتها، كميات كبيرة من الأعتدة العسكرية اشترتها في عهد الشاه. ثم انتقلت تدريجياً إلى العتاد السوفيتي الذي دفعت ثمنه بالعملات الصعبة من حلفاء موسكو أو من بلدان أوروبا الشرقية. كما تلقت من الصين أسلحة من تصميم سوفيتي كانت قد طورتها.

تدويل النزاع:

تخلّى الإيرانيون في عام ١٩٨٥ عن تكتيك الموجات البشرية. واستعاد الجيش النظامي قيادة العمليات. تبنّى في البداية تكتيك الاستنزاف القائم على الشروع بهجومات صغيرة محضرة بشكل منهجي على نقاط مختلفة لتواجد القوة العراقية وعلى مدى حدود يبلغ طولها ١١٠٠ كيلومتر. في عام ١٩٨٦، اثر النجاح المشهود أثناء الاستيلاء على «الفاو»، اختارت القيادة الإيرانية العودة إلى العمليات الكبيرة الرامية إلى حصار البصرة، المدينة الثانية في العراق، الواقعة على شط العرب. أتاحت هجومات كربلاء ٤، ٥، ٦ في نهاية عام ١٩٨٦ وبداية ١٩٨٧ إحراز تقدم هام مقابل خسائر بشرية فادحة، لكن لم تحقق أهداف تدمير الجيش العراقي أو الوصول إلى احتلال البصرة. ازدادت رقعة التمرد الكردي في شمال العراق، والمدعوم من قبل الجمهورية الإسلامية (التي تحارب من جهتها التمرد الكردي الإيراني). أقلق ذلك الأمر تركيا التي حصلت على إذن الحكومة العراقية بعبور الحدود العراقية أثناء عمليات الملاحقة التي قامت بها ضد ثوار حرب العصابات الأكراد والمستوطنين في جنوب تركيا. وأشارت بعض السلطات التركية أنه في حالة انهيار العراق قد يتدخل الجيش التركي في شمال تلك البلاد من أجل منع انبثاق جمهورية كردية وربما من أجل ضم تلك المنطقة للجمهورية التركية.

ردّ العراقيون على الهجومات الإيرانية بتكثيف الحرب الاقتصادية. استهدفت الغارات الجوية المنافذ النفطية لإيران على الخليج واستطاعت الحد إلى درجة كبيرة من الصادرات الإيرانية في الوقت الذي تأثرت فيه إيران بانهيار أسعار النفط أكثر من العراق.

لم يكن العراق يمتلك، منذ بداية الحرب، منفذاً على الخليج. ومنعته

سوريا، حليفة إيران، من استخدام خط الأنابيب المؤدي إلى البحر المتوسط عبر الأراضي السورية. لكن استطاع العراق الحصول على منافذ أخرى إذ سمحت له تركيا والسعودية ببناء خطوط أنابيب جديدة تؤمّن له الوصول إلى البحر المتوسط والبحر الأحمر. وأصبح الأردن حليفاً أساسياً تمر عبر أراضيه، انطلاقاً من العقبة، السلع الضرورية. بالمقابل، كان يمكن للحرب الجوية التي شرع بها العراق في الخليج أن تخنق إيران. فهددت الجمهورية الإسلامية، منذئذ، بمنع استخدام الخليج من قبل جميع الدول المجاورة. وتعرّضت ناقلات النفط من مختلف الجنسيات للهجومات الإيرانية والعراقية على حد سواء.

نجح العراق أمام الطريق الدبلوماسي المسدود الذي يمنع خروجه من النزاع بصورة مشرّفة، أن يدفع إيران بواسطة حربه الجوية في الخليج، إلى الهجوم على المصالح النفطية الحيوية للغرب، الذي اكتشف فجأة أنه لا يمكن السماح بدوام الحرب. فمارس الأسطول متعدد الجنسيات، من خلال تواجده ذاته، ضغطاً إضافياً على إيران التي وجدت نفسها قد فقدت وسيلة ضغط فعالة على جيرانها. تمت ترجمة تدخل القوى الكبرى بالقرار ٥٩٨ الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٨٧ حول ضرورة فرض وقف إطلاق النار على طول الحدود الدولية، الأمر الذي يتماشى مع الأطروحة العراقية. وجاء في القرار:

«- يعرب مجلس الأمن عن قلقه الكبير بشأن استمرار النزاع بين إيران والعراق... يعلن عن أسفه لاندلاع تلك الحرب واستمرارها؛ وعن قلقه أمام إمكانية توسع رقعة النزاع...

- يطلب من إيران والعراق كأول إجراء في طريق الوصول إلى تسوية

عن طريق المفاوضات الوقف الفوري لإطلاق النار وتوقيف جميع العمليات العسكرية براً وبحراً وجواً...

اعلنت السلطات العراقية موافقتها الصريحة على القرار. بينما لم يعط الإيرانيون أية اجابات محددة[1].

نهاية النزاع:

زاد التوتر الدولي مع أحداث مكة. وكان قد سبق للشرطة السعودية أن اعتقلت أثناء موسم الحج لعام ١٩٨٦ عدداً من الحجاج الإيرانيين الذين كان بحوزتهم أسلحة ومتفجرات. إن الأماكن المقدسة الإسلامية خضعت دائماً للسنّة وتوجّب على الحجاج الشيعة، منذ قرون، التقيّد بسلوكية محددة بالنسبة للمضمون الخاص لمعتقدهم. لكن منذ انطلاق الثورة الإيرانية، استفاد الحجاج الإيرانيون من الطقوس المقدسة للتعبير عن شعارات سياسية ودينية تمجّد الإمام الخميني، مما شكل نوعاً من التدنيس بالنسبة للوهابيين الذين يعتبرون الولاء المقدّس للأئمة بمثابة خطيئة بالنسبة للتوحيد المطلق لله عز وجل.

في شهر أكتوبر ١٩٨٦ استبدل الملك فهد لقب «صاحب الجلالة» بلقب «خادم الحرمين الشريفين»، أي اللقب الذي كان يشكل أحد النعوت الخاصة بالخلفاء المسلمين السنّة. كان التعارض واضحاً بين مفهومين للإسلام وبين إرادتين تريد كل منهما تبوأ مراكز القيادة فيه.

خشيت السلطات السعودية، خلال موسم الحج في يوليو / أغسطس

---

(١) هنري لورنس: اللعبة الكبرى؛ الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة محمد مخلوف - دار قرطبة للنشر - قبرص الطبعة الأولى ١٩٩٢ - ص ٣٧٧ - ٣٨٠ .

١٩٨٧، أن يقوم الإيرانيون بمحاولة احتلال المسجد الكبير في مكة ويشجبوا انطلاقاً من قدس أقداس المسلمين التحالف بين الأنظمة الملكية العربية في الخليج والأمريكيين، ذلك التحالف الذي برهن عليه وصول الأساطيل الغربية إلى الخليج. اصطدم الحجاج الإيرانيون مع الشرطة السعودية بتاريخ ٣١ يوليو - تموز وأدّت الأحداث رسمياً إلى مقتل ٤٠٢ شخصاً (٢٧٥ إيراني و٨٥ شرطي سعودي و٤٥ حاج من جنسيات مختلفة)، قطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، وأعلن العالم الإسلامي بمجمله تضامنه مع المملكة السعودية. وجدت تلك الجمهورية نفسها في عداء مع الدول الإسلامية. وامتنعت في السنوات اللاحقة عن إرسال حجاج إلى مكة مع استمرارها بالاحتجاج على شرعية الإدارة السعودية للأماكن المقدسة.

دفعت تلك العزلة الجمهورية الإسلامية إلى مزيد من الجذرية، لقد ازدادت حدة حرب الناقلات في الخليج واصطدم الأسطول الأمريكي مع الإيرانيين في شهر أكتوبر ١٩٨٧ وفي شهر أبريل - نيسان ١٩٨٨. ثم استؤنفت حرب المدن بقوة في مطلع عام ١٩٨٨. وفي الوقت الذي انقسم فيه المسؤولون الإيرانيون على أنفسهم حول السياسة المطلوب اتباعها، شهدت الحرب منعطفاً حاسماً في شهر أبريل ١٩٨٨ عندما انتقل الجيش العراقي للهجوم وحرر شبه جزيرة الفاو. كان ذلك بداية سلسلة من ضربات عراقية عنيفة قدّر لها أن تهز كل مرة جيشاً إيرانياً منهكاً وترغمه على التخلي عن مواقعه في الأراضي العراقية. وبتاريخ ٢ يوليو ١٩٨٨ أسقطت سفينة أمريكية طائرة «ايربوس» إيرانية مما أدّى إلى مقتل ٢٩٠ شخصاً. إن استحالة الحصول على إدانة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة أثبتت للسلطات الإيرانية مدى ضعف بلادها.

كرّس هجوم عراقي جديد، وقع ما بين ١٢ و١٧ يوليو ١٩٨٨، تغير الوضع، إذ أسر العراقيون بضعة آلاف من الإيرانيين وتهددت الأراضي الإيرانية بغزو جديد. بتاريخ ١٨ يوليو قبلت الحكومة الإيرانية القرار ٥٩٨ دون أية شروط؛ واعترف الإمام الخميني بتاريخ ٢٠ من نفس الشهر بأن اتخاذ ذلك القرار كان أقسى عليه من تجرع السم الزعاف. زاد العراق من ضغطه باللجوء إلى هجوم عام. وبتاريخ ٢٠ أغسطس دخل قرار وقف إطلاق النار تحت إشراف الأمم المتحدة حيّز التنفيذ. ثم بدأت في ٢٥ من نفس الشهر مفاوضات صعبة في جنيف. وبتاريخ ٢٧ منه أطلق الجيش العراقي عمليات ضد المتمردين الأكراد مما أدّى إلى هجرة كبيرة نحو تركيا. اكتفت القوى الكبرى بالدعوة إلى مؤتمر دولي أدان استخدام مثل تلك الأسلحة.

فشلت محادثات جنيف، ولكن موت الأمام الخميني في ٣ يونيو ١٩٨٩ غيّر من المشكلة. وفي أواخر حزيران ١٩٩٠ بدأ نوع من التقارب الملموس بين الطرفين وظهر في الأفق حوار سياسي قد ينهي المشكلة. خاصة وأن إيران خرجت من الحرب منهكة مادياً وتعاني من زيادة سكانية.

كان وضع العراق أفضل. إن صناعة حربية حقيقية قد نشأت من رحم النزاع. وأعاد النظام، الذي ظل دكتاتورياً بالرغم من مسحة ليبرالية ظاهرة، تأكيد إرادته في قيادة العالم العربي. وتمّ التخلي عن نسق التسيير الاشتراكي للاقتصاد لصالح إعادة الاقتصاد الحر (باستثناء ميدان التسليح). كانت البلاد غارقة في الديون، خاصة حيال بلدان الخليج. إن العراق المالك لثلاثية البشر بقدر كافٍ والماء والنفط الوفير أصبح قوة اقليمية كبرى ومتحررة بالنسبة لعلاقاتها مع القوى العظمى[1].

(١) المرجع نفسه ص ٣٨١ - ٣٨٣ .

كتب يمكن الرجوع اليها حول الموضوع

- د. احمد شلبي: أحداث العراق والكويت - دار الزهراء - مصر.
- أمين سيعد: الثورة العراقية.
- ايرلاند - العراق: دارسة في تطوره السياسي - ترجمة جعفر خياط.
- حسن الأسدي: ثورة النجف.
- عبد الحليم أبو غزاله: الحرب العراقية الايرانية - معهد البحوث - مصر - ١٩٩٤.
- عبد الحليم الرهيمي: تاريخ الحركة الإسلامية في العراق الجذور الفكرية والواقع التاريخي ١٩٠٠ - ١٩٢٤ - الدار العالمية بيروت ١٩٨٥.
- عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث.
- عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية - العراق ١٩٣٩.
- عبده مباشر: الحرب العراقية الايرانية - العدد ٢٦٣ من كتاب اليوم - ١٩٨٦.
- محمد باقر الحكليم: أزمة الخليج الأسباب والنتائج.
- محمد مهدي البصير: تاريخ القضية العراقية.
- محمد سحنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر - مركز الاهرام للترجمة والنشر - القاهرة ١٩٩٢.
- د. وميض نظمي: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية والاستقلالية في العراق - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٨٦.
- Ritchie Ovendale: Teh Midlle Esat Since 1914 - Lougman Companious to history.
- Michael M. Gunter: The Kurds of IRAQ - Tragedie and hope - Tennesses Technological University 1993 - MacMillan.
- Simons Geoff: IRAQ From Sumer to Saddam 2e) edition MacMillan 1996.

الفصل الرابع

مصـــر

مصر خلال الحرب العالمية الأولى:

كانت مصر جزءاً من الامبراطورية العثمانية، وكانت صفة الاحتلال البريطاني لها بالمؤقت. وفي ٥ أغسطس ١٩١٤ أجبر الإنكليز رئيس وزراء مصر على اصدار بيان بقطع جميع العلاقات مع الدول المعادية لإنجلترا وفي الوقت نفسه دعا البيان جميع سكان مصر لمد يد المساعدة إلى إنجلترا بكل الوسائل، ومنحت القوات الإنجليزية البرية والبحرية حق استخدام أراضي مصر ومرافئها للعمليات الحربية.

وفي ٢ نوفمبر ١٩١٤ أعلنت الأحكام العرفية، وأصبحت السلطة العليا بيد القائد الإنكليزي، وأغلقت صحف الوطنيين في حين وضعت بقية الصحف تحت رقابة شديدة.

في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أعلنت وزارة الخارجية البريطانية انفصال مصر عن الدولة العثمانية ودخولها تحت الحماية الإنجليزية وفي اليوم التالي خلع الإنكليز عباس حلمي الثاني لعدم تعاونه معهم وعينوا مكانه السلطان حسين كامل باشا.

وفي عام ١٩١٧ وبعد وفاة السلطان حسين كامل رفض ابنه كمال الدين حسين أن يستلم العرش أو أن يتعاون مع الإنكليز. فعينوا أحمد فؤاد

ابن الخديوي إسماعيل، وكان أحمد فؤاد يعيش في إيطاليا، وبالتالي فإن وصوله للعرش بفضل الإنكليز ونشأته في إيطاليا يعنيان قلة وجود أصدقاء له يعتمد عليهم بين المصريين. فكان ألعوبة بيد بريطانيا. وكان في بداية الأمر يلقب بالسلطان أحمد فؤاد ثم تغير لقبه إلى الملك فؤاد.

ومنذ الأيام الأولى للحرب استغلت بريطانيا موارد مصر المالية والبشرية استغلالاً واسعاً، فقد أرغم البريطانيون المصريين على الانضمام إلى فيالق العمل ثلاث أو أربع مرات سنوياً، وفيالق العمل هذه هي عبارة عن أشغال شاقة تفرض على المنضمين إليها. فقد كان أفرادها يقومون بحفر الخنادق وإقامة الاستحكامات ومد خطوط السكك الحديدية وأنابيب المياه عبر الصحراء. وقد بلغ عدد الذين أرغموا على القيام بالعمل في هذه المجالات ما يزيد عن مليون فلاح وعامل مصري، وكانت ظروف العمل الشاقة تحوّل الناس إلى مقعدين أو تهلكهم.

ولم يستطع الشعب المصري أن يقوم بالدفاع عن نفسه، فقد كان زعماء الإحزاب وكبار ملاك الأراضي يميلون للحكم البريطاني، وكانت صحف كبار الملاكين تهادن إنكلترة وتدافع عن سياستها، بل أن الحكومة المصرية لم تفكر بالاعتراض على فرض الحماية البريطانية على مصر.

لجأ الشعب المصري إلى المقاومة والعنف، فكانت محاولتي ٨ أبريل و٩ يوليو ١٩١٥ للقضاء على السلطان حسين كامل صنيعة الإنكليز، وتم في ١٠ أغسطس ١٩١٥ اغتيال رئيس الوزراء حسين رشدي باشا.

مصر بعد الحرب العالمية الأولى:

وسببت مشاعر السخط الشعبي نمواً في الاتجاه القومي في مصر. ومع أن إنجلترا منعت الاجتماعات وضيقت على الصحافة، وفرضت

الضرائب، وملأت السجون والمعتقلات بالأحرار، وعملت على عزل مصر عن العالم العربي في محالة للقضاء على الحركة الوطنية، إلا أنه ما أن أعلنت نهاية الحرب في ١١ نوفمبر ١٩١٨ وتقرر عقد مؤتمر الصلح في ١٣ يناير في باريس، حتى تنادى الوطنيون في العالم العربي بضرورة الاتصال بباريس والمطالبة بالتخلص من الاستعمار بكل أشكاله. وطالبت مصر بالتخلص من الحماية البريطانية، كما تقرر أن يختار الشعب بواسطة عرائض موقعة وفداً مصرياً[1] يسافر إلى باريس لشرح القضية، وأسفرت هذه الحركة عن اختيار قيادة شعبية كان في طليعتها سعد زغلول، وعلي شعراوي، وعبد العزيز فهمي. وحين أراد هذا الوفد السفر إلى مؤتمر الصلح منعته الحكومة البريطانية، فأبرق سعد زغلول في ١٤ ديسمبر ١٩١٨ إلى الرئيس الأمريكي ولسن محتجاً على منع الإنكليز الوفد من السفر، ومطالباً بإلغاء الحماية البريطانية على مصر. لكن الدول المنتصرة مثل أمريكا وفرنسا وإيطاليا قامت بمجاراة بريطانيا، فأمريكا التي كانت تنادي بمبدأ حق تقرير المصير للشعوب بلسان رئيسها ولسن اضطرت لمجاراة إنكلترة بسبب المصالح البترولية التي لوحت لها بريطانيا بها في العراق وإيران والجزيرة العربية، لذلك أرسلت الحكومة الأمريكية كتاباً إلى الحكومة البريطانية

---

(١) وحزب الوفد نشأ اثناء ثورة ١٩١٩، والتفت حوله الجماهير باعتباره المعبر عن ارادتها في الاستقلال والحرية، واعتمد طريق الكفاح السلمي المحدود، وقد قاد الجماهير في كفاحها المشروع من اجل الحرية والجلاء. وتحدد جهاده الديمقراطي في اطار دستور سنة ١٩٢٣، وتحدد جهاده الوطني في استثمار كافة الامكانيات والضغوط المحلية والدولية وصولاً الى اجلاء المحتل بطريق المفاوضة باعتبارها الاسلوب السلمي الوحيد. وهذا الحزب احتفظ بجماهيريته باعتباره اقوى الاحزاب في الدفاع عن البلاد. وقد خاض الوفد معارك الرفض بنجاح، فلم تستطع قوى الاستعمار والرجعية المحلية ان تفرض على الشعب اي تراجع، وصمدت به الجماهير ضد عدوان الرجعية، فهو من مكاسب ثورة ١٩١٩ .

يتضمن تأييدها للحماية البريطانية على مصر، وكذلك كان موقف فرنسا بعد اتفاقية سايكس بيكو، وإيطاليا التي سكتت بعد أن حصلت على مناطق في جنوب الصومال.

لم يتلق بالطبع الوفد المصري جواباً من الرئيس الأمريكي، وازداد الحماس الوطني وعقدت اجتماعات بين الشعب وقادته ونظمت عرائض تضم آلاف التواقيع تطالب بسفر الوفد إلى مؤتمر الصلح لاسماعه صوت مصر وحقها في تقرير مصيرها.

ثورة ١٩١٩:

وكان الرد البريطاني القاء القبض على أربعة من زعماء البلاد: سعد زغلول، إسماعيل صدقي، محمد محمود، وحمد الباسل ونفيهم إلى مالطة، لكن هذا الاجراء أدى إلى ثورة شعبية تدعو للاستقلال التام. وهذه هي أول ثورة شعبية في البلاد العربية ضد الاستعمار الذي كان يعمل على تثبيت أقدامه بعد الحرب العالمية الأولى.

وأهمية هذه الثورة هي في كونها بداية لثورات في مناطق أخرى من العالم العربي، في سوريا وفلسطين والعراق، كما كانت ضد الفرنسيين في بلاد المغرب العربي. ونتيجة لها تراجعت الحكومة البريطانية عن قرارها وسمحت بإطلاق سراح الزعماء الأربعة المنفيين، وصرحت بسفر الوفد إلى باريس. وقبل سفر الوفد إلى مرسيليا بيوم واحد أعلنت الدوائر الرسمية بلاغ الرئيس ولسن باعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر، فأدى ذلك إلى سخط شعبي، اضطرت إنكلترة أمامه لاتباع سياسة ملتوية منها اعلان مشروع ملنر، وقد عمل هذا المشروع على إقرار حقوق جديدة لإنكلترة في مصر، وتضمن تنظيماً للحماية بدلاً من أن يرفعها.

ما أن سمعت كل تلك القوى الوطنية، على اختلاف درجاتها الثورية والوطنية بأن الإنكليز رفضوا السماح لسعد زغلول بالسفر إلى باريس لعرض القضية الوطنية على مؤتمر الصلح، حتى هب الشعب كله في ثورة واحدة ضد الاحتلال في ٨ مارس ١٩١٩. وقف شعب مصر دون جيش يستند إليه، وبسلاح قديم جداً وقليل جداً، وبلا زعامة واضحة محددة بعد نفي سعد زغلول ورفاقه، وقف شعب مصر ثائراً ضد أقوى وأكبر دولة في العالم خرجت منتصرة بعد الحرب العالمية. هذه هي قيمة ثورة ١٩١٩ الكبرى، فقد وضعت مفهوماً للثورة أنها لا تهتم بقوة العدو بقدر ما تهتم بالتحرك الثوري تمهيداً لخطوات أخرى إذا ما توفرت الظروف.

لم تكن الثورة قاصرة على المدن والمثقفين والعمال ورجال الأزهر، بل لقد انضم إليهم الفلاحون بزعامات ظهرت من بينهم، وإذ رحب كبار الملاك والرأسماليون بهذه الثورة، فإنهم كانوا يريدون من الثوار أن يثوروا فقط، ثم يتركوا الأمور في يد الرأسمالية لتدبره مع الإنكليز على مائدة المفاوضات. أما أن تستمر الثورة فهذا ما لا تريده الرأسمالية. ولكن حدث تطور أدى إلى ازعاج الرأسمالية ازعاجاً أشد من استمرار الثورة، هذا التطور هو أن جماعات الفلاحين أدركت أن الثورة يجب أن لا تتركز في اتجاه العمل السياسي للتحرر من الاحتلال وإنما عليها أن تسعى وراء تحول اجتماعي يرفع مستوى الفلاح إلى المكانة اللائقة به على أساس أنه هو المضحي الأول والقوة الكبرى التي تدفع الثورة.

ومن المكاسب التي حققتها الثورة:

١ ـ كان لا بد من قيام ثورة سواء على المستوى الطبقي أو على المستوى السياسي ضد الاحتلال البريطاني لمصر، وقدمت ثورة ١٩١٩ هذا

المثال للثورة لتحتذيه شعوب العرب الأخرى المناضلة ضد الاستعمار.

٢ ـ اتضح للإنكليز أنهم ما عادوا يقيمون في أرض خاضعة وإنما أصبحت أرض مصر، حتى بعد إخماد الثورة، أرضاً معادية خطرة على الوجود الإنكليزي، وبالتالي أصبح أمام المستعمر الإنكليزي سلوك أحد طريقين:

أ ـ إما أن يفرض وجوده بقوة وقسوة ويقضي على أي تحرك ثوري.

ب ـ أو أن يتنازل عن بعض امتيازاته الاستعمارية، ليوقع الزعامات المصرية في انشقاق وحيرة بين الحصول على الاستقلال دفعة واحدة أو الحصول عليه بالتدريج.

وأدرك الإنكليز أن الطريق الأول عسير جداً، وأن الطريق الثاني أكثر ملائمة خاصة وأن السلطان فؤاد وكبار الرأسماليين يشكلون عوناً لهم في هذه السياسة. لذلك تحركت السياسة الإنكليزية بالافراج عن سعد زغلول ورفاقه وارسال لجنة ملنر للتحقيق وتغيير القيادات البريطانية. وأبعد السير ريجلاند وينجت Wingate عن منصب المندوب السامي البريطاني في مصر وأتى مكانه الجنرال اللنبي.

فترة النضال الدستوري:

تألفت بعد ذلك وزارة عبد الخالق ثروت باشا، وشكلت لجنة من كبار القانونيين المصريين، برئاسة حسن رشدي باشا لوضع دستور للبلاد، كما أعلن السلطان فؤاد ملكاً على مصر، وبذلك تحولت السلطنة إلى ملكية عام ١٩٢٢.

إلا أن الشعب المصري الذي كان مدركاً لحقيقة الحرية والاستقلال

رفض ذلك الاستقلال المزيف فوراً واستمر في الجهاد للتخلص من التحفظات البريطانية التي كانت تقيد استقلاله الفعلي.

وفي ١٩ أبريل ١٩٢٣ أعلن الدستور الذي جعل الأمة هي مصدر جميع السلطات وأعطى كل مصري بلغ سن الحادية والعشرين حق الانتخاب، وجرت الانتخابات النيابية، وفاز الوفد المصري بالأغلبية المطلقة، واجتمع أول برلمان دستوري في ١٥ مارس ١٩٢٤، وأصبح سعد زغلول زعيم الثورة المصرية رئيساً للحكومة.

كفل هذا الدستور الحريات العامة للمصريين ونص على مسؤولية الوزارة أمام البرلمان. وبالرغم من كل هذا لم تستقر الحال، فقد أدى السخط الشعبي إلى وقوع اغتيالات كان أهمها مقتل السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم السودان في ١٨ نوفمبر ١٩٢٤، وقد أدى ذلك إلى إجراءات انتقامية من جانب بريطانيا كان من نتيجتها استقالة وزارة سعد زغلول وتعطيل الدستور سنة ١٩٢٥.

حل مصطفى النحاس باشا مكان سعد زغلول في زعامة الوفد المصري، وشكل وزارته الأولى الائتلافية في عام ١٩٢٧، ولكن الإنكليز والقصر أقاموا العراقيل وأقالوا الوزارة وعطلوا اجتماع البرلمان شهراً كاملاً. وجرى تكليف محمد محمود بحكومة جديدة والتي استصدرت أمراً بتعطيل البرلمان والدستور لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد، فكان هذا عدواناً على الحياة النيابية.

بدأ الإنجليز يتنبهون إلى سيطرة القصر وفرض سلطانه المباشر على الحكومة فعملوا على إعادة التوازن بين الحكومة والقصر، تحقيقاً لسلطانهم ولسياسة فرّق تسد على أساس اضعاف الطرفين حتى يظلا بحاجة إليها.

في أواخر عام ١٩٣٤ تشكلت وزارة محمد توفيق نسيم الحيادية التي رضي عنها الوفد، ولكن الإنكليز عارضوها، وحالوا دون اعادة العمل بدستور ١٩٢٣ وهو المطلب الذي نادى به حزب الوفد. إزاء هذه العراقيل اضطرت الحكومة للاستقالة وشكلت وزارة حيادية أخرى برئاسة علي ماهر، وفي عهده قامت الاضطرابات والمظاهرات الطلابية الداعية لتشكيل جبهة وطنية تضم كل الأحزاب، وتم التوصل إلى هذه الجبهة التي شكلت وفداً لمفاوضة الإنكليز برئاسة مصطفى النحاس باشا، وقد انتهت المفاوضات بين مصر والإنكليز إلى اتفاقية ١٩٣٦.

معاهدة ١٩٣٦:

وأهم المواد التي وردت في هذه المعاهدة هي:

١ ـ انهاء الاحتلال البريطاني لمصر.

٢ ـ عقد محالفة بين الطرفين تضع إمكانيات مصر السياسية والاقتصادية والعسكرية في خدمة بريطانيا عند وقوع حرب.

٣ ـ بما أن قناة السويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر هي في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات، كما هي أيضاً طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية، فإلى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القناة وسلامتها التامة، يرخص ملك مصر لملك بريطانيا بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القناة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة.

٤ ـ استمرار العمل باتفاقيتي السودان لسنة ١٨٩٩.

٥ ـ العمل على قبول مصر في عضوية عصبة الأمم.

٦ ـ العمل على الغاء الامتيازات الأجنبية في مصر.

ومع أن المعاهدة قد نصت شكلاً على إنهاء الاحتلال رغم أنها أبقت على القوات البريطانية في القناة، والتي عملت على ارغام مصر دخول الحرب العالمية الثانية، ولم تستطع أن تقف على الحياد. ومع أن قناة السويس بموجب هذه المعاهدة أصبحت جزءاً من المصالح الاستعمارية البريطانية التي يجب حمايتها، ومع أن مصر مرغمة على وضع إمكانياتها لخدمة بريطانيا في حالة الحرب دون أن يكون لها أي منفعة في ذلك، فإن معاهدة ١٩٣٦ لها وجه آخر يظهر في المكاسب التي حققتها مصر ومنها:

١ ـ لقد أصبحت مصر ذات مكانة خاصة بعد دخولها عصبة الأمم.

٢ ـ أصبحت لمصر علاقات مباشرة مع الدول الأخرى (سفارات وقنصليات).

٣ ـ ألغيت الامتيازات الأجنبية في عام ١٩٣٧ وتحدد عام ١٩٤٩ نهاية للمحاكم المختلطة التي انتهت فعلاً في هذا العام.

٤ ـ أطلقت يد حكومة مصر في القيام باصلاحات داخلية، وقامت الدعوة لبناء الدولة المصرية على أسس حديثة.

من هذه المعاهدة يظهر لنا أن قيادة الوفد قد تعبت بعد سبعة عشر عاماً من النضال، ووقعت المعاهدة التي تعترف بشرعية وجود قوات الاحتلال البريطاني في منطقة القناة وبعض المناطق الأخرى، وقد أطلق بعض الوفديين على هذه المعاهدة اسم معاهدة الشرف والاستقلال. وكان هذا أول استسلام خضع له الوفد بالنسبة للمسألة الوطنية، وبدأت عناصر من كبار الملاك يتسربون إلى قيادته مثل فؤاد سراج الدين الذي ينتمي إلى عائلة من أكبر العائلات الاقطاعية، وقد كان هو المسيطر على الموقف

الرسمي للحزب سنة ١٩٥٠، وكذلك أمين عثمان وزير مالية الوفد سنة ١٩٤٢ والمعروف بعلاقاته الجيدة مع الإنكليز حتى يمكن وصفه بأنه سفير الإنكليز داخل الوفد.

وهكذا بدأ هدف الوفد ينحرف من تحقيق المطالب الوطنية بجلاء الإنكليز إلى مجرد الوصول إلى الحكم، الأمر الذي سيجعل شعبيته تهتز خاصة بوجود الصراع بينه وبين الملك والأحزاب الرجعية العاملة للقضاء على هذا الحزب بعد أن أخذت منه الموافقة على المعاهدة، وأرادت الرجعية أن تتفرد بالحياة السياسية والحزبية، ورأى السراي فشل محاولاته لإنشاء أحزاب تدور في فلكه بعد تجربته في حزبي الاتحاد عام ١٩٢٥ والشعب عام ١٩٣١ - فعمل على التعاون مع حزب السعديين الذي انشق عن الوفد ببعض قياداته الشعبية القديمة.

إذن استطاع الوفد أن يعيد العمل بدستور عام ١٩٢٣ ولكن الثمن كان غالياً، فقد انشق الوفد على نفسه وخرج على النحاس بعض كبار أعوانه، وقامت بعد ذلك خلافات بين الملك فاروق الذي ما لبث أن أقال الوزارة في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٨، وتتالت على مصر بعد ذلك حكومات متعددة حتى قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩.

ازداد التسلط البريطاني على مقدرات البلاد السياسية والاقتصادية، ووضح الارتباط بين التحكم السياسي والاستغلال الاقتصادي[١]، وتنبه

---

(١) في أوائل الثلاثينات ظهرت دعوة للتفتيش عن أساليب جديدة لمكافحة الاستعمار فكانت دعوة سلامة موسى لتمصير الاقتصاد تحت شعار «مصر للمصريين» ونشط حزب «مصر الفتاة» يركز هجومه على الامتيازات الأجنبية والمنشآت الاقتصادية الأجنبية، وقام مشروع القرش بدعم من حزب مصر الفتاة. إلا أن هذه المحاولات طالبت بإنشاء دعائم اقتصادية وطنية لتحل محل المؤسسات الأجنبية مع الوقت، وبالتالي فلم تجرؤ هذه الدعوات على المناداة بتصفية المؤسسات الاقتصادية الأجنبية.

الناس إلى أن مصدر شقائهم هو التسلط البريطاني وبدأت المطالبة برفع هذا النير والكفاح ضد الاستعمار.

وخلال فترة الحرب وبسبب ما نتج عن انقطاع المواصلات مع أوروبا من حماية للمنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية، وبسبب زيادة طلب الجيوش الأجنبية الموجودة بمصر على هذه المنتجات، حققت الرأسمالية المحلية تطوراً كبيراً نسبياً، ونشأت في هذه الفترة ٣٧٥ شركة مساهمة بلغ مجموع رأسمالها حوالي ٧٨ مليون جنيه، وارتفعت قيمة الانتاج الصناعي من ١٠٠ سنة ١٩٣٨ إلى ٣٥٠ سنة ١٩٤٥.

وخلال الحرب أيضاً زادت الطبقة العاملة عدداً ووعياً، فقد أدى نمو الرأسمالية وزيادة المصانع إلى نمو عدد العمال، كما اشتغل الكثير منهم في معسكرات الجيوش الأجنبية أثناء الحرب. وأدى ارتفاع نفقات المعيشة إلى نمو الحركة العمالية المطالبة برفع الأجور وبحق إنشاء النقابات، واعترفت حكومة الوفد سنة ١٩٤٢ للعمال بحق التكوين النقابي وذلك كجزء من سياسة التهدئة الاجتماعية بعدما تفجر الاضطراب السياسي والاجتماعي قبل وصول هذه الوزارة إلى الحكم.

ثم انتهت الحرب وانخفض طلب الجيوش على المنتجات المصرية، وبدأ ورود السلع الأجنبية من الخارج مما هدد المكاسب التي حققتها الرأسمالية المصرية التي بدأت تبحث مع الاستعمار عن حل يرضيها ويرضيه، خاصة وأن الكثير من المصانع الصغيرة لم تستطع الصمود أمام الأزمة فأغلقت ابوابها، واستغنت الجيوش الأجنبية عن كثير من العمال وانتشرت البطالة، وقدر عدد العمال العاطلين عن العمل بمائة ألف عامل. كما ساد القلق بين المتعلمين، فبلغ عدد المتعطلين من حملة الثانوية العامة والاجازة الجامعية نحو عشرة آلاف كانوا يرون الوظائف التي هم أحق بها

في أيدي الأجانب. وكذلك عانى التجار وأصحاب المصانع والحرفيون من البنوك وتجار الجملة الأجانب الذين كانوا يضغطون على المصريين، وهذا سيساعد على نمو الوعي الوطني ضد الاحتلال الأجنبي.

مصر بعد الحرب العالمية الثانية:

انتهت الحرب العالمية الثانية إلى تغييرات بالغة الأهمية في كل العالم، فلقد انهزمت إيطاليا وألمانيا واليابان، وخرجت فرنسا وبريطانيا رغم انتصارهما ضعيفتين اقتصادياً وسياسياً، ونالت الولايات المتحدة الأمريكية مكان السيادة في العالم الغربي، وخرج الاتحاد السوفيتي من الحرب قوة دولية يعمل لها حساب، كما ظهرت في أوروبا مجموعة الدول الديمقراطية الاشتراكية.

وبنهاية الحرب العالمية الثانية توقع المصريون أن تجلو القوات البريطانية عن مصر طبقاً للميثاق الذي وقعته الدول بإنشاء هيئة الأمم المتحدة، والذي ألزم الأعضاء فيها بضرورة احترام مبدأ السيادة بين جميع أعضاء المنظمة وضرورة إقناع هؤلاء الأعضاء جميعاً بعدم التهديد بالقوة أو استخدامها ضد سلامة أو استقلال دولة من الدول أو على أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

عرف الشعب المصري أن الحكومة تسلم بمبدأ التحالف مع الإنجليز وأن وجود القوات الأجنبية ليس إلا دليلاً على سوء نية بريطانيا، وأن بريطانيا متمسكة باتفاقية عام ١٩٣٦ ومتشبثة بمبدأ التحالف، وأنها تعتبر مصر ضمن مجموعة الأمم الامبراطورية. مع أن مصر لم تعترف بأي وقت من الأوقات بأنها جزء من الامبراطورية البريطانية.

وعندما بدأ الجانب البريطاني محادثاته مع الجانب المصري بعد

الحرب العالمية الثانية أظهر تمسكه بقناة السويس لا على أساس أهميتها لإنجلترة فحسب، بل لكل الدول التي سميت بالعالم الحر والمقصود بها الدول المعارضة للمعسكر الاشتراكي الشرقي. وعبثاً حاول المفاوضون المصريون إقناع الإنجليز أن مصر لن تكون مقصودة لذاتها بالهجوم أو الاعتداء وإنما سيكون سببه الجيش الإنكليزي المرابط بقواته العسكرية في القناة.

تمسكت هيئة أركان حرب الجيش البريطاني بقناة السويس على أساس أن تكون بها القيادة العامة لقوات الدفاع عن الشرق الأوسط، وكذلك تمسك فيما بعد السفير البريطاني خلال المحادثات التي أجراها مع الحكومة المصرية في أغسطس ١٩٥٠ بقناة السويس على أساس الأهمية التي تعلقها بريطانيا عليها كحلقة في مواصلات حيوية تهتم بها جميع الدول البحرية. ولم يقبل الجانب البريطاني حتى مجرد تخفيض قواته العسكرية في قاعدة السويس والتي تجاوز عددها خلال الحرب العالمية الثانية الثمانين ألف جندي، زاعماً أن تخفيضها سيقلل من كفاءة القاعدة، كما تمسك أيضاً بمبدأ الدفاع المشترك، وهو مبدأ يستتر وراءه الاحتلال، فرفضه المصريون بشدة ونادوا بضرورة الحياد المطلق في الصراع الدائر بين الكتلتين[١].

---

(١) في الرابع من أبريل ١٩٤٩ دعت اثنتي عشرة دولة من الدول الغربية إلى توقيع ميثاق الأطلسي، وفيه يعتبر أي هجوم على احداها هو هجوم عليها جميعاً. وفي المعسكر الشرقي كان هناك حلفاً يضم مجموعة الدول الاشتراكية مناقضاً لحلف الأطلسي - عنيت به حلف وارسو -.

المفاوضات المصرية البريطانية: صدقي ـ بيفن ١٩٤٦:

في أبريل ١٩٤٦ بدأت في القاهرة مفاوضات بين المصريين والإنجليز تستهدف اعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦. وفي ٧ مارس ١٩٤٦ كان صدقي قد أعلن عن تشكيل وفد المفاوضة واختار فيه بعض أقطاب حزب السعديين وحزب الأحرار ورئيس حزب الكتلة ونخبة من كبار رجال السياسة والوزراء السابقين. وانتظر حتى ٣ أبريل لتشكل بريطانيا وفدها الذي ضم وزير خارجيتها بيفن ووزير الطيران اللورد ستانسجيت، وبدأت المفاوضات ضمن ثلاث نقاط:

ـ الجلاء ويتم على مراحل يتفق عليها يقابله معاهدة تظهر تحالف بريطانيا ومصر وأحقية بريطانيا بالعودة إلى مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب الوشيك. المهم أن البيان الذي صدر عن الجانب البريطاني أهمل بالمفاوضات أهم جانب وهو تحديد أسس العلاقة السياسية بين البلدين ورغم ذلك لقي البيان البريطاني معارضة من حزب المحافظين.

لقد قبل صدقي بكل المطالب التي حددتها بريطانيا ثمناً لرحيل جنودها عن مصر، بعد ثلاث سنوات، وهذه المطالب:

١ ـ تكوين مجلس دفاعي بريطاني ـ مصري مشترك يعترف بحق بريطانيا بإدخال قواتها في الوقت المناسب وعند الضرورة إلى مصر.

٢ ـ المحافظة على القواعد البريطانية في مصر وصيانتها، والتعاون العسكري بين الجانبين إذا ما اشتركت بريطانيا في حرب نتيجة لوقوع عدوان على البلاد المجاورة لمصر.

٣ ـ احترام الوضع القائم في السودان.

وبهذا تحطم مشروع صدقي ـ بيفن. مشروع ربط مصر بمعاهدة من

معاهدات التحالف مع الاستعمار، وكان ذلك انتصاراً للجماهير المصرية التي رفضت المعاهدة، ورفض البرلمان توقيعها وطالبت الجماهير بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، ولكن بريطانيا رفضت الغاءها.

اختتم عام ١٩٤٦ بانتصار للحركة الوطنية بإلغائها معاهدة صدقي ـ بيفن، لقد انتصر الشعب في معركة من معارك الصمود ضد ما يراد فرضه عليه من روابط جديدة مع الاستعمار. وكان فشل مشروع صدقي ـ بيفن اعلاناً بأن طريق المفاوضة لتحقيق الأهداف الوطنية هو طريق مغلق، وأن المفاوضة أمر مرفوض. وكانت المظاهرات تعم البلاد عند أدنى شك بأن الحكومة تسعى في طريق التفاوض.

بعد فشل المفاوضات كان الطريق إلى المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) هو طريق الكفاح السلمي المشروع، خاصة وأن مجلس الأمن كان قد أقر إجلاء القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان في عام ١٩٤٦، فقوي بذلك الأمل عند المصريين بمقدرة هذا المجلس والأمم المتحدة على مناصرة الشعوب المقهورة.

التقت قوى المعارضة الوطنية كلها على ضرورة عرض مسألة مصر على مجلس الأمن، وكان لدى القوى الوطنية تفاؤلاً بأن ميزان القوى العالمي يميل لصالح الشعوب. في هذا الوقت عاد النقراشي إلى الحكم، لقد جاء إلى الوزارة بحزبه السعدي وبحزب الأحرار الدستوريين، فكان استمراراً لوزارة صدقي ولوفد المفاوضة. وكان النقراشي ضعيفاً في موقف المساومة مع الإنجليز، كان يفتقد كل رصيد شعبي وتعاديه الأحزاب والهيئات الوطنية، وكان وضعه هذا يجعله بين طريقين: إما أن يوقع اتفاقاً لا يستطيع تنفيذه ولا فرضه على الشعب وهذا ما يرفضه الطرف الآخر كما صنع مع صدقي، وإما أن يتشدد مع الإنجليز فيلوحون له بضعفه

ويتمكنون من الاطاحة به إذا أعلنوا رفضهم التباحث معه. لقد سقطت حكومة صدقي بهذا الأسلوب بعد أن تشكك الإنجليز في قدرته على تنفيذ المعاهدة.

وباحث النقراشي الإنجليز شهراً ونصف في السر للوصول إلى نتيجة تنقذ مشروع صدقي - بيفن، وفي النهاية كان لا بد من عرض القضية على الأمم المتحدة.

عرض المشكلة على مجلس الأمن ١٩٤٧:

نهضت الحكومة المصرية وقدمت إلى مجلس الأمن عريضة المسألة المصرية، وركزت مطالبها في الجلاء عن مصر والسودان. وسافر الوفد الرسمي الذي سيعرض القضية برئاسة النقراشي إلى نيويورك في ٢٢ يوليو باذلاً قصارى جهده لاسترضاء الولايات المتحدة لتقف إلى جانبه، وجهد في تقديم الوعود والتلويح بالضمانات بأن مصر ستبقى حليفة للغرب تابعة له، وأن اجابة مطالب مصر تخدم المصالح الأمريكية، وأنه عندما يخرج الخبراء البريطانيون من مصر سيحضر خبراء جدد هم بالطبع أمريكيون. وأن مصر في حال استقلالها ستمضي هي وبريطانيا إلى عالم جديد، عالم تعاون لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

ورغم عدم استعمال الإنجليز لحق النقض إلا أن مجلس الأمن الذي خصص عشر جلسات لدراسة هذا النزاع بين ٢٥ أغسطس و١٠ سبتمبر ١٩٤٧ لم يتخذ قراراً بهذا الشأن. فقد وقفت أمريكا بجانب بريطانيا في هذا النزاع ولم يقف مع مصر سوى الاتحاد السوفيتي وبولنده وسوريا[١].

---

(١) مندوب الاتحاد السوفييتي أندريه جروميكو، ومندوب بولنده أوسكار لانج، ومندوب سوريا فارس خوري.

لقد ساعد بريطانيا في اصرارها على البقاء في مصر وجود خلافات عميقة بين صفوف المصريين، فالملك فاروق كان يحاول ابعاد الوفديين عن الحكم، في الوقت الذي كان يقدم فيه الحكم للأحزاب الصغيرة، وكانت حكومة النقراشي هي التي قدمت شكوى الحكومة المصرية لمجلس الأمن، وهي التي اعترضت على الوجود العسكري البريطاني في مصر والذي هو ضد رغبات السكان، وأن الاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٨٢ هو غير مشروع وأن بريطانيا هي التي فرضت على مصر توقيع اتفاقيتي السودان ١٨٩٩ [١] ومعاهدة ١٩٣٦. ومما يذكر أن مصطفى النحاس أرسل برقية إلى مجلس الأمن أعلن فيها أن النقراشي الذي كان رئيساً للوزراء لا يمثل الأمة المصرية، لذلك لم يصدر عن مجلس الأمن أي قرار ينصف مصر، وتمسك مجلس الأمن بضرورة احترام المعاهدات، وهذا يعني معاهدة ١٩٣٦.

كانت حصيلة الموقف في مجلس الامن ضد مصر، الأمر الذي جعل الصخب والسخط يعم مصر، وساد الاعتقاد في لندن ونيويورك أن اتخاذ أي قرار ضد مصر سيؤدي إلى وقوع اضطرابات تشارك فيها جميع التيارات السياسية. وبقيت قضية مصر معلقة أمام مجلس الأمن بدون حسم.

لقد وعى الشعب المصري منذ عام ١٩٤٦ أن المفاوضة طريق مغلق

---

(١) اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ خولت انجلترة رسمياً حق الاشتراك في ادارة شئون الحكم في السودان ورفع العلم الإنجليزي إلى جانب العلم المصري في كل أرجاء السودان وتعيين حاكم عام للسودان بناء على طلب الحكومة البريطانية، ونتيجة ذلك تعني سلخ السودان فعلاً عن مصر واستئثار الحكومة الإنجليزية بحكمه وادارته. أما الاتفاقية الثانية لعام ١٨٩٩ ووقعها عن مصر مصطفى فهمي وزير الداخلية.

لن يصل به إلى أهدافه الوطنية، وتحقق للجماهير أن الهيئة الدولية ليست الطريق لتحقيق هدفها.

رجع النقراشي من مجلس الأمن معلناً ـ تغطية لفشله ـ وجوب الانصراف لمشاكل البناء الداخلي، خاصة وقد بدأ التململ العمالي من المشاكل المعيشية. لقد عرفت الشهور الأولى من عام ١٩٤٧ حركة اضرابات كبيرة في صفوف العمال.

وهكذا فشلت الحكومة في المفاوضات، فاتجهت إلى مجلس الأمن ففشلت، وفشلت في مسألة الجلاء، وأرادت ترك المسألة الوطنية فانصرفت للمشاكل الداخلية ففشلت أيضاً في إخماد الصراع بين الطبقات أو في الحد من المظاهرات والاضرابات. وكان لا بد من شيء جديد تلفت به أنظار الناس عن فشلها فكانت المشكلة الجديدة من خارج مصر وهي القضية الفلسطينية.

جاءت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وما تلاها من عجز الجيش المصري والقيادة المصرية عن احراز أي تقدم أو انتصار على اليهود بسبب سوء تجهيز الجيش وقلة عتاده وأسلحته الفاسدة، وظهر ما يعرف بمسألة الأسلحة التي جهز بها الجيش المصري في معركته مع الصهاينة، واعتبرت هزيمة الجيش المصري كارثة وطنية. وقد كشفت هذه الحرب عن ضعف وتفسخ النظام الملكي في مصر، وضعف الحكام الذين يمثلون الحزبية.

لقد جربت الحكومة ومن ورائها الملك استعمال الشدة في معاملة الأحزاب، واصطدام النقراشي بالاخوان المسلمين مما أدى إلى مصرعه.

تولى إبراهيم عبد الهادي الحكم مكان النقراشي واستغل ظروف الحرب في فلسطين ومصرع النقراشي وفرض على البلاد حكماً إرهابياً

مروعاً، ورغم ذلك وأمام الموجة الشعبية اضطر الملك لإستدعاء الوفد لتسلم الحكم خاصة بعد نجاحه في الانتخابات التي جرت في يناير ١٩٥٠[1]، وكان أول عمل قام به الوفد هو الغاء معاهدة ١٩٣٦. فعندما طال أمد المباحثات دون نتيجة، ازداد الشعور القومي حدة، وبادرت الحكومة المصرية برئاسة مصطفى النحاس باشا بتلبية الأماني الوطنية وأصدرت في الثامن من أكتوبر ١٩٥١ تشريعات تقضي بإلغاء معاهدة ١٩٣٦. ولكن بريطانيا لم تعترف بهذا الإجراء بدعوى أنه أتخذ من جانب واحد.

كانت فرحة الشعب المصري بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ تفوق الوصف، واستجاب العمال المصريون للنداء الوطني الذي أطلقه رئيس الحكومة بعدم التعاون مع القوات البريطانية، فأصيبت قاعدة السويس بالشلل، وانقطع التجار المصريون عن امداد قوات الاحتلال بالطعام، وبلغ عدد العمال المصريون الذين تخلوا عن العمل في قاعدة الاحتلال البريطانية وحتى مطلع أكتوبر ١٩٥١ أكثر من واحد وعشرون ألف عامل، وأخذت بريطانيا تبحث عن عمال لها في قبرص أو السودان ليتيسر لها ادارة العمل في القاعدة.

ألغت حكومة الوفد أيضاً اتفاقيتي السودان لعام ١٨٩٩، وتقدمت بريطانيا من جهتها بعرض لحكومة النحاس باشا هو عبارة عن مشروع للدفاع المشترك سنة ١٩٥٠، ثم أعادت الطلب في أكتوبر ١٩٥١ وعرضت مشروع الدفاع الرباعي بالنيابة عنها وعن فرنسا وتركيا والولايات

---

(١) أسفرت الانتخابات عن فوز حزب الوفد بـ ٢٢٦ مقعداً في مقابل ٢٨ مقعداً للحزب السعدي و٢٦ للدستوري و٣٢ للمستقلين و٦ للحزب الوطني ومقعد واحد للحزب الاشتراكي.

المتحدة الأمريكية والذي يتضمن: «أنه لما كان الدفاع عن مصر، وعن كل الدول الأخرى في الشرق الأوسط أمراً مهماً لبريطانيا ولكل دول العالم الحر، ولما كان ضمان الدفاع عن مصر لا يتحقق إلا عن طريق الدفاع الفعال عن منطقة الشرق الأوسط، فإنه صار من المرغوب فيه إنشاء قيادة متحالفة في الشرق الأوسط». ودعا هذا الاقتراح البريطاني مصر إلى الانضمام لهذه القيادة، وأبدت الحكومة البريطانية استعدادها في حال الموافقة، أن تسحب قواتها من قاعدة السويس باستثناء تلك التي يتقرر بقاؤها تحت تصرف القيادة المتحالفة لمنطقة الشرق الأوسط. كما أبدت استعدادها لتسليم مصر القاعدة البريطانية في منطقة السويس على أن تصبح في الوقت نفسه قاعدة للحلفاء.

وكان من الطبيعي أن ترفض مصر تلك المقترحات، لأن قبولها يعني استبدال الاحتلال البريطاني باحتلال مجموعة دول تدعي نفسها بأنها من العالم الحر.

مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢:

هذه المواقف دفعت الإنجليز والملك للعمل معاً من أجل إسقاط حكومة الوفد. فقام الإنجليز من جانبهم بقصف مواقع في قلب الإسماعيلية لإثبات عجز الحكومة عن حماية الناس وجنودها من رجال الشرطة الذين قتلوا بالعشرات بقنابل الدبابات الإنجليزية، مع أن رجال الشرطة هؤلاء كانوا مسلحين ولكن بأسلحة قديمة للغاية، وبالتالي فقد نجحت إنكلترة باحراج مركز الحكومة، فثارت ثائرة الشعب ضد الإنكليز وضد الحكومة التي لم تستعد لمثل هذه المواقف، وتجمعت المظاهرات الضخمة في القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ فكانت فرصة مواتية لكي يقوم عملاء السراي

والإنكليز بعملية احراق قلب القاهرة. وتدل الشواهد على أن هذا العمل هو أبشع مؤامرة رجعية ضد عاصمة من عواصم العالم. ولكي تواجه الحكومة هذا الموقف العصيب أعلنت الأحكام العرفية، وكان هذا هو الظرف المناسب الذي ينتظره فاروق. فالحكومة هي التي أعلنت الأحكام العرفية، والأحكام العرفية هي التي تعطيه حق اقالة الحكومة. وفعلاً أصدر الملك مرسومه بإقالة وزارة الوفد، وأسند الوزارة الجديدة إلى علي ماهر، الذي نجح بإعادة الهدوء إلى القاهرة باستخدام الحديدوالنار. كما وفق الملك بوضع الأمور في يده عن طريق إسناد الوزارة إلى رؤساء لا يمثلون الشعب وإنما يمثلون اتجاهات محافظة من أمثال علي ماهر وحسين سري، أو إلى وزراء ضعاف جداً من أمثال نجيب الهلالي.

وفي أول مارس ١٩٥٢ ألف نجيب الهلالي وزارته الأولى بعد استقالة علي ماهر. ونجيب الهلالي وفدى سابق، ووضع نصب عينيه تحطيم حزب الوفد، والقضاء على الحركات الشعبية، فأجل اجتماعات مجلس النواب وعطل الدراسة في الجامعات، والمدارس الثانوية، وشن حملة إرهاب ضد العناصر الوطنية، وبدا وكأن كابوساً رهيباً يخيم على البلاد.

استمرت هذه الوزارة في الحكم خمسة أشهر، فالحكم بالحديد والنار لا يدوم طويلاً، وتحفز الشعب للثورة ضد الحكومة خاصة وانها لم تحقق أي مكسب وطني خلال مفاوضاتها مع الإنجليز في ٢٧ يونيو ١٩٥٢.

جاء بعد وزارة نجيب الهلالي، وزارة حسين سري باشا التي أهم ما يقال فيها أنها كانت ضعيفة، بل أشد ضعفاً من وزارة الهلالي، وكان الغرض منها أن تعطي الفرصة لنجيب الهلالي ـ الرجل الذي وضع الملك ثقته فيه لتحطيم الوفد ـ ليعيد الهلالي تنظيم قواه ويعود للحكم بتشكيل وزاري أكثر صلابة.

ولهذا لم تلبث وزارة حسين سري باشا أن استقالت بعد أقل من شهر، لتسند الوزارة من جديد إلى نجيب الهلالي الذي أسند وزارة الحربية إلى صهر الملك، ووزارة الداخلية إلى وزير يدين بالخضوع التام للملك. فبدت الوزارة خاضعة خضوعاً تاماً للملك وكأنها وزارة الحكم المطلق. ولكن هذه الوزارة التي تألفت في ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ولم تعش إلا ساعات معدودة قبل إعلان الضباط الأحرار ثورتهم في ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

الثورة المصرية والتحول التاريخي المعاصر:

ليلة ٢٢ إلى ٢٣ يوليو استطاعت منظمة الضباط الأحرار التي نشطت بعد حرب فلسطين والتي استطاعت أن تؤثر بنفوذها على الجيش المصري، أن تستولي على السلطة في القاهرة وأحكم الجيش سيطرته على أهم مرافق البلاد واستمرت أحداث الثورة من ٢٣ إلى ٢٦ يوليو عندما رضخ الملك فاروق لمطلب الثوار وتنازل عن العرش وأبحر من الاسكندرية.

أصبحت السلطة بيد مجلس قيادة الثورة برئاسة جمال عبد الناصر الذي كان يقود الأحداث في بدايتها بطريقة غير مباشرة، واضعاً في الواجهة اللواء محمد نجيب، قائد الجيش وصاحب التاريخ العسكري الحافل بمعارضة الملك فاروق.

لقد كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نقطة تحول في التاريخ المصري المعاصر، وانتقل الحكم من الاقطاعيين والرأسماليين إلى الطبقات الشعبية. ففي سبتمبر من نفس السنة صدر قانون الاصلاح الزراعي الذي جعل الحد الأقصى للملكية الزراعية مائتي فدان. وبذلك سدد هذا القانون ضربة قوية للاقطاعيين الزراعيين مما أدى إلى استتباب النظام الثوري الجديد.

وفي ١٧ يونيه ١٩٥٣ ألغى اللواء محمد نجيب مجلس الوصاية

الذي تشكل بعد رحيل الملك فاروق وأعلن عن سقوط أسرة محمد علي الملكية وأصبحت مصر جمهورية وفي ١٨ يوليو عيّن اللواء محمد نجيب رئيساً للجمهورية

حاول اللواء نجيب أن يقيم حكماً يعتمد على النظام البرلماني ويعلن عن دستور جديد، ولكنه لم يكن متمتعاً بنفوذ في مجلس قيادة الثورة وبين ضباط الجيش، فحاول استمالة الأخوان المسلمين وقادة حزب الوفد وهذا يعني عودة كبار الرأسماليين والاقطاعيين إلى الحكم وهذا ما عارضه عبد الناصر عندما قال: «نحن لا نستطيع ولا ينبغي أن نسمح بعودة الرأسماليين والاثرياء إلى الحكم فلو أعطيناهم الفرصة للعودة فسيصبح الأمر كأن الثورة لم تقم أبداً»[١].

كان الأخوان المسلمون يشكلون مصدر الخطر الأساسي. وكان هؤلاء قد انحازوا بشكل عفوي للنظام الجديد. واستحسن الهضيبي، مرشدهم العام، علناً وبحماس الثورة. كان العديد من الضباط، بما في ذلك ضباط من حاشية عبد الناصر، قريبين من الجماعة ولم يكونوا يخفون ذلك،. عندما شكّل محمد نجيب حكومته الأولى في شهر سبتمبر ١٩٥٢ عرض على عدة شخصيات من الأخوان المسلمين المشاركة فيها. لكن قادة الجماعة رفضوا ذلك الانفتاح بعد تردد طويل. لقد اعتبروا أنه من المستحيل الولاء لحكومة لا تحكم حسب شريعة الله. كما تمَّ شجب وإقصاء أولئك الذين دخلوا الحكومة من الأخوان المسلمين. مع ذلك استمرت الاتصالات. طلب الأخوان المسلمون أسلمة شريعة الدولة والمجتمع؛ فأجيب عليهم بالسلب. لكن عندما أسس عبد الناصر تجمع الثورة طلب من سيد قطب،

(١) S. Lacouture: L'Egypte en' mouvement Paris 1956 p. 437.

المنظّر الرئيسي للأخوان المسلمين، المساهمة في صياغة برنامج التنظيم الجديد.

توترت العلاقات بين اللواء نجيب وقيادة الثورة، واستطاع مجلس قيادة الثورة تحييد الأخوان المسلمين، كما حظي المجلس بتأييد النقابات العمالية التي قامت في ٢٩ مارس ١٩٥٤ بمظاهرات في القاهرة تأييداً لمجلس قيادة الثورة الذي اتخذ قراراً في نفس اليوم بإسناد رئاسة الحكومة إلى جمال عبد الناصر في حين احتفظ محمد نجيب برئاسة الجمهورية.

قامت حكومة عبد الناصر بإجراءات اقتصادية لصالح الشعب الكادح ومن جهة ثانية تأزمت العلاقات بين حكومة الثورة والأخوان المسلمين بعد حوادث جامعة القاهرة في يناير ١٩٥٤، حيث القت الحكومة القبض على اعداد كبيرة من جماعة الأخوان المسلمين، الذين نظموا مظاهرات معادية للحكومة في أغسطس؛ وفي أكتوبر حاول أحدهم اغتيال جمال عبد الناصر في الاسكندرية مما أدى إلى ضرب الجماعة، واعفاء اللواء محمد نجيب من مناصبه ووضعه في الاقامة الجبرية واحيلت صلاحياته إلى مجلس قيادة الثورة.

وفي أكتوبر ١٩٥٤ وقعت في القاهرة اتفاقية بريطانية مصرية تقضي بجلاء البريطانيين عن منطقة قناة السويس ووقعت بعد ذلك اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية تقضي بإعطاء مساعدة اقتصادية أمريكية لمصر بقيمة أربعين مليون دولار.

حياد مصر وإعادة تسليحها:

أصبح الحياد، يمثل تياراً أكثر شعبية في العالم العربي خلال مطلع

سني الخمسينات. وقامت إذاعة صوت العرب منذ بداية بثّها في شهر يوليو ١٩٥٣ بتقديم الحياد كسياسة ممكنة بالنسبة لمصر.

ظهرت نزعة الحياد أولاً في الأمم المتحدة حيث جرت العادة أن تلتقي البلدان المستقلة حديثاً وتتشاور فيما بينها. كان رفض الاستعمار يمثل شعوراً قوياً جداً فيما بينها بالرغم من التنوع الكبير في ثقافتها وتجاربها التاريخية. حاول نهرو، رئيس وزراء الهند تجميع البلدان الآسيوية حول موقف مشترك. وفي شهر أبريل ١٩٥٥ قرر نهرو وسوكارنو، رئيس أندونيسيا، فتح تجمعهم لبعض الدول الأفريقية المستقلة وفي مقدمتها مصر، دُعي الجميع للمشاركة في مؤتمر باندونغ الذي التقى فيه قادة البلدان الأفريقية ـ الآسيوية. أذهل رفض توجيه الدعوة للعالم الأبيض المتمثل بالبلدان الغربية وبالاتحاد السوفيتي معاصري المؤتمر كما أذهلتهم الدعوة الموجهة للصين الشعبية. أخذ هذا الاجتماع لغير البيض على حين غرّة السياسة الأمريكية التي أوصى بها دالاس حيث رأى في الحياد عملاً لا أخلاقياً جداً.

في باندونغ، ظهر عبد الناصر فجأة، إلى جانب نهرو وشو إن لاي وسوكارنو، على المسرح العالمي كزعيم كبير للعالم الثالث. وذهب يدعو للحياد الإيجابي الّذي يأخذ من الرأسمالية ومن الاشتراكية أفضل ما فيهما؛ وذلك دون التبعية لأية كتلة منها.

قام عبد الناصر الذي تقوى موقعه إثر نجاحه في باندونغ، بالتقرب من الاتحاد السوفيتي الذي اعتبر أن قيام حلف بغداد بمثابة استثارة له. إن تعاظم الوجود البحري الأمريكي في البحر المتوسط أثار قلق السوفييت الذين رأوا في تواجد «الأسطول السادس» زيادة كبيرة في قدرة الولايات

المتحدة على توجيه ضربة نووية. وكان لدى موسكو ما تقدمه للدول العربية وهو تسليحها.

وفي شهر سبتمبر، احتل الجيش الإسرائيلي كل منطقة العوجة بالرغم من احتجاجات مراقبي الأمم المتحدة. ردّت مصر بتقريب قواتها من المنطقة المتنازع عليها خارقة بذلك أيضاً اتفاقية الهدنة.

دفع هذا التوتر المتزايد عبد الناصر إلى طلب أسلحة من الغرب. رفضت بريطانيا ذلك كي تبيّن أهمية حلف بغداد. وقدّمت الولايات المتحدة وعوداً عديدة منذ بداية رئاسة ايزنهاور، لكن تشرشل استخدم كل نفوذه من أجل تأخير التسليم الفعلي للأسلحة.

رأت فرنسا في مصر، منذ عام ١٩٤٣، معقل القومية العربية. واتهمتها بلعب دور في وضع حد لانتدابها في المشرق. هاجم الموظفون الفرنسيون الكبار في شمال أفريقيا منذ نهاية سني الأربعينات مصر والجامعة العربية التي رأوا بها أداة في يد مصر، وحملوها مسؤولية الحركات القومية التي بدأت تهز سلطات الانتداب في المغرب وتونس. لم يجد ذلك الاتهام أية مقاربة للحقيقة إلا مع النظام الناصري إذ أن الدعاية العنيفة المناهضة للاستعمار التي كانت تبثها اذاعة صوت العرب كانت مسموعة في تلك المناطق، وحاولت مصر الناصرية منذ عام ٩٥٤ تنسيق أعمال الحركات القومية المغربية.

بدأت فرنسا، قبل بداية حرب الجزائر، بتسليم الأسلحة الحديثة لإسرائيل ثم أخذ ذلك طابع السرية.

ودعم عبد الناصر، من جهته، الانتفاضة الجزائرية، ورأى في بن بللا اللاجئ في مصر الرجل الذي سيوحد المغرب العربي ويجعل منه الحليف

الكبير لمصر. زوّدت الأجهزة السرية المصرية جبهة التحرير الجزائرية بالأسلحة وحاولت أن تنظم الحركات الثورية في شمال أفريقيا. وما أن تمّ منح تونس الاستقلال الذاتي الداخلي حتى تخلّى بورقيبة عن النضال المسلّح ورأى المصريون يشجعون خصومه الراديكاليين مباشرة، الأمر الذي كان مصدر سوء تفاهم دائم بين تونس ومصر. كان خطر انفجار انتفاضة كبرى في بلدان المغرب الثلاثة دفع ادغارفور، رئيس وزراء فرنسا عام ١٩٥٥، إلى القبول بعودة محمد الخامس إلى عرش المغرب. ومُنح المغرب استقلالاً ذاتياً داخلياً قاد سريعاً إلى الاستقلال الكامل على غرار النموذج التونسي، أي التخلّي عن النضال المسلح. بعد فشل الجهود الموجهة نحو تونس والمغرب، كرّست مصر جهدها نحو الجزائر وأرادت أن تجعل من بن بللا الرئيس الوحيد للثورة الجزائرية، الأمر الذي أدّى إلى توترات داخلية كبيرة في جبهة التحرير الجزائرية.

جعلت القضية المغربية من المستحيل أن تقدم فرنسا الأسلحة لمصر. لم يبق إذن سوى اللجوء إلى الاتحاد السوڤييتي.

وفي شهر تموز يوليو ١٩٥٤ بدأت الاتصالات مع موسكو وتم توقيع اتفاق سري للتسليح، وقامت تشيكوسلوفاكيا بعمليات تسليم الأسلحة نظراً لأن الاتحاد السوڤياتي كان يشهد حالة وفاق مع الغرب، وقام عبد الناصر بتاريخ ٢٧ سبتمبر بإعلان عقد صفقة الأسلحة التشيكية، وكان ذلك بمثابة الانذار في أن الدول العربية ستجد في الاتحاد السوڤياتي مصدراً للأسلحة يسمح لها بإمكانية رفض سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية.

أطلق عقد الأسلحة التشيكية النقاش السياسي داخل إسرائيل، تمثل رد فعل بن غوريون باقتراح هجوم فوري على مصر قبل أن تتدعم قوتها العسكرية. وزاد الضغط على فرنسا من أجل زيادة تسليم الأسلحة

لإسرائيل. نبع الخوف الإسرائيلي من تدعيم الطيران المصري الذي يجعل المدن العبرية معرضة للخطر، كما شرع الاعلام الإسرائيلي يبيّن للفرنسيين بأن بقاء إسرائيل أصبح معرضاً للخطر.

كثفت حكومة غيه موليه الفرنسية من تسليم الأسلحة لإسرائيل وخاصة الطائرات لكن غي موليه تراجع بعد ذلك وعمد لإجراء مناقشات مع عبد الناصر، وجرت لقاءات سرية لم تثمر عن أية نتيجة بين ممثلين عن فرنسا وممثلين عن جبهة التحريرالجزائرية، فعبد الناصر زاد من مساعدته لجبهة التحرير الجزائرية كي يسمح لها بالتفاوض من موقع القوة. ومن جهته قام غي موليه بزيادة عدد الجنود الفرنسيين في الجزائر من ربع مليون إلى أربعماية ألف.

اتهم المسؤولون الفرنسيون علانية عبد الناصر بأنه المسؤول الوحيد عن آلام فرنسا في شمال أفريقيا وبأنه هتلر جديد. كما تمت اتصالات مع الحكومة الإنكليزية ومع الإسرائيليين لمعرفة أفضل السبل للخلاص من تلك الشخصية المثيرة للمشاكل.

هكذا وجدت فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، في نهاية ربيع ١٩٥٦، في عبد الناصر رجلاً يجب الخلاص منه (إذ تمّ التفكير بخطط لاغتياله). ضمن هذا السياق انفجرت أزمة السويس فجأة(١).

من السد إلى القناة:

كان المحور الثاني في السياسة المصرية، أي البحث عن الاستقلال الاقتصادي، وراء نشوب الأزمة. شرعت مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر

(١) هنري لورنس: مرجع سابق ص ١٤٧ - ١٥٤ .

بمشروع هائل للسيطرة على النيل وتنظيم منسوب مياهه. وكان مجرد الصعود من دلتا النيل نحو واديه يسمح بملاحظة الانتقال تدريجياً من الري بواسطة الطوفان (طوفان النيل) إلى الري المستمر. لم يكن اكتمال المشروع يحتاج سوى إلى بناء سد ضخم في أسوان، على الشلال الأول لمجرى النيل؛ مما يتيح تشكيل بحيرة شاسعة من المياه المحجوزة وتنظيم جريان النهر حسب احتياجات الزراعة وتأمين القوة الكهرمائية الضرورية لكهربة وادي النيل. حمل هذا المشروع بمجمله اسم السد العالي، كانت مصر بحاجة إلى مساعدة مالية وتقنية من أجل تحقيق ذلك الهدف. فتوجهت مرة جديدة نحو الغرب وبُديء بتصور عملية «مونتاج» مالية تشترك فيها الحكومة الأمريكية والحكومة الإنكليزية والبنك الدولي.

كان الامريكيون قلقين جداً من حصول مصر على الأسلحة السوڤيتية. قرر عبد الناصر في شهر أبريل ١٩٥٦ الاعتراف بالصين الشعبية التي لم تكن عضواً في الأمم المتحدة، وبالتالي لم تكن معنية بأية عملية حظر جديدة على الأسلحة. أثار هذا العمل غضب إدارة ايزنهاور التي اعتقدت أنه بإمكانها الحد من مشتريات السلاح المصرية وربما توقيفها نهائياً عبر طلب رقابة مالية على مصر طيلة مدة القرض الضروري لبناء السد. كان ذلك بمثابة خطأ بسيكولوجي كبير إذ أن القوى الكبرى سبق وفرضت نفسها على مصر بواسطة رقابة مالية بالتحديد أدّت بالنهاية إلى الاحتلال البريطاني لها عام ١٨٨٢. لم يكن بإمكان مصر، المستقلة حديثاً والشديدة التعلق بالقومية في ظل عبد الناصر، إلا أن ترفض شروطاً كهذه؛ لا شك بأن التقارب المصري ـ السوڤيتي أقلق واشنطن. كما أن مشروع مساعدة مصر اصطدم بعداء «الكونغرس» الذي كانت موافقته ضرورية. ورأت وزارة الخارجية الأمريكية أن عبد الناصر لم يجعل من السد العالي عنصراً أساسياً

في سياسته وأن رفض الطلب المصري لن يترتب عليه نتائج كبيرة. وقال خبراء الخارجية أنفسهم أنه من المحتمل أن لا يقوم السوفييت بتمويل السد العالي إذ أنهم لا يمتلكون وسائل ذلك وأنه إذا قبلوا، تنفيذ العمل، فإن عبئاً ثقيلاً سيترتب على كاهل الاقتصاد السوفيتي، الأمر الذي لم يكن ليكدر الأمريكيين.

بتاريخ ١٩ يوليو ـ تموز ١٩٥٦، أخبر دالاس وزير خارجية امريكا السفير المصري في واشنطن برفض أمريكا تقديم القرض الضروري. في اليوم التالي أعلنت بريطانيا والبنك الدولي انسحابهما من المشروع.

عاد عبد الناصر إلى القاهرة من يوغسلافيا حيث كان موجوداً للقاء نهرو وتيتو، الرئيسين الأخرين لخط الحياد. كان قراره المباشر هو تأميم شركة قناة السويس صاحبة الامتياز التي كانت تمثل الرمز المتميز للوجود الأجنبي في مصر، إن بريطانيا بررت دائماً وجودها بضرورة الدفاع عن ذلك الممر المائي الدولي. كما أن الشركة ذاتها شكلت دولة داخل دولة.

كان تأميم القناة فرصة للاجابة على التحدي الغربي إذ أن مصر تستطيع بفضل عائدات القناة أن تمول بناء السد العالي.

وفي مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٦. روى عبد الناصر شجاراته مع المسؤولين الأمريكيين حول مسألة التسليح المصري ثم حول مسألة تمويل السد العالي. واستطاع عبد الناصر أن يملك مشاعر شعبه. ارتفعت نبرته فجأة عندما ذكر دالاس ثلاث مرات وكانت هذه كلمة السر التي تنتظرها مجموعات الكوماندوس المصرية لتحتل منشآت الشركة العامة، ومما قاله:

«اليوم أممت قناة السويس ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية فعلاً، وأصبح هذا القرار أمراً واقعاً».

كان خطاب ٢٦ يوليو بمثابة تأسيس حقيقي للسلطة الناصرية فقد خرجت الجماهير في أنحاء مصر تهتف وتصفق لعبد الناصر الذي حقق وحدة الشعب وانهى قرناً من الاذلال.

كان نوري السعيد في لندن لحظة اعلان التأميم ومما قاله لايدن: «اضربه، اضربه بقوة واضربه الآن».

رأى الإنكليز والفرنسيون في هذه الأزمة وسيلة للتخلص من عبد الناصر وحاولت، واشنطن أن تردعهما عن التدخل المسلح.

الهدف السياسي الفرنسي ـ الإنكليزي كان يقوم على إرادة التخلص من النظام الناصري. وكان الفرنسيون والإنكليز قد قرروا منذ غداة التأميم تحضير الخيار العسكري الذي قد يؤدي إلى إعادة صياغة البناء السياسي المشرق العربي حيث يقوم نظام «مسالم وديمقراطي» في مصر؛ ويحتفظ لبنان بتوجهه المؤيّد للغرب؛ وتسود في سوريا حكومة صديقة للغرب وللعراق. كانت فرنسا معادية لتحقيق الهلال الخصيب ولتوسيع حلف بغداد؛ إذ لم تكن ترغب في أن يصبح نوري السعيد «خليفة» على العرب في مكان عبد الناصر.

وفي الوقت الذي كان فيه السياسيون يعدّلون خارطة الشرق، كان العسكريون يقومون بتصميم حملة جديدة على مصر. تولّى الإنكليز القيادة يساعدهم الفرنسيون إذ أن العملية تستدعي استخدام القواعد البريطانية في قبرص ومالطة كما أن إنكلترا ستقدّم ثلثي الإمكانيات المطلوبة. تضمنت خطة «هاميلكار»، التي تم تسميتها فيما بعد باسم «الفارس الملكي» عملية إنزال بالقرب من الاسكندرية ثم متابعة الزحف نحو القاهرة مع الدخول في

معركة اهرامات جديدة تؤدي إلى انهيار النظام الناصري واحتلال القناة في نهاية المطاف.

بدأ تمركزالقوى في البحر الأبيض المتوسط اعتباراً من مطلع شهر سبتمبر. لكن في السابع من ذلك الشهر تعدّل المشروع بطلب من ايدن إذ أن الهجوم على الاسكندرية سيبدو مفرطاً في امبرياليته والمصريون قد جمعوا قوات كبيرة في هذه المنطقة. نصّت خطة «الفارس الملكي المعدَّلة» على عملية إنزال في بورسعيد يليها احتلال منطقة القناة.

أخبر الفرنسيون الإسرائيليين بمشاريعهم العسكرية منذ نهاية شهر يوليو ١٩٥٦ وقرروا تزويدهم بجميع الأسلحة التي طلبوها. وتلقّى الإسرائيليون اعتباراً من شهر أغسطس كميات كبيرة من الأعتدة دون إخطار الانكلوسكسونيين. لكن الإنكليز رفضوا بعناد أي تعاون مع الدولة العبرية؛ إذ لم يرغبوا في أن يظهروا بمظهر المتواطئين مع ألد أعداء العرب.

العدوان الثلاثي:

حافظ المشاركون فى اتخاذ القرار في فرنسا وإنكلترة على السرية المطلقة لقرارهم، وكان هذا سبب الفشل، فلم يتم اطلاع الولايات المتحدة على القرار الذي تزامن مع الانتخابات الأمريكية.

بدأ الهجوم الإسرائيلي بتاريخ ٢٩ أكتوبر في اللحظة التي كان ايزنهاور يوجه فيها نداءاً جديداً لبن غوريون جاء فيه:

«نظراً للانعكاسات الكبيرة التي يمكن أن تترتب على حالة التوتر القائمة في الشرق الأوسط، ونظراً للنوايا التي عبّرت عنها الولايات المتحدة في التصريح الصادر بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٥٠، قمت بإصدار التعليمات لمناقشة الوضع مع المملكة المتحدة وفرنسا الموقعتين على ذلك التصريح،

ولبذل جميع الجهود الممكنة من أجل تحسين ذلك الوضع. كما أعطيت الأوامر بإبلاغ قلقي لدول أخرى في الشرق الأوسط وتم الطلب إليها بإلحاح عدم اللجوء إلى أي عمل قد يؤدي إلى بداية الاعتداءات»(١).

وفي الوقت الذي كان فيه الرئيس الأمريكي يتشاور مع حلفائه لوقف الغزو الإسرائيلي أعطى هؤلاء الحلفاء الأوامر لأسطولهم الكبير بالتوجه إلى مصر. كان الفرنسيون قد بدأوا المشاركة في المعارك. إذ قامت بحريتهم بتغطية ساحل إسرائيل وحمت طائراتهم مدنها وألقت المؤن للجيش الزاحف. كان موشى دايان يقود العمليات التي تتقدم سريعاً بالرغم من المعارك العنيفة في بعض القطاعات. أرسل الإنكليز والفرنسيون إنذارهم الأخير للمتحاربين بتاريخ ٣٠ أكتوبر. وبدأت في اليوم التالي الحملة الجوية التي تمثل أحد أهدافها الرئيسية في تحييد الطيران المصري. أدرك عبد الناصر بأنه ينبغي عليه مواجهة ثلاث قوى بنفس الوقت. فأعطى أوامره بانسحاب جيشه من سيناء ووضع ما تبقى من طيرانه بعيداً عن متناول الغزاة وأغرق السفن في القناة مما جعل المرور مستحيلاً فيها لعدة أسابيع. كانت النتيجة غير المتوقعة لمناورته هي أنه ترك المجال حراً تماماً أمام الإسرائيليين الذين بلغوا أهدافهم المحددة بسرعة أكبر مما كان مرتقباً. وأصبح الفصل بين المتحاربين قائماً بالفعل، مما جعل الحجج التي ذكرها الإنكليز والفرنسيون فارغة المضمون أكثر.

وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ٢ نوفمبر - تشرين على قرار أمريكي يدعو إلى وقف الاعتداءات وانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء. كانت إنكلترا وفرنسا معزولتين في الأمم المتحدة. وكان الأمريكيون

---

(١) M. B. Zomar: Ben Gourion; Paris 1966 p 130.

من أكثر المتحمسين لإدانتهما. وافق الإسرائيليون الذين بلغوا جميع أهدافهم على وقف إطلاق النار بتاريخ ٣ نوفمبر وتمركزوا على بعد ١٥ كيلومتر عن القناة. صرّح بن غوريون أن سيناء ليست مصرية حقاً وأنه يمكن لإسرائيل البقاء فيها، وأنه قد قام بتأسيس «امبراطورية إسرائيل الثالثة»؛ وأن قطاع غزة شكل جزءاً من فلسطين الواقعة تحت الانتداب وليس لمصر أي حق فيهما كما أن إسرائيل تستطيع البقاء فيها بصورة شرعية. كانت الحامية المصرية ـ الفلسطينية في هذا القطاع قد استسلمت عندما أدركت أنها معزولة تماماً. بدأت حينئذ عملية «تنظيف» للمخيمات الفلسطينية ذهب ضحيتها عدة مئات من الضحايا العرب (٢٧٥ قتيلاً في خان يونس بتاريخ ٣ نوفمبر ـ تشرين الثاني و١١١ في رفح بتاريخ ١٢ من نفس الشهر كما دلَّ تحقيق لاحق للأمم المتحدة).

كانت الإدانة الدولية كاملة في الوقت الذي لم يكن فيه الفرنسيون والإنكليز قد وصلوا إلى ميناء بورسعيد.

لم يغفر ايزنهاور ودالاس للحلفاء خداعهم واختيارهم أسبوع الانتخابات الأمريكية للقيام بعمليتهم. أعلنت الأمم المتحدة بأن الفرنسيين والإنكليز فقدوا أهليتهم في أن يشكلوا جزءاً من قوة السلام. فجّر الضباط القوميون العرب خط أنابيب النفط في سوريا التابع لشركة نفط العراق وتدخل عبد الناصر كي لا يعرف خط «التابلاين» نفس المصير. توقف إلى حد كبير تزويد أوروبا بالنفط بعد إغلاق القناة وتفجير أنابيبه في سوريا. وأصبحت أوروبا تابعة تماماً لما يصلها من النفط الأمريكي بينما انطلقت المضاربات ضد الليرة الاسترلينية على غاربها دون أن تتحرك الولايات المتحدة لدعم العملة البريطانية. وجه الاتحاد السوفيتي، سلسلة من الانذارات لفرنسا وإنكلترا وإسرائيل في مساء ٥ نوفمبر أشار فيها لإمكانية

استخدام السلاح النووي. وأُعلن في الساعات اللاحقة إرسال متطوعين سوفييت للشرق الأوسط. فقدت أجهزة الاستخبارات الغربية صوابها وشاهدت سفناً وطائرات سوفيتية في كل مكان.

إذا كان عبد الناصر قد خسر على الصعيد العسكري، فقد ربح كثيراً على الصعيد السياسي. بقيت القوات الفرنسية والإنكليزية على القناة حتى تاريخ ٢٢ ديسمبرونقضت مصر معاهدة التحالف مع بريطانيا في اول يناير ١٩٥٧ حيث أصبحت مستقلة تماماً للمرة الأولى في تاريخها المعاصر. لقد أضاع الغربيون نهائياً قاعدة السويس العسكرية.

إذا كانت تسوية المسألة الإنكليزية ـ الفرنسية قد تمت بسرعة، فقد بقيت مسألة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة وسيناء. طلب ايزنهاور، منذ ٨ نوفمبر انسحاب جميع القوات الأجنبية من الأراضي المصرية. وأُشير إلى إمكانيات فرض عقوبات اقتصادية وطرد من منظمة الأمم المتحدة. دعمت فرنسا وحدها إسرائيل لكن موقفها كان ضعيفاً فأكثر إذ أن تبعيتها للتزود بالنفط الأمريكي كانت كبيرة جداً. توجّب على بن غوريون أن يقبل علانية مبدأ الجلاء بتاريخ ١ مارس ـ آذار ١٩٥٧، أعلنت غولدا مائير من على منصة الأمم المتحدة انسحاب إسرائيل بينما أعلنت بنفس الوقت مجموعة من القوى البحرية تضم فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا أن تيران ممر مائي دولي وأن لجميع الأمم الحق في العبور من خلاله.

قيام الجمهورية العربية المتحدة:

عملت الولايات المتحدة الأمريكية، لوضع مشروع ايزنهاور الذي تقدم بموجبه مساعدات لأية دولة في الشرق الأسط ترغب بحماية نفسها من الخطر الشيوعي، ولكن مصر أعلنت رفضها لهذا المشروع كما رفضته

سوريا والمملكة العربية السعودية، لذلك عملت الولايات المتحدة إلى تدبير المؤامرات والانقلابات في بعض الأنظمة العربية، واستغل الأمريكيون عدم استتباب الوضع في سوريا ودبروا مؤامرتين في سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٥٧، كما عمدت تركيا لحشد قواتها على حدودها مع سوريا، كما تحركت الأنظمة المؤيدة لأمريكا في لبنان والأردن. وهنا وطبقاً لاتفاقية الدفاع المشترك المصرية السورية عام ١٩٥٥، قدمت مصر المساعدة لسوريا، وفي هذه الفترة تبلورت فكرة الوحدة العربية التي صدرت عن سوريا.

وفي أول فبراير ١٩٥٨ انتهت المفاوضات بين الرئيسين عبد الناصر والقوتلي لاعلان دولة موحدة باسم الجمهورية العربية المتحدة، وفي الخامس منه صدق البرلمانين على بيان الوحدة وأجري استفتاء في كلا القطرين في ٢١ فبراير انتهى بالموافقة عليها. وانتخب عبد الناصر رئيساً للجمهورية، وترك الباب مفتوحاً للأقطار العربية الراغبة بالانضمام إليها، فانضمت اليمن على أساس اتحاد فدرالي.

لعبت مصر دوراً قيادياً في هذه الوحدة أدى لانعكاساته على الحياة السياسية، وبدأ النفور بين البرجوازية المصرية والسورية، كما طالبت الأحزاب السياسية بإجراء انتخابات لمجلس الأمة وحرية الصحافة، كما اسندت المناصب الحيوية للجيش في الاقليم السوري لضباط مصريين، مما جعل السوريين يشعرون بتسلط القوى المصرية على الاقتصاد السوري.

في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ قام كبار الضباط في الجيش السوري بالتحالف مع القوى المحلية بإعلان انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة.

وقد أعاد عبد الناصر قطيعة الوحدة مع سوريا لعمل الرجعيين.

«والرجعية هي نقطة الاستناد للامبريالية والتي لا تتردد أن تعتمد عليها بدورها من أجل نهب ثمار النضال العربي»[1].

في ٢١ مايو ١٩٦٢ أعلن عبد الناصر مشروع ميثاق العمل الوطني، الذي تم اقراره في ٣٠ يونيه. والميثاق عبارة عن الأسس التي ستقوم عليها عمليات الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي. فهو وثيقة هامة تبين أن التقدم لن يكون بالاعتماد على الأنظمة الرأسمالية المعادية للشعوب، بل لا بد من الاعتماد على التخطيط العلمي للاقتصاد الاشتراكي.

وفي أكتوبر أعلن عن تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي الذي اعتبر التنظيم السياسي للجماهير وهو الذي يحدد السياسة الداخلية والخارجية للبلاد. وقد بلغ عدد أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٦٦ حوالي ستة ملايين.

نكسة ١٩٦٧:

حققت مصر في ثورتها من عام ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٧ تقدماً هائلاً في مشاريعها الانتاجية، ولكن الزيادة السكانية الهائلة كانت تلتهم هذا التقدم زيادة على الانفاق الهائل على أغراض الدفاع وأعباء الجيش المصري في اليمن، بالإضافة إلى عمل الدول الغربية المتواصل للاطاحة بحكم عبد الناصر.

في ٧ أبريل ١٩٦٧ وقع اشتباك على الحدود السورية الإسرائيلية، وأعلنت الجمهورية العربية المتحدة (مصر) وقوفها إلى جانب سوريا مهددة بالقيام بعمليات كبيرة، وبالمقابل طلب عبد الناصر سحب القوات الدولية

(١) من خطاب الرئيس عبد الناصر في ١٧ اكتوبر ١٩٦١ .

من مضيق تيران ومنع مرور السفن إلى ميناء ايلات الإسرائيلي، مما جعل أمريكا وبريطانيا تعتبران التصرف المصري مضاد للمصالح الإسرائيلية، وطلبت فك الحصار عن مضيق تيران المصري وتحرك الأسطول السادس الأمريكي لمساعدة إسرائيل.

وفي صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ قام الطيران الإسرائيلي بهجوم غادر على المطارات المصرية ودمر معظم السلاح الجوي مما جعل تقدم القوات البرية الإسرائيلية عبر صحراء سيناء مريحاً، وفي ستة أيام استطاعت إسرائيل أن تستولي على كل سيناء وتصل إلى ضفة قناة السويس.

بتاريخ ٩ يونيه أعلن عبد الناصر عن استقالته وخرجت الجماهير تطالبه بالعودة عن قراره، وافق عبد الناصر، وكان قراره الأول اقصاء المشير عامر عن السلطة، وتم اعتقاله، ولكنه انتحر في ١٤ سبتمبر كي يتجنب المثول أمام المحكمة.

دعم انحطاط الجيش - كمركز للسلطة - من وزن الاتحاد الاشتراكي العربي برئاسة علي صبري، فما كان من عبد الناصر إلا أن دفع إلى الواجهة أنور السادات الذي أصبح نائباً للرئيس في نهاية عام ١٩٦٩.

ادان الاتحاد السوفيتي الاعتداء الإسرائيلي وطالب بالانسحاب فوراً من الأراضي المحتلة، وقطع علاقاته مع إسرائيل أثر الهجوم على سوريا، وأرغم بلدان المعسكر الشرقي أن تحذو حذوه.

تعارض السوفييت مع الأمريكيين في الأمم المتحدة حول القرارات، وافقت الولايات المتحدة على مبدأ انسحاب إسرائيل ضمن اطار تسوية شاملة تحقق السلام الدائم في المنطقة وأعتبرت الدول العربية أن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن هزيمتها، وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين بعض

الدول العربية التقدمية والولايات المتحدة الأمريكية.

اعتقد عبد الناصر بعد النكسة بأن الولايات المتحدة ستسلك سلوكاً شبيهاً بسلوك ايزنهاور أيام العدوان الثلاثي، ولكن الموقف الأمريكي بدا واضحاً في ١٩ يونيه بعد قمة كوسيغين جونسون والذي جاء فيها أن الولايات المتحدة لن تمارس ضغوطاً على إسرائيل للانسحاب إلا بتسوية شاملة تقوم على المبادئ الخمسة وهي:

١ - الاعتراف بحق جميع الأمم في الوجود.

٢ - تطبيق حل عادل للاجئين.

٣ - حرية الملاحة في الممرات الدولية.

٤ - الحد من سباق التسلح.

٥ - الاستقلال السياسي مع صيانة الأراضي لجميع الأطراف.

وفي احتماع لوزراء الخارجية العرب في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ اقترحت مصر سحب قواتها من اليمن وتشكيل جبهة عربية واحدة ضد إسرائيل، كان عبد الناصر يأمل بالحصول على مساعدة مالية كبيرة تعوض خسارته في المجهود الحربي وقفل القنال بالإضافة إلى عودة قواته إلى مصر.

وفي القمة العربية الرابعة التي عقدت في الخرطوم سمحت المحادثات بالوصول إلى سلسلة من القرارات بالتزام مصر بالانسحاب من اليمن وانهاء خلافها مع السعودية ورفع الحظر النفطي مقابل تقديم ٢٠٪ من العائدات النفطية لدول المواجهة مع إسرائيل، كان الملك فيصل هو المنتصر الأكبر إذ أن المصالحة جعلته زعيماً امتدت سلطته إلى كامل العالم العربي، كما ربح عبد الناصر بزيادة إمكانياته لمواجهة إسرائيل.

وهكذا ظهرت الدول العربية في الخرطوم متشددة مقابل التشدد الإسرائيلي. فكانت لاءات الخرطوم الثلاثة، وهي (لا صلح لا تفاوض لا اعتراف) التي سمحت ضمن إطار وساطة أمريكية سوڤيتية بقبول نهاية حالة الحرب مقابل انسحاب إسرائيلي.

القرار ٢٤٢ الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧:

بدأت الأمم المتحدة النقاش في شهر سبتمبر، ألّحت إسرائيل على ضرورة مفاوضات ثنائية مع الدول العربية، الأمر الذي لم يكن مقبولاً من قبل تلك الدول فتجربة ١٩٤٩ قد تركت ذكريات مؤلمة. اقترح الأمين العام للأمم المتحدة، أوثانت، تعيين وسيط من الأمم المتحدة للمساعدة على الوصول إلى تسوية. قبل عبد الناصر مبدأ الوساطة وبالتالي التفاوض قبل الانسحاب الإسرائيلي، لكنه لم يصرّح عن استعداده للاعتراف بإسرائيل إلا بعد تسوية نهائية تتضمن استرجاع مصر لجميع أراضيها؛ مع عرض مسألة خليج العقبة على محكمة العدل الدولية وربط حرية المرور عبر قناة السويس مع حالة تطبيع محدّدة بتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

دعمت مجموعة دول العالم الثالث المواقف العربية حول الضرورة المطلقة لإنسحاب إسرائيل. إذ رأت تلك الدول أنه من الخطورة بمكان تكريس سابقة اكتساب أراضٍ بالقوة يمكن أن تشكل نموذجاً يحتذى في آسيا وأفريقيا وحتى في أمريكا اللاتينية ويؤدي إلى الإخلال بمجمل الحدود الناتجة عن الحرب العالمية الثانية وعن نهاية الاستعمار.

في مارس ١٩٦٨ أعيد تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي، وحققت مصر نجاحاً في إعادة بناء قواتها المسلحة وتعزيزها بابعاد كبار القادة وإيجاد قادة جدد مكانهم.

عاد التوتر إلى منطقة القناة، وثبت عام ١٩٧٠ أن المدفعية المصرية متفوقة على الإسرائيلية مما دفع الأخيرة للاعتماد على السلاح الجوي، وقامت هذه القوات بضرب عمق مصر لإشاعة روح الهزيمة عند المصريين، الذين عملوا على تقوية سلاح الصواريخ المضادة للطائرات والتي بدأت تتساقط بعد ثلاثة أعوام من حرب الأيام الستة.

في أغسطس ١٩٧٠ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تروج لمبادرتها السلمية المعروفة باسم «مشروع روجرز» والذي يقضي بوقف اطلاق النار لمدة تسعين يوماً لإيجاد حل سياسي للأزمة العربية الإسرائيلية. قبلت مصر هذا المشروع، وأرغمت بالتالي إسرائيل لقبوله بتحفظات كثيرة.

عارضت المنظمات الفلسطينية هذا المشروع وكذلك الجزائر وسوريا والعراق، وحدث انشقاق في الموقف العربي دفع أمريكا وإسرائيل لاستغلاله واحباط مهمة جونار يارنج المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة.

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ توفي جمال عبد الناصر وفي ١٥ أكتوبر ١٩٧٠ انتخب أنور السادات رئيساً للجمهورية وفي ٨ نوفمبر جرت مفاوضات بين الرئيس السادات والقذافي والنميري انتهت بالاتفاق على قيام اتحاد فدرالي بينهم في المستقبل القريب. كما دخلت سوريا في هذه المفاوضات وفي ١٧ أبريل ١٩٧١ وقع الرئيس السادات ورئيسا وفدي ليبيا وسوريا اتفاقية حول اتحاد الجمهوريات العربية التي ينضم إليها السودان لاحقاً.

أما بالنسبة للحرب مع إسرائيل فقد أعلن في ٢٢ أبريل ١٩٧١ تأجيل مبادرة يارنج بسبب التعنت الإسرائيلي ورفضها الانسحاب من الأراضي التي احتلتها ومن ذلك الحين دخلت المنطقة مرحلة «اللاحرب

واللاسلم». أي أن التعنت الإسرائيلي أصبح بدون حدود وبدأ الكلام حول عجز مصر عن شن حرب لتحرير سيناء، وساعد على ذلك امتناع الاتحاد السوڤيتي عن تزويد مصر بالأسلحة الهجومية، مما جعل بقاء السوڤييت في مصر بدون معنى، وبالتالي أصدر الرئيس السادات قراراً بإنهاء خدمة الخبراء السوڤييت في مصر، مما جعل الجميع يجزم بعدم قيام حرب تحريرية.

حرب أكتوبر ـ العبور:

فرضت الأحوال الجوية مطلع شهر أكتوبر موعداً لعبور القناة، فأختار السادات يوم السادس من ذلك الشهر (العاشر من رمضان) تيمناً بذكرى موقعة بدر الكبرى، وشاءت الصدفة أن يتناسب ذلك اليوم مع عيد الغفران (كيبور) اليهودي، وكان العامل الأول في هذه الحرب هو المفاجأة. لم يكن بمقدور الإسرائيليين الواثقين من تفوقهم تصور أن العرب قد يبدأون القتال.

نفذ الجيش المصري أمر عبور القناة الذي تدرب عليه جيداً وهاجم خط بارليف وأسقط القلاع المحصنة أو حاصرها.

اتبعت القيادة المصرية استراتيجية تحكيم وتحصين مواقعها بدلاً من التوغل في سيناء، واستطاعت دحر الهجمات المضادة للمدرعات الإسرائيلية، خسر الإسرائيليون وأدركوا أنهم لا يستطيعون دحر المصريين في الوقت الذي كان عليهم مواجهة السوريين في الجولان.

ورغم العبور والانتصارات المصرية، فاجأ الرئيس السادات العالم أن حربه هذه هي لإقرار السلام العادل وتطبيق قرارات الأمم المتحدة وقبوله لوقف اطلاق النار على أساس انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة فوراً.

وفي ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٣٣٨ الذي يدعو جميع الأطراف إلى وقف اطلاق النار في المواقع التي يحتلونها، والبدء بتنفيذ القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧. وقد قبلت مصر هذا القرار وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة أوامرها بوقف اطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر وقد استغلت إسرائيل وقف اطلاق النار لتمر من ثغرة الدفر سوار وتعبر القناة إلى الشاطئ الغربي وتضرب عمق مصر وتفرق بين الجيشين المصريين الثاني والثالث بوصولها إلى مدينة السويس.

في ٢٥ أكتوبر اضطر مجلس الأمن إلى اصدار قرار ثالث لوقف اطلاق النار وانسحاب القوات إلى مواقع يوم ٢٢ أكتوبر. لكن إسرائيل لم تنفذ القرارات المتتالية لمجلس الأمن مما دفعه لاصدار قرار يوم ٢٧ أكتوبر لتنفيذ وقف اطلاق النار وإرسال قوات الطوارئ الدولية إلى المنطقة.

عملت إسرائيل للاستفادة من تقدمها اللامشروع بعد اقرار وقف اطلاق النار، وبدأت تدعو للتفاوض على انسحاب قواتها من الأراضي التي احتلتها بعد ٢٢ أكتوبر بدلاً من التفاوض على عملية اقرار السلام العائدة للقرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧. فقد أعلنت رفضها الانسحاب مما دفع بوزير خارجية أميركا هنري كيسنجر للتدخل والتوصل إلى اتفاق يتضمن العودة إلى حدود ٢٢ أكتوبر في اطار الموافقة على الفصل بين القوات المتحاربة بإشراف الأمم المتحدة.

ركزت الولايات المتحدة وإسرائيل جهودهما لفك الاشتباك وفصل القوات لتحقيق وقف اطلاق نار دائم، وبالتالي العودة إلى اللاسلم واللاحرب التي كانت سائدة قبل العبور.

في أول سبتمبر ١٩٧٥ وقعت الاتفاقية الثانية لفصل القوات في

سيناء وانتهت الحرب عملياً بين مصر وإسرائيل، عندما تعهدت مصر بعدم استخدام القوة وبالسماح للبضائع الإسرائيلية بالمرور بالقناة وهذا دفع سوريا والقيادة الفلسطينية لاتهام مصر بابتعادها عن النزاع في الشرق الأوسط. وبأنها باعت القضية الفلسطينية. وهذا يعني تمزق الصف العربي، واستفادة إسرائيل من الموقف.

وفي ٩ نوفمبر ١٩٧٧ فاجأ الرئيس السادات العالم عن عزمه على القاء خطاب في الكنيست الإسرائيلي في محاولة لإيجاد حلول سلمية في المنطقة وقد تركز الخطاب على:

١ ـ إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بعد يونيه عام ١٩٦٧.

٢ ـ الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وحقه بتقرير مصيره.

٣ ـ حق كل دولة في المنطقة للعيش بسلام.

٤ ـ التزام كل دول المنطقة بقرارات الأمم المتحدة.

٥ ـ إنهاء حالة الحرب في المنطقة.

إلا أن إسرائيل تابعت سياستها بالتعرض للسلام، وآثر الرئيس السادات متابعة سياسته التي أطلق عليها اسم هجوم السلام، وذلك من خلال تعبئة الدول الصديقة لدعم عملية السلام والتنديد بالموقف الإسرائيلي.

كامب دافيد:

واجه السادات في الأيام التالية أشكال النقد العربية ضده والتي

أعابت عليه خيانته للتضامن العربي وأنه أضاع ورقة رئيسية بالنسبة للمفاوضات تتمثل في الاعتراف بدولة إسرائيل. انعقدت بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٧٧ قمة عربية مصغرة في طرابلس بليبيا. وتعارض النهج المتصلب المتمثل في جبهة الرفض الفلسطينية والعراق مع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية اللتين أبديتا دائماً رغبتهما في التفاوض حول تسوية مع إسرائيل. وفي ٥ ديسمبر قررت البلدان المشاركة الخمسة، بعد ذهاب العراق، والمتمثلة في الجزائر وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا واليمن الجنوبي دعم سوريا وتجميد العلاقات الدبلوماسية مع مصر. فرد السادات بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المشاركين الخمسة في قمة طرابلس.

التقى بيغن والسادات بتاريخ ٢٥ ديسمبر في مدينة الإسماعيلية على قناة السويس. كان الفشل كاملاً وتمترس كل منهما خلف مواقعه. أكّد بيغن بأن القرار ٢٤٢ لا يتضمن الانسحاب من جميع الأراضي وأن مبدأ عدم اكتساب الأراضي بالقوة لا ينطبق على إسرائيل لأن الدولة العبرية خاضت «حرباً دفاعية» عام ١٩٦٧. وضع فشل الإسماعيلية بتاريخ ٢٦ ديسمبر حداً للمفاوضات الثنائية بين المصريين والإسرائيليين، وبين بطلان ذلك المطلب الإسرائيلي القديم قرر الرئيس كارتر أن يولي اهتمامه لذلك الملف.

لقد دعا الرئيس السادات والإسرائيليين إلى لقاء قمة في كامب دافيد. كان مؤتمر كامب دافيد يمثل نوعاً من مجمع للكرادلة محكوم عليه إما بالوصول إلى اتفاق وإما بالفشل الكامل ونهاية عملية السلام، استمر اللقاء ثلاثة عشر يوماً من ٥ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨، حتى ظهر اطار الاتفاق بمظهر تسوية شاملة للصراع الإسرائيلي العربي على أن يكون القرار ٢٤٢ قاعدة الاتفاق.

وبالمقابل حصلت إسرائيل على الاعتراف الكامل واقامة علاقات دبلوماسية والانتقال الطبيعي للبشر والمنتوجات وحرية الملاحة في قناة السويس وخليج العقبة.

تمّ توقيع المعاهدة النهائية في واشنطن بتاريخ ٢٦ مارس - آذار ١٩٧٩. وكانت تلك مكافأة استحقتها جهود الرئيس كارتر الذي سرعان ما أصبح أسيراً للأزمة الإيرانية التي أعقبت احتجاز أعضاء السفارة الأمريكية كرهائن، مما جعله لا يجني من معاهدة كامب دافيد المكاسب السياسية التي كان يأمل بها. وتمّ بتاريخ ٣١ مارس تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية؛ وبعد ذلك في بقية المؤسسات العربية العامة الأخرى. ثم قُطعت العلاقات الدبلوماسية مع آخر الدول العربية التي كانت قد حافظت عليها (باستثناء السودان).

□□□□□□□ كتب يمكن الرجوع اليها حول الموضوع □□□□□□□

- د. **بطرس غالي:** الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية - القاهرة - معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٧.
- **حسين محمد حمودة:** أسرار حركة الضباط الأحرار والأخوان المسلمون - الزهراء للإعلام العربي - مصر - ١٩٨٧.
- د. **رفعت السيد أحمد:** الحركات الإسلامية في مصر وايران: مصر - سينا للنشر ١٩٨٩.
- **عبد الرؤوف عمرو:** تاريخ العلاقات المصرية الامريكية ١٩٣٩ - ١٩٥٧ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر ١٩٧١.
- **عباس السبيسي:** جمال عبد الناصر وحادث المنشية في الاسكندرية ٢٧ أكتوبر ١٩٥٤ - دار الطباعة النشر الصوتيات - مصر ١٩٨٧.
- د. **عبد العظيم رمضان:** حرب اكتوبر في محكمة التاريخ: مكتبة مدبولي مصر ١٩٨٤.
- د. **عبد العظيم رمضان:** أكذوبة الاستعمار المصري للسودان - رؤية تاريخية - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨ سلسلة تاريخ المصريين.
- **محمد حسنين هيكل:** قصة السويس آخر المعارك في عصر العمالقة - شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ١٩٧٧.
- **محمد عبد السلام:** الصراعات المسلحة العربية العربية - كراسات استراتيجية - مصر - الاهرام - العدد ٢٣.

- محمد فؤاد شكري: مصر والسودان.

- Studies in Arab Hisotry: Derek Hopwood the Antonius Lectures 1967 - 1987 St antony's / MacMillan series 1990.

الفصل الخامس

السودان

يمثل السودان بوابة الدعوة الإسلامية الى داخل القارة الافريقية، التي يريد الغرب أن يضمن تبعيتها له عن طريق ربطها به عقدياً وثقافياً. واستطاعت الصهيونية اختراق القارة من خلال استثمارها لحرب المياه عند منابع النيل في اثيوبيا وتهجير يهود الفلاشا ودعم التمرد في جنوب السودان لفصله عن شماله[١].

يعتبر سكان السودان خليطاً من العنصرين الحامي والزنجي النيلي، ويدين معظم سكان الشمال بالاسلام، ولغتهم العربية. أما سكان الجنوب فهم خليط من عناصر مختلفة تتكلم عدداً من اللغات المحلية، وتفرقتهم هذه سمحت للمتنصرين على نشر المسيحية بينهم واعتماد اللغة الانكليزية لغة رسمية في هذه المنطقة. الا أن هذا لا يمنعنا من ملاحظة اللحمة القوية التي تجمع العديد من العناصر العرقية في السودان والتي يزيد عددها عن العشرة، هذه اللحمة تقوى بالهجرة الداخلية والتنقلات التجارية التي تجعل القبائل تتداخل مع بعضها البعض.

---

(١) قراءات في مسيرة الحركة الاسلامية المعاصرة ـ تجربة السودان ـ المختار الاسلامي العدد ١١٠ ص ٢٠.

ولكن العنصر العربي الذي دخل منذ زمن بعيد الى هذه الأراضي سرعان ما اندمج مع أهل الشمال الأصليين ولم تسمح له الظروف بالتداخل بشكل كافٍ مع مديريات الجنوب الثلاث وهي مديرية بحر الغزال ـ والمديرية الاستوائية ـ ومديرية النيل الأعلى[1]، وبالتالي فاننا نلاحظ ندرة العنصر العربي الاسلامي في هذه المديريات.

وقد تغلب العنصر العربي على سائر العناصر الموجودة، وتمكن من تعريب شرق السودان وشماله وجزء من غربه، وسكنه العرب المتمسكون بتقاليدهم ولغتهم وتراثهم بينما بقي العنصر الزنجي النيلي مسيطراً على الجنوب.

ومن البديهي أن الأوروبيين كانوا يطمعون في شرق السودان بموارد خاماته وتجارته التي كانت تدر أرباحاً طائلة من البضائع الاستوائية، فضلاً عن أنهم كانوا يطمعون في الاستيلاء على هذه البلاد لكونها طريقاً هاماً للتغلغل في أواسط افريقيا. أما النيل فهو الطريق الطبيعي المؤدي الى قلب افريقيا، زد على ذلك أهمية السودان بالنسبة لمصر، فكل دولة تسيطر على مجرى النيل في السودان تسيطر بسهولة على مصر.

من هنا نلاحظ أن الصراع المباشر على السودان بدأ بعد استيلاء الانكليز على مصر والذين كانوا قد عينوا الجنرال غوردون حاكماً عاماً على جميع السودان سنة ١٨٧٧. واعتبر السودان في دستور مصر عام ١٨٨٠ وقانون الانتخاب الذي وضع معه جزءاً لا يتجزأ من مصر، وكان ينص على تمثيل السودان في المجلس النيابي، ولكن الانتخابات لم تجر بسبب ثورة عرابي. واستغل غوردون الحاكم العام في السودان الوضع وقام بتعيين

---

(١) عواصم هذه المديريات على التوالي: واو ـ جوبا ـ ملكال.

أصحابه والمقربين اليه في مديريات السودان[1] وبالتالي أصبح السودان الذي كان رسمياً تحت سلطة المصريين ملكاً لفئة من المغامرين الدوليين الطامعين في الكسب، ففرضوا على السكان ضرائب نقدية وعينية باهظة واتخذوا التدابير لنهبه مما أدى الى ثورة شعبية ضد الأوروبيين والمصريين.

وهكذا نجد ان السودان يعتبر جزءاً من مصر من الناحية الدولية والادارية والدستورية وان السيادة العثمانية تشمل مصر والسودان باعتبارهما دولة واحدة. وقد ظلت هذه الوحدة قائمة حتى قامت ثورة الزعيم الديني محمد احمد المهدي.

ثورة المهديين (١٨٨١ ـ ١٩٨٩):

أعلن محمد أحمد[2] أنه المهدي المنتظر في شهر رمضان ١٨٨١ ودعا الشعب السوداني الى الثورة، فأرسلت الحكومة المصرية والانجليزية حملة لتأديبه، وكانت هذه الحملة غير مجهزة كما يجب، لأن الحكومة المصرية لم تعر أهمية كبيرة لحركة محمد أحمد، فأباد المهديون هذه الحملة، مما شجع محمد أحمد على الانتقال الى كردفان، ونمت ثورته بفضل كثرة

---

(١) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت، ص ٢٩٩.

(٢) ولد محمد أحمد (المهدي) سنة ١٨٤٣ باحدى جزر النيل قرب دنقلة وتدعى ضرار واسم أبيه عبد الله واسم امه زينب. تجول في طفولته في طول البلاد وعرضها وتعرف جيداً على حياة ومعيشة الناس. التحق بالطريقة الاسلامية السمانية في مدينة بربر (المخيرق) شمال السودان، ودرس الفقه وكان شيخه محمد شريف حفيد الشيخ طيب صاحب الطريقة السمانية، وأصبح داعية في السودان، واستوطن في نهاية الأمر جزيرة آبا الكبيرة جنوب الخرطوم على النيل الأبيض. ازداد أتباعه وقامت دعوته على النسك واعتبار العثمانيين والمصريين والأوروبيين سبب الفساد الأخلاقي ودعا الى بعث الاسلام النقي واقامة المساواة والعدالة الاجتماعية.

المؤيدين الذين هم من الفلاحين والبدو والرقيق الفقراء، في حين ابتعد عنه الأغنياء والميسورين.

دعا المهدي أتباعه للجهاد المقدس وسماهم الأنصار(١) ووعد كل من يسقط بالمعركة بالسعادة الأبدية، وكل من يكتب له النصر بأربعة أخماس الغنائم(٢).

أنشأ المهدي معسكرات له في جبال كردفان، حيث توافد اليه المؤيدون، ومنها بدأ هجماته على المراكز الحكومية وعلى جباة الضرائب، وساد الشعور الديني الإسلامي بالمساواة وبأن السوداني سيحكم أرضه.

ولكن هذه الحركة لم توافق ميول الاقطاعيين وتجار الرقيق السودانيين، فلم يقف أي منهم إلى جانب حركة المهدي، مع أن البعض حاول أن يساومه أو يتزلف اليه خوفاً من سطوته.

وتتابعت انتصارات المهدي ضد الحكم المصري والأوروبي، وفي سبتمبر ١٨٨٢ ضرب المهديون حصاراً على الأبيض عاصمة كردفان واستولوا عليها في ١٨ فبراير ١٨٨٣ وبذلك أتموا فتح كردفان ومنها انتشرت الثورة الى أنحاء السودان.

يعتبر عام ١٨٨٣ عام انتصار المهديين الحاسم. ففي ربيع عام ١٨٨٣ قدم الى كردفان جيش انجليزي مصري بقيادة الجنرال هكس، وانتهت عمليات هذا الجنرال بالفشل التام بعد أن استمرت ثمانية أشهر. ولقد طبق السودانيون سياسة الأرض المحروقة ضد هكس الذي هزم هزيمة

---

(١) أسوة بالرسول محمد ﷺ.

(٢) يعطي الشرع الاسلامي خمس الغنائم الحربية لبيت مال المسلمين والباقي للمجاهدين.

تامة في المعركة التي دارت شمال الأبيض وقتل هكس وانضم قسم من جيشه المصري الى الثوار السودانيين.

وفي أغسطس ١٨٨٣ عمت الثورة المهدية مناطق السودان، وأنزل المهديون الهزائم بجيوش الانجليز والمصريين بقيادة بيكر، وقبل نهاية السنة كانت مديريات السودان في قبضة الثوار، ولم يبق تحت سلطة الانجليز والمصريين سوى قطعة ضيقة من وادي النيل.

وفي ذلك الوقت دبرت السلطات الانجليزية الموجودة في مصر مؤامرة رغبت من ورائها ابعاد السيطرة المصرية، فقد قرر الانجليز اعلان استقلال السودان عن مصر، وعينوا غوردون حاكماً عاماً على السودان، ووصل غوردون في ١٨ فبراير ١٨٨٤ وأعلن استقلال السودان عن مصر وعيّن المهدي سلطاناً على مديرية كردفان، وقام بالغاء جميع الضرائب المتأخرة، وأعلن العفو العام عن السجناء الذين تأخروا عن دفع الضرائب، وظن غوردون أنه بهذه السياسة يستطيع التوصل الى مساومة المهدي، الا أن المهديين اكتشفوا هذه المناورة، ورفضوا تقديم السودان للانجليز، فقاموا بضرب الحصار على الخرطوم اعتباراً من مارس ١٨٨٤.

في خريف سنة ١٨٨٤ توجه من مصر لاغاثه غوردون جيش مؤلف من سبعة آلاف جندي بقيادة الجنرال ولسلي، الا أن هذا الجيش لم يستطع الوصول الى الخرطوم. وفي ٢٣ يناير ١٨٨٥ توقفت الخرطوم عن القتال، وفي ٢٦ منه قتل غوردون أثناء اقتحام المدينة. واستطاع المهدي في أربع سنوات أن يؤسس الدولة المهدية بعدما ضم اليها معظم شرق السودان.

وتوفي المهدي بعد فتح الخرطوم ببضعة أشهر (في يونيه ١٨٨٥)

وخلفه الخليفة عبد الله التعايشي الذي تابع معارضته للغزو الانجليزي المصري للسودان وقام باصلاحات عديدة منها انشاء دور صناعة لاصلاح السفن وشيد داراً للطباعة. واستخدم الأسرى الأوروبيين كاختصاصيين، فكانوا يقومون بالتخريب بدلاً من البناء والاصلاح.

الدولة المهدية والقوى الأوروبية:

أما بالنسبة للعلاقات الخارجية فقد كانت الدولة المهدية مضطرة للقيام بحروب متواصلة ضد الأعداء في الخارج، ففي عام ١٨٨٥ و١٨٨٦ استمر القتال ضد الجيش الانجليزي المصري الذي كان محتفظاً بمنطقة سواكن ووادي حلفا، كما شن المهديون في عامي ١٨٨٧ و١٨٨٩ حرباً على الجهة الشرقية ضد نجاشي الحبشة وضد سلطان دارفور في الجهة الغربية.

كان عام ١٨٩٦ حاسماً لنضال الدولة المهدية ضد الدول الأوروبية. فبعد أن احتل الانجليز مصر شرعوا في توسيع زراعة القطن، لذلك بدأوا بتشييد خزان كبير للمياه بالقرب من أسوان، وهكذا صمم الانجليز على توطيد أقدامهم في منطقة منابع النيل وتصفية الدولة المهدية مهما كلف الأمر.

في هذا الوقت، وفي خضم التنافس الاستعماري على افريقية كانت فرنسا تسعى أيضاً للسيطرة على منابع النيل، وكانت هذه الفترة أشد الفترات حرجاً في الصراع الفرنسي الانجليزي لاقتسام افريقية. وبعد معركة عدوة[١] قررت فرنسا استغلال نفوذها السائد في اثيوبيا لتجريد حملة

(١) شن الايطاليون الحرب على اثيوبيا سنة ١٨٩٥، وقاومهم أهل البلاد بمساعدة من فرنسا، واستطاع الأحباش صدّ الايطاليين بالقرب من عدوة في آذار (مارس) ١٨٩٦.

على السودان، وكانت فرنسا قد حصلت في ذلك الوقت على امتياز لمد سكة حديدية[١] من جيبوتي الى اديس أبابا، وظنت أنها ستواصل مدها الى ما وراء حدود اثيوبيا حتى تقطع جميع القارة الافريقية من المحيط الهندي الى المحيط الأطلسي. وفي الوقت ذاته عهد الى الكولونيل مارشان القائد الحربي الفرنسي بالزحف من أواسط السودان الى أعالي النيل. وفي مارس ١٨٩٦ اتخذت انجلترا قراراً بتجريد حملة انجلو مصرية بقيادة كتشنر على شرق السودان.

واعتباراً من عام ١٨٩٦ واجهت الدولة المهدية هجوماً انجليزياً فرنسياً عليها، وفي ١٠ يوليو ١٨٩٨ اتجه مارشان الى فاشودة وبقي فيها، وفي ٢ سبتمبر ١٨٩٨ اقترب كتشنر من عاصمة الدولة المهدية أم درمان المقابلة للخرطوم على ضفة النيل الأخرى، وجرت معركة بين الانجليز والسودانيين، وحصد الانجليز المهديين برشاشاتهم، واضطر المهدي التعايشي للتراجع الى كردفان، وتقدم كتشنر باتجاه فاشودة[٢]، حيث التقى وجهاً لوجه مع الفرنسيين وأدى هذا اللقاء الى أزمة عالمية، اضطر بعدها الفرنسيون للتراجع في مارس ١٨٩٩ لتوزيع مناطق النفوذ بين انجلترة وفرنسا. وبموجب هذا الاتفاق أصبح شرق السودان منطقة نفوذ انجليزية،

(١) كان بناء السكك الحديدية احدى الوسائل المتعددة المقترحة في القرار العام لمؤتمر بروكسل الدولي عام ١٨٩٠ لقمع تجارة الرقيق البرية. وكان الرأي السائد أن من بين أكثر الوسائل فعالية لمكافحة تجارة الرقيق بناء طرق المواصلات ولا سيما السكك الحديدية التي تربط المحطات الداخلية بالساحل. حول الصراع الاستعماري الأوروبي في افريقية الشرقية راجع د. السيد رجب حراز ـ افريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي ـ دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٨.

(٢) تعرف الآن بـ (كدق).

وقد رضيت فرنسا بهذا الاتفاق تحسيناً لعلاقتها مع انجلترة وتمهيداً لمعاهدة الوفاق خصوصاً وقد ظهرت دولة استعمارية جديدة هي المانيا.

تأسيس الحكم الثنائي الانجليزي ـ المصري (١٨٩٩ ـ ١٩٥٦):

عملت انجلترا بعد توطيد نفوذها في شرق السودان على اتخاذ تدبير شكلي، لأن شرق السودان كانت أرضاً تعود شكلياً لمصر التي تعتبر في عداد الامبراطورية العثمانية، وبالتالي فان الاستيلاء عليها سيؤدي الى مشاكل سياسية دولية، لذلك أوجدت الحكم الثنائي.

وفي ١٩ يناير ١٨٩٩ عقدت في القاهرة معاهدة وقعها اللورد كرومر عن بريطانيا وبطرس غالي عن مصر، وذكر في مقدمة المعاهدة أن مصر حكمت السودان حكماً سيئاً أدى الى ضياعه، ولذلك وافقت الحكومة المصرية على السماح لانجلترة بادارة السودان. وكان الحاكم العام الانجليزي في السودان يمسك بالسلطات الثلاث، وكان تعيينه يتم بتوصية من الحكومة الانجليزية، وبمرسوم صادر عن الخديوي. ومع ذلك لا يستطيع الخديوي عزل حاكم السودان الانجليزي الا بموافقة الحكومة الانجليزية. وبدون موافقة حاكم السودان لا يمكن قبول قناصل الدول الأجنبية في السودان. وكان على مصر أن تتحمل أعباء الاحتلال المالية وأن تدفع لحكومة السودان مبلغ سبعماية وخمسين ألف جنيه استرليني لسد نفقات احتلال السودان وادارته[1].

ومنذ ١٨٩٩ شرعت انجلترا بتصفية آخر بقايا القوات المهدية التي تراجعت الى كردفان. وفي ١٥ نوفمبر ١٨٩٩ دمر كتشنر بقايا القوات

(١) لوتسكي: مرجع سبق ذكره، ص ٣١٢.

المهدية وقتل الخليفة عبد الله التعايشي. وهكذا يعتبر المهدي ومن بعده خليفته التعايشي من أشد الرجال الذين قاوموا الاستعمار الغربي في افريقية من جهة والوطن العربي من جهة أخرى، فهو يقف في صفوف عمر المختار وعبد القادر الجزائري وعبد الكريم الخطابي.

والواقع أن أتباع المهدي حافظوا على حدود السودان، وقاتلوا الأحباش والايطاليين والبلجيكيين والفرنسيين ثم الانجليز. وكان همهم الوحيد هو المحافظة على حدود بلادهم واستقلالهم. ولكن الدول الاستعمارية جميعها خافت من انتشار حركتهم فكرست جهودها للقضاء عليهم، فمنعت عنهم كل مساعدة واتصال خارجي وعزلوهم داخل بلادهم، وأشد ما كانوا يحتاجون اليه هو السلاح، وكانت تنقصهم المدفعية، لذلك تغلب عليهم الانجليز بأسلحتهم الحديثة، رغم أن السودانيين كانوا يتمتعون بشجاعة ليس لها حدود. فالقسم الأكبر منهم كان مسلحاً بالرماح والسيوف والحراب وما غنموه من بنادق من الانجليز كانت قديمة أمام الرشاشات التي فتكت بصفوف المهديين.

لقد قضي على الثورة المهدية وبات السودان في حالة من الضعف القصوى، فان أربعة أخماس السكان كانوا قد عانوا من الحرب أو من الجوع أو الأوبئة. ومنذ عام ١٩٠٠ وحتى ١٩٢٧ لم تستطع انجلترا أن تحكم قبضتها نهائياً على السودان بسبب كثرة الانتفاضات، ولكن هذه الثورات لم تتصف بالشمول بل حصلت في مناطق متفرقة قامت بها قبائل منفردة، اتصفت بصفة محلية ولهذا حكم عليها بالفشل.

الا أن تأثير المهدي بقي حتى التاريخ المعاصر وبواسطة عائلة المهدي، وخاصة حفيده الأخير سيد صادق المهدي المولود سنة ١٩٣٦ وهو زعيم حزب الأمة السوداني، وبعد موته جاء عمه عبد الهادي الذي حمل لقب

الامام، وأخذ على عاتقه المصالح الروحية والمادية للمهدية، وقد قام عبد الهادي بثورة ضد الرئيس جعفر النميري في ابريل ١٩٧٠ ولكنها فشلت وقتل عبد الهادي.

قامت بريطانيا العظمى بإعادة تنظيم البلاد اثر فشل الثورة المهدية ١٨٩٨ فثبتت الحدود وضمت لهذا الهدف مديرية دارفور والتي كان حاكمها قد اتهم بتعاونه مع المخابرات العثمانية الموجودة في ليبيا. بعد الاستيلاء على السودان بقوة السلاح شرعت الامبريالية البريطانية في الاستغلال المنظم للبلاد وتحويلها الى قاعدة لتزويد بريطانيا بالخامات والمحاصيل الزراعية، وتغلغل الموظفون الانجليز في أنحاء البلاد، واقتصر تمثيل مصر في الحكم بكتيبة من الجيش المصري وعدد من الموظفين، ومع ذلك كانت مصر تدفع للسودان مبالغ مالية كمعونة أكثر مما كانت تقدمه بريطانيا.

وكانت سياسة الانجليز الداخلية للسودان تقوم على أساس فرق تسد، لذلك أخذوا ينمون فئة على حساب فئة أخرى، ثم يضربونها، فأعادوا لجميع أولاد المهدي وأولاد السلاطين والزعماء اعتبارهم وشكلوا منهم طبقة متعاونة تعاوناً تاماً مع الانكليز، كما استقدموا التجار الأجانب ورعوهم وساعدوهم، وكذلك أقاموا التفرقة بين الطوائف الدينية الكبرى وأهمها طائفة الانصار (المهدية)، وطائفة الميرغنية[1]. والمعلوم أن الطائفة

(١) كثيرة هي الطرائق الصوفية المنتشرة في السودان ومنها على سبيل المثال:
ـ **الشاذلية:** أقدم م..بخة في السودان، دخلت اليه سنة ١٤٤٥ بواسطة الشريف محمد ابو دونانه وما زال ورثته يحملون اسم (خليفة).
ـ **القادرية:** نشأت في بغداد ونقلها الى السودان الشيخ تاج الدين البحاري عام ١٥٤٤، وهي منتشرة بكثرة وخاصة في الجزيرة، أشهر زعمائها: الشيخ أحمد الغالي، الشيخ ابراهيم=

المهدية كانت تدعو لاستقلال السودان عن مصر وعن انكلترة، في حين أن طائفة الختمية كانت تعمل للاتحاد مع مصر وتعتبر نفسها الممثل الحقيقي لعروبة السودان.

لم تكتف بريطانيا بسلخ السودان عن مصر، بل عملت على عزله، ولكن سياستها لم تلق آذاناً صاغية، بل ان كل ما كان يحدث في مصر كانت أصداؤه تتردد في السودان، لذلك عندما حدثت الثورة المصرية ١٩١٩ - ١٩٢١[1] وجدنا السودانيين يهبون لحمل السلاح لقتال الانكليز، وأيدوا مطالبة المصريين بجلاء القوات البريطانية عن وادي النيل. كما اجتاحت السودان موجة من السخط اثر تصريحات الانكليز بالبقاء في مصر.

= الكباشي، يوسف، الشيخ ادريس بن أرباب وقبره في عيلافون على النيل الأزرق، يعتبر محجاً للعديد من السودانيين.
ـ **المجذوبية:** طريقة وسطى بين الشاذلية والقادرية، مؤسسها حمد بن محمد المجذوب (ت ١٧٧٦).
ـ **الادريسية:** أسسها احمد بن ادريس الذي ولد سنة ١٧٦٠ وتوفي ١٨٣٧ في عسير له تأثير كبير على تأسيس السنوسية والميرغنية ـ طريقته في السودان تعرف بالرشيدية.
ـ **الميرغنية:** مؤسسها حمد بن عثمان الميرغني المكي، توفي بالطائف عام ١٨٥٣، ابنه الحسن هو الأشهر في السودان، مات في ضاحية كسلا (الختمية) ونجحت دعوته في كردفان ودنقله والنوبة.
ـ **التيجانية:** دخلت السودان عام ١٨٨٠ ـ أدخلها محمد المختار آتياً من مصر ـ تشهد هذه الطريقة نشاطاً في أم درمان والخرطوم ـ آخر شيوخها محمود مجذوب المدير المقيم في أم درمان.

(١) قامت ثورة ١٩١٩ في مصر مطالبة بالغاء الحماية البريطانية، وبعد اعتقال بريطانيا أربعة من زعماء البلاد: سعد زغلول واسماعيل صدقي ومحمد محمود وحمد الباسل. وكانت هذه الثورة المصرية بداية لثورات متتالية في سورية والعراق وفلسطين. وقد عادت بريطانيا عن قرارها وأعادت زعماء البلاد.

بعد اضطرابات عنيفة ومظاهرات ونفي لزعماء البلاد المصريين جرت مفاوضات بين اللورد اللنبي وعبد الخالق ثروت باشا أعلن بعدها في ٢٧ فراير ١٩٢٢ أن الحماية على مصر قد انتهت وأن البلاد أصبحت مستقلة ذات سيادة، وأعلن السلطان فؤاد ملكاً على مصر، وبذلك تحولت السلطنة الى ملكية في ١٥ مارس ١٩٢٢، وأعلن الدستور المصري في ١٩ ابريل ١٩٢٣ وصدر قانون للانتخاب.

بالرغم من أن الاستقلال الذي أعطي لمصر لم يكن استقلالاً حقيقياً بسبب بقاء القوات والحكم البريطاني في مصر، الا أن الآمال أخذت تجتاح المدن السودانية بقرب استقلال السودان عن بريطانيا، وقامت الجمعيات الوطنية في السودان ومنها جمعية الاتحاد التي تألفت عام ١٩٢١ بمبادرة من الضابط السوداني علي عبد اللطيف، وكانت هذه الجمعية تطالب بتصفية السيطرة البريطانية على السودان، كما كانت تطالب بتأسيس ملكية سودانية يرأسها ملك من سلالة الرسول ﷺ.

يعتبر علي عبد اللطيف أول من طالب بتمكين الشعب السوداني من اختيار الحكم الذي يريده، وبدأت بعد ذلك الحركات التحريرية في السودان، وتعتبر جمعية اللواء الأبيض السرية امتداداً لجمعية الاتحاد التي كانت ترى ضرورة اتحاد مصر مع السودان. وقامت جمعية اللواء الأبيض بقيادة علي عبد اللطيف بثورتها عام ١٩٢٤ ولكن هذه الثورة فشلت بسبب تخاذل مؤيدي علي عبد اللطيف، وانتقمت بريطانيا من زعماء هذه الحركة انتقاماً شنيعاً.

كان لهذه الحركة ردود فعل سلبية على السودان، فقد أجلت بريطانيا مشروع سودنة الوظائف الحكومية وغضت النظر عن تكوين طبقة مثقفة سودانية، وفي عام ١٩٢٤ اغتيل القائد العام للجيش الانكليزي في

السودان لي ستاك في القاهرة انتقاماً لقسوته في القضاء على ثورة علي عبد اللطيف، فاستغلت بريطانيا هذه الحادثة وطلبت من الحكومة المصرية سحب جميع الضباط المصريين من السودان، وهكذا فرضت بريطانيا السيطرة المطلقة على البلاد متجاهلة معاهدة ١٨٩٩ مع مصر.

ظلت الأوضاع في السودان غير مستقرة، وكانت الانتفاضات والمظاهرات غير منظمة، فكان من السهل القضاء عليها، وظل الوضع على هذا الحال حتى فترة الحرب العالمية الثانية. ففي عام ١٩٣٨ انعقد أول مؤتمر للخريجين السودانيين الذين عادوا من دراستهم في الخارج (وبخاصة من مصر والهند) وطالبوا بوضع خطة لرفع مستوى الشعب التعليمي وبناء المدارس ورفع المستوى المعيشي للأهالي، ولا شك أن الخريجين لعبوا دوراً في السياسة السودانية.

ومع بداية الحرب العالمية الثانية اضطر الانكليز في السودان لاقامة مؤسسات لخدمة الحرب، خاصة وأن المنطقة قريبة من ليبيا والحبشة مناطق نفوذ الايطاليين، فقامت ورش الصناعة واصلاح المعدات، وعمل فيها السودانيون.

وعندما هدأت الحرب كانت بريطانيا قد وعدت المستعمرات باعطائها استقلالها عند نهاية الحرب، لذلك هب السودانيون يطالبون باستقلالهم، خاصة وأنهم قد حاربوا وضحوا، لذلك اجتاحت البلاد بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٨ مظاهرات واحتجاجات معادية للاستعمار وكانت الجماهير السودانية تطالب بالغاء الحكم الثنائي وجلاء قوات الاحتلال وتكوين حكومة ديمقراطية وطنية.

تقدم مؤتمر الخريجين في ٢٣ أغسطس ١٩٤٥ بمذكرة الى الحاكم

العام يطالب فيها باستقلال السودان، ولكن هذا الطلب رفض، وأنشأت السلطة البريطانية (معتمدة على الفصل بين الشمال والجنوب) المجلس الاستشاري لشمال السودان الذي لم تكن له أية صلاحية، فقاطع الوطنيون المجلس. وفي هذا الوقت (١٩٤٥) ظهر حزبان سياسيان هما حزب الأمة[١] وحزب الأشقاء[٢].

حاولت السلطات البريطانية تقديم اقتراحات تسبب الجدل والشقاق في صفوف الوطنيين، ثم تستغل هذا الانشقاق لتوجد في الساحة طرفاً ثالثاً تصطنعه ويكون مديناً لها بالولاء، ولتنفيذ هذه الخطة أعلنت في ٩ يونية ١٩٤٨ عن مشروع الاصلاح الدستوري، ويقضي هذا المشروع باستبدال المجلس الاستشاري لشمال السودان والذي كان تابعاً للحكم العام بمجلس تنفيذي نصفه من السودانيين والنصف الآخر من البريطانيين، على أن تحل جمعية تشريعية مكان المجلس الاستشاري لشمال السودان، ولكنها وضعت قيوداً على الناخبين بشكل يجعل المجلس ألعوبة في يد انجلترة.

---

(١) **حزب الأمة**: نشأ عام ١٩٤٥ بايعاز من حكومة السودان البريطانية، وكان الغرض من تأسيسه محاربة الفكرة الاتحادية مع مصر والتي قام على أساسها الحزب الوطني الاتحادي، وشعار الحزب «السودان للسودانيين»، ومؤسسه عبد الله خليل، ورئاسته لأحد أحفاد المهدي لأن معظم أتباعه كانوا من أنصار المهدية. ويعبر الحزب عن مصالح البرجوازية السودانية وهو من أكبر أحزاب السودان.

(٢) **حزب الأشقاء**: يعبر أيضاً عن مصالح البرجوازية، وكانت زعامته بين اسماعيل الأزهري المعروف باتجاهه الوحدوي مع مصر، وكان لهذا الحزب علاقة مع الأحزاب المصرية ويستند داخلياً على طائفة الختمية الاسلامية التي يتزعمها السيد محمد عثمان الميرغني وبرنامجه يقوم على طرد الانجليز وتوحيد وادي النيل. وقد انضم حزب الأشقاء فيما بعد عام ١٩٥٢ الى الحزب الوطني الاتحادي الذي تكون من خمسة أحزاب تحمل شعار الاتحاد مع مصر.

رفضت الجماهير السودانية هذا الاصلاح المزعوم، ولكن بريطانيا تابعت خطتها باجراء انتخابات للجمعية التشريعية في السودان تحت اشراف ضباط الاحتلال في حين قاطعها الشعب، فقد بلغت نسبة المنتخبين ١٩٪ فقط من مجموع الناخبين، وتجددت الخلافات بين الأحزاب، فقد قبل حزب الأمة التعاون مع انجلترة لاعداد مواد مشروع الاصلاح الدستوري. واحتجت الأحزاب الوطنية، ووجدت بريطانيا نفسها وحيدة ضعيفة، فعادت للمناورة وأعلنت عام ١٩٥٠ عن تشكيل لجنة دستورية لاعادة النظر بمواد دستور ١٩٤٨ واعداد دستور جديد.

فطنت القوى الوطنية للسياسة البريطانية التي كانت مستعدة للجلاء عن مصر، ولكنها لا تفكر بالمرة بالجلاء عن السودان بسبب قربه من مستعمراتها في افريقية الشرقية والوسطى، كما أن منح السودانيين استقلالهم سيجر عليها مشاكل كثيرة في تلك المناطق، بالاضافة الى اطلالة الموانيء السودانية على البحر الأحمر الذي كان بحراً بريطانياً في تلك الفترة. وأخيراً ان استقلال السودان سيفقد المصانع الانكليزية القطن طويل التيلة.

تقدمت القوى الوطنية بمشروع يقضي بمنح الحكم الذاتي الكامل للسودان في بداية عام ١٩٥١ ولكن الحاكم الانكليزي رفض هذه المقترحات.

وفي ٨ فبراير ١٩٥١ أعلن النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية الغاء ما يسمى بالحكم الثنائي من طرف واحد. وقدم للبرلمان مشروع قانونين يقضيان بتبعية السودان لمصر والمناداة بالملك فاروق ملكاً على مصر والسودان. وقد أقر البرلمان هذين المشروعين، كما جرى منح السودان

الاستقلال الذاتي في شؤونه الداخلية مع الاحتفاظ لمصر بالاشراف على السودان فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والمالية والدفاع.

كان قيام الثورة المصرية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وازاحة الملك فاروق عن العرش مرحلة جديدة في العلاقات المصرية السودانية، فقد أعلنت مصر عن حق الشعب السوداني في تقرير مصيره. وفي بداية عام ١٩٥٢ اتفق السودانيون على اختلاف اتجاهاتهم مع الحكومة المصرية على المبادئ التي تؤدي لحل المسألة السودانية حلاً عادلاً، ومنها الاعتراف للسودانيين بحقهم في الاختيار بين اعلان استقلال السودان عن بريطانيا ومصر، واعلان الاتحاد مع مصر مع الاحتفاظ بالحكم الذاتي.

وفي ١٣ ديسمبر ١٩٥٢ اتفقت جميع الأحزاب والتجمعات السودانية المنادية بوحدة العمل والاتحاد مع مصر على توحيد صفوفها والانضمام للحزب الوطني الاتحادي برئاسة اسماعيل الأزهري.

خافت بريطانيا من انضمام السودانيين الى مصر وأخذت تعمل على ترغيب السودانيين بالاستقلال، وسارعت في ١٢ فبراير ١٩٥٣ على عقد اتفاقية مع مصر اعترفت فيها للسودان بحق تقرير المصير، وكانت الاتفاقية تنص أيضاً على قيام فترة انتقالية تمتد ثلاث سنوات، يقوم في أثنائها برلمان مؤقت وحكومة وطنية على أن يحتفظ الحاكم العام بالسلطة العليا خلال هذه الفترة.

وفي ٩ يناير ١٩٥٤ أذاع الحاكم العام مرسوماً أعلن فيه دخول السودان مرحلة التطور المستقل، وقد شكل الأزهري حكومة انتقالية من الحزب الاتحادي وأخذت في سودنة الجهاز الحكومي والاداري، وألغت

القوانين الاستعمارية، ودخلت في نهاية عام ١٩٥٥ بمفاوضات مع الحكومة المصرية حول استغلال مياه النيل.

لم تتمكن بريطانيا من الوقوف في وجه التيار الاستقلالي السوداني، فقد كان هذا التيار بالنسبة لها أسهل من اتحاد السودان مع مصر، وفي أغسطس ١٩٥٥ أقر البرلمان السوداني بالاجماع استقلال السودان وجلاء القوات الأجنبية عنه، وألغي الحكم الثنائي.

وفي أول يناير ١٩٥٦ احتفل بالخرطوم باعلان السودان جمهورية مستقلة ذات سيادة. وكانت القوات البريطانية قد جلت عن السودان عام ١٩٥٥ بعدما تركت مشكلة جنوب السودان معلقة.

السودان ومشكلة الجنوب:

عبر المؤرخ البريطاني ارنولد توينبي عن قضية السودان قائلاً: «إنها قضية افريقيا» المنقسمة الى قسمين، مجسّدة في نطاق محدود، ولذا فإن السودان إذ يحمل مصيره بين يديه، يحمل مصير افريقيا في الوقت نفسه. فإذا نجح السودان في التوفيق بين العنصرين اللذين يتألف منها ابناؤه سيكون قد قام بعمل انشائي رائد للقارة باسرها، أما إذا احتدم الصراع في السودان وطال زمانه فسوف يؤدي ذلك الى زيادة التوتر بين قسمي افريقيا في كل مكان وسيتحول جنوب السودان ـ سواء طال الزمان أم قصر الى بؤرة تتجمع فيها عناصر البغضاء من جانب افريقيا الزنجية ضد افريقيا الشمالية. وإذا وصلت الأمور الى هذا الحد فإن انشطار القارة الافريقية قد يصبح نهائياً؛ لقد ألقى القدر على عاتق ابناء الشمال عبئاً جسيماً[1].

(1) Toynbee. A. J. Between Niger and Nile London 1965 p. 95.

ويحتمل أبناء شمال السودان الاعباء الجسيمة في خوض معركة السلام مع الجنوب من أجل اقامة الوحدة الوطنية في السودان واقامة نظام اداري خاص بالجنوب لحل مشاكله الخاصة مع التسليم بوجود فوارق بين الشمال والجنوب، حيث يوجد نوعان رئيسيان للسكان في السودان: النوع الذي يسمى بالاسمر، والنوع الأسود. ويعتقد أن النوع الأسمر جاء أصلاً من بلاد العرب مع موجات الهجرة المتعاقبة من جزيرة العرب، أما النوع الأسود فهم سكان جنوب السودان الذين ينتمون الى افريقيا الاستوائية.

أما عن الفوارق الحضارية بين شمال السودان وجنوبه فالملاحظ أن جنوب السودان لا توجد بين سكانه حضارة متجانسة وهم يتشكلون في ثلاث مجموعات: **النيليون** ويتألفون من النوير والرِنكا والشلوك وغيرهم وهم يعيشون في مديريتي بحر الغزال واعالي النيل ويعتمدون على الزراعة وتربية الماشية.

أما المجموعة الثانية فهم **النيليون الحاميون** ويتألفون من المورلي والبوبا والديرينجا واللاتوكا ويعيشون في المديرية الاستوائية وقسم منهم في اوغندا أو كينيا.

أما **المجموعة الثالثة فهي** القبائل الصغيرة الحجم التي تعيش في الجنوب الغربي وغربي السودان **ومنهم الازاندي**.

لقد أدت الخلافات العرقية والسلالية بين القبائل الى استخدام لغات مختلفة، مثل لغات البادية واللغات النيلية ومنها لهجات متفرعة من بينها لهجة الرنكا ولهجة النوير والشلوك والبورون. وقد بلغ مجموع اللغات المستخدمة في جنوب السودان عام ١٩٥٢ اثنتي عشر لغة، بالاضافة للّغة

العربية التي أخذت في الانتشار في المدة الأخيرة.

وبخصوص الناحية الدينية فما زالت الوثنية منتشرة بين معظم سكان جنوب السودان. أما السكان غير الوثنيين فهم حسب تقديرات جرت في الخمسينات على الشكل التالي:

مسلمون	١٢ ألفاً	إلى	٢٢ ألفاً
بروتستانت	٢٥ ألفاً	إلى	٣٠ ألفاً
روم كاثوليك	١٨٠ ألفاً	إلى	٢٠٠ ألفاً
المجموع	**٢١٧ ألفاً**	**إلى**	**٢٥٢ ألفاً**.[١]

وسكان جنوب السودان يمثلون ١٠٪ من مجموع السكان البالغ عددهم عشرة ملايين تقريباً في تلك الفترة أي أن عدد السكان في الجنوب يقارب المليون بما فيهم الوثنيين الذين يشكلون الثلاثة ارباع ويبقى الربع للنصارى، وهكذا نجد أن مشكلة النصارى المصطنعة في الجنوب لو سلمنا جدلاً بأن عددهم حالياً حوالي الثلاث ملايين فإنه يوازي ١/٧ من عدد السكان لأن السودان حالياً حوالي العشرين مليوناً.

وعن المسيحية وانتشارها في الجنوب فلا بد لنا من الوقوف لتحليل وتفسير الدور الذي لعبته مدارس التنصير في اوائل هذا القرن؛ رغم أن الدور الذي لعبته المدارس وجمعياتها جاء بطيئاً بسبب اتساع المساحات وانتشار المستنقعات ونقص الأموال، بالاضافة الى تعدد اللغات والافتقار الى لغة محلية كبرى فضلاً عن قسوة الظروف المناخية وانتشار الاوبئة.

---

(١) Sudan Government - Report of the Commission.
تقرير لجنة انماء جنوب السودان ـ خرطوم، ١٩٥٦، ص ٥ ـ ٨.

زيادة عن العوامل السابقة كان شيوخ القبائل يخافون من أن يؤدي التعليم المسيحي الى تنشئة جيل يبتعد عن حياة القبيلة او الاسرة ويؤدي الى حرمان القبيلة من ابنائها. وقد انعكس ذلك على نوعية الذين تلقوا التعليم في هذه المدارس حيث كانت اغلبيتهم من ابناء العبيد الذين اعتقوا أو من ابناء رؤساء القبائل الذين ارسلتهم الحكومة الى مدارس بعثات التنصير كرهائن.

كان رجال بعثات التنصير يخافون من انتشار الإسلام في السودان الجنوبي، كذلك فقد وضعوا القيود على تعلم اللغة العربية بغرض اختفائها تماماً غير ان ابناء الجنوب ترددوا على المدارس التي تقوم بتعليم اللغة العربية والتي انشأها الجيش واستمرت اللغة العربية اداة للاتصال بين المستويات الدنيا من رجال الإدارة والتجار.

وعموماً أصبحت اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية للجنوب، وكان الانفصال في اللغة بين الجنوب والشمال هو النتيجة الطبيعية لاحتكار الارساليات المسيحية الاوروبية أمور التعليم ووضع ادارة الجنوب في ايدي الموظفين البريطانيين. لقد عملت جمعيات التنصير على نشر المسيحية ومنع انتشار الإسلام في الجنوب، ورأى رجال التنصير بحماسهم ضرورة السعي لتنصير جميع سكان البلاد مسلمين ووثنيين، شماليين وجنوبيين. وقد وصف اللورد كرومر الحاكم الفعلي لمصر والسودان والمندوب السامي البريطاني في القاهرة، الضغوط الشديدة التي تعرض لها للنزول على وجهة نظر رجال التنصير في خطاب جاء فيه: «انني ما زلت احاصر حصاراً عنيفاً يحيط بي من كل الجهات لكي اوافق على التنصير في السودان فالكاثوليك ومن خلفهم النمسا والكنيسة الانجيلية يدعمها عدد من الاباء ذوي النفوذ وغيرها من الجمعيات التبشيرية لهم جميعاً نفس الشعار».

غير أن نشاط الجمعيات التنصيرية لم يمتد الى شمال السودان اثناء السنوات الأولى من الحكم الانجليزي المصري للسودان إلا فيما يتعلق بفتح المدارس وبناء كنيسة انجيلية في الخرطوم.

وقد قسمت المديريات الجنوبية الى اقاليم في كل واحد منها تسيطر احدى الكنائس وتمارس فيه نشاطها بحرية كاملة بهدف تنصير السكان باعتبارهم: «همجاً متوحشين ليست لديهم مبادئ التفكير السليم أو حسن السلوك»[١].

وفي عام ١٩١٠ تقدم حاكم مديرية مونجالا الجنوبية باقتراح تجنيد ابناء الجنوب في جيش خاص ويقول: «انه نظراً لما للجيش من أثر حضاري عظيم ونظراً لحرص العسكريين السودانيين على أن يكون كل المجندين من المسلمين، وان يقوم الإمام بالقاء تعاليمه عليهم من القرآن فإنه يقترح تشكيل فرقة استوائية للخدمة في الجنوب يكون جميع افرادها من ابناء الجنوب وتلقى فيها الأوامر بالانجليزية وتقام فيها الشعائر المسيحية».

أقر حاكم السودان هذا الاقتراح وبدأ تنفيذه واستمر تجنيد ابناء السودان الجنوبي لهذه الفرقة حتى عام ١٩١٨. ورأى ونجت في «الفرقة الاستوائية» قوة افريقية تستطيع الوقوف في وجه الثورة العربية في السودان.

كان إنشاء جيش محلي في الجنوب تحت قيادة ضباط من الانجليز امراً في غاية الأهمية وخاصة في الحد من انتشار الإسلام في جنوب السودان حيث كان ابناء الجنوب الوثنيين ـ في نظر رجال التنصير ـ عناصر صالحة لاعتناق دين جديد.

ومن هنا كانت أهمية اتخاذ خطوات من جانب السياسة البريطانية

---

(١) هذا ما جاء في التقرير السنوي لعام ١٩٠٥

تجاه الجنوب تتلخص في ان تتجمع في الجنوب طائفة مسيحية كبيرة ترتبط فيما بعد بأوغندا وتشكل حاجزاً متيناً يقف في وجه انتشار الإسلام.

وكما سعت الحكومة البريطانية لفصل السودان عن مصر ادارياً ومالياً وسياسياً، سعت في نفس الوقت لتعميق الخلافات الكائنة بين شمال السودان وجنوبه بهدف فصل الجنوب عن بقية اجزاء السودان وعزل مديريات جنوب السودان عن المؤثرات الاسلامية، فلا يستخدم فيها من المآمير (مأمور) غير السود إلا إذا دعت الضرورة القصوى لذلك؛ وفي الحالات النادرة التي تحتم استخدام مأمور مصري فيكون من الاقباط. وسعت كذلك ليكون يوم الأحد عطلة رسمية بدلاً من يوم الجمعة المعتمد عطلة في المديريات الشمالية.

وهكذا يبدو اهتمام المسؤولين البريطانيين لفصل الجزء الجنوبي (الأسود) عن الاقليم الشمالي (العربي) من السودان وضمه آخر الأمر الى ادارة اخرى تُنشأ في اواسط افريقيا؛ هذه هي السياسة البريطانية القائلة «بوجوب دمج اقاليمنا الزنجية في السودان في ممتلكاتنا الاخرى مثل أوغندا وشرق افريقيا».

الاستعمار ومحاربة الإسلام واللغة العربية:

صدرت في عام ١٩٢٢ لائحة جوازات السفر وتصاريح المرور وقد نصت على حق الحاكم العام في اعتبار أي جزء من السودان «**منطقة مغلقة**».

إذ جاء في المادة ٢٢ من اللائحة: «من حق الحاكم العام أن يعتبر أي أقليم منطقة مغلقة اغلاقاً كاملاً أو جزئياً بالنسبة للسودانيين أو غير السودانيين».

ومنحت المادة ٢٣ الحاكم العام حق: «اغلاق أي منطقة من السودان في وجه التجارة التي يقوم بها أي أشخاص من غير القاطنين بتلك المنطقة».

وصدر مرسوم المناطق المغلقة عام ١٩٢٢ واعلن اعتبار مديريات دارفور والاستوائية وأعالي النيل بكاملها مناطق مغلقة، كما اعتبر أجزاء من مديرية كردفان الشمالية والجزيرة وكسلا من المناطق المغلقة التي لا يجوز لأي شخص من غير أبناء السودان ان يدخلها أو يقيم فيها إلا إذا حصل على تصريح من وزير الداخلية أو حاكم المنطقة.

ويعتبر هذا القانون من اكثر الوسائل فعالية في إبعاد العرب المسلمين عن المديريات الجنوبية. وتمكنت الادارة البريطانية والمنصرين من صبغ تلك المديريات بألوان مختلفة بعيدة عن الإسلام والعروبة. فقد قلّل المسؤولون من اعطاء تصاريح للتجار السودانيين الشماليين (الجلابة) واستعاضوا عن هؤلاء التجار بالاغريق والسوريين المسيحيين. وكذلك الحال بالنسبة للتعليم فقد دعت الحكومة المتعاقبة الى استخدام معلمين من الانباط من ابناء الشمال وبذل جهد أكبر في مجال محاربة اللغة العربية التي أصبحت هي اللغة السائدة في كثير من اجزاء الجنوب بما في ذلك مدينة واو نفسها.

كان **التقدم الاقتصادي** في جنوب السودان يسير ببطء من ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠ ويعود ذلك للمغالاة في تطبيق سياسة الحكم غير المباشر وفلسفة حماية المجتمعات البدائية من التأثيرات الخارجية، وقد أدى ذلك الى سرعة تنفيذ سياسة فصل الجنوب عن الشمال. وسارت عملية التخلص من التجار الشماليين بسرعة وبحلول عام ١٩٣١ بلغ عدد التجار الشماليين

في الجنوب أربعة تجار بينما كان عددهم في السابق يتجاوز الثلاثة وعشرون تاجراً.

وتطبيقاً لسياسة الانفصال فقد منع كافة ابناء الشمال، كردفان ودارفور من دخول بحر الغزال كما لم يسمح لابناء بحر الغزال بدخول كردفان أو دارفور. كذلك فقد وجهت نصيحة الى زعماء القبائل واتباعهم بأن يتخلوا عن اسمائهم العربية ولباسهم العربي، وصدرت التعليمات الى التجار بعدم بيع انماط الملابس المستخدمة في الشمال. كما سارت سياسة مقاومة الإسلام جنباً إلى جنب مع سياسة مقاومة اللغة العربية فلم يكن يسمح للمسلمين من ابناء الجنوب بممارسة شعائر دينهم علناً.

وابتداءً من سنة ١٩٤١ تحولت السياسة تجاه الجنوب، فبعد أن كانت تهدف الى ايجاد وحدات قبلية تتمتع بالاكتفاء الذاتي أصبحت ترمي الى فصل الجنوب عن الشمال. وقد زادت هذه السياسة من مخاوف ابناء الشمال الذين انتقدوا في كافة المؤتمرات انئذٍ السياسة الموضوعة للتعليم في الجنوب، وطالبوا بالتخلي عن القيود المفروضة على التجار الشماليين ودعوا الى التوسع في الخدمات التعليمية في الجنوب والى ايجاد نظام موحد للتعليم في السودان كله وايقاف المساعدات التي تمنح لمدارس بعثات التنصير.

ومنذ عام ١٩٤٥ وهذه السياسة تأخذ شكلاً أكثر خطورة حيث كتب الحاكم العام الى المندوب السامي البريطاني في القاهرة يقول:

«إن السياسة المقررة هي مراعاة أن الشعوب القاطنة جنوب السودان هي بغير شك شعوب افريقية وزنجية وان واجبنا الاسمى هو العمل باسرع ما نستطيع لإتمام التنمية الاقتصادية والتعليمية بين هذه الشعوب على أسس

افريقية وزنجية وليس على أسس عربية أو منتمية الى منطقة الشرق الأوسط»(١).

مؤتمر جوبا ١٩٤٧:

قدم هذا المؤتمر توصيات لتقريب الشمال من الجنوب من أهم هذه التوصيات:

الغاء المجلس الاستشاري لشمال السودان، وانشاء جمعية تشريعية تُمثّل فيها المديريات الجنوبية الى جانب الشمالية. وقد أعلن جميع ممثلي الجنوب باستثناء واحد أو اثنين من زعماء المديرية الاستوائية ضرورة قيام الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب وان الجنوب لا يمكن أن يبقى مستقلاً أو أن يضم في اتحاد مع أوغندا، وان انفصال الجنوب عن الشمال ليس في مصلحة الجنوب اقتصادياً أو سياسياً نظراً لتخلف مناطق الجنوب. وهكذا اعترف البريطانيون بأن صفات سكان جنوب السودان الاساسية انهم زنوج افريقيين إلا أن العوامل الجغرافية والاقتصادية قد قضت بربطهم بالمستعربين من أهل السودان الشمالي.

وهكذا فإن سياسة تهيئة السودان لأن ينال الاستقلال الموحد دامت أقل من عشر سنوات من سنة ١٩٤٧ حتى ١٩٥٥ بينما تجذرت سياسة اعداد السودان للإنفصال حوالي اربعين سنة.

واقع مشكلة جنوب السودان:

اجتمع البرلمان السوداني في ١٩٥٥/١٢/١٩ للتداول في اقتراح

(١) رسالة رقم ٨٩ ـ محفوظات الحكومة السودانية في الخرطوم، في ٤ أغسطس ١٩٤٥.

إعلان الاستقلال، فتقدم النواب الجنوبيون بشرط رهنوا به موافقتهم على الاقتراح الذي يدعو إلى قيام نظام فيديرالي للحكم يساير روح مؤتمر جوبا. وفي بداية عام ١٩٥٦ احتفل الجنوبيون بالاستقلال وبتباشير النظام الفدرالي.

وقد طبق نظام الحكم الذاتي في كل من الشمال والجنوب ابتداءً من عام ١٩٥٧ ولم يكن قادة الجنوب يطلبون أكثر من المشاركة مع الشمال في التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ولكن السودان الجنوبي كان غير مستعد لقبول التطورات السياسية الجديدة فلم تكن هناك احزاب سياسية منظمة ولا وعي قومي يربط قبائله المختلفة حيث كان ولاء سكانه للقبائل وحدها، وليس للسودان بأسره بل وليس للجنوب ذاته.

وكان تمرد اغسطس عام ١٩٥٥ قد اقتصر على القوات النظامية في حامية المديرية الاستوائية وسبب هذا التمرد خيبة الأمل التي شعر بها الجنوبيون وقلة الخبرة وضيق الأفق التي اتصفت بها الاحزاب الشمالية.

ورغم تعدد الخطوات التي اتخذت في المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية فإن المسألة السياسية بقيت بغير حل. ورغم أن الجنوب كان متحداً مع الشمال من الناحية الشكلية فقد بقي في عزلته متمسكاً بكيانه المستقل ولم يكن متيسراً القضاء خلال بضع سنوات من الديمقراطية البرلمانية على الاثار التي اوجدها البريطانيون طيلة خمسين عاماً. وكانت احزاب الشمال تركز اهتمامها على شخص الحاكم أكثر مما تهتم بدراسة المشاكل القائمة في الشمال والجنوب، وكان لهذا كله آثاره الضارة في الجنوب، فقد استخدم رجال جمعيات التنصير ودعاة الانفصال من ابناء الجنوب هذه الاحداث لزيادة نشاطهم وتوسيع دعاياتهم ضد الشمال. وكان فوز الحزب الوطني الاتحادي في انتخابات ١٩٥٨ تعبيراً واضحاً عن

تغلب وجهات النظر المتطرفة ووجد المتمردون الذين افلتوا من قبضة السلطة بعد تمردهم ١٩٥٥ ولجأوا الى الغابات، وجدوا في السخط السائد فرصتهم للعودة.

وخلال هذه الفترة من السخط في الشمال والجنوب ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاضطراب السياسي تقدم الجيش في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ واستولى على السلطة بانقلاب ابيض يقوده الفريق ابراهيم عبود.

دخلت قضية جنوب السودان مرحلة جديدة، حيث جاء استيلاء الجيش على السلطة دليلاً على فشل الاحزاب السياسية في أن تقدم للشعب السوداني حلاً لمشاكله الاقتصادية والسياسية وخاصة قضية الجنوب.

قام الحكم العسكري بتركيز نشاطه على معالجة الوضع الاقتصادي ولم يلتفت في البدء لمشكلة الجنوب، ولكنه بعد ذلك عمل على قمع المعارضة وكان متعجلاً في نشر اللغة العربية وبسط القواعد الإسلامية في الجنوب اعتقاداً منه بأن هذا هو السبيل الوحيد الى تحقيق الوحدة في المستقبل، كما اهتم بانشاء عدد من المدارس لتحفيظ القرآن وعمل على تقليص دور رجال بعثات التنصير وحرم عليهم عام ١٩٦١ عقد أي اجتماع ديني للصلاة خارج الكنائس ومنع رجال التنصير الذين كانوا خارج السودان من العودة، بل انه اعلن في ٢٧ فبراير ١٩٦٢ طرد جميع رجال التنصير من السودان وكان عددهم ٦١٧. وقد أدى ذلك الى انتقاده في صحف الغرب ودوائر الفاتيكان، دون أن يبين هؤلاء النقاد موقف العداء الذي كان يقفه رجال الدين من الحكم في السودان.

وكانت الاحداث السياسية في جنوب السودان تسير في ذلك الوقت في اتجاه جديد، إذ أدت اجراءات القمع التي اتخذها الجيش في الجنوب إلى انتقال آلاف الجنوبيين الى خارج السودان، الى أوغندا وكينيا وأثيوبيا وشكلوا تنظيمات معارضة مثل «رابطة السودان المسيحية» والاتحاد الوطني للمناطق المغلقة بالسودان الأفريقي والمعروف باسم «ساكدنو» الذي وجه مذكرة للأمم المتحدة يطالب فيها باستقلال جنوب السودان لأنه لم يستطع الحصول على الاتحاد الفدرالي الذي وعد به عشية الاستقلال. وفي عام ١٩٦٣ غيّرساكدنو اسمه الى «سانو» وقد اتخذ مقره في الكونغو في ليوبولدفيل وتركز نشاطه على توجيه المذكرات للامم المتحدة والى منظمة الوحدة الافريقية.

أما في داخل الجنوب فقد اشتعلت الاضطرابات في انحائه على أثر صدور المرسوم الخاص برجال التنصير وشهد عام ١٩٦٣ ظهور جمعية **آنيانيا** التي تألفت في بدايتها من جنود الفرقة الاستوائية أو من الجنوبيين الذي خرجوا من السجن أو ممن أفرج عنهم الحكم العسكري في مناسبات مختلفة. وقد كان تشكيل هذه الجمعية أثراً من آثار السخط على المحاولات السلمية التي بذلها قادة الاتحاد الوطني الافريقي السوداني (سانو) للوصول الى تسوية وقد جددت جمعية آنيانيا أهدافها بقولها: «لقد بلغ الصبر مداه وفي يقيننا أننا لن نصل الى شيء إلا باستخدام القوة وسنقوم من الآن فصاعداً بتحرير أنفسنا اننا لا نطلب الرحمة من احد ولن نمنح رحمتنا لأحد».

بدأت حرب العصابات، وقامت آنيانيا عام ١٩٦٤ بمحاولة استيلاء على مدينة واو عاصمة بحر الغزال، غير أن الحكومة قامت باجراءات مضادة تجاه آنيانيا منها منع كافة نشاطاتها السياسية في الجنوب، فازدادت

حدة الصراع. واختلف عدد اللاجئين من السودان الى أوغندا من ١٢ ألفاً الى خمسين ألفاً.

كانت العمليات العسكرية في الجنوب باهظة التكاليف وأخذ الوضع الاقتصادي في السودان يتدهور من سيء الى أسوأ. وركزت الاحزاب السياسية في الشمال اهتمامها بإنهاء الحكم العسكري الذي رفض الاعتراف بوجود مشكلة الجنوب وتابع تنديده برجال الاستعمار والتنصير باعتبارهم اصل المشكلة. بيد أن الحكم العسكري كان عليه أن يختار إما متابعة حرب مكلفة وتزيد في التدهور الاقتصادي أو البحث عن حل سلمي. وكان الحل الثاني هو الانسب، وفي سبتمبر ١٩٦٤ شكلت لجنة لدراسة اسباب القلق في الجنوب ولكن انتفاضة اكتوبر ١٩٦٤ أرغمت الفريق عبود على التنحي وتألفت حكومة جديدة برئاسة سر الختم خليفة ضمت اعضاءً من حزب الأمة (أحمد محجوب) والحزب الوطني الاتحادي (اسماعيل الأزهري) والحزب الشيوعي السوداني وبعض الساسة الجنوبيين.

وقد تقدم حزب سانو باقتراح يدعو فيه الى عقد مائدة مستديرة لبحث مشكلة الجنوب. وانعقد المؤتمر في ١٦ مارس ١٩٦٥ وتقدم ممثلو احزاب الشمال والجنوب بمقترحاتهم، واشارت احزاب الشمال أن يتم حل المشكلة في اطار السودان الموحد، وأن يقوم في الجنوب حكم اقليمي على اساس أن يكون للجنوب مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي، وان تعين الحكومة أحد ابناء الجنوب حاكماً ورئيساً للمجلس التنفيذي، وان يكون هناك ايضاً منصب لنائب رئيس الجمهورية من الجنوبيين. والملاحظ أن هذه المقترحات الشمالية لم يكن الجنوبيين ليحلموا بها عام ١٩٥٨.

أما احزاب الجنوب فكانت غير مترابطة، فقد حصل انشقاق في

صفوف حزب سانو حيث ظهر جناح معتدل يرى الحل في اتحاد فدرالي بين الجنوب والشمال. أما الجناح المتطرف فكان يطالب بالانفصال ولا سبيل لحل وسط. والجدير ذكره أن منظمة الآنيانيا رفضت حضور مؤتمر المائدة المستديرة. مما أدى الى فشل هذا المؤتمر.

وفي مارس ١٩٦٨ شكلت حكومة انفصالية بزعامة **اكري جادين** أعلن عن خطته لاستبعاد الحل السلمي وتشجيع الكفاح من أجل التحرر من الشمال واعتبار حكومة السودان الجنوبية في حالة حرب مع الشمال؛ وفي بداية عام ١٩٦٩ ازداد الشقاق بين الجنوبيين، وأُقصي جادين وحُلت حكومته وشكل **جودرين** حكومة النيل الانتقالية التي تابعت سياستها الانفصالية حتى قام اللواء جعفر النميري بثورته الناصرية في ٢٥ مايو ١٩٦٩، وترأس النميري مجلس قيادة الثورة وعين بابكر عوض الله رئيساً للحكومة الجديدة واسس الاتحاد الاشتراكي السوداني. وفي يونيو ١٩٦٩ صرّح الرئيس نميري بأن الثورة السودانية تدرك الأبعاد الحقيقية لمشكلة الجنوب، وان حكومته تعترف بواقعَ الفوارق التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب ولذلك قررت منح الجنوب الحكم الذاتي الاقليمي في نطاق السودان الموحد، وتلى هذا التصريح اتخاذ اجراءات هامة لتنفيذه منها اعلان العفو العام عن جميع المنفيين الجنوبيين وانشاء وزارة سودانية لشؤون الجنوب يرأسها وزير من اصل جنوبي، وشكلت الحكومة لجان للأمن في مديريات الجنوب تعمل بمعاونة الجيش والشرطة على اعادة التعمير.

في فبراير ١٩٧١ حلّ النميري الحزب الشيوعي السوداني بعد أن اتهمه بتأييد مطالب الحركات الجنوبية الانفصالية، وفي يوليو ١٩٧١ كاد انقلاب شيوعي ان يطيح بنظام النميري لولا مساعدة مصر وليبيا له.

ففي ليبيا جرى اعتراض طيارة بريطانية تنقل بابكر النور وفاروق حمد الله المرتبطين بالانقلاب. وبعد فشل الانقلاب اعدم النميري عدداً من القادة الانقلابيين من بينهم هاشم العطا وبابكر النور وفاروق حمد الله وجوزف قرنق وزعيم الحزب الشيوعي السوداني عبد الخالق محجوب. وقد شكل هذا الانقلاب نقطة تحول في السياسة الخارجية السودانية إذ ابتدأت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي تضعف وبدأ الانفتاح على الصين وأوروبا والولايات المتحدة الامريكية.

تسوية اديس ابابا ١٩٧٢:

وبعد مباحثات طويلة ساهمت فيها اطراف دولية تم **في اديس ابابا** مارس عام ١٩٧٢ اتفاقية حدد الرئيس النميري فيها منحه للمديريات الجنوبية الثلاث حكماً ذاتياً على أن تختص الحكومة المركزية بالدفاع والشؤون الخارجية ومعنى هذا ان يبقى الجنوب جزءً لا يتجزأ من السودان. وكذلك تعهدت الحكومة لسكان الجنوب البالغ عددهم ثلاث ملايين تقريباً بالعمل على النهوض بهم وتنميتهم اقتصادياً ودمج المديريات الثلاث في اقليم واحد وإلحاق الآنيانيا بالجيش المركزي خلال خمس سنوات وقد وضعت هذه الاتفاقية حداً لحرب دامت سبعة عشر عاماً ووصل عدد ضحاياها الى النصف مليون بين قتيل وجريح.

وبعد احد عشر عاماً وفي يونيو ١٩٨٣ عادت مشكلة الجنوب للظهور الى السطح عندما جرى اعتقال بعض المسؤولين الجنوبيين لمعارضتهم مشروع الرئيس النميري حول تقسيم البلاد الجنوبية الى أقاليم ثلاثة. خاصة وان اتفاقية اديس ابابا المبرمة في مارس ١٩٧٢ كانت قد نصت على ان تكون محافظات السودان الجنوبي اقليماً واحداً يتمتع

بالحكم الذاتي، ولكن هذا لم يكن ليتوافق مع تفكير د. حسن الترابي زعيم جبهة «الميثاق الإسلامي» التي تغير اسمها فيما بعد الى «الجبهة الإسلامية القومية» كان يقول منذ عام ١٩٥٦: «إنه يفضل أن يسير الجنوب على الطريق الذي يختاره كوحدة مستقلة ذات سيادة على أن يرتبط اسمه بالمطلب الداعي إلى انشاء اقليم جنوبي موحد».

جون قرنق:

بدأ اسمه بالظهور عندما كانت الاجتماعات السرية غير الرسمية تعقد في اديس ابابا تمهيداً لاتفاقية ١٩٧٢ بين ممثلي حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان وهي الجناح السياسي للآنيانيا في هذا الوقت كتب جون قرنق وكان نقيباً في الآنيانيا في تلك الفترة الى جوزف لاقو القائد العام للآنيانيا يعرب عن استيائه من هذه المحادثات لأن الوقت في رأيه لم يكن مؤاتياً لها ولأن الآنيانيا تحتاج الى مزيد من التدريب والاسلحة الحديثة واعادة التنظيم. الجدير ذكره أن العمود الفقري للحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها الجنوبي المقاوم للحكومة المركزية في الشمال هم من قبيلة الرنكا اكبر قبائل الجنوب وهي قبيلة جون قرنق. أما الدكتور لام اكول ورفاقه من دعاة انفصال الجنوب ايضاً فهم من قبيلتي الشلك والنوير، والمعروف أن القبائل الجنوبية التي تقارب في عددها الخمسماية لا تقف على شيء أكثر من الريبة في نواياها وعدم الثقة ببعضها البعض.

وفي مايو ١٩٨٥ سقط حكم النميري وتوالى على حكم السودان قادة زادوا في مشاكله الاقتصادية والاجتماعية حتى كان ٣٠ يونيو ١٩٨٩ عندما استولت مجموعة من الضباط بقيادة الفريق عمر حسن البشير على السلطة في انقلاب عسكري وكونت «مجلس ثورة للانقاذ الوطني» وقد

تم الانقلاب من دون مقاومة وبقليل من الدماء إذ قتل جندي واحد قاوم الانقلابيين وطبيب عسكري كان من الانقلابيين انفسهم.

بدا النظام الجديد في وضع اقرب الى قيادة «الجبهة الإسلامية القومية» وفي ٦ سبتمبر ١٩٨٩ دعا نائب رئيس «مجلس ثورة الانقاذ الوطني» الى مؤتمر حوار وطني حول السلام. وفي ٢١ اكتوبر ١٩٨٩ قدم المؤتمر توصياته الى الحكومة وهي تشمل:

- قيام نظام فيدرالي للحكم يمنح الحكم المركزي سلطات واسعة.
- اعتبار الإسلام والشريعة ثم العادات مصدراً للتشريع المدني والجنائي.
- معظم السودانيون مسلمون «ومن حق الأغلبية تطبيق قوانينها بما يصون حقوق الاقليات. بمعنى انه تتوفر حرية العقيدة الدينية والدعوة اليها من دون استفزاز لمعتنقي العقائد الأخرى».

وقد واجه الفريق عمر البشير بشجاعة ثلاث مشكلات وهي: المجاعة وحقوق الإنسان وحرب الجنوب واستطاع بنظام جديد للمحافظات تغيير تقسيماتها الإدارية من ١٩ محافظة الى ٦٦ محافظة يتمتع المحافظون بها بصلاحيات سياسية وتنفيذية كبيرة من السير خطوة في تخطي الصعاب، فقد ادخلت مادة السكر في قائمة الصادرات مجدداً وحققت الكفاية في انتاج الذرة والحبوب فقد انتج السودان خلال عام ١٩٩٢ ثلاثة ملايين طن من الذرة مع أن حاجته للحبوب كاملة هي ٢,٥ مليون طن. وضاعف انتاجه من القمح بمعدل ٢٠٠٪ عن السنة السابقة.

وفي التعليم تم افتتاح خمس جامعات جديدة في الخرطوم ليصبح

عدد الجامعات عشر جامعات وكان العمل جارياً لافتتاح اربع جامعات في العام الجامعي ٩٢ - ٩٣.

وإذا تطرقنا الى حرب الجنوب فإن استمرار الحرب وتطاول امدها لا يمكن ان توافق عليه الحكومة لأن الحرب هي استنزاف لموارد البلاد البشرية والمادية، والحسابات السياسية تقودها لطلب السلام، فهي بحاجة لكل قرش وكل دقيقة وكل شخص لإعادة البناء.

بالمقابل يعد الرئيس السوداني الفريق عمر البشير سكان المناطق الجنوبية بعدم تطبيق احكام الشريعة الإسلامية عليهم، وان القانون المطبق في الجنوب حالياً بعد تحرير جوبا (مركز القيادة الجنوبية) هو القانون العربي الذي يترك لسلاطين القبائل سلطة التطبيق ويترك للقضاة سلطة الفصل في القضايا الكبيرة، ويذكر أن حكومة الفريق البشير اتاحت حرية الدعوة الى الاديان والعبادات.

وفي الوقت الحالي الذي تلتقي فيه اطراف «المجتمع الوطني» التي تمثل قوى المعارضة لحكومة الفريق عمر البشير في لندن بقصد اسقاطه ومناقشة برنامج المرحلة التي تلي اسقاطه، نجد الدعوات قائمة لاجراء مفاوضات سلام بين حكومة البشير ومتمردي «الجيش الشعبي لتحرير السودان» وقد وقع اتفاق مبدئي لاجراء هذه المفاوضات في نيجيريا خاصة وان مشكلة تطبيق الشريعة قد حسمت باستثنائها من المديريات الجنوبية الثلاث كما أن تطبيق الحكم الفدرالي وتقسيم السودان الى تسع ولايات ثلاث منها للجنوب قد وضع حداً لمشكلة المشاركة في الحكم. وكان زعيم الجبهة الإسلامية د. حسن الترابي قد أعلن أن المفاوضات هي الحل وانه يعتقد بأن نهاية الحرب ستكون قريبة.

خلاصة القول: إن سكان الجنوب لديهم رغبة ملحة في أن يديروا شؤونهم بأنفسهم وكانت سياسات الحكومة السابقة في السودان تتصف بالجمودية أو القسوة أو المركزية تجاه الجنوب، لأنها جاءت بالفترة التي تلت استقلال السودان والتي كانت تعمل لدعم الوحدة القومية السودانية، في حين كانت السياسة البريطانية تريد ربط الجنوب بأوغندا، وهو ما أخاف الحكومات التي اتت بعد الاستقلال.

وبالرغم من كافة الجهود التي بذلتها الحكومة المركزية تجاه الجنوب فلا تزال مشكلة الجنوب تبرز على السطح من وقت لآخر. وهناك علل ومشكلات سياسية واقتصادية ينبغي مواجهتها فضلاً عن أن الخلافات بين الشمال والجنوب هي خلافات بعضها من صنع الطبيعة والبعض الآخر من صنع الإنسان. وقد كان للتاريخ والفوارق الاقتصادية ولاخطاء الساسة وجمعيات المبشرين كان لكل منها دوره في زيادة حدة هذه المشكلة.

والصورة السائدة في جنوب السودان اليوم لا تزال كما هي؛ نزعة قبلية وصعوبة اتصال مع الشمال، واستمرار الترحال، وتعدد اللغات وضعف الامكانيات الادارية والتنظيمية بما لا يسمح بقيام حكومة في جنوب السودان لها صفة الاستمرار والاستقرار.

وتأسيساً على ذلك فإن سكان جنوب السودان من الأفضل لهم أن يبقوا في إطار السودان المتحد، ذلك أجدى لهم اقتصادياً واجتماعياً خاصة وان الحكومة المركزية اليوم تمنحهم دعماً يتوازى مع ما يناله الشمال.

كتب يمكن الرجوع اليها حول الموضوع

- ابيل الير: جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود - ترجمة بشير سعيد - ميدلايت المحدودة لندن ١٩٩٢ .
- الشاطر البصيلي: معالم تاريخ السودان.
- د. شوقي الجمل: تاريخ السودان، وادي النيل حضارته وعلاقته بمصر من اقدم العصور الى الوقت الحاضر، الجزء الثاني. المكتبة الانجلومصرية القاهرة ١٩٦٩ .
- ضرار صالح ضرار: تاريخ السودان الحديث، الدار السودانية للكتب، السودان ١٩٨٣ .
- د: عبد الودود شلبي: الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته. مصر، دار المعارف ١٩٧٩ .
- محمد ابراهيم أبو سليم: تاريخ السودان، نعوم شقير. دار الجيل بيروت ١٩٨١ .
- محمد عمر بشير: تاريخ الحركة الوطنية للسودان. الدار السودانية للكتب، السودان. راجعه هنري رياض.
- محمد عوض: السودان الشمالي، سكانه وقبائله ط٢ سنة ١٩٥٦ القاهرة، لجنة التأليف والترجمة.
- مكي شبيكة: السودان في قرن.
- نعوم شقير: تاريخ السودان الحديث وجغرافيته.

الفصل السادس

المملكة العربية السعودية

نشـأة المملكـة:

يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها الدولة السعودية الى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولـى:

وفيها ظهرت الدعوة الوهابية، وظهر آل سعود بعد تبنيهم الدعوة الوهابية، وأسسوا دولتهم الأولى التي وصلت حدودها الى سورية والبحر العربي والخليج، وفيها استطاع آل سعود توحيد معظم أرجاء الجزيرة العربية، بما فيها مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وفرضوا الجزية على كثير من القبائل، وقد تبعت هذه المرحلة فترة ضعف بعد انقضاض محمد علي باشا على الدولة السعودية، بتحريض من الأتراك، حيث دمر ابراهيم باشا في هذه المرحلة العاصمة (الدرعية) عام ١٨٢٤، ورغم أن السعوديين عادوا للانتعاش بعد انسحاب المصريين بسرعة، وأخذ نفوذهم يمتد ويزداد، ولكن لم تعد قوتهم تثير الهلع والفزع في النفوس. إلا أن شيوخ القبائل ظلوا يخشون بأسهم. وتركي بن عبد الله هو الذي ورث والده في الحكم بعد انسحاب المصريين، وهو الذي دخل مع حكومة بومباي بمراسلات وديّة، كشفت حسب قول لوريمر «عن تهذيبه، وصفاء خلقه». وقد أعاد

السعوديون فرض الجزية على عمان والبحرين والشارقة، كما استعادوا الاحساء من بني خالد، بعد ست سنوات من القتال ضدهم. وان المرء ليعجب لهذه الحيوية الجبارة التي عبر عنها سكان وسط وشرق الجزيرة العربية، التي استطاعت أن تنهض من تحت الانقاض بالزخم الحربي السابق نفسه تقريباً. ولا شك في أن ذلك يعود لعقيدتهم التوحيدية وحماستهم الدينية التي تفوق حد التصوّر.

المرحلة الثانية:

ولكن لم يمض أكثر من اثني عشر عاماً على خروج المصريين من الجزيرة العربية، حتى بدأوا يخططون للعودة اليها بدوافع تختلف عن الدوافع التي أدت الى الحملة الأولى، وكان ذلك عندما بدأ محمد علي باشا في تحقيق حلمه باقامة امبراطورية كبرى على انقاض الخلافة العثمانية، تضم مصر والسودان وبلاد الشام والجزيرة العربية، وعلى هذا الأساس، اندفعت القوات المصرية نحو بلاد الشام، واجتازتها للأناضول، وتمت هزيمة القوات العثمانية، ولم يعد أمام المصريين سوى الاندفاع نحو الجزيرة العربية.

خلال هذه الفترة ظهر الامام فيصل بن تركي وريثاً وزعيماً للسعوديين، وهنا خشي محمد علي من قيام فيصل، بتحريض الأتراك للثأر من المصريين، والعمل على مهاجمتهم في سورية، وكذلك من امكانية استخدام آل الرشيد، أصدقاء الأتراك التقليديين في الجزيرة العربية للهجوم على جناح القوات المصرية المتقدمة أو الموجودة في سورية.

كان محمد علي يضع احتلال شبه الجزيرة العربية ضمن خططه، وضم الأراضي المقدسة الى امبراطوريته، لما لهذا العمل من صدى لدى

العالم الإسلامي، بحيث يفوز بلقب خادم الحرمين الشريفين، الذي يحاول الأتراك الاحتفاظ به. ومما لا شك فيه أنه لو استتب الأمر لمحمد علي في سورية والجزيرة العربية لحاول احتلال العراق. وكان من المفروض أن يقوم محمد علي بهذا العمل، وكذلك أن يعمل على استتباب الأمن في الجزيرة، واحتواء السعوديين أيضاً وغيرهم من القوى العربية، والتعاون معهم ضد العثمانيين، وضد القوى الأجنبية، وبخاصة بريطانيا التي كانت تعمل للقضاء عليه. ولكن محمد علي اتبع أساليب الأتراك نفسها بحكم البلاد العربية، ومحاولاتهم المتواصلة ابعاد العنصر العربي عن مراكز القوة. لذلك حاول القضاء على القوى العربية، وبخاصة السعوديين، وهي التي أنهكت قواه وجعلته في الوقت الحرج يضطر لاتباع أوامر الانكليز ويعود الى مصر، كما عاد الامام فيصل بن تركي الى بلاده، بعد غياب دام خمس سنوات (١٨٣٨ - ١٨٤٣). وتنتهي هذه الفترة بالخلاف بين آل سعود وآل الرشيد، وتغلب هؤلاء الأخيرين على آل سعود وانسحاب هؤلاء للكويت. ومع ظهور عبد العزيز آل سعود واستيلائه على الرياض تبدأ المرحلة الثالثة من حياة الدولة السعودية.

المرحلة الثالثة:

ظهر عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود المعروف باسم ابن سعود، ليوحد الجزيرة العربية في الفترة بين عام ١٩٠٢، وهو العام الذي احتل فيه الرياض وعام ١٩٢٩، وهو العام الذي احتل فيه مدينة جدة، وخاض من أجل ذلك معارك ضارية، استطاع فيها التغلب على آل الرشيد والحاميات التركية التي ساعدتهم ووحّد سلطته في نجد والاحساء. وبعد قضائه على الثورات التي ظهرت ضده انطلق نحو الحجاز، وأخرج منها الهاشميين، وضم الحجاز الى دولته، ثم اضطر الادريسي الموجود في عسير

لأن يضع نفسه تحت تصرف السعوديين، وخلال ذلك كانت العلاقات بين ابن سعود والانكليز تتطور وتتغير حسب قوة وضعف ابن سعود، كعادة الانكليز الذين يتغيرون حسب تغير مصالحهم.

كان انتصار ابن الرشيد حليف الأتراك على السعوديين انتصاراً مؤقتاً، فقد عاد هؤلاء مع ظهور عبد العزيز بن عبد الرحمن المعروف باسم ابن سعود. الذي احتل الرياض عام ١٩٠٢، ثم احتل القصيم وسيطر على نجد وعلى أواسط جزيرة العرب، وأسس في العام نفسه منظمة الاخوان، واستعاد الاحساء عام ١٩١٢ وابتدأ المد السعودي يأخذ أبعاده في كل الاتجاهات، وبخاصة الى الخليج. وهنا أصبحت شبه الجزيرة العربية مطوّقة بخطرين: تعزيز الحاميات التركية في الاحساء، وضغط النفوذ البريطاني المتزايد. مما أثار ابن سعود وبدأ يشعر بأنه محاصر، ولكن الانكليز بدأوا في هذه المرحلة يهتمون بابن سعود، بعد تنبهم بمستقبله، ولأنه يشكل نواة قوية ضد الأتراك. فبعد استيلاء الاتحاديين الأتراك على مقاليد الحكم في الاستانة، قاموا بتعيين الحسين بن علي لمنصب شريف مكة، ارضاءً للعرب، باعتباره سليل الرسول. وكانوا يأملون عن طريقه السيطرة على الجزيرة العربية.

كان ابن سعود يعمل بعد فرض سلطته على نجد منذ عام ١٩٠٥ للوصول الى الخليج. ولم تكن سوى الاحساء تقدم له هذه الفرصة، وكان يخشى معارضة الانكليز، وقد استطاع عن طريق شيخ الكويت معرفة رأي السلطات البريطانية التي رحبت بقتاله ضد الأتراك، لأنها في ذلك الوقت لم تكن لديها القوة للنزول الى البر، وبعد أن ضمن ابن سعود حياد الانكليز، على أساس أن لا يمد يده الى الكويت، هاجم الاحساء، واحتلها ووقع مع الأتراك اتفاقية وتمت المفاوضات بواسطة السيد طالب النقيب في

البصرة. ولكن في الوقت نفسه كانت الدولة العثمانية تحرض عليه أعداؤه وتمدهم بالسلاح والمال لمحاربته. ولم يخف على ابن سعود دقة مركزه، فبادر لقبول الاعتراف بنفوذ السلطان العثماني، وتعهد بذلك شفوياً، مقابل أن يمده العثمانيون بالمال والسلاح لتوطيد الأمن في المنطقة الساحلية. وقد اعترف العثمانيون بأن الاحساء، جزء من نجد، وأن ابن سعود ملك على الاقليمين، ومقابل ذلك اعترف ابن سعود بسيادة رمزية للعثمانيين. وبرغم أن الاحساء كانت في فصول صيد اللؤلؤ، تصبح منطقة تجارية هامة، الا أنها كانت معزولة، ولا تستلفت الأنظار. ولم يكن أحد يتوقع أن تكون في يوم من الأيام واحدة من أغنى المناطق في العالم بسبب اكتشاف البترول، وربما أغنى منطقة في العالم.

وبينما كان العثمانيون والانكليز يعترفون لابن سعود بملكيته على الاحساء، كانوا يعملون على وضع حد للخلافات فيما بينهم، وذلك بإيجاد حد يفصل بين النفوذين البريطاني والعثماني، وقد وقع الطرفان على اتفاقية تقسيم الجزيرة العربية. وكانت سريّة، لم يعلن عنها، ولم يعرف أحد شيئاً عنها حتى عام ١٩٣٠، وقد اتفق على رسم خط مستقيم بين شبه جزيرة قطر يخترق الصحراء ليصل الى عدن، فشمال هذا الخط يكون من نصيب الدولة العثمانية ويحتوي على الاحساء وعلى نجد أيضاً، وجنوب هذا الخط يكون من نصيب بريطانيا، ولكن نشوب الحرب بين الدولتين المتعاقدتين أحبط المؤامرة التي كانت تحاك ضد ابن سعود.

وسط الجزيرة العربية خلال الحرب العالمية الأولى:

بعد اعلان الحرب العالمية الأولى أصبح ابن سعود هدف اجتذاب من عملاء الأطراف المتنازعة، وقد تقاطر على الجزيرة العربية العملاء

السريّون من انكليز، وألمان، وفرنسيين، وروس، وترك، وايطاليين. أتوا من كل ناحية، من الكويت، ومن البصرة، والسويس، وبومباي، وطهران. ولم يكن ابن سعود يعرف ما يجري أو يشعر به، بسبب انشغاله باصلاحاته الاجتماعية، وقلب حياة مواطنيه من البداوة الى الحضارة وتوطينهم وتعليمهم الزراعة. بالاضافة الى تفكيره بالامتداد شمالاً وغرباً. وعندما دخلت الدولة العثمانية الحرب، وجد ابن سعود الفرصة سانحة له لاستعادة غرب الجزيرة العربية، واحتلال الحجاز، وتخليصه من الاشراف. ولكن ما كان يطرح مثل هذا الاقتراح على الشيخ مبارك شيخ الكويت، الا وحذره هذا من مغبة عمله. وكان ابن سعود يعرف باتصالات الشيخ مبارك مع الانكليز، وإن له اطلاع على السياسة الدولية في المنطقة، أكثر منه. ولم يكد ابن سعود يصل الى الرياض حتى لحقه الكابتن شكسبير القنصل الانكليزي في الكويت، لاقناعه بالتحالف مع الانكليز أو الوقوف على الحياد. وقد رفض ابن سعود مرة ثانية مجاراة الانكليز، الا أنه اقترح عليهم قيامه باحتلال الحجاز، وتخليصها من يد الشريف حسين، صديق العثمانيين. ولكن شكسبير رفض هذا الطلب، لاستحالة تحقيق الفكرة، وقد تبيّن لابن سعود أن الانكليز يعارضون الفكرة من أساسها. فقد كانوا يجرون اتصالات قوية مع الشريف حسين لادخاله في الحرب، وهذا ما لم يكن ابن سعود يعرفه، وقد وجّه شكسبير نظر عبد العزيز آل سعود نحو محاربة ابن الرشيد والعثمانيين.

استهدفت بريطانيا من اتصالها بالملك عبد العزيز آل سعود عدة أمور: فهو من جهة يقاتل العثمانيين وآل الرشيد، مما يخفف الضغط على قواتهم المتقدمة في العراق، ومن جهة أخرى إلهاء السعوديين عن متابعة توسعهم في منطقة الخليج، وثالثاً اضعاف الطرفين بمعارك متصلة،

وتكبيدهم خسائر فادحة، بالاضافة الى شل قبائل المنتفق، خوفاً من تهديدها لجناح القوات البريطانية في أثناء تقدمها في العراق، وقد علم العثمانيون بوجود اتصالات بين ابن سعود والانكليز، لذلك وجهوا قواتهم مع قوات آل الرشيد لتحطيم آل سعود في الرياض. ولكن ابن سعود انطلق لمهاجمة القوات العثمانية وايقافها هي وحلفائها من آل الرشيد. والتقى الطرفان في معركة جراب في شهر يناير ١٩١٥، ولم تكن نتيجة المعركة حاسمة، ولكن العثمانيين وابن الرشيد تراجعوا الى قواعد انطلاقهم، بعد تكبدهم خسائر فادحة، وكذلك تكبّد عبد العزيز هو الآخر خسائر فادحة، بالاضافة الى مقتل المبعوث البريطاني الكابتن شكسبير، الذي حضر المعركة. وقد خسرت بريطانيا بموت شكسبير أحد الأعمدة التي كان الاستعمار البريطاني يعتمد عليها، وقد حل محله برسي كوكس كمقيم في الكويت. وقد لعب هذا دوراً كبيراً في العراق على الشكل الذي لعبه لورد كرومر في مصر.

وتباينت آراء الساسة الانكليز فيمن ينصبونه زعيماً يقود العرب ضد العثمانيين، فكانت حكومة بريطانيا في الهند ترى ترشيح ابن سعود القوي للرئاسة، بينما كان لورانس ورجال المكتب العربي البريطاني في القاهرة يرون ضالتهم في شخص الشريف حسين، وقد نجحوا. ولا يصعب علينا أن نفهم دوافع اهتمام بريطانيا بالحجاز وأسباب ايثارها الشريف حسين، فالحجاز قبلة العالم الاسلامي، والابقاء على الصلات الطيبة مع الشريف حسين أمر ضروري لأجل تيسير أداء فريضة الحج لرعاياها المسلمين، فضلاً عن أن البحر الأحمر يؤلف واجهة الحجاز العربية، وفيه قواعد بحرية يصح أن تمس الطرق العالمية للمواصلات، على عكس نجد فهي فيما عدا اقليم الاحساء معزولة عن البحر، ويمكن لبريطانيا أن تستغني عن معونة الامارة

التي تملك الاحساء بمعونة حليفاتها على الخليج العربي. وهذا الى أن مقام الأشراف في العالم الاسلامي والعربي ملحوظ وكريم، بينما سمعة الوهابيين مدموغة بالقسوة والعنف.

أحس ابن سعود أن انكلترا تريد منه أن يقوم بنشاط محلي، يستهدف مناوشة ابن الرشيد صديق العثمانيين، كما تود منه أن لا يضايق محمياتها الواقعة على الخليج، أي ان يقوم بدور محلي لا يؤثر في مجرى الحوادث العالمية. أما سياسة انكلترا مع الشريف حسين فكانت تتجه الى أن يترأس حركة لا تقتصر على الحجاز فقط، وانما تشمل العالم العربي الآسيوي العثماني لمناوءة الدولة العثمانية، ولقطع امداداتها العسكرية عن الجزيرة بنسف السكة الحديدية الحجازية.

معاهدة القطيف:

وفي عام ١٩١٥ عقدت بريطانيا معاهدة القطيف مع ابن سعود، وكانت من نوع المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع أمثاله من أمراء العرب: تحميه من الاعتداء الخارجي، وتضمن له أراضيه وامارته داخل حدود ترسم بعد انقضاء الحرب، مقابل تعهده بأن لا يهاجم مشيخات الخليج، ولا يتنازل عن أراضيه كلها أو شطر منها، الى دولة أجنبية، وأن يترك شؤونه الخارجية لبريطانيا التي أعطته بعض السلاح والمال.

وقع المعاهدة وكيل بريطانيا السياسي في الخليج سير «برسي كوكس». وكان كوكس متكتماً في مسألة الاشاعات التي راجت عن مفاوضة انكلترا للشريف حسين، وكم كان ابن سعود توّاقاً لمعرفة حقيقتها، والتي كان مؤداها اندلاع الثورة العربية. ومهما يكن من أمر

معاهدة القطيف فان بريطانيا اعترفت بسيادة ابن سعود على نجد والاحساء والقطيف والجبيل وجميع المدن والمرافيء التابعة لهذه المقاطعات، وما كان لابن سعود الخيار في توقيع المعاهدة، لأن موقفه كان دقيقاً لا يحسد عليه. وتوجب عليه أن يختار جانب احدى الطائفتين المتحاربتين، فاختار جانب انكلترا بعد أن أنعم النظر فيمن حوله من الامارات المعادية له، وأدرك أنه يقف في العاصفة السياسية وحيداً مما يغري به أعداؤه، وقد ينعقد إجماعهم على ضربه اذا واتتهم الفرصة.

ولما بدأت الثورة العربية في يونيه ١٩١٦، تخوّف ابن سعود من المستقبل، وكان يعلم حق العلم أن طموح الشريف حسين لا يقف عند حد حتى تظلل رايته أقطار الجزيرة واماراتها جميعاً. وتذرع ابن سعود بالصبر والأناة لعل الأيام المقبلة تكشف له عن قوة الحركة وعن مدى مساعدة بريطانيا لها، لا سيما وأن مركزه ما زال حرجاً، اذ لم يكن على وفاق مع جيرانه، وخاصة مع سالم أمير الكويت. وعندما أحس بتحرج موقفه ازاء من يتربص به في الكويت والحجاز وشمر، طلب مقابلة سير برسي كوكس على عجل، بحجة البحث عن الطرق الناجعة للقضاء على ابن الرشيد. والواقع أن ابن سعود كان قلقاً ومشوقاً لمعرفة موقف بريطانيا وتدابيرها ازاء الشريف حسين الذي كان قد أعلن نفسه «ملكاً على العرب» في أكتوبر سنة ١٩١٦، وتقبل منهم البيعة في ٢ نوفمبر. وأكد كوكس لابن سعود في اجتماع العقير أن استقلاله غير مهدد، ودعاه لزيارة البصرة، وخرج ابن سعود من الاجتماع بتعويض شهري قدره ٥٠٠٠ جنيهاً، كما حصل على كمية من السلاح مقابل الاستمرار في مكافحة آل الرشيد، وقطع دابر التهريب الذي نشط بين الخليج من جهة وبين حائل ودمشق من جهة أخرى. وفي خريف ١٩١٧ وبناءً على اقتراح المندوب

السامي في مصر سير «ريد جينالد ونجت»، شكلت بعثة خبراء بريطانية في الشئون العربية، مهمتها القيام بمساعٍ من شأنها احلال التفاهم والوفاق محل العنف والخلاف بين أصدقاء بريطانيا من العرب، عن طريق الربط بين مساعي السلطات البريطانية في القاهرة المتصلة بالشريف حسين، وبين مساعي السلطات البريطانية في العراق المتصلة بمشاكل الخليج وأمرائه. ذلك أن الحركة العربية أصابها شيء من الفتور. مرت البعثة بالرياض ثم وصلت الى جدة، ولكن محادثاتها مع الشريف حسين فشلت، لأنه رفض أن يعترف بأي وزن أو حق لابن سعود، لا سيما بدعوى ملكية واحة الخرمة التي استنجد أهلها بابن سعود عندما غزتها قوات تابعة للشريف حسين. والحق أنه منذ عام ١٩١٧ بدأت العلاقات بينهما تزداد توتراً حتى كان الاصطدام بينهما أمراً وشيكاً ومحتوماً، وعلى الأخص عندما خرج العثمانيون من الحرب، وتركوا حلفائهم آل الرشيد أمام ابن سعود ومطامحه، في حين كان الحلفاء من بريطانيين وفرنسيين مشغولين بالمسائل الدولية الكبرى في مؤتمر الصلح، لا يلتفتون الى ما يجرى داخل الجزيرة العربية.

مشكلة الحدود:

ويجوز لنا أن نسميها علاقة ابن سعود بجيرانه العرب. ومن الشائع أن مشكلات الحدود في شبه جزيرة العرب انما نشأت عن التسابق حول استغلال النفط، والحق انها وجدت من قبل منذ أن ظهرت دول متقدمة نسبيا واصطدمت هذه الدول بالسياسة البريطانية في الخليج. وفي السابق كان يكتفي بتحديد الواحات أو الآبار أو القبائل التي تتبع هذه الوحدة السياسية أو تلك. أما رسم خطوط محددة على الخرائط فقد استحدث

في أوائل القرن العشرين. ولعل الاتفاق الانجليزي العثماني سنة ١٩١٣ هو أقدم محاولة من هذا النوع.

وبعد الحرب فرضت بريطانيا وساطتها لتخطيط حدود على هذا الأساس بين العراق والسعودية والكويت. وقد سلم الخبراء الانجليز بأن الظروف الاجتماعية لشبه جزيرة العرب لا تيسر رسم تلك الخطوط الدقيقة، فان التبعية لا تنبني على أساس المواطنة والأرض، بقدر ما تنبني على أساس علاقات رؤساء القبائل بحكام الدول. ولما كانت بعض القبائل تنتقل في مراع واسعة وتعتبر هذه المراعي ملكاً شائعاً، فقد نشأت فكرة اقامة مناطق محايدة تقتسم فيها الدول المتجاورة حق السيادة. وحينما يجّد موضوع النفط سيؤخذ بمبدأ اقتسام الأرباح أيضاً في هذه المناطق المحايدة. وقد وضعت قواعد خاصة لاتصال شيوخ القبائل في تلك المناطق برؤساء الدول، كما تقرر اقامة محاكم مختلطة للقضاء فيها. ففي الركن الشمالي الشرقي لشبه الجزيرة وقعت صدامات مع شيخ الكويت، انتهت بهزيمة الكويتيين، وحاول الملك عبد العزيز استرضاء شيخ الكويت الذي رفض، وساءت علاقتهما فدخلت القوات السعودية الى الجهرة قرب مدينة الكويت وهددت الشيخ الذي طلب الصلح، وطالت المفاوضات ثلاث ايام. وانذر ممثل بريطانيا في الكويت السعوديين بالانسحاب وحلقت الطائرات البريطانية فوق القوات السعودية. في هذه الفترة توفي شيخ الكويت وتولى مكانه الشيخ احمد الجابر الصباح الذي تفاوض مع السعوديين وعقد الصلح في عهده.

أما في الركن الجنوبي الشرقي لشبه جزيرة العرب حيث تقل المراكز العمرانية أهمل مبدأ تخطيط الحدود اهمالاً أعظم، ومما جعل المشكلة أكثر تعقيداً أنه لم يكن هناك مبدأ ثابت لتقرير سيادة الدولة، فهو ينبني أحياناً

على اعلان الولاء من زعيم القبيلة، وأحياناً أخرى على التبعية لمذهب ديني واحد كالاباضية أو السلفية، وفي بعض الأحيان ينبني على أساس الملكية، كما كانت أسرة البوفلاح تمتلك بعض بساتين واحات البوريمي. ويبقى بعد ذلك مظهر اعلان الولاء، فهل يقتصر الأمر على اعلان شفوي أم أنه لا بد وأن يقترن ذلك بدفع الزكاة؟ لذلك كله تعذر التوصل الى حل حاسم للنزاع على الحدود بين السعودية من جهة وقطر وعمان ومشيخات الساحل من جهة أخرى، كما امتد هذا النزاع بين المشيخات بعضها والبعض الآخر، وكانت فرصة طيبة لبريطانيا لكي تتدخل بصورة جيدة في شئون شبه الجزيرة.

كان ضم الاحساء للسعودية سنة ١٩١٣ نقطة انطلاق لها في منطقة الخليج، وتابع الملك عبد العزيز الذي وثّق صلاته ببريطانيا سياسته التوسعية التي تميزت بها الحكومات السعودية السابقة. ففي العشرينات اتجه الى الأقاليم الداخلية من عمان التابعة للامامة. وفي سنة ١٩٢٥ ظهر جامعو الزكاة السعوديون لدى بعض القبائل من اقليم الظاهرة، كما دخلت قوات سعودية الى واحات البوريمي في العام التالي ولم تستقر بها.

مشكلة واحة خرمة:

وقع أول اصطدام خطير في مايو ١٩١٩ قرب «تربة» الواقعة على حدود الحجاز الشرقية، حيث أجهزت القوات الوهابية على جيش كان يقوده الأمير عبد الله بن الحسين وكادت أن تفنيه. وكان بوسع ابن سعود أن يدفع بقواته لاحتلال الحجاز بأكمله لولا أن تدخلت بريطانيا، وطلبت منه أن يرد «الخرمة وأنذرته من مغبة افساد وساطتها بين الطرفين. ولكنه تجاهل الانذار، وسار الى «تربة» وضمها الى أملاكه، ثم عاد الى الرياض.

ساد الذعر في الحجاز وقيل بأن الاستيلاء على الخرمة هو مقدمة لغزوة أكبر تستهدف الحجاز.

كانت مشكلة واحة الخرمة الواقعة على الحدود بين نجد والحجاز مصدر احتكاك دائم بين ابن سعود والشريف حسين. وسببت أيضاً الخلاف بين ابن سعود والانكليز، الذين كانوا في ذلك الوقت يؤيدون كلياً الشريف حسين، بناءً على توجيهات المكتب العربي في القاهرة بتوجيه لورنس، الذي أصبح مستشاراً للشؤون العربية في ٢١ مارس عام ١٩٢١، في وزارة المستعمرات التي يشرف عليها تشرشل، وكان لورنس يؤيد كلياً الشريف حسين، ويعتبر ابن سعود لا قيمة له حربياً او سياسياً، بعكس فيلبي الذي أصبح مقيماً في الرياض، وكان يعتبر ابن سعود رجل المستقبل (وكرمويل العرب). وكانت كفة لورنس هي الراجحة، لذلك عندما ثار أهل خرمة على الشريف حسين، أرسل هذا جيشاً كبيراً مع ابنه عبد الله لاخماد الثورة، معتمداً على تأييد الانكليز له، وحضّر ابن سعود نفسه لارسال جيش لمساعدة البلدة ضد الاشراف. في الوقت الذي تلقى فيه دعوة للمثول أمام الانكليز في القاهرة. وهناك هددوا ابن سعود بقطع المعونة عنه وأساءوا معاملته، وطلبوا منه ترك مدينة خرمة لملك الحجاز. وقد رفض ابن سعود التهديد الانكليزي وعاد الى بلاده. وكان جيش الشريف قد وصل الى ضواحي خرمة في الوقت الذي توّجه فيه جيش سعودي لمساعدة السكان. وقد استطاع أهل خرمة القضاء على جيش الشريف الذي كان بقيادة الأمير عبد الله، قبل وصول جيش ابن سعود الذي دخل خرمة، وفي نيته التوجه نحو الحجاز. وهنا تدخل الانكليز مرة ثانية، وأنذروا ابن سعود لاخلاء البلدة، والعودة الى نجد، خلال ست ساعات، وإلا فسيرسلون طيرانهم وقواهم الآلية والاسترالية لاخراجه. وقد اضطر ابن

سعود مكرها لاخلاء البلدة بعد أن ترك فيها حامية صغيرة، ويبدو أن ابن سعود خشي من تدخل الانكليز، وهم في أوج قوتهم في المنطقة، مما يسبب له خسائر فادحة، وخاصة القتال في بلاد مكشوفة أمام الطيران. ولم تكن جماعة الاخوان لتهتم بالخسائر ولكن ابن سعود كان يخشى عدم تحقيق مشروعه في توحيد الجزيرة، أو بالأحرى المناطق التي يعتبرها السعوديون ملكهم، لذلك تراجع، وفي نيته العودة، في ظروف أفضل. ومنذ ذلك الوقت بدأ الخلاف يزداد حدة بين ابن سعود والمكتب العربي في القاهرة. والواقع أن ابن سعود لم يخف امتعاضه من مداراة انكلترا للشريف حسين، واعتباره واحة الخرمة من مملكة الحجاز، وتصريحه بأن «سياستنا هي سياسة الملك حسين».

عزم ابن سعود على أن يحل مشاكله بنفسه، وبادر لتصفية حسابه مع جيرانه، واجتمع مشايخ الوهابيين وأقروا تسمية عبد العزيز آل سعود سلطاناً على نجد وملحقاتها، وأرسلوا الى بريطانيا اعلاماً بذلك. فوافقت وبذلك أصبح لنجد مركز دولي. ثم استولى الوهابيون على حائل في خريف عام ١٩٢١، وألحق جيش شمر كله بنجد حتى اتصلت حدود نجد بحدود العراق. واندفع الاخوان في سنة ١٩٢٢ الى منطقة الجوف ووادي السرحان، وأغاروا على شرقي الأردن، وكان مؤتمر القاهرة سنة ١٩٢١ قد نصّب عبد الله بن الحسين أميراً عليها، غير أن سلاح الطيران البريطاني ردهم على أعقابهم، وكذلك غزوا قبائل الروله في الشمال. وفي نهاية عام ١٩٢٢ كان ابن سعود سيد الجزيرة من أطراف الهلال الخصيب حتى مشارف الربع الخالي، يحيط به الهاشميون من الشمال والغرب.

أما مشاكل الحدود بين ابن سعود وجيرانه الهاشميين في العراق، فقد سوّيت في معاهدة المحمرّة (مايو ١٩٢٢)، وعدلت في بروتوكول

العقير (ديسمبر ١٩٢٢)، كما سوّيت الحدود بين نجد والكويت. واهتم الانكليز بعودة الخلاف من جديد بين نجد والعراق، نتيجة لتباطؤ العراق في تنفيذ أحد شروط الاتفاق، وهو ارجاع قبائل شمر التي لجأت الى العراق وأخذت تغير على الحدود النجدية. واقترحت الحكومة الانكليزية عقد مؤتمر يبحث في المسائل التالية:

١ ـ الحدود ما بين نجد والأردن.

٢ ـ الحدود ما بين نجد والحجاز.

٣ ـ البحث في مشاكل بدو شمر الملتجئين الى العراق.

وأبدى ابن سعود استعداده لارسال مندوبين الى المؤتمر شريطة أن تكون المفاوضة بين مندوبيه ومندوبي كل من الحجاز والعراق وشرقي الأردن على حدة، خشية من أن يكوّن الحسين وأبناؤه جبهة موّحدة ضده.

طلب الوفد النجدي ضم وادي السرحان والجوف الى نجد ولم يوافق على اتصال حدود شرقي الأردن بحدود العراق، لأن تجارة نجد وكيانها الاقتصادي يعتمدان على اتصالها بسوريا. ثم اتصل رئيس المؤتمر الكولونيل «نوكس» المعتمد البريطاني في الخليج العربي بالحسين، وأقنعه بوجوب الاشتراك في الدور الثاني للمؤتمر، فعيّن الشريف ابنه الأمير زايد لينوب عن الحجاز، واشترط أن يعيّن ابن سعود أحد أبنائه مندوباً عنه. لم يقبل ابن سعود بذلك، وبالتالي رفض الحسين أن يشترك في المؤتمر، واقتصر الأمر في هذه المرحلة على اجتماع مندوبي شرقي الأردن ومندوبي نجد فقط (١٩ ابريل ١٩٢٤)، وانفض المؤتمر على غير وفاق، لأن وفد شرقي

الأردن تمسك بما تمسك به الحسين من قبل، وهو اعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى في بلاد العرب.

وبدأت نهاية الملك حسين، عندما قدم الى شرقي الأردن في مطلع عام ١٩٢٤، وأراد أن يظهر دالته على أبنائه، وبينما كان يفكر في استبدال ابنه الأمير علي بالأمير عبد الله على امارة شرقي الأردن، حدث أمر هام في التاريخ العربي الحديث، حيث ألغى مصطفى كمال أتاتورك منصب الخلافة، وشرد آخر الخلفاء عبد المجيد العثماني، فأعلن الحسين نفسه خليفة على المسلمين باحتفال عظيم (١٢ مارس ١٩٢٤). وبعد أن تقبل البيعة، عاد الى مكة.

كان اعلان الخلافة آخر ما يمكن لابن سعود أن يحتمله من جانب خصمه الحسين، فاتخذ ذلك ذريعة لضربة قاصمة تزيحه عن المسرح السياسي للجزيرة العربية. ورحب الاخوان بالحرب حالما فاتحهم بها ابن سعود في مؤتمر الرياض (يوليو ١٩٢٤). وفي أغسطس ١٩٢٤ كان الاستعداد للحرب قد تم، فأعطى الأمر بالهجوم الى الاخوان التوّاقين لمحاربة «المبتدع» الذي منعهم من أداء شعائر الحج، ثم رفع الستار عن مذبحة الطائف (سبتمبر ١٩٢٤)، وسقطت مكة بيدهم في أكتوبر.

تنازل الحسين لابنه علي عن العرش أملاً بالوصول الى شروط أفضل في المفاوضات مع ابن سعود. ثم قدم الحسين الى جدة فالعقبة، حيث اخرجته السلطات الانكليزية منها لئلا يهاجمها الوهابيون قبل أن تضع يدها عليها، وسمحت له بالالتجاء الى جزيرة قبرص. واجتمع ابن سعود مع سير «جلبرت كلايتون»، لتسوية مسألة الحدود بين نجد والحجاز، وبين العراق وشرقي الأردن. ولكن ابن سعود رفض بشدة أن يعترف باحتلال الانجليز لميناء العقبة، ثم ضرب الحصار على المدينة المنوّرة فسقطت، ولم

يلبث أن دخل جدة في ديسمبر ١٩٢٥ بعد أن استسلم الملك علي، والتحق بالعراق حيث عاش بقية أيامه في كنف أخيه فيصل ملك العراق.

ودعا ابن سعود الى عقد مؤتمر اسلامي في موسم الحج القادم للمشاورة في الشؤون التي تخص الاسلام والمسلمين، ثم نودي به ملكاً على الحجاز في مكة المكرمة في ٨ يناير عام ١٩٢٦. وبضم الحجاز، أصبح الملك عبد العزيز آل سعود مسؤولاً أمام العالم الإسلامي قاطبة، وأمام الدول الأوروبية التي يهمها تيسير أمور الحج لرعاياها المسلمي. واذا به يدخل في طور جديد من العلاقات مع العالم الخارجي، واذا به وجهاً لوجه أمام الدول الغربية التي يعنيها شأن البحر الأحمر من النواحي الحربية والتجارية. ان دخول الحجاز تحت حكمه اضطره لاصطناع نظم حكومية وادارية جديدة، وتم له ذلك. وسارعت الدول تعترف بملكه، وكانت روسيا السوفييتية أول من اعترف به، وتبعتها انكلترا وفرنسا. وترددت ايران نتيجة هدم الوهابيين بعض القباب والأضرحة، ولكن المسألة سويت عن طريق اصلاح ما يمكن اصلاحه.

مشكلة الحدود مع العراق:

كانت مشكلة تعيين الحدود احدى المعضلات المستعصية التي جابهها ابن سعود، وقد بدأت مسألة الحدود الخطيرة بينه وبين العراق وتطورت الى ما كاد أن يكون ثورة داخلية في بلاده. ذلك أنه كان قد تقرر في معاهدة المحمرة وبروتوكول العقير ألا تقام حصون وقلاع على مسافة معينة من الحدود بين نجد والعراق، حرصاً على حرية تنقل قبائل البدو وهجراتها الموسمية. وحدث أن بوشر باقامة قلعة على مقربة من الحدود العراقية النجدية، فهجمت قبيلة مطير النجدية على العمال وذبحتهم

عن آخرهم، وأسرع سلاح الطيران البريطاني، وتعقب البدو وضرب مخيماتهم. فاشتعلت الحدود بين الطرفين، وانتهى من ثار من غلاة الاخوان الى أنهم أعلنوا العصيان على عبد العزيز، واتهموه بالانحراف عن سياسته القديمة وأخذه بالبدع الآلية الحديثة. وسار الملك لمحاربة العصاة وعلى رأسهم فيصل الدويش في ربيع ١٩٢٩، حتى تمكن منهم وفرّق شملهم في مطلع عام ١٩٣٠. أفادت ثورة الدويش في الظاهر، اذ أدت الى تحسين العلاقات بين هاشميي العراق وبين السعوديين، فبدآ يحترمان حدودهما الأرضية. ولكن من الواضح أن بعض الهاشميين ما كانوا لينسوا فقدانهم «وطنهم»، ولا سيما بعد أن مات الملك فيصل، وادعى الأمير عبد الله زعامة الأسرة الهاشمية ووراثة «نهضتها».

وكانت الحكومة البريطانية تخشى أن يقدم ابن سعود، وقد أطاح بالنفوذ الهاشمي في الحجاز، على مهاجمة الدولتين الشقيقتين الهاشميتين على حدوده الشمالية، وبوجه الخصوص في شرقي الأردن التي خططت حدودها أثناء انعقاد مؤتمر الصلح، لتشتمل على معان وميناء العقبة من جهة، ولتؤمن الاتصال بين شرقي الأردن وبين العراق من جهة ثانية. وكان ابن سعود يشعر أنه صاحب حق في معان والعقبة، كما كان يلح على أن تكون له حدود مباشرة مع سورية. وهذا معناه أن تنتقل ملكية المستطيل الصحراوي المعروف بالممر الأردني من حوزة الأمير عبد الله الى حوزة الملك عبد العزيز. ولا يمكن أن ينشأ ذلك الا على حساب صلة شرقي الأردن بالعراق. ولكن هل ترضى بريطانيا، وهل يرضى الأمير عبد الله بذلك؟

من المؤكد أن الحكومة البريطانية التي تمارس الانتداب على كل من شرقي الأردن والعراق، لا تود بحال من الأحوال أن تقطع الطريق البري

الامبراطوري ما بين البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي. هذا الى أن الامير عبد الله كان يرغب في أن يكون على صلة دائمة بأخيه الملك فيصل في العراق. فلا غرو اذا رفض سير جلبرت كلايتون مطلب الملك عبد العزيز هذا، واستمرت المفاوضات وانتهت بتوقيع اتفاقية حدّاء (نوفمبر ١٩٢٥)، حيث اعترف الطرفان بالوضع القائم فيما يخص الممر الأردني، دون أن يصلا الى اتفاق على منطقة معان العقبة، اذ أبدى الملك ابن سعود رغبته في الاحتفاظ بالأحوال الراهنة. ووعد بعدم التدخل في ادارة المنطقة،حتى تسمح الظروف في المستقبل بتسوية نهائية للمسألة.

ازداد شعور الملك السعودي بالأمان، لا سيما بعد تعاونه مع بريطانيا في اخماد ثورة الدويش،ولكن توجسه من شرقي الأردن لم يطرد نهائياً. ومن المؤكد أنه كان يتوقع حرباً انتقامية من جانب الامير عبد الله، مما أثر على سياسته الخارجية تجاه بريطانيا التي كان ابن سعود حريصاً على أن تكون علاقاته معها قائمة على المودة والصداقة للافادة من نفوذها الواسع لدى حكام العراق وشرقي الأردن.

مشكلة الحدود مع اليمن:

أما علاقات ابن سعود بالامام يحيى في اليمن، فكانت ناجمة عن علاقة كل منهما مع امارة الأدارسة في عسير. ذلك أن صلات الامام مع جاره الادريسي كانت أبعد ما تكون عن الود، كان الامام يطمح الى تسوية ملكه - بعد أن جلا العثمانيون عن بلاده وغدا سيد اليمن عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى - باحتلال رقعة واسعة من عسير بما فيها ميناء الحديدة، التي سلمها الانكليز للادريسي عام ١٩٢١. والحديدة ثغر اليمن الطبيعي، والاستيلاء عليها يحرم البلاد اليمنية من منفذ ضروري وحيوي

كانت تستعمله منذ أجيال، وهذا أحد أسباب التوتر بين الادريسي والامام. وفي أوائل عام ١٩٢٣ توفي عميد الأسرة الادريسية السيد محمد، فنشب بين خلفه السيد علي وبين أفراد الأسرة خلاف أضرم نار الحرب الأهلية، فاستغل الامام يحيى هذه الفرصة وبادر باحتلال جنوبي عسير مع جزء من الساحل تقع ضمنه الحديدة. وتشجع الامام فدفع بقواته نحو الشمال لتتوسع هناك، مما جعل السيد علي الادريسي يلوذ بالفرار الى عدن. على حين كان عمه السيد حسن قد هبط فجأة في ميناء جيزان التابع لعسير قادماً من عدن، فاستنهض الهمم لمقاومة اليمنيين، وطلب النجدة من ابن سعود مستنداً الى حلف الأدارسة معه ضد الحسين عام ١٩٢٠. ولكن ابن سعود رفض، وأصر على مبدأ الحياد، بدعوى أن له علاقات ودية مع الامام، وأنه ليس له مطمح في بلاد الادريسي. وأخيراً نصب السيد حسن حاكماً على بلاد عسير الجنوبية، واتخذ بلدة «أبو عريش» عاصمة له بمعونة ابن سعود، مقابل احتلال السعوديين امارة «أبها» ـ عسير الشمالية ـ واعتراف السيد حسن بسيادتهم عليه طبقاً لمعاهدة مكة (١٩٢٦) التي تعهد فيها ألا يدخل في علاقات سياسية مع أية دولة أخرى دون موافقة ابن سعود. وألا يعلن حرباً أو يوقع صلحاً إلا بموافقة العاهل السعودي الذي يترك للسيد حسن تصريف أموره الداخلية طبقاً للشرع الحنيف، كما يضمن له عرشه وسلامة حدوده. غير أن الخصومات والخلافات بين أمراء الأدارسة لم تمكنهم من اصلاح ذات بينهم وتقويم شأنهم. وكان عليهم أن يختاروا بين الانضمام الى مملكة ابن سعود والانضواء تحت لوائه نهائياً، وبين الخضوع لامام اليمن والتسليم بمطامحه الاقليمية في بلاد عسير. واضطر السيد حسن الادريسي أن يختار جانب ابن سعود على كره منه، وعقد اتفاق عام ١٩٣٠ وضعت بموجبه بلاد

عسير تحت حماية ابن سعود رسمياً، ولم يبق للادريسي من السلطة إلا اسمها، فأثار ذلك حفيظته، وأخذ يتربص بابن سعود الدوائر.

أما الامام يحيى فوجد نفسه وجهاً لوجه أمام الملك عبد العزيز، بعد أن تماسّت حدود بلديهما التي كان الخلاف عليها مستمراً بين الطرفين. وعقب مفاوضات متطاولة، توصل عاهل الرياض وعاهل صنعاء الى توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار (ديسمبر ١٩٣١). تعهد كل منهما فيها أن يسلم للآخر المجرمين السياسيين والعاديين الذين صدرت بحقهم أحكام في دولتهم.. وعلم ابن سعود أن بعض رعاياه من العصاة متوارين في اليمن، فطلب من الامام تسليمهم، ولكن الامام أنكر وجودهم. ولم يلبث أن قام السيد حسن الادريسي بتحريض رجال القبائل في عسير للانقضاض على «الحكم الوهابي». وتقدم في صيف عام ١٩٣٢ واحتل بلدتي «أبو عريش» وجيزان في جنوبي عسير، ولكن سرعان ما هزمته القوات السعودية واستعادتهما منه، حتى اذا التجأ الى اليمن ـ وكانت تحافظ على حيادها إبان هذه الحوادث ـ ورفض الامام يحيى تسليم الادريسي الى ابن سعود، وافق هذا على بقائه في اليمن، وأجرى عليه راتباً يعيش منه.

وفي مؤتمر عقده ممثلون عن كل من الامام يحيى والملك ابن سعود للوصول الى حل للمشاكل العالقة بينهما، طلب مندوب اليمن اعادة الادريسي الى امارته تحت الحماية السعودية. ولكن المندوب السعودي رفض ذلك، وأكد أن المملكة العربية السعودية قد اشتملت على بلاد عسير. وفشلت المحادثات، فأجاب اليمنيون بالهجوم على اقليم نجران، وقطعوا الطريق بين نجد وعسير (مايو ١٩٣٣)، ولم يصغ الامام الى نصيحة البعثة السعودية التي أرسلها عاهل الرياض الى صنعاء على جناح

السرعة، وانما طالب بشدة ببلاد تهامة وعسير ونجران، وأوقف أفراد البعثة واعتبرهم رهائن لديه. تهيأ الفريقان للحرب، وأنذر ابن سعود الامام بوجوب عقد معاهدة معه يتم فيها تثبيت الحدود بينهما، وطرد الادريسي، وتسوية مسألة نجران (نوفمبر ١٩٣٣)، وعندما أخفق مؤتمر «أبها» أيضاً في فبراير ١٩٣٤، أصبح اللجوء الى السلاح أمراً محتوماً. وبعث ابن سعود بجيشه الأول بقيادة ولده سعود، والثاني عن طريق تهامة بقيادة ولده فيصل، وأحرز الجيشان انتصارات سريعة. ولما احتل جيش تهامة ميناء الحديدة، سارعت ايطاليا وفرنسا وانكلترا بارسال سفنها الحربية للميناء بدعوى حماية مصالحها. أمر ابن سعود ولديه بأن يوقفا الزحف حالاً، وارتضى عقد الصلح مع الامام يحيى بناءً على طلبه، وانتهت المفاوضات بتوقيع معاهدة الطائف (٢٠ مايو ١٩٣٤). وفيها يعترف كل من الفريقين للآخر باستقلال مملكته التام وبملكيته عليها، ويسقط كل منهما أي حق يدعيه في قسم أو أقسام من بلاد الآخر، وتنشأ فوراً بين جلالة الملكين وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة وأخوة اسلامية عربية دائمة لا يمكن الاخلال بها جميعها أو بعضها. ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما، وبأن يسود علاقتهما روح الاخاء الاسلامي العربي في سائر المواقف والحالات.

والحق أن ابن سعود أدرك أن ضم اليمن الى بلاده لن يكون مصدر قوة له بل مصدر ضعف، بسبب خلاف مذهبه مع معتقدات الشيعة الزيدية. فضلاً عن أن احتلال اليمن سيجعله على تماس مع مشاكل الحدود بينها وبين «المحميات» البريطانية في الجنوب العربي.

العلاقات الخارجية:

وتبدو ظاهرة في التنافس البريطاني الاميركي على استغلال النفط، وان كانت العلاقات البريطانية أقدم، لأنها بدأت برغبة بريطانيا بالسيطرة على الخليج للحفاظ على طريق الهند. فالعلاقات السعودية البريطانية كانت سيئة نتيجة عمليات الاخوان في الحجاز ومحاولتهم تغيير الوضع القائم في العالم العربي.

وكان امتداد الحكم السعودي من مياه الخليج العربي الى سواحل البحر الأحمر يزيد من أهمية عبد العزيز ودولته في نظر بريطانيا، خاصة وأن دولته أصبحت تكوّن حزاماً يوصل الى مياه الهند، ويقع خارج منطقة النفوذ البريطاني. وكان عبد العزيز آل سعود يطالب بالعقبة على أنها من أرض الحجاز، وكانت بريطانيا قد اعترفت فعلاً في عام ١٩١٦ بهذه المدينة داخل نطاق مملكة الحسين في الحجاز. ولكن تسلم السعوديين لها كان يحرم بريطانيا من قاعدة استراتيجية هامة في المنطقة، عقدت عليها كثيراً من الآمال، للمواصلات مع حيفا في الشمال ثم في البحر الأحمر، في حالة تعطيل الملاحة في قناة السويس، واختارتها مركزاً لفرض سيطرتها على كل من شرقي الأردن وفلسطين، ومخرجاً لهاتين المنطقتين صوب المياه الافريقية والشرقية. وكان تسلم السعوديين للعقبة يعني اقفال الميناء الأردني الوحيد، ويهدد بالتالي باستيلائهم على الجزء الجنوبي من فلسطين (النقب) ويجعل حدودها متاخمة للحدود المصرية في سيناء.

كان عبد العزيز بن سعود لا يعترف بما أنشأته بريطانيا وسمته امارة شرق الأردن. بل كانت حدوده الشمالية في نظره هي مع الشام. فحتى إذا فرضنا جدلاً أنه يوافق على ترك الامير عبد الله في عمان، فهو يرفض وجود الممر الصحراوي الشمالي الذي يصل عبد الله بمملكة العراق، ويفصله هو

(ابن سعود) عن سوريا، فكان عبد العزيز اذن يهدد الخط البري للمواصلات الامبراطورية البريطانية مع الهند تهديداً مباشراً، ويسعى الى قطعه في منتصفه.

واذا كان عبد العزيز قد أحجم عن الاصطدام بقوة بريطانيا، وامتنع عن معاداة حلفائها الأشراف في كل من العراق وشرقي الأردن، في الوقت الذي قام فيه بعملياته في الحجاز، فان ذلك لم يمنعه من التصريح بمطالبه، خاصة وأنه شعر بأن حياد بريطانيا في حرب الحجاز كان لا ينفي محاولتها للوصول الى انهاك القوى العربية، الواحدة ضد الأخرى، بما فيها قوّته. ومحاصرته في الجنوب والشمال بشكل واضح.

تبلور سوء العلاقات مع بريطانيا في الوقت الذي أقام فيه الملك حسين في العقبة وترك ابنه علي يحارب الاخوان من جدة. فوضح أن الهاشميين يستندون الى القواعد الحربية البريطانية. ولكن بريطانيا اضطرت الى انهاء هذه الأزمة، فأبلغت الحسين في ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ أن السعوديين قد أعدوا قوة حربية لمهاجمة العقبة مستندين الى اقامته بها، والى أن الأشراف يتخذونها - مع معان - قواعد عسكرية ضد الاخوان. فدعت بريطانيا حسيناً لترك العقبة حتى لا يتسبب في خلق المشكلات بينها وبين سلطان نجد، وأصرت بالحاح على سفره منها في أقرب فرصة، ولقد طلب الحسين السماح له بالاقامة في حيفا أو يافا، ولكن بريطانيا رفضت، وأشارت عليه بقبرص. وكان خروج الحسين من العقبة عاملاً من العوامل الذي خدم المصالح البريطانية وخدم كذلك مصالح السعوديين.

ومع ظهور التنافس الإسلامي، للتدخل في أمر الخلافة والأراضي المقدسة، وللتوفيق بين عبد العزيز وعلي بن الحسين، ثم للحصول على ضمانات بشأن الحرمين، نجد أن العلاقات السعودية تزداد تحسناً مع

بريطانيا. فتستند بريطانيا الى اتفاقية العقير التي بحثت مشكلات الحدود النجدية مع كل من العراق والكويت، وترسل المسيو جلبرت كلايتون على رأس وفد للتباحث مع سلطان نجد في أمر الحدود، ولاقرارها بشكل نهائي، وذلك في ٩ أكتوبر ١٩٢٥. وأعلن هذا الوفد أن بريطانيا لا تزال محافظة على حيادها التام في المسألة الحجازية النجدية، فظهرت أسس المصالح المتبادلة بين نجد وبريطانيا في الوقت الذي ثارت فيه المشاكل بين نجد وبقية العالم العربي والاسلامي. ووجد الوفد أنه يريد الاتفاق على المسائل المعلقة بين نجد وشرقي الأردن وبين نجد والعراق. وهكذا سعت بريطانيا الى الحصول على اعتراف عبد العزيز بالوضع الذي أنشأته هي في الشمال، بتشييدها لمملكة العراق «الحليفة»، وامارة شرقي الأردن الموضوعة تحت الانتداب، وفلسطين الخاضعة للحكم البريطاني المباشر. وفي نظير ذلك تترك بريطانيا لابن سعود أمر الوصول الى حل في مسألة الحجاز، حسب قوّته أمام خصمه، وموقف المنافسين الآخرين منه.

ولم يكن من مصلحة عبد العزيز أن يجادل كثيراً، خاصة وأن معظم الدول لم تكن قد اعترفت به، وكان يستند الى اتفاقية القطيف التي وقعها مع بريطانيا سنة ١٩١٥ والتي كانت تحد من مظاهر استقلاله. فساد المباحثات جو ودي طوال فترة المفاوضات التي امتدت خمسة وعشرون يوماً. وأثنى السعوديون على روح توفيق السويدي، ممثل العراق في الوفد البريطاني. فأثبتوا بذلك اعترافهم بحكم «الأشراف» في الشمال في الوقت الذي لا يرضون عن الوحدة العربية بديلاً في مسألة الحجاز.

ولقد أسفرت هذه المفاوضات عن وضع اتفاقيتين: الأولى هي اتفاقية بحره التي عالجت المسائل العراقية النجدية ووقعت في أول نوفمبر سنة ١٩٢٥، والثانية هي اتفاقية حذاء بين شرق الأردن ونجد ووقع عليها في

اليوم التالي. ولقد أدخلت هذه الاتفاقية الثانية بعض التعديلات الطفيفة على الممر الصحراوي الشمالي الذي يصل شرقي الأردن بالعراق، ولكنها تركت مسألتي معان والعقبة، وتركتهما في صمت، للامير عبد الله. واستند عبد العزيز بن سعود الى هاتين الاتفاقيتين لاضعاف الملك علي في جدة ولضم الحجاز بأكمله الى نجد.

اتفاقيـة جـدة:

استطاع عبد العزيز بن سعود خلال فترة من الزمن لاتتجاوز السنوات الخمس توحيد نجد والحجاز والاحساء وعسير تحت سلطته، وأسس المملكة العربية السعودية الحديثة. وكان الانجليز يترقبون سيرة ابن سعود الناجحة وحاولوا احتواءه بوقوفهم على الحياد في حربه ضد الخصوم، وبخاصة اشراف مكة. وبرغم الجهود التي بذلها الحسين وابنه علي مع الانجليز لمساعدتهم الا أنهم أصموا آذانهم، اعتبروا صراعهم مع ابن سعود لأسباب مذهبية لا دخل لهم فيها، فقد قرروا التخلص من الحسين وابنه علي في الحجاز، وبخاصة من الحسين الذي كان يطالب بريطانيا بتحقيق وعودها، وأصبح مزعجاً لها، ثم حاولت بريطانيا التقرب من ابن سعود وتأخذ ثمن تخليها عن الحسين حليفها التقليدي، ووقوفها على الحياد، وتفرض على ابن سعود بعض الشروط، للاعتراف به كملك للحجاز ونجد، ولكن عبد العزيز الذي كان في قمة قوته ومعنوياته رفض ذلك، وبعد مفاوضات تمهيدية عام ١٩٢٧ في وادي العقيق قرب المدينة وقع اتفاقية (معاهدة) جدة ٢٠ مارس ١٩٢٧، اعترفت فيها بريطانيا باستقلال عبد العزيز استقلالاً كاملاً، وقد شملت نصوص المعاهدة على تعهد الملك السعودي بتسهيل الحج لرعايا بريطانيا من المسلمين، ويقال ان بريطانيا

خافت من الثورة ضدها في الهند، اذا بقيت تعتبر ابن سعود تحت الحماية البريطانية، بعد استيلائه على المدينتين المقدستين مكة والمدينة المنوّرة. وهذا يؤدي الى اتهامها بالتدخل في الشؤون الدينية الإسلامية وفرض حمايتها على الأراضي المقدسة. لذلك عجّلت بتوقيع المعاهدة مع ابن سعود، كما حوت المعاهدة شرط احترام جميع المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا ومشيخات الخليج، والتي كانت بريطانيا تحرص كل الحرص على بقائها ضمن نفوذها، بعد ظهور رائحة البترول في أراضيها، ولا شك في أنها لم تكن على علم بما هو موجود لدى المملكة العربية السعودية من احتياط بترولي، وقد نصت المعاهدة أيضاً على التعاون مع بريطانيا ضد تجارة الرقيق ومكافحتها، وكانت بريطانيا تستغل مثل هذا التعاون لفرض سيطرتها على التجارة البحرية للدول الموقعة، عن طريق تفتيش سفنها. وقد احتفظت المملكة العربية السعودية بحق مطالبتها بالعقبة ومعان، باعتبارهما بلاداً تابعة للحجاز أصلاً، وهكذا تخلص عبد العزيز بقوته الذاتية من سيطرة بريطانيا.

اعـلان المملكة العربية السـعودية:

ما كان للمملكة العربية السعودية أن تقوم لها قائمة لولا وجود شخصية استثنائية على رأس العائلة تمثلت في عبد العزيز، الذي يعرف اكثر تحت اسم ابن سعود.

ازدادت سيطرت السعوديين على أمور شبه الجزيرة العربية مع القضاء على بعض القيادات القديمة في ملحمة استمرت ثلاثين عاماً. فازدادت سلطة الأسرة الحاكمة التي ربطت نفسها بعلاقات المصاهرة مع معظم القبائل لبناء دولة جديدة بعد طرد الهاشميين من الحجاز. سمح

ذلك لعبد العزيز آل سعود بتوحيد **ممتلكاته في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٢ تحت اسم المملكة العربية السعودية**، وأقام ابنه سعود نائباً عنه في الرياض ولياً للعهد، كما أقام ابنه فيصلاً نائباً عنه في الحجاز ووزيراً للخارجية نظراً لمعرفته اللغات الأوروبية ووجود السفارات الأجنبية في هذا الاقليم. وهكذا تعتبر المملكة العربية السعودية من اولى الدول العربية المستقلة، شاركت فيما بعد بتأسيس منظمة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والمؤتمر الإسلامي الدولي.

اضطر عبد العزيز آل سعود في الناحية الخارجية والدولية الى التعاون مع السلطات البريطانية للمحافظة على الأمن والنظام على الحدود. فأصبح رأساً لدولة تعترف بالتزاماتها حيال جيرانها، واضطر الى نسيان العداوة التقليدية بين السعوديين والهاشميين أو تناساها، حتى يدعم الوضع القائم، ويمنع أي تهديد يقوم به الهاشميون في الشمال ضد ملكه. ولما كان النفوذ البريطاني متفوقاً في مناطق حكم الهاشميين فقد أصبحت كل عداوة أو جفاء بين السعوديين والهاشميين أو بينهم وبين البريطانيين غير ذات موضوع. فوافق ابن سعود على مقابلة الملك فيصل الأول وتمت المقابلة في بارجة حربية بريطانية راسية في ميناء الخليج العربي. ولعبت بريطانيا دور حمامة السلام بين ملوك العرب، واستقر الوضع الذي رسمته لخدمة مصالحها، وتعانق الملكان، وشهد عام ١٩٣٠ توقيع معاهدة صداقة بين المملكة العربية السعودية والعراق كما وقعت سنة ١٩٣٣ معاهدة مماثلة مع شرق الأردن.

في بداية الحرب العالمية الثانية أعلنت المملكة عن حيادها، ولكن ذلك لم يمنع بريطانيا أو المانيا من الضغط عليها، فقد كانت العربية السعودية تعتمد على استيراد القمح من المستعمرات البريطانية، كما كانت

ايطاليا حليفة إلمانيا موجودة في ارتيريا على الساحل الافريقي المقابل للمملكة. بل ان السفير الألماني في المملكة العربية كان يدير عمليات تخريب ضد المصالح البريطانية والامريكية. وقد وجه هتلر رسالة الى ابن سعود حثه فيها للوقوف الى جانبه واعداً اياه بجعله ملكاً على العرب ولكن فشل ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، جعل ابن سعود يميل لناحية الحلفاء.

أدركت الولايات المتحدة الامريكية أهمية المملكة العربية فقدمت لها قرضاً خلال فترة الحرب وأقامت معها علاقات دبلوماسية من درجة سفارة، وفي عام ١٩٤٣ استبدل اسم شركة الاستثمار البترولية من «كاليفورنيا ارابيان ستاندرد اويل كومباني» باسم «ارابيان اميركان اويل كومباني» (ارامكو). التي اصبحت عبارة عن دولة داخل المملكة بامتيازاتها وقوتها، فقد انشأ الامريكان قاعدة جوية في الظهران داخل الشركة بحجة ضرب اليابان، وفي الحقيقة لتهديد الاتحاد السوفياتي وايقاف المد الشيوعي في المنطقة.

في فبراير ١٩٤٥ اجتمع ابن سعود والرئيس الامريكي روزفلت على متن الطراد الامريكي «سي كوني» والتزمت الحكومة الامريكية باعادة القواعد العسكرية الامريكية الى السعودية بعد انتهاء المدة المتفق عليها، كما حصلت اميركا على موافقة ابن سعود لمد انبوب للبترول من الظهران الى شواطئ المتوسط.

وفي نفس السنة وقع ولي العهد الأمير سعود في القاهرة على بروتوكول وميثاق جامعة الدول العربية، وانتهجت السعودية بذلك سياسة التقارب مع المملكة في مصر للوقوف بوجه الهاشميين في العراق والأردن، وقد رفضت السعودية تأييد حلف بغداد بل انها وقعت اتفاقية دفاعية مع

كل من مصر وسوريا على حدة، في عام ١٩٥٣ انشيء أول مجلس للوزراء في المملكة يتولى المراقبة والاشراف وتوجيه سياسة الدولة ويشرف على مختلف الاجهزة الحكومية، وترجع قراراته الى خادم الحرمين الشريفين الذي يصادق عليها ويقرها.

أزمة واحة البريمي:

تأزمت العلاقات بين المملكة وبريطانيا بسبب الخلاف على واحة البريمي التي اكتشف بها البترول بغزارة، وقد دعمت بريطانيا مطالب الامارات العربية المتحدة وعمان بهذه الواحة، في حين وقفت امريكا تؤيد العربية السعودية بخجل.

وفي عام ١٩٥٢ احتلت قوة سعودية هذه الواحة إلا أن قوات أبو ظبي ومسقط هجمت على الواحة في عام ١٩٥٣، وقد ساعدت الولايات المتحدة المملكة السعودية لصالح شركة ارامكو وعملت على توقيع اتفاقية عام ١٩٥٤ تقسم الواحة الى قسمين شمالي وجنوبي، تقوم بريطانيا بالتنقيب عن النفط في القسم الشمالي، وينقب الامريكيون عنه في القسم الجنوبي، لكن بريطانيا سرعان ما نقضت الاتفاق، وفي اكتوبر ١٩٥٥ استولت قوات ابو ظبي بمساندة البريطانيين على الواحة، فوجهت المملكة السعودية شكوى ضد بريطانيا لدى الامم المتحدة، وتوسطت الولايات المتحدة لابقاء النزاع البريطاني السعودي في نطاقه المحلي، وتحت الضغط الامريكي سحب ابن سعود شكواه ووافق على المفاوضات مع البريطانيين. ولكن نتيجة المفاوضات لم تغير شيئاً من واقع الامر.

وفي خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وقفت المملكة السعودية الى جانب مصر وقطعت علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا. وبعد

فشل هذا العدوان، استغلت الولايات المتحدة تردي الوضع السياسي لبريطانيا في المنطقة وبدأت تحل محلها ولملء الفراغ بمشروع هو مشروع ايزنهاور، واختارت امريكا المملكة السعودية لتنفيذ هذا المشروع بسبب غناها ومركزها الديني.

رفضت السعودية هذا المشروع، وعقد في يناير ١٩٥٧ مؤتمر في القاهرة ضمن كل من سوريا ومصر والسعودية والاردن لرفض مشروع ايزنهاور، وكلف المؤتمرون الملك سعود للذهاب الى امريكا وعرض وجهة نظرهم هناك. ولكن الملك سعود غيّر رأيه ووافق على مبدأ ايزنهاور، بل انه جدد ايجار قاعدة الظهران الجوية مقابل مساعدات قدمتها الولايات المتحدة للعربية السعودية. وعند عودة الملك سعود الى دياره واجهته المظاهرات والمعارضة من مصر وسوريا، فاضطر للتخلي عن مبدأ ايزنهاور.

عندما أعلن في عام ١٩٥٨ عن قيام الجمهورية العربية المتحدة وقف الملك سعود معارضاً لها وساعد على تشكيل الاتحاد الملكي بين العراق والأردن، وهكذا ظهر الصراع في المنطقة بين القوى التقدمية الثورية الجمهورية، والقوى الرجعية الملكية التي تعمل للحفاظ على مكاسبها وهكذا تخلت المملكة السعودية عن سياسة الوحدة العربية أمام التيارات التقدمية وساهمت في قيام مؤامرات ضد الحكم التقدمي الوحدوي في مصر وسوريا.

حرب اليمن:

في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ قامت ثورة امام اليمن محمد البدر الذي التجأ الى المملكة العربية السعودية وقد ايده الملك سعود في لجوئه هذا خوفاً من انتقال الثورة الجمهورية الى المملكة، بل ان الملك سعود عمل

للحصول على دعم اميركا وبريطانيا من أجل اعادة الملكية الى اليمن، وتأسست في المملكة السعودية وعلى حدود اليمن معسكرات تدريبية يشرف عليها ضباط امريكيون لتدريب الملكيين اليمنيين لاعادة الملكية الى اليمن.

وفي الخامس من أكتوبر بدأ هجوم الملكيون اليمنيون بثورة مضادة من شمال اليمن، وزود الطيارون السعوديون والأردنيون هذه القوات بالذخيرة والمؤن.

قطعت حكومة الثورة في الجمهورية اليمنية علاقاتها مع المملكة السعودية وصدر مرسوم جمهوري يمني بغلق كافة البنوك السعودية وبايقاف عمل الشركات الامريكية للتنقيب عن البترول في اليمن، كما قدمت الجمهورية العربية المتحدة المساعدات لحكومة الثورة الجمهورية في اليمن.

أمام ضعف الملك سعود وعدم مقدرته لمواجهة الموقف استنجد بأخيه الامير فيصل الذي شكل في ٢٧ أكتوبر وزارة جديدة شغل فيها منصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، واستبعد عنها الوزراء السعوديون الذي سبق وطالبوا بايقاف الحرب والاعتراف بالجمهورية اليمنية.

وفي ٧ نوفمبر قطعت المملكة السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة، ورداً على ذلك وقعت جمهورية اليمن مع الجمهورية العربية المتحدة اتفاقية الدفاع المشترك لمدة خمس سنوات.

طلب فيصل من الولايات المتحدة زيادة مساعداتها العسكرية، خاصة بعدما ظهرت حركة تمرد داخل الجيش السعودي في ٦ ديسمبر

١٩٦٢، واضطرت المملكة للاعتماد بعد هذا الحادث على القوى الملكية الخاصة.

وفي اوائل عام ١٩٦٣ وصلت المساعدات الاميركية، وتم اقامة شبكة دفاع جوي على طول الحدود السعودية اليمنية، وفي هذه الظروف تناست السعودية خلافاتها مع بريطانيا وخاصة حول واحة البريمي، واعيدت العلاقات ووصلت قوات بريطانية لتقديم المساعدات للمملكة في تنظيم الأمن الداخلي ومقاومة الشعب ضد الحكومة.

انتهز الامير فيصل فرصة سفر أخيه الملك سعود الى اوروبا للعلاج فأخذ يزيح أنصار الملك عن مراكزهم ويستبدلهم بأنصاره هو، كما بدأ ينزع سلاح القبائل المؤيدة للملك ويعين أنصاره امراء في المقاطعات.

في ٢٧ ابريل ١٩٦٣ عاد الملك سعود ليمارس صلاحياته، ولكن ٣٩ من اخوانه الـ ٤٦ قدموا له انذاراً إما أن يكون ملكاً بدون سلطات أو أن يتنازل عن العرش. رفض الملك سعود الانذار معتمداً على دعم الاميركيين الذين خذلوه، فترك البلاد الى أوروبا لمتابعة العلاج.

في ١٣ سبتمر ١٩٦٣ عاد الملك سعود الى الوطن ليستعيد سلطاته، وفي ديسمبر توجه الى الحجاز ليشكل حكومة هناك برئاسته، ولكن محاولته باءت بالفشل.

وفي يناير ١٩٦٤ عقد مؤتمر القمة العربية. وحضر الملك سعود المؤتمر وتقابل مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة عبد الناصر، ومع رئيس الجمهورية العربية اليمنية عبد الله السلال وأعلن اعتراف العربية السعودية بالجمهورية العربية اليمنية.

وعندما عاد الملك سعود الى بلاده، أراد أن تعاد اليه سلطاته كاملة

ولكن فيصل رفض هذا الطلب، وعقد مجلساً طارئاً للشيوخ، الذي قرر أن سعود يبقى على العرش اسمياً، وتكون السلطات لفيصل، رفض سعود الخضوع، وفي مارس ١٩٦٤ عقد فيصل مجلساً آخر للشيوخ اكد فيه على القرارات السابقة، وفي ٢٢ نوفمبر ١٩٦٤ اذاع راديو مكة بياناً رسمياً أعلن فيه عن ازاحة ملك العربية السعودية سعود وتنصيب اخيه فيصل ملكاً. وفي ٧ يناير ١٩٦٥ اعترف سعود بشرعية ملكية فيصل واقسم على القرآن بالولاء للملك الجديد.

سعى فيصل لتقوية مكانة المملكة داخل جامعة الدول العربية، وساهم شخصياً في أعمال مؤتمرات القمة في القاهرة والاسكندرية عام ١٩٦٤، واعرب عن تأييد بلاده للنضال ضد سياسة اسرائيل التوسعية، وقدم الاموال لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين ودعا لعودتهم الى بلادهم. كما خصص ٦٣٠ مليون ريال حسب مقررات مؤتمر الخرطوم ١٩٦٧ لمساعدة الجمهورية العربية المتحدة والأردن بعد العدوان الاسرائيلي.

وفي النطاق الداخلي عمل فيصل في جدة عام ١٩٦٧ على إنشاء اول معمل لتحلية مياه البحر عن طريق التقطير، وفي اغسطس ١٩٦٨ أنشأ مصفاة للبترول في جدة. كما وضع برنامجاً لترشيد استخدام المياه في المجالات الزراعية، وانشئت العديد من السدود في الطائف والرياض ووادي جيزان.

المملكة العربية السعودية والعدوان الاسرائيلي:

هزت نكسة حزيران ١٩٦٧ شعب العربية السعودية كما هزت غيره من الشعوب العربية، وقامت التظاهرات المعادية للاميريكين واضطرت الحكومة لاعلان الحظر عن تصدير النفط الى الدول التي تساعد اسرائيل.

ولكن هذا الحظر كان صعب التنفيذ بحجة ان الحظر يلحق الضرر بالبلدان المنتجة اكثر من الضرر الذي يلحقه بالبلدان التي تشملها المقاطعة.

وبعد النكسة وقع الرئيس عبد الناصر مع الملك فيصل في الخرطوم اتفاقية نصت على جلاء القوات المصرية من اليمن ووقف مساعدة العربية السعودية للملكيين اليمنيين، وقد نفذ الرئيس عبد الناصر التزاماته وسحب جنوده من اليمن في آخر عام ١٩٦٧ أما السعودية فقد واصلت دعمها للقوات الملكية اليمنية آملة من ذلك انهاء النظام الجمهوري في اليمن.

تابع الملك فيصل سياسته في تقوية التحالفات الدينية الاسلامية مقابل المد القومي العربي، ففي هذه الفترة شهدت السودان نظاماً ثورياً في مايو ١٩٦٩، كما شهدت ليبيا انقلاباً قاده القذافي في الفاتح من سبتمبر من نفس السنة وكانت مصر وسوريا قد استطاعتا اعادة تكوين قواتهما العسكرية فشكلت هذه الدول الأربع: مصر والسودان وسوريا وليبيا اتحاداً الغاية منه تنسيق جهودهم في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية في مقاومة اسرائيل.

أمام هذا المدّ القومي تابع الملك فيصل نشاطه لتأسيس الحلف الإسلامي وانتهز حادثة حريق المسجد الاقصى في ٢١ اغسطس ١٩٦٩، ودعا البلاد الإسلامية لاعلان الجهاد المقدس، وبالتالي ظهرت فكرة عقد مؤتمر قمة اسلامي في سبتمبر ١٩٦٩ في الرباط، وجاءت مقررات المؤتمر تطالب بانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية وتدعو الدول الكبرى للعمل بجدية لايجاد حلول للمشكلة الفلسطينية.

السياسة النفطية للمملكة العربية السعودية:

كان من المتوقع ان تلعب المملكة دوراً قوياً في السياسة الاقليمية

خاصة بعد سياسة حظر تصدير النفط التي ادت الى ارتفاع الاسعار وبالتالي الى نمو هائل في الواردات النفطية التي ارتفعت من ٩٤٩ مليون دولار عام ١٩٦٩ الى ٢,٧٤٥ مليار دولار عام ١٩٧٢ والى ٢٢,٥٧٤ مليار دولار عام ١٩٧٤ و٢٥,٧ مليار دولار عام ١٩٧٥ والى ٣٦,٥ مليار دولار عام ١٩٧٧.

لم تكن المشاريع قادرة على امتصاص هذه الكميات الهائلة من الاموال المتدفقة على السعودية، وبدأ الكلام عن خفض الانتاج للحفاظ على الاسعار المرتفعة والبقاء على الاحتياطي النفطي لمدة اطول، واعتبرت الولايات المتحدة ان هذا الخفض سيؤدي الى الحرب، وحاولت الولايات المتحدة ان تشكل تجمعاً للبلدان المستهلكة للنفط يقابل تجمع البلدان المصدرة له. بل ان المسؤولين الامريكيين أعلنوا مراراً عن استعدادهم لاحتلال مناطق انتاج النفط إذا اضطرتهم ظروفهم ومصالحهم لذلك. ولكن دون ذلك الاحتلال عوائق، أهمها سهولة تخريب المنشأات النفطية كما ان السعودية اعتقدت ضمناً بضرورة الحفاظ على سياسة الود مع الامريكيين الضامنين لأمنهم العام. كما أن النظام السعودي يقدم المعونات المالية لإنشاء المؤسسات الدينية في البلاد الإسلامية ونشر المبشرين والدعاة في انحاء الكرة الأرضية بالإضافة الى دعم بلدان العالم العربي في مواجهة اسرائيل، وبذلك تضمن عدم وقوع مصر وسوريا في احضان السوڤيت، لقد قدمت السعودية للسادات كل الوسائل الضرورية للانفصال عن الاتحاد السوڤيتي والتوجه نحو الولايات المتحدة.

وبهذه السياسة تابعت المملكة عملية السلام بعد عام ١٩٧٣. واستطاعت المملكة ان تبسط هيمنتها على العالم العربي بفضل شخصية الملك فيصل القوية. ولكن الملك فيصل اغتيل في ٢٥ مارس ١٩٧٥. وكان

خليفته الملك خالد اقل اهتماماً بالسياسة الدولية، فعادت السلطة الى ولي عهده الأمير فهد المتمرس بالقضايا السياسية، والذي نجح بمصالحة مصر وسوريا عام ١٩٧٦.

يدير المملكة منذ عام ١٩٨٢ الملك فهد بن عبد العزيز ويساعده سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس الوزراء، وسمو الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني ووزير الدفاع والطيران.

تعتبر السعودية من الدول التي أسهم القطاع التعديني فيها بنصيب كبير فهو يمثل ثلثي ايرادات الدولة وأكثر من ٩٠٪ من صادراتها.

اتبعت المملكة العربية السعودية اسلوب الخطط الخمسية، وهي الثانية من دول التعاون الخليجي بعد الكويت باتباع سياسة التخطيط. وبدأت خطتها الخمسية الأولى في عام ١٩٧٠ ومع بداية عام ١٩٨٥ بدأت في تنفيذ خطتها الرابعة (١٩٨٥ - ١٩٩٠) التي أولت اهتماماً كبيراً للتنمية الصناعية وتهدف هذه الخطة الى تحقيق معدل نمو اجمالي في القطاع الصناعي بمعدل ٤٪ سنوياً.

ونتيجة لاستمرار التقلبات في السوق النفطية، فقد شهد الاقتصاد السعودي عملية تكيف غرضها أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي اكثر قابلية للاستمرار، بما يساعد على المحافظة على الانجازات السريعة التي تحققت اثناء النمو غير الاعتيادي لفترة الازدهار الاقتصادي السابقة.

وتهدف استراتيجية المملكة الى تحويل ثرواتها الطبيعية الى صناعية، وتشجيع تصدير البتروكيميائيات وما شابهها الى دول العالم. لذلك اعطت الدولة اهتماماً كبيراً للصناعات البلاستيكية والكيميائية، ومواد البناء والمنتجات المعدنية واستحوذت هذه الصناعات على اكثر من ٧٥٪ من

اجمالي رأس المال المستثمر في هذه المصانع.

وقد حققت البلاد انجازات هائلة في القطاع الزراعي، وازداد الانتاج الزراعي بمعدل سنوي ١٣٪ خلال الأعوام ١٩٨١ الى ١٩٨٥ - واصبحت المملكة من الدول المصدرة للقمح، وقد سجل المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة (الفاو) التابع للامم المتحدة تقدير هذه المنظمة لما حققته المملكة في مجال الإنتاج الزراعي والاكتفاء الذاتي، والذي قال عنه أنه يشكل مثالاً ناجحاً للتنمية الزراعية تحتذي به البلدان النامية[١].

(١) د. علي شفيق - مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية - دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٩ ص ٦١.

□□ كتب يمكن الرجوع اليها حول موضوع المملكة العربية السعودية □□

- أحمد عسه: معجزة فوق الرمال. بيروت ١٩٦٦ .
- أحمد مصطفى أبو حاكمة: تاريخ شرقي الجزيرة العربية ١٧٥٠ - ١٨٠٠ منشورات مكتبة الحياة، بيروت.
- الشيخ الامام حسين بن غنام: تاريخ نجد. تحقيق د. ناصر الدين الأسد. دار الشروق بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٥ .
- جون ويلكنسون: قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء حدود الجزيرة العربية. ترجمة مجدي عبد الكريم. مكتبة مدبولي مصر ١٩٩٢ .
- د. عبد الله العيثمين: تاريخ المملكة العربية السعودية. ١٩٨٤ .
- د. علي شفيق: مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية. دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٩ .
- د. مديحة درويش: تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الاول من القرن العشرين. دار الشروق السعودية ١٩٩٢ .
- منير العجلاني: تاريخ البلاد العربية السعودية، الدولة السعودية الثانية. دار النفائس بيروت ١٩٩٤ .
- Leslie Mclouglin: IBN SAUD Founder of a Kingdom. St. Antony's Macmillan series 1993 Oxford.

الفصل السابع

دول الخليج العربي

تقع معظم دول الخليج في مناطق ساحلية عبارة عن بطاح سهلية صحراوية. ففي الشمال تتدرج الهضبة الوسطى التي تشكل معظم أراضي المنطقة بارتفاع يتراوح بين ٦٠٠ ـ ٩٠٠م، لتصبح سهولاً صحراوية، تعرف بالحماد. وتتخلل هذه الهضبة الوديان الطويلة والعروق الصخرية الجبلية، وكذلك الهضاب البازلتية الواسعة التي تسمى (حرّات ـ جمع حرّة) تعلوها أحياناً فوهات بركانية مخروطية يتجاوز ارتفاعها ١٥٠٠م. وتنتشر السهول الرملية في مناطق الربع الخالي، وفي الشمال أيضاً، وهي عديمة الأنهار، قليلة المياه الجارية والأمطار، ولكن مياهها الجوفية كثيرة.

ورغم أن الجزيرة العربية تقع في قلب العالم القديم، وتسيطر على أشهر البحار التجارية، وتفتح سواحلها على مختلف أنحاء العالم، وكان لها صلات قوية، الا أن داخلها كان مجهولاً من الأجانب حتى القرن التاسع عشر بسبب صعوبة أرضها وقلة عطائها الاقتصادي، مما جعل التجارة العالمية تبعد عنها ولا تأبه بها. لذلك كان الأقدمون يفضلون الطواف حولها بحراً لأنه أكثر سهولة وأمناً من الطريق البري. ومع ذلك فمن هذه الجزيرة الجرداء ظهر الاسلام وانتشر، وحمل سكانها أفكارهم وثقافتهم الى مختلف أنحاء العالم، وأدى الى ظهور الحضارة العربية ـ الإسلامية التي

لعبت دوراً هاماً في تاريخ البشرية، فاقت كل ما عداها من الحضارات القديمة وربما الحديثة.

كان الانكليز بعد وصولهم الى الخليج يقسمون جزيرة العرب الى قسمين سياسيين رئيسيين:

القسم الأول: يشمل الأجزاء الشمالية والغربية، وتقع جميعها ضمن مناطق النفوذ العثماني.

القسم الثاني: تشمل الأجزاء المتبقية، والتي رفضت السيطرة العثمانية، ويحكمها الشيوخ والأمراء المحليون. وهذا القسم الذي توجهت اليه بريطانيا، ويقع أغلبه في المناطق الجنوبية الشرقية من الجزيرة العربية. وكان الصراع فيها بين الدول الأجنبية الاستعمارية على أشده، وبالنسبة للانكليز كان يسير على محورين: المحور الأول: بينهم وبين القوى الاستعمارية الأخرى المنافسة، من فرنسية وهولندية... الخ، والمحور الثاني: هو الصراع بين الانكليز والقوى العربية على الساحل الغربي من الخليج، وقد مر هذا الصراع على مرحلتين:

المرحلة الأولى: وهي التي استطاعت فيها بريطانيا القضاء على قوى القبائل على ساحل عمان، بالاضافة الى مد نفوذها الى سلطنة عمان، مع احتلال مدينة عدن في مدخل البحر الأحمر.

المرحلة الثانية: السيطرة على شمال الخليج وغربه، ووضع كل من الكويت وقطر تحت سيطرتها، وكذلك امارة المحمرة، ثم احتلال العراق.

وسنستعرض بدراسة سريعة لدول منطقة الخليج حتى يتبين لنا فيما بعد أهمية المنطقة في السياسة الدولية.

الكويت

الكويت قبل الحرب العالمية الأولى:

كان لموقع الكويت الجغرافي وعمق مياه مينائها أثر كبير في ازدهارها وتطورها وازدياد أهميتها التجارية، حيث دخلت في علاقات تجارية مع الدول الأوروبية، وازدادات أهميتها بالنسبة للانكليز بعد أن أصبحت مركزاً لانطلاق بريد شركة الهند الشرقية ـ البريطانية. ومركزاً لانطلاق القوافل التجارية المتجهة نحو البحر الأبيض المتوسط وتركيا، كما انتقلت اليها مؤقتاً ولعدة مرات الوكالة البريطانية التابعة لشركة الهند الشرقية ـ البريطانية. وكان للكويت أسطولها التجاري والبحري القوى، وعلاقاتها مع جيرانها كانت جيدة أيضاً. ودافع آل الصباح عن الكويت ضد كل الأخطار الخارجية التي تهدد امارتهم الصغيرة، ومنذ انتقال الوكالة البريطانية للكويت، ، بدأت العلاقة بين الانكليز وآل الصباح وتطورت. واستعانوا بالانكليز لابعاد النفوذ العثماني عن بلادهم، ولكنهم وقعوا تحت المظلة البريطانية، بعد فرض اتفاقية الصلح البحري عليهم عام ١٨٢٠. وبذلك انتقلوا من النفوذ العثماني الى النفوذ البريطاني، ووقعوا على كل الاتفاقيات التي فرضتها بريطانيا خلال قرن من الزمن على القوى العربية في الخليج.

يقول لوريمر في كتابه «دليل الخليج» ان التاريخ المدون للعلاقات البريطانية ـ الكويتية يبدأ عام ١٧٧٥، عندما بدأ البريد الانكليزي القادم من الهند والخليج يتجه نحو حلب، نتيجة لهجوم الفرس على البصرة، حيث حلت الكويت محل بلدة الزبير. والواقع أن استقرار الوضع في الكويت في زمن الشيخ عبد الله بن الصباح، والقلاقل في منطقة البصرة، والعلاقات الجيدة بين الانكليز والشيخ عبد الله دفع هؤلاء لإتخاذ قرار حاسم بالانتقال الى الكويت عام ١٧٩٢، وقد ظلت الوكالة في الكويت لمدة عامين، انتقلت بعدها للبصرة عندما حدث الخلاف بين الانكليز وداود باشا حاكم بغداد، واقدام هذا الأخير على حصار دار الاعتماد الانجليزية في بغداد في ٢٥ مارس ١٨٢١، غادر الممثل الانكليزي مستر ريتش بغداد الى الخليج، وهنا انتقل الممثل الانكليزي للشركة في البصرة الى الكويت في ١٥ ديسمبر ١٨٢١.

عندما وقعت امارة الساحل ومشيخاته على الاتفاقيات والمعاهدات مع بريطانيا، وبخاصة معاهدة الصلح البحري، تأخر توقيع كل من الكويت وقطر على هذه المعاهدات. فالكويت كانت معتبرة ولاية عثمانية ذات استقلال داخلي، اعترف بها الباب العالي عام ١٨٨٨.

بريطانيا والكويت:

وفي الوقت ذاته كان للكويت علاقات خاصة مع بريطانيا، حيث أقام الانكليز أول اتصال تجاري مع الكويت عام ١٧٩٣، وفتح التجار الانكليز مستودعات لبضائعهم فيها، وازدادت العلاقات حيث أقام أول ضابط سياسي عام ١٨٢١ في جزيرة فيلكه.

اعترف شيخ الكويت عام ١٨٧١ بالحماية العثمانية، ورفع العلم

العثماني على قصره. وقد طلب شيخ الكويت الاعتراف بسلطته واستقلاله من قبل العثمانيين الذين رفضوا ذلك، فهم يعتبرون شيخ الكويت قائمقاماً في نظام الخدمة المدنية العثمانية. وهنا اتجه الشيخ الى الانكليز الذين رفضوا طلبه خوفاً من العثمانيين، وكان الانكليز مشغولين في حروب القارة الافريقية.

وفي عام ١٨٩٦ استطاع مبارك بن صباح القضاء على أخيه محمد، وتولى مكانه مشيخة الكويت، وكان محمد يعتبر أحد أركان الحكم العثماني، مثل ابن الرشيد. لذلك غضبت الدولة العثمانية على مبارك، وسلطت عليه آل الرشيد، للقضاء عليه، واستعادة النفوذ العثماني، وحيث اتهم مبارك بأنه تعاون مع الانكليز للقضاء على أخيه. رغم أن مبارك استطاع كسب ثقة الدولة العثمانية، بعد أن أنفق أموالاً طائلة في بغداد واستانبول، صدرت ارادة سلطانية في ديسمبر عام ١٨٩٧ بتعيين الشيخ مبارك (قائمقام) للكويت. ولم يكن موقف الانكليز قد تبلور، وعندما طلب شيخ الكويت حمايتهم رفضوا. ولكن مبارك وجد نفسه مضطراً لمحاربة آل الرشيد الذين بدأوا يحضرون أنفسهم لاحتلال الكويت، واعادة أبناء أخيه محمد الى الحكم. وهكذا نشبت الحرب بين الطرفين. وقد تعاون الشيخ مبارك مع عبد الرحمن بن فيصل آل سعود لطرد آل الرشيد من الرياض، وبدا وكأن النصر أصبح قاب قوسين أو أدنى من الشيخ مبارك وحلفائه، ووقعت المعركة الرئيسة بين قوات مبارك وقوات ابن الرشيد قرب قرية الصريف الواقعة على بعد عشرين ميلاً شمال شرق بريدة في القصيم، بتاريخ ١٧ مارس ١٩٠١، حيث هزم مبارك، واضطر للانسحاب بفلول جيشه الى الكويت، كما ترك عبد الرحمن بن فيصل آل سعود وولده عبد العزيز الرياض، وذهبا الى الكويت. وكان في أثر الطرفين قوات ابن الرشيد

التي أخذت تقترب شيئاً فشيئاً من الكويت، وكانت نتيجة المعركة انهيار آمال آل صباح في بناء دولة كبرى من جزيرة العرب، كما تحركت مع آل الرشيد الدولة العثمانية للقضاء على مبارك وحليفه السعودي عبد الرحمن. وأخيراً لاحت في عرض البحر السفينة الحربية الانكليزية (لابوينغ)، وألقت مراسيها على مسافة قريبة من الميناء، وسلطت مدافعها نحو المدينة، ثم أنزل قائد البارجة زورقاً الى البر ليعلن رسمياً أن مبارك صديق لصاحب الجلالة ملك بريطانيا، وأن حكومة لندن أخذت على عاتقها حمايته، ولا توافق على اخراجه من مدينته. ثم أرسل أحد الضباط الى ابن الرشيد منذراً بوجوب مغادرة المنطقة، والعودة الى بلاده، وفي الوقت ذاته أبلغت الحكومة البريطانية السلطان العثماني أن قرارها قطعي لا يحتمل المناقشة، أو الجدل، فاضطرت الحكومة العثمانية للرضوخ للانذار، وابداء النصيحة لابن الرشيد لمغادرة المنطقة.

معاهدة ١٨٩٩:

والذي حدث هو أن مبارك كان قد اتصل بالانكليز، لوضع نفسه تحت حمايتهم، عام ١٨٩٦ ولكنهم تأخروا في الاستجابة حتى ديسمبر عام ١٨٩٨، حيث عقدوا معه معاهدة في الثالث والعشرين من شهر يناير ١٨٩٩. وكان تصرف الحكومة البريطانية بمثابة تقرير الواقع. ففي ٣٠ ديسمبر ١٨٩٨ فتحت الحكومة العثمانية للكونت كابنيست الروسي امتياز انشاء خط للسكة الحديدية يربط طرابلس على البحر الأبيض المتوسط مع الكويت عبر حمص وبغداد، عندئذٍ قرر وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت اللورد سالزبوري توقيع معاهدة على شاكلة معاهدة ١٨٩١ المعقودة مع مسقط. ولذلك طلب من المقيم البريطاني في بوشهر الكولونيل ميد

الاتصال بالكويت وعقد الاتفاقية التي ذكرناها مع شيخها، وهي تشبه الاتفاقيات المعقودة مع المشيخات أيضاً، ولها الأهداف نفسها، ولها الفقرات نفسها التي وردت في الاتفاقيات الأخرى، حيث تعهدت الكويت بعدم التصرف بأي أرض دون موافقة الحكومة البريطانية، وعدم اقامة أي علاقات مع أية دولة أجنبية.

وبذلك فقدت الكويت حريتها الكاملة، وتولت بريطانيا علاقاتها الخارجية. وبعد توقيع هذه الاتفاقية أخذ النفوذ الانكليزي يتسرب للعراق، ولا يخفى أن اتفاق الألمان والعثمانيين على مد سكة حديد برلين - بغداد، وجعل نهايته في الكويت عجّل في وضع الكويت تحت الحماية البريطانية، لأنها كانت تنظر الى هذ الخط كعمل خطير، يهدد أمن الخليج والهند، فهي بالرغم من أنها تسيطر على الممرات التي يمر فيها طريق الهند الا أنها لم تكن تسيطر على الطرقات البرية داخل الدولة العثمانية، والتي فطن الألمان وغيرهم لاستغلالها.

وفي عام ١٩٠٣ قام اللورد كيرزون نائب الملك بالهند باحتلال مرفأ الكويت احتلالاً مفاجئاً، فأرغم الأمير مبارك على تسديد ديونه لبريطانيا، على شكل اتفاق خاص حصلت بريطانيا بموجبه على حق حماية الكويت والاضطلاع بمهمة الشرطي في الخليج، وفي عام ١٩٠٤ عينت بريطانيا أول مندوب سام لها في بلدة الكويت، واستناداً الى الاتفاقية الانجلو تركية الموقعة في ٢٩ يوليو ١٩١٣ تخلت الدولة العلية العثمانية عن ادعااتها في إمارات عمان وقطر والبحرين. واعترفت بالكويت ولاية ذات حكم ذاتي تابع للامبراطورية العثمانية. وفي الرسائل المتبادلة عام ١٩١١ - ١٩١٤ تعهد أمير الكويت من ناحية أخرى بعدم اعطاء أي امتياز بترولي أو لؤلؤي، دون الحصول على موافقة الحكومة البريطانية، وقد تحدد مركز بريطانيا

بالنسبة للكويت في المذكرة المرسلة للأمير بتاريخ الثالث من نوڤمبر ١٩١٤، حيث وعدت الحكومة البريطانية بتقديم كل مساعدة للأمير، ثم الاعتراف باستقلال الامارة في ظل الحماية البريطانية. فقد تلقى الشيخ مبارك في ذلك التاريخ كتاباً من الحكومة البريطانية تذكر فيه موافقتها واعترافها بأن مشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية.

وبالرغم من أن الخليج كان منذ بداية الحرب منطقة مستتبة الا أن وجود البترول ضاعف من حذر بريطانيا ومحاولاتها لتشديد قبضتها، وكانت تحكم الساحل العربي حكماً مباشراً، عن طريق المعاهدات والاتفاقيات (الأبدية) المعقودة بينها وبين القوى المحلية فيها، وكانت مسؤولة عن الدفاع عنها وتتحمل شؤونها الخارجية، ولم يكن لدى السلطات المحلية من السيادة الا جزء بسيط يتعلق بالشؤون الدينية، وقد استبعد اقتراح قدم من وزارة المستعمرات عام ١٩١٨، التي أصبحت مسؤولة عن حكم المنطقة ويقتضي بضم الكويت وقطر وغيرها من الامارات للادارة البريطانية في العراق، ولكن هذا الاقتراح رفض خوفاً من التزاماته المالية ولعدة أمور اقتصادية وعسكرية، لذلك بقي الوضع على ما كان عليه قبل الحرب.

أخذت بريطانيا تحكم البلاد حكماً مباشراً، خاصة بعد فقد صديق بريطانيا الشيخ مبارك الصباح، ولم تعد بريطانيا تثق بالزعامة الكويتية التي كانت (بسبب الشعور الديني) تعطف على العثمانيين، وهو ما كانت بريطانيا دائماً تخشاه، لذلك أخذت في احكام قبضتها على الكويت، باعتبارها مفتاح الجزيرة العربية وبوابة العراق، وحارسة الطريق البري نحو البحر المتوسط، وتم تعيين موظفين انكليز

للاشراف على واردات وصادرات الكويت بحجة الخوف من تسرب السلاح والغذاء للعثمانيين، بالاضافة الى توظيف موارد الكويت وصادراتها للمجهود الحربي البريطاني في العراق. وقد رفض الشيخ سالم الصباح (١٩١٧ - ١٩٢٢) هذا العمل على أساس الصداقة التي تربطه مع الانكليز، وخضوع كل ما يدخل ويخرج من الكويت لمصادقة الوكالة البريطانية. ولكن المقيم السياسي في الكويت (بلي) أصر على موقفه، وأوجد لجنة الاشراف، وهدد بقصف الكويت بمدفعية الأسطول. وكانت بريطانيا تلجأ لمثل هذا التهديد بشكل دائم، لكل من يحاول التملص من المراقبة والسيطرة البريطانية، بالاضافة الى التهديد بقطع المواد التموينية وبخاصة الأرز القادم من الهند. وقد تدخل المقيم السياسي في الخليج برسي كوكس وقدم وساطته بين المقيم السياسي في الكويت وشيخ الكويت، وأقنع الأخير بعدالة مطالب المقيم السياسي (بلي) على أن تكون مهمة لجنة الاشراف مؤقتة تنتهي مع انتهاء الحرب. ووعدت بريطانيا الكويت بالتعويض عن الأضرار التي ستلحق بالتجار الكويتيين بسبب الحصر الذي تزمع اللجنة فرضه. وقد ذاق الشعب في الكويت الأمرين من هذه اللجنة التي كانت لا تتورع عن مهاجمة المنازل والتفتيش عن المواد الضرورية لحاجة الجيوش البريطانية، وكانت تصادر، المواد الغذائيةوتمنعها عن السكان. وكان عام ١٩١٨ عاماً سيئاً على الكويت، وهو عام بداية الاحتلال البريطاني الحقيقي للكويت.

كانت الكويت أول دولة خليجية تحصل على استقلالها. ففي ١٩ يونيو عام ١٩٦١ أكدت الاتفاقية المعقودة بين الكويت وبريطانيا على استقلال البلاد استقلالاً كاملاً في الشؤون الداخلية والخارجية، وألغيت معاهدة ١٨٩٩. ولم تكد الكويت تحصل على استقلالها حتى

ظهرت مشكلة الحدود مع العراق، أو بالأحرى مطالبة العراق بضم الكويت اليه باعتبارها أرضاً عراقية، وأميرها يعتبر قائمقاماً لمدينة الكويت من قبل السلطة في بغداد. على اساس الوضع قبل ١٩١٨.

وجه حاكم الكويت طلباً الى الامم المتحدة وبريطانيا يرجو فيه المساعدة وبدأ في أول يوليو ١٩٦١ انزال القوات البريطانية في الأراضي الكويتية، وتم التدخل البريطاني بموافقة الولايات المتحدة الامريكية، ولكن الدول العربية رفضت هذا التدخل وبحثت مشكلة الكويت أمام جامعة الدول العربية بناءً لطلب المملكة العربية السعودية وفي شهر اغسطس قررت الجامعة ارسال قوات عربية للحفاظ على السلام في المنطقة وفي ١٠ سبتمبر وصلت طلائع هذه القوات الى الكويت. وقد ضمت هذه القوات وحدات من الجمهورية العربية المتحدة والأردن والسعودية والسودان، وبعد ذلك تقدمت الكويت من بريطانيا تطلب سحب قواتها.

وفي أواخر عام ١٩٦٢ أقر الدستور الكويتي الجديد على أن الكويت امارة وراثية لعائلة مبارك الصباح، وان امير الكويت هو الذي يعين رئيس الوزراء، وان مجلس الأمة هو السلطة التشريعية العليا.

وفي اواسط عام ١٩٦٣ طرحت مسألة سحب قوات الجامعة العربية كلياً من الكويت، وعندما انتهى حكم عبد الكريم قاسم من العراق، اعترفت العراق باستقلال الكويت.

في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥ توفي الشيخ عبد الله السالم الصباح، وتولى الامارة مكانة الأمير صباح السالم الصباح الذي عين جابر احمد الجابر الصباح لرئاسة الوزارة. وفي ابريل ١٩٦٦ نشرت الكويت مشروع الخطة

الخمسية للتنمية الاقتصادية في الكويت بهدف تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول العربية.

وفي ٢٥ يناير ١٩٦٧ جرت انتخابات مجلس الأمة للمرة الثانية منذ الاستقلال ونجح اليمين بأربعين مقعداً من أصل خمسين.

ورداً على العدوان الاسرائيلي على البلاد العربية في الخامس من يونيه ١٩٦٧ أعلنت الكويت حالة الطوارئ وأوقفت شحن البترول الى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وشاركت الكويت في كافة مؤتمرات القمة العربية لازالة آثار العدوان كما نفذت تعهداتها المالية تجاه دول الصمود والمنظمات الفلسطينية.

وفي عام ١٩٦٨ سوّت الكويت خلافها مع العراق بأن قدمت له تأجير جزيرة بوبيان لمدة تسعة وتسعين عاماً، كما سوّت الكويت مشكلة المنطقة المحايدة بينها وبين السعودية وجرى الاتفاق على اقتسام الثروة في هذه المنطقة.

كما عقدت الكويت اتفاقية في نفس السنة مع ليبيا والمملكة العربية السعودية بشأن تأسيس منظمة الاقطار المصدرة للنفط بغية تنسيق السياسة البترولية.

وفي عام ١٩٧٢ بلغ قلق العراق اقصى مدى بسبب سياسة انفتاح الكويت على الاتحاد السوفيتي وتوقيعه معاهدات صداقة وتعاون وخاصة في مجال النقل البحري وتكرير المياه. وكانت العراق تتطلع الى المياه الكويتية وترغب بأن تكون خاتمة حدود العراق المائية.

أشتد النزاع بين البلدين عام ١٩٧٣ ثم تقدم العراق بطلب هو أن تمنح الكويت العراق السيادة على الجزيرتين «وربة» و«بوبيان» في مدخل

مرفأ العراق «ام القصر» وهذا معناه منح العراق حصة كبيرة من النفط في قاع الخليج.

رفضت الكويت طلب العراق؛ وحصلت توترات في شهري مارس وابريل في نفس السنة واغلقت الحدود، ثم اعيد فتحها في يوليو ١٩٧٧. وفي نوفمبر من نفس السنة تم توقيع اتفاق تعاون بين البلدين، وشهدت الثمانينات من هذا القرن تحسناً في العلاقات رغم ان العراق بقي يطالب الكويت بتسهيلات على اراضيها من اجل الحصول على منفذ افضل للعراق على الخليج، الأمر الحيوي الذي تطلبته الحرب العراقية الايرانية، وفي عام ١٩٩٠ استأنف صدام حسين بتصميم وعناد اكبر سياسة عبد الكريم قاسم السابقة.

يعتبر القطاع التعديني اهم القطاعات الحيوية في البلاد، وكانت الكويت أول دول مجلس التعاون الخليجي استخداماً لاسلوب التخطيط وبدأت خطتها الخمسية الأولى عام ١٩٦٧.

عملت حكومة الكويت على تطوير ودعم الصناعة بهدف التقليل من الاعتماد على النفط وبلغت مساهمة الصناعات غير النفطية نسبة ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي وهذه النسبة في تزايد مستمر، وتشمل الصناعة في الكويت مجالات مواد البناء والصناعات الكيميائية والاسمدة والبلاستيك.

اعتمدت الدولة في عام ١٩٨٢ على التنمية الزراعية ووضعت لها برنامجاً مدته خمس سنوات ويشمل زيادة انتاج الخضروات لتغطي ٤٠٪ من الحاجة المحلية بالاضافة الى زيادة انتاج اللحوم. وتقدم الدولة مختلف

وسائل الدعم والتشجيع للزراعة وبلغ عدد المزارع عام ١٩٨١ حوالي ١٤٦٠ مزرعة تغطي ٢١٠٠ هكتار.

شهدت الكويت نهضة تعليمية شاملة، والتعليم فيها مجاني بجميع مراحله والزامي في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.

وقد بلغ عدد الدارسين في جميع مواحل التعليم ٣٦٠ ألفاً في ٥٥٠ مدرسة، اضافة الى جامعة الكويت التي تعمل منذ عام ١٩٦٦.

قطـر

ظهر آل ثاني في قطر في القرن التاسع عشر للميلاد. وثاني هو الجد الأكبر الذي ترجع اليه هذه القبيلة التي اتت الى المنطقة من بلاد نجد في أواخر القرن السابع عشر الميلادي ونزلوا في جنوب شرقي قطر ثم استقروا في الزيارة حيث ولد جد العائلة ثاني.

بعد وفاة ثاني بايعت العائلة لابنه محمد، الذي كان تابعاً لآل خليفة حكام البحرين وقطر ولكن قاسم بن محمد حاول التحرر من التبعية لآل خليفة، الذي القوا القبض عليه وسجنوه، فقام القطريون يقاتلون بني خليفة ويحررون قاسم بن محمد.

وفي عام ١٨٦٧ حصل صدام بين محمد بن خليفة حاكم البحرين والشيخ محمد بن ثاني شيخ قطر، بسبب ضريبة كان يدفعها حاكم قطر لحاكم البحرين. وقد وقف الشيخ زايد بن خليفة حاكم ابو ظبي الى جانب حكام البحرين. وكانت هذه الحملة قاسية على القطريين فتوزعوا في كل اتجاه، ثم عادوا وتجمعوا بقيادة محمد بن ثاني الذي اجتمع بالبريطانيين في ١٢ سبتمبر عام ١٨٦٨ وتوصل الى اتفاقية بينه وبين البحرين هي اتفاقية ١٨٦٨.

اتفاقيـة ١٨٦٨:

اعتبر المقيم البريطاني دللي أن الهجوم الذي قام به البحارنة على قطر مناقض لاتفاقية شيخ البحرين مع بريطانيا ١٨٦١ والقاضية بتعهد حاكم البحرين بعدم الاعتداء على غيره دون موافقة الحكومة البريطانية.

قرر المقيم البريطاني استبعاد الشيخ محمد بن خليفة الذي قام بهذا الاعتداء واستبدله بأخيه الذي وقع على اتفاقية ١٢ سبتمبر ١٨٦٨ تعهد فيها بأن يدفع غرامة ـ جزية ـ كبيرة الى شعب قطر تعويضاً عما حدث، أما شيخ قطر فقد وقع على المعاهدة وتعهد بأن يعود للدوحة التي غادرها بعد الهجوم والا يرتكب أي خرق للسلام وان لا يتحالف مع محمد بن خليفة، وان لا يتدخل في منازعات البحرين الداخلية. وتدفع قطر جزية للبحرين.

تعتبر هذه الاتفاقية انتهاك لسيادة الامارتين. فقد اقرت هذه المعاهدة بحقوق لبريطانيا في قطر وجعلت لها موطئ قدم فيها، مع أنه يمكن اعتبارها خطوة اولى في طريق استقلال قطر إذ أن دخول المقيم السياسي البريطاني الدائم في الخليج بمفاوضات مع شيخ قطر اعطاه مكانة خاصة لم تعط لغيره في الخليج.

سجلت معاهدة ١٨٦٨ بدء انحسار سلطة آل خليفة عن قطر، وكانت قطر قبل ذلك تابعة لآل خليفة. ولكن بعد تلك المعاهدة اهتم آل خليفة بالجزية التي تدفعها قطر بموجب هذه الاتفاقية.

وفي عام ١٨٧٣ توقفت هذه الجزية عن البحرينيين بسبب وقوع قطر تحت السيطرة العثمانية وتفصيل ذلك أن البحرينيين قاموا بمساعدة سعود بن فيصل بن تركي السعودي في نزاعه مع اخيه عبد الله بن فيصل

حول تولي الامارة، واستطاع سعود الاستيلاء على الاحساء ولاحق اخيه الى قطر، وقاتله هناك وانتصر عبد الله ولجأ سعود الى البحرين ثم الى الاحساء وبقي هناك، فقام عبد الله بن فيصل يستنجد بالعثمانيين لطرد سعود من الاحساء وجهزت الدولة العثمانية حملة ضمت اليها جنوداً كويتيين، واستولى العثمانيون على الاحساء ثم على قطر التي أعلنت قائمقامية تابعة للاحساء عام ١٨٧٣ وبقي العثمانيون فيها حتى عام ١٩١٣.

بعد خمس سنوات من دخول العثمانيين الى قطر أي في عام ١٨٧٨ توفي الشيخ محمد بن ثاني وخلفه ابنه الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الذي يعتبر مؤسس امارة آل ثاني[١]. وقد بدأ الشيخ قاسم عمله بتوحيد الصف الداخلي، ودعا بعد ذلك للاستقلال عن البحرين بل انه شن عليها هجمات وكاد أن يستولي عليها بعد أن كان تابعاً لها. وقد عرف الشيخ قاسم بن محمد في السنوات الأولى من حكمه بولائه للعثمانيين عكس والده، وفي عام ١٨٧٩ اعترفت الحكومة العثمانية بالشيخ قاسم حاكماً رسمياً للدوحة وقد عزز هذا موقع الشيخ قاسم وساعد على انتشار سلطة آل ثاني في جزيرة قطر.

قضية الزيارة:

هي مرفأ بحري ادعى آل خليفة سيادتهم عليها، وبالرغم من ان الشيخ قاسم لم يعتبر الزيارة جزءاً من اراضيه عام ١٨٧١ لكن الاصطدامات تكررت بين قطر والبحرين وانتهت عام ١٨٧٨ بالاعتراف بسيادة آل ثاني عليها.

(١) مصطفى الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، بيروت ١٩٦١ ص ١٧٧ - ١٧٩.
انظر ايضاً صلاح العقاد: الاستعمار في الخليج الفارسي، مصر ١٩٥٦ ص ١٢٣.

وفي عام ١٨٨٠ حاول الشيخ قاسم بناء منشآت في الزيارة لترسيخ اقدامه فيها وتحدي آل خليفة، ولكن المقيم البريطاني حذر الشيخ قاسم من ذلك عام ١٨٨٨ فاتجه الشيخ قاسم ناحية العثمانيين وتوترت العلاقات العثمانية البريطانية في عام ١٨٩٥.

بدأت الازمة على اثر مغادرة قبيلة **آل بني علي** البحرين الى قطر بسبب نزاع مع الحاكم وقد ساعدهم الشيخ قاسم والعثمانيون للاستقرار في الزيارة بالرغم من تحذير المقيم البريطاني، وقامت الدولة العثمانية بتعيين متصرف الاحساء مديراً للزيارة ومهتماً باسكان آل بني علي في المنشآت الجديدة.

ارسلت بريطانيا سفينة حربية وهددت قطر محاولة اقناع آل بني علي بمغادرة الزيارة، ولكن متصرف الاحساء أعلن ان الزيارة منطقة تركية وآل بن علي رعايا اتراك وطلب النجدة من الدولة العثمانية التي ارسلت قطعة حربية بحرية؛ ولكن البريطانيين سارعوا بقصف الزيارة ودمروا كل السفن الموجودة فيه وترك العثمانيون المدينة، واستسلم الشيخ قاسم للبريطانيين ورجعت قبيلة آل بني علي الى البحرين. ثم عادت بريطانيا تهدد بتدمير اسطول الشيخ قاسم إن لم يدفع جزية كبيرة لها، وعندما رفض تعرضت مراكبه للتدمير.

خافت بريطانية من الهزيمة التي الحقتها هي بالشيخ قاسم من ان تتطاول البحرين وتتدخل في امور قطر فحذرت شيخ البحرين من التدخل في امور قطر. وجاء تحذير بريطانيا هذا اعترافاً غير مباشراً بحقوق آل ثاني في الزيارة، وكان الشيخ قاسم قد استطاع أن يؤثر على قبيلة النعيم التي ظلت في الزيارة وحولت ولاءها من آل خليفة الى آل ثاني وفي عهد الشيخ عبد الله بن قاسم ضمت الزيارة الى قطر ١٩٣٧.

ولم ينسى آل خليفة الزيارة ولم يتنازلوا عن تمسكهم بها بالرغم من المعاهدات البريطانية التي تحذر مشايخ المنطقة تغيير الوضع والقيام بحروب، وقد اثيرت هذه القضية عام ١٩٣٧ ثم عامي ١٩٤٣ و١٩٤٤. وبمرور الزمن تهادنت البحرين مع الوضع القائم وتغلبت سيادة قطر على سيادة البحرين في الزيارة.

الشيخ عبد الله قاسم:

توفي الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني عام ١٩١٣ بعد أن وحد قطر واستقل بها عن البحرين وعن الدولة العثمانية وتولى مكانه إبنه الشيخ عبد الله بن قاسم من عام ١٩١٣ حتى ١٩٤٩ . وفي هذا الوقت رأت الدولة العثمانية ان تسوي امورها مع بريطانيا فعقدت معها معاهدة ١٩ يونيه ١٩١٣ تنازلت الدولة العثمانية بموجبها عن حقوقها بشبه جزيرة قطر. ولكن هذه الاتفاقية لم توضع موضع التنفيذ بسبب الحرب الأولى.

وفي عام ١٩١٥ أجلت مراكب الأسطول البريطاني الحامية العثمانية التي كانت تحتل القصر في الدوحة، لمدة تزيد على أربعين عاماً. وأشارت الاتفاقية التي عقدت بين الانكليز، وعبد العزيز آل سعود الى شيخ قطر باعتباره تحت حماية الحكومة البريطانية، وان لم تكن هناك اتفاقية رسمية بين قطر والانكليز، لأن شيخ قطر لم يدخل - في الواقع - في أية علاقات تعاقدية رسمية مع الانكليز مماثلة لتلك التي تربط شيوخ ساحل عمان. الا بعد عام من هذا التاريخ. وهذه الاتفاقية هي التي جعلت بريطانيا طرفاً

رئيساً في الخليج، واعترف العثمانيون بذلك.

كانت علاقات الشيخ عبد الله بن قاسم مع بريطانيا جيدة وايدها في حربها ضد العثمانيين وفي عام ١٩١٥ ترك العثمانيون الدوحة نهائياً وخلا الجو للدولة البريطانية التي ابرمت عام ١٩١٦ معاهدة مع قطر.

معاهدة ١٩١٦.

وقعت في ٣ نوفمبر ١٩١٦ وهي على نسق المعاهدة التي ابرمتها انجلترة مع شيوخ ساحل عمان والبحرين.

- لبريطانيا حق الاشراف على سياسة قطر الخارجية.
- حذرت على حكام قطر أن يتنازلوا أو يبيعوا أو يرهنوا شيئاً من اراضيهم الا بموافقة بريطانيا.
- تقبل قطر دخول رعايا بريطانيين اليها وتتكفل بحمايتهم.
- تكف قطر عن القرصنة وتجارة العبيد.

وهكذا فرض على قطر ان تتبع سياسة تدور في الفلك البريطاني.

من ابرز الامور التي ظهرت في عهد الشيخ عبد الله بن قاسم اكتشاف البترول الذي وقعت امتيازاته في الثلاثينات عندما منح الشيخ عبد الله امتيازاً لشركة الزيت البريطانية الفارسية.

ادرك البريطانيون أن المعاهدة البريطانية القطرية ١٩١٦ هي شخصية بن الشيخ عبد الله والدولة البريطانية وبالتالي هي غير ملزمة لابنائه من بعده. وعندما اراد أن يعين الشيخ عبد الله ابنه حمد خلفاً له في المشيخة اشترطت عليه بريطانيا أن يعترف حمد بمعاهدة ١٩١٦.

وفي عام ١٩٣٥ وقع الشيخ عبد الله اتفاقية تجارية مع شركة الزيت البريطانية الفارسية لمدة ٧٥ سنة حصلت الشركة بموجبها على مكاسب تجارية خاصة بها وحدها في التنقيب عن النفط وانتاجه ونقله وتكريره وتسويقه. وقد اعتبر الشيخ عبد الله هذه الاتفاقية سياسية اكثر منها تجارية وكان يأمل أن ينتزع مصالح خاصة له ولبلاده قبل توقيعها.

ظهرت في هذه الفترة مطالب لتحديد سلطة الشيخ عن طريق ادخال الدستور إلا أن انعدام الوحدة بين الوطنيين في قطر ادى الى افشال هذه المطالب.

أظهرت أحداث السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية اهتمام سكان قطر بمصير وطنهم، وكان الازدهار البترولي اهم حوافز اليقظة في قطر، خاصة بعدما اشتد التنافس بين الشركات الاميركية والبريطانية. بينما حصلت شركة انجلو - هولندية هي «رويال داتش شل» عام ١٩٥٢ على امتياز التنقيب واستخراج البترول من مياه قطر الاقليمية لمدة خمسة وسبعون عاماً وأسست شركة فرعية هي «شل كومباني اوف قطر ليمتد».

قاوم القطريون المستعمرين البريطانيين الذين ادعوا ملكية المياه الأقليمية لقطر، وأعلن القطريون عن تأييدهم للشعب الايراني في تأميمه لصناعة البترول في عهد مصدق.

ازداد استخراج البترول في قطر خلال الخمسينات بصورة سريعة وارتفع من ١,٦ مليون طن عام ١٩٥٠ إلى ٨ مليون عام ١٩٥٩ ثم ١٦ مليوناً عام ١٩٦٨ . كما أقيمت مصفاتين في قطر، وانشأت شركة نفط قطر انبوب لنقل البترول من حقل دخان الى ميناء ام سعيد حيث يوجد مصنع لتكرير البترول للاغراض المحلية.

تأثر القطريون بثورة العراق عام ١٩٥٨ وقاموا بمظاهرات لتأييد الثورة ولم يهدأ الوضع إلا بعدما وعدت العائلة الحاكمة باجراء بعض الاصلاحات الداخلية واتباع سياسة التقارب مع الدول التقدمية في العالم العربي. والغي في عام ١٩٦٠ المنصب الرسمي للمستشار البريطاني وتركز لأول مرة الاشراف على مالية قطر بايدي العائلة الحاكمة. كما لم يتوقف السكان عن المطالبة بتعزيز العلاقات مع البلدان العربية. وتجددت الاضطرابات ضد سياسة بريطانيا الرامية الى عرقلة وصول وفد جامعة الدول العربية الى قطر. مما دفع بريطانيا لوضع خطة التنمية الاقتصادية لقطر لتحل محل المساعدة التي تنوي جامعة الدول العربية تقديمها لقطر.

وفي عام ١٩٦٤ تجددت أعمال العنف والنضال بسبب سياسة الانكليز الرامية الى عرقلة وصول وفد جامعة الدول العربية الى قطر، وأعلن الشيخ خليفة بن حمد تأييد قرارات الجامعة العربية بشأن تقديم المساعدة

الى امارات الخليج العربي، وفي حل القضايا الاجتماعية والاقتصادية الملحة. وقام الوطنيون بتظاهرة كبرى ضد الامبريالية مع موعد وصول وفد الجامعة العربية الى قطر. وقد طرح الوفد خطة للتنمية بتمويل من الجامعة العربية. ولكن بريطانيا أعلنت في مارس ١٩٦٥ خطة للتنمية في قطر، لابعاد نفوذ الجامعة العربية عن قطر، وقد اضطرت الفئات الحاكمة لتأييد الخطة البريطانية ولكن الشعب رفضها. وشددت السلطات البريطانية في ذلك الوقت قبضتها على قطر، ووضع زعماء الحركة الوطنية في السجون، وعزز العسكريون البريطانيون في مستهل عام ١٩٦٦ أيضاً حامياتهم في قطر وشرعوا بانشاء قاعدة حربية دائمة على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة سببت احتجاجات شديدة ضدهم. وأدى أيضاً الى قيام حملة واسعة للقضاء على جميع الذين استنكروا سياسة الادارة البريطانية، وذلك في يونيو ١٩٦٦. وفي أواخر الستينيات استطاع المستعمرون البريطانيون وصنائعهم تحقيق بعض الاستقرار المشوب بالحذر خوفاً من اندلاع الاضطرابات التي كانت تنتظر أية حادثة للظهور. وهنا اضطرت السلطات البريطانية للدخول مع قطر بمفاوضات لاعطائها استقلالها خاصة بعد اضطرارها للاعتراف باستقلال البحرين. وفي ١٩٧١/٩/٣ أعلن استقلال قطر كدولة عربية ذات سيادة، وانهاء جميع المعاهدات والارتباطات السياسية والعسكرية مع بريطانيا، كما أصدر حاكم قطر القرار رقم (١) لسنة ١٩٧١ بتعديل لقب حاكم امير دولة قطر وسميت الدولة باسم دولة قطر.

في ٢٢ فبراير ١٩٧٢ تسلم سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني

سلطاته الدستورية اميراً لدولة قطر وذلك محل الشيخ احمد بن علي آل ثاني، وانشأ الشيخ خليفة مجلساً للشورى وأنشأ الوزارات وحدد اختصاصات المصالح والدوائر الحكومية.

تقع شبه جزيرة قطر عند منتصف الساحل الغربي من الخليج العربي الذي يحيط بها من الشمال والشرق والغرب تبلغ مساحة قطر ١١٤٣٧ كم^2.

عدد سكانها يقارب النصف مليون نسمة، ومعدل النمو السكاني ٣٪ وكثافة السكان حوالي ٤٠ نسمة بالكلم^2.

تعتبر قطر احدى أربع دول من دول مجلس التعاون الخليجي التي بلغت مساهمة القطاع التعديني فيها نسبة ٦٠٪ عام ١٩٨١ ولكنها انخفضت بسبب انخفاض سياسة الطلب العالمي على النفط لتصبح عام ١٩٨٣ حوالي ٤٦٪.

شهد القطاع الاقتصادي تغييرات هامة في الثمانينات، وثم تنفيذ العديد من المشاريع الصناعية، كمصنع للحديد والصلب، ومصنع للاسمدة الكيماوية الى جانب مصانع صغيرة تساعد على تنويع مصادر الدخل الاقتصادي المحلي.

في مجال الانتاج الزراعي والحيواني نجحت قطر في تأمين ٦٠٪ من حاجتها للخضروات و٨٠٪ من حاجتها للدواجن وبلغ عدد المزارع ٨٠٠ مزرعة عام ١٩٨٤ وتبلغ مساحتها اكثر من ٣٢ ألف دونم.

وحققت البلاد قفزات نوعية وكمية بارزة في مجال التعليم، وكان تأسيس جامعة قطر منعطفاً بعيد الأثر، وكانت الجامعة قد بدأت

عام ١٩٧٣ بكليتين فقط وأصبحت تضم عام ١٩٧٧ خمس كليات رئيسية.

البحـريــن

البحرين هي مجموعة جزر عددها يزيد عن الخمسة والثلاثين، واهم هذه الجزر المنامة، المحرق، كل هذه الجزر تقع في خليج يطلق عليه بحر سلوى. وفي الأصل كانت هذه الجزر جزءاً من الجزيرة العربية وقد انفصلت عنها نتيجة عوامل طبيعية من زلازل وهزات فابتعدت عن شاطيء الجزيرة العربية حوالي ٢٤ كلم، وهي تبعد عن الساحل الفارسي ٢٢٨ كلم.

تبلغ مساحة البحرين ٥٣٢ كلم^{٢} وعدد السكان يقارب النصف مليون أي ما يعادل الف نسمة في الكلم^{٢}. مدينة المنامة هي العاصمة التجارية والفعلية للامارة. وكانت في السابق مركز المعتمد البريطاني في الخليج العربي منذ ان انتقل الى البحرين عام ١٩٤٦ وهي قاعدة للاسطول البريطاني. أما العاصمة الثانية فهي المحرق المشهورة ببساتينها وصفائها أو نقائها من العناصر التي وفدت للمنطقة كالهنود والفرس. وقد عرفت جزيرة المحرق قديماً باسم **ارادوس** مما يدل على الروابط الموجودة بين تلك البلاد وبلادنا، فالفينيقيون الذين اتوا من تلك البلاد اطلقوا اسم ارواد على احدى جزر المنطقة في بلادنا.

تمتاز البحرين بموقعها الجغرافي فهي المسيطرة على الطرق البحرية بين الهند والعراق. وبالتالي فهي جسر للمواصلات بين اوروبا والهند. هذا الموقع الجغرافي والمركز التجاري جعلها ملتقى عناصر بشرية مختلفة، وشعب البحرين شعب عريق تعود حضارته الى اكثر من ٨٠٠٠ سنة، اطلق عليه اسم (ديلمون) وعاصمتهم القديمة باربار. وقد وصلت الى قمة تطورها في القرن الثلاثين قبل الميلاد (٣٠٠٠ ق.م). وكانت مركز الاتصال بين وادي الرافدين والسند في باكستان. وهناك دلائل بأن الفينيقيين جاءوا من البحرين الى فينيقيا ومنها امتدت فتوحاتهم.

سميت البحرين عند القدماء «حديقة الخليج» و«لؤلؤة الخليج» وذلك لخصوبة ارضها وانتشار العيون فيها. كما ان تفجر المياه العذبة في عيون تحت مياه الخليج يعتبر أهم عامل في استخراج اللؤلؤ.

البترول في البحرين:

يعتبر البترول المصدر الأول لاقتصاد البحرين منذ عام ١٩٣٦ الى الآن، وهو السبب الرئيسي في التطوير والتحديث. وتبدأ قصة الاطماع الاقتصادية في نفط البحرين الى عام ١٩٠٨، بعد اكتشاف النفط في ايران. وكانت اول اتفاقية نفطية في البحرين عام ١٩١٤، بين الشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين والوكيل البريطاني تعهد فيها حاكم البحرين في حالة وجود النفط في بلاده، أن لا يقوم باستغلاله بنفسه أو يسمح لأي شركة من أي جهة باستغلال نفط بلاده دون مشورة الوكيل البريطاني في البحرين، ودون موافقة الدولة البريطانية.

وفي عام ١٩٢٥ منح الشيخ محمد بن عيسى شركة التعاون الشرقية العامة البريطانية امتيازاً للتنقيب عن النفط لرجل يدعى هولمز لكن

المشروع لم يتحقق، فاشترت الشركة الاميركية ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا الامتياز من هولمز عام ١٩٢٨ وتقدمت من حاكم البحرين بطلب التنقيب، ولم يوافق الحاكم لكونها اميركية والمطلوب ان يكون الامتياز بريطانياً؛ فقامت الشركة الاميركية بتقديم الامتياز لكندا ـ وكانت من دول الكومنولث ـ واشترت كندا الامتياز وانشأت شركة بترول البحرين (بابكو) Bahrein Petroleum Co. Ltd. وسجلت في كندا على أن تبقى الشركة اميركية وان يكون مديرها بريطانياً ومقبولاً من الحكومة البريطانية وان يكون معظم الموظفين بريطانيين أو بحرينيين.

بدأت هذه الشركة عملها في التنقيب عن البترول عام ١٩٣٠، واستخرج عام ١٩٣٢، وحددت مدة الامتياز بخمسة وخمسين عاماً. وفي عام ١٩٥٢ جرت مفاوضات لتمديد الاتفاق لعام ٢٠٢٤. وقد تمتعت هذه الشركة بنفوذ كبير حيث شمل امتيازها جميع اراضي ومياه البحرين، وتقوم منشأاتها في مدينة العوالي شمال جبل دخان وتبعد عن المنامة ٢٢ كم.

في عام ١٩٣٦ اتفقت شركة بابكو مع شركة تكساس وانشأتا معاً شركة تسمى كاليفورنيا كالتكس كومباني، وبعد عام ١٩٦٥ منحت الحكومة البحرينية امتيازاً الى شركة كونتيننتال للتنقيب عن النفط في الاراضي التي عجزت شركة بابكو عن القيام بالتنقيب فيها، على أن تكون الارباح مناصفة.

وصل انتاج النفط في البحرين عام ١٩٧٠ الى ٩٢ مليون برميل في السنة وتمثل ايرادات النفط حالياً نسبة ٦٠٪ من الايرادات، ولكن هاجس نضب النفط يقلق المسؤولين الذين سعوا لتطوير البلاد بشكل يساعدها على الاستمرار بعد نضوب النفط خاصة وان البحرين دخلت ميدان الانتاج

مبكرة، وحقل نفط البحرين يعتبر صغيراً بالقياس على الدول الخليجية المجاورة. ولكنه يتمتع بثروة غازية كبيرة ساعدت على قيام صناعات متطورة منها صناعة الالمنيوم.

الوضع السياسي في البحرين:

يبدأ تاريخ البحرين الحديث سنة ١٧٨٢ عندما حررتها عائلة آل خليفة من الزحف الايراني ويتكون سكان البحرين حالياً من أغلبية عربية واقلية ايرانية وهندية. وبما أن دولة البحرين منفتحة تستقبل الوافدين اليها دون قيود مشددة، أدى ذلك لمشكلة اجتماعية وسياسية ظهرت في شكل صراع اجتماعي بين المواطنين والوافدين للبحرين بعد ظهور البترول، وكان هذا الصراع واضحاً بالنسبة للهنود الذين شكلوا اكثرية الوافدين، كما كان للحكومة البريطانية دورها في تأجيج هذا الصراع وذلك عندما قامت السياسة البريطانية على استيراد اليد العاملة من الهند بعد أن ظهرت فرص العمل الكثيرة إثر اكتشاف النفط. فتوافد العمال الهنود يعملون في كافة المجالات الإدارية والفنية وسهلت لهم معرفتهم باللغة الانجليزية سبل هذا التعاون، فنالوا الامتيازات من البريطانيين المقيمين في البحرين ووسعت الشقة بينهم كمهاجرين وبين المواطنين الغاضبين على هذه السياسة.

آل خليفة:

حكام البحرين، هم أهم فروع العتوب وهي فصيلة من جميلة وجميلة فخذ من عنزة والى عنزة تنتسب العائلات الحاكمة في السعودية والكويت والبحرين (آل سعود، آل الصباح، آل خليفة) نزح العتوب الى قطر واستقروا فيها، وعام ١٧٦٦ استقروا في الزيارة بزعامة الشيخ خليفة

بن محمد وقد اعجب أهل البلاد بورع وسياسة خليفة فولوه شيخاً عليهم، فاحسن حكمهم واكرم العلماء والفقهاء وانشأ المدارس والمساجد، وانتهج الشيخ محمد بن خليفة سياسة تجارية متحررة واعفى الناس من الضرائب والمكوس، مع العلم أن البحرين والزيارة كانت تحت حكم بلاد فارس من سنة ١٦٠٢ حتى ١٧٨٣، وقد شهدت الزيارة صراعات حادة بين آل خليفة وحاكم بوشهر الممثل للفرس الشيخ نصر بن مذكور انتهت بانتصار آل خليفة وسيطرتهم على البحرين في ١٥ أغسطس ١٧٨٢ وطردوا الحاكم العربي الممثل للفرس.

بعد وفاة الشيخ محمد بن خليفة تولى حكم الزيارة والبحرين أخوه أحمد بن خليفة الذي لقب بالشيخ الفاتح نظراً للدور الذي لعبه في فتح البحرين. وبالنسبة لمنطقة الزيارة فهي اليوم جزءاً مكملاً لقطر، يحكمها حاكم قطر، لكن البحرين لا زالت تتطلع اليها باعتبارها بيت أجدادهم وباعتبار القبيلة المقيمة في الزيارة وهم آل النعيم موالين لآل خليفة حتى اليوم.

خلف الشيخ أحمد ابناه سلمان ١٧٩٦ - ١٨٢٥ وعبد الله ١٧٩٦ - ١٨٤٣ وقد حكما البحرين سوية. وبعد وفاة سلمان حاول عبد الله ان يبعد ابناء سلمان عن الحكم كي ينفرد هو بالسلطة ويورث ابناءه من بعده. فنشأت اضطرابات اضعفت البلاد ومكنت بريطانيا من التدخل في امور البحرين وفقدت البحرين سيادتها عندما استغل الاسطول البريطاني فرصة الصراع بين الاخوة فجاء الى الخليج ونصب عيسى بن علي آل خليفة عام ١٨٦٩ وكان في الحادية والعشرين من عمره وحكم مدة ٥٤ سنة ارغمه البريطانيون بعدها للتنازل عن الحكم لأكبر ابنائه الشيخ حمد بن عيسى عام ١٩٢٣ - الذي بقي في الحكم حتى توفي ١٩٤٢، فخلفه ابنه الشيخ سلمان الذي حكم من عام ١٩٤٢ حتى ١٩٦١، ثم خلفه الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة.

معاهدة ١٨٨٠:

في سنة ١٨١٩ عقد البريطانيون مع أمير البحرين معاهدة أخرى جعلوه يتعهد فيها بالتعاون معهم على مكافحة القرصنة التي كانت منتشرة في الخليج العربي، ثم ظلوا يلفون ويدورون في سبيل ادخال هذه الامارة العربية في شبكتهم بصورة فعلية الى أن واتتهم الفرصة وتمكنوا من تحقيق مقصدهم في سنة ١٨٨٠، حيث عقدوا مع أميرها الشيخ عيسى بن علي آل خليفة معاهدة غدت البحرين بموجبها محمية انكليزية، وتعهد الأمير فيها بأن لا تكون له أية صلات سياسية مع غيرهم وأن لا يتعاقد مع أجنبي ولا يتنازل له عن أي جزء من بلاده أو يؤجره أو يهبه أو يرهنه.

وقد أقاموا على أثر عقد المعاهدة مستشاراً سياسياً غدا صاحب السلطان الفعلي في شؤون الامارة السياسية، ثم أقاموا مستشاراً مالياً غدا صاحب السلطان الفعلي في شؤونها المالية. كما عملوا على انشاء قواعد ومطارات عسكرية في هذه الامارة.

أما البحرين فقبل أن تعلن استقلالها تعرضت هي الأخرى للضغط الإيراني، ففي ٢ نوفمبر ١٩٥٧ أعلنت ايران أنها ألحقت جزائر البحرين بها، وجعلت منها الولاية الرابعة. ولكن بعد الاستفتاء في البحرين، والذي جرى تحت اشراف الأمم المتحدة، ورفعت نتيجته في ١١ مايو ١٩٧٠ الى مجلس الأمن أدى الى اعترافه بعروبة البحرين.

وفي الوقت ذاته كانت البحرين تعمل جاهدة للحصول على استقلالها وتقرير مصيرهابنفسها، وكانت البحرين أكثر دول الخليج ثقافة وتنظيماً، وبخاصة الحركة العمالية، ومنذ عام ١٩٥٣ لوحظ نهوض الحركة المناوئة للاقطاع والامبريالية في البحرين، وقد دشن عام ١٩٥٤ باضراب

كبير لعمال ومستخدمي النقل، ثم باضرابات في أحواض بناء السفن الحكومية، وباضرابات عمال البترول، وفي أواسط عام ١٩٥٤ عقدت اجتماعات جماهيرية وقامت مظاهرات صاخبة في المنامة والمحرق والحد ومدن أخرى، وطالب المشاركون في هذه الاجتماعات والمظاهرات باجراء الانتخابات العامة للمجلس التشريعي، وعندما وصل وزير الخارجية البريطانية سلوين لويد الى المنامة في مارس ١٩٥٦ وهو في طريقه الى الهند استقبله آلاف من سكان البحرين بشعارات مناوئة للامبريالية، وبوابل من الحجارة، وقد استخدم رجال الشرطة الأسلحة النارية والقنابل المسيلة للدموع، بغية تفريق المتظاهرين، ولكن المظاهرات لم تتوقف، ودعت هيئة الاتحاد الوطني أبناء البحرين للنضال في سبيل طرد المستشار السياسي بلغريف من الامارة، وبذل رجال الشرطة وجنود الحامية جهوداً كبيرة لاحلال النظام. ولكن لأمد غير طويل، وبعد وصول الأخبار عن تأميم قناة السويس قامت انتفاضة شاملة في البحرين، حيث شملت الاضرابات جميع المؤسسات ودوائر الدولة، وتوقفت المواصلات وأغلقت المتاجر ودمرت بنايات تابعة للقوات والمؤسسات البريطانية، وحاصر المتظاهرون الجسر الذي يربط جزيرة البحرين بالمحرق، وتوقفت أعمال المطار الدولي في المحرق، ورفض عمال شركة نفط البحرين تقديم الوقود للطائرات البريطانية والفرنسية في مطار البحرين الدولي.

لقد أثارت انتفاضة البحرين الذعر لدى الأوساط الحاكمة والسلطات البريطانية والامريكية، وأخذ هؤلاء يغادرون البلاد ومنهم من التجأ الى مدينة آبار النفط في العوالي. ولجأت الحكومة البريطانية لا تخاذ اجراءات حازمة في مستهل نوفمبر ١٩٥٦. حيث وصلت للبحرين أولى الوحدات البريطانية، وأعلنت حالة الطوارئ ومنعت الحكومة في البحرين

نشاط هيئة الاتحاد الوطني واعتقلت قادتها، وهرب الباقي. وحتى أواخر عام ١٩٥٦ أعيد النظام في البحرين، ولكن بريطانيا اضطرت للموافقة على ابعاد بلغريف وعدد آخر من موظفي الادارة السياسية البريطانية، واضطرت الحكومة البحرينية لاجراء بعض الاصلاحات التي لا تمس سلطة الشيخ العليا، كما أنها لم تمس أسس الاستغلال الاستعماري والاضطهاد الاقطاعي التعسفي، وتابع الوطنيون في البحرين النضال في سبيل استقلال بلادهم. وتولت قيادة النضال جبهة التحرير الوطني البحرانية التي تأسست في أواسط الخمسينيات، وبمبادرة من هذه الجبهة بدأت في البحرين عام ١٩٥٩ حملة الدفاع عن قادة حركة عام ١٩٥٦ الذين نفاهم الانكليز الى جزيرة سانت هيلانة والذين أطبقت عليهم جدران السجن الحكومي في جزيرة جدة. وفي مستهل الستينيات اتسع نطاق النضال ضد الاستعمار البريطاني في البحرين لدرجة كبيرة. وفي عام ١٩٦٢، أعلنت جبهة التحرير الوطني البحرانية الميثاق الذي كان من أهم مواده المطالبة بحرية الوطن واستقلاله، واجراء الاصلاحات الديمقراطية، وطرد القوات البريطانية والمستشارين البريطانيين من جزائر البحرين، وخيم الارهاب على البحرين في النصف الثاني من عام ١٩٦٢ وطوال عام ١٩٦٣.

كانت الحركة الوطنية تستغل كل حادثة لاظهار قوتها والعودة الى مطالبة الانكليز بالخروج من البحرين. وكانت المظاهرات تصد من قبل الحكومة والسلطات البريطانية بعنف، وتطلق عليها القنابل المسيلة للدموع. وقد استطاع الوطنيون اصابة المنشآت البريطانية بالشلل، فقد أحرقت ودمرت مستودعات للذخيرة والمواد الأخرى مع السيارات ومحطات البنزين العائدة لشركة نفط البحرين. وفي ابريل ١٩٦٥ خسر المتظاهرون ٩ أشخاص، وجرح عشرات واعتقل ٨٠٠ رجل. وأخيراً بدأ اضراب عام

في البحرين في أواسط ١٩٦٥ شمل جميع نواحي الحياة حتى المدارس. وهنا أرسل البريطانيون الامدادات الى البحرين ووصلت بعض قطع الأسطول البريطاني بلغ عددها ١٣ قطعة مع جنودها وأخذت بعد نزولها الى الشاطئ بتمشيط أحياء العمال في المنامة وغيرها.

لم يستتب النظام في البحرين الا في مستهل يونيو ١٩٦٥، وبدأ المستعمرون يبنون القواعد العسكرية في البحرين، كما أن الحزم والشدة غير المتناهية اللتين أظهرتهما بريطانيا طوال عام ١٩٦٥ لاخماد الثورة في البحرين ناتج عن نية بريطانيا بنقل قاعدتها الكبرى في عدن الى البحرين. وقد وقعت بريطانيا مع البحرين في مايو ١٩٦١ اتفاقية لتخصيص قسم من أراضي البحرين لانشاء قاعدة جوية وحربية مقابل ١,٥ مليون جنيه استرليني في العام، وقد أدت هذه الاتفاقية لاضرابات قوية شملت مختلف انحاء البلاد، واضطرت معها بريطانيا للتفكير بنقل قاعدتها الموجودة في البحرين الى مكان آخر. وكان الاتجاه نحو جزيرة مصيرة أمام ساحل عمان. كما اضطرت بريطانيا تحت ضغط الأحداث لاعطاء البحرين استقلالها وحق تقرير مصيرها في تاريخ ١٤ أغسطس ١٩٧١، حيث أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة وأنهيت جميع المعاهدات والاتفاقيات التي كانت تربطها مع بريطانيا، كما صدر مرسوم أميري رقم (١) لسنة ١٩٧١ يجعل الاسم الرسمي لامارة البحرين ولتوابعها (دولة البحرين) كما أصبح حاكمها يسمى أمير دولة البحرين.

اتخذت دولة البحرين ثلاث خطوات بشأن الاستقلال:

١ ـ انهاء المعاهدات والاتفاقات السياسية والعسكرية بينها وبين بريطانيا.

٢ ـ تأكيد سيادة البحرين على اراضيها وتصريف شؤونها الداخلية والخارجية.

٣ ـ اقامة تنظيم سياسي جديد كدولة، وتقدمت للعضوية في جامعة الدول العربية وفي الامم المتحدة.

في السنة التالية لاستقلال البحرين، انشيء مجلس تأسيسي معلناً بداية خطوة ديمقراطية، تشكل المجلس التأسيسي من ٢٢ عضواً انتخبوا من الشعب و٨ أعضاء عينتهم الحكومة و١٢ وزيراً، ومهمة المجلس اقرار صيغة الدستور، تمهيداً لاجراء انتخابات نيابية ينبثق عنها البرلمان تحت اسم المجلس الوطني، وفي ٢ يونيو ١٩٧٣ أُعلن دستور البلاد.

لم تكن سياسة البحرين الخارجية ميالة كلياً للولايات المتحدة الامريكية بل كانت لها اطلالة على الاتحاد السوڤيتي السابق، عندما دعت مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٥ لاجراءات اتصالات مع موسكو، كما دعت البحرين ايضاً الى ضرورة اقامة علاقات دبلوماسية بين دول الخليج والاتحاد السوڤيتي، وقد صرح الشيخ خليفة ان الاتحاد السوڤيتي هو احدى القوتين العظميين في العالم، مثله في ذلك مثل الولايات المتحدة الامريكية، وهذا يستدعي اعادة الروابط معه من منطلق المصلحة العربية والمتغيرات الدولية.

يحكم البحرين حالياً الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة يعاونه ولي العهد وزير الدفاع الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة، أما رئيس وزرائها فهو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة.

شهدت البحرين نهضة صناعية وخاصة في الصناعات النفطية والمعدنية والبتروكيمياويات ومؤخراً بدأت الحكومة بدعم وتشجيع القطاع

الزراعي بغرض دعم المنتجات الغذائية وللحد من الاعتماد على استيراد المواد الغذائية التي تبلغ نفقاتها ١٢٪ من جملة واردات الدولة. والمساحة الصالحة للزراعة هي عشر مساحة البلاد، في حين أن ما يزرع من هذه المساحة هو حوالي الثلثين.

وتعطي الدولة اهتماماً للانتاج الحيواني وحققت نجاحاً في ذلك خاصة في تربية المواشي والدواجن.

تتركز سياسة الدولة على بحرنة الوظائف ومحو الأمية وتعليم الكبار وقد حصل تطور قياسي في هذا المجال، كما حققت البحرين انجازات في مجال الصحة جعلت منظمة الصحة العالمية تعتبر ان الرعاية الصحية في البحرين مرت بمرحلة نموذجية متقدمة[١].

(١) د. علي شفيق: مرجع سابق ص ٥٨ ـ ٦٠.

الامارات العربية المتحدة

الموقع:

تقع دولة الامارات العربية المتحدة في طرف الجزيرة العربي العربي المحاذي للخليج العماني والخليج العربي. وتمتد من الغرب الى الشرق في سبع إمارات هي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، أم القيوين، رأس الخيمة، عجمان، الفجيرة.

يحد دولة الامارات من الشمال الخليج العربي ومن الشرق خليج وسلطنة عُمان ومن الغرب دولة قطر والمملكة العربية السعودية، ومن الجنوب سلطنة عمان والمملكة السعودية.

مساحتها ثلاثون الف ميل مربع ما يقارب ١٨٤ ألف كم^{2}، والحدود القائمة بين هذه الامارات مصطنعة فأرضها منبسطة وواحاتها قليلة وأهمها العين.

عدد سكانها حوالي المليون ونصف مليون نسمة، عمل معظمهم قبل عام ١٩٧٠ في صيد الاسماك واستخراج اللؤلؤ.

الامارات وبريطانيا:

عرفت المنطقة بالقديم باسم ساحل القرصنة؛ تلك العمليات التي قام بها القواسم ضد السفن التي كانت تجوب المنطقة. وأهم المراحل التاريخية التي مرّ بها هذا الساحل في القرن الماضي هي:

١ ـ انتصرت بريطانيا على القواسم عام ١٨٢٠ وعقدت معهم معاهدة في هذا التاريخ لايقاف عملية السلب والقرصنة في البر والبحر.

٢ ـ في عام ١٨٣٥ اتفق حكام ومشايخ المنطقة لوضع حد للخصومات القائمة بينهم لمدة عام. ثم جدد الاتفاق حتى عام ١٨٤٣ حيث استمر لمدة عشر سنوات.

٣ ـ وفي عام ١٨٥٣ تم الاتفاق على هدنة دائمة فسمي بالساحل المهادن الذي أصبح يعرف بعد عام ١٩٧١ باسم دولة الامارات العربية المتحدة، والتي انهت علاقات دامت قرناً ونصف مع بريطانيا في عام ١٨٢٠ حتى ١٩٧١.

٤ ـ في عام ١٨٩٢ عقدت معاهدات ذات مغزى بعيد عرفت بالمعاهدة **المانعة** والتي منعت بموجب بنودها الحكام من ابرام اتفاقات أو مراسلات مع أية دولة غير بريطانيا ومنعتهم من أن يتخلوا أو يبيعوا أو يرهنوا أي جزء من أراضيهم، وبالمقابل حرصت بريطانيا على مصلحة الحكام وسلامة اراضيهم.

٥ ـ في عام ١٨٩٩ أبرمت بريطانيا معاهدة اخرى مع الحكام بسبب اخبار عن تقدم روسي في منطقة الخليج عن طريق الكويت، كما خشيت بريطانيا على طريق الهند من نفوذ العثمانيين. وتتالت المعاهدات بعد ذلك، وكانت بالاجمال تراعي مصلحة انجلترا بما يتعلق باستيراد

وتصدير السلاح وصيد اللؤلؤ واستخراج الاسفنج وعدم بيعه دون موافقة بريطانيا.

باستقلال الهند ١٩٤٧ انتقلت المعتمدية البريطانية من بوشهر (فارس) الى البحرين ١٩٤٦ ثم الى دبي ١٩٤٧ وكانت المعتمدية تابعة لوزارة الخارجية في لندن. وكانت انجلترة حفاظاً منها على موقعها في تلك المنطقة تعارض وتعرقل أية محاولات اتحادية مباشرة بين أمارات الساحل، وكانت تثير المشاكل والفتن بين أبناء العم وأبناء الخال وقد سرت فكرة الاتحاد بين الامارات في اوائل القرن العشرين وتنبهت بريطانيا لخطورة المشروع وتهديده لمصالحها وخاصة البترولية التي بدأت بالظهور في أواسط القرن العشرين، ومع ازدياد الوعي الثقافي والقومي والاجتماعي عملت على تكوين مشروعين:

١ ـ **قوات** عمان المتصالحة Trucial Oman Levies TOL ـ والتي عدلت وتغيرت إلى كشافة عمان المتصالحة Trucial Oman Scouts TOS.

٢ ـ مجلس الدول المتصالحة أو المجلس الاستشاري Trucial States Council T.S.C.

٣ ـ ففي عام ١٩٥١ كونت بريطانيا قوات عمان المتصالحة TOL لأنها كانت بحاجة الى من يدعم قرارات معتمدها السياسي بعد أن ضعف مركزها، وجعل مركز هذه الهيئة الشارقة، وكان يشرف على هذه الهيئة ضابط بريطاني يعاونه ضابطان اردنيان من الفيلق العربي الاردني الذي كان بقيادة غلوب باشا. وفي عام ١٩٥٧ اعيد تكوين قوات عمان المتصالحة بدمج اعداد عربية اكبر فيها، وتركزت مهمتها في الدفاع عن الاعتداءات الخارجية واصبح اسمها كشافة عمان المتصالحة TOS

وتزايدت اعدادها واصبحت مهمة الحفاظ على الأمن الداخلي تابعة لها.

٤ ـ وفي عام ١٩٥٢ كان مشروع المجلس الاستشاري لحكام الامارات T.S.C باشراف وزعامة المعتمد البريطاني ولم يكن لهذا المجلس أنظمة مكتوبة بل كانت مهمته توجيه النصح والارشاد يعني انها كانت استشارية، وقد الحق به وفي الشارقة «الحرس العماني» لحماية المنشآت البريطانية والدفاع عنها.

وفي عام ١٩٦٤ أنشأت جامعة الدول العربية «صندوق التنمية» لمساعدة دول الامارات بالخبرات الفنية، فقاومت بريطانيا هذا الصندوق، وعقدت مؤتمراً في دبي حضره حكام الامارات السبع لقطع الطريق على تدخل جامعة الدول العربية في شؤون الامارات واقترحت بريطانيا عام ١٩٦٥ إنشاء صندوق للتنمية تقوم قطر والبحرين وأبوظبي بتمويله من العائدات النفطية كما تعهدت بمساعدته بمليون استرليني سنوياً وبالتالي وضعت حداً لتقارب الامارات مع الدول العربية.

وكانت اول خطوة توحيدية بين الامارات عام ١٩٦٥ عندما عقد مؤتمر في دبي لتوحيد النقد؛ وتحرير الخليج من النقد الاجنبي.

وضع الامارات بين جيرانها:

لقد أوجدت الظروف العالمية بعد الحرب العالمية الثانية مواقف جديدة وتغييرات جوهرية بالنسبة لامارات الخليج حيث ازدادت أهميتها من الناحية الاقتصادية بعد اكتشاف النفط فيها، مما جعلها موضعاً للتنافس بين الدول، فهناك من الناحية الاقليمية أطماع ايرانية لمد نفوذها الى بعض الامارات مثل البحرين، وهناك حرص الجارة السعودية لابعاد ايران عن المنطقة وربما للحلول مكانها، وهذا ظاهر في مشكلة الصراع حول واحات

البوريمي. وكانت المعارك العنيفة ضد بريطانيا في عدن قد دفعتها للاعلان عن رغبتها في الانسحاب قبل ٧١/٣/٣١ من شرقي السويس. ولكي تضمن بريطانيا مصالحها بالمنطقة شجعت على قيام نوع من التعاون والتقارب بين أبو ظبي ودبي كانت نتيجته قيام اتحاد فدرالي بينهما في ١٨ شباط ١٩٦٨.

بعد قيام دولة الامارات في ٧١/١٢/٢ انتخب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم امارة أبو ظبي رئيساً للدولة الجديدة، كما انتخب الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم امارة دبي نائباً لرئيس الدولة، وانضمت دولة الامارات العربية الى جامعة الدول العربية في ٧١/١٢/٦ والى الامم المتحدة في ٧١/١٢/١٠. واعتبر الدستور المؤقت لاتحاد الامارات ساري المفعول اعتباراً من ٧١/١٢/٢.

ويشمل الدستور على ١٥٢ مادة موزعة على عشرة أبواب حددت فيها مقومات الاتحاد واهدافه السياسية والدعامات الاقتصادية السياسية والاجتماعية بالاضافة الى الحقوق والواجبات العامة، كما حددت السلطات الاتحادية، كما نص الدستور على تحديد المؤسسات الدستورية للدولة، وهي المجلس الاعلى الاتحادي وهو أعلى سلطة في الدولة، والمجلس الوزاري الاتحادي، والمجلس الوطني الاتحادي (البرلمان) والسلطة القضائية الاتحادية.

كما اقامت دولة الامارات علاقات خارجية في المجالين العربي والدولي وهي كغيرها من الدول العربية تؤيد القضية الفلسطينية وتعمل على نصرة القضايا الاسلامية وتساهم في المؤتمرات الاسلامية. وفي المجال الدولي تتعاون مع المنظمات الدولية والدول الصديقة من خلال الامم المتحدة وعلى اساس الاحترام المتبادل.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي للامارات:

ما زالت التقاليد القبلية هي السائدة، رغم وصول اجانب عن المنطقة واحداث تغييرات فيها الا أنها لم تخرج عن اصالتها وعاداتها. فاكتشاف النفط واستثماره أحدث هزة في البنية القبلية وازدياد الوعي العام وتحسين وسائل المواصلات وتطور حركة الاتصال مع العالم الخارجي أدى لضرورة اتباع اساليب حديثة سواء بالنسبة للدولة أو للشعب، لقد ادخل الاتحاد في دستوره انظمة متطورة لتحسين اوضاع المعيشة والاهتمام بشؤون المواطنين، كما وضعت الدولة انظمة تحافظ من خلالها على كيانها ومصالحها الاقتصادية والسياسية.

لهذا نجد المجتمع في الامارات كورشة عمل دائم لتحسين المؤسسات وتطويرها وتعميم الخدمات (هاتف، كهرباء، ماء، سياسة زراعية متطورة، مشاريع صناعية بترولية، مشاريع غاز).

وتطورت الحياة التعليمية والتربوية تطوراً ملموساً، فقد نص الدستور المؤقت على أهمية التعليم وجعله منذ عام ١٩٧٢ الزامياً في المرحلة الابتدائية ومجانياً في كل مراحل التعليم في داخل البلاد، مع تأمين المأكل والملبس والمصروف الخاص للطلبة. وقد افتتحت جامعة الامارات عام ١٩٧٧.

من الناحية الاقتصادية، يشكل البترول عصب الاقتصاد للدولة الحديثة، وهو المورد الرئيسي للاقتصاد القومي، وتقف دولة الامارات العربية في المرتبة السادسة في العالم من حيث الانتاج البترولي.

ومن الموارد الثانوية للدخل القومي، الزراعة وهي تشكل مورداً ضعيفاً، وتوجد في بعض الأراضي الخصبة في أبو ظبي ورأس الخيمة

ويعتمد على المياه الجوفية ووسائل الري الحديثة لوضع سياسة زراعية تهدف لترشيد طرق الزراعة وتنويع الانتاج.

أما الصناعة فلا تزال في طور البداية رغم وجود خامات معدنية لم تستغل بعد.

إن الواردات غير النفطية لا تشكل ثروة تؤمن الاكتفاء الذاتي للامارات، لكن تدفق البترول في أبو ظبي ساعد على تعديل أي عجز في أي امارة من تلك الامارات. فهذه الامارة تمتلك أعلى مدخول في العالم لكل فرد من افرادها.

اختلف الموقف في الامارات العربية المتحدة عنه في كل من قطر والبحرين، بسبب وجود هذا العدد الكبير من الامارات والمشيخات المتداخلة فيما بينها بشكل لا يمكن فصل الواحدة عن الأخرى، يضاف الى ذلك امكاناتها الضعيفة في ذلك الوقت، وأهم شيء هو عدد سكانها القليل. كانت امارة أبو ظبي أكبر الامارات مساحة وتأتي دبي بعدها مساحة، ولكن تكبرها من ناحية السكان نسبياً، ثم رأس الخيمة والشارقة والفجيرة وعمان وأم القيوين. وهي سبع امارات عرفت حتى ذلك الوقت بامارات الساحل المتصالح أو ساحل الهدنة أو ساحل عمان الصير، وكان من الطبيعي والضروري أن يقوم بينها نوع من التعاون شجعته بريطانيا، لكي تضمن مصالحها، وكان هذا التشجيع هو الذي أدى الى اعلان كل من أبو ظبي ودبي، عن قيام اتحاد فيدرالي في ١٨ فبراير ١٩٦٨ فيما بينها، وناشدت الامارات الأخرى دخول الاتحاد، كما دعا البيان حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق على عمل موحد يكفل سلامتهما واستقرارهما، لذلك اقترحت دولة قطر اعلان اتحاد يضم

الامارات التسع، واثر ذلك اجتمعت قيادات الامارات التسع في الخامس والعشرين من فبراير في دبي، ودام اجتماعهم مدة ثلاثة أيام، تم التوقيع فيها على ما يعرف باتفاقية دبي، التي أنشيء بموجبها (اتحاد الامارات العربية)، وبدأ العمل بهذه الاتفاقية ابتداءً من ٣٠ مارس ١٩٦٨.

وفي الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للاتحاد الذي عقد بين ٢٥ - ٢٦ مايو ظهر أول خلاف، برغم أن اجتماعاً للمستشارين عقد قبل اسبوع من تاريخه في أبو ظبي وقد أتى الخلاف من التساؤل عما اذا كان من الواجب بناء المؤسسات الاتحادية في البدء أو أن الدستور يجب أن يأتي أولاً. وقد فشل الحكام في اجتماعهم الأول حول هذا الموضوع، ولم يستقروا على رأي حول اعتبار اتفاقية دبي ميثاقاً للاتحاد. وأخذ بعضهم يطالب بدستور كامل ودائم قبل المضي في انشاء المؤسسات الاتحادية وكانت بريطانيا تراقب تطورات الوضع، ولم يكن من رأيها دخول أي من البحرين وقطر في الاتحاد، نظراً للتعداد السكاني والمستوى الثقافي المرتفع، ومن ناحية قطر، كانت بريطانيا تعتقد بوجود ارتباطات وثيقة بين قطر، والمملكة العربية السعودية، وكانت تخاف من تأثير الأخيرة على الاتحاد باعتبارها دولة كبيرة، وقد طرحت بريطانيا الأسلوب الديمقراطي لتتمكن من خلاله الابقاء على أسواقها في المنطقة، واستعادة نفوذها السياسي دون الاستعانة بالجيش البريطاني، وكانت ترى بأفضلية الاتحاد السباعي على الاتحاد التساعي. وأخيراً دخلت الكويت بوساطة، وبدفع من المملكة العربية السعودية لازالة أسباب الخلاف الذي بدأ يتفاقم في الاتحاد من كل النواحي، وظهرت الخلافات القبلية، وتفجرت الجروح القديمة بشكل واضح، بالاضافة الى التناحر حول الزعامة، وقد نجحت الوساطة الكويتية الى حد ما، وتم التفاهم على جدول أعمال للمجلس الأعلى عند استئناف

جلساته المقبلة في أول يوليو في أبو ظبي وتم الاتفاق على مشروعات قرارات ثلاثة وهي:

- تشكيل المجلس الاتحادي.
- تعيين أول رئيس للاتحاد.
- اختيار مقر له.

ومع ذلك ظهر أن امكانية اقامة اتحاد من تسع امارات أصبح متعذراً بسبب الخلافات حول تفسير الأسس التي سيقوم عليها الاتحاد وعن مكان العاصمة. ثم ان البحرين أعلنت أنها قررت نهائياً الانسحاب من الاتحاد واعلان استقلالها في ١٤ أغسطس ١٩٧١، وشرحت الأسباب التي أدت الى خروجها من الاتحاد، وتأتي في الدرجة الأولى عدم الأخذ بوجهة نظرها في المبادئ الأساسية للاتحاد، والتي تؤمن بها البحرين، وتتلخص في ضرورة وضع دستور حديث يقوم على مبدأ فصل السلطات، ويوزع الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية، ويوفر للمواطنين الحقوق والحريات السياسية والمدنية، ويكفل قيام حكومة مركزية للاتحاد، تمتلك سلطات واسعة في ادارة وتسيير مختلف شؤون حكومة الاتحاد على الصعيد الدولي والداخلي، بما يضمن تطور وتقدم ورفاهية شعب الاتحاد بمختلف أراضيه دون تمييز أو تفريق بين المواطنين، وهذا كله مع عدم المساس بحقوق المواطنين الدستورية المتعلقة بمبدأ تمثيلهم في مجلس نيابي، ينتخب انتخاباً صحيحاً على أساس الكثافة السكانية للامارات الأعضاء في الاتحاد. كما أوضح بيان حكومة البحرين أن جهودها لوضع هذه المبادئ الأساسية في طلب مشروع الدستور لم توفق، وقد ذكر البيان أن البحرين قبلت بالتعديلات التي أقرتها لجنتا الوساطة السعودية - الكويتية والتي رفضتها بعض الامارات برغم أنها أقل مما كانت تأمل البحرين.

كما أوضح البيان الذي صدر عن حكومة قطر عند استقلالها الأسباب التي أدت الى انسحابها من الاتحاد، وأن قطر عملت جهدها على أن يقوم الاتحاد من الامارات التسع، وأنها أعدت مشروع اتفاقية دبي التي قام بموجبها الاتحاد، كما أعدت خطة عملية لتنفيذ هذه الاتفاقية تنفيذاً صحيحاً في أقصر وقت ممكن، ولكن بعض الامارات الشقيقة فتحت باب المناقشات من جديد، بعد أن تم الاتفاق بعد سنتين من النقاش ودام النقاش عاماً ثالثاً. وأوضح البيان أن الوساطة السعودية الكويتية لم تنجح في مساعيها لاقامة الاتحاد التساعي بسبب استمرار الخلاف بينهم، ثم تلا ذلك اعلان استقلال قطر، الذي أصبح الوسيلة الوحيدة لصيانة ودعم كيان البلد والاستمرار في بناء نهضته الشاملة في ظل حياة أفضل.

بعد هذه التطورات وانسحاب كل من قطر والبحرين من الاتحاد، أعلن في دبي بتاريخ ١٩٧١/٧/١٨ قيام دولة الامارات العربية المتحدة التي تتشكل من امارات أبو ظبي - دبي - الشارقة - أم القيوين - عجمان - الفجيرة، بعد أن انسحبت رأس الخيمة مؤقتاً في اللحظة الأخيرة. وبتاريخ ١٠ فبراير عام ١٩٧٢ عادت رأس الخيمة الى الاتحاد بعد انفصالها في بداية تأسيسه، بسبب رفض بعض الاقتراحات التي تقدمت بها لاجراء بعض التعديلات في الدستور الاتحادي.

مشكلة الحدود بين الامارات:

عرفت شبه جزيرة العرب اذن مشكلات الحدود منذ زمن طويل، وكان النزاع يدور حول ملكية الآبار أو الواحات، أما بعد استغلال النفط فقد أصبح من الضروري تحديد ملكية كل شبر من الصحراء، أي في أراضي لم يفكر في ملكيتها أحد من قبل. كذلك كانت هناك قبائل مغرقة

في البداوة ولا تحمل جنسية أي من المشيخات أو الدول المتقدمة نسبياً، ولا بد أن تختفي حياة البداوة بالتدريج وأن تحدد جنسية السكان في شرقي شبه جزيرة العرب.

وقد أثار النفط مشكلة جديدة من نوعها في منطقة الخليج ألا وهي ملكية مئات الجزر غير المسكونة التي كان يتردد عليها الصيادون والغواصون من مختلف المشيخات والامارات دون أن تهتم واحدة منها باثبات حقها في ملكيتها. وقد ازدادت المشكلة تعقيداً منذ أن أدخلت الولايات المتحدة مبدأً جديداً في مفهوم المياه الاقليمية، فقد نشرت بعد الحرب العالمية الثانية الفكرة القائلة بأن كل دولة مسئولة عن أمن أعالي البحار الواقعة بحذائها الى منتصف الطريق بينها وبين الشاطيء الآخر. وأوعزت الى السعودية في بادئ الأمر بأن تعلن عن امتداد حقوقها في مياهها الاقليمية الى خط وهمي يقع في منتصف الخليج. وعلى اثر ذلك أعلنت الخارجية البريطانية عن الامارات الأخرى امتداد مياهها الاقليمية الى ذلك الخط.

وقد عرفت الامارات حالات النزاع على الجزر قبل هذا التغيير، فادعت كل من البحرين وقطر بملكيتها لجزيرة حوار، وقد حكمت بريطانيا بملكية البحرين لها في سنة ١٩٣٨ فقيل انها تعصبت بذلك للامارة التي هي أكثر خضوعاً لها. وفي سنة ١٩٦٢ فرضت تحكيمها في نزاع آخر بين أبو ظبي وقطر على ملكية جزيرة تسمى حلول فحكمت بملكيتها لقطر.

ولم يقتصر الأمر على الخلافات بين الامارات العربية بعضها والبعض الآخر، لأن هذا المفهوم الجديد للمياه الاقليمية حتم وقوع صدام بين الامارات العربية وبين ايران على بعض الجزر الواقعة في منتصف الطريق مثل جزيرة الفارسية المواجهة للمنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية. على أن ايران لم تقتصر ادعاءاتها على تلك الجزر، بل شملت أطماعها جزراً

أخرى قريبة من الساحل العربي مثل جزيرة بوموسى التابعة للشارقة والتي تحاول ايران احتلالها منذ سنة ١٩٦٤ بالرغم من أنها لا تبعد سوى ٤٥ ميلاً عن الشاطيء العربي.

وقد بحث موضوع الجزر في مؤتمر الدمام سنة (١٩٥٢) الذي حضره بعض حكام الامارات الساحلية، وادعى شيخ أبو ظبي في هذا المؤتمر بأن ترخيص الصيد وأعمال الغوص تثبت حق المشيخات في الجزر. وطبيعي أن مثل هذا الأسلوب من التدليل كان من شأنه أن يخدم مصالح المشيخات البحرية. أما السعودية فقد اعترضت على ذلك بقولها ان الصيد والغوص كان دائماً مشاعاً لجميع الشعب العربي في الخليج دون التقيد بالجنسيات الجديدة. والحق ان حكام الامارات لم يكونوا يكترثون لاثبات حقوقهم في الجزر الا حينما تكون مسكونة بصفة دائمة.

والخلاف الذي نشأ بين شركات النفط وبين الحكام يعود للتغير في مفهوم المياه الاقليمية. فهل يكون للشركة صاحبة الامتياز في البر وفي المياه الاقليمية حسب المفهوم القديم الحق تلقائياً في أن تمد منطقة امتيازها الى منتصف الخليج؟ لقد قبل شيخ البحرين بهذا المبدأ، أما حكام قطر وأبو ظبي فقد منحوا امتيازات لشركات أخرى، وحينما رفع الخلاف لتحكيم بعض رجال القانون البريطاني أقروا بوجهة نظر الحكام.

من الواضح أن هذه الخلافات على الحدود لم تفد أحداً سوى بريطانيا التي فرضت وساطتها أو تحكيمها في جميع المنازعات. وحينما لم تنجح في ذلك استخدمت القوة. وقد ضمنت نتيجة هذه الخلافات ولاء بعض الحكام مثل حاكم أبو ظبي الذي تعتبر بلاده من أكثر المشيخات إشكالاً من حيث تخطيط حدودها سواء في البر أم في البحر. ولا يقتصر الأمر على الصراع بينها وبين السعودية على واحات البوريمي ومنطقة

الظفرة التي تقع فيها واحات الجواء، بل ان السعودية تطالب أيضاً بالقسم الشمالي من سواحلها. كما أن امارة قطر تطالب بخور العديد، بينما تدعي امارة دبي بحقها في خور غناته. وبفضل التأييد البريطاني في جميع تلك الخلافات صارت مشيخة أبو ظبي من أعظم امارات ساحل عمان مساحة.

ودولة الامارات اتحادية، والامارات الاعضاء تمارس السيادة على اقاليمها في الشؤون التي لا تخص الاتحاد، ويدير شؤون الدولة المجلس الأعلى للاتحاد الذي يرأسه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي، ويساعده الشيخ رشيد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي، اضافة الى اعضاء المجلس الاعلى وعدد من الوزراء.

وتعتمد الامارات على النفط بالدرجة الاولى للتنمية الاقتصادية ويشكل ٩٠٪ من ايرادات الدولة كما تمتلك الامارات ثروة هامة من الغاز الطبيعي. إلا أن الدولة تعتمد على اسلوب الخطط الاستثمارية السنوية ابتداءً من عام ١٩٧٢ بعد ذلك بدأت اعتماد اسلوب الخطط الخمسية وذلك منذ عام ١٩٨١.

وتولي الدولة اهتماماً بالصناعة والزراعة، ومن المشاريع الصناعية المهمة في المنطقة مصنع دبي للالمينيوم الذي يعتبر من اكبر الصناعات غير النفطية، كما تقوم صناعة الاسمدة والاسمنت. أما من الناحية الزراعية فقد بدأ الانتاج الزراعي والحيواني يغطي جزءاً لا بأس به من متطلبات السوق الاستهلاكية.

وأنفقت الدولة مبالغ كبيرة للمشروعات التعليمية وقد بلغ عدد الطلاب عام ١٩٨٥ خمسة أضعاف عما كان عليه عام ١٩٧٢، كما اهتمت الدولة بالتعليم الجامعي فارتفع عدد الطلاب خمسة عشر ضعفاً

وتضم جامعة العين الكليات المتخصصة والتي تتماشى مع التقدم العلمي[١].

انضمت الامارات الى جامعة الدول العربية في ٦ ديسمبر ١٩٧١ والى الامم المتحدة في ٩ ديسمبر ١٩٧١.

انضمت رأس الخيمة الى الاتحاد في ١٠ فبراير ١٩٧٢. وتقع الامارات في قلب الشاطيء الجنوبي للخليج العربي. يحدها من الشمال الخليج العربي ومن الغرب دولة قطر والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ومن الشرق خليج عمان وسلطنة عمان.

تبلغ مساحتها ٧٧,٧ ألف كم^{٢}. فيها بعض المناطق الشديدة الخصوبة ومراع غنية بالمياه مناخها شديد الحرارة والرطوبة صيفاً يعتدل الجو شتاءً وتسقط كمية ضئيلة من الامطار وتعتبر امارة رأس الخيمة من أفضل المناطق جواً بسبب وجود الجبال الحجرية فيها.

بلغ عدد سكانها حوالي المليوني نسمة، يشكل الذكور ثلثي السكان ويسجل النمو السكاني حوالي ٩,٢٪ وهو معدل مرتفع.

أهم الموارد الاقتصادية هو النفط الذي يساهم بـ ٦٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي وأكثر من ٩٠٪ من ايرادات الدولة، انخفضت معدلات انتاج وتصدير النفط سنة ١٩٨٣ بسبب ظروف السوق العالمية فبلغت سنة

(١) د. علي شفيق، مرجع سابق ص ٥٦.

١٩٨٣ حوالي ٣٩٣ مليون برميل بعدما كانت سنة ١٩٨٢ حوالي ٤٢٦ مليون برميل.

سلطنة عمان

كانت عمان احدى المناطق العربية التي جذبت اليها الأنظار منذ وصول البرتغاليين الى البحر العربي في القرن الخامس عشر، بسبب موقعها الجغرافي المهيمن على مضيق هرمز من جهة، وخليج عمان والبحر العربي من جهة أخرى. وقد ظل العمانيون يحتفظون باستقلالهم حتى القرن التاسع عشر، حيث استطاعت بريطانيا فرض نفوذها عليهم، بعد ابعاد النفوذ الفرنسي عنها. وبعد أن فرضت السياسة البريطانية سيطرتها على عمان، جزأتها الى مناطق وسلطنات ومشيخات، فأصبحت عمان مجزأة الى ثلاثة أجزاء:

١ ـ مسقط وتوابعها، سلطنة مسقط قامت بدعم من الانكليز وهي تقع على خليج عمان قرب مضيق هرمز.

٢ ـ عمان الداخل، وعاصمتها نزوى.

٣ ـ الساحل العماني الذي فتته الاستعمار البريطاني الى سبعة كيانات سياسية أصبحت تعرف فيما بعد بدولة اتحاد الامارات العربية.

وبعد السيطرة البريطانية أصبح لفظ عمان يطلق على الداخل فقط،

وبالتالي فصلت مسقط عنها، حتى انتهى هذا المفهوم بتوحيد المنطقتين تحت سلطة البوسعيد.

نظرة تاريخية:

تبدأ في زمن السلطان سعيد بن سلطان (١٨٠٦ - ١٨٥٦) الذي تعاون مع الانكليز للقضاء على القواسم، خلال حملات ثلاث قام بها الانجليز ضد هؤلاء. كما اضطر السلطان سعيد للالتجاء الى بريطانيا لمساعدته في صد الهجمات السعودية، التي أخذت في تهديد كيانه كلياً، وبسبب المشاكل التي كانت أمام الانكليز في الهند لم يستطيعوا مساعدته، فاضطر لدفع الجزية للسعوديين. واثر ذلك أخذ السلطان سعيد يمضي أكثر أيامه أو بالأحرى حياته في جزيرة زنجبار، حيث أقام فيها ادارة حكومية، وعلى أساس تجاري. واستطاع مد نشاطه التجاري الى داخل القارة الافريقية، بعد تنظيم شبكة واسعة من الطرقات داخل الغابات. وكان لمساعدته المستكشفين والرواد الأوروبيين الأثر الكبير في تمكنهم دخول أعماق القارة. وكان الانكليز ينظرون اليه كأفضل حليف لهم، رغم أنه لم تكن بين الطرفين أية اتفاقية سياسية. وكانت هناك فقط اتفاقية محاربة تجار الرقيق. ولكن كان الانكليز ينظرون الى سلطنة السلطان سعيد كدولة واقعة فعلياً تحت نفوذهم. فالمقيمون السياسيون في كل من زنجبار ومسقط هم الذين يسيرون الدولة والادارة. وبعد وفاة السلطان سعيد في ١٩ أكتوبر عام ١٨٥٦م نشب الخلاف بين ولديه. فكما رأينا كانت سلطنة البوسعيد تضم قسمين أحدهما افريقي، ويضم جزيرة زنجبار وجزيرة بمبا، ثم ساحل القارة الممتد من مقديشو في الصومال حالياً حتى سفالة في موزامبيق، وكان سلطان عمان يلقب بملك السواحل.

كان ماجد بن سعيد يحكم القسم الافريقي نائباً عن والده، وأخيه الأكبر ثويني يحكم القسم الآسيوي، الذي كان عليه استلام حكم القسمين. ولكن ماجد رفض الانصياع الى حكم أخيه. لذلك أخذ ثويني يحضر نفسه عام ١٨٥٩ لارسال حملة عسكرية والقضاء على أخيه ماجد. ولكن الانكليز تدخلوا بالأمر، خوفاً على مصالحهم في زنجبار، وخوفاً من استغلال الألمان الخلاف بين الأخوين، لاحتلال جزيرة زنجبار، بعد أن أقاموا مستعمرتهم في تانغانيكا. وهنا عرضت بريطانيا وساطتها، واختير اللورد كاننج نائب الملك في الهند حكماً بين الشقيقين، فأشار عليهما بالتقسيم في ٢ ابريل ١٨٦١ لأن ذلك يساعد على استقرار الدولة، ويقضي التقسيم باقامة سلطنتين منفصلتين عن بعضهما، الأولى في مسقط ملحقاتها في الخليج، ويحكمها ثويني، والثانية في زنجبار والممتلكات الافريقية الأخرى، على أن تتعهد سلطنة زنجببار بدفع أربعين ألف كرونة سنوياً لسلطنة مسقط على سبيل التعويض، ولعدم تكافؤ الطرفين، وهذا يعني تبعية اسمية من حاكم زنجبار الى حاكم مسقط. وبذلك تقطعت أوصال الامبراطورية، وانفصل القسم الافريقي عن الآسيوي، وابتعد عنه وأصبح افريقياً بحتاً.

ثم ان بريطانيا استطاعت وضع الطرفين تحت نفوذها. وقد ظل حلفاء ماجد يحكمون زنجبار والسواحل تحت الحكم البريطاني حتى خروج أخرهم في الستينيات من هذا القرن، فبعد استقلال زنجبار بدأ سلاطينها ينظرون الى العودة للاتصال بالعرب، وقد أثار هذا الانكليز، فساعدوا أوكيلو وهو من الكونغو على غزو زنجبار، وبالتعاون مع الشيرازيين والذين يشكلون القسم الثاني من شعب زنجبار، فيما القسم الأول يتشكل من العرب، واستطاع أوكيلو طرد السلطان والسيطرة على الجزيرة، ثم جرت

مذبحة رهيبة تحت سمع بريطانيا وبصرها للعرب، وأبعدوا السلطان خليفة بن برغش، وذبحوا السكان العرب. وكان هذه يعني زوال العرب من زنجبار التي فقدها العرب كما فقدوا فلسطين. وما يجدر ذكره أن مدينة مومباسا ذات الأغلبية السكانية العربية كانت تعتبر مدينة عربية لتبعيتها لسلطان زنجبار، وكانت بريطانيا تستأجرها، منه ثم اضطر للتخلي عنها عند استقلال كينيا عام ١٩٦٤، وانضمت الى كينيا وأصبحت أكبر موانئها.

أما القسم الآسيوي، فبعد التقسيم عام ١٨٦١ لم تعد لديه الامكانات التي تساعده على خلق دولة، لذلك اتجه ثويني لطلب المعونة من الانكليز هو وخلفاؤه من بعده. وبذلك ابتدأت مرحلة جديدة من مراحل النفوذ البريطاني في عمان حيث أنشأت بريطانيا قنصلية فيها، لادارة شؤونها. وقد حاول ثويني الاتصال بالفرنسيين، ولكن لم تكن لديهم القوة لمساعدته. لذلك عاد الى الحظيرة البريطانية، وانتهت سلطنة البوسعيد، وأخذت تنحدر شيئاً فشيئاً ليكتنفها الغموض والنسيان. ولم يعد أحد يعرف عنها شيئاً حتى الحرب العالمية الثانية، ومحاولة اعادة الامامة وظهور البترول والثورة العمانية ضد سعيد بن تيمور.

قام قابوس بن سعيد في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ بالاستيلاء على السلطة في سلطنة عمان، في تصحيح ساندت فيه الأسرة الحاكمة السلطان قابوس. واستلم هو الحكم، وتسمّى بالسلطان قابوس، بدلاً من والده سعيد بن تيمور الذي نقل مرغماً الى لندن، بعد تنازله عن الحكم. ويعتبر هذا الانقلاب أو هذا التصحيح ـ حسب قول الصحف العمانية ـ مرحلة هامة من مراحل تاريخ هذه السلطنة القديمة. فقد كانت أول دولة عربية ضمت في جانبيها السواحل الافريقية والعربية. ومما لا شك فيه أن استلام قابوس للسلطنة أدى الى توحيد عمان، فضمت المناطق الداخلية والتي كانت

تسمى عمان الوسطى أو عمان الداخلية، الجبل الأخضر بالمنطقة الشرقية، وجعلان والظاهرة وظفار وساحل الباطنية في دولة واحدة، بعد أن كانت دولاً وامارات داخلية. كما أنه سمح لجميع الزعماء الذين حاربوا والده بالعودة الى عمان.

ونظراً لموقع عمان الاستراتيجي المطل من جهة على البحر العربي، ومن جهة على خليج عمان ومضيق هرمز فقد جعلها منذ القدم هدفاً للاستعمار الأوروبي، بدءاً من البرتغاليين الذين ظلوا فيها أكثر من مئتي سنة يحتلون السواحل العمانية، الى الهولنديين والفرنسيين ثم الانكليز. وقد استطاع هؤلاء في نهاية القرن التاسع عشر ابعاد كل منافسة أوروبية عن عمان وسيطروا عليها سيطرة تامة. وبالرغم من أن عمان كانت من ناحية القانون الدولي دولة مستقلة لها حق التصرف بشؤونها الداخلية والخارجية والدفاع.. الخ الا أن بريطانيا في الواقع كانت لها السيطرة الفعلية عن طريق الموظفين الذين كانوا منتدبين من قبل الحكومة البريطانية الى عمان. وكان السلطان إسمياً يعتبر رأس قائمة الحكم، في حين أن القنصل البريطاني التابع لسلطة المقيم العام في البحرين هو الحاكم الفعلي، وهو لا يقل شأناً ونفوذاً عن غيره من ممثلي الحكومة البريطانية في المنطقة. ومما يذكر أن كلا من بريطانيا وفرنسا قد اعترفتا باستقلال عمان بالبيان الصادر عنهما عام ١٨٦٢، الذي أعلن فيه استقلال السلطنة واحترام سيادتها. وعندما حاولت بريطانيا عام ١٨٩١ تحويل السلطنة الى محمية بريطانية اعترضت فرنسا بالبيان المذكور. لذلك لجأت بريطانيا الى هذه الحيلة، وأخذت تحكم عن طريق الموظفين الانكليز.

كان هناك وزارة للخارجية وعلى رأسها موظف من موظفي وزارة الخارجية البريطانية، ثم وزير للداخلية، ووزير للمالية والدفاع وكلهم من

التبعية البريطانية، أو من دول الكومونولث، ويعتمد نظام الادارة الداخلية على الطريقة القبلية والشيوخ لهم اليد الطولى في مناطقهم، وتعتبر بريطانيا مسؤولة عن الشؤون الخارجية والدفاع والمالية. وكان السلطان سعيد بن تيمور ومن سبقه يتلقى معونة من الحكومة البريطانية بالاضافة الى الأموال التي كانت تدفعها بريطانيا لقاء المطارات والأراضي التي تستعملها الحكومة البريطانية. كما أن التعهدات التي ارتبط بها أسلاف السلطان الحالي ظلت سارية المفعول حتى استلام السلطان قابوس، حيث جرى تعديل بعضها والغاء بعضها الآخر، وخاصة التعهد الذي قدمه السلطان سعيد بن تيمور بعدم التصرف في أية قضية أو بيع أرض دون مشاورة الحكومة البريطانية. وهذه التعهدات هي على غرار ما قدمه مشايخ امارات الخليج لبريطانيا في ذلك الوقت. وقد جددت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية جميع هذه المعاهدات بمعاهدة واحدة سميت معاهدة الصداقة والإبحار والتجارة، عقدت بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥١، حيث احتفظت بريطانيا بامتيازاتها برسائل متبادلة ملحقة بالمعاهدة الأصلية. وقد سمحت هذه الاتفاقيات لبريطانيا بابقاء مطاراتها في سلالة ورأس الحد وجزيرة مصيرة التي حلت محل عدن، بالاضافة الى ممتلكاتها في جزائر قوريا موريا التي تنازل السلطان السابق سعيد بن سلطان عنها لبريطانيا، وأما المصالح البريطانية فلا تزال توجد في عمان الداخلية، حيث ظهر البترول في منطقة فهود وظفار.

ولكي نفهم الفرق بين السلطنة والامامة يجب أن نعود قليلاً الى الوراء. فالسلطنة التي أسسها سعيد بن سلطان لا يرضى عنها العمانيون الذي يتبعون مذهب الإباضية. وهذا المذهب يصر على وجود الامام المنتخب. وقد ظلت الامامة موجودة منذ وصول الاباضية الى عمان في

زمن الأمويين. وكانت تختفي ثم تعود. وكان آخر إمام هو عزان بن قيس الذي قتل في أواخر كانون الثاني (يناير) ١٨٧١ تحت أسوار مدينة مطرح. ومنذ ذلك الوقت كان تفكير غلاة الاباضية لا ينفك بالتذكير بعودة الامامة وخلع نظام السلطنة الموجود في مسقط، والذي تتوارثه عائلة البوسعيد. وأخيراً تم انتخاب الامام سالم بن راشد الخروصي اماماً لعمان عام ١٩١٢ بموافقة جميع الأطراف المشكلة للمجتمع العماني، وخاصة القسمين الرئيسيين الغافرية والهناوية. والذي ساعد على السرعة في عودة الامامة التدابير التي اتخذتها حكومة السلطان عام ١٩١٢ بتشجيع من الانكليز لمنع حركة تهريب الأسلحة والذخائر. فأنشأت مخزناً تمر به الأسلحة تحت مراقبة الحكومة، وقد كافأ السلطان على هذا العمل بإعطائه ١٠٠ ألف روبية اضافة للاعانة السنوية التي تمنح له، برغم احتجاجات زعماء الداخل، كما لا يخفى أن الصراع الدائم بين فكرة الانتخاب في الحكم والحكم الوراثي يمكن اعتبارها السبب الرئيسي للخلاف بين العمانيين من جهة والسلاطين من جهة أخرى.

الثورة العمانية (١٩١٣ ــ ١٩٢٠):

لم يرض الانكليز ولا سلاطين مسقط عن ظهور الامامة التي اتخذت لنفسها العاصمة القديمة لعمان مدينة نزوى. وفي هذه الأثناء توفي سلطان مسقط فيصل بن تركي عام ١٩١٣. وقد حاول ابنه وخليفته تيمور بن فيصل الوصول مع الامامة الى تسوية عن طريق أحد أعمدة الامامة، وهو عيسى بن صالح الحارثي أمير الشرقية. ولكن لم يصل الطرفان الى تسوية، وقد حاول كثير من أمراء الساحل المتصالح، بايعاز من الانكليز، الدخول في المصالحة الا أن الأمور كانت أبعد من أن تصل الى نهاية، لأن

الفريقين كانا على طرفي نقيض، وكل منهما يرى أن السلطة يجب أن تعود اليه. وقد نصح الانكليز السلطان تيمور بمواصلة المساعي السلمية، لأنهم لا يستطيعون مساعدته للقضاء على الامامة في الداخل، بسبب الحرب العالمية الأولى، وبالمقابل وجد الامام سالم أن الفرصة سانحة للقضاء على السلطنة، بسبب الحرب، لذلك قامت قوات الامامة في ديسمبر ١٩١٤ بهجوم على مسقط، ولكنها لم تستطع احتلالها لاصطدامها بالقوات البريطانية ـ الهندية الرئيسية التي كانت معسكرة بالقرب من مسقط. واشترك الأسطول البريطاني بمدفعيته القوية بقذف قنابله على القوات المهاجمة، مما اضطرها للعودة بعد قتال عنيف خسرت فيه قوات الامام عدداً كبيراً من القتلى. ولم تنقطع المناوشات وبخاصة عندما حاول السلطان استعادة ما فقده وتحريض القبائل على الامامة ولكن دون جدوى.

زار اللورد هاردنغ نائب الملك في الهند مسقط في فبراير ١٩١٥، ونصح السلطان مرة ثانية بمسالمة شعب الداخل (عمان الداخلية)، لأنهم أي الانكليز لم يعودوا يستطيعون حمايته. وذلك بسبب الحرب، واضطرار السفن البريطانية للابتعاد عن الساحل، لذلك ظلت الرسائل والمباحثات مدة طويلة متبادلة بين الطرفين في الفترة الواقعة بين ابريل ويوليو ١٩١٥ بين الامام وممثليه من ناحية، والوكيل البريطاني بوصفه وسيطاً للسلطان، وقد تمخضت هذه المباحثات عن الأسباب الجوهرية للعداوة التي يحس بها أتباع الامامة حيال السلطان. وقد اعترض الامام على منع تجارة الرقيق وتجارة الأسلحة. كما اتهم السلطان بفشله في تطبيق الشريعة الإسلامية وباستيراد الخمور والتبغ، بالاضافة الى اعتماده على تأييد جنود الانكليز، وأنه يعمل على منع وصول الامدادات والتموين الى الداخل. وانتقدت الامامة الانكليز لادعائهم بالسيطرة على البحر، مع أنه ينبغي أن يكون

مشاعاً للجميع وقد طالت المفاوضات. وفي أثناء ذلك استطاع الامام احتلال المرتفعات الجبلية واحتلال مدينة الرستاق التي كانت عاصمة الامامة قديماً.

كانت بريطانيا تنتظر نهاية الحرب لتحل القضية العمانية لصالح السلطان. وفي الرابع من شهر مارس عام ١٩١٩ أرسل القنصل البريطاني في مسقط كتاباً الى نائب الامام يقول فيه: «انني أرغب بالاجتماع اليكم للتباحث فيما يجب عمله لتحسين العلاقات، لأن المباحثات هي الوسيلة الوحيدة في مثل هذه الأحوال لتسوية النزاع، ان لدينا خمسة آلاف جندي مدربين على الحروب، ويعسكرون في العراق. لقد أنجزوا عملياتهم الحربية. ولا عمل لهم الآن في العراق، وان بضعة آلاف منهم تكفي لاحتلال عمان كلها. وأنتم تعرفون ذلك، وبأننا سادة البحار. فاذا كنتم تريدون معاداتنا، فاننا سوف نمنع عنكم ورود الرز والحبوب، والأقمشة، كما سنمنع عنكم بيع منتجاتكم، لأن جميع طرق التجارة بأيدينا، ولهذا أطلب منكم أن توضحوا الأمر للإمام، وأن الأمور لا يمكن أن تستمر على هذه الحالة، مما يحتم أن نجتمع ونتخاطب الأمر». ولكن الامام رفض التهديد البريطاني، وظل على موقفه من العداء والعمل على القضاء على السلطنة. وفي عام ١٩٢٠ قتل الامام غيلة، وتولى الامامة مكانه محمد عبد الله الخليلي (١٩٢٠ ـ ١٩٥٤م).

معاهدة السيب:

اثر استشهاد الامام الخروصي اعتقد السلطان والانكليز معه بأن الفرصة سانحة للقضاء على الامامة، وبخاصة وجود التفرقة التي كانت تدب في صفوف رجالها، لذلك أسرع العمانيون لانتخاب الامام الخليلي

بسرعة، برغم رفضه لها. ثم وصلته رسائل المستر وينجينت القنصل البريطاني في مسقط، يقترح فيها وقف القتال، واجراء مفاوضات بين الطرفين المتقاتلين لعقد اتفاقية تسوّى الأوضاع. وحددت قرية السيب مكاناً للاجتماع، حيث عقدت المعاهدة أو الاتفاقية المعروفة باسم اتفاقية السيب بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ بين ممثلي السلطان والسلطات البريطانية من جهة وممثل امامة عمان من جهة أخرى، وفيها تم تحديد، بشكل مبهم تقريباً مناطق نفوذ السلطان التي تشمل السواحل، ومناطق نفوذ الامامة التي تشمل الداخل. ونصت المعاهدة على حرية المرور والتبادل التجاري والمسافرين. وعدم ايواء المجرمين، وتحديد الضريبة على مرور البضائع. وقد ظلت هذه المعاهدة سارية المفعول حتى هجوم القوات البريطانية على عمان الداخل عام ١٩٥٥، وكان لهذه المعاهدة دور كبير في النقاش الذي جرى في الأمم المتحدة، عند عرض القضية العمانية عليها، وذلك لاثبات انفصال عمان الداخلية عن السواحل.

بعد معاهدة السيب لم يعد هناك أي احتكاك بين الامامة وسلطنة مسقط، وقد استطاع الامام الخليلي أن يهيمن على عمان الداخلية، وقد ساد الهدوء والاستقرار في ربوع المنطقة بوجه الاجمال، لا تعكرها أحداث كثيرة ذات شأن. ولما كانت البلاد تعيش في عزلة، فقد ظل العالم الخارجي يجهل أمورها جهلاً يكاد أن يكون تاماً، وفي سنة ١٩٥٤ توفي الامام الخليلي بعد ضعف جسمه وبصره، وانتخب بعده الامام غالب بن علي الهنائي.

أعادت شركة نفط العراق أعمالها في عمان، ممثلة في الشركة المنبثقة عنها والمسماة باسم (شركة تطوير البترول في عمان) سنة ١٩٥٣، بموجب عقد امتياز للتنقيب عن البترول في جميع أرجاء عمان، كانت قد

كانت قد حصلت عليه سنة ١٩٣٩ من سلطان مسقط. وكانت هناك أخطار تهدد نفوذها، أو بالأحرى النفوذ البريطاني في عمان، وأول هذه الأخطار هو وجود امامة عمان مستقلة عن السلطان، وثانيهما المنافسة الشديدة، التي أخذت تظهرها الشركات البترولية الأمريكية.

ولما كان الامام قد استطاع القضاء على تمرد قبائل الدروع البدوية وضمها اليه، قامت على اثر ذلك قوات السلطان بمساعدة الانكليز باحتلال مدينة عبرى عاصمة المنطقة في أواخر عام ١٩٥٤، وأخرج منها عامل الامام والحامية بايعاز من بريطانيا، وقد برر المندوب البريطاني هذا التدخل «بأن بريطانيا لم تكن ترغب في حركات عام ١٩٥٤ أن تحتل مناطق البترول، ولكنها كانت تحاول منع الامام غالب وأعوانه من السيطرة على البترول للاستفادة لوحدهم من عائداته، في حين أن هذه العائدات يجب أن توزع على الجميع». وفي الحقيقة لم يكن جيش السلطان هذا سوى جيش شركة البترول بقيادة ضابط انكليزي أطلق عليه اسم (قوة ميدان مسقط وعمان) وقد أنشيء بطلب من الشركة سنة ١٩٥٣ في بيت الفلج قرب مسقط، ثم انتقل في أوائل عام ١٩٥٤ الى رأس دقم في الجنوب، حيث تصلح المنطقة لمسير السيارات العسكرية، ويمكن منه الالتفاف حول جبال الحجر، وضرب الامامة من الخلف، ولم يكن احتلال مدينة عبرى سوى مقدمة لاحتلال جميع أراضي الامامة وتطويقها من الخلف، وقد أكمل الطوق باحتلال القوات البريطانية في السادس والعشرين من أكتوبر عام ١٩٥٥ واحة البريمي، وفي الخامس عشر من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ابتدأ الزحف نحو عمان الداخلية للقضاء على الامامة. فسقطت مدينة نزوى العاصمة التاريخية العمانية، وفيها مراكز الامامة حيث هوجمت من عدة اتجاهات، بينما صعدت قوات أخرى الجبال واحتلت

مدينة الرستاق، وهي الأخرى من المدن الهامة والتاريخية في عمان، وكان الشيخ طالب بن علي شقيق الامام والياً عليها، ثم اتصلت هذه القوات مع القوات البريطانية، وقوات جيش السلطان القادمة من الساحل عن طريق وادي سمايل، وبالرغم من أن الرأي العام العالمي يعلم بأن بريطانيا هي المسؤولة الأولى والأخيرة عن هذا الهجوم، فقد نفت أن يكون لها رأي في هذا الموضوع، حيث ذكر مندوبها أن السلطان أرسل قواته لتلك المنطقة، ليؤكد سلطته عليها، وليقضي على حركة انفصالية يقوم بها بعض أتباعه. وكان سلطان مسقط ينتظر بعيداً في ظفار أنباء التدخل بفارغ الصبر، ثم ترك مقره ليجتاز المناطق الداخلية، وراء جيوشه، وليشاهد عمان الداخلية لأول مرة في حياته، وكذلك أسلافه من قبله، ومع ذلك لم يجرؤ أن يتوغل في الجبال، واكتفى بزيارة خاطفة لمدينة نزوى، ثم في طريق العودة، التقى في واحة البريمي بشيخ أبو ظبي ووقع الاثنان اتفاقاً على اقتسام واحة البريمي. وفي الوقت الذي كانت تجرى فيه العمليات الحربية ابتدأت عمليات التنقيب عن البترول بسرعة كبيرة، وأقيم جسر جوي لنقل المعدات اللازمة الى منطقة فهود وبوشر بفتح الطرقات من الساحل عبر الجبال.

ثورة الجبل الأخضر (١٩٥٧ ـ ١٩٥٩):

بعد احتلال عمان الداخلية من قبل جيش السلطان، والقوات البريطانية بدا وكأن الامامة قد زالت من الوجود. ولكن قوات الامامة التجأت الى الجبال وأخذت تشن حرب العصابات، في الوقت الذي كان فيه يجري تنظيم قوات جديدة استعداداً لمعركة فاصلة، ثم ان القتال الحقيقي بدأ في صيف عام ١٩٥٧. واندلعت الثورة في المنطقة الشرقية

بقيادة الشيخ ابراهيم بن عيسى الحارثي، ثم تبعتها جميع المناطق، وفي يونيو ١٩٥٧ نزل الشيخ طالب، ورجاله المسلحون الى ساحل الباطنة، ووصلوا الى منطقة الجبل الأخضر، حيث انضم اليهم الامام غالب والشيخ سليمان بن حمير شيخ الجبل الأخضر في ٩ يوليو ١٩٥٧، وقد استعادت قوات الامامة مدينة نزوى، ثم واصلت تقدمها حتى استطاعت احتلال أغلب المدن الداخلية، واثر هذه الهزيمة التي لحقت بقوات السلطان، تدخلت بريطانيا بقواتها البرية والجوية تلبية لنداء السلطان، وقد أعلن سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم «أن القوات البريطانية قد تحركت... وأن سلطان مسقط قد طلب المعونة فأجيب طلبه». وفي الرابع والعشرين من يوليو ١٩٥٧ بدأ الطيران البريطاني يقذف معاقل الامام بالقنابل والصواريخ، وفي الوقت ذاته تحركت الوحدات البريطانية تساندها المدرعات، واستطاعت أن تحتل نزوى مرة ثانية، وعدداً من المدن المجاورة، وعلى اثر ذلك انسحبت قوات الامام الى الجبال مرة ثانية، وابتدأت حرب العصابات ضد القوات البريطانية بعنف متزايد، وتجددت الهجمات في كل بقعة من بقاع عمان. وقد استعادت الثورة حصن بهلا. وفي عمان الوسطى هاجمت قوات الثورة منطقة فهود، وفي الشهور الأخيرة لعام ١٩٥٨ وبداية عام ١٩٥٩ شدد سلاح الطيران هجماته مما جعل امكانية بقاء القادة صعباً للغاية، لذلك اضطر الامام غالب بن علي وبقية قادة الثورة لمغادرة بلادهم للدعوة لثورتهم في المحافل الدولية والعربية، واستقر أغلبهم في مدينة الدّمام في المملكة العربية السعودية التي احتضنت الامام، وأخذت تقدم له المساعدة. ومن الدمام أخذ الامام في تجميع القوى وتنظيم الدعاية للثورة العمانية في مختلف المجالات الدولية والعربية، كما أن الامام افتتح في مختلف العواصم العربية مكاتب لرعاية

المواطنين العمانيين والاتصال بالحكومات، على شكل سفارات. ثم ان حكومة الامام في المنفى نشرت برنامجها الذي تسير عليه الثورة حيث تقرر ايجاد مجلس يسمى مجلس قيادة الثورة، ليكون السلطة العليا في مختلف النشاطات، تعاونه لجان للخارجية والمالية والعسكرية.

جرى أول اتصال بين بريطانيا والامامة في شهر يوليو ١٩٥٩، عندما أرسلت بريطانيا مندوباً ليعرض على الامام رغبة بريطانيا في الدخول في مفاوضات مباشرة معه بشأن النزاع القائم، ولكنهم اشترطوا للبدء بالمفاوضات أن يوقف اطلاق النار والأعمال الحربية، ولكن الامام رفض وقف اطلاق النار. وفي عام ١٩٦٠ قامت بعثة وسيطة لاستئناف المباحثات، مع موافقة بريطانيا على التراجع عن شرطها الأول، بوقف اطلاق النار من قبل العمانيين، ولكنها أصرت على معرفة طلبات الامام. وكان جواب الامام على ذلك هو:

١ ـ اعادة الأحوال الى ما كانت عليه قبل الاعتداء.

٢ ـ الاعتراف باستقلال عمان وسيادتها.

٣ ـ جلاء القوات البريطانية عن أراضي عمان.

٤ ـ التعويض عما أتلفته الحرب.

٥ ـ اطلاق المسجونين السياسيين.

وفي شهر يوليو من العام نفسه طلبت بريطانيا الاجتماع بمندوب عن الامام في جنيف، للاتفاق على أسس المفاوضات المقبلة، وتبادل وجهات النظر، وأسفرت هذه الاتصالات عن عقد اجتماع في بيروت في السابع عشر من يوليو عام ١٩٦٠، وقد مثل الجانب البريطاني فيه المستر نورمان المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، وعن الجانب العماني

الشيخ سليمان بن حمير الذي كرر الشروط السابقة كأساس للمفاوضات، وانفض الاجتماع ليعود كل من الفريقين الى مرجعه دون الوصول الى نتيجة تذكر. وفي ديسمبر عام ١٩٦٠ عاد ممثلو بريطانيا للاتصال بالامام، وأبدوا استعدادهم للمفاوضات، ولكن على أساس شرطين:

١ ـ وقف اطلاق النار من قبل المجاهدين العمانيين.

٢ ـ سحب شكوى عمان من جدول الأعمال في الأمم المتحدة.

وقد رفض مندوب الامام هذين الشرطين، وتمسك بشروطه السابقة، بعد ذلك عقد اجتماع آخر في مقر الوفد العماني في بيروت في الرابع من يناير ١٩٦١ ومثل الجانب البريطاني فيه المستر جون دي سيلفيا رئيس القسم السياسي في دائرة المعتمد البريطاني في البحرين. وقد أكد الوفد العماني ما قاله في السابق، وفض الاجتماع دون تعيين موعد آخر. وكان آخر اجتماع ضم ممثلين عن الامامة وبريطانيا جرى في فبراير ١٩٦١ في بلدة شتورا دون نتيجة تذكر.

قررت جامعة الدول العربية بحث القضية العمانية في دوراتها المختلفة واتخذت قرارات متفقة في نصوصها على ما يلي:

أولاً: أن تواصل الدول الأعضاء مساعيها حتى تسترد امامة عمان حقوقها وحريتها.

ثانياً: أن توجه حكومات الدول الأعضاء مندوبيها لدى الأمم المتحدة الى الاشارة لهذه القضية، وما تعانيه امامة عمان في الوقت الحاضر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المقبلة.

عرضت قضية عمان في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال عدة دورات، وبالرغم من الحجج القوية التي أوردتها الوفود العربية في سبيل

اثبات حقيقة تمتع عمان بالاستقلال لقرون عديدة، وبوجود دولتين منفصلتين هما دولة مسقط ودولة عمان، ورغم ايضاح تبعية سلطان مسقط للبريطانيين، واختفاء الاستعمار وراء ظهر السلطان، وبالرغم من كشف القناع عن مطامع بريطانيا البترولية والاستراتيجية في عمان، وأثر هذه المطامع على تدخلها العسكري واحتلالها، فان عدداً غير قليل من الوفود المختلفة أبدت عدم اقتناعها بوجهة النظر العربية، معللة ذلك بالالتباس حول حقيقة الأوضاع في عمان، نظراً لتناقض المعلومات التي قدمتها الوفود العربية، مع ما قدمته بريطانيا. وقد أدى هذا الالتباس بتلك الدول الى امتناع بعضها عن التصويت ازاء مشاريع القرارات المقترحة.

والواقع أن اللبس والغموض اقتصر في حقيقته على نقطة رئيسية هي تشكك الدول المتمنعة في وجود عمان كدولة منفصلة عن دولة مسقط. وهذه النقطة ذات أهمية كبرى لدى تلك الدول، اذ تخشى النتائج التي قد تترتب على موافقتها على استقلال عمان بالنسبة لمصالحها الخاصة، وبالنسبة للمبدأ نفسه، فبسبب عدم توفر اليقين لدى تلك الدول من أن عمان ليست جزءاً من دولة مسقط وعمان، فانها تخشى أن تؤدي موافقتها على استقلال عمان الى ايجاد سابقة جواز قيام دولة من سكان دولة ما بالمطالبة بالانفصال والاستقلال عن الدولة التي ينتمون اليها، لذلك فمن الجوهري اقتناع تلك الدول سواء في عواصمها أو في ندوة هيئة الأمم المتحدة بأن موضوع عمان ليس بموضوع انفصال، وانما موضوع استعادة حرية واستقلال شعب ووطن. وبهذه الصورة كان الجو السياسي الدولي بالنسبة لعمان.

وأخيراً في يوم ١٩٦٣/١/٤ تقدم مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة بمذكرة باسم سلطان مسقط الى يوثانت السكرتير العام للأمم

المتحدة لايفاد مندوب خاص له لزيارة مسقط وعمان بغية وضع تقرير عن الوضع هناك، طبقاً للاقتراح البريطاني المقدم الى الجمعية العامة في هذا الشأن. وقد اختار الأمين العام لهذه المهمة المستر دريبنج سفير السويد في مدريد. وقد أرسلت الجامعة العربية وامام عمان برقيتين بتاريخ ١٩٦٣/١/١٤ الى السكرتير العام للأمم المتحدة أعربا فيهما عن رغبتهما في أن يرافق مبعوثه الخاص مندوب عن الامام غالب بن علي لتسهيل مهمته، وأن تكفل الأمم المتحدة للشعب العماني حرية الاعراب عن أمانيه. غير أن يوثانت لم يستجب للفكرة. ولذلك بعث الامام غالب الى يوثانت بمذكرة معبراً عن عدم موافقته ورفضه لنتائج رحلة المبعوث، اذ جاءت مخيبة للأمال، وخاصة أن المبعوث سيكون في ضيافة سلطان مسقط خلال رحلته وسيحاط بالسلطات البريطانية. وقد قام دريبنج بجولة في مختلف أنحاء عمان اعتباراً من ٨ مايو ١٩٦٣ حتى أول يوليو ١٩٦٣، وعاد بتقرير مطول في تسع وأربعين صفحة من الملاحق والخرائط. وكان التقرير في مجموعه لصالح السلطان لأنه لم يعترف بوجود الامامة «ويغلب على الظن أن الامامة في بعض الفترات لم تتعد كونها اتحاداً غير ملتئم بين القبائل. وفي فترات أخرى من الزمن كانت في حالة من القوة جعلتها تفرض ارادتها على الأقاليم المجاورة»، ثم ذكر «أن الامام هو شخصية دينية، وقد حصل أحياناً على سلطات مدنية، وليس هذا بغريب بالنسبة للشخص المتتبع للتاريخ الاسلامي». والواقع أنه لا يمكن فهم منصب الامامة وبخاصة في التاريخ العماني (الاباضي) الا لمن تتبع المذهب الاباضي، أو كان لديه اطلاع كامل على مجمل الثقافة الاسلامية، فالامام في كل المذاهب التي تعتمد على وجود الامامة يعتبر مالكاً السلطتين الدينية والدنيوية، فهو رئيس جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بالاضافة الى كونه القائد

العام للجيش. وفي المذهب الاباضي ينتخب الامام أو ينتقى من قبل مجموعة من الزعماء من أهل الحل والربط، دون ترشيح أحد لنفسه، ويرفض الترشيح. وعندما يستقر رأي الجميع على انتخاب شخص ما يخبر بالأمر. واذا رفض فانه يقتل بسبب خروجه على رأي الجماعة. ومتى عيّن الامام أصبح حكمه يمتد على جميع أفراد الشعب.

نظرت الجمعية العامة في دورتها الثامنة عشر في مسألة عمان، بناءً على طلب ثلاث عشرة دولة عربية. وذهبت هذه الدول الى أن شعب عمان ما زال ينكر عليه حقه في الحرية والاستقلال، والى أن استمرار السياسة القمعية التي تنتهجها المملكة المتحدة، وامتناع حكومتها عن انهاء حكمها الاستعماري وفقاً لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، يجعل لزاماً على الجمعية العامة أن تنظر مرة أخرى في مسألة عمان، وأن تعالجها باعتبارها مشكلة استعمارية في جوهرها.

وفي ختام المناقشة العامة، قدمت ثماني عشرة دولة مشروع قرار ينص على أن الجمعية العامة تعترف بحق شعب عمان في تقرير المصير والاستقلال، وتدعو اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الى دراسة الحالة في عمان، وإعلام الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة.

وقد عيّن رئيس الجمعية العامة: أفغانستان، والسنغال وكوستاريكا، ونيبال، ونيجيريا أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بعمان، وانتخبت اللجنة في جلستها الأولى في ٢١ ابريل ١٩٦٤ السيد عبد الرحمن بزواك (أفغانستان) رئيساً، والسيد رئيس وفد كوستاريكا فرناندو فوليو خيمينيز مقرراً.

بدأت اللجنة طوافها في الدول المحيطة بعمان بعد أن رفض سلطان مسقط السماح لها بدخول عمان، وأبدى استعداداً للدخول في مباحثات مع اللجنة في لندن، وقبل أن تغادر اللجنة نيويورك صرح رئيسها بأن اللجنة سوف تجري اتصالاتها مع الزعماء العمانيين أو أي شخص بامكانه أن يضيف شيئاً الى الدراسات التي قامت بها اللجنة، وأضاف بأن بريطانيا لم توافق على السماح بدخولها الى المنطقة، لذلك ستزور اللجنة كلاً من لندن والدمام والكويت والقاهرة في الفترة بين ٢ - ١٦ سبتمبر ١٩٦٤، وذكر رئيس اللجنة بأنه سيجري مباحثات مع سلطان مسقط الموجود في لندن مع المسؤولين البريطانيين، وأنه من المفهوم أن سلطان مسقط رفض دخول اللجنة الى منطقته التي يحكمها والخاضعة بدورها للحماية البريطانية، وقد استمعت اللجنة الى أقوال كثير من الشهود في المدن المذكورة سابقاً، وقدمت تقريرها في ٢٢ يناير ١٩٦٥، ذكرت فيه:

ان مشكلة عمان مشكلة دولية نتجت عن السياسات الاستعمارية والتدخل الأجنبي في مسقط وعمان، وأن هذه المشكلة أدت الى اضعاف اقتصاديات البلاد، وتقف دون نمو البلاد الاجتماعي. وطالبت اللجنة منظمة الأمم المتحدة بالعمل على تسهيل سبل المفاوضات بين الأطراف المعنية، وتقديم المساعي الحميدة لذلك. وعلى الجمعية العامة دعوة كل من السلطان وبريطانيا لبذل كل ما في وسعهما لتسوية القضية بواسطة التسهيلات التي تقدمها لجنة المساعي الحميدة، وتسهيل التوصل الى حل سلمي عن طريق المفاوضات، وأن تستعمل العلاقات الوثيقة والودية القائمة بينها وبين السلطان في التشجيع على التوصل الى هذا الحل. وطالبت اللجنة الجمعية العامة دعوة الدول العربية لبذل كل جهد ممكن في التشجيع على التوصل الى حل عن طريق المفاوضات.

وبتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٣ اجتمعت الوفود العربية في مقر الوفد الدائم للجمعية العربية، بناءً على طلب الشيخ طالب بن علي ممثل إمامة عمان، ورئيس وفدها الى الدورة التاسعة عشر للجميعة العامة للاطلاع على وجهة نظر هذه الوفود في تقرير اللجنة والتداول بشأنه، وقد استهل الاجتماع ببيان ألقاه الشيخ طالب، أوضح فيه موقفه من تقرير اللجنة بعد مناقشة وجوهه السلبية والايجابية.

بعد هذا البيان، وبعد تبادل وجهات النظر أجمع المجتمعون على ما يلي:

١ ـ الموافقة على مبدأ المفاوضات تحت اشراف الأمم المتحدة، ثم السير في هذا الطريق على مراحل: قبول مبدأ المفاوضة، وتعيين الفرقاء في المفاوضة، وضع أسسها، بالرجوع الى ارادة الشعب، كيفية الرجوع الى الشعب.. الخ والاستفادة الى أقصى حد مما جاء في تقرير اللجنة، لا سيما ما يدعم وجهة النظر العربية.

٢ ـ اقتراح توجيه الشكر الى رئيس لجنة عمان على أن لا يمس ذلك في موقف الدول العربية من قضية عمان.

٣ ـ دعوة لجنة عمان المتفرعة عن وفود الدول العربية في نيويورك الى متابعة دراستها على ضوء تقرير لجنة الأمم المتحدة موضوع البحث والى تقديم توصياتها بخصوص المخطط العام لعرض القضية في الدورة القادمة للجمعية العمومية.

وقد أكد المجتمعون على ضرورة استمرار النضال وتعزيزه دعماً للجهود العربية في سبيل التوصل الى حل عادل للقضية.

بادرت الجامعة العربية بعد ذلك الى تنظيم لقاء لاجراء مفاوضات

بين ممثلي بريطانيا وعمان في العام نفسه. وفي يناير ١٩٦٥ قام الشيخ صالح بن عيسى الحارثي بمحاولة لاجراء مفاوضات مع الانكليز، الا أن الانكليز تابعوا رفضهم لهذه المفاوضات، ويعود ذلك الرفض الى أن الشركات البترولية اكتشفت احتياطات كبيرة صناعية للبترول في عمان.

ثورة ظفار (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥):

وبينما كانت المفاوضات جارية بين الامامة والسلطنة، ظهرت عام ١٩٦٣ قيادة ثورية باسم جبهة تحرير عمان هدفها توجيه نضال شعب عمان ضد الانكليز، وقامت هذه الجبهة بتوجيه سلسلة من الضربات ضد المواقع الانكليزية أو السلطانية وفي الأيام الأولى من ديسمبر ١٩٦٤ حطمت العمليات الفدائية معسكراً حربياً وعدة مستودعات للذخيرة، وحصلت عدة اشتباكات في الجبل الأخضر ونزوى واستطاع الوطنيون أن يدبروا انفجارين في قصر السلطان سعيد بن تيمور وفي مبنى الأركان البريطاني في مسقط. وفي النصف الثاني من عام ١٩٦٥ ركزت جبهة تحرير عمان نشاطها في اقليم ظفار الواقع على الحدود مع اليمن الجنوبية، خاصة وأن هذا الاقليم كان يدار منذ أن ضم الى مسقط في أيام تركي بن سعيد بطريقة بدائية، بل ان السلطان سعيد بن تيمور كان يحكمه بالحديد والنار.

وكان سكان ظفار الذين يعتبرون أنفسهم شعباً له خصائصه، ولا يمت الى عمان بصلة، له نهجه وأهدافه الخاصة. وقد هبّوا لأول مرة حاملين السلاح ضد السلطان سعيد بن تيمور في عام ١٩٦٣ لم يستطع البريطانيون وجنود السلطان البلوش قمع الحركة، وفي أواسط الستينيات تحولت الانتفاضة الى حركة تحررية بزعامة جبهة تحرير ظفار، ففي ٩ يونيو

١٩٦٥ أعلنت الجبهة بشكل صريح أن هدفها اسقاط سعيد بن تيمور، وطرد المستعمرين البريطانيين، والحصول على الاستقلال، وبدأت مرحلة جديدة في الحرب الأهلية في عمان.

لم يكن هناك اتصال بالمعنى الصحيح بين جبهة تحرير ظفار والامام غالب بن علي، وكان كل واحد منهم يعمل على حدة. فالأولى اقتصر نشاطها على منطقة ظفار، والثاني اقتصر نشاط رجاله على عمان الداخل. وقد نشبت في أواسط عام ١٩٦٦ معارك كبيرة في منطقتي نزوى وعبرى، ونسف الوطنيون مستودعات للبترول قرب (فهود) وأحرزوا انتصارات كثيرة في المناطق الأخرى من البلاد. كما شهد النصف الثاني من عام ١٩٦٦ اشتباكات جديدة بين الثائرين وفصائل التنكيل البريطانية، واكتسبت المعارك في عمان حدة خاصة في اكتوبر ونوفمبر عام ١٩٦٦، حيث منيت القوات البريطانية بعدة هزائم في منطقة الجبل الأخضر.

وفي الوقت الذي كانت فيه الأمم المتحدة مشغولة بمشكلة عمان، كان الوطنيون يواصلون القتال بدعم من أغلب الدول العربية. ولم تستطع القوات البريطانية دخول الجبل الأخضر عام ١٩٦٣ بينما ظلت الثورة مستعرة في ظفار. وأخذت تتطور بشكل كبير، وفي المؤتمر الثاني الذي عقدته جبهة تحرير ظفار، اتخذت هذه الجبهة قراراً بنقل نشاطها لكامل القسم الجنوبي الشرقي للجزيرة العربية، وأطلقت على نفسها اسم الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي المحتل. مما أثار عليها عداء الأوساط العربية في الخليج. وقد استطاعت الجبهة بمعونة جمهورية اليمن الديمقراطية احتلال القسم الأكبر من ظفار ووضع ادارة محلية فيه، مما أقلق الأوساط البترولية صاحبة الامتياز في ظفار، بخاصة شركة نفط عمان. لذلك أرسلت قوات مسلحة اضافية الى عمان، وتدخل سلاح الجو الملكي

البريطاني بكثافة في المعركة. وقد شعرت بريطانيا بثقل المعركة عليها، لذلك حاولت امتصاص النقمة الشعبية عن طريق التغيير في نظام الحكم. وعلى هذا أبعد السلطان سعيد بن تيمور، واستلم السلطنة مكانه في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ابنه قابوس الذي قام بحركة انقلابية ضد والده، واعترفت به الدول العربية. وقد دعا السلطان الجديد جميع القوى الوطنية المعارضة لحكم والده للعودة الى البلاد مما أدى الى نهاية الثورة التي كان يقودها الامام غالب، ولكن ثوار ظفار ظلوا على ثورتهم، ورفضوا الانصياع الى نداء السلطان، وواصلوا قتالهم بدعم من اليمن الجنوبي. وقد أدى هذا الى طلب السلطان من الدول العربية مساعدته على انهاء الثورة، ولكن لم تستجب هذه لندائه. لذلك طلب مساعدة شاه ايران للتدخل ومعاونة الحكومة العمانية للقضاء على هذه الثورة التي بدأت في الستينيات، ولكنها كانت تأخذ تسميات شتى كان آخرها الاتجاه الماركسي بعد مؤتمر حمرين الذي انعقد في أول سبتمبر ١٩٦٨. وعندما بدأت الثورة في ظفار في ٩ يونيو ١٩٦٥ كانت مؤلفة من ثلاثة تنظيمات، واحد عرف في حينه باسم جبهة تحرير ظفار وهم الذين حاولا قتل سعيد بن تيمور عام ١٩٦٦.

كانت جمهورية اليمن الديمقراطية تقدم المساعدة لثوار ظفار وتعتبر أن ظفار أرضاً يمنية، في حين أن الثوار كان هدفهم التسلل الى المجتمع الظفاري ونشر التوعية. ولكن هذه المحاولة لم تنجح في بادئ الأمر لأنها لم تتخذ شكلاً مدروساً الا بعد مؤتمر حمرين عام ١٩٦٨. وهو المؤتمر الثاني للثوار، وقد خرج هذا المؤتمر باستراتيجية واضحة للثوار، وأعلن ولادة «الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل»، وبالتالي لم يعد الهدف تحرير مسقط وعمان فقط بل امتد الى الخليج العربي ككل وبعقيدة ماركسية لينينية تهدف لتغيير الأنظمة واقامة دولة عربية في الخليج تمتد من الكويت

الى ظفار بهذه العقيدة الاشتراكية العلمية.

ويرى البعض أن توسيع هدف هذه الجبهة واعتناقها للمبادئ الماركسية أثبت أن الجبهة ارتكبت خطأ مميتاً باعتناقها لهذه المبادئ التي تتعارض مع الدين الإسلامي، وبالتالي أثبت أبناء المنطقة تنافرهم لأي عقيدة شيوعية كونها معارضة للدين. ومع أن هذه الجبهة أحرزت بعض الانتصارات في السبعينات الا أن بعض الأحداث الداخلية والخارجية سارعت بالقضاء على هذه الثورة ومنها:

١ ـ خلع سعيد بن تيمور ١٩٧٠ على يد ابنه.

٢ ـ تطور قوات السلطان الجديد الأمنية.

٣ ـ اعتراف السعودية بنظام مسقط الجديد بعد زيارة قابوس للسعودية التي قامت بتقديم المساعدات المادية له وسد الممرات بوجه جبهة تحرير ظفار من جانب الربع الخالي.

٤ ـ معارضة ايران لثوار ظفار فقد أكد الشاه عام ١٩٧٥ أن معارضته للعقيدة الشيوعية هي التي دفعته لمساعدة السلطان قابوس عام ١٩٧٣ بحملة عسكرية.

٥ ـ مساندة الأردن للسلطان.

وفي عام ١٩٧٥ شكل الاتفاق الايراني ـ العراقي خطوة جديدة في قطع المساعدات عن الثوار الظفاريين الذين عدلوا استراتيجيتهم وضيقوها وجعلوا هدفهم تحرير عمان لا الخليج كله وأعيدت تسميتها «بالجبهة الشعبية لتحرير عمان».

لعبت الدبلوماسية العراقية دوراً مع الكويت ومصر باقناع جنوب اليمن باعادة النظر في حرب ظفار، على ضوء المساعدات الاقتصادية التي

يقدمونها لليمن الجنوبي، واقتنع اليمن بعدم جدوى الثورة، وقطع المساعدات، وانتصر السلطان في توحيد البلاد في ١١ يناير ١٩٧٦.

وهكذا نلحظ بداية عهد جديد من الحكم في البلاد عندما تولى جلالة السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ليحل محل والده سعيد بن تيمور، وشكل أول وزارة وقام باصلاحات ادارية وتشريعية، وأصبحت السلطنة عضواً في جامعة الدول العربية ١٩٧١ وانضمت الى الامم المتحدة في نفس العام.

وفي عام ١٩٨١ عمد السلطان الى إنشاء حكومة أكثر تمثيلاً فأسس المجلس الاستشاري الذي ضم ٤٥ عضواً من بينهم ١٧ عضواً يمثلون الاقاليم. ثم اصبح هذا المجلس يضم ٥٥ عضواً وتنقسم السلطنة الى ٤٢ ولاية يمثل الحكومة في كل منها والٍ، وللعاصمة مسقط محافظها الخاص ومساعدوه وكذلك الحال بالنسبة لمسندم وخصب والبيعة ونجاء وظفار.

ساهم النفط في ازدهار ونمو الاقتصاد منذ تصديره للخارج عام ١٩٦٧، بلغت ايرادات النفط حوالي ٨٩٪ من صادرات البلاد واكثر من ٧٥٪ من مجمل ايرادات الدولة. وتنفرد عمان عن باقي دول مجلس التعاون بأن قطاع التعدين يتألف من استغلال النحاس بالاضافة الى البترول والغاز.

بدأت سلطنة عمان بوضع الخطط الخمسية، والأولى كانت عام ١٩٧٦ وقامت استراتيجية التنمية على الاعتماد على التراث وتنويع الاقتصاد بدلاً من النفط. لذلك اهتمت السلطات بالقطاع الصناعي والزراعي. واستطاعت عمان ان تقطع شوطاً بعيداً في المجال الصناعي

وكذلك اهتمت بالمجال الزراعي، خاصة وان المزارع العماني يعتمد على السدود والعيون المائية، واهتمت الدولة بالتنويع الزراعي، وادخلت التصنيع الزراعي وخاصة تصنيع التمور والتبغ كما أولت الدولة اهتماماً كبيراً في خطتها الخمسية للثروة الزراعية والحيوانية لتصبح دعامة قوية للاقتصاد القومي.

أما من الناحية التعليمية التي شهدت تقدماً في السنين الأخيرة فإن عدد المدارس يقارب السبعماية مدرسة فيها أكثر من ربع مليون طالب وفي سبتمير ١٩٨٧ افتتحت اول جامعة في السلطنة هي جامعة السلطان قابوس وتضم خمس كليات (طب، هندسة، زراعة، تربية، علوم إسلامية).

الخليج والسياسة الدولية

١ ـ بريطانيا والخليج:

دخلت بريطانيا الى الخليج العربي نتيجة استعمارها للهند، اذ اعتبرته أحد الخطوط الأمامية للدفاع عن المستعمرة الكبرى، كما أن بسط نفوذها على تلك المنطقة كان جزءاً من سياسة الزحف التي أخذ بها حكام الهند.

إنما وبعد أن استقلت الهند وتبعتها معظم المستعمرات الأخرى في جنوب شرق آسيا، انتهى المبدأ القائل بأن الخليج يمثل احدى الطرق الحيوية في مواصلات الامبراطورية. ورغم ذلك كانت بريطانيا تتشبث بنفوذها في بعض الامارات العربية حتى لتبدو أبعد عن الاستقلال كإمارات الجنوب مثلاً التي عينت بريطانيا لاعلان استقلالها زمناً محدداً هو عام ١٩٦٨.

وتفسير هذا التشبث هو أنه في الوقت الذي فقد فيه الخليج أهميته الاستراتيجية والسياسية، ظهرت فيه الثروة النفطية الهائلة التي تعد أمراً حيوياً بالنسبة للصناعة الأوروبية، لذلك فان كل ما حدث من تغيير منذ استقلال الهند هو أن انتقل الاختصاص في ادارة شئون الخليج من وزارة الهند الى وزارة الخارجية، وباستثناء اعلان استقلال الكويت في سنة ١٩٦١ يلاحظ أن النفط أدى الى تدخل بريطاني مطرد في الامارات

الأخرى، وقد قيل ان بعض الحكام خضع في الماضي للسيطرة البريطانية لأنهم كانوا بحاجة الى الاعانة السنوية التي تقدمها حكومة الهند، لذا كان من المتوقع أن يؤدي اكتشاف النفط الى تخفيف قبضة الاستعمار البريطاني، والذي حدث هو العكس. وتعليل ذلك هو أن الحكام الذين توفرت لهم الامكانيات لادخال الاصلاحات وأجهزة الادارة الحديثة احتاجوا الى الخبرة الفنية ولجأوا الى بريطانيا دون غيرها للحصول على تلك الخبرة.

ويتمثل الوجود البريطاني في الخليج في المقيم العام وفي العديد من الوكلاء السياسيين الذين يتبعونه. وقد ورثت عبارة وكيل سياسي عن الادارة الهندية، وفي عهد استعمار الهند كان الوكلاء السياسيون يتمتعون بسلطة مطلقة تحت ستار النصح والارشاد للحكام المحليين.

وبما أن كثيراً من ممثلي بريطانيا في الخليج هم أصلاً من موظفي الادارة الهندية الذين استغنى عنهم بعد استقلال الهند، فلا بد أن يكونوا قد نقلوا نفس التقاليد في تعاملهم مع الحكام العرب. وقد أقر «هاي» أحد المقيمين البريطانيين بهذه الحقيقة بصورة غير مباشرة حينما قال ان كثيراً من الأمور تسوى في زيارات المجاملة التي يقوم بها هؤلاء الوكلاء للحكام أكثر مما يسوى في الاجتماعات الرسمية.

انتقل مقر الاقامة العامة الى البحرين سنة ١٩٤٦ وأصبح المقيم يحمل درجة سفير، غير أن التغيير الشكلي لم يبدل شيئاً من السلطات الواسعة التي يتمتع بها ولا سيما السلطات القضائية، ويختلف مداها من امارة الى أخرى، فهي تشمل الرعايا البريطانيين والمستعمرات في مسقط. وفي قطر يضاف اليهم رعايا الكومنولث، أما في المشيخات الأخرى فتشمل السلطات القضائية جميع الأجانب. ويرأس المقيم العام محكمة

عليا في البحرين، لذلك فان الشئون القضائية تشغل معظم وقته، وهو الذي يقرر صلاحية القوانين الانجليزية في بعض الحالات دون الأخرى، ويسن اللوائح الداخلية ان استدعى الأمر، وهو الذي يحدد الحالات التي تنظر أمام محاكم مختلطة حينما تكون القضية بين عربي وأحد الرعايا البريطانيين أو الأجانب. ويرأس الوكلاء السياسيون المحاكم المحلية ويتنقلون في دوائر قضائية، ولهم أن يحكموا في القضايا الجنائية بجميع العقوبات الا عقوبة الاعدام، فيجب أن يصادق عليها وزير الخارجية البريطاني.

ومن مهمات المقيم العام الأخرى النظر في العلاقات بين الامارات وبين العالم الخارجي اذا كانت من الأمور «التي تؤثر في الأوضاع العامة» ويشمل هذا التعبير اتفاقات البرق والطيران بل وامتيازات التنقيب عن النفط، كما يختص المقيم بالمحافظة على مركز الجنيه الاسترليني، ولذلك صار له حق الرقابة على البنوك.

ومن الناحية العسكرية سارت بريطانيا في نفس الاتجاه ألا وهو تقوية وجودها باطراد، بينما كانت تكتفي بالتفوق البحري قبل الحرب العالمية الأولى، اذ بها تشرع في اقامة حاميات ثانية منذ سنة ١٩١٤ فأقامت مثلاً قوات احتلال في مسقط وعمان، احداهما في سلالة والأخرى في جزيرة مصيرة.

هذا بالاضافة الى اقامة شرطة عربية خاضعة لقيادة بريطانيا وهي المعروفة باسم الحرس العماني، وتتكون من نحو خمسمائة جندي ويرجع في قيادتها وتنظيمها الى وزارتي الخارجية والدفاع. وهذا ما يجعلنا نضعها في مصاف القوى الأجنبية.

وفي بداية الحرب العالمية الثانية، تولت بريطانيا بمفردها مسؤولية

الدفاع عن منطقة الخليج، ولو أن قوات المحور لم تقترب من هذه المنطقة في وقت ما، غير أن بريطانيا اعتبرت قيام قوى وطنية على شواطئ الخليج لا تسير في فلكها أمراً مهدداً لأمنها، وهكذا كانت نظرتها الى حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق والى موقف الشاه رضا بهلوى في ايران سنة ١٩٤١، وبينما تدخلت بمفردها لقمع الوطنيين العراقيين اشتركت مع الاتحاد السوفيتي في احتلال ايران وقسمت البلاد كما كان في عهد الاتفاقات الاستعمارية الى منطقتي نفوذ: الشمال ترابط فيه قوات سوڤييتية، والجنوب تحتله قوات بريطانية. وقد اكتسب الخليج منذ قيام التحالف السوڤييتي البريطاني في الحرب أهمية استراتيجية خاصة، اذ أصبح أيسر سبل الاتصال بين الحليفين الكبيرين نظراً الى أن الطريق البحري القصير في المحيط المتجمد الشمالي كان واقعاً تحت رحمة الغواصات الألمانية. ومن الطريف أن تكون الولايات المتحدة هي التي مهدت سبل الاتصال البري عبر ايران بين الخليج العربي من جهة وبين أراضي الاتحاد السوڤييتي من جهة أخرى، فان انشاء خط حديدي حديث على هذه المسافة الطويلة كان يتطلب امكانيات هائلة، لذلك وقع عبؤه على الولايات المتحدة بعد أن صارت حليفة لكل من بريطانيا والاتحاد السوڤييتي، هذا مع ملاحظة أن الوثائق الألمانية كشفت فيما بعد عن أن الاتحاد السوڤييتي تطلع أثناء تقاربه مع ألمانيا سنة ١٩٤٠ الى بسط نفوذه عبر ايران حتى منطقة الخليج. وقد استخدمت هذه الوثائق فيما بعد لتبرير الحرب الباردة في الشرق الأوسط.

كانت دول الخليج أخر الدول العربية التي خرج منها الانكليز، ولم يكن لأحد ما أن يفكر في أنه في وقت ما سيرحل الانكليز عن بلاد العرب، وخاصة عن دول الخليج. فقد عملت السياسة البريطانية منذ القدم

على تكريس الامارات والمشايخ دون انضوائها ضمن دولة موحدة، تستطيع أن تدافع عن نفسها ضد الأخطار المحيطة بها. وكانت بريطانيا تعتقد أن في ذلك تهديداً لمصالحها الاستراتيجية، ولكن بعد تفكيرها بالانسحاب بسبب الضائقة المالية التي كانت تعاني منها، حاولت دفع دول الخليج، والتي كانت تحت السيطرة البريطانية حتى ذلك الوقت، نحو الوحدة والاستقلال. والاعتقاد السائد أن بريطانيا حاولت مسايرة ـ أو بالأحرى ـ ركوب التيار الاستقلالي الذي بدأ يظهر في الامارات والمشيخات، وخوفاً من تدخل الجامعة العربية، والمساندة العربية التي يمكن أن تقدم للامارات والمشيخات مما يجعل خروج الانكليز محتماً واجبارياً، مع اكتساب عداوة الشعب هناك، وربما تطيح مثل هذه المقاومة بالمشايخ والأمراء أنفسهم، كما حدث في الجنوب العربي، ويؤدي ذلك الى اقتلاع الانكليز من جذورهم وإزالة مصالحهم الكثيرة. لذلك كان تفكير الانكليز دفع عجلة الاستقلال قبل تطور الأوضاع في المنطقة، لذلك فالانسحاب العسكري البريطاني في الواقع يقصد منه خطوة تكتيكية من أجل الحفاظ على المصالح الاقتصادية والاستراتيجية البريطانية. وهذا ما حدث في واقع الأمر حيث ما زال لبريطانيا نفوذها ومصالحها في المنطقة، برغم أنها وقفت موقف المتفرج، ولم تقم بأي عمل عندما احتلت ايران الجزر العربية الثلاث[1] في اليوم الأول من اعلان اتحاد دولة الامارات، واعتبرت ذلك قضية لا تخصها، مع أنها كانت حتى ذلك الوقت مسؤولة عن الدفاع عن المنطقة، ولو أنها أعلنت عن انسحابها، كما أنها أدخلت قواتها للدفاع عن الكويت ضد عبد الكريم قاسم.

---

(١) جزيرة أبو موسى، وطمب الكبرى وطمب الصغرى.

كان المتشائمون من الحركة الاستقلالية لدول الخليج يخشون من ردود الفعل بعد اعلان بريطانيا الانسحاب، فالوضع في الخليج كان مائعاً، اذ ليس فقط أن العراق كان يطالب بضم الكويت اليه، وايران تطالب بالبحرين وبالجزر العربية الأخرى. بل ان هناك مشاكل داخلية ضمن الامارات نفسها، فالبحرين كانت تطالب ببعض الجزائر القريبة من شبه جزيرة قطر. ولا تزال هذه المشكلة معلقة بين البلدين وتسبب حوادث واصطدامات كان آخرها في عام ١٩٧٦ وأدت الى تدخل دول التعاون الخليجي، كما أن قطر هي الأخرى تطالب ببعض جزر البحرين. والسعودية كانت تطالب بواحة البريمي التي تمتلكها كل من أبو ظبي وعمان. وأبو ظبي كانت تطالب بمنطقة في الجنوب الشرقي، كما أن السعودية كانت تطالب بتعديل الحدود مع أبو ظبي. وهكذا فان حالة من التشرذم كانت ظاهرة جداً في الخليج الذي كان يعيش فيه سكان قلائل نسبياً، ولكنه ينبض بثروات بترولية هائلة. وكان ذلك نتيجة لتكريس المصالح البريطانية، وجعلها فوق المصالح الوطنية لشعب المنطقة. ولولا هذه المصالح لكانت خارطة الخليج السياسية غير ما هي عليه الآن، وقد عملت السياسة البريطانية بالاضافة الى عملية التفتيت، والتجزئة المتواصلة الى تجميد ديناميكيتها السياسية، وتطورها، بحيث باتت غير قادرة على تدبير شؤونها أو بالأحرى أوهمت على أنها غير قادرة على ادارة شؤونها في مواجهة هزات سياسية واجتماعية داخلية، ولكن الأحداث أثبتت عكس ذلك. وسار شعب المنطقة نحو استقلاله بأقدام ثابتة، ودعم استقلاله مستفيداً من الثروة التي وهبها الله له، ليس فقط في تدعيم الاستقلال الداخلي بل في تثبيت مراكز سياسية واقتصادية عالمية، رغم قصر الفترة بين الاستقلال والوقت الحاضر.

٢ ـ الولايات المتحدة والخليج:

خلقت الحرب العالمية الثانية وضعاً جديداً في الخليج العربي وانتهى ذلك العهد الذي كانت بريطانيا تعتبر فيه المنطقة حقلاً مغلقاً لنفوذها الخاص.

وقد دخل النشاط الأمريكي للمرة الأولى الى الخليج في أوائل القرن العشرين على شكل بعثات تبشيرية، وبعد الحرب العالمية الأولى فرضت على بريطانيا سياسة الباب المفتوح في الشئون الاقتصادية مما مكن الولايات المتحدة من الحصول على نسبة هائلة من امتيازات استغلال النفط، وقد حرصت طوال هذه المدة على التسليم لبريطانيا بالتفوق في الشئون السياسية، والدليل على ذلك، اتجاهها رأساً الى السفارة البريطانية في جدة للاستفسار عن حدود المملكة العربية السعودية سنة ١٩٣٣. وبالرغم من أن الولايات المتحدة هي صاحبة امتياز عن التنقيب عن النفط في المملكة فانها لم تفكر في انشاء علاقات دبلوماسية معها قبل عام ١٩٤١. وحينما توقفت أعمال استغلال النفط بسبب وقوع الحرب واحتاجت السعودية الى قروض لسد العجز في ميزانيتها طلبت الولايات المتحدة الى بريطانيا أن تقوم هي بتقديم القروض، هذا في الوقت الذي كانت تستفيد فيه بريطانيا من المعونات الأمريكية.

ومن المعروف أن السياسة الخارجية الأمريكية انقلبت رأساً على عقب بعد الحرب العالمية الثانية وحلت فكرة زعامة العالم الرأسمالي محل سياسة العزلة، وانعكست نتائج هذه السياسة على الخليج العربي. والحق أن الولايات المتحدة خرجت عن سياستها التقليدية، وهي الاكتفاء بالتنافس الحر في الشئون الاقتصادية، تحت ضغط الضرورات العسكرية في الحرب ضد اليابان. وقد رسمت الخطط منذ أوائل سنة ١٩٤٥ على أساس اقتراب

استسلام المانيا وما يترتب على ذلك من نقل القوات الأساسية الى ميدان الشرق الأقصى، ولتحقيق هذه الخطة كان لا بد من انشاء قواعد جوية هائلة في منتصف الطريق، ووقع اختيار العسكريين الأمريكيين على الظهران قرب شاطيء الاحساء وهي في نفس الوقت منطقة قريبة من آبار النفط التي تستغلها شركة أرامكو.

وعند البدء في انشاء القاعدة انتهت حرب اليابان فجأة، لذلك لم تهتم الولايات المتحدة بتطويرها وكانت تجدد ايجارها كل ستة أشهر، حتى اذا احتدمت الحرب الباردة ووقع الصراع المسلح فعلاً في كوريا تجددت الحاجة الى القاعدة.

وبناء عليه عقد اتفاق كامل في يونيو سنة ١٩٥١ ينظم استخدام القاعدة مقابل معونة أمريكية للجيش السعودي، يحدد الامتيازات التي يتمتع بها الجنود الأمريكيون المرابطون داخل القاعدة ويجعل مدة الايجار خمس سنوات قابلة للتجديد. وقد لا يكون من قبل المصادفة أن يوقع هذا الاتفاق بعد مضي خمسة أشهر من موافقة شركة أرامكو مبدأ المناصفة في أرباح النفط، ومن الشائع أن الاتفاقية جددت في سنة ١٩٥٧ أثناء زيارة الملك سعود للولايات المتحدة مقابل مبلغ كبير من المال، وعند نهاية المدة الثانية كانت المبادئ الاستراتيجية قد تغيرت من أساسها فلم تشعر الولايات المتحدة بحاجة الى تجديد الايجار.

ويلاحظ أنه عندما شرعت الولايات المتحدة في اقامة هذه القاعدة سنة ١٩٤٥ استأذنت أولاً من السلطات البريطانية في الخليج احتراماً لمركز بريطانيا التقليدي، ولكن بمضي الوقت أخذت الخلافات تبرز من حين الى آخر وان حرصت الدولتان على عدم وقوع صدام مباشر صريح، فمثلاً أبدت الولايات المتحدة عطفها على السعودية في منازعات الحدود، وقد

برزت موقفها بأنها تراعي مصالح استراتيجية عليا باعتبار أن السعودية أقوى من المشيخات الصغيرة لمواجهة التسلل السوفييتي في حين ان بريطانيا تهتم بمسائل تفصيلية.

كذلك انعكست هذه الخلافات على السياسة النفطية، فالذي يهم الولايات المتحدة هو قيام حكومات مستقرة قوية الدعائم شريطة أن تكون معادية للكتلة الشيوعية أو على الأقل غير ميالة اليها، لذلك كانت مستعدة لتأييد مصدق رغم تأميمه للنفط، اذ أثبت أنه سيمنع حزب توده الشيوعي من الوصول الى السلطة. أما بريطانيا فتنظر الى النفط على أنه هدف مقصود لحد ذاته، وتمثل الاستثمارات البريطانية في الخليج قطاعاً كبيراً بالنسبة للاقتصاد البريطاني. وهي تقدم للأرصدة البريطانية مبالغ قيمة من العملة الأجنبية الصعبة، أما بالنسبة للولايات المتحدة ذات الامكانيات المالية الهائلة فان استثمارات الخليج لا تشكل ركناً أساسيا، هذا مع ملاحظة أن مجموع الاستثمارات الأمريكية في الخليج أصبح يزيد قليلاً عن مجموع الاستثمارات البريطانية. فتمتلك رؤوس الأموال الأمريكية مجموع الشركات العاملة في السعودية والبحرين وظفار ونصف الشركات العاملة في الكويت والمنطقة المحايدة، كما تساهم بـ ٢٣,٧٥٪ من شركة نفط العراق، وأخيراً دخلت بنحو ٤٠٪ في الهيئة الدولية التي تستغل نفط ايران.

ومما يدل على أن الولايات المتحدة تعطي لاعتبارات الحرب الباردة المركز الأول من الأهمية أنها قدمت لايران في المدة ما بين ١٩٥٤، ١٩٦٤ منحاً بنحو مليون دولار، وقروضاً مالية بنحو ستمائة مليون، هذا مع أن متوسط دخل ايران من النفط خلال هذه المدة لم يزد عن مائة مليون دولار سنوياً. وقد شعرت بريطانيا بعد تقلص نفوذها في الشرق الأوسط نتيجة العدوان الثلاثي بالحاجة الى تسوية الخلافات الثانوية مع الولايات

المتحدة مثل تلك الخلافات المتعلقة بالخليج. ولا شك أنها هي التي حثت جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية آنذاك على اصدار تصريح بهذا المعنى في يوليو سنة ١٩٥٧ وقد بيّن الوزير الأمريكي كيف أن الدولتين تصفيان خلافاتهما في سبيل الهدف الأكبر ألا وهو منع تسلل السوفييت الى الشرق الأوسط. وقد شمل هذا التنسيق السياسة الدفاعية، وبدا الأمر وكأن الولايات المتحدة بقاعدتها في الظهران وبمقر قيادتها البحرية للشرق الأوسط الذي أسس فيما بعد في البحرين تتولى مهمة الدفاع عن القسم الشمالي من الخليج، بينما تتولى بريطانيا مهمة الدفاع عن القسم الجنوبي منه. ولم يعد تدخل الولايات المتحدة في الشؤون السياسية يجرح احساس السلطات البريطانية بدليل انشاء قنصلية أمريكية في الكويت قبل أن تحصل هذه الدولة على استقلالها. ومن مظاهر هذا التنسيق أن الولايات المتحدة تركت لبريطانيا تزعم حلف بغداد.

بريطانيا وأمريكا وسياسة الأحلاف:

كانت أمريكا راضية بوجود بريطانيا، وتعتقد بهيبتها ونفوذها في المنطقة، وقد أوجدت المشاركة بينهما سياسة الأحلاف التي ظهرت خلال الحرب الباردة ١٩٤٧ - ١٩٥٣ وظهور حلف الأطلسي وحلف وارسو، وكانت بريطانيا وأمريكا تريان في استقرار الأنظمة الموالية لهما هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يبعد النفوذ السوفييتي عن المنطقة. ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه الاستراتيجية هي الهدف الرئيسي للغرب خلال الخمسينات وقسم كبير من الستينات، وجرى بعد ذلك توزيع المهام بين الأمريكان والانكليز عن طريق نظام دفاعي يتألف من دول المنطقة عرف في بادئ الأمر باسم حلف بغداد ويضم كلا من تركيا والعراق وايران والباكستان

وبريطانيا. وقد أتت المبادرة لانشاء هذا الحلف من تركيا، ولكن أمريكا كانت وراءها باعتبار أن تركيا عضو في الحلف الأطلسي. وتم التوقيع على معاهدة الحلف الجديد في بغداد في ٢٥ فبراير ١٩٥٥ وكان مقره العاصمة العراقية بغداد.

ولكن ثورة عبد الكريم قاسم والاطاحة بالملكية في العراق، جعلت من الحلف يفقد أحد أعضائه البارزين بعد اعلان العراق انسحابه منه، فانتقلت قيادته الى أنقرة وسمي بالحلف المركزي (السانتو) كما عقدت أمريكا مع كل من الباكستان وايران وتركيا اتفاقيات دفاعية ثنائية. وبذلك دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحلف بطريق غير مباشر. وقد نصت المعاهدة المركزية أو الحلف المركزي على الدعم الجوي واقامة القواعد والمساعدة الفنية العسكرية لهذه الدول. وبهذا فقدت بريطانيا دورها كموجه سياسي وعسكري، وأصبح دورها ثانوياً حتى عام ١٩٦٨ عندما بدأت بالتفكير بالانسحاب من المنطقة واعطائها استقلالها والقاء جميع الأعباء على عاتق أمريكا.

مجلس التعاون الخليجي:

كان ظهور هذا المجلس استجابة لايمان الدول الاعضاء بوجود علاقات خاصة وسمات مشتركة تربط بينها، ومن ضرورة تقوية العناصر المساعدة للتقارب والتضامن فيما بينها.

ومنذ تأسيس هذا المجلس عام ١٩٨١ وهو محط اهتمام العالم لسببين:

الأول: أهمية منطقة الخليج العربي كمصدر للطاقة، وسوق دولي مؤثر في الاقتصاد العالمي. وأكبر منطقة انتاج واحتياط للنفط. فقد ثبت أن

ثلثي الاحتياطي للنفط العالمي هو في هذه المنطقة. كما ان هذه المنطقة صلة وصل بين أوروبا وآسيا وأفريقيا.

ويحتل الخليج العربي أهمية بارزة في السياسة الدولية، فهو الميدان المهم في الحرب العراقية الايرانية، وفي غزو العراق للكويت وما ترتب عليه من وجود قوى اجنبية في المنطقة، تلك الحرب التي اثارت قلق المجتمع الدولي بأجمعه خاصة وان الخليج يعتبر الشريان ـ الرئيسي الذي يتدفق منه النفط الى أسواق التصدير العالمية.

الثاني: حققت دول التعاون الخليجي خطوة هامة في العمل الوحدوي العربي، فالعلاقات المتينة بين دول التعاون الخليجي تجاوزت مفهوم التنسيق التقليدي لتخطو خطوات مهمة على طريق التكامل وبناء القاعدة القوية للعمل المشترك.

وقد اكدت دورات القمة لدول مجلس التعاون الخليجي منذ الدورة الأولى في أبو ظبي عام ١٩٨١ وحتى وقتنا الحاضر، وكذلك النتائج التي توصلت اليها هذه المنطقة الاقليمية تغلب العقل والحكمة على الاحداث الساخنة الي تعرضت وتتعرض لها المنطقة.

مجلس التعاون الخليجي

ظهرت فكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية للوجود في مؤتمر القمة الخليجية الذي عقد على هامش القمة الإسلامية التي عقدت في الطائف حيث تم لأول مرة الاتفاق على قيام المجلس على اساس مشاركة الدول الست وهي الامارات، البحرين، السعودية، قطر، عُمان، كويت.

عقد وزراء خارجية الدول المذكورة مؤتمراً في الرياض في ٤ فبراير ١٩٨١ ووقعوا في ختام اعمالهم اعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج. على اساس ما يربط دولها بـ «علاقات خاصة وسمات مشتركة نابعة من عقيدتها المشتركة وتشابه انظمتها، ووحدة تراثها، وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني وتقاربها الثقافي والحضاري».

كما أكد البيان على رغبة هذه الدول في تعميق وتطوير التعاون والتنيسق بينها في مختلف المجالات وأوضح البيان أن «إنشاء مجلس التعاون جاء تمشياً مع الأهداف القومية للآمة العربية وفي نطاق ميثاق جامعة الدول العربية الذي حث على التعاون الاقليمي الهادف الى تقوية الأمة العربية».

اتخذ المجلس الرياض مقراً له. ورحبت معظم الدول العربية والاجنبية

بقيامه. وانعقدت أول قمة لدول مجلس التعاون في ابو ظبي يومي ٢٥ و٢٦ مايو ١٩٨١ حيث اعلن في الجلسة الافتتاحية التوقيع على النظام الاساسي للمجلس. وناقش المؤتمر ورقة العمل الخليجي المشترك التي أوضحت أن ظهور المجلس يعني الاستجابة لواقع المنطقة التاريخي والاقتصادي والاستراتيجي، كما أكدت على الخصائص المشتركة لسكان المنطقة والأخطار التي تهدد المنطقة وثرواتها. واعتبار قيام المجلس نهاية للحديث عن فراغ القوة في المنطقة ومحاولة تحويل النفط الى تنمية شاملة ومستترة لصالح شعوب المنطقة.

وقد قرر المجلس الاعلى تشكيل خمس لجان تعاون المجلس لتحقيق اهدافه وهذه اللجان هي: لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التعاون المالي والاقتصادي، لجنة التعاون الصناعي، لجنة النفط، لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية.

أهداف مجلس التعاون الخليجي:

١ ـ تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء وصولاً للوحدة.

٢ ـ تعميق الروابط والصلات والتعاون بين شعوب المنطقة.

٣ ـ وضع انظمة متماثلة في الشؤون الاقتصادية والتجارية والتعليمية والاجتماعية والاعلامية والتشريعية.

٤ ـ دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما فيه خير شعوب المنطقة.

الملاحظ أن النظام الاساسي وضع هذه الاهداف ولكنه لم يضع الخطط والمبادئ الواجب اتباعها لتحقيق هذه الاهداف.

أما فيما يخص عضوية المجلس فقد فتح الباب لانضمام اعضاء جدد للمجلس وفق شروط واجراءات تقررها المنظمة. وفي هذا تأكيد من اعضاء المجلس بأن المجلس ليس تكتلاً سياسياً أو عسكرياً أو امنياً وليس موجهاً ضد أحد وانما هو لتوثيق عرى التعاون بين أعضائه[١].

وقد أقر قادة دول المجلس في قمة أبو ظبي ١٩٨٦ ضرورة تطوير مجلس التعاون من خلال الانتقال من مرحلة التعاون الى مرحلة الاندماج ليصبح المجلس شكلاً من أشكال الاتحاد الذي يتمتع بسيادة اقليمية موحدة قادرة على اتخاذ القرار المناسب من أجل مواجهة التحديات التي تواجه **أمن المنطقة**.

ويتكون الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون من اجهزة رئيسية هي:

١ ـ **المجلس الأعلى**: وهو المسؤول على رسم السياسة العليا للمنظمة ويتكون من رؤساء الدول الاعضاء وتكون رئاسته بالمناوبة حسب الترتيب الهجائي في الاسماء والدول وهو الذي ينشئ اللجان. ويجتمع في دورتين عاديتين كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية، ويعقد المجلس دوراته على مستوى رؤساء الدول ويصح عقد المجلس بحضور ثلثي رؤساء الدول أي اربع رؤساء. وعن التصويت فلكل دولة صوت واحد.

٢ ـ **المجلس الوزاري**: هو الجهاز الذي يساعد المجلس الأعلى، ويتكون من وزراء خارجية الدول الاعضاء. وتكون رئاسته دورية لمدة ستة أشهر حسب الترتيب الهجائي للدول. والمجلس الوزاري يقترح السياسات ويضع الدراسات والمشاريع الهادفة لتطوير التعاون والتنسيق بين الدول

---

(١) انظر عبد الله الاشعل: الاطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، الرياض ١٩٨٣ ص ١٣٥.

الاعضاء. واجتماعات هذا المجلس دورية كل ثلاثة أشهر ويجوز له أن يعقد دورات استثنائية بناءً على دعوة أي من الاعضاء وتأييد عضو آخر. ويعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضره ثلثا الدول الاعضاء.

٣ ـ الأمانة العامة: هي الجهاز المسؤول عن العمل الاداري وتتمتع ببعض الاختصاصات السياسية وتتكون الامانة العامة من الامين العام الذي يعينه المجلس الأعلى من بين مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ويعاون الأمين العام امناء مساعدون وبعض الموظفين الذين يعينهم الأمين العام من بين موظفي الدول الأعضاء.

تتولى الأمانة العامة اعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون، كما تعد الامانة العامة التقارير الدورية عن أعمال المجلس وتعد أيضاً الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون.

يمكن للأمين العام أن يمارس دوراً مهماً في نشاط مجلس التعاون في مختلف المجالات وهذا يتوقف على شخصية وامكانيات الامين العام نفسه وعلاقته باجهزة مجلس التعاون.

مؤتمرات القمة لمجلس التعاون:

القمة الأولى: عقدت في أبو ظبي (مايو ١٩٨١) وفيها تم الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون والتوقيع على النظام الأساسي.

القمة الثانية: عقدت في الرياض (نوفمبر ١٩٨١) للموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

القمة الثالثة: عقدت في البحرين (١٩٨٢) لإقرار بناء القوة الذاتية.

القمة الرابعة: عقدت في الدوحة (نوفمبر ١٩٨٣) لتوسيع دائرة النشاطات الاقتصادية.

القمة الخامسة: عقدت في الكويت (نوفمبر ١٩٨٤) لإعطاء الأولوية للمنتخبات الوطنية بالمشاريع الحكومية وابداء الاستعداد لوقف حرب الخليج.

القمة السادسة: عقدت في مسقط (نوفمبر ١٩٨٥) وهي بمثابة قمة الانطلاق لإعتبارها أمن الخليج كلاً لا يتجزأ.

القمة السابعة: عقدت في أبو ظبي (نوفمبر ١٩٨٦) اقرار المواطنة الخليجية في النشاطات التجارية.

القمة الثامنة: عقدت في الرياض (ديسمبر ١٩٨٧) لإقرار الاستراتيجية الأمنية ونظام الاقراض البترولي وخطة التنمية الثقافية[١].

المساعي السلمية لمجلس التعاون الخليجي:

يعتبر تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الخليج والعالم العربي من الأهداف الاساسية للمجلس فقد أولى المجلس اهتماماً كبيراً وجهوداً مستمرة لأنهاء الخلاف الذي حصل بين البحرين وقطر حول جزيرة حوار وطلب من المملكة العربية السعودية استئناف المساعي الحميدة من أجل انهاء الخلاف بين البلدين. وتسجيل اتفاق الطرفين في الامانة العام للمجلس بشأن تجميد الوضع وعدم تصعيده، ووقف الحملات الأعلامية المتبادلة وعدم اللجوء للاثارة.

وكذلك فإن الخلافات بين سلطنة عمان واليمن الديمقراطية حول

(١) د. علي شفيق، مرجع سابق ص ١٢١ .

الحدود فقد كانت الكويت والامارات تقومان قبل قيام المجلس بالمساعي الحميدة، وعندما ظهر مجلس التعاون الخليجي كلفهما بمتابعة مساعيهما بوصفهما ممثلين من قبله، واشاد المجلس بالمساعي التي بذلتها الكويت والامارات لإنهاء الخلاف بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حول الحدود. واعتبر المجلس ان نجاح هذه المساعي لدليل على الدور البناء الذي يقوم به المجلس في احلال السلام في المنطقة. هذه المساعي التي اسفرت عن ابرام اتفاقية الحدود والمصالحة بين عمان وعدن في اكتوبر ١٩٨٢.

ومن المساعي السلمية ما قامت به المملكة العربية السعودية في تحقيق الوفاق بين المغرب والجزائر في إطار تنقية الاجواء العربية.

وفي اطار الجهود السلمية لحل ازمة الشرق الأوسط، كان مجلس التعاون الخليجي قد تبنى مشروع السلام السعودي، وطلب الى السعودية إدراجه على جدول اعمال القمة العربية الثانية عشرة في فاس الذي أقرته واعتبر منذ ذلك الوقت اساس السياسة العربية الموحدة تجاه القضية الفلسطينية.

كما حرص مجلس التعاون على مساندة كافة المساعي المبذولة لوقف الحرب العراقية الايرانية بالطرق السلمية في إطار التنظيمات الاقليمية والدولية، بل إنه عرض مراراً وساطته لحل النزاع بين الطرفين[1].

---

(١) د. علي شفيق، مرجع سابق ص ٢٥١ - ٢٥٤ .

□□□□□□□□□□□□ كتب يمكن الرجوع اليها □□□□□□□□□□□□

- **أحمد خليل عطوي:** دولة الامارات العربية المتحدة - بيروت ١٩٨١.
- **أحمد عسه:** معجزة فوق الرمال بيروت ١٩٦٦.
- **أحمد مصطفى ابو حاكمه:** تاريخ مشرق الجزيرة العربية في نشأة وتطور الكويت والبحرين - ترجمة محمد أمين عبد الله - بيروت ١٩٦٥.
- **أمل ابراهيم الترياني:** البحرين بين الاستقلال السياسي والإنطلاق الدولي - القاهرة ١٩٧٧.
- **أمين سعيد:** الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة - دار الكتاب.
- **جمال زكريا قاسم:** الخليج العربي - دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤ - القاهرة ١٩٦٦.
- **جورج انطونيوس:** يقظة العرب - بيروت ١٩٦٢.
- **جـ. م. لوريمر:** دليل الخليج - قطر ١٩٦٧.
- **حافظ وهبه:** جزيرة العرب في القرن العشرين - القاهرة ١٩٤٦.
- **د. حسين البحارنه:** دول الخليج العربي الحديثة - بيروت ١٩٧٣.
- **حسين خلف الشيخ خزغل:** تاريخ الكويت السياسي - دار ومكتبة الهلال ١٩٦٢.
- **حسين موسى ـ البحرين:** النضال الوطني والديمقراطي ١٩٢٠ - ١٩٨١ - الحقيقة برس ١٩٨٧.

- **د. رفعت سيد أحمد:** آل الصباح، بالوثائق، قصة الحرب وأمريكا والمستقبل - دار عكاظ - لندن ١٩٩٣.

- **روجر هاردي:** الجزيرة العربية بعد العاصفة - الاستقرار الداخلي لدول الخليج - ترجمة حسين موسى - دار الكنوز الأدبية - لبنان ١٩٩٤.

- **د. زهير شكر:** السياسة الامريكية في الخليج العربي - مبدأ كارتر - معهد الإنماء العربي - بيروت.

- **سيد نوفل:** الخليج العربي والحدود الشرقية للوطن العربي - بيروت ١٩٦٩.

- **صلاح العقاد:** التيارات السياسية في الخليج العربي - القاهرة ١٩٦٥.

- **صلاح العقاد:** جزيرة العرب في العصر الحديث - القاهرة ١٩٦٩.

- **صلاح العقاد:** معالم التغيير في دول الخليج الحديث - القاهرة ١٩٧٢.

- **عبد العزيز رشيد:** تاريخ الكويت - بيروت ١٩٧٨.

- **عبد العزيز المنصور وفتوح الخترش :** نشوء قطر وتطورها - دار السلاسل ١٩٧٧.

- **عبد الله بن صالح الفارسي:** البوسعيديون - حكام زنجبار - عُمان ١٩٨٢ - ترجمة محمد عبد الله.

- **فؤاد الخوري:** القبيلة والدولة في البحرين - معهد الإنماء العربي - بيروت ١٩٨٣.

- **مايكل بالمر:** حراس الخليج - تاريخ التوسع والدور الامريكي في الخليج العربي ١٨٣٣ - ١٩٩٢ - ترجمة نبيل زكي - مركز الاهرام للترجمة والنشر ١٩٩٥.

- **منى غزال:** تاريخ العتوب آل خليفة في البحرين من ١٧٠٠ الى ١٩٧٠ - المطبعة الشرقية - البحرين ١٩٩١.

- **مجموعة مؤلفين:** تاريخ اليمن المعاصر ١٩١٧ - ١٩٨٢ - مجموعة مؤلفين سوفييت - مراجعة د. محمد أحمد علي - مكتبة مدبولي - مصر.

- **محمد الرميحي:** البحرين، مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، بيروت ١٩٧٦.

- **د. محمد السيد سعيد: نحو نظام عربي جديد بعد أزمة الخليج — كراسات استراتيجية يناير ١٩٩١.**

- **محمود بهجت سنان:** أبو ظبي واتحاد الامارات العربية ومشكلة البريمي - بغداد ١٩٦٩.

- **مصطفى مراد الدباغ:** قطر ماضيها وحاضرها - بيروت ١٩٦١.

- **منير العجلاني: تاريخ البلاد العربية السعودية — بيروت — بدون تاريخ.**

Arnold Wilson: The Persion Gulf London 1959.

الفصل الثامن

الجزائر

ينقسم تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الى فترات أربع وهي على التوالي: من عام ١٨٣٠ الى ١٨٧٠، ومن عام ١٨٧٠ الى ١٩٢٠، ومن عام ١٩٢٠ الى ١٩٤٥، ومن عام ١٩٤٥ حتى الثلث الأخير من القرن العشرين.

الفترة الأولى هي الفترة القومية القديمة، وانهيار حكومة الوصاية ومبادرة الجيش الفرنسي لإتباع حرب الابادة... وبمواجهة القدرة العسكرية الفرنسية لم يكن بوسع الجزائريين الا الهجرة، وكانت هجرة جماعية، آلاف اللاجئين الجزائريين أقاموا في مراكش وسوريا وتركيا ـ وتناقص عدد السكان المسلمين في المدن الجزائرية ـ وتحطم العمود الفقري للأمة الجزائرية، الأمر الذي دعا الاستعمار الفرنسي للقول بأن الجزائر ليست أمة.

الفترة الأولى ١٨٣٠ ـ ١٨٧٠:

كانت الجزائر كأضعف حلقة في شمال افريقيا، أول ضحية للتوسع الفرنسي في المغرب. وفي نفس الوقت كان هذا التوسع أول فتح استعماري للأقطار العربية حدث في مرحلة التطور الرأسمالي التي أدت الى التفتيش عن مستعمرات.

Riyad Nass...

وعندما كانت ملكية البوربون تنهار تذكر شارل العاشر مشاريع نابليون الأول التي تعتبر الجزائر سوقاً خارجية للصناعة الفرنسية. ولم تكن رغبة الملاكين الفرنسيين في اقتناء أراض جديدة أمراً يستهان به، اذ أنهم فقدوا أراضيهم في وقت الثورة الفرنسية العظمى. وأخيراً، كانت أسرة البوربون تحلم بتوطيد عرشها المتزعزع عن طريق فتح الجزائر. وقدّر شارل العاشر وبولينياك رئيس وزرائه أن المخاطرة الحربية لا بد من أن تعيق اندلاع الثورة. وساندت روسيا القيصرية مشاريع الاستيلاء المرسومة من قبل ملكية البوربون، لأن سياسة روسيا كانت تقول بتقسيم الدولة العثمانية لتسهيل وصولها الى المضائق، وفي حين أن انكلترا كانت تنادي بالابقاء على الدولة العثمانية خوفاً من حرب تبيد أوروبا، ورغم أن انكلترا كانت قد احتجت على ذلك، الا أنها لم تبد أية مقاومة حازمة.

وقدمت فرنسا كذريعة وستار دعائي للمخاطرة الجزائرية، قضية «القرصنة والسجناء الجزائريين المعذبين» وقضية الحسابات النقدية لحكومة الداي. ان عدم موافقة الجزائريين على قرارات مؤتمر «اكس لا شابل» أتاح لفرنسا فرصة التأكيد بأن حكومة الداي كانت حامية للقرصنة.

وبطبيعة الحال كانت مسألة الحسابات النقدية وهمية في جوهرها. ففي وقت الثورة كان الداي مستمراً في تزويد فرنسا بالقمح واللحوم المملحة والجلود، بينما كانت فرنسا محاصرة من جميع الجهات، وزوّد الداي الجيش البونابرتي بالمؤن في فترة الحملتين الايطالية والمصرية. وكان القسم الأكبر من هذه المواد قد صدر كقروض، اذ لم يتقاضى الداي عنها شيئاً. ولم ترض الداي اتفاقية تسديد الديون وتسوية الدعاوي المتبادلة التي وقعت فيما بعد بواسطة بكري وأبي زناك التاجرين اليهوديين الجزائريين. واعتبر الداي أن الجانب الفرنسي قد خدعه، فخسرت الخزينة الجزائرية

بسبب ذلك بضعة ملايين من الفرنكات. واستغرق النزاع حول الديون بضع سنوات، الأمر الذي أزعج الداي وحاشيته.

وتفاقمت هذه الخلافات كثيراً بجهود القنصل الفرنسي في الجزائر بيير دوفال، الذي كان يعتبر حسب تعبير أحد المؤرخين الفرنسيين، ذا سمعة مشبوهة ونذلاً وسافلاً ومدبراً للمكائد. وقد لعب القنصل في الخلاف النقدي دوراً قذراً استفزازياً. فدبر «المكائد ولفّق الأكاذيب وابتزّ الأموال والرشاوي من الداي. وفي صبيحة يوم قائظ، هو يوم ٢٩ ابريل ١٨٢٧، أهان دوفال، أثناء المهاترات التي لا تحصى، الداي اهانة شديدة، فضرب الداي الممتعض دوفال السافل بمروحة كان يهوي بها لنفسه.

قدمت ضربة المروحة العذر المنتظر منذ أمد طويل. اذ قطعت فرنسا فوراً جميع علاقاتها مع الجزائر وضربت حصاراً بحرياً على الساحل الجزائري. وبتاريخ ١٤ يونيو ١٨٣٠ نزل جيش فرنسي تعداده ٣٧ ألف مقاتل على شاطئ خليج سيدي فرج الواقع على بعد ٢٣ كيلومتراً إلى غرب الجزائر وكان يقوده الجنرال دي بورمون. وكانت المقاومة الجزائرية شديدة إلا أنها عديمة الجدوى. اذ فقد الفرنسيون في المعارك التي خاضوها للاستيلاء على الجزائر ٤٠٠ شخص بينما فقد العثمانيون ١٠ آلاف شخص. وفي ٤ يوليو ١٨٣٠ سقط آخر معقل للعثمانيين. وفي المساء وقّع الداي على وثيقة الاستسلام دون قيد أو شرط، وفي اليوم التالي دخل الفرنسيون مدينة الجزائر. وفي ٢٣ يوليو ١٨٣٠، أقصي الداي عن البلاد، وغادر الانكشارية الجزائر الى تركيا. فنهب الفرنسيون خزينة الجزائر وكانت تحوي (حوالي ٤٨ مليون فرنك). كما استولوا على المساكن والأراضي والأموال العائدة للعديد من الجزائريين.

وحدثت بعد أسبوعين ثورة في باريس. فانهار عرش شارل العاشر

المتزعزع. فتولى حكومة، يوليو ـ الملك لويس فيليب دي أورليان ـ ملك فرنسا آنذاك الأرث الجزائري من أسرة البوربون وقرر بعد تردد مواصلة الحرب من أجل الأغراض الأنانية الخاصة لأسياد فرنسا الجدد. وفي عام ١٨٣٤ أعلن لويس فيليب وفقاً لتوصيات «لجنة شؤون افريقيا» ضم الجزائر رسمياً الى فرنسا، ونظم الادارة المدنية «للممتلكات الفرنسية في شمالي افريقيا» برئاسة الحاكم العام. ولم يكن في حيازة فرنسا قبيل ذلك الوقت الا المدن الجزائرية الساحلية وكذلك الساحل الجزائري. ولم يخضع القسم الداخلي من الجزائر للسلطات الفرنسية.

الحرب التحريرية (الأمير عبد القادر الجزائري)[(١)]:

وبعد أن استولى الجنرال دي بورمون على الجزائر، أعلن في تقريره وهو واثق تماماً من نفسه: «بأنه ستخضع الينا جميع المملكة خلال ١٥ يوماً وبدون طلقة واحدة». ولكنه أخطأ الحساب اذ لم يخضع الفرنسيون البلاد الا بعد ٤٠ عاماً شنوا خلالها حرباً دموية ضد الشعب الجزائري.

ولم تكد أنباء الاستيلاء على العاصمة تنتشر في البلاد، حتى هبت القبائل مناضلة ضد الغزاة، واستخدم الجزائريون سياسة الأرض المحروقة، فوجدت القوات الفرنسية نفسها مراراً في وضع حرج، اذ كانت تعتمد على تموينها محلياً. وأدت المصادرة وأعمال النهب التي قام بها الجيش الفرنسي الى رص صفوف السكان أكثر من ذي قبل وتوحيدهم لصد المعتدين. وفي غرب الجزائر، قاد الحركة البطل الشعبي عبد القادر.

(١) يعود في أصله الى وسط ديني فهو ابن عالم، ولم يكن يرمز بمقاومته للاستعمار الى الاقطاعية الجزائرية، بل على العكس من ذلك فقد تبنى الأقطاعيون الجزائريون اجمالاً موقف تعاون مع الجيش الفرنسي، آملين بهذا الموقف انقاذ امتيازاتهم.

ولقد ولد عبد القادر عام ١٨٠٨ في عائلة محي الدين المرابطية. وترأس والده القادرية وهي الطريقة الدينية في غربي الجزائر. وخلال سنوات عديدة خاض النضال ضد المحتلين الفرنسيين. وكان عبد القادر قد حصل على ثقافة دينية وحج، قبل الغزو الفرنسي للجزائر، الى مكة وعرج على بغداد ومصر وتركت اصلاحات محمد علي تأثيراً كبيراً لديه.

ولم يكن عبد القادر مرابطاً عادياً، بل كان قبل كل شيء محارباً جريئاً وفارساً ماهراً وقائداً عسكرياً عبقرياً. وكان خطيباً ملهماً يسحر السامعين بكلامه الحكيم الفصيح، وكاتباً فذاً ومنظماً قديراً.

وفي عام ١٨٣٢ اختارت القبائل وهي تحارب المحتلين، عبد القادر قائداً لها. وعندئذٍ واجهته أصعب المهام، وهي التغلب على الانقسام الاقطاعي والقبيلي واخماد الخلافات القديمة وتوحيد الشعب في لحمة واحدة وفي مطمح واحد، هو الدفاع عن استقلال الوطن. واذ استطاع عبد القادر أن ينجز الشيء الكثير في هذا الاتجاه، فلقد كان مرد ذلك كونه قريباً الى الجماهير ومعبراً عن أمانيها.

وبعد أن قاد عبد القادر نضال القبائل غربي الجزائر، أنزل ضربات قاصمة بالقوات الفرنسية، وبعدما تكبدت فرنسا جملة من الهزائم والاخفاقات الكبيرة، وافقت على المفاوضات مع عبد القادر. وفي شباط (فبراير) ١٨٣٤ عقدت معه ما يعرف بمعاهدة دي ميشيل. وقد رضي عبد القادر بهذه المعاهدة عن طيب خاطر لأنه شعر بالضرورة لفترة راحة سلمية ليعيد تنظيم الجيش واعداد قواته اعداداً أفضل لخوض حرب مقبلة ضد المغتصب. فضلاً عن ذلك اعترفت هذه المعاهدة بأن كل غربي الجزائر ما عدا ثلاث مدن ساحلية هو أراض تابعة للدولة العربية الجديدة ذات السيادة برئاسة عبد القادر الذي اتخذ لقب أمير المؤمنين.

وركز عبد القادر جل اهتمامه على الجيش ـ فهو الوسيلة الأساسية للكفاح ضد الغزاة ـ وبالاضافة الى القوات غير النظامية من متطوعي القبائل الذين يبلغ عددهم حوالي ٧٠ ألف شخص، ألّف عبد القادر جيشاً نظامياً قوامه ١٠ آلاف جندي. واستقدم عبد القادر المدربين من مراكش وتونس لتدريب وتنظيم وحدات الجيش النظامية. كما كان يوجد بعض المدربين الأوروبيين وخاصة الفرنسيين. وحصل عبد القادر على مساعدة كبيرة من مراكش لتجهيز قواته، فقد قامت علاقات متينة بينه وبين سلطان مراكش الذي جهزه بالأسلحة والأموال. كما شيّد عبد القادر الثكنات والحصون وأنشأ لتجهيزه معملاً لصب الحديد ومعملين للبارود ومصنع نسيج.

وللحصول على موارد للانفاق على الجيش والبناء الحربي، كان عبد القادر يستعين بالأساليب القديمة التقليدية والأساليب الحديثة الاستثنائية. فجبى من الأراضي التابعة له العشر، والزكاة على كل رأس من تعداد الماشية. وفضلاً عن ذلك، استعان باعانات سلطان مراكش ومداخيل الأرض الأميرية والاحتكارات. وأخيراً، كانت ترد الى خزينته الغنائم المتأتية عن الغارات على القبائل المعادية له وغير المنضمة الى حركته والمنحازة الى الفرنسيين.

وكانت قاعدة عبد القادر الاجتماعية مكوّنة من رجال الدين الاسلامي وأهل البادية الذين كانوا يؤلفون قسماً أساسياً في جيشه.

ولم يكن باستطاعة عبد القادر القضاء على العلاقات الاقطاعية في الجزائر، بل ولم يضع نصب عينيه مهمة كهذه. الا أنه قلّص من الحكم المطلق الذي كان يتمتع به الاقطاعيون، فكانوا يمقتونه ويقولون بحقد: «لقد حل عهد حكم الرعاة والمرابطين». ورفض الشيوخ الاقطاعيون في شرقي الجزائر الخضوع له، وخاضوا بقيادة الباي أحمد النضال ضد الفاتحين

الفرنسيين بمعزل عن عبد القادر. ولم يخضع له أقطاعيو منطقة «القبائل» وشيوخ واحات الصحراء. وكان عبد القادر يعيّن عادة المرابطين كمفوضين عنه أو رؤساء الاقطاعيين في حالات نادرة فقط، بل ان بعض الاقطاعيين المتحالفين مع عبد القادر، كانوا مستعدين لخيانته والوشاية به عند الفرنسيين. اذ أنهم وضعوا مصالحهم ومنافعهم الشخصية قبل مصالح الوطن. وأضعف غدر الاقطاعيين وفتنتهم الدولة التي كوّنها عبد القادر أكثر من نجاح الجنرالات الفرنسيين المشكوك فيه.

اغتصاب الأراضي:

بدأ اذن الاحتلال الفرنسي للجزائر بوصول الحملة المسلحة الى ميناء سيدي فرج في ١٤ حزيران (يونيو) ١٨٣٠، ولم يكن مجرد عمل استعماري يعني بالبحث عن مصادر الثروة والمواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة والأسواق المفتوحة، ولكن كان عملاً آخر يتلخص بإبادة السكان الأصليين وتوطين أوروبيين في الجزائر لتكون الامتداد اللاتيني لفرنسا عبر المتوسط. هذا التخطيط لم يكن سراً يخفيه هؤلاء الفاتحون، فقد عبر عنه صراحة المفكر الصهيوني ماكس نورد بقوله: «ان شمال افريقيا سيكون مهجراً ومستوطناً للشعوب الأوروبية، وأما سكانه الأصليون فسيدفعون نحو الجنوب، الى الصحراء والى أن يفنوا هناك»[1].

ولم يكن طريق الفرنسيين نحو تحقيق هدفهم سهلاً، فعملية الاحتلال استغرقت سبعة عشر عاماً من الحرب والقتال، مع أن العثمانيين تقهقروا قبل ٥ نوڤمبر ١٨٣٠، الا أن الفرنسيين اضطروا بعد أن بقوا

(١) محمد عمارة: الأمة العربية وقضية التوحيد، القاهرة ١٩٦٦، ص ٩٤.

خمس سنوات ضمن ثلاث مدن ساحلية فقط أن يعقدوا صلحاً مع الأمير عبد القادر الجزائري، والاعتراف بسلطان حكمه على داخل البلاد كلها. ولكن القتال تجدد في العام التالي واستمر حتى عام ١٨٣٧ ليتوقف ثانية ثم يتجدد في عام ١٨٤٠ بصورة بشعة لا مثيل لها من الابادة الجماعية للعنصر الوطني باحراق القرى وتدمير معالم البلاد وآثار الانسان فيها، حتى تم لهم الأمرباستسلام الأمير عبد القادر في ديسمبر ١٨٤٧.

وعندما تحققت للفرنسيين هذه الخطوة الأولى، وارتفع علمهم على الأرض الجزائرية بدأت خطتهم توضع في الممارسة والتطبيق، لأجل ذلك ساروا في طرق ثلاث، جميعها تعمل على ابادة العنصر الوطني وتوطين الأوروبي مكانه، وهذه الطرق هي: ١ - ايجاد تقسيم اداري جديد - ٢ - القيام بالنهب الاقتصادي للبلاد - ٣ - نزع الجزائري من اصوله القومية.

١ - ايجاد تقسيم اداري جديد للبلاد يتيح للحكام التحكم بمقدرات البلاد، فقسموها الى ثلاث ولايات على رأس كل منها موظف فرنسي يتبع وزير الداخلية الفرنسية مباشرة، وذلك تعبيراً عن التبعية للوطن الأم وليست مجرد مستعمرة. وقد بقي هذا الاجراء في الشمال قائماً حتى عام ١٨٧٠ عندما تأكد الفرنسيون من احكام قبضتهم، فرفعوا عن ولايات الشمال قبضتهم العسكرية واستبقوا قبضة هذا الحكم على الجنوب الذي كان المستعمرون يدفعون اليه العنصر الوطني حتى يفنى هناك.

٢ - عمليات النهب الاقتصادي وذلك بتسليم أراضي الجزائر الزراعية الخصبة للمهاجرين الأوروبيين وخاصة بعد فتح خط ملاحي بين مرسيليا والجزائر الذي عمل على نقل العناصر الفقيرة والمعدمة والمغامرة من أبناء فرنسا واسبانيا وايطاليا ومالطة لتوطينها في البلاد، وجلبوا من خريجي

اصلاحيات الأحداث الفرنسية خمسة وأربعين ألفاً أعطوهم الامكانيات التي تتيح لهم انتزاع أراضي المواطنين.

٣ - تجريد الوطن والمواطن الجزائري من خصائصه الدينية والقومية، فمثلاً شن الفرنسيون منذ اليوم الأول لاحتلالهم حرباً ضد اللغة العربية، وقالوا ان إيالة الجزائر لن تصبح فرنسية الا عندما تصبح اللغة الفرنسية هي لغة الجزائريين القومية. ولذلك ألغى الفرنسيون المدارس الجزائرية التي تعلّم اللغة العربية وأغلقوا نحو ألف مدرسة ابتدائية وثانوية وعالية، الى جانب المساجد التي كانت تقام بها حلقات التعليم والدراسة، وأقاموا مكانها مدارس تعلّم بلغتهم القومية. ان عداء الفرنسين للعربية كان شديداً لدرجة أن شوطان وزير خارجية فرنسا أصدر عام ١٩٣٨ قراراً يمنع تدريس اللغة العربية بمدارس الجزائر واعتبارها لغة أجنبية.

لقد خلقت الدولة الاستعمارية الشروط التشريعية والقضائية لنهب الجزائريين المسلمين، فمن ناحية، قامت تلك الدولة باعادة توزيع الشطر الأكبر خصوبة من الأراضي المصادرة بحجة انها انتقلت من الدولة العثمانية الى الدولة الفرنسية الاستعمارية، وأراضي الأوقاف الاسلامية التي نقلت الى دولة غير اسلامية وذلك بعد أن اعتبرت هذه الدولة غير الاسلامية وريثة دينية لدولة اسلامية، وكذلك أراضي الأوقاف والأملاك التي صودرت لتحطيم مقاومة القبائل التي تملكها. ولقد شجعت الدولة الاستعمارية المحتلة رجال الأعمال الفرنسيين على الحصول على أراضي القبائل والأسر، ولقد اشترى هؤلاء الأراضي من بائعين من قبض الاستعمار الفرنسي على أعناقهم، أو أنهم أوقعوا الحجز على ملاكين ذهبوا ضحايا للفوائد الربوية الضخمة. وتمت اعادة توزيع أرض الجزائر، أما بصورة مجانية، أو عن طريق البيع بالمزاد لمصلحة الأوروبيين.

وفي سنة ١٨٤٦ أصدروا قراراً جديداً بمصادرة جميع الأراضي الخالية لحساب الفرنسيين، وكذلك مصادرة الأراضي المأهولة بسكانها والتي يزرعها أصحابها لحساب الفرنسيين، وكذلك مصادرة الأراضي المأهولة بسكانها والتي يزرعها أصحابها ان هم عجزوا عن تقديم مستندات رسمية تثبت ملكيتهم لها في تاريخ سابق عن يوليو ١٨٣٠. وفي مجتمع كالمجتمع الجزائري في ذلك التاريخ كان هذا الشرط يعني وضع معظم الممتلكات الجزائرية تحت السلطة الفرنسية في اطار ملكيتها الخاصة.

ولخص قانون ٢٦ فبراير ١٨٥١ في مجموعة واحدة كل القوانين الفرنسية «الزراعية» في الجزائر، وأقر أصناف الاراضي التي كانت خاضعة للمصادرة لصالح السلطات الفرنسية، وكانت بضمنها الغابات. وان نزع ملكية الغابات الكبيرة التي كانت تشمل أيضاً مساحات هامة من الأحراش الصغيرة، مكّن المستعمرين من الحصول على مليوني هكتار من الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي وحرم العرب منها. ومنح هذا القانون حرية بيع وشراء الأراضي باستثناء اراضي القبائل، التي كان من الممكن التنازل عنها للدولة فقط. ومع ذلك فلما كانت القبائل لم تتنازل عن أراضيها عن طيب خاطر فانه اتخذ عام ١٨٦١ تدبير جديد يعرف بـ «نظام الانزال». وبموجب هذا النظام أعلن بأن اراضي القبائل هي للاستعمال فقط وليست للتملك. واستناداً الى ذلك كان لزاماً على القبائل اعادة «الاراضي الفائضة» الى الدولة التي تعترف بالقبائل بعد اتمام هذه العملية فقط كمالكة للأراضي المتبقية لديها. ونتيجة لتطبيق هذا النظام لم يبق للعرب والبربر الا الأراضي التي زرعت من قبلهم خلال سنتين قبل عام ١٨٦١، والمراعي التي كانوا يمتلكونها أيضاً. واغتصبت الحكومة ٦١ ألف هكتار من مجموع ٣٤٣ ألف هكتار كانت قد دخلت تحت تأثير «نظام الانزال» لعام ١٨٦١.

وأثار «نظام الانزال» الاستياء في البلاد. فاضطر الفرنسيون بموجب مرسوم مجلس الشيوخ في ٣ ابريل ١٨٦٣ الى الاعتراف بكل الأراضي التي كانت في استعمال القبائل كملكية خاصة بها. وقد نص هذا المرسوم على عدم جواز بيع الملكية الجماعية، واقترح في نفس الوقت الشروع في تقسيم الأملاك الجماعية أولاً بين القبائل والعشائر ومن ثم بين الأسر المتفرقة. وييسّر هذا المرسوم امكانية اكتساب الأراضي من قبل المعمرين الفرنسيين، كما أعطى الدولة امكانية الاستيلاء المباشر على قسم من اراضي القبائل. وهكذا انتزع مثلاً خلال سبع سنوات (١٨٦٣ - ١٨٧٠) فقط مليون هكتار لصالح الاستعمار من مجموع سبعة ملايين هكتار من الأرض التي كانت معرضة للتقسيم.

ان الاستيلاء على الأراضي من قبل المعمرين والرأسماليين الفرنسيين والشركات التي حصلت على امتيازات واغتصاب أراضي مئات الآلاف من الفلاحين الجزائريين واستغلالهم القاسي كمحاصصين وأجراء، كل ذلك أدى الى قيام انتفاضات شعبية جديدة. ففي عام ١٨٥٩، انتفضت قبائل في غربي الجزائر. وفي ١٨٦٤ ثارت قبائل أولاد سيدي الشيخ. واندلعت في عام ١٨٧١ انتفاضة وطنية تحريرية كبيرة بقيادة الشيخ محمد المقراني. ومع ذلك لم تتوقف عمليات اغتصاب أراضي الجزائريين فبعد فشل ثورة الشيخ محمد المقراني ضد الفرنسيين، فرضت الدولة الفرنسية على كل من شارك في هذه الثورة وحكم عليه بالاعدام ان يدفع مبلغ ٢٦ مليوناً من الفرنكات، ومن لم يستطع الدفع صودرت أرضه، وبالطبع صودرت أراضي الذين نفذ فيهم حكم الاعدام. حتى لقد وصل متوسط ما يملكه الأوروبي الى ١٠٨ هكتارات من الأراضي الخصبة، ومتوسط ما يملكه المواطن الجزائري ١٤ هكتاراً أغلبها مراعي.

الفترة الثانية ١٨٧٠ ــ ١٩٢٠:

هي بالتأكيد الأكثر قتامة في التاريخ الجزائري. ان الفلاحين الذين هزموا تم اخضاعهم لابتزازات اقطاع جديد خلقه الاستعمار بعد تراجعه عن حملات الابادة، وهؤلاء هم من القادة الجزائريين الذين عرفوا (بني نعم) يعني بموافقتهم على كل ما يطلب منهم، وقد حصل هؤلاء على ثروتهم وسلطتهم من ذلك العهد، وكان على الفلاحين أن يخوضوا اذ ذاك لوحدهم نضالاً يومياً ضد اغتصاب المعمرين لأراضيهم.

كان سحق ثورة الشيخ القرماني عام ١٨٧١ نقطة انعطاف شعر الفرنسيون على اثرها أنهم ذوو مركز وطيد في البلاد تماماً. وكانت انتفاضة الرحل في جبل أوراس (١٨٧٩) وانتفاضة قبائل أولاد سيدي الشيخ في غربي الجزائر (١٨٨١) الانتفاضتين الاخيرتين في هذا العهد، اللتين ناضل الشعب الجزائري فيها بقوة السلاح من أجل حريته. وتحت سلطة الجمهورية الثالثة لم تحدث أية انتفاضة كبيرة في الجزائر المحطمة والمستعبدة عنوة. وبلغ الاستغلال الاستعماري والنهب الامبريالي ذروتهما في البلاد.

وكالسابق، كانت السياسة الرئيسية للفاتحين تقوم على نهب الأراضي، ووفق قانون ١٨٧٣ الذي أدخل الى الجزائر التشريع الفرنسي للأراضي، أصبحت جميع الأراضي العشائرية والمشاعية خاضعة للتقسيم الاجباري، وغدت ملكاً خاصاً. وطبقاً لهذا القانون، كان باستطاعة أي عضو من أعضاء المشاعية فرز قطعة أرضه عن الملكية الجماعية التابعة للعشيرة والقبيلة. وبعدما حطم هذا القانون المشاعية يسّر للمرابين والمعمرين الأثرياء ابتياع الأراضي. ويسّر قانون ١٨٨٧ الى درجة كبيرة انتقال الملكية المشاعية الفلاحية الى أيدي المعمرين الأوروبيين، فانه نص على متابعة

تقسيم أراضي القبائل بين العشائر والعوائل، كما سمح للأوروبيين بابتياع الأراضي المشاعية حتى قبل فرزها الى ملكية خاصة.

وأدت السياسة الوحشية، التي انتهجها «الممدنون» الفرنسيون والرامية الى الاستيلاء على الأراضي، الى تدمير الاقتصاد الفلاحي العربي. ولقمع القبائل المتمردة، دمر الفاتحون الينابيع وحوّلوا الواحات المزدهرة الى صحارى. واستولى المعمرون على أحسن المراعي. وأبعدوا الرحل الى الأراضي القاحلة والى البقاع الداخلية من البلاد ذات المناخ القاسي، ولم يستطع المبعدون العثور على العشب لاطعام قطعانهم التي هلكت من شدة الجوع والعطش ومن الصيف القائظ والشتاء القارس.

خاض سكان الجزائر الأصليون كرد فعل على نهب الأراضي والاستغلال الصارم والعسف الاستعماري، نضالاً حازماً من أجل القضاء على «قانون السكان الأصليين» المخجل ومن أجل اشاعة الديمقراطية في النظام السياسي الجزائري. واستغرق هذا النضال طيلة الربع الأخير من القرن التاسع عشر وامتد الى القرن العشرين.

وانبثقت في الجزائر أولى المنظمات القومية وهي «حركة المسلمين المتفرنسين». وهي لم تضع نصب أعينها مهمة النضال من أجل الاستقلال. كما أنها لم تطالب الا بالمساواة في الحقوق بين العرب الجزائريين والفرنسيين وبالقضاء على «قانون السكان الأصليين» ومنح الجزائريين حقوق المواطنين الفرنسيين، أو على الأكثر تطالب بالحكم الذاتي للجزائر وتأليف حكومة ذاتية محلية يتمثل فيها على نطاق واسع السكان الأصليون.

وكانت حركة «المسلمين المتفرنسين» تتسم بشدة الاعتدال. وكان

«المسلمون المتفرنسون» يجيدون اللغة الفرنسية وقد حصلوا على ثقافة فرنسية وبذلوا أقصى جهودهم للحصول على حقوق متساوية مع الفرنسيين ضمن اطار امبراطوية فرنسا الاستعمارية.

وفي عام ١٩١٢ حدثت في الجزائر حركات منفردة ضد النظام الاستعماري. وكانت هذه الحركات في الأساس عبارة عن احتجاجات صحفية وعدم الطاعة السلبية للسلطات. وعلى هذا فلم يكن باستطاعتها زعزعة سيطرة فرنسا على الجزائر واحداث أي تغيير جذري فيها. وذلك نظراً الى الطابع الاستقراطي والأفق الضيق الذي اتسمت به هذه الحركات.

الفترة الثالثة ١٩٢٠ ــ ١٩٥٤:

وهي فترة تطور الحركة (تلك الحركة التي كانت مدينية وعاجزة عن اعادة الارتباط بالجماهير الريفية) من القومية المعتدلة والمتعاونة، الى الراديكالية، مثَّل القومية المعتدلة في البدء الأمير خالد حفيد عبد القادر الذي دافع عن الطرح القائل بالالحاق النهائي للجزائر بفرنسا مع تحفظ يتعلق بنظام أحوال شخصية اسلامي، وكذلك فيما بعد فرحات عباس الذي التزم بهذا الموقف حتى انتفاضة ١٩٥٤. لقد تقدم الامير خالد الذي تم انتخابه في الانتخابات البلدية لعام ١٩٢٠ على أساس برنامج الدمج الكلي، وقد رفع عريضة عام ١٩٢٢ الى الرئيس ميللران وكذلك كانت الفئة الفدرالية الجزائرية المنتخبة عام ١٩٢٧ تطالب بتمثيلها في المجلس النيابي الفرنسي، ومن هذه الفئة فرحات عباس المولود عام ١٨٩٩ وهو رئيس جمعية الطلاب الجزائريين المسلمين. وابتداءً من عام ١٩٣٠ تجرأ العلماء على تنظيم أنفسهم بقيادة ابن باديس، وتخطت حركتهم الاطار الديني،

وكان شعارهم تعلموا (أي اطلبوا العلم باللغة العربية والمقصود به الرفض الحازم للثقافة الفرنسية ومحاولة نزع القومية والدين عنهم.

كذلك قام أحد العمال (مصالي الحاج) في منطقة باريس بتشكيل «نجمة افريقيا الشمالية (ن. أ. ش) من أوساط العمال المهاجرين. وهذا التشكيل اتسم بالماركسية السطحية والعاطفية الجزائرية والاسلام المختصر».

وبدراسة لكل تنظيم أو حزب سياسي على حدة يتضح لنا بتتبع التاريخ أنه بالعودة الى عام ١٩١٠ بدأت الاقلام الجزائرية تتحول للمطالبة بالمساواة. اذ تكون الرعيل الأول من المثقفين العصريين الذين درسوا بفرنسا ورجعوا الى بلادهم، فأخذوا يبحثون عن وسائل لتحسين حالة أمتهم. وكان على رأس هذه النخبة، الأستاذ أحمد أبو دربة أول محام جزائري تخرج من كلية الحقوق بباريس (بعد مضي ٧٥ عاماً على الحكم الفرنسي في الجزائر). وبرنامج هذه الجماعة كان المطالبة بالاصلاح، وغايتها العمل على تحقيق الجامعة الإسلامية مستعينة بذلك بالدولة العثمانية.

ثم أعلنت الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ وجند الفرنسيون الجزائريين، فأخذ هؤلاء يهربون من الجندية ويلجأون للجبال، حتى بلغ عدد اللاجئين مئة وعشرين ألفاً. بل ان منهم من لجأ للدولة العثمانية فغيرت باريس من سياستها ولجأت لسياسة كاذبة ملوّحة بالوعود الخلابة.

عندما انتهت الحرب عام ١٩١٨، تشكل وفد من الضباط الجزائريين يترأسه الامير خالد في باريس، وتقدم الى الرئيس ولسن يطالبه بتطبيق مبادئه على الأمة الجزائرية، وقد قام بهذا العمل فيما بعد جماعة مصالي الحاج. ولم يكن هذا الوفد الا محاولة لتكوين حركة سياسية واسعة، فأصدرت فرنسا عام ١٩١٩ قانوناً في ٤ فبراير ألغت بموجبه قانون

السكان الاصليين ووسعت حقوق الانتخاب للجزائريين وخاصة في مجالسهم البلدية والمالية. وأحيل الامير خالد الى التقاعد فشكل هيئة (كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين) وهي بزعامته، وكانت ترمي الى تحقيق أمرين: أولهما الحصول للجزائريين على كامل الحقوق، وثانيهما اصلاح أحوالهم الاجتماعية. ومن أهم المطالب التي دافعت عنها هذه الكتلة ايقاف الهجرة الأجنبية للبلاد الجزائرية على أساس أن الجزائر للجزائريين، وقد أسس الأمير خالد لنشر فكرته والدفاع عنها جريدة «الاقدام» باللغتين العربية والفرنسية.

تآمر عدد كبير من المستعمرين لاخراج الأمير خالد من البلاد، وقام الوالي الفرنسي بتطبيق قانون السكان الاصليين الملغي بصفة رجعية، وأبعد الأمير خالد الى الاسكندرية. ولما سقطت وزارة بوانكاريه عام ١٩٢٤ وانتصر اليسار بزعامة بلوم وهيريو سمح للأمير خالد بالعودة لفرنسا، حيث أسس لجنة من أبناء الشمال الافريقي من بينهم مصالي الحاج رئيس حزب الشعب الجزائري. وعندما اشتد القتال بين الفرنسيين والأمير عبد الكريم الخطابي الزعيم المراكشي، اتهم الفرنسيون الامير خالد بالتآمر على فرنسا عام ١٩٢٥ فاضطهد ونفي الى سوريا حيث بقي هناك حتى توفي سنة ١٩٣٦.

لقد اقتصرت مطامح الجزائريين وآمالهم الوطنية، خلال زمن طويل، على محاولة الغاء مختلف التدابير الاستثنائية التي كانوا يعانون منها: فكانوا يطالبون بالمساواة القضائية، وبحقهم في الوصول الى الهيئات الانتخابية متساوين في ذلك مع مواطنيهم الأوروبيين. وكانت هذه المطالب تشكل أهدافاً لحركة «الاندماج بفرنسا». ان دعم القوى الديمقراطية الفرنسية للشعب الجزائري لم يسمح الا باصلاحات جزئية ظلت غير مطبقة وغير منفذة وذلك بسبب سيطرة المستعمرين... وهكذا وعى الشطر الأكبر من

الجزائريين استحالة الوصول الى الحقوق نفسها التي يحصل عليها مجموع المواطنين الفرنسيين، فتكونت في جميع طبقات المجتمع الجزائري تيارات تطمح للاستقلال.

عندما بدأ الفرنسيون سنة ١٩٣٠ يحتفلون بمرور قرن على بدء احتلالهم للجزائر، كانت بعثات التنصير تعمل لتحويل أبناء البلاد عن دينهم، وصرّح الكاردينال «لافيجري» بقوله: «ان عهد الهلال في الجزائر قد عبر، وان عهد الصليب قد بدأ، وأنه سيستمر الى الأبد، وان علينا أن نجعل أرض الجزائر مهداً لدولة مسيحية مضاءة أرجاؤها بنور مدنية منبع وحيها الانجيل».

ولقد فطن المثقفون الجزائريون الى أن موقف البرجوازية الفرنسية هذا هو مدعاة للعجب، فان هذه البرجوازية نفذت أحكام الاعدام في القسس، وأحرقت الكنائس، وحاولت محو الدين المسيحي في فرنسا المسيحية... أما في الجزائر فقد اتخذت مسلكاً مخالفاً، فحوّلت المساجد الى كنائس، ومجدت المسيحية، واستخدمت أموال المسلمين لتنصيرهم. وهكذا أحيت الروح الصليبية عندما رفعت علم المسيحية ضد الاسلام. فكانت ردة الفعل التلقائي على هذا العمل الصليبي قيام جمعيات دينية اسلامية ومنها جمعية العلماء المسلمين.

جمعية العلماء المسلمين:

من المستحيل على المؤرخ أن يتجاهل الدور الكبير الذي لعبته هذه الجمعية المخلصة في ميدان العمل الديني والقومي في داخل الجزائر، فقد كانت لها فروع ومدارس منبثة في مختلف الجهات، وصحف عديدة باللغة العربية والفرنسية، ودعاة يتجولون لنشر السلفية والوطنية، من بينهم الشيخ

ابن باديس والشيخ الابراهيمي والشيخ العمودي والملي والشاعر محمد العيد. وقد ظلت هذه الجمعية في الداخل وجميعة «نجم شمال افريقيا» في فرنسا الهيئتين العاملتين وان اختلفت مناهجهما لخير الشعب الجزائري منذ سنة ١٩٢٨ الى سنة ١٩٣٤. حيث حدث في ٣ أغسطس ١٩٣٤ أن قام أحد اليهود[١] بالتبويل في مرحاض أحد المساجد الإسلامية في قسنطينة وسب المسلمين جهاراً فأدى ذلك الى مشادة، وأطلق اليهود الرصاص على المسلمين، ورشقهم المسلمون بالحجارة، وتحيزت السلطة الى جانب اليهود. ثم أرسلت السلطات الفرنسية العسكرية فرقاً من الجند لحفظ الأمن، ولكنها كانت من اليهود الذين انضموا الى اليهود المدنيين، الأمر الذي أدى الى استشهاد عدة مئات من الجزائريين المسلمين.

هذه الحوادث هي نتيجة للسياسة العنصرية الفرنسية التي منحت اليهود الجنسية الفرنسية، والتي جعلت الفرنسيين والمتفرنسين ينظرون الى الأهالي نظرة اهانة واحتقار. وقد أسفرت حوادث قسنطينة عن حقيقة هي أن المنتخبين من الأهالي في المجالس المحلية لا يملكون من النفوذ الشعبي شيئاً.

الشيخ عبد الحميد بن باديس:

ينحدر في نسبه الى سلالة عريقة في المجد هي عائلة الزيريين الذين أسسوا امارتي بجاية وقلعة بني حماد، وكانوا السبب في قطع صلة المغرب بدولة الفاطميين.

تخرج هذا العالم من جامع الزيتونة بتونس، وبعد أن أتم دراسته وعاد

(١) مجلة الشهاب، ابريل ١٩٣٦.

الى وطنه قام بحركة سلفية وأسس جريدة اسبوعية هي جريدة «الشهاب». وفي سنة ١٩٢٨ أسس «جمعية العلماء المسلمين» في الجزائر، وكان لها أثر فعال في تنوير الرأي العام الإسلامي في الجزائر. كانت هذه الجمعية ترمي بصفة رسمية الى غاية غير سياسية وهي تطهير العقيدة الإسلامية في الجزائر من الخرافات واحياء اللغة العربية في البلاد وتقوية الشعور بالشخصية العربية في الجزائر.

هذه الصبغة الدينية المحض التي اكتسبتها الجمعية جعلت رجالها ينضمون للعمل السياسي كأفراد مستقلين لا بصفتهم أعضاء في جمعية العلماء، ثم هي بصفة عامة لم تكن تتقيد بالتعاون مع حزب من الأحزاب، بل كانت تعمل مع الكل، وتستغل الحركات القائمة لتنشر دعوتها وأفكارها في أنصار كل هيئة وكل حزب. ولكن يمكننا أن نؤكد أن العقيدة الحقة التي يحملها الشيخ ابن باديس هي ضرورة استقلال الجزائر عن الحكم الفرنسي: «اننا نرى أن الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر أمم الأرض، وهي لا تزال حيّة ولم تزل، ولهذه الأمة تاريخها اللامع ووحدتها الدينية واللغوية، ولها ثقافتها وتقاليدها الحسنة والقبيحة كمثل سائر أمم الدنيا. وهذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا ولا تريد أن تصبح هي فرنسا، ومن المستحيل أن تصبح هي فرنسا حتى ولو جنّسوها»[١].

جمعية نجم افريقيا الشمالية:

كانت في بدء أمرها عبارة عن هيئة اغاثة للمغاربة، ثم أصبحت في

(١) مجلة الشهاب، ابريل ١٩٣٦.

مارس سنة ١٩٢٦ جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي، وتطالب بحقوقه، وأسست لها جريدة باللغة الفرنسية تحمل اسم «الأمة».

بذلت هذه الجمعية جهوداً كبيرة في تنظيم العمال المغاربة في فرنسا وتربيتهم تربية سياسية واجتماعية على غرار الأحزاب السياسية الفرنسية. وطالبت هذه الجمعية بالتحرر الكامل للشمال الافريقي، وقاومتها الحكومة الفرنسية عن طريق نشر دعاية ضدها في الجزائر وتونس بحجة أنها من الحزب الشيوعي والذي يعمل بمطالبه لصالح موسكو الشيوعية، وقد اغتر بهذه الدعاية نواب الجزائر وأنصارهم. أما الطريقة الثانية فهي اصدار حكم من محكمة السين ضد «نجم افريقيا الشمالية» يحل هذه الجمعية عام ١٩٢٩. بعد هذا العمل سارت جمعية نجم افريقيا الشمالية ببطء نتيجة الضغط عليها.

حزب الشعب الجزائري:

أوائل عام ١٩٣٦ التجأ مصالي الحاج الى جنيف بعد حل نجم افريقيا الشمالية وأسس في مارس ١٩٣٧ منظمة جديدة سمّاها «حزب الشعب الجزائري».

استمد هذا الحزب نظامه من الدستور التونسي والحزب الوطني المراكشي، وورث خلايا وأنصار حزب نجم أفريقيا الشمالية، فكانت له اتصالات مع حزب الدستور التونسي وكذلك مع الوطنيين المراكشيين، وهذا ما أدى بالفرنسيين لمقابلة الحزب الجديد بالاستنكار والغضب. وفي ٧ أغسطس ١٩٣٧، اعتقل مصالي الحاج وجماعة من أصحابه وحكم عليهم بالسجن سنتين بدعوى أنهم يقاومون السيادة الفرنسية في الجزائر ويعملون للوحدة العربية.

سنة ١٩٣٨ رفضت أغلبية نواب فرنسا مشروع سياسة الادماج (بلوم فيوليت) والتي تدعو لمساواة الجزائري مع غيره من الجماعات الانسانية، وبما أن عباس فرحات كان من مؤيدي هذه السياسة، وبعد فشلها انفصل عن هيئة المؤتمر. وفي ١٩٣٦ أطلق سراح مصالي الحاج، فأجمع القادة الجزائريون على استنكار التلاعب الفرنسي وعلى الرغبة في العمل لتحرير الأمة الجزائرية. ولكن فرنسا كانت على أبواب حرب عالمية ثانية، فاتبعت سياسة العنف وألقت القبض على مصالي بعد شهرين من اطلاق سراحه، وحكم عليه بالسجن لمدة ١٦ سنة وبالنفي ٢٠ سنة ومبلغ ٣٠ مليون فرنك كغرامة.

حزب أصدقاء البيان:

في ٣ فبراير ١٩٤٣، وبعد أن اعتقل الفرنسيون قادة حزب الشعب ١٩٣٩، وعملت حكومة فيشي للتجنيس ووعدت بالخطب والتصريحات التي لم تعد تعطي ثماراً عند الجزائريين، أو أي ردود فعل خاصة، وأنهم صمموا على البحث عن الحرية التي يريدونها، وتجمعت الأمة الجزائرية كلها بما فيها دعاة التجنيس المؤيدين لفرنسا وانضموا جميعاً الى أنصار حزب الشعب وجمعية العلماء، وأسسوا جميعاً هيئة «أصدقاء البيان» يتزعمها عباس فرحات، وقرر الجميع رفض سياسة التجنيس والمطالبة بالشخصية الجزائرية وتأسيس جمهورية جزائرية ذات برلمان جزائري منتخب انتخاباً حراً.

هذه الحركة كانت انتصاراً للجزائريين لأنهم خرجوا من فكرة الاختلاط بالفرنسيين أو التبعية المطلقة لدولتهم الى فكرة الذاتية الجزائرية.

عادت فرنسا الى سياسة المراوغة وأعلن ديغول عن قبول فئات من

المثقفين الجزائريين في حظيرة العائلة الفرنسية، ولكن الجزائريين رفضوا هذا الاقتراح، واستدعي مصالي الحاج من منفاه بطيارة خاصة بقصد المفاوضة معه، ولكن الزعيم الجزائري رفض أن يقنع بغير المبادئ التي اعتقل من أجلها وأعيد مرة ثالثة الى جنوب الجزائر منفياً، واستدعي عباس فرحات وعبد القادر السايح لحضور اجتماعات الولاية العامة فامتنعا عن الحضور وأرسلا للسجن. وفي سنة ١٩٤٥ استسلم المحور وأطلق سراح عباس فرحات، ولكنه عاد للعمل ضمن أصدقاء البيان وقاد مظاهرات في قسنطينة ووهران والجزائر.

مجزرة ٨ مايو ١٩٤٥:

يوم ٨ مايو هو يوم الاحتفال بعيد النصر بعد الحرب العالمية الثانية، اعتقد الجزائريون انه يحق لهم وهم الذين شاركوا في هذه الحرب بتضحيات عظيمة بالاحتفال كغيرهم من الحلفاء، فخرجوا الى الشوارع يحملون علم الجزائر الذي يمثل راية الأمير عبد القادر مؤسس الاستقلال، فقابلهم الفرنسيون باسقاط العلم وبمعارك عنيفة من عصي وحجارة الى حديد ونار، وانتشرت المعارك في جهات متعددة وأهمها سطيف وقالمة حيث سيقت أفواج الجزائريين الى المذبحة وقتلوا رمياً بالرصاص. ويقدر عدد ضحايا مجزرة سطيف وقالمة وخراطة بأكثر من أربعين ألفاً.

هذه المجزرة أثبتت للعالم فظاعة الاستعمار الفرنسي، واحتج العالم وخاصة انجلترا والولايات المتحدة الامريكية مستنكرين التصرف الفرنسي - وكذلك رفضت الأمة الجزائرية حكم فرنسا وظهرت الشجاعة عند المعتقلين برفضهم التفاوض والثبات على المبادئ واستعدادهم للبذل في سبيل الوطن.

حاول الفرنسيون ايقاف تيار المطالبة بالاستقلال الذي شمل كل القطر، وقاموا بمحاولة تهدئة عندما استدعوا بعض طبقات الشعب للانتخاب في البرلمان الفرنسي، فازدادت المسألة تعقيداً، وازاء هذه المسألة بدأت فرنسا تبحث عن حل يوفق بين رغبتها في الاحتفاظ بالجزائر كجزء من فرنسا، وبين تحقيق أماني الشعب الجزائري باستقلاله. ولكن هذا التناقض يظهر جلياً لأن الاستقلال يعني الانفصال أو على الأقل الارتباط بعقد تحالف يتساوى فيه المتعاقدان، بينما اتمام الشخصية الفرنسية يقتضي ذوبان وضياع الغير.

لذلك فان كل الحلول التي عرضها الفرنسيون، لم تكن غير شكل جديد لمشروع (بلوم فيوليت) من هذه الحلول ما عرضه الشيوعيون والاشتراكيون من اعتبار الجزائر وطناً قائماً بنفسه له حكومته ومجلسه ولكن محتفظ فيه بالسيادة الكاملة المنفردة لفرنسا الوطن الوالد. أما أحزاب اليمين فكانت تصر على وحدة الوطن الفرنسي الذي لا يقبل التقسيم. وكحل لهذا وضعت الحكومة مشروعاً أمام المجلس النيابي للتصديق عليه ويتضمن:

١ ـ اعتبار الجزائر مجموعة ولايات فرنسية تتمتع بشخصيتها المدنية وباستقلال نوعي ومالي وتنظيم خاص.

٢ ـ السلطة التنفيذية في يد الوالي العام الفرنسي.

٣ ـ للجزائر سلطتها التشريعية يمثلها مجلس حكومي من ستة أعضاء، ثلاثة تعينهم الولاية العامة ويضاف اليهم رئيس ونائب رئيس ورئيس للمالية، ومهمة هذا المجلس مراقبة المجلس النيابي.

٤ ـ يتركب المجلس النيابي من ١٢٠ عضواً نصفهم من الأهالي ونصفهم الآخر من الفرنسيين ينتخبون لمدة ستة أعوام بدورتين وبالاقتراع السري، ومهمة هذا المجلس المصادقة على الموازنة وحق الاقتراع على الضرائب وكل شيء يتعرض له خارج هاتين النقطتين لا قيمة شرعية له.

الفترة الرابعة ١٩٥٤ ــ ١٩٧١:

لم تستطع الحركة القومية الجزائرية أن تعبر بحرية عن مطالبها بواسطة الوسائل المشروعة، وسائل الكلام والخطابة والصحافة والنشرات الانتخابية، وكان يوم اعلان الهدنة في ٥ مايو ١٩٤٥ مناسبة لقيام أعمال قمع ومذابح بلغت ضحاياها من الوطنيين الجزائريين أربعين ألفاً وأدت الى سجن عدد كبير من قادة «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري»، وحلت «حركة النضال في سبيل الحريات الديمقراطية» التي أنشئت بدلاً من «الحزب الشعبي الجزائري» واعتبرت هذه الحركات غير مشروعة. كما تعرضت الصحف الجزائرية لمصادرات عديدة كما حدث لصحيفة «الجزائر الحرة» و«الحرية» و«الجزائر الجمهورية» وأصبح من الواضح تماماً أمام الحركة القومية الجزائرية أن لا مخرج أمامها الا بالكفاح المسلح.

ان النضال المسلح الذي نشب في أول نوفمبر ١٩٥٤ قد شكل رد فعل ضد اخفاق المحاولات الاصلاحية الذي أدى الى انقسام داخل «حركة النضال في سبيل الحريات الديمقراطية».

لقد أكدت «جبهة التحرير الوطني» أنها توجه نضالها ضد النظام الاستعماري الذي رفض في جميع الأحوال والظروف منح أدنى حرية عن طريق النضال السلمي، وعرضت الجبهة استعدادها للمفاوضة على الأسس التالية:

- الاعتراف بالسيادة الجزائرية، وخلق جو من الثقة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين ورفع القيود والتدبير الاستثنائية.
- ومن الناحية المقابلة: تحترم الجبهة المصالح الفرنسية الثقافية والاقتصادية التي اكتسبت بصفة شريفة مشروعة، وكذلك تتعهد بحماية الأشخاص

الأوروبيين، وهذا كله تصريف للعلاقات بين فرنسا والجزائر على أساس المساواة والاحترام المتبادلين.

دامت حرب الجزائر حوالي ثماني سنوات، من أول نوفمبر ١٩٥٤ الى أول يوليو ١٩٦٢، كانت هذه الحرب نسخة جديدة لحرب عبد القادر ولانتفاضة ١٨٧١، على الأقل كانت لها الصبغة الريفية عام ١٩٦٠ انضمت المدن علناً للانتفاضة بعد سنة ١٩٥٩ الرهيبة. ولكن بدل أن يعطي انضمام المدن للانتفاضة الريفية فعالية أكثر، نقل هذا الانضمام ثقل معركة الجبال الى مماشي الدبلوماسية الدولية.

- كانت الحرب قاسية جداً كلفت الجزائر مئات الألوف من القتلى والجرحى، واقتلعت ملايين الفلاحين من أراضيهم. لقد برهنت السنوات الأولى من الحرب ولا سيما في مناطق أوراس والقبائل أن ذكرى الحرب الفلاحية من عام ١٨٣٠ حتى عام ١٨٧١ لم تختف من وعي أبناء الريف.
- معظم الذي تصدروا الأحداث السياسية انضموا الى جيش التحرير الوطني (ح. ت. و) مثل بن بللا وبن خده وحتى عباس فرحات الذي انضم الى الحركة في ابريل ١٩٥٦ بعد فشله في التفاوض مع فرنسا.
- عام ١٩٦١ كان الجنرال ديغول قد تغلب على معارضيه في ابريل ١٩٦١ وانتهت محاولة قام بها المتطرفون (منظمة الجيش السري) سميت مؤامرة الجنرالات (شال وسالان..) بهزيمة منظمة الجيش السري التي كانت تناضل من أجل الجزائر فرنسية، واستعاد ديغول المبادرة واعترف علناً في خطاب ألقاه في فبراير ١٩٦٢، بحق الجزائر في تقرير مصيرها، وفتحت المفاوضات في ايفيان وأطلق سراح بن بللا ورفاقه. في ذلك الحين برزت شخصية بن بللا الذي ولد عام ١٩١٩ وعمل كمعاون في الجيش

الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٤٦ وكان عضواً في المنظمة السرية للحزب عام ١٩٥٤ وخطف على الطائرة المراكشية الى العاصمة الجزائرية ١٩٥٦، كل هذا أعطاه شهرة وشعبية لم يتمتع بها بيوم من الأيام.

ورغم أن السلطات استعملت جميع وسائل القمع الوحشية في الجزائر الا أن الثورة استمرت رغم معارضة الشيوعيين وجماعة مصالي الحاج لها.

وفقدت الجزائر قرابة المليون شهيد في معارك التحرير بالاضافة الى أكثر من نصف مليون هجّروا من ديارهم الى المغرب وتونس.

وعلى اثر اشتداد المعارك بين قوات جبهة التحرير والفرنسيين وتعاطف أصحاب المبادئ والأقلام في فرنسا معهم اضطر الرئيس الفرنسي ديجول الى اعلان الاستفتاء العام في كل من فرنسا والجزائر للتعرف على آراء الشعب هنا وهناك في منح الجزائر حق تقرير المصير، وحدد لذلك موعداً في الفترة من ٦ - ٨ يناير ١٩٦١.

وفي يناير ١٩٦١، اتخذ مجلس تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية بالاجماع قراراته التي جاء فيها بشأن الجزائر: «ان المجلس قرر مطالبة جميع الشعوب والحكومات المستقلة في افريقية وآسيا، بتطبيق المقاطعة الاقتصادية ضد فرنسا، والاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهاجم المجلس المساعدات التي تقدمها منظمة حلف شمال الاطلسي لاستمرار الحرب الاستعمارية التي تشنها فرنسا على الشعب الجزائري، وأيد اقتراح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باجراء مفاوضات مع حكومة فرنسا على الشروط والوسائل التي تمليها ممارسة حق تقرير المصير بحرية تامة.

وفي ٣١ يناير ١٩٦١ ناقش مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الذي عقد في بغداد والذي اشترك فيه الجزائريون، قضية الجزائر، وأصدر قرارات مهمة حولها تأييداً للجزائر.

وكان الاستفتاء، وجاءت النتيجة بالموافقة على تلك المقترحات

بأغلبية ١٥ مليون ضد ٥ ملايين في فرنسا، و٢ مليون مقابل ٣/٤ في الجزائر. وكانت نسبة الذين مارسوا حق التصويت في فرنسا أعلى منها في الجزائر. فقد صوّت في فرنسا ٢٠ مليون من أصل ٢٧ مليوناً في قوائم الاقتراع، في حين صوّت في الجزائر ٢,٧٥ مليون من أصل ٤,٥ مليون مسجلين في اللوائح.

ورغم نتيجة الاقتراع فقد تأخر تنفيذ حق تقرير المصير لمعارضة الضباط غير الديجوليين للاستقلال فأسسوا تنظيماً سرياً .O.A.S Organisation d'Armé Secret تنظيم الجيش السري بقيادة الجنرال سالان، وأخذوا يتمردون على الحكومة في باريس حتى اذا تمكن شارل ديغول من القبض على زعمائهم والسيطرة عليهم أطلق سراح بن بللا وزملاؤه ونجحت المفاوضات التي كان يجريها بن خده مع الفرنسيين في ايفيان.

وفي ١٥ مارس سنة ١٩٦١ أعلنت الحكومة الفرنسية أنها على استعداد للدخول في مفاوضات رسمية مع زعماء الجزائر. وفي ١٧ مارس سنة ١٩٦١ أعلنت حكومة الجزائر موافقتها على العرض الذي قدمته رسمياً حكومة فرنسا باجراء مفاوضات بين الجانبين لاقرار السلام في الجزائر.

وتعثرت المفاوضات، ولكن القتال توقف في مارس ١٩٦٢ رسمياً بين قوات الاستعمار الفرنسي وقوات جبهة التحرير الجزائرية بعدما عقد الاتفاق بين الحكومة الفرنسية وحكومة الجزائر المؤقتة اثر مفاوضات سرية ناجحة في (ايفيان)، وقد تضمنت اعتراف فرنسا بحق الجزائر في الاستقلال وتقرير المصير، والاعتراف للشعب الجزائري بحقوق السيادة على أراضيه.

ورغم استمرار الحركة السرية للضباط الفرنسيين في مقاومة

استقلال الجزائر، فقد بوشر في تنفيذ الاتفاقية بتشكيل مجلس تنفيذي في الجزائر برئاسة عبد الرحمن فارس. وفي ٨ ابريل ١٩٦٢ جرى استفتاء آخر في فرنسا للموافقة على اتفاقية ايفيان أو رفضها وجاءت النتيجة بالموافقة في فرنسا بنسبة ٩٠٪ (١٧,٥ مليون) ضد ٩٪. أما في الجزائر فقد أجرى الاقتراع في أول يوليو ١٩٦٢ وجاءت النتيجة بموافقة ٩٩,٨٪ أي ٦ ملايين تقريباً مقابل ١٦ ألف معارض.

هذا وقد تضمنت اتفاقية وقف اطلاق النار شروطاً تقضي بأن تحتفظ فرنسا بقاعدتها الجوية البحرية في المرسى الكبير لمدة ١٥ عاماً وأن تستعيد فرنسا معداتها من الصحراء خلال ٥ سنوات يمكنها في أثنائها الاستمرار في اجراء تجاربها النووية هناك مع الاحتفاظ بقوة من الجيش الفرنسي قوامها ٨٠ ألفاً لمدة ٣ سنوات للمحافظة على الرعايا الفرنسيين المقيمين في الجزائر وحفظ حق فرنسا في احتكار النفط الجزائري.

في ٣ يوليو ١٩٦٢ أعلن استقلال الجزائر وسلم شارل ديغول سلطات الدولة الجديدة للجزائريين أنفسهم. واجتمعت الجمعية الوطنية واختارت عباس فرحات رئيساً لها وبن بللا رئيساً للوزراء يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢.

بعد ذلك جرت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، واعلنت الجمهورية الجزائرية جمهورية ديمقراطية شعبية، ووقفت هذه الحكومة في سياستها الخارجية موقفاً معادياً للاستعمار أما في سياستها الداخلية فقد عملت على تقوية الانتاج الصناعي والزراعي من خلال سياسة اعادة بناء الطرق والمساكن والمدارس التي دمرتها الحرب التحريرية، إلا أن الاقتصاد الجزائري بقي يعتمد بدرجة كبيرة على اصحاب الرساميل الأوروبيين الذي اتبعوا سياسة معارضة للعمال الجزائريين الراغبين بإعادة تعمير بلادهم، وكانت هذه السياسة سبباً في قيام التظاهرات في فبراير ١٩٦٣، وبالتالي دفع الحكومة الجزائرية للتعامل الخارجي مع الدول الاشتراكية - وقد أيد هذا

الموقف النقمة التي ولدت عند الجزائريين بعد التجربة النووية الفرنسية في صحراء الجزائر عام ١٩٦٣.

بمساعدة الدول الاشتراكية تابعت الجزائر بناء سياستها الصناعية والزراعية. في ابريل ١٩٦٤ عقد المؤتمر التأسيسي لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وانتخب من بين اعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية: أحمد بن بللا وهواري بومدين وغيرهم.

انقلاب يونية ١٩٦٥:

قامت قيادة الجيش الجزائري بانقلاب ١٩ يونيو، كانت نتيجته القاء القبض على ابن بللا رئيس المجلس الوطني ووزير الشؤون الاجتماعية. وفي ٥ يوليو أعلن رئيس الثورة هواري بومدين الهدف من هذا الانقلاب وان مجلس الثورة يتألف من ست وعشرين عضواً بينهم عشرة اعضاء من المجلس السابق. وفي ١٠ يوليو تشكلت الوزارة الجديدة، كما جرى تشكيل الامانة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني. عملت الحكومة الجديدة على اتخاذ قرارات لتحسين الوضع الاقتصادي وجرى في عام ١٩٦٦ تأميم المناجم، كما ازداد في الاعوام التالية حجم التبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد السوفياتي حوالي ثلاثة أضعاف.

ومنذ خريف ١٩٦٩ خاضت الجزائر نضالات ضد شركات النفط التي كانت تعمل للحد من اعطاء الجزائر حقها باستغلال مصادرها من غاز ونفط، وكانت الشركات الفرنسية تستغل هذه الموارد.

وفي عام ١٩٧٠ رفضت هذه الشركات اعطاء الحكومة حقها برفع الاسعار وزيادة حصتها من العائدات، فقامت الحكومة الجزائرية في فبراير ١٩٧٢ بتأميم جميع مصادر النفط والغاز واستولت على ٥١٪ من اسهم جميع شركات النفط العاملة في الجزائر.

□□□□□□□ كتب يمكن الرجوع اليها حول الموضوع □□□□□□□

- **أديب حرب**: التاريخ العسكري للأمير عبد القادر الجزائري ١٨٠٨ - ١٨٤٧ - الجزائر - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - ١٩٨٣.
- **بسام العسلي**: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية - دار النفائس لبنان ١٩٨٦.
- **بسام العسلي**: جيش التحرير الوطني الجزائري: بيروت - دار النفائس - ١٩٨٦.

الجزائر الى أين؟ ١٨٣٠ - ١٩٩٢ - مركز الدراسات والأبحاث في دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٩٢.

- **روم لاوند**: تاريخ المغرب في القرن العشرين - ترجمة د. نقولا زيادة - دار الثقافة - لبنان ١٩٦٣.
- **مراد الصديقي وأحمد الخطيب**: الثورة الجزائرية - عمليات التسلح السرية - دار مكتبة الحياة - لبنان.
- **د. نبيل احمد بلاسي**: الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر ١٩٩٠.
- **يحيى ابو زكريا**: الحرب الإسلامية المسلحة في الجزائر ١٩٧٨ - ١٩٩٣ - مؤسسة العارف - لبنان ١٩٩٣.
- **يوسف الشيخ**: قصة جبهة الانقاذ الجزائرية من الولادة الى الاعتقال - مؤسسة العارف بيروت ١٩٩٣.

الفصل التاسع

جامعة الدول العربية

لقد بيّنت الدراسات أن التغير الذي يحصل في منطقة من العالم يترتب عليه تغييرات في مناطق أو دول اخرى من العالم، ولا نستطيع أن نتصور شكل العلاقات العربية البينية أو علاقات العرب بالعالم من خلال معرفة الماضي أو الحاضر والقوى المتفاعلة فيه، بل ايضاً يتوجب دراسة هذا الماضي لاستكشاف المستقبل خاصة وان الرأي السائد الآن أن المستقبل ليس مفروضاً على المجتمعات وانما يمكن للبشر أن يصنعوا تاريخهم، وان يكون لهم دورهم في تقرير مصيرهم خاصة إذا ما عرفوا مقدار قوتهم وحيويتهم وتفاعلهم مع الآخرين لبناء مستقبلهم.

كذلك بينت الدراسات أهمية وحساسية الدور الذي يلعبه العالم العربي الذي تتزايد أهميته كونه مصدراً مهماً للطاقة وسوقاً استهلاكية واسعة ومصدراً للأموال الاستثمارية، مما جعل الدول العربية مصب الاهتمام العالمي، وقد تصاعد هذا الاهتمام بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ومن خلال السياسة النفطية التي اتبعتها الدول العربية واقنعت بواسطتها بعض الدول العربية لتغيير سياستها الخارجية، واستطاع العرب ان يحسنوا استعمال النفط في مجال زيادة اواصر الصداقة الطبيعية مع الدول المختلفة.

لقد كان لجامعة الدول العربية التي تعتبر من اقدم المنظمات

الأقليمية، ولحركة عدم الانحياز، ولمنظمة المؤتمر الاسلامي دوراً في دعم مركز العالم الثالث تجاه سياسة الكتلتين التي بلغت اوجهاً في الثمانينات من هذا القرن.

فكيف نشأت هذه الجامعة وما هو دورها الحالي في معالجة العلاقات العربية العربية أو سياسة العرب الخارجية.

أولاً: في المشاريع الوحدوية:

بعد الحرب العالمية الأولى، ظهرت احداث اثرت على الفكر القومي العربي الناشئ حديثاً، وكنتيجة لمراسلات الحسين ـ مكماهون، واتفاقية سايكس ـ بيكو، ومؤتمر سان ريمو، تشكلت كيانات عربية تابعة إما لفرنسا، وإما لانكلترا، واستتبع بالتالي وقوف هذه الكيانات على مفترق طرق بين رغبتها بالوحدة وبين رغبة كل كيان في الحفاظ على دولته القطرية التي يسيطر عليها، وتكريس بقائها مستقلة عن اخواتها العربيات من هنا يبدأ الاختلاف بين الهدف القطري والهدف القومي. لقد اتسمت السياسة الفرنسية بالمعارضة الشديدة لكل اتجاه وحدوي في المشرق العربي وذلك خشية من انعكاساته على المغرب العربي، وبقيت فرنسا على موقفها هذا من معارضة المشاريع الوحدوية التي طرحت على الساحة العربية في الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن[١].

لقد وقفت فرنسا موقف المعارض لمشروع الاتحاد الاردني الفلسطيني، ومشروع اتحاد اقطار الهلال الخصيب، والمشاريع الكونفدرالية الاخرى، لاعتقادها بأن أي اتحاد عربي سيكون مركز

(١) محمد عزة دروزة ـ الوحدة العربية ص ١٥٥.

جذب لعرب سوريا ولبنان، ومنطلقاً للهيمنة البريطانية على المنطقة بأسرها.

أما من ناحية بريطانيا، فقد اقترح اللورد هوبرت صموئيل[١] اثناء مناقشة مجلس اللوردات البريطاني لتقرير لجنة بيل في ٢٠ يوليو ١٩٣٧، اقترح تشكيل اتحاد كونفدرالي عربي يضم سوريا وفلسطين وشرق الأردن والعراق والعربية السعودية، وبموافقة فرنسية وتعاون مع الحركة الصهيونية، وضمانة دولية من عصبة الأمم للاماكن المقدسة في فلسطين ولكن هذا الاقتراح فشل بسبب معارضة وزارة المستعمرات البريطانية التي تبنت فكرة تقسيم فلسطين، وايضاً معارضة بن غوريون رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية.

هذا بالنسبة للقوى الاستعمارية، أما بالنسبة لشعوب المنطقة فلم يكن امامها الا التحرك الهادف لتحقيق الاستقلال والوحدة.

١ ـ فبعد قيام ثورة ١٩٢٥ في سوريا التي اخمدتها سلطات الانتداب بقسوة بقي شعار التحرر والوحدة قوياً يتردد في سماء المنطقة أكثر من أي مكان آخر، فلقد سعت زعامات عربية سورية أكثر من مرة لوضع صيغة مع ملك العراق فيصل ترتبط بموجبها سوريا الواقعة تحت الانتداب الفرنسي بالعراق الواقع تحت الانتداب البريطاني، بل لقد ظهرت عام ١٩٣٣ عصبة العمل القومي التي كانت تهدف للقضاء على النعرات الاقليمية وإقامة نوع من الوحدة العربية.

٢ ـ وفي لبنان كان الوضع مختلفاً لظهور تيارات عربية مؤيدة للوحدة واخرى مناهضة لها كانت مدعومة وتحظى بتأييد الانتداب الفرنسي.

(١) اول مندوب سامي بريطاني في فلسطين من عام ١٩٢٠ حتى ١٩٢٥.

٣ ـ وفي العراق بقيت الجمعيات العربية الوحدوية نشطة[1]، خاصة بعد تولي الملك فيصل العرش الذي رغم انصرافه لمشاكله العراقية الداخلية نجده يحاول استغلال عامل كراهية الانكليز للوجود الفرنسي في سوريا ولبنان، ويعمل على إقامة وحدة جزئية تمكنه من وضع العراق وسوريا تحت تاجه.

٤ ـ وفي قلب الجزيرة العربية، كانت اوضاع عبد العزيز بن سعود في اعقاب الحرب العالمية الأولى معقدة بسبب صدامه مع الشريف حسين الذي كان يتزعم هو وأولاده الثورة العربية، ولكننا نلحظ أن عبد العزيز قد استجاب في أكثر من موقف للاتجاه الوحدوي العربي، نلحظ ذلك برفضه الاعتراف بمركز خاص لبريطانيا في فلسطين عندما دارت المفاوضات بينه وبين المسؤولين الانكليز بشأن الغاء معاهدة القطيف المعقودة عام ١٩١٥ والتي كانت تعطي الفرصة لبريطانيا للتدخل في امور الدولة السعودية الناشئة.

ومن مواقفه ايضاً تمسكه برابطة الاخوة العربية والاسلامية التي اعلنها عندما وقع مع اليمن معاهدة عام ١٩٣٤ لوقف القتال بين السعودية واليمن، وكذلك نجده يؤكد ان الدافع العربي والاسلامي هو الاساس لتوقيع المعاهدة السعودية العراقية.

٥ ـ وفي مصر كان الموقف دقيقاً للغاية، لقد كانت الزعامات الوطنية حذرة من ثورة الشريف حسين العربية، وظهور الكيانات السعودية والعراقية والسورية والمصرية بعد ثورة ١٩١٩، بل لقد ظهرت مجالات جديدة

(١) نذكر بوجه الخصوص جمعية العهد العراقية.

للتعاون بين هذه الكيانات بشكل يكشف للزعامات العربية قيمة التكاتف العربي.

وكان لظهور المشكلة الفلسطينية، الاثر القوي في تحرك الفكر العربي، الوحدوي في الاقطار الرئيسية. فلقد قام عبد العزيز بن سعود بجهود دبلوماسي من اجل تلك المشكلة، وشاركت مصر في مؤتمر الطاولة المستديرة الذي عقد في لندن للنظر في حل للمشكلة الفلسطينية.

من جهة اخرى نجد أنه مع بداية الحرب العالمية الثانية، وجد في ساحة المشرق العربي جيل جديد من الشباب المثقف المتخرج حديثاً من جامعات اجنبية أو محلية، ولم يجد في الرجال القائمين بالعمل السياسي ما يلبي طموحاته او يحقق احلامه، وأخذ على السياسيين التقليديين تفريطهم بقضايا الوطن الكبرى، والتهاون مع القوى الاستعمارية والتطاحن على المناصب وتقديمهم المنفعة الخاصة على المصالح العامة.

وجد الجيل الجديد ان تخلف العرب وضعفهم يعودان الى تجزئتهم وتفشي النعرات الاقليمية والطائفية والعشائرية بينهم، مما مهد للاستعمار السيطرة على مقدراتهم خاصة بعدما غابت العقيدة السياسية من بينهم؛ لذلك وجد هذا الجيل ان الاستقلال الوطني والوحدة العربية هما الحل الوحيد للمستقبل المنشود. لقد اعطى هذا الجيل الجديد من الايديولوجيين محتوى اكثر دقة للنزعة العروبية، ودعا هؤلاء لوحدة كل العرب كي يستطيعوا فرض انفسهم على المسرح الدولي، بدلاً من ان يكونوا خاضعين للسيطرة الأوروبية.

وإن اتفق جميع العاملين في المجال السياسي على أهمية الوحدة، إلا أنهم اختلفوا في تصورهم لها من حيث الشكل والمضمون، فقد دعا فريق

الى تحقيق هذه الوحدة على مراحل؛ مثلاً: وحدة سوريا الطبيعية، ثم وحدة الهلال الخصيب، ثم وحدة المشرق العربي، في حين رأى فريق ثانٍ تصوراً آخر يقوم على اساس الوحدة الاقتصادية، ثم الوحدة السياسية، كما نادى طرف ثالث بقيام اتحاد كونفدرالي يعتبر مقدمة لاتحاد فدرالي.

وهنا لا بد من الاشارة الى الدور الكبير الذي لعبه الاعلام في فترة ما بين الحربين العالميتين من الشعور بالانتماء المشترك. لقد لعب الفن المصري من غناء وسينما دوراً كبيراً في توجيه الشعور الوحدوي وتنميته على المستوى الشعبي من المحيط الى الخليج، بل لقد سمحت الصحافة والاذاعة ببروز اللغة العربية الحديثة وانتشارها باعتبارها صيغة مبسطة من اللغة الفصحى ومتقاربة مع اللهجات المحلية المتعددة. فكان في ذلك تقوية للشعور المشترك بالانتماء لعالم عربي واحد.

ومن هنا نخلص الى بعض الملاحظات حول هذه الاتجاهات الوحدوية العربية.

١ ـ وجود تيارات سياسية مختلفة.

ـ تيار ينادي بزعامة الهاشميين.

ـ آخر ينادي باتحاد عربي.

ـ وتيار ثالث يدعو للجامعة العربية.

٢ ـ ان وجود الاستعمار الغربي على الأرض العربية فرض على كل بلد إنشاء ادارات اقليمية وبالتالي تمسكت كل حكومة بما هو تحت يدها ودافعت عما تراه من مصلحة اقليمها.

٣ ـ الثراء السريع الذي اصاب بعض البلدان العربية، جعلها ترى ان مصادر

ثروتها يجب ان تبقى ضمن حدودها الاقليمية التي رسمتها لها سلطات الاحتلال.

٤ ـ عمليات مقاومة الاحتلال كانت فردية في كل بلد على حدة دون تعاون حقيقي بين حركات الكفاح في كافة البلاد العربية رغم وحدة الهدف.

٥ ـ كانت القضية الفلسطينية هي التي جمعت العرب ووضعتهم امام اهدافهم والاخطار المحدقة بهم.

وخلال الحرب العالمية الثانية دخلت فكرة الوحدة العربية مرحلة جديدة فقد وجدت بريطانيا جيوشها في البلاد العربية من العراق الى مصر تعيش على ارض معادية بينما كانت عاطفة العرب مع المانيا، لا حباً في المانيا ولكن كراهية في بريطانيا وفرنسا.

وفي نفس الوقت الذي كانت فيه بريطانيا في امس الحاجة الى تعاون العرب معها وافادة الى اقصى طاقة ممكنة من امكانيات البلاد العربية الانتاجية سواء الغذائية او البترولية رأت بريطانيا انقاذاً لنفسها ان تنشيء (مركز تموين الشرق الأوسط) الذي يعتبره بعض المؤرخين بداية لنوع من التعاون الاقتصادي بين البلاد العربية ولكن لما فيه مصلحة الجيوش البريطانية واستراتيجية بريطانيا في المنطقة.

لقد كان نمو العلاقات الاقتصادية العربية في مثل هذه الظروف لا يعين على تحطيم الحواجز الجمركية بين هذا البلد العربي أو ذاك، وانما يعين على تحقيق نوع من التنسيق الاقتصادي لفترة محدودة من الزمن وفي مجالات محدودة ايضاً.

وهكذا أدت تطورات الحرب العالمية الثانية ونتائج هذه التطورات

على الساحة العربية إلى انتعاش فكرة الوحدة العربية، فنجد رئيس وزراء العراق نوري السعيد يسعى لدى السلطات البريطانية في اغسطس ١٩٤٠ لنيل موافقتها على مشروع اتحاد فيدرالي عربي يشمل العراق وفلسطين والأردن، وتوفد الحكومة البريطانية الكولونيل ستيوارت نيوكمب، الخبير في القضايا العربية الى بغداد ليجري مباحثات مع الزعماء هناك[١] وفي محاولة لكسب تأييد الفئات السياسية المختلفة في العراق الى صف بريطانيا[٢] واقترح نيوكمب على حكومته اصدار بيان يؤيد انشاء اتحاد فيدرالي يشمل دول المشرق العربي معتقداً ان دخول العراق والسعودية في هذا الاتحاد سوق يخفف من تأثير الدعاية المعادية لبريطانيا في فلسطين، وقد كان للحكومة البريطانية موقفاً من هذا الاقتراح ظهر في خطاب رئيس وزرائها انطوني ايدن في ٢٩ مايو ١٩٤١ في بلدية لندن والذي جاء فيه:

«أن كثيرين من مفكري العرب يرغبون في ان تتمتع الشعوب العربية بنصيب من الوحدة، اكبر من النصيب الذي تتمتع به الآن، وهم يأملون منا المساندة في تحقيق هذه الوحدة، لذلك لا يجوز لنا أن نهمل أية دعوة يوجهها الينا اصدقاؤنا العرب في هذا الصدد، ويبدو لي أن من الطبيعي، وان من الحق أن تتوثق الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بين الدول العربية وعليه ستساند حكومة جلالة الملك مساندة تامة أي مشروع تتم الموافقة عليه في هذا الصدد[٣]».

وفي ٢٧ ايار (مايو) ١٩٤١ تقدم انطوني ايدن بمذكرة بعنوان

---

(١) ومنهم رشيد عالي الكيلاني - امين الحسيني - نوري السعيد.

(٢) محمد عزة دروزة - مرجع سابق، ص ١٦١.

(٣) محمد عزة دروزة مرجع سابق، ص ١٦٣ راجع ايضاً The Times 30 Mai 1941.

السياسة العربية لبريطانيا تناول فيها موضوع الاتحاد العربي واعتبره الحل العملي الوحيد لحل المشكلة الفلسطينية، وبيّن ان بريطانيا لا تعارض الاتحاد وانه على العرب ان يقرروه بأنفسهم، لكنه عاد وأوضح ان الاتحاد العربي ليس عملياً من الناحية السياسية بسبب الخصومة السعودية الهاشمية، ورغبة العراق في تولي زعامة العرب، ولذا لم ير ضرراً في أن تعلن الحكومة البريطانية دعمها لأماني العرب في الوحدة باعتبارها امراً متعذر التحقيق.

من الواضح ان الانجليز كانوا يحاولون امتصاص مشاعر الجماهير العربية التي اشتد حماسها في ذلك الحين مع الانتفاضة الوطنية والقومية لتحقيق امالها في الوحدة العربية، فالمعروف انه في نهاية الحرب العالمية كانت هناك سبع دول متفاوتة التصرف وهي: مصر، العربية السعودية، اليمن، العراق، الأردن، سوريا، لبنان.

نظرة سريعة الى هذه الدول تبين ان معظمها مكبل باحتلال بريطاني او فرنسي بشكل أو بآخر وليس من دولة مستقلة سوى المملكة العربية السعودية واليمن اللتان كانتا اقل الدول العربية تقدماً.

وخلال المفاوضات لوحظ ان مندوبي الدول العربية يتحدثون عن آمال في وحدة عربية ولكن هناك خوف اكثر عند الكلام عن أي مشروع وحدوي.

- فقد كان لبنان شديد التركيز على الحفاظ على استقلاله.
- كانت حكومة عبد العزيز آل سعود فاقدة الثقة في حكومتي بغداد وعمان الهاشميتين.
- كانت المملكة اليمنية في عزلة تحافظ عليها.
- كانت سوريا فقط هي المستعدة للاندماج في وحدة عربية.

وكان الشعور المشترك بين هذه الدول هو اول مظاهر الوحدة، وبالتالي ضرورة ايجاد علاقات وثيقة بين هذه الدول بدلاً من سياسة التجزئة التي اتبعها الاستعمار. فظهرت فكرة الجامعة العربية، أو بالاحرى عادت الى الظهور، بعد أن انطلقت عام ١٩٣٢، على لسان عبد الرحمن عزام الذي عيّن اول امين عام لهذه الجامعة، والذي كان يقول بأن للعرب رسالة حضارية يجب عليهم القيام بها، فإذا كانوا قد منعوا من القيام بهذه الرسالة بسبب الجهل والاستعمار الغربي، لذلك من الضروري اخراج الأوروبيين من بلادنا وتربية الشعب العربي تربية وطنية صالحة. وقد دعم الانكليز هذه الفكرة على اساس خلق كيانات عربية تقف في وجه المد الشيوعي واستغلال الجامعة العربية عن طريق بعض الشخصيات المرتبطة بها لصالح الغرب عامة والمصالح البريطانية خاصة.

ومع تطورات الحرب لصالح الحلفاء وانتصارهم في معركة العلمين على الجبهة الليبية في نوفمبر ١٩٤٢، وجدت الحكومة العراقية الفرصة سانحة للتحرك فدعت الكولونيل ستيوارت نيوكمب، وتباحثت مع نوري السعيد بشأن الوحدة العربية، واوضح نيوكمب لنوري أن تحقيق الوحدة أمر متعذر بسبب ظروف الحرب والعقبات القطرية والعرقية والطائفية والاختلاف على شكل نظام الحكم. ولكن هذه النتيجة لم تثن نوري السعيد عن مواصلة مساعيه. فزار القاهرة في ٤ ديسمبر ١٩٤٢، وتباحث مع وزير الدولة ريتشارد كيري Carey، الذي طلب منه تقديم كتاب يتضمن آراءه ومقترحاته، وقدم نوري هذا الكتاب المذكرة متضمناً النقاط التالية:

- توحيد سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين في دولة واحدة.

- انشاء جامعة عربية تضم العراق وسوريا الكبرى وأية دولة عربية اخرى اذا شاءت ذلك.
- انشاء مجلس دائم للجامعة يتولى شؤون الدفاع والخارجية والنقد المواصلات والجمارك وحماية حقوق الاقليات[١].

لقد استثنى نوري السعيد دول الجزيرة العربية ومصر من مشروعه لأنه كان يعلم أن ابن سعود يعارض أي اتحاد بين قطرين او اكثر في المشرق العربي وخاصة إذا كانت له الصفة الهاشمية، كما أن مصر تشكل ثقلاً في العالم العربي لا تستطيع العراق او الدولة الحديثة الموحدة ان تتخطاه، وبالتالي فإن أي اتحاد مع مصر سيجعلها تتصدره وهذا يغاير مطامع نوري السعيد.

وبعد القضاء على حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق، انتعش التيار الوحدوي على يد رجال السلطة الذين طالبوا بوحدة الهلال الخصيب اولاً ثم باتجاه اتحادي عربي اوسع ثانياً. وتناولت الصحف العراقية موضوع الاتحاد العربي في مقالات عديدة دعت الى جمع البلاد العربية ضمن كيان سياسي واحد يربط الدول العربية برابطة تناسب الاوضاع المختلفة فيها، ويوحد اهدافها وسياستها فيما يتعلق بالشؤون المشتركة فيما بينها، ويعمل بصفة خاصة على تحقيق الخطط المؤدية الى تعزيز مركز البلاد العربية ورفع مستوى شعوبها[١].

وفي مصر نما الاتجاه القومي الوحدوي العربي، وكان لجمعية الشبان

(١) محمد عزة دروزة، الوحدة العربية، ص ١٦٥.

(١) افتتاحية جريدة صوت الاهالي البغدادية ١٥ اغسطس ١٩٤٣.

المسلمين[١] وجماعة الاخوان المسلمين[٢] أثر كبير في بعث الاهتمام في صفوف الشعب المصري بالقضايا العربية على وجه العموم وبالوحدة العربية على وجه الخصوص، وأبان حسن البنا، المرشد العام للاخوان المسلمين، أهمية العروبة والوحدة العربية والصلة المتينة بين العروبة والاسلام[٣].

إلا أن اجتماع العرب الرسمي والجدي حول ايجاد منظمة جامعة توحدهم بطريقة ما لم يتم الا بعد تصريح ايدن الثاني في فبراير ١٩٤٣ حيث أعلن: «ان حكومته تنظر بعين العطف الى أي حركة بين العرب لتقوية الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية» وانه يرى «ان الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع يجب أن يقوم بها العرب انفسهم» كما أضاف انه «لم يوضع حتى الآن مشروع في هذا الخصوص يحظى بالاستحسان العام»[٤].

ويعود سبب اهتمام العرب بتصريح ايدن الثاني الى الظروف التي مرّوا بها؛ فقد انحسر المد الالماني بهزيمة رومل امام مونتغمري في العلمين (اكتوبر ١٩٤٢)، وكانت سوريا ولبنان تعانيان من تعنت الفرنسيين، فكانت مساندة بريطانيا لقيام اتحاد عربي فكرة جيدة خاصة وان المد الصهيوني كان قد بدأ بالصعود.

في هذه الظروف بدأ العرب يتشاورون بشكل رسمي حول الاتحاد، وتم التوقيع على ميثاق الجامعة في ٢٢ مارس ١٩٤٣، وقد جاء في مذكرات اول امين عام للجامعة عبد الرحمن عزام «صحيح ان فكرة الجامعة

(١) انشأها عبد الحميد سعيد ومحي الدين الخطيب عام ١٩٢٧.

(٢) انشأها حسن البنا عام ١٩٢٨.

(٣) مجلة «الاخوان المسلمون» عدد ذي القعدة سنة ١٩٦٢هـ.

(٤) د. لطفي يحيى، الكيان العربي بين المقومات والامكانيات، ص ٤٢٢.

خرجت من لندن، وصحيح ان الانكليز كانوا يريدونها لتصبح اداة تعمل في خدمة مصالحهم الاستعمارية، الا انني احمد الله على اننا نجحنا برغم كل الدسائس والمؤمرات في ان تصبح الجامعة العربية اداة تعمل في خدمة العرب كل العرب...».

لقد كانت المرحلة الأولى في حياة الجامعة متصلة بالنفوذ البريطاني البحت، ثم جاءت المرحلة الثانية، وهي مرحلة التخلص من هذا النفوذ، ولكن ميثاق هذه الجامعة وما قامت به من انجازات أثبت على مر السنين أنها مؤسسة قد افرغت من مضمونها، ومن اسمها بدليل انها لم تحقق أي شيء، لا على صعيد الوحدة السياسية أو الاقتصادية او حتى الثقافية، ولا على صعيد التنسيق، ولعل هذا ما ارادته بريطانيا عندما طرحت الفكرة كمشروع، وعندما صيغ ميثاقها كدستور؛ وها هي الآن مجرد حائط مبكى عربي لا حول له ولا قوة.

لقد بدأت الجامعة العربية بداية خاطئة، فظهرت وكأنها منظمة اقامتها بريطانيا لخدمة مصالحها، فلم يكن قيامها بشكل تجسيداً عملياً لأماني الكيان القومي العربي، ذلك أنها لم تشكل كياناً متماسكاً يستمد قوته من الكتلة الشعبية للمنطقة العربية ككل، بل بالعكس كانت الجامعة مجرد تنسيق بين حكومات الدول العربية المتعددة، فالميثاق هو ميثاق جامعة الدول العربية، وكل كلمة فيه تأكيد على سيادة كل دولة وحرص على احترام استقلال تلك الدول لسيادتها.

والملاحظ ان بعض الدول المنتمية للجامعة لا يزال رغم استقلاله يدور في فلك بعض الدول التي كانت قد استعمرتها في السابق، وبالتالي يعمل على تحقيق مصالح بعض الدول الكبرى، ونلحظ ذلك في تصرفات هذه الدول التي تحمي مصالح الدول المسيطرة وبالتالي فإن أي تقارب

عربي هو عقبة في سبيل مصالح الدول المسيطرة[1].

لقد وضعت صحافة تلك الفترة الاتصالات والمراسلات التي مهدت لقيام الجامعة بأنها مباحثات الوحدة العربية، واعتبرت المفاوضات التي دارت بين رؤساء الحكومة العربية حول شكل الوحدة (وحدة اندماجية ام اتحادية) مناقشات حول صيغة الوحدة العربية، ولهذا ينبغي لنا أن نكف عن القول أن إنشاء الجامعة جاء نتيجة مؤامرة بريطانية، استناداً الى تصريح ايدن الشهير الذي جاء فيه: «ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى كل حركة بين العرب ترمي الى تحقيق وحدتهم...» فهذه الحكومة ذاتها قد صرحت ايضاً عبر وعد بلفور، بأنها تنظر بعين العطف الى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، دون ان يعتبر اليهود ذلك التصريح مؤامرة مهدت لانشاء الكيان الصهيوني؛ إننا نعترف بأن الدور الأجنبي كان موجوداً وفاعلاً في عملية إنشاء الجامعة ولكنه كان «دور احتواء» لا «دور مبادرة»، وكان دوراً تقريرياً لا «دوراً إنشائياً»[2].

ثانياً: في الميثاق:

لقد نص ميثاق الجامعة العربية على العمل على اخرج جميع الجيوش الاجنبية عن تراب الوطن العربي، والسعي نحو وحدة عربية تضم جميع ارجاء الوطن العربي، والوقوف في وجه المؤامرات التي تحاك لخلق دولة يهودية في فلسطين.

كما نص ميثاق جامعة الدول العربية على عدم التدخل في المنازعات

(١) د. لطفي يحيى، الكيان العربي بين المقومات والامكانيات ص ٤٢٢.

(٢) راجع بحث مجدي حماد في كتاب: الوحدة العربية؛ تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص ٣٥٢ - ٣٥٣.

التي تتعلق بالاختصاص الداخلي للدول الاعضاء ويكاد الميثاق يكون خالياً من النصوص المتعلقة بتسوية مثل هذه المنازعات في حال حدوثها، وذلك باعتبار أن هذه المنازعات مستبعدة الحدوث.

كما اشارت المادة الخامسة من الميثاق الى أن مبدأ الوساطة ومبدأ التحكيم الذي يقوم به مجلس الجامعة هو اختياري، ويتم بناء على طلب المتنازعين ولا يلزم الدول الأعضاء اللجوء إليه.

وبالنظر لعدم وجود نص في ميثاق الجامعة يلزم الدول الاعضاء بعرض منازعاتها على مجلس الجامعة ولأسباب سياسية مختلفة فإن الدول العربية من النادر ان تعرض مثل هذه الخلافات على المجلس.

ولكن جامعة الدول العربية كانت تأخذ موضوع النزاع على عاتقها وتحاول أن تحله بالطرق الحميدة من اجل منع توسع المنازعات بين الدول الأعضاء. ومع ذلك كان الفشل حليفها لقد اتسم عمل الجامعة بالتردد والتلكؤ واحياناً باللامبالاة في حل مشكلة الصراعات العربية، فكان الحل يأتي عن طريق دولة اخرى أو منظمات اجنبية تعمل لحل الخلافات العربية، لقد كان دور الجامعة في معالجة النزاعات العربية متأثراً بالمصالح المتضاربة للمعسكرات الكبرى أو التحالفات الدولية أو بسياسة المحاور التي ما زالت توجه الانظمة العربية.

لم تعد الجامعة مؤهلة لإيجاد الحلول الجذرية للازمات والخلافات والصراعات العربية التي لم تعد تهدأ. فالصراعات العربية وآخرها حرب الخليج الثانية جاءت لتبين فشل الجامعة في ايجاد حلول لهذه الصراعات ومنها على سبيل المثال:

ـ الحرب الاهلية اللبنانية، نجد مثلاً أن حل مشكلة هذه الحرب جاء

عن طريق اتفاق الطائف، الذي لم تلعب به جامعة الدول العربية الدور المفروض لها وانما كان للعلاقات والاتصالات الجانبية دوراً فاعلاً اكبر.

- الحرب بين المغرب والجزائر وموريتانيا حول الصحراء المغربية.
- حمام الدم في الجزائر التي تنهش بها وكالات الانباء العالمية باوصاف قد تكون بعيدة عن الواقع ومع ذلك تقف جامعة الدول العربية من هذه الحرب موقف المتفرج بحجة عدم التدخل في قضايا الجزائر الداخلية.

بالاضافة الى ذلك تشتد الصراعات العربية العربية ايضاً بين:

- ليبيا وتونس بسبب النزاع على النفط في الجرف القاري.
- بين مصر والسودان بسبب منطقة حلايب المتنازع عليها.
- بين السعودية وكل من قطر واليمن وعمان، حول تخطيط الحدود.
- بين قطر والبحرين حول بعض الجزر الواقعة بينها.
- بين سوريا والعراق بسبب الخلاف في المواقف الحزبية والسياسية.
- بين العراق والكويت بسبب وجود دولة الكويت.

من هذه الامثلة تظهر لنا ضرورة تشكيل محكمة عدل عربية لحل هذه الخلافات.

ولو ألقينا نظرة على الاسلوب الذي اتبعته الجامعة في فض المنازعات العربية لتبيّن لنا:

- لجوء الجامعة الى الاساليب الدبلوماسية والسياسية لمعالجة المنازعات، ولم تصدر حكم ادانة على أي طرف في أي نزاع، وان النزاعات التي استعصت على الجامعة وجدت حلاً خارجها.

وتشير المادة التاسعة عشرة الى تشكيل محكمة عدل عربية، إلا أن هذه المحكمة لم تتشكل، ومع أن الوفد الكويتي اقترح في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في الأردن عام ١٩٨٠ تشكيل هذه المحكمة، وبالرغم من صدور قرار تشكيل هذه المحكمة خلال مؤتمر القمة العربية الثاني عشر الذي عقد في فاس، إلا أن محكمة العدل العربية لم تظهر الى الوجود.

وحتى ظهور هذه المحكمة شكلت جامعة الدول العربية محكمة مصغرة ذات اختصاص محدود، وذلك لفض المنازعات التي تنشأ حول اتفاقية الاستثمار بين الدول العربية[١].

وفيما يلي **أهم الملاحظات** على ميثاق جامعة الدول العربية.

١ ـ إن الذين أصدروا الميثاق هم أصحاب الفخامة واصحاب الجلالة فجاء الميثاق تعبيراً عن آمالهم الشخصية ونظمهم القائمة حينذاك اكثر منه تعبيراً عن آمال الشعوب العربية بصفة عامة وعن آمال الشعوب في المستقبل البعيد.

٢ ـ تألفت الجامعة من سبع دول كانت هي المستقلة او شبه المستقلة، واعتبرت هذه الدول من الاعضاء الأصليين المؤسسين، وقد وصفت المادة الأولى هذه الدول بأنها مستقلة، مع أنها في الحقيقة كانت محتلة أو شبه مستقلة، باستثناء السعودية واليمن.

٣ ـ الانضمام الى جامعة الدول العربية مفتوح أمام أي دولة عربية مستقلة، شرط العروبة، لكن دون تحديدها؛ فهناك على اطراف البلاد العربية

(١) راجع بهذا الخصوص، د. محمد المجذوب، مجلة شؤون عربية، مارس ١٩٨٢، وكذلك د. علي شفيق مجلس التعاون الخليجي، ص ٢٣٧.

جماعات يمكن أن تثير مشاكل بهذا الصدد، هي نصف عربية، كما هو الوضع في المغرب الاقصى وموريتانيا كما أنه توجد جماعات غير عربية في داخل البلاد العربية مثل الاكراد الذين يشكلون مشكلة في العراق.

٤ ـ بالنسبة لحق الانسحاب، لم يحدث ان انسحبت أية دولة من الدول التي كونت او انضمت الى جامعة الدول العربية، رغم ان ذلك الباب كان مفتوحاً، مما يدل على قيمة وجود هذه الجامعة وقيمة الارتباط بها رغم الثغرات في ميثاقها.

٥ ـ لم يتخذ مجلس الجامعة أي قرار بفصل احدى الدول، وقد قيّد حق الفصل عندما تقرر أن يصدر باجماع الاراء باستثناء الدولة التي ستفصل.

٦ ـ كذلك نص الميثاق على انه في حال فقدان الدولة لسيادتها، فالدولة العربية التي تفقدها تفقد بالتبعية عضويتها في الجامعة.

٧ ـ نص الميثاق على عدم جواز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو اكثر من دول الجامعة، ولكن وقعت الكثير من الصدامات العسكرية، وقفت ازاءها جامعة الدول العربية عاجزة، أو قامت منظمة اخرى بما كان يجب أن تقوم به الجامعة (وساطة منظمة الوحدة الافريقية فيما نشب بين الجزائر والمغرب من صدام عسكري اقتصادي، أو تدخل الامم المتحدة في النزاع العراقي الكويتي). والسبب في عدم قيام مجلس جامعة الدول العربية بدوره في هذا الصدد، هو عدم النص على ضرورة الاحتكام إليه، وانما ترك ذلك اختيارياً بالنسبة للطرفين المتنازعين، وكذلك يرجع إلى عدم إنشاء محكمة عدل عربية تتولى النظر والحكم في مثل هذه المنازعات.

٨ ـ بما أن الفكر الجمهوري هو الخطر الذي يخشاه الفكر الملكي فقد نص الميثاق على ضرورة احترام نظام الدولة العضو في الجامعة، وتكرس هذا بمبدأ عدم تدخل أية دولة عضو في شؤون الدولة العضو الأخرى.

٩ ـ تكريس مبدأ تقسيم الدول العربية وانقساماتها بمبدأ احترام سيادة وحدود كل دولة، وبالتالي أصبحت جامعة دول عربية أكثر مما هي جامعة شعوب عربية مع أن الغرض البعيد منها هو تكوين وحدة عربية شعبية وليس جلوس زعامات عربية حول طاولة مجلس الجامعة العربية.

إن الاختلاف حول الهدف الذي من اجله انشئت جامعة الدول العربية كامن في داخلها منذ إنشائها، فلقد ظهر تياران حول السبب والهدف الذي من أجله انشئت الجامعة، فالقوميون الوحدويون يعتبرون إنشاء الجامعة جاء تتويجاً لمرحلة الجهود الثورية التي شهدها العالم العربي منذ عام ١٩٣٦، والدليل هو أن القوميين العرب سارعو الى تأييد التحرك السياسي الذي أدّى لظهور الجامعة دون أي اعتبار لموقف بريطانيا وبالمقابل نجد الطرف الآخر يعيد انشاء الجامعة الى رغبة بريطانيا بتنفيس هذا التيار الثوري الوحدوي وإيجاد تنظيم حسن قد يوحي بالوحدة على المدى البعيد ويرضي الجماهير دون أن يحقق هذه الوحدة، ويعتمدون في ذلك على تصريح ايدن رئيس وزراء بريطانيا. ويؤكدون بذلك ان إنشاء الجامعة جاء نتيجة لمؤامرة بريطانية.

أما **أهداف** جامعة الدول العربية فيمكن تحديدها فيما يلي:

أولاً: الحفاظ على السلام والأمن العربي وهذا هدف سامي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تكوّن لمجلس الجامعة جيش موحد وهذا مالم يحدث عملياً، الامر الذي جعل كل دولة تبحث بوسائلها الخاصة عن أمنها وسلامتها.

ومن أهم مسؤوليات جامعة الدول العربية فض المنازعات والخلافات، ومع هذا لا تزال المنازعات تنشب وتفض دون كبير تدخل من جانب المجلس وذلك بسبب مبدأ (التحكيم الاختياري). إن مسؤولية منع وقوع العدوان على أي من الدول الاعضاء ما تزال قاصرة، وسبب هذا القصور ما يلي:

أ ـ لم يحدد ميثاق جامعة الدول العربية معنى العدوان؛... وحيث أن قرارات مجلس الجامعة يجب أن تصدر بالاجماع، فإن أي خلاف حول هذا الشأن يعرقل تدخل المجلس.

ب ـ لم يحدد الميثاق التدابير التي يجب أن يقوم بها المجلس لرد العدوان.

جـ ـ لا يتدخل المجلس لرد العدوان إلا إذا لجأت إليه الدولة المعتدى عليها.

وهذا يفسر لنا اسباب قصور الجامعة العربية عن المشاركة الجماعية لرد أي عدوان.

ثانياً: تحقيق التعاون العربي في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية، وهناك مجالات عديدة استطاعت جامعة الدول العربية ان تؤكد دورها الذي يجب أن تقوم به خاصة في مجال الصحة أما في مجال الثقافة وتوحيد المناهج التعليمية فما زال هناك الكثير من الخلافات.

ثالثاً: تحقيق التعاون العربي في الشؤون السياسية، على اساس تنسيق سياسة خارجية اراء المشكلات الرئيسية. ولكن بمرور الوقت بدا واضحاً أن المصلحة الاقليمية كانت اكثر توجيهاً من المصلحة العامة العربية

ـ مثلاً: تعامل بعض الدول العربية مع العدو الصهيوني.

إن موقف الجامعة من النزاعات مع دول الجوار لا يختلف عن موقفها من الصراعات العربية العربية من هذه النزاعات.

في آسيا:

- النزاع بين العراق وايران على شط العرب.
- النزاع بين الامارات وايران على الجزر الثلاث (طمب الكبرى وطمب الصغرى وابو موسى).
- النزاع بين سوريا والعراق من جهة وتركيا من جهة اخرى حول تقسيم مياه دجلة والفرات.

في افريقيا:

- النزاع بين مصر والسودان مع اثيوبيا ودول وسط افريقيا حول اقتسام مياه النيل.
- النزاع بين موريتانيا والسنغال على نهر السنغال.
- النزاع بين الصومال واثيوبيا على منطقة اوغادين.
- النزاع بين ليبيا وتشاد على الحدود.

إن قيام الجامعة ارتبط عند الشعوب العربية ومنذ الاساس مع فكرة الوحدة العربية، فالجامعة كانت تحمل حلم الوحدة، والعرب اعتقدوا أن الجامعة العربية هي خطوة نحو الاتحاد والوحدة العربية الشاملة، ولعل هذا نلحظه في ميثاقها بالقول انها: «استجابة للرأي العام العربي في جميع الاقطار العربية». ومع ذلك فقد ابتعدت عن هدفها وغرقت في صمت رهيب ازاء الاحداث والتطورات الكبرى على الساحة العربية، فموقفها من القضايا الساخنة يتسم بالخجل والحياء، بل اننا لا نجد لها موقفاً يذكر وخاصة في قضايا:

١ ـ الاقتتال الداخلي في الجزائر والسودان والصومال والعراق؟

٢ ـ سياسة معظم الانظمة العربية الانبطاحية للصلح مع العدو الصهيوني.

٣ ـ تفاخر بعض الحكام العرب بعلاقاتهم القديمة مع زعماء العدو الصهيوني.

٤ ـ تصلب بعض الحكام العرب في مواقفهم لدوافع عصبية او شخصية دون المصلحة العربية. مثلاً مطالبة بعض الحكام بتشديد العقوبات على ليبيا والعراق، وتهاونهم أمام قرارات الأمم المتحدة المفروض تطبيقها على اسرائيل.

٥ ـ قيام المجالس والتجمعات المحلية الثنائية أو اكثر لاهداف قطرية قد تتعارض والمصلحة القومية.

٦ ـ الصعوبات التي يتعرض لها الحكام العرب في عرض مشكلاتهم امام الجامعة ولجوئهم الى منظمات اجنبية، محكمة العدل الدولية مثلاً أو الامم المتحدة.

ولا بد من استعراض سريع لمواقف الجامعة وسياستها.

ـ في العام ١٩٤٥ طالبت سوريا ولبنان بجلاء القوات الاجنبية عن اراضيها وتأزم الموقف، ورفع الامر الى الجامعة، فأعلن مجلسها في قرار له أن الجامعة طرف في النزاع وانها ستتدخل طبقاً لبنود ميثاقها لاتخاذ التدابير اللازمة لدفع اي اعتداء على احدى الدول الاعضاء، غير ان الجامعة لم تقم بأي عمل يذكر.

ـ في العام ١٩٥٠ وافق مجلس الجامعة على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة. وصدقت دول الجامعة على المعاهدة،

وتنص المادة الثانية من المعاهدة على أن الدول المتعاقدة تعتبر أي اعتداء مسلح على أي واحدة منها هو اعتداء عليها جميعاً.

ورغم هذه المعاهدة فإن جامعة الدول العربية لم تتدخل في جميع حالات العدوان الاجنبية على دولها، بل انها لم تجرؤ على اتخاذ خطوات فعالة لصد العدوان. ومن ذلك العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، بل الغريب ايضاً ان الجامعة لم تتخذ أي موقف تجاه النظام العراقي الذي كان يستعدي بريطانيا علناً ضد مصر في تلك الرحلة.

في ١٩٩١/١٢/٥ أعلن مجلس الجامعة تضامنه مع ليبيا في قضية لوكربي مستنداً الى معاهدات الدفاع المشترك، ورغم مضي سبع سنوات على صدور هذا القرار، فإن الجامعة لم تتخذ أي موقف من قضية الحصار المفروض على ليبيا، ذلك الحصار الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على دولة عضو في الجامعة، وخالف فيه مبادئ القانون الدولي العام. ومع ذلك لا نجد تفسيراً لموقف الجامعة من العقوبات المطبقة بحزم على شعب العراق بعد ازمته مع الكويت،

فالجامعة لم تتمكن من بلورة أي عمل عربي موحد وفعال للمحافظة على استقلال اعضائها او رد العدوان عنهم.

مع اعترافنا بأن الجامعة قد سعت لدعم حركات التحرر في الوطن العربي وساعدت العديد من الاقطار العربية في الحصول على استقلالها فبالاضافة الى الدول السبع المؤسسة وهي: مصر والعراق والأردن والسعودية واليمن وسوريا ولبنان نجد ازدياد عدد الاعضاء فيها وهي: ليبيا والسودان والمغرب وتونس والكويت والجزائر واليمن الشعبية، والبحرين،

وقطر والامارات المتحدة وعُمان، ثم الصومال واريتريا وموريتانيا واخيراً جزر القمر.

ورغم هذا الكم الكبير من الدول المنتسبة الى جامعة الدول العربية إلا انه يصعب علينا القول بأن مساعي الجامعة لايجاد حلول لمشاكلها كانت حاسمة لقد قدمت الجامعة الدعم المعنوي فقط، ولم تضع الجامعة حتى تاريخه مخططاً قومياً للتعامل مع العدو الاسرائيلي، ما زال دور الجامعة يعتمد الناحية الاعلامية، مع الاشارة الى أن معظم المعارك القومية والصراع مع العدو الاسرائيلي كانت خارج نطاق الجامعة.

وأخيراً إذا كان الاسم الرسمي لمنظمة الدول الأميركية هو «منظمة الوحدة الاميركية» كما أن الاسم الرسمي لمنظمة الدول الافريقية هو «منظمة الوحدة الافريقية» مع أنه لا يوجد في هاتين المنظمتين أي أثر للوحدة، وإذا اعتبرنا أن جامعة الدول العربية عند اقامتها كانت الغاية منها السير نحو الوحدة، فإن هذه الجامعة لم تخط أي خطوة على طريق الوحدة.

ومن الجدير بالذكر أن إنشاء الجامعة العربية تم قبل انشاء منظمة الامم المتحدة ببضعة شهور، وقبل منظمة الدول الاميركية بثلاث سنين، وقبل منظمة السوق الأوروبية المشتركة بثلاث عشر عاماً؛ وكل هذه المنظمات مشت في طريق الوحدة والمعتقد أن الوحدة الأوروبية ستكتمل بعد سنين قليلة، ومع ذلك نجد أن جامعة الدول العربية لم تساعد الدول العربية على المضي ولا حتى خطوة واحدة نحو تحقيق الحلم العربي.

كتب يمكن اليها حول الموضوع

- د. احمد عبد المنعم: جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥ مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ١٩٨٦ .

- اسماعيل صبري: الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

- بيار سبليربيه: الجيوبوليتيكا والجيوستراتيجيا. ترجمة عاطف علبي. دار الطليعة.

- جميل مطر: نزاعات العرب نوع من الطقوس. جريدة الحياة ١٠/٧/١٩٩١ .

- جميل مطر : هل انتفت حاجاتنا الى العرب. جريدة الحياة ١٠/١/١٩٩٣ .

- جورج حنا: واقع العالم العربي. دار العلم للملايين بيروت ١٩٥٢ .

- الشاذلي القليبي: كلمة في افتتاح الندوة التي نشرت في كتاب «جامعة الدول العربية» الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣ .

- د. عائشة راتب: العلاقات الدولية العربية، دار النهضة العربية ١٩٧٠ .

- د. علي الدين هلال: اميركا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ١٩٨٩ .

- علي الدين هلال: مذكرات في النظم العربية. جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية، السنة الرابعة ١٩٧٩ .

- محمد السيد سليم: حركة عدم الانحياز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد. مجلة السياسة الدولية، اكتوبر ١٩٨٤ .
- محمد السيد سليم: دور الجامعة العربية في ادارة المنازعات بين الاعضاء. ورقة قدمت الى جامعة الدول العربية، الواقع والطموح. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٣ .
- محمد الرميحي: من المسؤول عن الجوع في العالم. مجلة العربي، الكويت يونيه ١٩٨٤ .
د. ياسين العيوطي: مستقبل منظمة الوحدة الافريقية. مجلة السياسة الدولية. القاهرة، يونيه ١٩٨٤ .

الفصل العاشر

قراءة تاريخية في مشكلة العلاقات العربية ـ العربية بعد الحرب العالمية الثانية

تأرجحت العلاقات بين الدول في مجالين: السلم والحرب، واقتصر العمل الدبلوماسي والاعلامي على المجال السلمي، والعمل الاخضاعي العسكري على المجال الحربي.

والعلاقات العربية العربية، لها صفة عامة هي بحد ذاتها «مشكلة» والتي يخشى أن تتطور إلى صراع.

وتعتبر هذه المشكلة صورة عاكسة للعلاقات العربية الدولية، فالعالم العربي الذي كان منقسماً الى قسمين في فترة الحرب الباردة، نجده الآن يصفق للنظام الواحد، وبالتالي كانت النزاعات العربية العربية انعكاساً للنزاعات العالمية، فعندما كانت الولايات المتحدة الامريكية راغبة بالحلول مكان بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية في المنطقة نجد أصداء صراعهما تتردد في منطقة الخليج العربي (مشكلة البريمي)؛ وقياساً يتبين لنا مدى ارتباط الانظمة السياسية المتحكمة بالعالم العربي بالقوى العالمية فتوزعت أقطاره بين الشرق والغرب حسب مصلحة النظام السياسي في كل قطر، وكل هذا أدى لأن تعيش الأمة العربية أزمة في تاريخها المعاصر، ناتجة عن تشتتها وانقسامها ليس بين دولها وحسب بل ايضاً تشتتاً فكرياً وانقساماً داخلياً لدى افرادها.

من جهة اخرى نجد شعوب العالم العربي التي تنظر لنفسها دائماً على أنها منتمية لأمة واحدة، منقسمة على نفسها بل واحياناً في حالة حرب مع اخوانها.

هذه هي المشكلة الأولى في العلاقات العربية العربية، وهي باقية طالما لم يظهر حتى الآن في الساحة العربية ما يشير الى مد قومي جديد أو هدف عقائدي موحد. بل ان هذه المشكلة قابلة للتفاعل والتحول الى صراع طالما أن القوى العالمية مصرة على إبقاء العالم العربي منقسماً ميالاً للتقوقع داخل وطنيته بدلاً من الانفتاح على قوميته، بل ان المفهوم القومي استشهد عندما ظهرت الفكرة البديلة (الشرق اوسطية) كبديل للقومية، علماً أن مفهوم الشرق أوسطية كما يبدو في الكتابات الغربية عبارة عن منطقة تضم خليطاً من القوميات والسلالات والاديان والشعوب واللغات، والقاعدة فيه هي التعدد والتنوع وليس الوحدة والتماثل[١].

لقد مرت المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية بتغييرات اعتقد الكثير أن فيها خلاصها من مؤامرة سايكس بيكو، ونهاية لفترة الاستخفاف البريطاني بالقوة العربية. لقد ضعفت القوى الأوروبية الكبرى الممثلة ببريطانيا بنهاية الحرب، وحلت محلها الولايات المتحدة الاميريكية صاحبة مبدأ العزلة الامريكية (مونرو) وتفاءل العرب واعتقدوا أن طريقهم للوحدة والقوة بدت ظاهرة بتأسيس جامعة الدول العربية، وتأكدت هذه الفكرة عندما تسلمت مسؤولية الحكم في بعض الاقطار العربية قوى شابة ذاقت مرارة الهزيمة في الحرب العربية الاسرائيلية الأولى وغضبت على أنظمة

(١) جميل مطر: النظام الاقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت الطبعة الثالثة، ص ٢٥ - ٢٦.

الحكم القائمة والموصوفة بتعاونها مع الرأسمالية الغربية، فالتفتت الى الشرق لعل في اشتراكيته وانظمة حكمه الدكتاتورية ونزعته الراديكالية العسكرية خلاصاً لها من مشاكلها الداخلية أو من صراعها مع الدولة العبرية.

ولكن التعاون بين الأنظمة السياسية الحاكمة غاص في جدلية اصطدمت في معظم الاحيان بجدلية معاكسة يمكن أن نسميها جدلية التنازع أو التنافر أو التناحر وهي نابعة من اختلاف المصالح الآنية شخصية كانت أم قطرية.

ومن التناقض الحاصل بين جدلية التعاون وجدلية التنازع نشأت الحدة التي تميزت بها الخلافات العربية وما يصحبها من مرارة لا يمكن تعليلها إلا بحدة الوعي لخطورة هذا التناقض ووخز الضمير القومي عند تغلب المنطق القطري.

إن العلاقات العربية العربية نسيج وحدها تقوم على ثنائية لا نعرف لها مثيلاً، فهي من جهة علاقات بين دول مستقلة يفترض فيها مبدئياً أن لا تكون مصالحها متطابقة في كل الاحوال ولكنها في الوقت نفسه ومن وراء تعدد الدول العربية، لها روابط تنفذ الى النسيج الحضاري والثقافي والاجتماعي، وهذا يعد بمثابة صلة الرحم بين الشعوب العربية، وانه على هذه الصلة تتولد اخلاقية تجب منطق الدولة[١].

بالمقابل نجد أن بعض المنازعات العربية كان يرتدي طابعاً شخصياً، بل كان احياناً مفتعلاً أو مزاجياً أو انعكاساً لخصومة شخصية بين الحكام، إن اندلاع المشكلة بصورة مفاجئة لا يمكن أن يفسر إلا برغبة بعض الانظمة

(١) **الشاذلي القليبي**: كلمة في افتتاح الندوة التي نشرت في كتاب: جامعة الدول العربية الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٨٣، ص ١٦.

السياسية العربية في اثارة مشكلات وصعوبات في وجه اقطار عربية اخرى، قد تكون على وشك نيل الاستقلال او حديثة العهد به وذلك بغية احتوائها او السيطرة عليها او الحصول على شيء من ثرواتها او للاستفادة من موقعها[1]. وهذا يدفع معظم الانظمة السياسية في العالم العربي لاعتماد ثلاث اطر تساعدها على تقوية نظامها وهي: داخلية، اقليمية، عالمية.

١ - ففي المجال الداخلي يعتمد الحاكم على ادارة صارمة لمرافق دولته الثلاث أي: الجيش وجهاز الأمن، والادارة (البيروقراطية).

٢ - أما في المجال الاقليمي فيكون بالاعلان عن رغبته في تحقيق الاماني القومية والتطلعات الشعبية غير المنجزة كوسيلة لإلهاء الشعب.

٣ - وفي المجال الدولي يعتمد الحاكم على ايجاد صلة بينه وبين أي قوة عظمى تسنده للبقاء في مركزه[2].

وإذا اعتبر البعض أن المحور الرئيسي للصراع بين اقطار العالم العربي يعود للخلاف حول القضية الفلسطينية فلا بد من الاشارة بأن الخلاف العربي - العربي موجود بحد ذاته في هذه المنطقة الموصوفة بأنها كثيرة المنازعات، مع العلم بأن فكرة التضامن العربي، والوحدة العربية، ومفهوم القومية العربية لم تغب عن نداءات حكام وشعوب المنطقة، والأكثر من هذا نجد أن هذه الافكار والتي يجب أن تكون عاملاً جامعاً وموحداً هي

---

(١) **محمد المجذوب**: جامعة الدول العربية في عيدها الخمسين ضحية عجز أم رهينة أمل، محاضرة في جامعة بيروت العربية للموسم الثقافي ١٩٩٥، ص ٢.

(٢) P.J. Vatikiotis: Arab and Regional Plitics in the Middle East. Croom Helm London St. Martin's Press - 1984 pp. 77 - 78.

نفسها سبب في كثير من الصراعات التي نلحظها عند تعارض مصالح الحكومات العربية المختلفة.

لا بد من الاشارة بأن من العوامل المساعدة لقيام الصراع، هو أن معظم الشعوب العربية تحوي في داخلها اقليات عديدة من المتعصبين، لقبيلة أو لأثنية أو لمذهب والتي تتحرك في معظم الاحيان جاهدة للتخلص من اعتبارها فرقة من المواطنين في الدرجة الثانية سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية وهذا يؤدي لأن تقوم هذه الاقليات للبحث عن وسائل للمشاركة في السلطة (الاكراد في شمال العرق، والقبائل غير العربية في جنوب السودان) كما عانى لبنان نتيجة لهذا التصادم والصراعات فقامت الثورة الأهلية عام ١٩٥٨ بعد حوالي مائة عام على حربه الأولى ١٨٦٠، كما ان هذه التعددية اعتبرت في بعض الاحيان من اسباب الصراع الذي شهده لبنان في المرحلة الاخيرة. ذلك الصراع الذي أظهر عدم قدرة العالم العربي أو جامعة الدول العربية على تهدئة اجواء الحرب التي سادت خمسة عشر عاماً.

وسأعتمد في هذه القراءة على استعراض العلاقات العربية - العربية في مرحلتيها قبل التسوية العربية الاسرائيلية، وبعدها وفي مجالاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

أولاً: العلاقات العربيـة العربيـة قبل التسـوية:

أ ـ في المجال السياسي:

يمكن تقسيم العلاقات السياسية العربية العربية بعد الحرب العالمية الثانية الى اربع محطات.

الأولى: ١٩٤٨ - ١٩٥٨.

الثانية: ١٩٥٨ - ١٩٦٧.

الثالثة: ١٩٦٧ - ١٩٧٣.

الرابعة: ١٩٧٣ حتى التسوية.

وفي الحديث عن هذه المحطات لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار تطورات اساسية عدة كان لها التأثير الواضح ومنها:

أ - ازدياد عدد الدول العربية المستقلة مثل ليبيا، السودان، الكويت، تونس، مراكش، الجزائر، اليمن الجنوبي، البحرين، قطر، الامارات العربية المتحدة.

ب - ظهور الاستبداد العسكري وتدخل القوى العسكرية بالعمل السياسي في عدد من هذه الدول منذ عام ١٩٤٩؛ مثل سوريا، مصر، العراق، السودان، اليمن الشمالي، الجزائر، ليبيا.

جـ - ظهور نظام الحزب الواحد والتي عرفت بالانظمة الراديكالية وتسترت بالحركة القومية وأدى ذلك لظهور المعتقدات كالقومي السوري، والاتحاد الاشتراكي العربي، وحزب البعث فيما بعد في العراق وسوريا، هذه الاحزاب لم تكن احزاباً بالمفهوم السياسي بقدر ما كانت ادوات لمساعدة النظام الحاكم كما في سوريا والعراق ومصر والجزائر وليبيا.

د - فشل المحاولات الغربية في ايجاد نظام دفاعي موحد أو ترتيبات امنية متبادلة من جهة ودخول السوفيات للشرق الأوسط من جهة اخرى.

المرحلة الأولى ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨:

في هذه الفترة كانت العلاقات العربية العربية تتمحور بين القوتين العربيتين التقليديتين أي في مصر وفي العراق وكان الصراع بينهما أولاً حول استقطاب الحكم في سوريا وفي الأردن.

وقد وجدت مصر حريتها بالتحرك السياسي لتلعب دوراً مهماً في المنطقة بعد انهاء علاقتها مع بريطانيا عام ١٩٥٤، فكان الحياد الايجابي الذي اعتمده عبد الناصر كشعار أكثر مما هو سياسة بعد مؤتمر باندونج وهدف منه الى انهاء الوجود الاستعماري في المنطقة (شمالي افريقيا والخليج العربي). كما سمحت سياسة الحياد لعبد الناصر بالهجوم على منافسيه في زعامة العالم العربي، وكانت المعركة الاساسية في الهلال الخصيب حول سوريا والأردن.

المرحلة الثانية ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧: إن ظهور حزب البعث في سوريا والانتفاضة الشعبية في لبنان ١٩٥٨ اعطت مصر النصر على خصومها العراقيين فقد نجحت مصر في منع الأردن من الانضمام الى حلف بغداد، وحددت علاقات الأمة العربية ببريطانيا ثم بعد ذلك اتحدت مع سوريا في وحدة عضوية، في حين استطاعت الثورة المسلحة في العراق من الاطاحة بالحكم وكذلك الحال في السودان.

في هذه المرحلة بدأت تظهر في مصر نتائج العلاقات الجديدة مع الاتحاد السوفيتي هذه العلاقات التي سمحت للقائد عبد الناصر أن ينتزع العرب ويقودهم بحملة جديدة ضد الغرب يثبت من خلالها تربعه على عرش الزعامة العربية بين منافسيه خاصة اولئك الذين كان يدعمهم الغرب، وقد استطاع عبد الناصر أن يوجد شعوراً قومياً كأساس للوحدة العربية، بينما كان في الوقت نفسه يستعمل هذا الشعور لتثبيت قيادته في مصر. فجمع بذلك قيادة الثورة العربية والاهتمامات المصرية وبذلك استطاع ابقاء القيادة بين يديه للمدة الواقعة بين (١٩٥٥ - ١٩٦٧) والتي افشل فيها مشاريع المعارضة في بغداد ومشروع ايزنهاور والحركة الانفصالية العراقية بقيادة عبد الكريم قاسم وانسحاب سوريا من الجمهورية العربية المتحدة،

وبالتالي استطاع أن يمنع الدول الأوروبية من تنفيذ سياستها بالاستفراد بمصر أو عزلها عن نشاطات المنطقة.

لقد اتسمت الفترة الواقعة بين نهاية الجمهورية العربية المتحدة وحرب يونيو ١٩٦٧ بانقسام المشرق العربي بين قوى متناحرة، وبفشل المحاولات الجدية الاخيرة لتوحيد الصف العربي، وعبر تلك الانقسامات والتعارضات، توضحت اشكال الوعي الاقليمي في تدعيم اجهزة الدولة، إذ تخلى القوميون عن مبدأ الوحدة الذي كانت له الأولوية حتى ذلك الوقت.

وفي نهاية عام ١٩٦٢ بدا العالم العربي منقسماً على نفسه، فقد تناقض العراق مع الجميع حول مسألة الكويت، وكانت مصر قد اعلنت انسحابها من جامعة الدول العربية واتهمتها بأنها من صنع الامبريالية، وتحاربت مصر مع السعودية بدعمها المباشر للجمهورية اليمنية.

وفي بداية عام ١٩٦٣ شهد العالم العربي انقلاباً كاملاً في الوضع السياسي، ففي ٨ فبراير ١٩٦٣ اطاح اللواء أحمد حسن البكر بنظام عبد الكريم قاسم ووصل عبد السلام عارف للسلطة واختير البكر لرئاسة الوزارة، وتقارب العراق مع مصر، وفي ٨ مارس ١٩٦٣ قام الجيش السوري بانقلاب واوصل للسلطة ائتلافاً بعثياً ناصرياً، وواجه الملك الهاشمي حسين التحدي مرة أخرى عندما افتتحت المفاوضات التوحيدية بين سوريا والعراق ومصر، كانت المفاوضات شاقة استفاد منها عبد الناصر كي يتهم البعث بأنه المسؤول عن الفشل الذي عرفته جميع المحاولات التوحيدية السابقة[1]. واتجهت القيادات البعثية في سوريا والعراق للاتحاد

---

(١) **هنري لورنس**: اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث، قبرص، الطبعة الأولى ١٩٩٢، ص ٢١.

وتم توقيع اتفاقات بين البلدين.

في نهاية ١٩٦٣ قام عبد السلام عارف باقصاء البعث عن السلطة وتقارب مع مصر وبعد مقتله تابع اخوه عبد الرحمن عارف نفس السياسة.

كانت نتائج قمتي القاهرة ١٩٦٤ والدار البيضاء ١٩٦٥ هي في البدء لإيجاد تسوية للخلاف القائم حول اليمن بين مصر والسعودية وتفاهماً بين مصر والأردن وكذلك بين مصر وتونس. ونشير هنا إلى أن هذه اللقاءات اعطت عبد الناصر فرصة لتثبيت الزعامة المصرية وتجديدها وفي الوقت نفسه بالتعامل على اساسها مع الصراع العربي الاسرائيلي بشكل يتناسب واهداف هذه الزعامة.

وفي سنة ١٩٦٦ تميزت العلاقات العربية العربية بالعودة الى إتفاقية القاهرة - دمشق - صنعاء، مقابل الرياض - عمان ما بين ١٩٥٨ - ١٩٦١؛ وفي سنة ١٩٦٧ كان الصراع من أجل الزعامة العربية بين مصر والسعودية قد بلغ أوجه، مما أوجد الفرصة أمام سوريا لايجاد تسوية تناسبها مع القاهرة وتساعدها خاصة بالنسبة لمشاكلها مع جارتها العراق.

المرحلة الثالثة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٣:

كان لهزيمة ١٩٦٧ نتائج سلبية على العلاقات العربية العربية ويعتقد بأن هذه الهزيمة كانت نتيجة للخلاف القائم بين القاهرة والرياض والسؤال الذي فرض نفسه انذاك هو الصلح مع اسرائيل للوصول الى تسوية ولم يكن عبد الناصر يستطيع ان يخطو خطوة واحدة في هذا الاتجاه دون مساعدة اشقائه العرب وخاصة الملك فيصل، وعلى ذلك امتدت يد عبد الناصر لتصافح فيصلاً في مؤتمر الخرطوم، والذي وعد فيه الاخير بتقديم الدعم المالي والمعنوي لعبد الناصر، على اساس ان يتابع عبد الناصر صراعه

مع اسرائيل، وفي هذه السنة استطاع فيصل ان يخرج عبد الناصر من الجزيرة العربية وان يدخل المملكة السعودية عصر القيادة العربية نظراً لثرائها الفاحش.

لم تستطع حرب أكتوبر ١٩٧٣ ان توجد قيادة عربية بديلة، بل انها صعدت مستوى الخلافات العربية وادخلت نوعاً من التحالفات والصراعات جعلت الامة العربية تغير نظرتها في امكانياتها من المد الشعبي الى الثروة النفطية، وذهب البعض للقول بأن هذه السلاح الحيوي يمكن العرب من السيطرة على الصناعات العالمية، وأن هذا السلاح هو الطريق لتحقيق الاماني العربية خاصة بعد أن احتلت السعودية موقعاً سياسياً متنامياً في أهميته بفضل امكانياتها الاقتصادية وكانت بريطانيا قد اعلنت عن نيتها في الانسحاب من الخليج عام ١٩٧١ وعندما طالبت ايران بالبحرين، إلتفتت الدول العربية صوب الملك فيصل الذي جهد ليؤكد دوره كمدافع عن العرب.

ويمكن لمراقب العلاقات العربية ان يميز ثلاث متغيرات اساسية نتيجة حرب اكتوبر.

أولاً: التغير في ميزان القوى وانتقاله من الدول الراديكالية (التقدمية) مصر وسوريا والعراق أي من مصر والهلال الخصيب الى دول المحافظة أي شبه الجزيرة العربية، وسبب هذا الإنتقال يعود الى فشل المجموعة «التقدمية» في التقدم بالعالم العربي نحو العصرنة، وفشلها في تحقيق هزيمة اسرائيل.

ثانياً: التحالف القائم بين نظامين متناقضين في الأصل وهما مصر والسعودية.

ثالثاً: ايجاد مخرج جزئي للقضية الفلسطينية من خلال مؤتمرات القمة في

نوفمبر ١٩٧٣ واكتوبر ١٩٧٤ في الجزائر والرباط باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وكانت المعادلة قائمة على اساس اعتراف مصر والسعودية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني واعتبارها طرفاً رئيساً في اية تسوية سلمية في الشرق الأوسط مقابل اعترافها بقيادة محور القاهرة الرياض.

وهكذا اصبحت الصورة على الشكل التالي السعودية ومصر تقبلان بالسلام مع اسرائيل إذا اعترفت الاخيرة بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وانه هو صاحب السلطة بتعريف هذه الحقوق وليس للدول العربية الاخرى ذلك.

الواضح هنا أن العلاقات العربية العربية تأثرت بالمحور المصري السعودي، وتقارب سوري مع منظمة التحرير الفلسطينية في حين قام بعض المنشقين من منظمة التحرير الفلسطينية بإيجاد خلاف داخل المنظمة بالاتفاق مع ليبيا والعراق.

ومن هنا نستنتج أن سياسة التنافس بين الدول العربية كانت اكثر أهمية من المواجهة مع اسرائيل، فبالرغم من التصريحات التي صدرت عن مؤتمرات القمة العربية، فإن جيوش الدول العربية كلها كانت تفتقر الى التجربة في ميدان التعاون هذا فضلاً عن الافتقار الى أية خطة للهجوم كما أن اشكال الحذر كانت اكثر عمقاً من عام ١٩٤٨. وانقسم العالم العربي بين قوى متناحرة وفشلت المحاولات الجدية للتوحيد العربي، وعبر تلك الانقسامات والتعارضات توضحت اشكال الوعي الاقليمي في تدعيم اجهزة الدولة[١].

(١) **هنري لورنس**: مرجع سابق، ص ١٩٩.

المرحلة الرابعة بعد ١٩٧٣:

إن مؤتمر الرباط الذي انعقد في اكتوبر ١٩٧٤ أثار التيارات المختلفة في الصراع العربي ـ العربي وبدا واضحاً ان محور الرياض ـ القاهرة أصبح اساساً في سياسة الشرق الأوسط خاصة وانه جمع بين مركزين مهمين في المنطقة مما يجعله قابلاً للاستمرار لوقت طويل ما دامت الاهتمامات بمنطقة الشرق الأوسط والصراع القائم فيها مستمرة.

فالحكم السعودي مهتم اساساً بالمحافظة على قيادته العربية، وبالتالي نقل هذا التفوق الى الجزيرة العربية ومحاولة تحقيق آماله فيها.

أما بالنسبة لمصر فإن هذا المحور يهيء لحكامها تثبيت اقدامهم في الداخل ويسمح لها باحكام الطوق على اسرائيل والحد من غطرستها العسكرية.

لقد اعتبرت مصر أن صراعها مع اسرائيل ليس صراع حدود بسيط ولكنه موضوع استراتيجي، وبالتالي فإن مصالحتها مع السعودية في المنطقة لم يكن ليتم لولا وجود المصلحة المصرية في ذلك.

إن حصيلة حرب اكتوبر أدت الى الاعتقاد السائد بين الدول العربية بقدرتها على الصمود والتمايز في صراعها مع اسرائيل، وفي الضغط على الولايات المتحدة باستعداء أوروبا عليها من خلال الحوار العربي الأوروبي.

اتهم العرب الولايات المتحدة الامريكية بتشجيعها لإتفاقات منفردة بين مصر واسرائيل وبأنها ترغب بتقوية الحكام العرب المحافظين في الشرق الأوسط وبأنها تعمل على عزل مصر عن باقي العالم العربي وانها تسعى لتأمين الوجود الاسرائيلي بفضل اتفاقيات وتحالفات وانها تنكر الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.

بالمقابل أصبح واضحاً أنه إذا لم تبق مصر في قيادتها للعرب فلن تستطيع أية دولة عربية مهما كانت غنية أن تتولى القيادة، فالخلافات المحلية والخوف المتبادل بين الدول والتجمعات الموجودة فيها تجعل الحالة في هذه الدول ضبابية ومعقدة فيما يتعلق بالامورالمستقبلية في السياسات المحلية والسياسات العربية ـ العربية.

ب ـ في المجال الاقتصادي:

الشيء المشترك الذي توحد العالم العربي فيه هو التخلف، فقد تخصصت البلاد العربية بانتاج المواد اللازمة لصناعات الدول المتقدمة، واعتمد اقتصاد كل منها على محصول اولي واحد أو عدد ضئيل من المحصولات الأولية، وإذا تخصص بعضها في الانتاج الزراعي فإن البعض الآخر كان متخصصاً بانتاج المعادن وقد يفخر القسم الثالث بأنه يشترك في الانتاج الزراعي والمعدني.

ترتب على تخلف الاقتصاد العربي وتبعيته للاقتصاد الرأسمالي الغربي أن أصبحت تجارة البلاد الخارجية مع الدول غير العربية اكبر حجماً منها مع بعضها البعض، كما أن سوء التنظيم الانتاجي ادى الى زيادة حجم الصادرات فقام التنافس فيما بين البلاد العربية.

اضف الى ذلك تحكم الدول الغربية في تحديد اسعار المواد الأولية التي تخصصت الدول العربية في انتاجها، لارتباط اقتصاد الدول العربية بالاقتصاد الغربي واعتماده عليه مما يؤدي لتحكم الدول الغربية بالدخل القومي للدول العربية. ونتج عن ذلك عدم تمكن الاقتصاد العربي من القيام بعملية التنمية وبالتالي فتح الاسواق العربية أمام المنتجات الاجنبية واغلاقها أمام المنتجات العربية، وبذلك فقدت الدول العربية وهي في مرحلة التنمية

السوق اللازمة لتصريف منتجاتها وتجزأت الاسواق العربية واغلقت ابوابها أمام منتجات اشقائها.

وقد وعت جامعة الدول العربية هذا الوضع المتردي فعملت على القيام بانجازات في سبيل التكامل والوحدة الاقتصادية ومن هذه الانجازات:

١ ـ المجلس الاقتصادي المشترك، الذي انشئ بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية الموقعة عام ١٩٥٠ وكان هدفه تحقيق التعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والنهوض باقتصادها وتسهيل تبادل منتجاتها.

٢ ـ اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية الموقعة في ٣/٦/١٩٥٧ وتهدف الى ضمان حرية انتقال الاشخاص ورؤس الاموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل والترانزيت وحق التملك. لذلك انشأت الاتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية ومقره القاهرة ويعاون هذا المجلس لجان دائمة اقتصادية وادارية.

وقد وضعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية موضع التنفيذ في ٣٠/٤/٦٣ وتشكل مجلس الوحدة الاقتصادية ليباشر مهام الاشراف على البحوث والدراسات والاجراءات اللازمة لتنفيذ اهداف الاتفاقية وخلال الدورة الثانية لمجلس الوحدة الاقتصادية (٨ ـ ١٣/٨/٦٤) اتخذ المجلس قراراً بانشاء السوق العربية المشتركة لتكفل حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات والوطنية والأجنبية وحرية الاقامة والعمل وتكفل السوق العربية المشتركة حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية.

خلال مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم ١٩٦٧ تقدمت الكويت بمشروع انشاء صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي العربي برأسمال قدره /١٠٠/ مائة مليون جنيه استرليني ووافق المجتمعون عليه كما حاولت الدول العربية منذ عام ١٩٥٣ تقوية التجارة بينها عن طريق التخفيضات الجمركية ومع ذلك ما زال رقم حجم التجارة العربية العربية يقف خجولاً أمام أرقام التجارة العربية العالمية وذلك مع وجود اتفاقية الوحدة الاقتصادية منذ عام ١٩٦٣[1].

هذا من جهة ومن جهة اخرى نجد عوامل مؤثرة في العلاقات العربية العربية من الناحية الاقتصادية.

١ ـ الخلاف بين الدول العربية الغنية المنتجة للنفط مثل: العربية السعودية، الكويت، ليبيا، بعض دول الخليج، العراق، الجزائر، يقابلها دول ليست لها مصادر طبيعية مثل: مصر، الأردن، لبنان، مراكش، السودان، تونس، اليمن.

وبالاضافة الى هذا الفارق الاساس هناك حقيقة يجب الانتباه لها وهي التفاوت بالتقدم بين هاتين المجموعتين، فالملاحظ أن اغناها كانت بنفس الوقت الأقل تطوراً وتقدماً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، فالكويت ودول الخليج كانت تستخدم الاختصاصيين والحرفيين من دول عربية اخرى وخاصة من مصر لانجاز المشاريع المثمرة (كالطب والهندسة والخدمات الثقافية) كما استعانت بلبنان في مجال المصارف والمشاريع المالية والخدماتية.

(١) **عائشة راتب**: العلاقات الدولية العربية؛ دار النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٦٥ وما بعد.

هذا التفاوت في الدخل القومي استتبع اختلافاً في اقتصاديات الدول العربية ودفع البعض لان يطمح بالقيام بدور فعال في العالم العربي فقد استعملت ليبيا مداخيلها من النفط لايجاد دور لها في العلاقات العربية، والملفت ان هذه الثروة الاقتصادية الهائلة في العالم العربي لم تجد التخطيط اللازم لاستعمالها بل العكس هو الحاصل فقد اتسعت الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة مما أوجد روحاً عدائية متبادلة خاصة وان استعمال هذه الثروة لم يتم بالطريق الصحيح للتطور الاقتصادي الشامل.

إن معظم الاموال المتدفقة من الدول العربية النفطية الى المنطقة العربية كانت لدعم الصمود ضد اسرائيل او لتحريك مجموعات سياسية معارضة لحكم عربي في مكان ما، إن مال النفط كان لا يزال سلاحاً لتفريق الدول العربية عن بعضها.

جـ ـ العلاقات العربية العربية في المجال العسكري:

لا جدال في ان التعاون العسكري يجب أن يكون الأهم بين صور التعاون فهو الوسيلة التي يمكن بها توحيد القوى العسكرية والاستفادة من جهودها المشتركة للدفاع عن البلاد العربية وحماية حقوقها.

ومع أن ميثاق جامعة الدول العربية لم يعط الاهتمام الكافي للشؤون العسكرية فلا نجد في الميثاق أي ذكر لهذه الشؤون، ومع ذلك فقد قامت الدول العربية بخطوات للوصول الى مرحلة متقدمة في مجال التعاون العسكري ومنها:

أولاً معاهدة الدفاع المشترك ١٩٥٠:

أو ميثاق الضمان الجماعي وهي خطوة هامة قامت بها الدول العربية

في سبيل التعاون الحقيقي فيما بينها واصبحت نافذة المفعول سنة ١٩٥٢ بعد مصادقة المجالس النيابية للدول الاعضاء في الجامعة عليها.

يبدو أن الرغبة في تنفيذ بنود معاهدة الدفاع المشترك لم تكن متوافرة لدى الدول العربية لذلك توقفت اجتماعات اللجان والهيئات التي انشأتها هذه المعاهدة مثل: مجلس الدفاع المشترك، والهيئة الاستشارية العسكرية توقف عملها عام ١٩٥٤ ودب الفتور في اللجنة العسكرية الدائمة وبقيت معاهدة الدفاع المشترك دون تنفيذ فعلي حتى عام ١٩٦٠.

ثانياً: الاتفاقيات العسكرية الثنائية والثلاثية:

لم يحل فشل التعاون العربي العسكري داخل نطاق الجامعة العربية دون تعاون بعض الدول العربية خارج نطاق الجامعة ففي عام ١٩٥٥ تم توقيع اتفاقية ثنائية للدفاع المشترك بين مصر وسوريا وفي نفس العام وقعت مصر اتفاقية اخرى مع المملكة العربية السعودية. وفي عام ١٩٥٦ عقدت اتفاقية دفاع مشترك بين مصر والسعودية واليمن، واتفاقية للدفاع المشترك بين مصر والأردن واتفاقية عسكرية بين سوريا والأردن ولم تحاول جامعة الدول العربية في هذه الفترة أن تقنع الدول أن تعاونها العسكري الجماعي داخل نطاق الجامعة أهم وأكثر مفعولاً من تعاونها الثنائي.

ويلاحظ ان هذه الاتفاقيات الثنائية او الثلاثية ايضاً لم يكن لها أثر ولا أي قيمة عسكرية فقد ظلت حبراً على ورق ولم يتعد مفعول اكثرها مرحلة التوقيع.

عقد أول مؤتمر قمة عربي في القاهرة عام ١٩٦٤ قرر هذا المؤتمر انشاء قيادة عربية موحدة لجيش عربي موحد يواجه جميع الاحتمالات المتوقعة من أي اعتداء مسلح يقع على احدى الدول العربية ويضمن رد

الاعتداء. وفي عام ١٩٦٧ تم عقد اتفاقية الدفاع بين مصر وسوريا وبين مصر والأردن وانضمت اليها العراق، وبعد العدوان اصدر مؤتمر وزارة المال قراراً بأن تدفع السعودية وليبيا والكويت مبالغ سنوية لدعم الصمود وازالة اثار العدوان[١].

اخلص من ذلك للقول ان التعاون بين الدول العربية سار بطريقة مقبولة في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري بعد هزيمة ١٩٦٧ حتى تتمكن دول الصمود من مواجهة العدو بجبهة سياسية واقتصادية وعسكرية موحدة. لأن التعاون ضرورة حيوية للدفاع ولتأمين سلامة ومصير الدول العربية. ويلاحظ ان هذه المواقف جاءت خارج نطاق جامعة الدول العربية وفي معزل عنها رغم دخولها في صميم اعمال الجامعة وهذا يفسر فقدان الثقة في جامعة الدول العربية كمنظمة اقليمية على ممارسة اختصاصات حددها ميثاقها وارتضتها الدول الاعضاء.

وهذا يدفعنا لإلقاء اللوم على الانظمة السياسية في العالم العربي التي جهدت لتغييب دور الجامعة عن الذاكرة الشعبية لأن وجود الجامعة يقترن بفكرة الوحدة ويتناقض مع كل نزعة قطرية، ويفضح بعض النيات التي لم تكن سليمة عند إنشاء الجامعة.

إن قيام الجامعة العربية ارتبط بالذاكرة الشعبية بفكرة الوحدة العربية وفهم العرب أن الجامعة محطة في الطريق نحو الوحدة، علماً بأن الصحافة العربية وصفت المراسلات والاتصالات الممهدة لقيام الجامعة بأنها مباحثات الوحدة العربية واعتبرت المفاوضات التي دارت بين رؤساء الحكومات

(١) عائشة راتب: العلاقات الدولية العربية، ص ٨١ - ٨٧.

العربية حول شكل الوحدة هي مناقشات حول صيغتها (اندماجية أم اتحادية)[١].

وبالرغم من الازمات الكثيرة التي مرت بها جامعة الدول العربية والتي لم يكن لها يد في صناعتها، إذ كانت انعكاساً لما شاب علاقات الدول الاعضاء من خلافات فإن جامعة الدول العربية اجتازت الكثير منها مؤدية دورها نحو توثيق الصلات بين الدول العربية وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها. لقد نادت جامعة الدول العربية بالعمل على تحقيق التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري، ويتأكد هذا برجوعنا للمؤتمرات التي عقدت بين الدول العربية حيث نجد أن الموضوعات التي عالجها المؤتمرون قد سبق لمجلس الجامعة أن اصدر قرارات فيها وخاصة فيما يتعلق بالتضامن العربي او التعاون العسكري والاقتاصدي والسياسي.

وبدلاً من العمل على مساندة الجامعة وتقويتها وتخويلها سلطة العمل على تحقيق وحدة فكرية واقتصادية وسياسية واجتماعية نجد العكس ظاهراً في انحسار دور الجامعة مؤخراً؛ فللمرة الاولى عند تسوية نزاع بين اعضائها انتقل هذا الدور للامم المتحدة. وهذا يناقض الفكرة التي توصل اليها الباحث د. محمد السيد سليم في دراسته عام ١٩٨٣ عن دور الجامعة العربية في ادارة المنازعات بين الاعضاء عندما توصل الى انه: «خلافاً لمقولات أنصار المنظمة العالمية، فإن مقارنة سجل جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية يوضح أنها كانت على وجه الاجمال اكثر كفاءة من الامم المتحدة في التعامل مع تلك المنازعات، فليس لدينا

(١) محمد المجذوب جامعة الدول العربية في عيدها الخمسين، مرجع سابق، ص ٢.

مثال واحد لنزاع عربي خالص تمت تسويته تماماً في اطار الامم المتحدة، بينما لدينا العديد من الامثلة التي تم حلها تماماً في اطار جامعة الدول العربية ودون تدخل من الامم المتحدة، والواقع أن هذا النمط يعكس قدرة الجامعة على توفير نوع من الاتفاق العام بين الدول الاعضاء حول القضايا الاساسية وحساسيتها ازاء التدخل الاجنبي في قضاياها»[١].

ثانياً: العلاقات العربية العربية بعد التسوية:

ارتبطت الصراعات العربية ـ العربية قبل ١٩٩٠ بخلافات سياسية او حدودية او مطالب اقليمية شاملة، وكان النمط الأول هو الأكثر حدوثاً حتى ١٩٩٠ عندما بدأت الصراعات العربية تأخذ شكل المطالب الاقليمية الشاملة فكان الغزو العراقي للكويت المحور الأول.

من جهة اخرى كان لتزايد سرعة قطار السلام العربي الاسرائيلي المنطلق من مدريد أثره على العلاقات العربية العربية ومقدرته على اظهار هشاشتها فوجدنا العرب يهرولون باتجاه السلام مع اسرائيل. وكان السلام مع اسرائيل هو المحور الثاني.

الغزو العراقي للكويت:

هل تعود اسباب الغزو العراقي للكويت لعداوات تاريخية او مطالب اقليمية او قضايا حدودية كما صورتها وسائل الاعلام للعالم، الحقيقة أن العداوة العراقية الكويتية هي في الانظمة السياسية وليس المقصود الانظمة

(١) **محمد السيد سليم** دور الجامعة العربية في ادارة المنازعات بين الاعضاء ورقة قدمت ندوة الى جامعة الدول العربية: الواقع والطموح؛ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٣، ص ١٧٩.

المحافظة والانظمة التقدمية كما يتخيل بل هي في شخصية الحاكم ورغبته في المحافظة على نظامه السياسي والبقاء في السلطة.

وهناك العديد من الامثلة في تاريخنا العربي الذي يصوره البعض بانه صراع بين محافظين وتقدميين تبين لنا عكس ذلك، منها مثلاً:

١ ـ ظهرت مساعدة الدول المحافظة للدول التقدمية عندما حاول سايد بري بعد وصوله الى السلطة ان يجعل الدول الغنية تمده بالمساعدة بالرغم من اختلاف الانظمة السياسية وقد اثرت جهود سياد بري في هذا الشأن عن نتائج ايجابية ملموسة إذ قدمت السعودية عشرة ملايين دولار كمعونة اقتصادية ووعدت بتقديم عشرين مليون اخرى كما ابدت الكويت هي الاخرى اهتمامها بالمساعدة.

وبعد وصول النظام «التقدمي» الى السلطة في ليبيا أبدت طرابلس استعدادها لبعض الالتزامات الاقتصادية، ولكن سياسة ليبيا تجاه «الصومال» تغيرت بعد ذلك بسبب علاقة الصومال القوية بالاتحاد السوڤيتي، فعلقت ليبيا «التقدمية» مساعدتها، ثم عادت ووافقت على تقديم مساعدات لمشروعات مشتركة للتنمية بين ليبيا والصومال، ومع ذلك فقد استاء الملك فيصل (المحافظ) من العلاقات الصومالية السوڤيتية فنجده يستدعي سفيره في مقديشيو ربيع عام ١٩٧٤. هذه الصورة السريعة للعلاقات العربية العربية تبعد الكلام السائد بأن هناك تعارض بين سلطة محافظة وسلطة تقدمية وتؤكد أن العلاقات العربية العربية تسيرها الانظمة السياسية الحاكمة وهذا ينطبق على العلاقات الكويتية العراقية.

٢ ـ قبل عام ١٩٣٣ عندما كان العراق تحت الانتداب قد اعترف بوجود

إمارة الكويت ورسم حدودها، ولكن بعد الاستقلال وضع العراق وجود الكويت موضع الشك، وفي عهد عبد الكريم قاسم اعتبرت الكويت جزءاً لا يتجزأ من العراق باسم الحق التاريخي القائم على اساس الروابط القديمة للعراق مع الكويت (الامارة العثمانية) حيث كان ينبغي ان تعود الكويت بعد نهاية الانتداب البريطاني الى وضعها السابق لعام ١٨٩٩ عندما كانت ترتبط بولاية البصرة. واعتمدت العراق بمطالبتها بالكويت على المبدأ القائل بتوزيع عائدات النفط لصالح اكبر عدد ممكن من العرب، برفض ظهور دولة عربية جديدة باسم الوحدة العربية[1] المطلوب تحقيقها.

سادت في العالم العربي خشية حقيقية من ان تطلب الكويت انضمامها الى مجموعة الكومنولث بدلاً من انضمامها لجامعة الدول العربية، وبتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٦١ حشدت العراق قواتها لضم الكويت، التي طلبت مساعدة بريطانيا فأرسلت في اول يوليو ١٩٦١ وحدات عسكرية للدفاع عن الامارة، ودعمت الكويت الانظمة المحافظة (الأردن - السعودية) وكان من المتوقع ان تقف الانظمة السياسية التقدمية الى جانب العراق في مطلبه هذا، ولكن الملاحظ أن عبد الناصر دعم استقلال الكويت

(١) بمناسبة الكلام عن الوحدة العربية اشير هنا الى مقال ارنولد تويني الذي نشرته الاهرام بتاريخ ١٩٦١/١/١٧ والذي قال فيه: ان العرب يلزمهم ٥٦ عاماً لتحقيق وحدتهم بعد ثورتهم ١٩١٨... «وبالتالي فإن الوقت يمتد أمام العرب الى عام ١٩٧٤ لتحقيق وحدتهم، ولا يستطيع ان يكر أحد حتى أشد اعداء العرب او الوحدة ستتحقق عام ١٩٧٤ على أبعد تقدير». ويقلل تويني من اهمية اسرائيل كشوكة في الخاصرة العربية ويقول: ان الفاتيكان رغم كونه شوكة في قلب ايطاليا فقد تحققت الوحدة الايطالية، بل ان الوجود الاسرائيلي هو حافز للوحدة العربية وان كل العقبات هينة ويمكن التغلب عليها»... والتساؤل يبقى متى تنجز الوحدة العربية؟

وذلك كي يحد من النزعة التوسعية للنظام السياسي العراقي، وجرى تبرير مصر لهذه السياسة بأن الفرق كبير بين الحركة العفوية نحو الوحدة العربية وهي أمل الجماهير، وبين عملية الضم بالقوة.

وجاء الغزو العراقي للكويت اغسطس عام ١٩٩٠ يقلب الموازين السائدة والمفاهيم القائلة بأن الصراعات العربية العربية الواسعة النطاق امر بعيد الاحتمال وان معظم الصراعات العربية تبقى في مجال الصدامات والمناوشات المحلية. صحيح ان التطور السياسي لعدد كبير من الدول العربية مر بفترات من التوتر الشديد استخدمت فيه الاسلحة على نطاقات مختلفة ولكن هذا الأمر لم يتجاوز المرحلة ليصل الى محو اسم دولة عربية عن خريطة العالم.

إن هذا الصراع العربي اتسم «بالشمولية» لقد دب نزاع بين دولتين عربيتين ولكنه امتد بسرعة الى جوانب العلاقات الاخرى بين الطرفين المباشرين والاطراف المتداخلة وتحول من صراع محدود في منطقة الى صراع شامل مركب تصعب تسويته لقد انتقل من صراع اقليمي إلى نزاع دولي تدخلت فيه اطراف مختلفة ذات مصالح في منطقة الصراع مما ادى الى تعقيده وفقدان الدول العربية امكانية السيطرة على مساره.

من هنا نستنتج أن آليات التسوية للصراعات العربية ضعيفة، كما كان دور الجامعة العربية والاطراف الوسيطة في تسوية الصراعات يتوقف على عوالم مركبة ترتبط بطبيعة القضية محل النزاع، والتوازنات القائمة بين الاطراف المباشرة له ومدى التدخل الدولي في الصراع وطبيعة التوازنات العربية ذاتها، مما جعل مسألة التدخل العربي بهدف

التسوية مسألة معقدة(١).

إن الملاحظة التي تثير القلق ان الفترة الحالية تشهد ضآلة تأثير بعض عوامل التهدئة التي كانت تؤدي الى انفراج ولو مؤقت في العلاقات العربية العربية، فمثلاً أدت الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ إلى تكتل الدول العربية لمواجهتها بالمقابل لم تستطع جامعة الدول العربية ولا حتى أي طرف ثالث في العالم العربي أن يجمع الدول العربية لموقف من العدوان العراقي على الكويت وتخفيف العقوبات المفروضة على الشعب العراقي بل ان البعض وقف من رفع العقوبات على العراق موقف ردة فعل كما هي حال المغرب العربي الذي وقف مؤيداً للعراق، ويعيد محمد حسنين هيكل (٢) في دراسته لتحليل هذا الموقف أن المغرب قريب عهد بالعمل القومي، وانه في ايام عز المد القومي كان المغرب بعيداً عنه ومشغولاً بصراعه مع الاستعمار وكانت دوافع مقاومته دينية اسلامية بالدرجة الأولى، ثم راح المغرب يقترب من المشرق وكان اقترابه متأخراً ومتوافقاً مع ظروف التراجع التي اصابت المشرق واضاعت الكثير من توهجه، وعندما وقعت ازمة الخليج لم تكن لدى المغرب ولا لدى المشرق فرصة كافية لاختبار المقولات والتصرفات، واختلط الغزو العراقي للكويت بالدخول الامريكي والفرنسي والبريطاني للخليج على نطاق واسع وكان أن ظهرت على التصرفات الامريكية والغربية بالذات أحزاب أقصى اليمين الفرنسي واعلامها اشارات صليبية كان المغرب العربي على استعداد لفهمها من أول لحظة.

---

(١) **محمد عبد السلام:** الصراعات المسلحة العربية العربية، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، السنة الرابعة، ١٩٩٤، العدد ٢٣، ص ٧.

(٢) **محمد حسنين هيكل:** حرب الخليج اوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣٩.

وهكذا فإن ازمة الخليج طرحت نفسها في المغرب العربي كنوع من التحدي للارادة العربية الغالية وكنوع من التصدي لروح صليبية امريكية لا تخفي تعمدها اذلال العرب ـ المسلمين ـ ونهب مواردهم وسفك دمائهم.

إن تحليل الصراع بين البلدان العربية اثبت أن العرب يتصارعون حول نظمهم السياسية القطرية، وان رغبة الكويت تتفق مع رغبة الامريكيين في الغاء النظام العراقي، في حين ان الثابت أن هذا يعتبر شأناً داخلياً، كما ثبت بالدليل عجز أي نظام عربي عن اسقاط نظام عربي أخر، وان كان هذا قد نجح احياناً في الستينات. كما يتأكد الخلل في العلاقات العربية العربية في الصراع حول القضية الفلسطينية والتي يفترض ان تكون عامل توحيد.

الثابت أن مصادر الصراع في العالم العربي هو الأنظمة السياسية سواء كانت تقدمية او محافظة، بل ان بعض الانظمة التقدمية تحارب بعضها اكثر من حربها مع النظم المحافظة وهو ما لا نلحظه بين الانظمة المحافظة وهذا يؤدي بناء الى نتيجة تقول: «طالما ان منطق التطور يقودنا الى النظام التقدمي فإن البلدان العربية ستشهد اعداداً اكبر من النظم التقدمية وهذا سيؤدي الى تفاقم مشكلة الصراع العربي العربي»(١).

السلام مع اسرائيل:

إن استمرار تردي الأوضاع في العالم العربي وما ارتبط بها من ازمة ثقة متفاقمة بين الاطراف العربية، وعدم جدية التنسيق بينها، وضياع الوهم

---

(١) **احمد يوسف احمد:** الصراعات العربية العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٨١) دراسة استطلاعية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

الاكبر الذي اختبأت خلفه بعض الانظمة السياسية كمنقذ لها من الاستعمار الاميركي، كل هذا اعطى اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية فرصة إدارة مساومات تنطوي على اضرار بمواقف الاطراف العربية ومصالحها وحقوقها المشروعة لقد انعكست طبيعة النظام الدولي في مرحلته الانتقالية على العلاقات العربية العربية بحيث ارتبطت هذه العلاقات باعتبارات السياسة الامريكية في المنطقة، المشكلة التي واجهت العالم العربي تدور حول التوصل الى تسوية سياسية للصراع العربي الاسرائيلي تضمن الأمن الاسرائيلي.

أدت التطورات التي شهدها النظام الدولي الى انفراد الولايات المتحدة الامريكية بالمنطقة وشؤونها، لقد تعاملت الدول العربية مع هذا الانفراد الامريكي وكأنه أمر واقع ورأت أن أية تسوية لا يمكن أن تمر إلا عن طريق واشنطن لما لها من نفوذ في المنطقة وللاعتقاد بانها قد تمارس ضغطاً على اسرائيل.

وقد جاءت الرعاية الامريكية لعملية التسوية من خلال دورها لدفع الاطراف العربية فرادى الى التفاوض مع اسرائيل دون أي غطاء دولي او حتى عربي مشترك. وحرص وزير الخارجية الامريكي وارين كريستوفر في اولى جولاته بالمنطقة في ١٨ فبراير ١٩٩٣ على تحذير الاطراف العربية من تبعات خطيرة على الجميع اذا سمح للمتطرفين بالنجاح وترافق ذلك مع ممارسة ضغوط على الدول العربية لاسقاط سياسة مقاطعة اسرائيل[١].

لقد توحد العرب عسكرياً واقتصادياً في عام ١٩٧٣، ولكن السلام

(١) **عماد جاد:** السياسات الدولية والقضايا العربية؛ التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام القاهرة ١٩٩٤، ص ٧١ و٧٢.

المصري الاسرائيلي أخرج مصر من الصراع عام ١٩٧٩ وشتتت الحرب العراقية الايرانية جهود العرب، ودخلت اسرائيل عاصمة عربية عام ١٩٨٢ وشهد عام ١٩٩٠ ضربة قاصمة لبقية التضامن العربي؛ ومن هنا تعاملت اسرائيل مع العرب كما تراهم دولاً متفرقة لا كما يدعون انهم صف مرصوص، وكان انهيار التنسيق العربي بمجرد الاعلان عن الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي في اغسطس ١٩٩٣ نتيجة طبيعية لتعثر هذا التنسيق حول عدد من القضايا المرتبطة بمفاوضات السلام والمشاركة في جولات المفاوضات الثنائية في واشنطن، وأدى هذا التعثر الى ضياع فرص ثمينة كان بامكان الاطراف العربية استغلالها لتقوية مواقعها التفاوضية في مواجهة اسرائيل.

من جهة أخرى نلحظ أن كل اتفاق اسرائيلي مع دولة عربية يتسبب في شرخ عميق مع دول أو دولة عربية أخرى (حدث ذلك بعد كامب دايفيد).

وحدث كذلك خلاف بين الاردن ومنظمة التحرير حول الاشراف على المقدسات الاسلامية، كما ان اسرائيل تحرص على ربط الدولة او الكيان العربي المتصالح معها في وثائق المصالحة بشيء من التفضيل بدعم المصالح الاقتصادية والتجارية بينها وبين اسرائيل[١].

أ ـ اثر السلام على الوضع الاقتصادي:

لم يعط اعلان المبادئ الموقع في اوسلو خريف عام ١٩٩٣ الفلسطينيين الحق بادارة علاقاتهم الاقتصادية الخارجية كما يريدون مع ان

(١) **محمد الرميحي:** بعد اتفاقيات السلام مع اسرائيل استشراف المستقبل العربي / محاضرة في جامعة بيروت العربية الموسم الثقافية ١٩٩٥، ص ٩.

اتفاق باريس الموقع في ابريل ١٩٩٤ بين الفلسطينيين واسرائيل نص على اطلاق التبادل التجاري بين منطقة الحكم الذاتي الفلسطينية والدول العربية المجاورة، فإذا علمنا ان التجارة الفلسطينية مع اسرائيل تبلغ ٩٠٪ من مجموعها، وان سوق العمل الاسرائيلي يبقى المجال الاكبر لقوة العمل الفلسطينية، يتضح ان الاقتصاد الفلسطيني يندمج بالاسرائيلي لدرجة التبعية ومن هذا الترابط دخل الدينار الاردني وفتحت فروع لبنوك اردنية تتمتع بحقوق تجارية في منطقة الحكم الذاتي، مما سيؤدي بشكل مؤكد الى علاقات اقتصادية بين الاطراف الثلاثة. وبالتالي سيكون من الصعب على الدول العربية الا يكون لها روابط اقتصادية باسرائيل[1].

والنتيجة ان التجارة بين العرب واسرائيل ستؤدي الى ارباح اكثر للاسرائيليين خاصة إذا قامت اسرائيل بتعديل جزء من انتاجها كي يتوافق مع الحاجيات العربية.

ب ـ اثر السلام على الوضع السياسي العربي:

ان اعتماد الحاكم عن رغبته في تحقيق الاماني القومية هو الاطار الثاني لتقوية نفوذه وسلطته ورأينا كيف ان الحكومات المهددة داخلياً حاولت ان تقوي شرعيتها في الحكم من خلال اتخاذ مواقف بطولية في الخارج وهذا ليس بالجديد في التاريخ، فالاحتلال الفرنسي للجزائر ١٨٣٠ في عهد شارل العاشر ووزيره جول دي بولينياك كان لاستمالة الامة الفرنسية لتأييد سياسته. ودرج حكام العرب بعد ذلك على المناداة بتحرير فلسطين والقيام بعض الاحيان بالاستعداد للحرب او الدخول في حرب

---

(١) المرجع السابق، ص ١٥.

مقصودة دون معرفة نتيجتها لتغطية تداعيات داخلية، وكانت الانتصارات او الهزائم في هذا الصراع تغير احياناً في اشكال الانظمة السياسية العربية. وكانت اسرائيل تفضل طريق الحرب ايضاً لأن هذا يعزز استقرارها الداخلي ويساهم في بقاء نظامها واستمراريته.

سيكون للسلام واقامة العلاقات السياسية والاقتصادية الطبيعية احتمالات عديدة، فسيكون على الحكومات والاحزاب السياسية العربية التي اعتمدت على الصراع لتبرير وجودها البحث عن او تغيير برامجها الداخلية، وسيكون تبرير استمرار حالة الطوارئ في سوريا منذ ١٩٦٣ وفي مصر منذ ١٩٨١ تبريراً غير منطقي، ولا بد ان تبحث الانظمة عن شرعية جديدة للسلطة للاتكاء عليها بدلاً من شرعية القمع والشدة والتي كانت مبررة بوجود عدو خارجي يمارس العدوان بغية التوسع[1] والعكس صحيح، فالاستقرار الاسرائيلي العربي سيجعل من اسرائيل دولة شرق اوسطية مستقرة وبالتالي يبعد شبح الحرب العربي عنها مما يؤدي الى قيام صراع داخلي فيها.

جـ ـ اثر السلام على العلاقات العربية العربية:

لفظ التنسيق العربي انفاسه الاخيرة بمجرد الاعلان عن الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي في اواخر اغسطس ١٩٩٣ وهذا نتيجة طبيعية لتعثره خاصة حول عدد من القضايا المرتبطة بمفاوضات السلام، والمشاركة في جولات المفاوضات الثنائية في واشنطن، وادى هذا التعثر الى ضياع فرص ثمينة كان بامكان الاطراف العربية استغلالها لتقوية مواقفها التفاوضية في مواجهة اسرائيل.

---

(١) **محمد الرميحي**: مرجع سابق، ص ١٨.

وهكذا اظهرت تطورات الربع الاخير من عام ١٩٩٣ مدى هشاشة التنسيق العربي الذي لم يصمد امام المناورات والضغوط الاسرائيلية والامريكية. وغاب الاتفاق على صيغة فعالة وجادة له، وانعكس هذا في عدم وجود موقف مشترك تتبناه الاطراف العربية ازاء عدد من المواقف والقضايا التي كانت تستدعي اتخاذ مثل هذا الموقف، بل لقد برز ميل بعض الاطراف لاستغلال بعض المواقف والقضايا التي انضوت على إضرار باوضاع اطراف عربية اخرى. وفشلت الاطراف العربية في تبني موقف موحد حتى بالاستناد الى مفاهيم الشرعية الدولية وتطبيق قرارات مجلس الامن.

زحفت انظمة الحكم في البلاد العربية فرحة بالحل السلمي فقام بعضها برفع المقاطعة عن اسرائيل (دول مجلس التعاون الخليجي) الامر الذي دفع جامعة الدول العربية الى التحرك وتوجيه انتقاد لهذه الدول على تصرفها. كما ان البعض الاخر اعلن عن بدء اقامة علاقات دبلوماسية مباشرة (تونس، المغرب) وهذا سيدفع اسرائيل لتصنيف الدول العربية وكيفية التعامل معها بما يتناسب ومصالحها السياسية والاقتصادية، وتعمل بالتالي على جعل الدول العربية دولاً متماثلة باللغة والدين والعرق ولكنها مختلفة بالاهداف وهذا هو بيت القصيد، اي تعمل على اخفاء (الحس القومي) فيصبح العالم العربي دولاً مشتته مثل دول امريكا اللاتينية.

إن دخول اسرائيل حلبة العمل السياسي الاقليمي كدولة غير عدوة سيؤدي الى تفاعلات كثيرة على الارض العربية اهمها توسيع شقة الخلاف بين الاطراف العربية وايجاد كيانات مميزة داخل العالم العربي تعطيها اسرائيل حمايتها باستغلالها للتناقضات العربية.

لا شك ان الدول العربية في مجموعها نالت استقلالها بعد كفاح

مرير ضد المستعمرين والاستغلاليين، وطبيعي ان تعتز كل دولة باستقلالها وكرامتها الدولية وتتمسك بكيانها كدولة من دول العالم المتحضر، ولذا فان اي تدخل من جانب دولة اخرى في شؤونها الذاتية يعتبر مخالفة صريحة للقانون الدولي وتعدياً مباشراً على حقوقها المشروعة.

انطلاقاً من هذا المبدأ يمكن ان نتصور شكل العلاقات العربية العربية يضاف الى ذلك عوامل اخرى منها وحدة الهدف، المصير المشترك، ووحدة اللغة والأصل. فالغاية واضحة وهي الوصول الى سلم دائم بين الدول العربية، وضمان الاستقرار الداخلي لهذه الدول، وضمان التعاون بينها، وهنا تبرز مشكلة الانظمة السياسية عائقاً امام هذه الغاية، والحل لا يكون بالطبع بالقضاء على هذه الانظمة السياسية او القضاء على التجمعات السياسية، لأن مشكلة العلاقات قد تتم تسويتها او تخفيف حدتها لكنها تظل باقية طالما بقي شيء اسمه «المصالح بين الدول» او «السلطة داخل الدول».

إن الانظمة السياسية العربية الحاكمة، هي التي تؤجج الصراع وهي التي تستطيع ان تخفف من حدته، ومشكلة هذه الانظمة السياسية ليست في كونها متباينة فقط، محافظة وتقدمية وهذا لا يشكل مشكلة بدليل تعاون بعض الانظمة المحافظة مع انظمة تقدمية (السعودية ومصر) في حين نجد العداء شرساً بين نظامين تقدميين من نفس الحزب (البعث السوري والعراقي).

ونادى البعض بأن الحل يكون بالوحدة العربية ونجد انفسنا الآن ابعد ما يكون عن تحقيقها، وقال الاخرون بالديمقراطية، ولكن الوصول الى الديمقراطية الحقة يتطلب شروطاً اجتماعية واقتصادية ما زالت القوى الشعبية غير قادرة للوصول اليها وان الطريق اليها ما زال طويلاً وانه من

الافضل بانتظار الوصول الى الهدف البعيد (الديمقراطية) ان نفكر بصيغة للتعايش السلمي بين الانظمة السياسية العربية منعاً لاستنزاف الموارد العربية بغير طائل، وإذا كان العرب قد وقفوا عبر تاريخهم الطويل صفاً واحداً ضد عدوهم الخارجي فليس اقل من ان يتعاهدوا حول عدم المساس ببعضهم البعض[١].

وإذا كانت مصادر الصراع بين الدول العربية متعددة، كالتعددية، والمطالبة بالمشاركة السياسية او الكلام عن حقوق الانسان وحقوق الاقليات واستغلالهما لدى الطرف الاخر فليس اقل من ان نعتمد خطين مكملين لبعضهما البعض يخففان من مشكلة العلاقات العربية العربية وهما:

أولاً: احترام سيادة واستقلال وسلامة اراضي ونظام حكم كل دولة من الدول العربية وتأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ثانياً: تحريم استخدام القوة او التهديد بها او التحريض عليها من قبل اي دولة عربية ضد اية دولة عربية اخرى، والالتزام بتسوية المنازعات بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية [٢]. وبذلك نضمن ولو مبدئياً عدم اتخاذ اسرائيل سياسة فرق تسد مستقبلاً لسيادة العالم العربي.

---

(١) **احمد يوسف احمد**: الصراعات العربية ـ العربية، مرجع سابق، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٦.

(٢) **محمد عبد السلام**: الصراعات المسلحة العربية كراسات استراتيجية، العدد ٢٣، مرجع سابق، ص ٤٠ و٤١.

المراجـــع

المراجـع

١ ـ احمد يوسف احمد: الصراعات العربية العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٨١) دراسة استطلاعية مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى بيروت ١٩٨٢ .

٢ ـ الشاذلي القليبي: جامعة الدول العربية الواقع والطموح ـ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٣.

٣ ـ جميل مطر: النظام الاقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثالثة بيروت ١٩٨٣.

٤ ـ عائشة راتب: العلاقات الدولية العربية ـ دار النهضة العربية القاهرة دون تاريخ.

٥ ـ عماد جاد: السياسات الدولة والقضايا العربية التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام القاهرة ١٩٩٤.

٦ ـ محمد حسنين هيكل: حرب الخليج اوهام القوة والنصر مركز الاهرام للترجمة والنشر القاهرة ١٩٩٢.

٧ ـ محمد الرميحي: بعد اتفاقيات السلام مع اسرائيل استشراف المستقبل

العربي / محاضرة في جامعة بيروت العربية الموسم الثقافي ١٩٩٥.

٨ ـ محمد السيد سليم: جامعة الدول العربية الواقع والطموح: دور الجامعة العربية في ادارة المنازعات بين الاعضاء مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٣.

٩ ـ محمد عبد السلام: الصراعات المسلحة العربية ـ كراسات استراتيجية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية المجلد الرابع العدد ٢٣ سنة ١٩٩٤.

١٠ ـ محمد المجذوب: «جامعة الدول العربية في عيدها الخمسين ضحية عجز ام رهينة امل» محاضرة في جامعة بيروت العربية للموسم الثقافي ١٩٩٥.

١١ ـ هنري لورنس: اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ترجمة محمد مخلوف دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث قبرص ـ الطبعة الأولى ١٩٩٢.

12 - P. J. Vatikiotis:
Arab and Regional Pilitics in the Middle East Croomhelm London. St. Martin Press 1984.

الفهرس

ـ **مقدمة** ٥

ـ **الفصل الأول:** سوريا ١٥

ـ **الفصل الثاني:** فلسطين والقضية الفلسطينية ٧٩

ـ **الفصل الثالث:** العراق ١٧٧

ـ **الفصل الرابعل:** مصر ٢٣١

ـ **الفصل الخامس:** السودان ٢٨١

ـ **الفصل السادس:** المملكة العربية السعودية ٣١٩

ـ **الفصل السابع:** دول الخليج العربي ٣٦١

ـ **الفصل الثامن:** الجزائر ٤٦١

ـ **الفصل التاسع:** جامعة الدول العربية ٤٩٣

ـ **الفصل العاشر:** قراءة تاريخية في مشكلة العلاقات
العربية ـ العربية بعد الحرب العالمية الثانية ٥٢١

ـ **المراجع** ٥٥٥